

جامعة الجزائر 3

كلية الإعلام والاتصال

قسم الاتصال

الأبعاد الأيديولوجية لنشأة القنوات التلفزيونية الخاصة في الجزائر

دراسة وصفية تحليلية لبرامج الرأي في قناة النهار tv وقناة الشروق news

مذكرة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال : تخصص تسيير
المؤسسات الإعلامية .

تحت إشراف البروفيسور:

الحاج سالم عطية

من إعداد الطلبة :

- سهيلة سلماني

والإشراف المشترك لـ أ.د. محمود علم الدين

أستاذ الصحافة بكلية الإعلام بجامعة القاهرة

العام الدراسي 2022/2021

جامعة الجزائر 3

كلية الإعلام والاتصال

قسم الاتصال

الأبعاد الأيديولوجية لنشأة القنوات التلفزيونية الخاصة في الجزائر

دراسة وصفية تحليلية لبرامج الرأي في قناة النهار tv وقناة الشروق news

مذكرة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال : تخصص تسيير
المؤسسات الإعلامية .

تحت إشراف البروفيسور:

الحاج سالم عطية

من إعداد الطلبة :

- سهيلة سلماني

والإشراف المشترك لـ أ.د. محمود علم الدين

أستاذ الصحافة بكلية الإعلام بجامعة القاهرة

السنة الجامعية 2022/2021

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر وخالص الامتنان للأستاذ الدكتور الحاج سالم عطية الذي قبل الإشراف على هذا العمل، وأعطاني مساحة كبيرة من الحرية في البحث ، والذي كان لم يبخل علي بدعمه الذي سأبقى ممتنة له بدعواتي له طالما حييت .

أشكر كثيرا الأستاذ الدكتور محمود علم الدين الذي وافق على أن يكون مشرفا ثانيا على هذا العمل والذي دعمنا بنصائحه وكرم ضيافته بمصر الشقيقة .

وأشكر كل من علمني ولو بحرف ودعمني ولو بكلمة أو ابتسامة طيبة

إهداء

إلى أمي الحبيبة جنتي التي ربنتي على مكارم الأخلاق
إلى أبي العزيز مثلي في الصبر الذي رباني على طلب العلم
إلى روح "ماما" الطاهرة جدتي التي أرى طيبتها على مدى الزمن
إلى بابا الشيخ الذي أغدق علي بعطفه.
إلى أخواي : ياسين ومحمد
إلى أختاي : سعاد وأنيسة
إلى صديقاتي الرائعات دوما:
نظيرة، زكية، إلهام، نزيهة ، سماح، ليلي، صبرينة، وعفاف.

وكل من يعرف سهيلة

ملخص الدراسة:

يهتم هذا البحث بدراسة الأبعاد الأيديولوجية للقنوات التلفزيونية الخاصة الجزائرية وذلك من خلال دراسة وصفية تحليلية لبرامج الرأي في نموذجين من القنوات الإخبارية الخاصة وهما برنامج نقاش الجزائر في قناة النهار tv ، وبرنامج الجزائر هذا المساء في قناة الشروق news ، وتمثل الإطار الزمني للدراسة في فترتين مختلفتين من حيث السياق السياسي والاجتماعي وهما فترة ما قبل حراك 22 فيفري 2019 وما بعده، حيث كان للسياق دور حاسم في فهم الممارسات الخطابية وتغيراتها.

وخلصت الدراسة من خلال استخدام التحليل الكيفي عن طريق أدوات تحليل الخطاب إلى أن الأيديولوجيا المهيمنة المرتبطة بالسلطة السياسية كان لها أثر في نوع الأطروحات والحجج التي استندت إليها، وفي عرض القوى الفاعلة والأطر المرجعية التي تم عرضها بصدد إبداء الرأي حول مختلف الأحداث والقضايا في سياقات مختلفة: أعطت فترة ما بعد الحراك وجودا لأيديولوجية مختلفة "أيديولوجية متحررة" حررها الشارع والشعب الذي أصبح يطالب بسلطته ويؤكد على تواجده وقوته. ومن هنا انطبعت جل الخطابات بخطاب متحرر تناول القضايا المسكوت عنها سابقا لاسيما قضايا الفساد السياسي والمالي.

الكلمات المفتاحية: القنوات التلفزيونية الخاصة / الأيديولوجيا / الخطاب / الحراك الشعبي

Study summary:

This research is concerned by studying the ideological dimensions of the Algerian private television channels, through a descriptive and analytical study of the opinion programs in two models of private news channels, which are "Nikach El jazair" program in Al-Nahar TV channel, and "El jazair hada el masaa" program in Al-Shorouk news channel. The political and social context before and after the period of 22 February 2019 movement had a decisive role in understanding discursive practices and their changes.

The study concluded through the use of qualitative analysis through discourse analysis tools that the dominant ideology associated with political power had an impact on the type of theses and arguments that were based on it, and on the presentation of the actors and the reference frameworks that were presented in connection with expressing opinion on various events and issues in different contexts: The post-movement period gave existence to a different ideology, a

"liberal ideology" liberated by the street and the people, who began to demand their authority and assert their presence and strength. Hence, most of the discourses were imprinted with a liberal discourse that dealt with issues that were previously neglected, especially issues of political and financial corruption.

Keywords: private TV channels / ideology / discourse / popular movement
"el hirak"

الفصل الأول: نشأة القنوات التلفزيونية الخاصة في العالم الغربي والعربي

المبحث الأول: القنوات التلفزيونية الخاصة في أمريكا وأوروبا.

المطلب الأول: نظرة عن نشأة التلفزيونات الخاصة بأمريكا.

المطلب الثاني: نشأة وتطور القنوات التلفزيونية الخاصة بفرنسا.

المطلب الثالث: التلفزيون بألمانيا.

المبحث الثاني: نشأة وتطور القنوات التلفزيونية بالوطن العربي.

المطلب الأول: ملامح عن إعادة تشكل المشهد السمعي البصري الخاص في المنطقة العربية.

المطلب الثالث: القنوات الفضائية الخليجية الخاصة.

المطلب الرابع: الاستثمارات اللبنانية الفضائية الخاصة.

المطلب الخامس: القنوات التلفزيونية في المغرب.

المطلب السادس: خلاصة حول تطور القنوات التلفزيونية الخاصة العربية:

المبحث الثالث: نشأة وتطور القطاع السمعي البصري بالجزائر.

المطلب الأول: الإعلام السمعي البصري في الجزائر قبل تحرير القطاع.

المطلب الثاني: واقع المشهد السمعي البصري قبل تحريره.

المطلب الثالث: تحرير قطاع السمعي البصري.

المطلب الرابع: تطور القنوات الخاصة في الجزائر.

الفصل الثاني الفصل الثاني: الأيديولوجيا والخطاب في وسائل الإعلام.

المبحث الأول: نشأة وتطور مفهوم الأيديولوجيا.

المطلب الأول: لمحة عن نشأة الأيديولوجيا

المطلب الثاني تعريفات الأيديولوجيا

المطلب الثالث: تصنيفات الأيديولوجيا

المطلب الرابع: وظائف الأيديولوجيا.

المطلب الخامس: خصائص الأيديولوجيات.

المبحث الثاني: الخطاب ناقل للأيديولوجيا في وسائل الإعلام.

المطلب الأول: العلاقة بين الأيديولوجيا والخطاب في وسائل الإعلام.

المطلب الثاني: من الخطاب الفلسفي إلى الدراسات اللغوية.

المطلب الثالث: بدايات تحليل الخطاب: المقاربة التلفظية وربط اللغة بالسياق.

المطلب الرابع: الأيديولوجيا في دراسات الخطاب النقدية.

الإطار التطبيقي

المبحث الأول: تحليل خطاب برنامج نقاش الجزائر بقناة النهار tv

المبحث الثاني تحليل خطاب برنامج الجزائر هذا المساء بقناة الشروق news

النتائج العامة.

خاتمة.

التوصيات.

فهرس الجداول	
ص 14 15	جدول رقم (1) يبين أعداد برنامج نقاش الجزائر مادة الدراسة
ص 15 16	جدول رقم (2) يبين أعداد برنامج الجزائر هذا المساء مادة الدراسة
ص 177	جدول رقم (2) يبين المربع الأيديولوجي لفان دايلك

الإطار المنهجي

ترتبط وسائل الإعلام في كل الدول بطبيعة النظام السياسي والاقتصادي الذي تنشأ وتتطور فيه، وما فتأ التلفزيون في الجزائر منذ تم تأميمه رمزا للسيادة الوطنية تسيطر عليه إيديولوجية الدولة في ظل هيمنة الحزب الواحد على وسائل الإعلام كلها مطبوعة كانت أم سمعية بصرية، ولما تغيرت الظروف مع أحداث 1988 شهدت الجزائر التعددية السياسية تبعثها تعددية إعلامية مست واجهة واحدة من واجهاتها وهو الإعلام المكتوب وظل القطاع السمعي البصري في قبضة السلطة ينقل فيه التلفزيون الوطني بكل دعائمه نظرة أحادية تعكس توجهها ونشاطها بالدرجة الأولى. وطبعا اقتصر التعددية الإعلامية على المجال المكتوب دون التلفزيون وعيا أو تحججا بثقل هذه الوسيلة وخوفا من إفلات السيطرة على الرأي العام أو على الأقل تجنباً لأي توجيه له في اتجاهات غير متوقعة.

يتفق الكثير أن تحرير القطاع السمعي البصري في الجزائر فيما بعد جاء مفروضاً، فرضته خاصة ظروف داخلية متعلقة بعدم الرضا الذي يشعر به المواطن نحو انغلاق الفضاء العام السمعي البصري الذي تقزم إلى ما يلقبه الجزائريون بـ "اليتيمة"، ولكن خاصة فرضته سياقات إقليمية تمثلت في ثورات الربيع العربي مقترنة بالفضاءات الجديدة التي أتاحتها التكنولوجيا لاسيما مواقع التواصل الاجتماعي، إذ أصبح الغلق بمعناه العام شيئاً مستحيلاً، لكن عندما يولد قطاع بهذه الطريقة الفوضوية دون أن يتم التحضير له على الكثير من المستويات لاسيما من الناحية القانونية يصبح محل تساؤل جوهره هو التفريق بين تعددية شكلية وتعددية حقيقية، بمعنى آخر أن ميلاد قنوات جزائرية كثيرة من الخارج دون وجود قانون ينظمها نتجت عنه الكثير من التدايعيات التي لم تجد حلولاً حتى بعد ظهور القانون المنظم لها والذي جاء ليفرض قواعداً وحدوداً لممارسة النشاط السمعي البصري، كما تميز المشهد السمعي البصري بتلك العلاقة المعقدة التي تربط هذه القنوات الناشئة بالسلطة، وما زالت الإرادة السياسية مترددة بشأن ضم العشرات منها تحت غطاءها القانوني، ويظهر جلياً أن هذه القنوات ذات خلفيات أيديولوجية مختلفة تعكس الرؤية التي يحملها مالكوها إزاء العالم ومواقفهم من مختلف القضايا والأحداث، ولاشك أن هذه الرؤية تتأثر بالسياق السياسي الذي تميز بطول فترة حكم بوتفليقة ثم الحراك الشعبي في 22 فيفري 2019

استفادت القنوات التلفزيونية الخاصة في الجزائر من أموال ضخمة مصدرها الإشهار الخاص بالدرجة الأولى رغم ما عرفته سوق الإشهار في السنوات الأخيرة من تذبذب بسبب تراجع أسعار النفط وأزمة كورونا، مع ملاحظة الفرق بين الموارد الإشهارية لكل قناة حسب عدة اعتبارات تتعلق بمضامين القناة ونوعية جمهورها ولكن أيضا حسب الانتماءات المختلفة مع عدم وجود ضوابط واضحة في ظل غياب قانون الإشهار.

أصبحت هذه القنوات التلفزيونية في قليل من الوقت واقعا ملموسا: مجموعة من القنوات التلفزيونية الخاصة تتجه بشكل خاص إلى الجمهور الجزائري، وتهم من خلال مضامينها بجذبه ولفت انتباهه، كما خلقت لنفسها بصمة خاصة حاولت من خلالها الابتعاد من حيث الطرح ومن حيث الشكل عما كان يبثه التلفزيون العمومي، حيث ظهرت النشرات الإخبارية التي تهتم بالمواطن وتعطي له وقتا أكبر، وظهرت البرامج الاجتماعية التي تحدثت عن الطابوهات، كما ظهرت البرامج السياسية التي تناولت القضايا المسكوت عنها في التلفزيون العمومي على غرار استضافة العديد من الشخصيات المعارضة، وشخصيات فنية كان يمنع ظهورها في الإعلام المرئي والمسموع العمومي، بغض النظر عن مدى احترافيتها.

تعتبر البرامج السياسية من أهم البرامج التي اعتمدت عليها القنوات التلفزيونية الخاصة الإخبارية في الجزائر كما شكلت واحدة من الأسس التي تقوم عليها شبكاتنا البرمجية لاسيما أنها ارتبطت بالأحداث اليومية التي لا تنفذ مادتها، ولا ترتفع تكلفتها نسبيا مقارنة مع البرامج الأخرى، وبمجرد الملاحظة البسيطة يتبين لنا أن هذه القنوات أرادت أن تصنع فرقا من خلال الخطابات التي تسمح بتميرها بينها وبين التلفزيون العمومي.

يعكس الخطاب تصور أو موقف شخص أو جماعة بشأن قضية مطروحة، وهو بذلك يعد تعبيرا عن أيديولوجية الأفراد والجماعات باعتبار الأيديولوجية مجموعة منظمة مترابطة من الأفكار والأحكام والمعتقدات الخاصة بجماعة ما في نظرتها للواقع والجماعات الأخرى، ويصبح صراع الخطابات تعبيرا عن صراع الأيديولوجيات المتنافسة، وتكون اللغة هي المنتج النهائي المعبر عن هذا الصراع" فاللغة هي المادة التي تصاغ منها مقولات الأيديولوجيا وأهدافها ووسائلها وتبريراتها. (عطية هـ.، 2012، صفحة 19، 20)

وداخل صراع الأيديولوجيات (الخطابات) في تعبيرها عن مختلف القوى السياسية، يتم إنتاج وإعادة إنتاج المعاني التي تقوم بوظيفة إعادة إنتاج علاقات السيطرة والخضوع في المجتمع، وكذلك علاقات الصراع حيث يسعى كل طرف عبر استخدامه لخطاب سياسي محدد إلى استبعاد ونفي الآخر، ومن خلال هذه العملية يأتي دور وسائل الإعلام بما تتيحه من إمكانيات النشر على نطاق جماهيري وعبر إخراج في جذب، يتم من خلاله نشر الصراع واجتذاب الجماهير إلى صفوف القوى السياسية المتصارعة، بحيث تصبح وسائل الإعلام "ركيزة لإنتاج وإعادة إنتاج الأيديولوجيات المسيطرة." (عطية ه.، 2012، صفحة 18)

نحاول من خلال هذه الدراسة تحليل الكيفية التي تنتظم وتشكل الأيديولوجيا الإعلامية للقناتين التلفزيونيتين نموذجي الدراسة في علاقتها مع السلطة من خلال الخطاب السياسي الذي تبثه برامج الرأي فيها وإن كانت توحى في نظرة ساذجة بوجود حرية كبيرة إلا أن مراقبة الخطاب العام الذي يمر من خلالها يتضح أنه خاضع في كثير من مستوياته إلى رقابتها ومن ذلك طبيعة القضايا التي تناوّلها وطبيعة الضيوف الذين تستضيفهم وتناول القوى الفاعلة التي حركوا الأحداث بحيث يتم التركيز عليها من حيث أوصافها وأدوارها الإيجابية أو السلبية مستندة في ذلك إلى أطر مرجعية تعكس خلفيات وأيديولوجيات متباينة.

احتوت دراستنا على ثلاثة أطر أولها الإطار المنهجي الذي تم فيه ضبط جميع الخطوات المنهجية التي تم الاعتماد عليها في الدراسة، أما الإطار النظري فقد تقسيمه إلى فصلين خصص الفصل الأول لإعطاء نظرة عامة حول نشأة وتطور القنوات التلفزيونية الخاصة بدءا بالعالم الغربي، ثم الوطن العربي ثم نشأة القنوات التلفزيونية الخاصة في الجزائر مرورا بتطور المجال السمعي البصري في الجزائر منذ الاستقلال ووقفا على البعد التشريعي وتطوره ومختلف جوانب القصور فيه. أما الفصل الثاني فقد خصصناه لمفهوم الأيديولوجيا وتطوره عبر مختلف المراحل ووظائفها ثم خصصنا جزءا مهما للتعريف بالخطاب وبعض مداخله وكذلك مدى ارتباطه بالأيديولوجيا والهيمنة.

أما الإطار الرابع فقد خصصناه للإطار التطبيقي والذي يقوم على عرض نتائج الدراسة التحليلية الكيفية القائمة على الاستفادة من آليات تحليل الخطاب لكل من برنامج "نقاش الجزائر" لقناة النهار tv،

وبرنامح الجزائر هذا المساء لقناة الشروق news، وذلك خلال فترتين وجدتهما الباحثة حاسمتين في تبيان الأبعاد الأيديولوجية للقناتين وهي فترة ما قبل حراك 22 فبراير وفترة ما بعد فترة 22 فبراير.

1. إشكالية الدراسة:

ترتبط وسائل الإعلام في أي بلد أشد الارتباط بطبيعة النظام السياسي، لأن لهذا الأخير دور حاسم في نشأتها وتطورها وفي رسم الحدود التي تعمل فيها، ويأتي التلفزيون في مقدمة هذه الوسائل التي سيطر عليها النظام السياسي في الجزائر لوقت طويل من خلال احتكاره وفرض معاملة التي لم تحد عن أيديولوجية السلطة الحاكمة على مدى عشرات السنين، ولم يختلف الأمر مع تولي الرئيس بوتفليقة الحكم في 1999 الذي لم يبد نيته في إنهاء احتكار الدولة لهذا القطاع، إلى أن جاءت ثورات الربيع العربي التي كان لها أثرا مباشرا على القرار السياسي، حيث باشرت السلطة السياسية في إصلاحات كثيرة كان من أهمها الإعلان عن رفع الاحتكار عن القطاع السمعي البصري.

بمجرد الإعلان عن نية السلطة في فتح القطاع السمعي البصري سارع العديد من الخواص لحوض غمار هذه التجربة على رأس هؤلاء مالكو الجرائد اليومية الأكثر حضورا في مشهد الصحافة المكتوبة وهي جريدة الشروق اليومي وجريدة النهار، حيث بدأ البث التجريبي لقناة الشروق tv العامة في نوفمبر 2011 وبدأت بثها الرسمي في 15 مارس 2012، وبعد سنتين تم إطلاق قناة الشروق نيوز الإخبارية في 19 مارس 2014، فيم انطلق البث التجريبي لقناة النهار في مارس 2012، ضمن العديد من القنوات الأخرى التي لاقى بعضها رواجاً وأخرى اختفت بعد فترة من ظهورها.

تشكل برامج الرأي في قناة الشروق نيوز وقناة النهار الإخباريتين منذ نشأتها فضاء خصبا لإنتاج مختلف الخطابات التي تتناول مختلف القضايا والأحداث الراهنة التي تهم الرأي العام وهي البرامج التي تعتمد على قدرة مقدم البرنامج على الجذب والإقناع، ومن بين البرامج التي حافظت عليها القناتين لعدة سنوات برنامج "نقاش الجزائر" الذي يقدمه بشكل أساسي الصحفي ياسر لعراي، وبرنامج "الجزائر هذا المساء" الذي يقدمه بشكل أساسي الصحفي "قادة بن عمار"، وتميز البرنامجين بشكل عام بنوع من الجرأة التي لم تكن موجودة في برامج التلفزيون الوطني. ودون شك فإن هذه الخطابات تمثل مجموعة الأفكار والمواقف والأهداف والقيم التي تعكس أيديولوجية هذه القنوات، ذلك أن اللغة التي يتم استعمالها يمكنها إعادة إنتاج

الحياة الاجتماعية بطريقة غير محايدة تختفي وراءها المصالح والعلاقات المعقدة من القوة والهيمنة، فيصبح الخطاب آلية هائلة للحفاظ على النظام الرمزي.

تسعى الباحثة من خلالها تحليلها لمجموعة كبيرة نسبيا من برامج الرأي في القنوات إلى معرفة الآليات التي يقوم عليها الخطاب في تمثيله للواقع ضمن سياقين مختلفين باعتبار السياق عنصرا مؤثرا في تفسير العلاقة بين أيديولوجية هذه القنوات في إطار علاقتها بالنظام السياسي والتغيرات التي عرفها هذا الأخير، ويتمثل هذا السياق في حراك 22 فيفري 2019، حيث شهدت الفترة التي سبقتة والتي أعقبته انتعاشا غير مسبوق للتعبير عن الرأي واحتداما في المواقف وصراعا وتضاربا في المصالح.

وقد تمت صياغة التساؤل الرئيسي لهذه الإشكالية بالشكل التالي: ماهي الأبعاد الأيديولوجية التي تعكسها الخطابات التي تبثها برامج الرأي بالقنوات الخاصة الجزائرية الشروق news والنهار tv في الفترة الممتدة من 22 أكتوبر 2018 إلى 22 ماي 2022؟

2. تساؤلات الدراسة:

وهي مجموعة التساؤلات المتعلقة بالخطاب الذي تقدمه حصص الرأي في القنوات والتي تساعدنا على كشف الأبعاد الأيديولوجية الكامنة فيه وهي كمايلي:

- ما أبرز القضايا والأطروحات التي ظهرت في الخطابات التي وردت في حصص الرأي عينة الدراسة قبل وبعد حراك 22 فيفري 2019؟
- ما الحجج والبراهين التي استند إليها المشاركون في حصص الرأي عينة الدراسة بقناتي الشروق news والنهار tv لتقديم آرائهم قبل وبعد حراك 22 فيفري 2019؟
- ما القوى الفاعلة التي ظهرت في الخطابات التي بثتها القنوات في عينة الدراسة وما هي أدوارها وصفاتها كما وردت في تلك الخطابات قبل وبعد حراك 22 فيفري 2019 والتي رسمت معالم الخطاب وعكست الأيديولوجيا الكامنة فيه؟
- ما الأطر المرجعية التي ظهرت في الخطابات عينة الدراسة قبل وبعد حراك 22 فيفري 2019.

- إلى أي مدى تعكس اللغة المستخدمة من قبل منتجي الخطاب في برامج الرأي محل الدراسة الأبعاد الأيديولوجية لمنتجي الخطاب أي أفكارهم ومواقفهم حول مختلف القضايا؟
 - هل هناك اختلافات عميقة أم شكلية في نوع الخطابات التي تبثها القنوات نموذجي الدراسة في فترة ما قبل حراك 22 فيفري والفترة التي تلتها؟
- كما تجيب الدراسة على مجموعة من التساؤلات المتعلقة بظروف نشأة القنوات التلفزيونية الخاصة بالجزائر وكذلك مختلف السياقات السياسية والقانونية والاقتصادية التي صبغت تطورها وهو ما يجب عليه جزء كبير من الجانب النظري للدراسة.

أهداف الدراسة:

- رصد أهم القضايا التي ركز عليها خطاب برنامج الرأي: الجزائر هذا المساء" بقناة الشروق news وبرنامج " نقاش الجزائر في قناة النهار tv في فترة ما قبل الحراك والفترة التي عقبته.
- رصد الأطروحات التي تجسدت في خطاب القنوات التلفزيونيتين في القضايا التي تم التطرق إليها في سياقات مختلفة تمثلت في الفترة التي سبقت الحراك والفترة التي كان فيها الحراك سائرا.
- رصد وتحليل مسارات البرهنة أو ما يسمى الحجج والبراهين التي استند إليها منتجو الخطاب الإعلامي في حصص الرأي بالقنوات نماذج الدراسة لتدعيم تلك الأطروحات ومدى انسجام هذه الأخيرة مع السياقات السياسية والاجتماعية في البلاد.
- التعرف على القوى الفاعلة التي ظهرت في خطاب برامج الرأي وسماتها وأدوارها في مختلف السياقات من أجل تحديد العوامل التي تؤدي إلى ورودها بطريقة دون أخرى من قبل منتجي الخطاب.
- الوقوف على أنواع الأطر المرجعية التي تم الاستناد إليها في الخطاب والتي تحدد طرق التفكير واتخاذ المواقف.
- استخدام أدوات تحليل الخطاب النقدي للتعرف على مظاهر الأيديولوجيا في الخطاب الذي تقدم برامج الرأي في القنوات التلفزيونية الخاصة نماذج الدراسة عند تناولها لمختلف القضايا، وذلك من

قبيل الأساليب اللغوية والمراوغات والتضخيم وإضفاء الدراما من خلال إبرازها في سياقها الكلي في إطار الديناميكية التي تتسم بها الأحداث وتداخل العوامل التي من شأنها تغيير الخطابات وتطورها.

3. أسباب اختيار الموضوع:

ما من موضوع يختاره الباحث للدراسة إلا ويكون وراء ذلك الاختيار أسبابا معينة، وتتمثل أسباب اختيارنا لموضوع الدراسة في ما يلي:

تنطلق دراستنا من سبب موضوعي بالدرجة الأولى وهو ملاحظتنا بأن الساحة الإعلامية الجزائرية تشهد ظاهرة إعلامية جديدة نسبيا وهي التجربة الفتية لميلاد وتطور القنوات التلفزيونية الخاصة وبالتالي ظاهرة جديدة وجديرة بالدراسة والبحث حيث أن تعدد المحطات التلفزيونية التي نشأت في فترة قصيرة بعد إعلان السلطة عن نيتها في فتح القطاع السمعي البصري (ولم تكتمل معالمها) يقابله تعدد مفترض في طرح وجهات نظر تنوع في الأفكار والرؤى عند معالجة القضايا التي تهم المشاهد، وهو ما يلاحظه أي متتبع لهذه القنوات فبعيدا عن التقييم الإيجابي أو السلبي لمحتويات هذه القنوات فإنها استقطبت اهتمام المواطن الذي تعب من طريقة عرض البرامج في التلفزيون الحكومي.

إن الاختلاف بين هذه القنوات مصدره اختلاف في الأفكار والرؤى والمواقف والمصالح في تقديم الأحداث، أي اختلاف في الخلفيات والمرجعيات والأيديولوجيات وهو السبب الذي يدفعنا لمحاولة معرفة الخلفيات الإيديولوجية التي تسعى هذه القنوات لتمريها والتي تكون ظاهرة أو كامنة في مختلف الخطابات التي تقدمها.

أما السبب الثاني فهو محاولة فهم الطريقة والآليات التي تمكن كل قناة من تمرير أيديولوجيتها الخاصة أي أفكارها ومواقفها حول القضايا التي تطرحها في برامج الرأي التي تبثها مع وجود آراء متباينة وهي آراء الضيوف الذين يتم استضافتهم ومحاورتهم، ومحاولة المقارنة بين ملامح تماثل الخطابات التي تبثها القناتين في فترة واحدة أو ملامح اختلافهما.

كما نشير إلى قلة الدراسات العلمية التي تناولت موضوع الأيديولوجيا في وسائل الإعلام وتلك التي وظفت تحليل الخطاب والدراسات الكيفية ككل، وكذلك قلة الدراسات التي اهتمت بالمضامين التي

تقدمها القنوات التلفزيونية الخاصة في الجزائر مع ما يكتسيه الموضوع من أهمية، حيث أن أغلب الدراسات السابقة في هذا الإطار تهتم بالجمهور. وبالتالي فإن دراسة جوانب محددة من تلك الخطابات من شأنه أن يعطينا فكرة أكثر وضوحاً عما تبثه هذه القنوات التي تحسب على أنها جزائرية، كما يؤرخ لنشأتها ولتطورها في سياقات مختلفة لاسيما وأنها ارتبطت سلباً وإيجاباً بقرارات ومواقف السلطة السياسية كما سيأتي تبياناً في كل مراحل هذا البحث.

4. أهمية الدراسة:

➤ حالة الموضوع:

تقدم هذه الدراسة تفاصيل خاصة بنشأة وتطور القنوات الخاصة من حيث الظروف التي ظهرت فيها والسياق التاريخي الذي واكبته لاسيما أنها تزامنت مع مرحلة تحول سياسي واجتماعي وفكري ملموس، واكبت فيها جزءاً من النظام السياسي للرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي انتهى بضغط من الشارع ثم المرحلة التي تبعتها والتي تميزت بأحداث الحراك الشعبي، كما ترجع أهمية الموضوع إلى القرب الزمني من الكثير من المعطيات المتعلقة بتغير المشهد السعوي البصري، وتطور التشريعات والقوانين المتعلقة به، بالإضافة إلى أهمية الاهتمام بالخطاب في علاقته بالأيديولوجيا التي تختفي وتتمظهر في مستويات وسياقات مختلفة.

➤ الأهمية المنهجية:

يستمد هذا البحث أهميته المنهجية من تطبيق أدوات تحليل الخطاب على برامج الرأي بالتلفزيون، حيث لم يحظ تحليل الخطاب بصفة عامة وتحليل الخطاب التلفزيوني بصفة خاصة باهتمام كبير من قبل الباحثين في كلية الإعلام والاتصال عندنا، أين توجهت الدراسات التي اعتمدته إلى المقارنة السيميولوجية بحكم تأثرنا بالمدرسة الفرنسية والتي قدمت بحوثاً رائدة، وبقي تحليل الخطاب الذي يعتمد على التداولية والحجاج وتحليل الخطاب النقدي ضئيل الحظ من الدراسة والاستعمال.

يأخذ تحليل الخطاب في هذه الدراسة بعين الاعتبار ضرورة استدعاء السياق الذي تظهر فيها خطابات برامج الرأي في القنوات التلفزيونية الخاصة محل الدراسة حيث لا يستبعد تداخل العوامل

الاجتماعية والسياسية، بحيث كان لهذا الاعتبار دور في اختيار فترة الدراسة ومجتمع البحث وغيرها من المحطات المنهجية وصولاً إلى التحليل الكيفي.

تكمن أهمية هذا البحث أيضاً في اعتماده على تحليل الخطاب الذي ساعدنا على تجنب التصميمات المقيدة التي أرسنها تقاليد تحليل المضمون مع أهميته، وهو ما يجعل الباحثة في تفتح لكل ما يأتي به التحليل الكيفي ويكون جديراً بإيصالنا إلى الفهم والتفسير دون التقييد بمؤشرات مسبقة يمكن أن تحد من الفهم الكامل للحقائق والعلاقات وهو ما أوصى به الأساتذة الذين استشرناهم في منهجية تناولنا لموضوع الدراسة.

الاهتمام هنا بالروابط الرمزية بين القنوات التلفزيونية الخاصة والحركات الاجتماعية والقوى السياسية والاقتصادية ذلك أن القنوات التلفزيونية تقع في مفترق هذه الأبعاد مجتمعة تتأثر بها وتؤثر فيها وعلاقة ذلك بتأييد وتعزيز قيم وتمثيل الطبقة المهيمنة.

5. نوع الدراسة ومنهجها:

أولاً: نوع الدراسة: تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التحليلية التي تعتمد أساساً على استخدام مفهوم الأيديولوجيا كهدف للتحليل وهو ما يتطلب تعدد مستويات البحث، وتكمن البحوث الوصفية، أساساً، في " وصف ظاهرة أو حالة محددة بالإشارة إلى خصائصها الأكثر غرابة وتميزاً وهي تهدف إلى تحديد الخصائص الهامة للأفراد والمجموعات أو لأي ظاهرة أخرى هي قيد التحليل، أي أنها تسعى لمعرفة من وأين ومتى وكيف ولماذا تحدث الظاهرة موضوع الدراسة". (دليو، 2014، صفحة 44،45)، إن هذه الدراسات " وإن كانت تهتم في معظم إجراءاتها المنهجية بعملية جمع البيانات وتسجيلها، إلا أن ذلك لا يمثل الهدف الأساسي حيث يجب أن تكتمل الدراسات الوصفية بأهداف التحليل والتفسير المقارن" (عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، 2015، صفحة 16).

ولا يكتفي الباحث في الدراسات التحليلية باستكشاف الظاهرة أو تصويرها، " بل يذهب أيضاً إلى دراسة العوامل التي أوجدتها على الشكل الذي هي عليه. العملية ليست بالسهولة التي قد تبدو عليها للوهلة الأولى خاصة في ميدان الإعلام والاتصال لما تحمله من تعقيدات تتناول ظواهر مرتبطة بنشاط

الإنسان وحركة المجتمع على حد سواء" (تمار، مناهج وتقنيات البحث في الدراسات الإعلامية الاتصالية، 2017، صفحة 11، 12). وتقوم هذه الدراسات على المتابعة الدقيقة للظاهرة أو الحدث المعني بطريقة كمية أو نوعية في فترة زمنية معينة أو عدة فترات، من أجل التعرف على الظاهرة أو الحدث من حيث المحتوى والمضمون والوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد على فهم الواقع وتطويره (عبيدات، أبو نصار، و مبيضين، 1999)، حيث تسعى هذه الدراسة إلى تتبع ووصف الأبعاد الأيديولوجية الكامنة في خطاب القنوات التلفزيونية الخاصة، وتحديدًا قناتي النهار tv وقناة الشروق news في سياقات مختلفة. بمعنى وصفها ووصف كل ما يمكن أن يكشف عن طبيعة الأفكار والرؤى والمواقف من خلال الخطابات التي تبثها. ثم تحليلها وتفسيرها على ضوء علاقتها مع المحيط والسياق الذي وجدت فيه والذي يعتبر ضرورة للوصف والاستدلال.

ثانياً: منهج البحث:

إن اختيار منهج البحث في دراسة أي ظاهرة إعلامية أو اجتماعية لا يأتي من قبيل الصدفة والعشوائية، أو ميل الباحث في اختيار منهج معين بل أن موضوع الدراسة من جهة وأهدافها من جهة أخرى هما اللذان يفرضان نوع المنهج المناسب للدراسة أو البحث وهذا الاختيار الدقيق هو الذي يعطي مصداقية أكبر للنتائج المتوصل إليها. واعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المنهج المسحي: "وفي العموم يكون المسح دوماً لدراسة موضوع ما في الحاضر عن طريق جمع البيانات وتفسيرها ثم تعميم النتائج بهدف تطبيقها علمياً على الظواهر المماثلة، مع بعض الشروط والإجراءات" (تمار، 2017).

وباستخدام الأدوات البحثية التي تتوافق مع أهداف البحث، قامت الباحثة بإجراء مسح المجتمع المتاح الذي تحصلت عليه الباحثة خلال فترة الدراسة والذي ساعدنا على تتبع العلاقة بين مختلف الخطابات التي ظهرت عبر برامج الرأي في القنوات المعنية بالدراسة والتي عكست أبعادها الأيديولوجية إلى حد بعيد لاسيما باستغلال مرحلة مفصلية في تغير معالم الخطاب المرتبط بتغير السياق السياسي خاصة وهو حراك 22 فيفري 2019.

كما استخدمت الباحثة أسلوب المقارنة والتي أشار إليها البروفيسور تمار عندما تناول المنهج المقارن، والذي ميزها عنه باعتبارها " المقارنة الخفيفة التي تظهر في كل محطات التحليل بطريقة أو بأخرى، وهي لا تشترط منهجية خاصة عدا التأكد أن المقارنة أصيلة أي نقارن ما ينبغي أن يقارن وأن هذه الأخيرة لها أهمية في الإجابة عن الإشكالية وتزيد الموضوع أهمية أيضا في تحديد النظرة التحليلية". وهي المقارنة التي تظهر عبر تحليل مختلف الخطابات في القنوات على مستوى نوع الضيوف والتعامل معهم ونوع الأطروحات والقوى الفاعلة والأطر المرجعية التي ظهرت عبر مختلف مراحل التحليل.

6. مجتمع البحث:

يطلق على مجتمع البحث: "مجتمع الدراسة الأصلي ويقصد به كامل أفراد أو أحداث أو مشاهدات البحث أو الدراسة." (قندجيلي، 1999، صفحة 65)

ترتكز هذه الدراسة في شقها التحليلي على نموذجين من القنوات التلفزيونية الخاصة الجزائرية الإخبارية، وهما قناة الشروق نيوز وقناة النهار نيوز، معتمدة على تحليل برامج الرأي فيها، وهي برامج عرفت نقلة مقارنة بالتلفزيوني العمومي الموجه، حيث تعتبر برامج الرأي أو البرامج الحوارية السياسية من أكثر البرامج مشاهدة لا سيما في السنوات الأخيرة وبالضبط في هذه المرحلة من تاريخ الجزائر التي تتميز بالتوتر والتغير والأزمات، وهو ما يجعل من هذه القنوات مصدرا جيدا ومختلفا لتلقي الأخبار وتكوين الآراء حول القضايا التي تزخم بعدد هائل من الخطابات التي قد تختلف قليلا أو كثيرا باختلاف هذه القنوات وتوجهات مالكيها وإعلامييها. ويتمثل مجتمع البحث في هذه الدراسة في جميع أعداد برنامجي " نقاش المباشر" في قناة النهار tv وأعداد برنامج الجزائر هذا المساء على قناة الشروق news خلال فترة الدراسة الممتدة خلال ثلاثة أشهر تسبق الحراك الشعبي في 22 فيفري 2019 وثلاثة أشهر تعقبه.

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المجتمع المتاح وذلك بالنظر إلى تعذر الحصول على جميع أعداد فترة الدراسة لإجراء المسح الشامل، حيث امتنعت القنوات من تقديم أعداد برامج الرأي المتعلقة بفترة الدراسة وذلك لأسباب واهية تتعلق بعدم تنظيم الأرشيف أو أنه متلف، حيث لجأت الباحثة إلى تحميل جميع الأعداد التي تم نشرها عبر اليوتيوب مع مراعاة التسلسل الزمني لها، وهو تسلسل مهم يفيدنا من

حيث تسلسل الأحداث وربطها بالسياق السياسي والاجتماعي الذي ظهرت فيه. والمجتمع المتاح هو ذلك المجتمع الذي: " يرى فيه الباحث أن مفرداته كافية لأن تكون محل دراسة، لكن ينبغي أن يكون ممثلاً في خصائصه للمجتمع الكلي حتى يمكن أن يشكل المجتمع المصغر..... وحسن اختيار وضبط المجتمع المتاح، سر نجاح البحث على الأقل في مصداقية نتائجه، وعليه ينبغي على الباحث الحرص عند رسم خصائص المجتمع المتاح، على أن يكون ممثلاً للمجتمع الكلي أو الكبير. " (تمار، 2010)

جدول رقم (1) يبين أعداد برنامج نقاش الجزائر مادة الدراسة

مفردات المجتمع المتاح أعداد نقاش الجزائر في قناة النهار TV الخاضعة للتحليل		
تاريخ بث البرنامج	عنوان العدد	
1	أويحي من تبسة نحن نتقدم ولم نتعثر	26 نوفمبر 2018
2	قضية إجبارية الخدمة الوطنية للإناث	27 نوفمبر 2018
3	معارك وصراعات في انتخابات السينا ... هل أصبح مجلس الأمة ملجأ للحصانة؟	29 نوفمبر 2018
4	المكفوفون يخرجون إلى الشارع... منحة الذل لا تسد احتياجاتنا	3 ديسمبر 2018
5	بعد الحرق، تفاقم مقلق لحالة الانتحار في أوساط الشباب	8 ديسمبر 2018
6	نقاش على المباشر: مدير سوناطراك.. الجزائر حققت في 50 سنة ما لم تحققه أمريكا، فرنسا وألمانيا	12 ديسمبر 2018
7	. الفيضانات تغرق الأموات بالبلدية الطبيعة تهزم محطات الحكومة	15 ديسمبر 2019
8	العياشي	27 ديسمبر
9	5 وفيات داخل ورشة بناء في ظرف 10 أيام	9 جانفي 2019
10	وزير الفلاحة يطمئن...لقاح الطاعون سيصل نهاية الشهر:	10 جانفي
11	مند صبيحة البارح مقر وزارة الداخلية والجماعات المحلي يشهد توافد الراغبين للترشح لرئاسيات 2019	21 جانفي 2019
12	الحماية المدنية على قدم وساق للبحث عن العون محمد عاشور بالبوية	26 جانفي
13	طبول الرئاسيات تترقع باكرا.. 127 راغب في الترشح خلال أسبوع فقط	28 جانفي 2019
14	راغب في الرئاسة...الموالاة تترقب وحمس تغامر:	30 جانفي 172
15	جزائريون يواجهون قساوة الشتاء لوحدهم... قرى معزولة وطرق منهاره	5 فيفري 2019
16	هل نظام الضرائب هو نظام عادل؟	6 فيفري 2019
18	الرئيس بوتفليقة يترشح للخامسة	10 فيفري
19	الاتحاد العام للفلاحين يعلن دعمه للمترشح عبد العزيز بوتفليقة	16 فيفري
20	جزائريون يخرجون إلى الشارع في مظاهرات سلمية مطالبين بالتغيير	23 فيفري
21	أويحي يعرض بيان السياسة العامة للحكومة.. هل تطابق الأرقام الواقع؟	25 فيفري

بعد المواطنين الطلبة في الشارع	26 فيفري 2019	22
مطالب بالتغيير هل تستوعب السلطة لغة الجماهير	27 فيفري 2019	23
بوتفليقة يتعهدانتخابات رئاسية مسبقة في أقل من سنة في حال إعادة انتخابه	4 مارس 2019	24
أساتذة الجامعات يلتحقون بالطلبة ويخرجون في مسيرات ضد العهدة الجديدة	5 مارس 2019	25
بوتفليقة يدعو النساء لتصدر المعركة والمعارضة تتخبط وسط الحراك	7 مارس 2019	26
بعد الجمعة الثالثة...الحلول للأزمة تتقلص:	9 مارس 2019	27
مارس رسالة الرئيس بعيدة عن تطلعات الشارع ومطالب الحراك	12 مارس 2019	28
جمعة رابعة من الحراك...الرفض يتواصل	15 مارس 2019	29
الحراك مستمر.. ومشاورات بدوي ولعمامرة لتشكيل الحكومة مستمرة	19 مارس 2019	30
الفريق قايد صالح يحذر من أصوات متعنتة تدفع البلاد لفتح الفراغ الدستوري.	24 مارس 2019	31
نقاش الجزائر: "نعيمة صالحى...من يسير المسيرات من يقف وراء الحراك؟	24 مارس 2019	32
بين المادة 102 ويتحاور قاع... إلى أين تتجه الجزائر؟	أفريل 2019	33
الرئيس عبد العزيز بوتفليقة يقدم استقالته للمجلس الدستوري	2 أفريل 2019	34
بعد تطبيق المادة 102 كيف تطبق المادة 07 و المادة 08	3 أفريل 2019	35
أول جمعة دون بوتفليقة.. الحراك مستمر و المطالب كذلك	6 أفريل 2019	36
بعد الجمعة السابعة البرلمان يستعد لإقرار الشغور والحراك متواصل	7 أفريل 2019	37
نقاش الجزائر: الحراك الشعبي.. إنطلاقة جديدة للإقتصاد أم تأجيل للتنمية؟	12 أفريل 2019	38
الطيب بلعيز يرمي المنشقة... ضغط الشارع يطيح بأول باء:	16 أفريل 2019	39
إنذار قايد صالح لتوفيق.. مصير ملايير القروض.. وتعيين فنيش.. ماذا بعد	17 أفريل 2019	40
الطيب بلعيز يرمي المنشقة... ضغط الشارع يطيح بأول باء		41
بين باء ترحل و باء تصر على البقاء.... حراك الجزائر أمام أكبر ابتلاء	19 أفريل 2019	42
محاربة الفساد في الجزائر... ظرف سياسي أم انطلاقة فعلية	22 أفريل 2019	43
أي مصير لمشاورات بن صالح... بعد تصريحات القايد صالح.	24 أفريل 2019	44
صوت الفنان في قلب الحراك	28 أفريل 2019	45
الحراك... الدستور ومؤسسة الجيش... هل ستحسم المعادلة وفق التطلعات الشعبية؟	30 أفريل 2019	46
في الجمعة 11... شباب الحراك يبدع "بيتيفوهات" تحتزل طموحات الشعب.	3 ماي 2019	47
توقيف الجنرال توفيق... وبشير طرطاق... والسعيد	5 ماي 2019	48
معاينة رؤوس الفساد	6 ماي	49

جدول رقم (2) يبين أعداد برنامج الجزائر "هذا المساء" مادة الدراسة

مفردات المجتمع المتاح برنامج الجزائر هذا المساء بقناة الشروق النيوز		
بن غبريط تعترف " مستوى التعليم يتدهور... وتلاميذنا لا يفهمون	4 ديسمبر 2018	1
مات عياش... فمن يحاسب المسؤول؟	23 ديسمبر 2018	2

صحفيون في الشارع...والجزائر تحبس أنفاسها قبل الجمعة	1 مارس 2019	3
بين سقوط الخامسة وتمديد الرابعة...الشارع يستعد للرد	12 مارس 2019	4
تصريحات لعمارة...الشباب والحراك...وخارطة الطريق	13 مارس 2019	5
	14 مارس 2019	6
بدوي يشاور...براهيمي يفاوض و الشارع ينتظر الرد الحاسم.	17 مارس 2019	7
رسالة أويحي... و فضائح الفساد تعرقل بناء الجمهورية الثانية	18 مارس 2019	8
التصدع داخل الموالاة هل يمهد لانفراج الأزمة ورحيل النظام	19 مارس 2019	9
مع استمرار الحراك و صمت السلطة...أي أثر اقتصادي واجتماعي على حياة الجزائريين	24 مارس 2019	10
مطالب بالعصيان المدني من يريد الالتفاف حول الحراك	25 مارس 2019	11
في عز الحراك....ملفات الفساد وتحويل الأموال تطفو على الساحة	25 مارس 2019	12
أخبار عن دخول الرئيس الرئيس في غيبوبة.	1 أبريل 2019	13
المرحلة الانتقالية...الاجتهاد السياسي في مواجهة الحلول الدستورية	3 أبريل 2019	14
بعد حفتر السادس يناور على الحدود في خدمة من؟	7 أبريل 2019	15
اتصالات الجزائر توضيح بشأن تم الفساد والصفقات المشبوهة	8 أبريل 2019	16
العربي زواق	10 أبريل 2019	17
بين الحلول الدستورية و مواصلة الحراك .. أي حلول للأزمة:	11 أبريل 2019	18
الحراك يطارد وزراء بدوي	14 أبريل 2019	19
استقالة بلعيز رسالة القايد وتعيين كمال فنيش	16 مارس 2019	20
بين الرفض الشعبي وتباين مواقف الأحزاب...أي مصير لمشاورات بدوي	21 أبريل 2019	21
تحرك القضاء في تفعيل الآلة القضائية	22 أبريل 2019	22
الفساد الاقتصادي مستمر وضرورة الحاسبة المستعجلة لمركبيه:	24 أبريل 2019	23
الحراك مستمر وسط الرهانات السياسية والقانونية	25 أبريل 2019	24
نزار يغازل الحراك ويفضح مناورات السعيد بوتفليقة	29 أبريل 2019	25
قضية مكافحة الفساد وتحرك القضاء	30 أبريل 2019	26
أعضاء الجمعية العامة ل الفاف يرضخون ويصادقون على	2 ماي 2019	27

كما تم التركيز في مستوى آخر من التحليل على عينات أصغر وهي العينة قصدية لخطابات (مدونات) مختارة على وجه التحديد حيث تم التركيز على استعمال اللغة خاصة من أجل تمرير الأفكار والأيدولوجيات، حيث تم تناولها بالتحليل من وجهة نظر التحليل النقدي للخطاب باستخدام أدواته، حيث أنه: "بالاسترشاد بالخبرة اللغوية، يمكن أن يسمح لنا تحليل الخطاب النقدي بالكشف بشكل أكثر دقة عن كيفية استخدام المتحدثين والمؤلفين للغة والمميزات النحوية لإيجاد المعنى، لإقناع الناس بالتفكير في

الأحداث بطريقة خاصة، حتى في بعض الأحيان السعي للتلاعب بهم في نفس الوقت. إخفاء
نواياهم (Hansen & Machin, 2013, p. 119)."

الإطار الزمني:

إن دراسة الخطاب " تفترض وجود منتج محدد، له وجهة نظر أو رأي يقدمه بشأن مسألة خلافية،
ويتوجه إلى جمهور تتنازع بشأن إقناعه بصحة مواقفها عدة رؤى متباينة، في واقع سياسي واجتماعي وثقافي
محدد يؤثر في بنية هذا الخطاب ومضمونه، وهو ما ينطبق على قضية أو حدث جدي له تداعيات، وله
مدى زمني مطول يتيح عرضا وتقديما مكثفا لمواقف وتباينات بشأنه، ويظهر ويتجلى في أطروحات في
المضمون الإعلامي والصحفي". (عطية هـ، 2012، صفحة 16) وهو ما يبرز أهمية السياق في تشكل
معالم الخطاب والذي يتم على ضوءه تفسير الكثير من معطيات تحليل الخطاب.

يتمثل الإطار الزمني في الفترة الممتدة من 22 نوفمبر 2018 إلى 22 ماي 2019 وهي الفترة
التي تسبق الحراك بثلاثة أشهر أين كان الخطاب مرتبطا بسياق سياسي مستقر نسبيا تميز بإحكام القبضة
على وسائل الإعلام من قبل نظام بوتفليقة والتي سنأتي على ذكرها في الظروف المرتبطة بنشأة وتطور
القنوات التلفزيونية في الجزائر، ثم ثلاثة أشهر بعد الحراك وهو سياق جديد تحكمه ظروف تغير البيئة
السياسية خاصة بفعل الشارع الذي اتفق جميع المحللين أنه حرر خطابات وسائل الإعلام بصورة كبيرة.

وتم اختيار وتحليل الأعداد وفقا لهذا المجال الزمني بشكل متسلسل لتحقيق عنصر التراكم والاتساق
في التغطية والمعالجة مما يسهم بشكل أكبر في تحديد ملامح الخطاب من خلال قضايا مختلفة تبرز في
سياقات متنوعة تمكننا من رصد التغيرات التي تطرأ على خطاب كل قناة بتغير الأحداث.

7. أدوات الدراسة:

أولا: أدوات تحليل الخطاب:

تعتمد هذه الدراسة على أدوات تحليل الخطاب، وذلك لمواءمته لموضوع الدراسة: " حيث أن
التعريف التقليدي لتحليل محتوى الإعلام الذي ساقه بيرسلون في بداية الخمسينات واستمر دليلا للخبراء

والباحثين في مرحلة التطبيق خلال ما يزيد عن ربع قرن بعدها وما تلاها " افتقد إلى ضرورات التفسير الذي يرفع قيمة البحث ونتائجه، وبصفة خاصة الإجابة على الأسئلة الخاصة بالأسباب والدوافع، مثل لماذا قيل أو كتب ما تم تحليله؟ ولماذا كتبه أو قاله القائم بالاتصال؟ وهي الإجابات التي يركز عليها تحليل الخطاب وبصفة خاصة المراحل الخاصة بتحليل مسار البرهنة، وتحليل القوى الفاعلة، والأطر المرجعية، والأبعاد اللغوية في بناء النص في علاقتها بإدراك المعنى لدى كل من الكاتب أو القائل والمتلقي في المستويات الثقافية والمرجعية المختلفة، وهذا ما يستدعي في نفس الوقت دراسة السياق الخاص بإنتاج النص لدى الكاتب أو القائل وفي نفس الوقت السياق الخاص بإدراك المتلقي في ظروف معينة". (عبد الحميد، 2015).

رغم أن تحليل الخطاب " يثير إشكاليات تتعلق بالموضوعية والتحيز في عملية التحليل غير أن ذلك وارد أيضا حتى عند تطبيق تحليل المضمون، ولهذا يجب نزع القدسية عن كل الأدوات التي تبقى أمورا نسبية تعتمد على قدرة البحث وحسه العلمي في تحري الحقيقة". (مشاقبة، 2010)، ويرصد د. صلاح قنصوة هذا العيب في مجال الدراسات الكمية فيقول: " من العيوب البارزة التي تصدمنا أحيانا كثيرة في المعالجات الكمية، أنها تتسطح، بحيث تصبح سردا إحصائيا تقلب فيه محتويات الجداول الرأسية إلى سطور أفقية تبدأ بعبارة " يتبين من الجدول السابق " ثم يصيغنا وابل من الأرقام قلما تغيب عنها الكسور." (عطية ه.، 2012)

هكذا فإن الباحثة تحاول التخلص من طغيان الأبعاد الكمية والانتقال إلى أدوات بحثية تتيح إجراء التحليل الكيفي باستعمال بعض الأدوات التي من شأنها فهم الخطاب وإقامة العلاقة بينه وبين السياق الذي أنتج فيه، ويعتبر تحليل الخطاب بهذا المعنى طريقا يوصلنا إلى فهم الأيديولوجيا الكامنة وراء الخطابات التي تنتجها القنوات التلفزيونية الخاصة في الجزائر في سياقات محددة.

استخدمت الدراسة أدوات تحليل الخطاب وهي الأدوات الخاصة بالتحليل الكيفي للخطاب، وهو تحليل يستند إلى كون الخطاب رسالة إقناعية تستهدف تثبيت قناعات محددة، أو تغييرها، أو تفنيد وجهة نظر مضادة في مجال حوار تفاعلي تنافسي بين خطابات تستند إلى أطر مرجعية متباينة وتتنازع فيما بينها

بشأن قضايا تكون عادة محل جدل، وتكون القنوات التلفزيونية هي ميدان هذا الصراع الفكري عبر ما تقدمه من أفكار ونقاشات.

واعتمدنا في دراستنا التحليلية على أدوات تحليل الخطاب التالية:

أولاً: إجراءات مسارات البرهنة:

تعرف البرهنة بأنها فعل غائي، تتوافق غايته مع انضمام المستمع (أو القارئ) إلى أطروحة يعرضها المتكلم (أو الكاتب) وتتيح تسلسلا مبنيا من البراهين المختلفة، والتي تربطها استراتيجية شاملة. وعادة ما توجد البراهين في صورة تراتبية، أي أن برهاننا معيناً يساهم في إرساء برهان آخر على مستوى أعلى... وفضلاً عن ذلك فإن العلاقات بين الجمل المختلفة تخضع لعدد متناه من الميكانيزمات، سواء تعلق الأمر بالنظم الشكلية (أي المسلمات وقواعد الاستنتاج) أو الروابط الأقل صرامة، كما هو الحال في غالبية عمليات البرهنة. ويجب عدم الوقوع في فخ رد اللغة إلى جوهر لغوي - منطقي بسيط - إذ أن اللغة لها وظيفة برهانية ووظيفة منطقية، وينبغي مراعاة الوظيفتين معاً لأن المتكلم في سبيل بناء عملية البرهنة ينطلق من أساس وأرضية اتفاق يفترض أنها مشتركة مع المستمعين، مثل: الوقائع والحقائق والافتراضات الحدسية والقيم وتراتب القيم والأماكن أو المواقع (شومان، 2007، صفحة 124، 123)، ويعتبر تحليل مسار البرهنة أحد الأساليب التي يعتمد عليها الباحث في تحديد الحجج والبراهين التي يعتمد عليها المتحدث لإثبات المقولات والأفكار الواضحة والصریحة في الخطاب أو الحوار مع الغير والتي تتخذ أساساً للحكم على الاتجاهات الفكرية والعقائدية للخطاب والمتحدث. ويتميز هذا الأسلوب بمحافظته على بناء النص واكتفاء الباحث بالتعامل مع وحدتين أساسيتين في التحليل وهما: (عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، 2015):

1. أ/ المقولات (الأطروحات): يعتمد أي نص على مجموعة من الأطروحات والبراهين التي ترتبط وتسمى إلى تحقيق هدف أو أهداف معلنة أو مضمرة، وعادة ما تدور الأطروحة أو تجيد فكرة ما ترتبط بسياق وأهداف النص أو تخرج عنه، أي أن شرط اعتبارها أطروحة أن يكون لها دور في بناء المنطق الداخلي للنص، وأن تكون متنامية باتجاه تحقيق أهدافه بغض النظر عن أي تردد في جملة أو

فقرة، أو يصاحبها برهان أو براهين، إذ قد تنهض أطروحة بذاتها بدون براهين. (شومان،

(2007)

كما تعرف الأطروحة أنها بنية موحدة يقدمها مرسل له هدف يوضحه عبر خطاب يحتوي على بناء استدلالى بمنطق ويبرهن على مقولة أساسية يستهدف بها الكاتب إقناع المتلقي بها. (عطية 1998)، و"يسمح هذا المنهج بتحليل الأيديولوجية ونوع المنطق والحجج التي يعطيها المتكلم لإثبات هذا العنصر أو ذلك، إذ يتم تحليل الأطروحات والحجج والمبررات والأدلة التي يستخدمها الخطاب في معالجة القضايا والمشكلات، ومن ثم يمكن من تحليل المفاهيم الأيديولوجية التي يستند إليها الخطاب من خلال تحديد الأطروحات التي يتكون منها وتسلسل الحجج التي يقدمها في تبريرها والسياقات المختلفة التي تعالج فيها هذه الأطروحات وهو تحليل يركز على الجوانب ذات الطابع الجدلي في النصوص" (عبد الحميد، 2015، صفحة 444)

وفي إطار هذه الأداة يتم تفكيك الخطاب إلى مجموعة من المقترحات في تقسيم فرعي ويتم تحليل درجه السلبية والإيجابية في كل طرح، وعملية الاستدلال والبرهنة على كل أطروحة والتي تعكس البناء المنطقي للخطاب، ويحدد مسار البرهنة الاختلاف النسبي بين الخطابات في التركيز على أطروحات محده لإثبات درجة التشابه أو التنوع في المواقف إزاء القضايا المختلفة في إطار المقارنة الموضوعية بين الخطابات.

"ويصبح استخدام" أداة تحليل مسارات البرهنة" ذا أهمية كبيرة، نظرا لما يسمح به من تحليل الأيديولوجيا داخل خطاب ما، دون إجراء أي تفكيك لبنية الخطاب حيث يتم التعامل مع أطروحة مركزية داخل الخطاب ونقلها بسياق أقرب إلى صيغتها، ثم البحث عن تسلسل للحجج التي يطرحها المتكلم لإثبات هذه الأطروحة، وهو تحليل يركز على الأجزاء ذات الطابع الجدلي. (عطية، 2012، صفحة 22)،

ب/ الحجج أو البراهين التي تؤكد هذه المقولات أو تنفيها، تؤيدها أو تعارضها، تدعمها أو تقلل من قيمتها، ولقد ظهرت بوادر الاهتمام بمبحث الحجج على يد كل من بيرلمان وتيتكة اللذان يعتبران الحجج بأنه: "مجموعة من التقنيات الخطابية الموجهة إلى إقناع المتلقي أو الرأي العام"، فهما يؤكدان بأن الحجج هو وسيلة إقناعية بالدرجة الأولى. لأنه يسعى إلى تحقيق الوظيفة الإقناعية مهما كانت كان الأشخاص

الذين يتجه إليهم الخطاب.(برش و دحامنية، 2021)، كما تسمح هذه الأداة أيضا لتحليل المسائل الخلافية أو المواقف الجدلية التي يعبر فيها مختلف الأشخاص عن آرائهم ومواقفهم وتوجهاتهم في سبيل جذب المتلقي وإقناعه بصحة خياراتها ويحدث الجدل عندما يرفض شخص ما أو يقدم نقدا ضد مقولة معينة.(عطية هـ،، 1998)

2. القوى الفاعلة:

هناك عدة أساليب تتبناها وسائل الإعلام لتقديم الشخصيات الفاعلة وحسب منهج تحليل الخطاب النقدي فإن: "الأشخاص المشاركين في الحدث، بمعنى الأشخاص العاملين في المجتمع والذين يخصهم الخبر أو لهم علاقة به أو مشاركين فيه بشكل فعال. حيث يقوم تحليل الخطاب النقدي بتبيين لماذا تقوم وسائل الإعلام بتسمية هؤلاء الأشخاص بهذه التسميات وليس غيرها، وتسمى هذه بـ" استراتيجيات التمثيل أو التقديم".(الثلب و غلام، 2019، صفحة 84) وتتيح هذه الأداة المنهجية معرفة طبيعة الأيديولوجية لمنتج الخطاب في نطاق ما يقدمه من تصورات بشأن الفاعلين برصد الطبيعة الإيجابية أو السلبية لمنتج الخطاب في سياق توجهه الأيديولوجي والفكري.

3. الأطر المرجعية:

يقصد بها الأسانيد المرجعية والفكرية للحجج المنطقية والمبررة لصحة الأطروحات في الخطاب الصحفي، فمحلل الخطاب يجب أن يعتمد في تفسيره وتحديد طبعه التوجهات الأيديولوجية والفكرية لمنتج الخطاب على مفهوم الإحالة والتعبيرات المستخدمة في هذه الإحالات بما تحمله من مدلولات تعد بمثابة مؤشرات مباشرة المرجعيات منتج الخطاب. (حلاوة، 2018) وهي عبارة عن الإحالات المرجعية التي استند إليها منتجو الخطاب الإعلامي في البرامج الحوارية عينة الدراسة وتشمل المرجعيات الدينية والقانونية والتاريخية والاجتماعية إلى غير ذلك من المرجعيات. والتي يكون لها أثر محدد للخلفيات التي ينطلق منها هؤلاء للدفاع عن أطروحاتهم وأفكارهم وأيديولوجياتهم.

8. مصطلحات ومفاهيم الدراسة:

إن الضرورة العلمية تقتضي تحديد وتعريف أبرز المصطلحات التي استعملت في الدراسة وذلك من أجل إزالة الغموض الذي يمكن أن يكتنف استخدامها، ولأنه كلما ارتفعت درجة تجريد المفهوم كلما تطلب ذلك القيام بعدد أكبر من عمليات التجسيد للوصول إلى مستوى من الواقع الملحوظ كما يقول موريس أنجرس (أنجرس) فإنه كان لزاما علينا توضيح المقصود بكل المفاهيم التي تشكل متغيرات الدراسة، ويمثل تحديد مصطلحي الأيديولوجيا والخطاب أحد المصطلحات المهمة في هذه الدراسة:

أولا الأيديولوجيا:

أ/ لغة: الأيديولوجيا مصطلح حديث نسيباً، مركب من تلاحق كلمتين يونانيتين (Idea) و (Logos) خلافاً للسان العرب، الاشتقاقى عموماً، تقال Idea على فكر (أفكار أو مثل)، و يقال Logos على علم، عقل، كلمة (على علم، عقل، كلمة (verbe))، و يكون الحاصل إتيولوجيا: علم الأفكار أو المثل (في تعريب أفكار أفلاطون). إتيولوجيا: علم الأفكار أو المثل (في تعريب أفكار أفلاطون) إستمولوجيا، تدل الأيديولوجيا على تمثل مجرد بالمعنى السينوي: الفلسفة هي المجرد، السياسية هي الملموس لكائن أو لغرض (Objet)، شيء موضوع. (خليل أحمد، صفحة 81، 82)

ب/ اصطلاحاً:

يرى فان ديك أن الأيديولوجية هي النظم الأساسية التي يتم من خلالها إدراك، وتنظيم المواقف الاجتماعية، وتسيطر بشكل غير مباشر على تشكيل سياق الخطاب، ومن التحليل الدلالي لهياكل الخطاب نرصد الأيديولوجيات، إن وجود أكثر من خطاب يؤدي إلى الصراع فيما بينها، وبما أن الأيديولوجية هي التي تشكل مفاهيمنا لذواتنا، وللعالم من حولنا؛ فإن الصراع الأيديولوجي هو جوهر تركيب تسعى الأيديولوجيات إلى سد الفجوة بين الإدراك الاجتماعي والإدراك الشخصي، ومعرفة اللغة والخطاب يشكل الإدراك الاجتماعي المشترك للأفراد والجماعات (van dijk, 1995).

ج/ الأبعاد الأيديولوجية: هي المحددات المرجعية التي تؤثر في عمل القائم بالاتصال، فالإعلاميون يبنون رسائلهم على مرجعياتهم الثقافية، ومعتقداتهم الاجتماعية، وفي أحيان أخرى على مواقفهم الشخصية.

والرسائل الإعلامية هي نتاج رؤى وأيديولوجيات ينطلق منها القائم بالاتصال، والمؤسسات الإعلامية أو كلاهما معاً، وإذا اتفقت توجهات القائم بالاتصال مع توجهات المؤسسة الإعلامية فإن ذلك يعزز الأثر الذي تحدته الرسالة الإعلامية المصبوغة بمواقف الإعلاميين ومعتقداتهم؛ لذا تفرض الصحافة نظاماً صارماً لقبول المحررين الجدد، بما يضمن أن تكون هناك درجة عالية من التوافق الأيديولوجي بين المحررين والمؤسسات الصحفية التي سيعملون بها (حلاوة، 2018، صفحة 57).

● التعريف الإجرائي:

تقصد الباحثة بمفهوم الأبعاد الأيديولوجية النسق الكلي للأفكار والمعتقدات والاتجاهات والمواقف والخلفيات والمرجعيات الكامنة في الخطاب الذي تقوم القنوات التلفزيونية الخاصة والذي تسعى لتميره في سياقات مختلفة والذي يكشف عن علاقتها بالسلطة وتمثيلها للواقع بطريقة أو أخرى. ويمكن أن نستشف بعدين للأيديولوجيا مرتبطين بتعزيز الأيديولوجيا السائدة يتمثل بعدها الأول بمصلحة هذه القنوات في أن تقدم مضامين جذابة لتزيد من متابعتها وتضمن حصتها من المعلنين، أما البعد الثاني فيرتبط بعلاقتها مع السلطة السياسية لاسيما في ظل نظام سلطوي مازالت فيه وسائل الإعلام مرتبطة أشد الارتباط بقرارات السلطة باعتمادها أو الترخيص لها، ثم أشكال الرقابة القانونية واللاقانونية التي تمارس عليها. وتؤثر هذه الأبعاد بشكل كبير في طبيعة المواقف التي تتبناها ونوعية الخطابات التي تسمح بتمريرها.

ثانياً: القنوات التلفزيونية الخاصة:

أ/ لغة: "التلفزيون مكون من مقطعين وسيلة نقل الصوت والصورة في وقت واحد بطريق الدفع الكهربائي وهي أهم الوسائل السمعية البصرية للاتصال بالجمهور عن طريق بث برامج معينة" (حجاب، 2006، صفحة 171)

ب/ التعريف الاصطلاحي للتلفزيون : يعرف التلفزيون من الناحية الأكاديمية أيضاً بأنه: " وسيلة جماهيرية أكثر من مجرد أداة لنقل الأخبار المصورة والمسجلة أو المباشرة، عبر الأقمار الصناعية، تتميز بقدرة خارقة على الإقناع والتأثير والسيطرة "، حيث أنها تقدم لنا الأحداث في مشاهد متكاملة تعتمد على الصوت والصورة والحركة واللون.(حدادي، 2017، صفحة 57). ويقصد بالقنوات التلفزيونية الخاصة

القنوات التابعة إلى أشخاص، ويشار إليها بأنها القنوات التي تعود ملكيتها للقطاع الخاص، ولا ترتبط هذه الفئة من القنوات بجهة سواء كانت حكومية أم مؤسسة ذات هدف سياسي. (الكريطي و شلال، وسائل الإعلام وبناء المجتمع لديمقراطي دراسة في دور التلفزيون، 2018، صفحة 66) وهو الإعلام الذي يعتمد في فلسفته واتجاهاته بناء على توجهات مالكيه، وهو متقدم على الإعلام الرسمي لكنه أسير للسياسات الحكومية، والأهم من ذلك أن معظم مالكيه هم من رجال الدولة والمرتبطين معها، ومعظم أشكال هذا الإعلام ربحي (مشاقبة، 2010، صفحة 166). وتختلف القنوات الخاصة اختلافاً كبيراً في طبيعتها وتمويلها وغرضها. بشكل عام، من المرجح أن تكون المؤسسات الخاصة ذات طبيعة تجارية تهدف إلى السعي وراء الربح. لكنها يمكن أن تكون أيضاً منظمات ذات أهداف أخرى: توصيل رسالة دينية، أو تعزيز المعرفة المتعلقة بالتنمية أو المصالحة. يمكن أن تكون السياسية الخاصة سياسية بشكل علني، أو تنتمي إلى حزب سياسي، أو تدعم صراحة موقفاً سياسياً معيناً. قد تكون شركات البث مملوكة من قبل سياسيين مشهورين كأفراد، أو قد تكون وسيلة للتعبير عن التطلعات السياسية للسكان الأثرياء. (الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، 2006).

● التعريف الإجرائي:

نقصد بالقنوات الخاصة، تلك القنوات التابعة للقطاع الخاص والتي يملكها رجال المال والأعمال، وفي دراستنا هذه نقصد بها تلك القنوات التلفزيونية التي ظهرت في الجزائر بعد إعراب السلطة السياسية عن نيتها في تحرير القطاع السمعي البصري وكان هذا بعد خطاب الرئيس " عبد العزيز بوتفليقة" في أبريل 2011 الذي أشار إلى ذلك، والذي منح الضوء الأخضر لتنظيم القطاع تجسّد بصدور القانون العضوي المتعلق بالإعلام لعام 2012 وقانون السمعي البصري 2014. ولكن هذه القنوات التلفزيونية جزائرية رغم صدور هذه القوانين مازالت تعتبر أجنبية من الناحية القانونية على اعتبار أنها تبث من الخارج وفق قوانين الدول التي تبث منها، ولم يحظ إلا جزءاً منها بترخيص للنشاط بفتح مكاتب.

ركزت الدراسة على نموذجين من هذه القنوات التلفزيونية وذلك لاشتراكهما في بعض المحددات أهمها أنهما قناتين إخباريتين وأن مالكيهما يديران أكثر الجرائد مقروئية للغة العربية والأكثر تنافساً على من يحتل الصدارة، وتتمثل هاتين القناتين في:

القناة التلفزيونية الشروق نيوز: هي قناة تلفزيونية إخبارية جزائرية مقرها الجزائر العاصمة، تابعة لمجمع الشروق، انطلق البث الرسمي لهذه القناة يوم 19 مارس 2014 في احتفالية خاصة بمناسبة السنة الثانية لإطلاق أول قناة تابعة لمؤسسة الشروق، لتكون الشروق الإخبارية ثاني قنوات الباقية بعد إطلاق قناة الشروق العامة يوم 1 نوفمبر 2011، الذي صادف الذكرى السابعة والخمسين لاندلاع ثورة التحرير الجزائرية، والذكرى الإحدى عشر لتأسيس يومية الشروق اليومي. اتخذت هذه القناة من العاصمة الأردنية عمان مقراً لها، تملك مكتباً معتمداً بالجزائر وتبث عبر الأقمار الصناعية نايلسات وعربسات وهوتبورد.

القناة التلفزيونية: النهار تي في:

قناة جزائرية إخبارية مستقلة تابعة لجريدة النهار الجديد الجزائرية انطلق البث التجريبي يوم 6 مارس 2012. اتخذت القناة مقرها الرئيس بالعاصمة الأردنية عمان لبدأ البث من هناك على قمر نايلسات. تهتم القناة بالشأن الإخباري والسياسي في الجزائر، حيث أن برامجها تعتبر مزيجاً بين نشرات الأخبار والرياضة وأخبار الاقتصاد في الجزائر وكذا أخبار الصحف الوطنية والعديد من البرامج الأخرى.

ثالثاً برامج الرأي:

أ/ اصطلاحاً: تعد البرامج الحوارية أساس المضامين البرمجية التلفزيونية بشكل عام، ولكن في الفترة الأخيرة ازدادت هذه البرامج بريقاً في القنوات الحكومية والخاصة، بل يمكن القول أنها أصبحت تجسد تأثيرات وسائل الإعلام على الفرد والمجتمع، تلك التأثيرات التي تتمثل في: إمداد الأفراد بمعلومات جديدة، خلق الصورة الذهنية، تدعيم الاتجاهات، خلق آراء عن موضوعات ومفاهيم جديدة. (سعيد، 2015، صفحة 89)، كما تعد برامج الرأي صوت الشعب فمن خلالها يعبر عن آرائه لما لها من تأثير في الشؤون الاجتماعية وكذلك السياسية، وتهتم تلك البرامج باستضافة شخصيات ذات ثقل في المجال الذي يتم التطرق إليه، ويعتبر المحاور أو مقدم البرنامج أو (مجموعة من المضيفين) هو المسؤول عن نبرة وتوجيه محور القضية التي يتناولها برنامج الرأي التي تبث على الهواء وفي معظم برامج الرأي التلفزيونية الناجحة يصبح المحاور نجم البرنامج، ويتمتع معظم محاورتي برامج الرأي بالقدرة على السيطرة، والتحكم في سير وتنظيم البرنامج. (سعيد، 2015، صفحة 82).

ب/ **التعريف الإجرائي:** هي البرامج التي شكلت واحدة من الأسس التي تقوم عليها القنوات الإخبارية "النهار تي في" و"الشروق نيوز" ومن اسمها فهي تهدف في التأثير في آراء الجمهور وتوجهاته حيال مختلف القضايا والأحداث الراهنة وهي في قيامها بهذه الوظيفة تستعمل مختلف الآليات لتوظيف صورة حقيقة وفي أحيان كثيرة مشوهة للحقيقة حسب ما يخدم مصالحها وتوجهاتها وبالتالي فإن المادة المثلى لاستقراء الأبعاد الأيديولوجية هي مادة الرأي وقد تم دراسة برنامج الرأي نقاش الجزائر في قناة النهار تي في، وبرنامج الجزائر هذا المساء في قناة الشروق تيفي، باعتبارهما برنامجين متنافسين كان يتم بثهما في نفس الفترة تقريبا بشكل يومي ويتمثالان شكليا من حيث استضافة شخصيات سياسية وفعاليات نخبوية لمناقشة أحداث الساعة.

9. الدراسات السابقة:

مما لا شك فيه أن الاطلاع على الدراسات السابقة يعتبر جزءا مهما من العملية البحثية، حيث تحتم أصول البحث العلمي على الباحث أن يتعمق في الاطلاع على ما قد كتب في موضوع دراسته، إذ تعد عملية عرض التراث العلمي وتقويمه ركنا أساسيا من أركان البحث العلمي، ومن خلال مسح أدبيات الموضوع تبين أن هناك مجموعة من الدراسات السابقة التي تشبهه أو تقترب من موضوع بحثنا، بحيث حاولنا أن نسلط الضوء على أهم الدراسات في هذا المجال وفقا لحدود إمكانياتنا البحثية، ومن بين هذه الدراسات نجد:

الدراسات المتعلقة بالقنوات التلفزيونية الخاصة:

دراسة حسناوي عبد الجليل بعنوان: " أخلاقيات المهنة في القنوات التلفزيونية الخاصة بالجزائر

دراسة وصفية تحليلية من خلال عينية من صحفي وجمهور النهار TV (حسناوي، 2013/2014)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى وعي صحفيي قناة النهار بأخلاقيات وقواعد السلوك

المهني من الناحية، النظرية، من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي: " ما هو واقع أخلاقيات المهنة من

خلال الممارسة الإعلامية لقناة النهار؟"، وللتعمق أكثر تم طرح بعض التساؤلات الفرعية كالتالي:

هل تنقيد القنوات التلفزيونية الخاصة في الجزائر بأخلاقيات المهنة؟ ما مدى التزام صحفيي قناة النهار بأخلاقيات المهنة في الممارسة الإعلامية؟ أهم التجاوزات التي حدثت في قناة النهار؟ ما هي العوامل المؤثرة في السلوك المهني للصحفيين؟ واعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي وقام بالاستعانة بمنهج المسح التحليلي من خلال مسح كل النصوص والتشريعات والأدبيات المتعلقة بموضوع أخلاقيات المهنة الإعلامية، واعتمد على عينة قصدية من صحفيي قناة النهار وجمهور القناة المعنية بالدراسة وهم طلبة الدراسات العليا.

وتتلخص النتائج التي توصل إليها الباحث في مجملها على أن الممارسة الإعلامية في قناة النهار TV لا تستند في كثير من الأحيان على آداب وأخلاقيات المهنة، ويرجع هذا إلى تدخل الكثير من العوامل والاعتبارات كطغيان المصالح الشخصية وقلة خبرة الصحفيين وانعدام التجربة في المجال السمعي البصري والرقابة المفروضة على المؤسسات الإعلامية، وأن القطاع السمعي البصري في الجزائر يعاني من سيطرة قبضة المال والفساد من جهة، وعدم اهتمام التشريعات الإعلامية في الجزائر.

دراسة عماد عبد المقصود شلبي حول العوامل المؤثرة في التخطيط البرامجي للقنوات المصرية الحكومية والخاصة في ضوء المنافسة. (شلبي، 2014) وهدفت الدراسة إلى توصيف وتحليل وتقييم قرارات عملية التخطيط البرامجي بالقنوات التلفزيونية المصرية العامة مقارنة بالخاصة، من خلال دراسة العوامل والمتغيرات المؤثرة في هذه العملية، وعلاقتها بتحديد بنية البرامج وطريقة وأسلوب تنظيمها بالخرائط البرامجية لتلك القنوات بهدف تحديد استراتيجيات الجدولة المطبقة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الخصائص العامة لبنية شبكة برامج القنوات المصرية الحكومية والخاصة تمثلت فيارتفاع عدد المواد المدرجة في الخرائط البرامجية للقنوات الحكومية مقارنة بالقنوات الخاصة التي تعتمد على إدراج عدد قليل من المواد البرامجية في خرائطها، يتم التركيز عليها بشكل كبير سواء من خلال إعدادها أو التنويه المستمر عنها على مدار اليوم، كما أن إنتاج عدد كبير من المواد البرامجية وبثها يتطلب أعداد كبيرة من العاملين ومبالغ مالية ضخمة توجهها هذه القنوات إلى عدد محدود من البرامج . بالإضافة إلى وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين نمط ملكية القناة والمدد الزمنية للبرامج المدرجة على

الخرائط البرمجية، كما توصلت الدراسة إلى عدة نتائج خاصة باختبار فروض الدراسة التحليلية: حيث ثبت صحة الفرض الأول جزئياً فيما يتصل بوجود فروق دالة إحصائية بين القنوات الحكومية والخاصة في أنواع البرامج المدرجة على خرائطها البرمجية، والفروق في زيادة البرامج الترفيهية في القنوات الخاصة مقارنة بالقنوات الحكومية، وزيادة البرامج الثقافية في القنوات الحكومية مقارنة بالقنوات الخاصة، بينما لم تثبت صحة هذا الفرض في أنواع البرامج الأخرى - . كما ثبت صحة الفرض الثاني (أ) حيث اتضح وجود فروق دالة إحصائية بين القنوات الحكومية والخاصة في أسلوب استخدام استراتيجيات تكرار المشاهدة - . بينما لم تثبت صحة الفرض الثاني (ب) حيث اتضح أن القنوات الحكومية أكثر استخداماً للاستراتيجيات التنافسية، بينما تعتمد القنوات الخاصة على استراتيجيات تدفق الجمهور بصورة أكبر.

أما عن العوامل والضغوط المؤثرة في قرارات التخطيط البرمجي. أظهرت النتائج أن الإمكانيات المالية والإعلان هما أكثر العوامل المؤثرة على محتويات خرائط برامج القنوات التليفزيونية المصرية، حيث جاء العاملان في الترتيب الأول والثاني في القنوات الحكومية وكذلك في القنوات الخاصة، ولكن بأوزان نسبية مختلفة حيث يزداد تأثيرهما في القنوات الخاصة مقارنة بالقنوات الحكومية، وهو ما يؤكد على تزايد الاتجاه نحو غلبة الفكر الاقتصادي على المشروع الإعلامي والاتجاه نحو تصنيفه في إطار المشروعات الاستثمارية وسيادة منطق الربح والخسارة.

تبين أن الاستجابة لضغوط الإعلان في القنوات الحكومية تزيد من خلال تدخل المعلنين في تحديد توقيت إذاعة بعض البرامج في ضوء تفضيلاتهم الإعلانية. وفي القنوات الخاصة من خلال تأثير المعلنين على طبيعة المحتوى المقدم في القناة وزيادة نسبة أنواع معينة مثل المواد الترفيهية. ١. يثير تقدم عامل الإعلان على عدد من العوامل الأخرى مخاوف كثيرة من سيادة هذا الاتجاه في القنوات الحكومية المصرية، حيث يصبح منطق الخسارة والربح هو المنطق السائد، وهو ما يتنافى مع وظائف هذه القنوات وفقاً للخطط الإعلامية الصادرة عن اتحاد الإذاعة والتليفزيون. أما زيادة تأثير الإعلان على الخريطة البرمجية للقنوات الخاصة فهي نتيجة طبيعية نظراً لكونه مصدر الدخل الوحيد لهذه القنوات. كشفت النتائج عن تراجع تأثير عامل ثقافة وشخصية المخطط للترتيب الخامس في القنوات الحكومية والترتيب السادس في القنوات الخاصة. وهو ما يتفق مع الفرضية الرئيسية في الدراسة.

دراسة هبة شاهين حول معايير بناء أجندة القضايا العامة في برامج الرأي بالقنوات التلفزيونية المصرية الحكومية والخاصة. (شاهين، 2009) سعت الدراسة لاختبار فروض بناء الأجندة بالتطبيق على القائمين بالاتصال في مجال برامج الرأي بالقنوات المصرية، والتعرف على حدود الحرية المتاحة لاختيار موضوعات القضايا العامة وشخصيات المشاركين فيها والمصادر الإخبارية التي يتم الاعتماد عليها وتحديد علاقات التفاعل بين العوامل المؤثرة في بناء أجندة القضايا العامة في برامج الرأي، بالإضافة إلى تحديد أثر نمط الملكية على توجهات ومعايير انتقاء القضايا.

اعتمدت الدراسة على منهج المسح من خلال تطبيق استمارة استبيان بالمقابلة طي القائمين بالاتصال في برامج " البيت بيتك، العاشر مساء الحياة اليوم"، وتوصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج التالية: تعدد مصادر معرفة القائمين بالاتصال بأهداف وسياسات إعداد القضايا العامة المطروحة في القنوات التي يعملون بها وجاء في مقدمتها الاجتماعات التحريرية بنسبة 81.7%، ثم رد قبل الرؤساء وتصرفاتهم بنسبة 26.7% بالإضافة إلى حضر بعض الشخصيات في البرامج بنسبة 21.8% وإلغاد مواد أو تحريف مادتها بنسبة 11.7%

إدراك 98.3% من القائمين بالاتصال لوجود تخطيط في مجال برامج الرأي سواء بصورة منتظمة أو غير منتظمة، وجاءت اهتمامات الجمهور في مقدمة الأسس التي توضع في الاعتبار عند التخطيط لبرامج الرأي بنسبة 87.3%، ثم التنوع وعدم تكرار القضايا والمشاركين بنسبة 60%، وسياسة القناة بنسبة 40%، ومدة إذاعة البرنامج بنسبة 18.3%، والإمكانات المادية بنسبة 6.7% -

63.3% من القائمين بالاتصال يدركون حدود الحرية المتاحة لاختيار الموضوعات والشخصيات المشاركة في برامج الرأي بوصفها حرية مقيدة بسياسة القناة التحريرية، مقابل 28.3% يدركون الحرية المتاحة بوصفها حرية مطلقة، وأشار 93.3% من القائمين بالاتصال إلى قيامهم بعرض الموضوعات المقترحة وأسماء الضيوف على رئيس التحرير قبل البدء في إعداد البرنامج سواء بصورة منتظمة أو غير منتظمة.

وجود فروق ذات دلالة معنوية في متوسطات درجات الضغوط الاقتصادية، وضغوط السلطة السياسية التي يعرض لها القائمون بالاتصال في برامج الرأي، حيث ترتفع نسبتها في القنوات الحكومية مقارنة بالقنوات الخاصة، بينما اتضح عدم وجود فروق بين متوسطات درجات الضغوط المؤسسية، وضغوط الجمهور، وضغوط المصادر، وإجمالي الضغوط التي يتعرض لها القائمون بالاتصال في كل من القنوات الحكومية والخاصة .

الدراسات المتعلقة بمتغير الأيديولوجيا في وسائل الإعلام:

دراسة حنان محمد حسن سالم بعنوان التوجهات الأيديولوجية ومعالجة الصحافة لظاهرة الفساد في المجتمع المصري (سالم، 2001) وقد سعت الباحثة من خلال الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات التالية : السؤال الأول : ما رؤية الصحف المصرية (مايو - الوفد - الشعب - الأهالي) المعبرة عن التوجهات الأيديولوجية التالية (أيديولوجية السلطة - الأيديولوجية الليبرالية الأيديولوجية الإسلامية - الأيديولوجية اليسارية) للفساد من حيث تعريفه وتفسيره وموقف الحكومة منه ؟ السؤال الثاني : ما عوامل الفساد التي ركزت عليها الصحف المصرية (مايو - الوفد - الشعب - الأهالي) عند تناولها لأبرز قضايا الفساد المؤسسي في القطاعات التالية (فساد الوزراء - فساد أعضاء البرلمان - فساد مديري الشركات والبنوك - فساد رجال الأعمال) وهل هي عوامل تتعلق ببنية المجتمع المصري الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية أم أنها عوامل تتعلق بالجوانب القيمية والأخلاقية لمرتكبي هذه الجرائم؟ أما السؤال الثالث : ما الآثار الناتجة عن الفساد التي ركزت عليها الصحف المصرية (مايو الوفد - الشعب - الأهالي) عند تناولها لأبرز قضايا الفساد المؤسسي في القطاعات السابق الإشارة إليها ؟ السؤال الرابع : ما أهم أساليب مواجهة الفساد التي طرحتها الصحف المصرية (مايو - الوفد - الشعب - الأهالي) بعد تناولها لأبرز قضايا الفساد المؤسسي في القطاعات السابق الإشارة إليها ، وهل هي أساليب وقائية تدعو للمحافظة على الوضع القائم أم أساليب تدعو إلى التحرر من قيود الثبات وتسعى إلى إحداث تعبيرات عاملة ؟ السؤال الخامس : كيف صورت الصحف المصرية (مايو - الوفد - الشعب - الأهالي) النظام

السياسي في المجتمع المصري من خلال تناولها ومناقشتها لجرائم الفساد التي تم الكشف عنها في القطاعات التي عيّنت بها الدراسة .

تم اختيار صحف الدراسة (مايو - الوفد - الشعب - الأهالي) وأعدادها التي خضعت للتحليل وفق الطريقة العمدية، واعتمدت الباحثة على تحليل المضمون الكيفي باعتباره وسيلة هامة في الكشف عن أيديولوجية الصحف.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة اتضح لنا من خلال مناقشة موضوع الفساد أنه ظاهرة عالمية تشهدها كافة النظم الاجتماعية متقدمة ومتخلفة. وأن الاختلاف بين الدول وبعضها البعض هو اختلاف في درجة الفساد وليس في مستوى الفساد أو شكل.

إن معالجة ظاهرة الفساد وخاصة أساليب المواجهة التي طرحتها الصحف التي خضعت للدراسة لا تفرق كثيرا بين الأيديولوجيات المختلفة، التي قد تتباين على سبيل المثال في نظرتها العملية التنموية، فقد ترى إحدى الأيديولوجيات أن الاشتراكية هي السبيل الوحيد لبلوغ الأهداف، فحين ترى أخرى أن الليبرالية هي الحل الأمثل هذا وقد تختلف الأيديولوجيات في موقفها من بعض الظواهر مثل ظاهرة الحريات أو ظاهرة الخصخصة. وكذلك موقفها من قضايا كثيرة مثل قضية الدعم ، أو قوانين الإيجارات ، أو القروض الخارجية أو المساعدات الأجنبية ... الخ ، إلا أن دراستنا الراهنة قد أوضحت أن الأيديولوجيات التي كانت محل الدراسة وذلك من خلال صحفها التي تمثل التطبيق العلمي لتلك الأيديولوجيات قد انفتحت في إحساسها بحجم المشكلة وخطورتها على المجتمع المصري ولاسيما الصحف الثلاث (الوقت - الشعب - الأهالي) فقد اشتركت هذه الصحف في بعض الجوانب الأساسية من أهمها أن الفساد في مصر يمثل ظاهرة اجتماعية ، وليس مجرد حالات فردية كما أظهر تحليل صحيفة مايو . ومن ثم قال عوامل الفساد التي طرحتها تلك الصحف (الوفد - الشعب - الأهالي) كانت أكثر ارتباطا ببنية المجتمع المصري لا بشخصية المنحرفين مع العلم بأن ذلك لا يقلل من مسئوليتهم عما ارتكبه من أفعال ضارة بالمجتمع .

ومن ناحية أخرى فقد اتفقت نفس الصحف على أن الفساد وخاصة الفساد الكبير الذي ركزت عليه الدراسة هو مسئولية الدولة، والحكومة تتستر على الفساد واتضح من خلال الدراسة أن الاستبداد بالسلطة واحتكار حزب واحد لها من بين عوامل الفساد في مصر.

دراسة جمال عبد العظيم بعنوان " أثر الأيديولوجية السياسية للدولة في بناء الأطر الإخبارية..دراسة مقارنة لموقعي BBC و قناة العالم الإيرانية"، (عبد العظيم أحمد،:، 2007)

تبلورت مشكلة البحث في محاولة الإجابة على تساؤل هو: هل كان الخطاب الإعلامي الإخباري في هذين الموقعين الإلكترونيين والمرتبط بأزمة دارفور بمنأى عن صراع الأيديولوجيات السياسية؟ أم كان انعكاسا له وساحة لطرح التصورات الخاصة بهذه الأيديولوجيات عبر تطايرها إعلاميا؟ وتنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية حيث اهتمت بتوصيف بناء الأطر الإخبارية في اثنين من المواقع الدولية الصادرة بالعربية ولغات أخرى، بجانب قياس العلاقات الارتباطية والفروق بين المتغيرات المكونة لهذه الأطر. اعتمدت الدراسة منهج المسح من خلال مسح المحتوى الذي تم تأطيره في إنتاج الخطاب المتعلق بأزمة دارفور بالسودان، هذا إلى جانب مسح الحالات المرجعية في الخطاب وما اشتمل عليه من مفردات ذات دلالات تعكس الأيديولوجية السياسية لكل دولة من الدول التي ينتمي إليها كل موقع من الموقعين مجال الدراسة والذي تم توظيفه في المقارنة بين الموقعين المنتمين لأيديولوجيتين سياسيتين مختلفتين.

اعتمدت الدراسة على استمارة تحليل المضمون المبني على نظرية الأطر الإخبارية إلى جانب استمارة تحليل الخطاب، كما اعتمدت على أسلوب الحصر الشامل في مسح الأطر والحالات المرجعية الواردة في جميع النصوص الإخبارية الخاصة بالأزمة. ومن أهم نتائج الدراسة أنها أثبتت صحة الفرضية الأولى التي نصت على: " اختلاف بناء القضايا الرئيسية والفرعية التي تم إبرازها في دارفور في كل من موقع BBC وموقع قناة العالم الإيرانية باختلاف الأيديولوجية السياسية للدولة التابع لها كل موقع منهما. إلى جانب أن النتائج أثبتت وجود فروق بين الموقعين في بناء أطر الشخصيات المحورية في أزمة دارفور.

دراسة ليلى علي علي حلاوة بعنوان: علاقة الأطر الأيديولوجية للمواقع الإلكترونية والصحفية المصرية بعناصر بنية خطاب الاستشارات الاجتماعية(حلاوة، 2018)، تحددت المشكلة البحثية لهذه

الدراسة في رصد العلاقة بين الإطار الأيديولوجي (الأفكار والرؤى والقيم والقناعات الخاصة بالقائم بالاتصال والمؤسسة الإعلامية التابع لها) الذي ينقله القائم بالاتصال من خلال النص واللغة المختارة على عناصر بنية خطاب الاستشارات الاجتماعية (البراهين والحجج والأطر المرجعية والقوى الفاعلة في المواقع محل الدراسة).

واعتمدت الباحثة في دراستها الوصفية التحليلية على منهج المسح والمنهج المقارن، بالاعتماد على أدوات تحليل الخطاب لا سيما تحليل مسارات البرهنة، والقوى الفاعلة والأطر المرجعية.

الدراسة الثالثة: للباحثة هبة أحمد مرسي بعنوان " تأثير الخطاب الإعلامي الأيديولوجي في مصر بعد ثورة يناير 2011 على الأمن القومي المصري " (أحمد هـ.، تأثير الخطاب الإعلامي الأيديولوجي في مصر بعد ثورة يناير 2011 على الأمن القومي المصري، 2018)

انطلقت هذه الدراسة من السياق الذي ميز ما بعد ثورة يناير الذي تميز بالصراع الأيديولوجي الحاد حول عدد من القضايا السياسية، وساعد في هذا الصراع بروز التيار الإسلامي إضافة إلى عدد من الفاعلين السياسيين، ولقد هدفت الدراسة إلى تحليل الخطاب في ثلاث صحف وهي: الأهالي والوفد والحرية والعدالة كممثلين لأيديولوجيات سياسية أساسية في مصر وهي الاشتراكية والليبرالية والإسلامية؛ للتعرف على كيفية تقديم كل أيديولوجية لنفسها في مقابل تقديمها للآخر، وذلك بتطبيق " نموذج إفقاد الشرعية" لبارتال والمربع الأيديولوجي لفان ديك في الفترة من ماي 2012 وحتى أوت 2013، وانتهت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها توصلت إلى أن الأهالي والوفد قد عمدوا إلى إفقاد الشرعية للأيديولوجية الإسلامية وبالمثل عمدت الحرية والعدالة إلى إفقاد الشرعية للأيديولوجيتين الليبرالية والاشتراكية، وتحقق في هذه الدراسة مبادئ المربع الأيديولوجي لفان دايك ونموذج إفقاد الشرعية لبارتال .

يمكن تلخيص نتائج الدراسة في أن البعد الخاص بالأنا" لم يكن متبلورا بصورة كاملة في "الوفد" و "الأهالي". فقد ذكرت كل صحيفة منهم بعض الإيجابيات سواء لحزب "الوفد" أو "التجمع"، لكن كانت معظم الإيجابيات التي ذكرتها الصحيفتين للشعب المصري غير المؤيدين "للأيديولوجية الدينية". لكن من ناحية أخرى، نجد "الحرية والعدالة" قد ذكرت في كل قضايا الدراسة الصفات الإيجابية لجماعة الإخوان

المسلمين وحزب الحرية والعدالة، وحرصت على تمجيد المؤيدين لها، أما الصفات السلبية ضد "الأخر" فقد ظهرت واضحة في خطاب الصحف الثلاث، واتفقت "الأهالي" و"الوفد" في أن "الأخر" يتمثل في "الأيديولوجية الدينية". بينما كان "الأخر" بالنسبة "للحرية والعدالة"، متمثلاً في الأيديولوجيتين "الليبرالية والاشتراكية"، وكل فئات الشعب غير المؤيدة للأيديولوجية الدينية. ومن ثم تتفق نتائج هذه الدراسة مع مبادئ الخطاب التحيزي "لفان دايك" ومع نظرية "إفقاد الشرعية" لبارتال "المربع الأيديولوجي" لفان دايك، "كما لم تتميز المعالجة الصحفية لأي من الصحيفتين بالموضوعية، فبينا عمدت كل صحيفة إلى إفقاد الشرعية للأيديولوجية الأخرى، إلا أنه لم تذكر أي منها أسباب منطقية وراء هذا التهميش أو إفقاد الشرعية.

أطروحة ماجستير لداود موفق تحت عنوان "الأيديولوجيات الأمريكية على الفضائيات القنوات: تحليل الخطاب النقدي. (موفق، 2006)

هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق في الأيديولوجيات التي يمارسها بعض المتحدثين الأمريكيين في بعض البرامج التلفزيونية الأمريكية من منظور تحليل الخطاب النقدي. وتعنى الدراسة بالوظائف الأيديولوجية التي أعرب عنها المتحدثون، حيث تم تحليل سبعة مقتطفات من خلال إرسال طويل جداً لقناتين أمريكيتين؛ واحدة تتمثل في قناة الحرة العربية (ساعة حرة)، والأخرى تمثل قناة CNN الإنجليزية (Late Edition).

أظهر تحليل البيانات أن المتحدثين في هذه البرامج يكشفون عن أيديولوجيات متحيزة عندما يشيرون إلى (العرب / الدول العربية)، وتلك الأيديولوجيات الأمريكية ظهرت من خلال عناوين البرامج وأسئلة المتحدثين والتسمية والاقتراس الأنماط والتماسك المعجمي. كما تم عرض هذه الأيديولوجيات وغيرها من خلال الأجهزة اللغوية التي تدرك الأفكار والشخصية والوظائف.

- أولاً، من خلال التلاعب بنظام متعددة اللغة (a metafunction) الفكري) تم تحليل البيانات من حيث نوع العملية (العلاقات والعمل).

- وأظهرت نتائج التحليل العلائقي الرئيس الأمريكي بأنه "منقذ عربي"، كما صورت "العرب" أنهم "رافضو سلام"، أما الإسرائيليين فقد تم تصويرهم على أنهم "طالبو سلام"، كما تم العثور على الأيديولوجيات التالية: الرئيس الأمريكي بأنه "رجل أفعال"، والعرب "بلا عمل" و الرأي العام الإسرائيلي "في العمل". كما تم تحليل البيانات من حيث التركيب المعجمي (overlexicalization) والتحول النحوي للبند (الاسمية). البيانات التي تم تحليلها من حيث التحولات المفرطة لها أظهر العرب على أنهم "طالبو حرب" و "أعداء لليهود" من خلال المناهج ومصدر "التطرف" في المنطقة. تم تحليل البيانات بتنسيق لقد أظهرت شروط التسمية أن العرب "لا يعودون إلى عملية السلام"، على أنها "إرهاب داخل المجتمع السعودي" و "عدو اليهود". ثانيًا، كانت أدوات التمثيل اللغوي بين الأشخاص تم تحليلها من حيث استراتيجيات التسمية. يظهر التحليل أن على عكس الجانب الأمريكي، والتي يتم الإبلاغ عنها من كبار الشخصيات أو المنظمات، غالبًا ما يتم إخبار العرب من زعيم يعترف أخطاء من أسامة بن لادن أو مجهول الهوية أو من أبو مصعب الزرقاوي.

دراسة Emotiveness, Neutrality, and بعنوان Rabab Taha M. Abu Mualis
Ideology In Newspaper Coverage Of the 2009 Gaza War (. Abu
Mualish, 2011)

الغرض من هذه الدراسة هو تحليل وتحديد السمات اللغوية الرئيسية للصحف العربية والأجنبية التي تناولت حدث غزو غزة في عام 2009. وتركز الدراسة على الطريقة التي تجد بها الأيديولوجيات تعبيراً في مقالات مختارة. علاوة على ذلك، ستوضح الدراسة كيف يتم التعبير عن الإيحاءات الانفعالية في المقالات وكيف تخدم أغراض الكتاب.

جمع البيانات ظهرت المقالات الإنجليزية في الصحف الغربية The Independent: ، و The Guardian ، و New York Times ، و Washington Post. ظهرت المقالات العربية في الصحف العربية: القدس العربي، الراعي (الأردن) ، علي الدستور (الأردن) ، والقبس (الكويت)،

واعتمدت الدراسة التحليل على مبادئ تحليل الخطاب النقدي (CDA) ، ونظرية العبور ، وفكرة المقدمة والتخصيص.

دراسة SAYEDA ISLAM بعنوان Critical Discourse Analysis of Political TV Talk Shows of Bangladesh(SAYEDA, April 2017)

بسبب الاضطرابات السياسية في بنغلاديش، يتزايد اهتمام الجمهور بالبرامج الحوارية السياسية، وبالتالي يتزايد عدد البرامج الحوارية للحاق بها. لا يكاد يوجد أي قناة ليس لديها برنامج حوار سياسي في قائمة برامجها. البرامج الحوارية السياسية حيث تتم مناقشة المسائل السياسية الهامة المتعلقة بالشؤون العامة للحكومة. إنها منصة كبيرة للمحادثات واستنساخ الخطاب السياسي. تهدف الدراسة إلى معرفة الاستراتيجيات التي يتبعها المتحدثون في الخطاب السياسي للتأثير على الجمهور، وأيضاً كيف يحدث التلاعب في البرامج الحوارية السياسية، وتتحكم المجموعات الأكثر قوة في المجتمع في الخطاب العام. هدف تحليل الخطاب النقدي إلى اكتشاف القضايا والدوافع الخفية وراء الخطاب المتنوع المتضمن في المجتمع من خلال فحصها من وجهة نظر نقدية. إنه يدقق في كيفية استخدام المجموعات الأكثر قوة في المجتمع للخطاب السياسي للسيطرة على المجموعات الأقل قوة والتأثير عليها من أجل مصلحتهم. بسبب توسع وسائل الإعلام، أصبحت البرامج الحوارية السياسية برنامجاً مثيراً للاهتمام للجمهور ومنصة كبيرة للسياسيين لإدارة السلطة والسيطرة على المجتمع. من نتائج الدراسة يمكن القول أن التلاعب الماهر هو ما يستخدمه السياسيون لتبرير أنفسهم والتأثير على الناس. إنهم يستخدمون أدوات لغوية مختلفة مثل استراتيجية إنتاج النصوص والأيدولوجيات لتوليد علاقات القوة والسيطرة على تعداد السكان في البلاد.

التعليق على الدراسات السابقة:

- اعتمدت جل الدراسات التي تناولت القنوات الخاصة في الجزائر على المنهج المسحي في شقه الميداني، فتمت دراسة العديد من المواضيع المرتبطة بالأخلاقيات والحرية انطلاقاً فقط من دراسات ميدانية لعينة من الصحفيين أو الجمهور، وهو في رأينا يبقى قاصراً ولا يعطينا نظرة متكاملة عن

جوانب التجاوزات التي تقع في خطابات هذه الوسائل ومضامينها بشتى أنواعها سواء تعلق الأمر بالمواد الإخبارية، أو المواد الترفيهية أو السياسية أو الاجتماعية.

- اهتمت الكثير من الدراسات السابقة بموضوع الأبعاد الأيديولوجية التي تنطوي عليها المضامين الإعلامية نظرا لما لها من أهمية في الكشف عن الأسباب التي تجعل الخطابات مختلفة، كما استفادت الدراسات السابقة التي بحثت في مجال الأيديولوجيا من الأدوات التي يوفرها تحليل الخطاب على غرار مربع فان دايك الذي اتسم بنجاعته في الكشف عن أيديولوجية الأنا والآخر.
- رغم أن الجهود البحثية في مجال دراسات الخطاب مازالت محتشمة في الواقع، لكن بعض الدراسات توصلت إلى نتائج هامة من خلال استعمال أدوات تحليل الخطاب لاسيما تحليل الأطروحات والقوى الفاعلة والأطر المرجعية، بالإضافة إلى اعتماد بعض الدراسات على تحليل البنى الصغرى للخطاب وتحليل الوحدات اللغوية.

10. الخلفية النظرية للدراسة:

تزايد الاهتمام في الدراسات الإعلامية الحديثة بموضوع الأيديولوجيا، باعتبار وسائل الإعلام واحدة من أكثر المؤسسات التي تؤثر في صياغة وعي الجمهور ومواقفه تجاه القضايا والأحداث. "وأصبح الجمهور يعتمد على هذه الرسائل الإعلامية أكبر من أي وقت مضى، لاستقاء معلوماته عن كل الأمور حوله سواء كانت أمورا اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو فنية أو غيرها. وهنا تكمن أهمية الرسالة التي تقدمها وسائل الإعلام. وهنا أيضا تكمن قوة التأثير التي تصنعها الأطر الأيديولوجية المغلفة للرسالة الاتصالية على الجمهور. ويتساءل الباحثون في الإعلام: إذا كان المحتوى لا يعرض للحقيقة بصورة مطلقة، فما الذي يعرض له إذا؟ وذلك نظرا لخضوع المحتوى لكثير من المؤثرات الأيديولوجية والفكرية والقيمية وغيرها". (حلاوة، 2018)

تعتمد الخلفية النظرية لهذا البحث على بعض المفاهيم التي جاءت بها مقاربات تحليل الخطاب لا سيما مدرسة التحليل النقدي للخطاب ويمكن التركيز على مجموعة من النقاط التي ترتبط ببحثنا والتي سنعرضها بالشكل التالي:

1. علاقة الإيديولوجيا بالخطاب:

يرى فان ديك أن الأيديولوجية هي النظم الأساسية التي يتم من خلالها إدراك، وتنظيم المواقف الاجتماعية، وتسيطر بشكل غير مباشر على تشكيل سياق الخطاب، ومن التحليل الدلالي لهياكل الخطاب نرصد الأيديولوجيات، إن وجود أكثر من خطاب يؤدي إلى الصراع فيما بينها، وبما أن الأيديولوجية هي التي تشكل مفاهيمنا لذواتنا، وللعالم من حولنا؛ فإن الصراع الأيديولوجي هو جوهر تركيب تسعى الأيديولوجيات إلى سد الفجوة بين الإدراك الاجتماعي والإدراك الشخصي، ومعرفة اللغة والخطاب يشكل الإدراك الاجتماعي المشترك للأفراد والجماعات. (Van Dijk, 1995)

وفي مجال التطبيق فإن هناك ثلاثة عناصر أساسية في بناء الخطاب تتمثل في التالي: (عبد الحميد، 2105):

- الخطاب دائما يرتبط دائما بواقع مادي ملموس سواء كانت أحداثا أو وقائع شخصية، أو أحداث أو وقائع ذات العلاقة بالشأن العام
- وجود منتج النص سواء كان جماعة أو فرد، يتأثر بالبناء الإدراكي المسبق ويستهدف إقناع الآخر بالمواقف، الاتجاهات، والأفكار في إطارها الاجتماعي.
- العلاقة الجدلية بين الأطراف حول الوقائع أو المواقف أو الاتجاهات والأفكار وما تستلزمه من تأكيد بالحجج والبراهين في العرض والتقديم."

وفرض علي بن شويل في دراسته الخطاب الإعلامي العربي الفرضيات الأساسية التي يبنى عليها دراسة الخطاب والتي تتمثل في خمسة فرضيات أساسية هي أولا: أن الخطاب اجتماعي، بذاته ولا يمكن أن يحدث أي انفكاك بين المكتوب والمنطوق والمقرر من ناحية ومن المجتمع من ناحية أخرى، ثانيا أن الخطاب يتبين من مواقف الصراع والأزمات والخلافات، ثالثا: لا توجد صياغة متطابقة للمعاني والقيم على مستوى العالم، رابعا: أن من أهم ما يميز العالم العربي ما يمكن تسميته بتشابك الخطابات العربية، خامسا: توضيح أدبيات الخطاب أن من أهم السمات التي تميز الخطاب وجود حضور وسلطة ولا يوجد خطاب بدون سلطة. (ناجي محمد، 2011).

2. الخطاب والسلطة (القوة):

طرح ميشيل فوكو نظرة متميزة للخطاب حين ربطه بالسلطة، وإذا كان هناك ارتباط وثيق بين السلطة والخطاب، كما ذهب فوكو؛ فإن ذلك ليس مجرد تخطيط، وتنظيم من قبل السلطة فحسب، وإنما علاقة تجمع بين اللغة وأنماط الهيمنة الاجتماعية (Grant, 2003).

كما يتفق فان ديك، وروث ووداك وفيركلاو على أن ممارسة القوة في المجتمعات الديمقراطية الحديثة لم تعد تعتمد على الإكراه بالدرجة الأولى بل على الإقناع الذي بات أحد العناصر الحاسمة للوصول بالخطاب لمختلف الفئات الاجتماعية لهذا التحليل للعلاقات، ولا شك أن الاتفاق على فكرة الهيمنة عبر الإقناع وتحقيق إجماع متعدد شكلي داخل المجتمع، أو ما يعرف بالهيمنة الناعمة، هو ما دفع مدارس التحليل النقدي للخطاب نحو الاهتمام بتحليل الخطاب الإعلامي، الذي يعكس عملية الصراع والهيمنة عبر الإقناع وتزييف وعي الجماهير" (van Dick, 1995, p. 253).

وتقوم وسائل الإعلام بدور مهم في توجيه الجمهور عن طريق ادعاء استقلالها عن السلطة، كما تساعد على المحافظة على الهيمنة الاجتماعية عن طريق صياغة أفكار متوافقة مع الأيديولوجيا الحاكمة. ومن ثم فإن الرأي العام لا يمثل - في واقع الأمر - صوت المجتمع، وإنما صوت السلطة، وتستخدم وسائل الإعلام جميع الآليات والوسائل في محاولة لتشكيل الوعي المجتمعي والسيطرة عليه.

وتظهر أهمية الأيديولوجيا التي تطرحها السلطة الحاكمة والدور البارز لوسائل الإعلام في إشاعة وتبرير هذه الأيديولوجيا على نطاق واسع في الوقت الذي لا تستحوذ فيه القوى والجماعات الأخرى في المجتمع على هذه الإمكانيات الضخمة في إطار التطور التكنولوجي الهائل في وسائل الإعلام والاتصالات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وهنا قد ينجح الخطاب الأيديولوجي للدولة في فرض شكل من أشكال الشرعية للقائمين على السلطة وقد يستطيع محاصرة الخطاب الأيديولوجي المضاد الذي يحاول أن يخلع الشرعية عن الدولة. (حلاوة، 2018).

3. آليات التحليل الأيديولوجي للخطاب كما يقترحه فان دايك:

قدم فان دايك مجموعة من التقنيات التي يتم اعتمادها في الخطاب من أجل التحيز إلى أيديولوجية معينة وبالتالي فإن إيجادها يساعد في الوصول إلى الرؤى الأيديولوجية التي يحملها منتج الخطاب في خطاباتهم وهي كالآتي:

✓ التسمية والإحالة :

يمكن أن يكون للطريقة التي يسمى بها الناس في خطاب ما، بالغ الأثر في طريقة الفهم والتأويل وفي الطريقة التي ينظر بها إليهم، فالجميع يملك مجموعة من السمات والأدوار المترامنة التي يمكن أن تستعمل لوصفهم بدقة ولكن ليس بالمعنى نفسه في كل مرة، فالطريقة التي يسمى بها الفاعلون الاجتماعيون، أو الأفراد والمجموعات لا تعرفهم وتدل عليهم فحسب، وإنما يمكن أيضا أن تعبر عن نوع العلاقة بين المتكلم / الكاتب والمسمى، فالتسمية تتضمن دائما اختياراً. وعليه، يختار الصحفيون والكاتب تصنيفا اجتماعيا من بين تصنيفات كثيرة متاحة للحديث عن الناس، واختيارهم لبدل دون غيره يجعلهم يدرجون الناس في تصنيف ويقصونهم من تصنيفات أخرى مغايرة.

✓ الأسلوب اللغوي:

يشير ريتشاردسون إلى الأهمية المعتادة التي تنطلق في أي تحليل النص خبري على مستوى التحليل الخطابي، وهي مهمة ربط جماهير الإعلام بفكرة الأسلوب اللغوي، فالأسلوب اللغوي هو المفهوم الذي يسعى إلى تسوية التنوعات في البنيات المعجمية والنحوية للنصوص، فإذا الأسلوب هو: مفهوم نسبي من حيث إنه يصف بعض الفروق ذات الصلة بين النص أو الخطاب وبعض النصوص أو الخطابات الأخرى، وعامة ما ينطبق على أمثلة اللغة الحقيقية واللغة التي ينتجها المتحدثون من خلال اعتقاداتهم وغاياتهم وأهدافهم في مواقف محددة، وفي بعض البيئات الطبيعية والاجتماعية والمؤقتة. (لهذا يتصف تنوع الأساليب بأي حال من الأحوال بأنه حر أو تعسفي، ولكن لا بد مع ذلك من النظر إليه بوصفه جزءا من مكونات الدور الذي يؤديه السياق في تكوين النص والكلام، (العتبي، 2019)

وهنا يرى فان دايك أن المحللين يحتاجون إلى ربط تنوع الأساليب في اللغة بالسياق الاجتماعي والأدوار الاجتماعية التي يمثلها الناس ويقومون بها في عملية الاتصال. وبعبارة أخرى، تحريك اللغة التي يستخدمها الصحفيون لمخاطبة الجمهور (أو القارئ) يشيء عن هويات كل من الصحفي والجمهور و - أيضا - بشيء عن العلاقة المفترضة بينهما،

✓ "التلاعب":

أحد المفاهيم الحاسمة في تحليل الخطاب النقدي الذي يتطلب مزيداً من التحليل النظري . للتلاعب كشكل من أشكال إساءة استخدام القوة الاجتماعية ، والتحكم المعرفي بالعقل والتفاعل الخطابي . اجتماعيا ، يتم تعريف التلاعب على أنه هيمنة غير شرعية تؤكد عدم المساواة الاجتماعية . من الناحية المعرفية ، يتضمن التلاعب كسيطرة على العقل التدخل في عمليات الفهم ، وتشكيل نماذج عقلية متحيزة وتصورات اجتماعية مثل المعرفة والأيدولوجيات . من الناحية الخطابية، يتضمن التلاعب عموماً الأشكال والأشكال المعتادة للخطاب الأيدولوجي ، مثل التأكيد على الأشياء الجيدة لدينا ، والتأكيد على الأشياء السيئة لديهم في جميع مستويات التحليل هذه ، يتضح كيف يختلف التلاعب عن التحكم الشرعي بالعقل ، على سبيل المثال في الإقناع وتقديم المعلومات ، على سبيل المثال من خلال النص على أن التلاعب في مصلحة المجموعة المسيطرة وضد المصالح الفضلى للمجموعات المهيمنة . أخيراً (TEUN A, 2006) .

يمكن ربط الأيدولوجيات كأشكال من الإدراك الاجتماعي حسب فان ديك، بالممارسات الاجتماعية والخطاب، على المستوى الجزئي للمواقف والتفاعلات الاجتماعية، حيث يتشكل أعضاء مجموعة النماذج الشخصية بشكل غير مباشر حول الأحداث الاجتماعية . هذه النماذج العقلية هي التمثيلات التي تتحكم في الممارسات الاجتماعية، بما في ذلك إنتاج وفهم الخطاب . بهذه الطريقة المعقدة نظرياً يمكننا ربط الأيدولوجيات كأشكال من الإدراك الاجتماعي، بالممارسات الاجتماعية والخطاب، على المستوى الجزئي للمواقف والتفاعلات الاجتماعية، من ناحية ، ومع المجموعات والعلاقات الجماعية والمؤسسات من ناحية أخرى ، المنظمات والحركات والسلطة والسيطرة . يرجى ملاحظة أن هذه مجرد صورة عامة جداً لطبيعة ودور الأيدولوجيا في العقل والخطاب والمجتمع . تظل العديد من أبعاد نظرية الأيدولوجية غير مستكشفة أو غامض .

كما تتضمن فئات التحليل الأيدولوجي:

✓ وصف الفاعل (إعطاء المعنى) :

يتضمن كل الحديث عن الأشخاص والأفعال أنواعاً مختلفة من وصف الفاعل . وبالتالي، يمكن وصف الفاعلين بأنهم أعضاء في مجموعات أو كأفراد ، من خلال الاسم الأول أو اسم العائلة أو الوظيفة أو الدور أو اسم المجموعة ، على أنه محدد أو غير محدد، من خلال أفعالهم أو سماتهم (المزعومة)

، من خلال موقعهم أو علاقتهم بأشخاص آخرين ، وهلم جرا. الاستراتيجية الأيديولوجية الشاملة هي عرض الذات الإيجابي والعرض الآخر السلبي. قد تكون أوصاف الآخرين عنصرية بشكل صارخ، أو قد تنقل بمهارة آراء سلبية حول الآخر. ويكشف فان دايك عن نوع من التحيز أي أن الأوصاف ليست محايدة أبداً، ولكنها لها وظائف دلالية وبلاغية وجدلية في التعبير عن الآراء والمواقف حول الأشخاص.

✓ حجة السلطة:

يلجأ العديد من المتحدثين في مناقشة ما ، إلى مغالطة ذكر السلطات لدعم قضيتهم ، وعادة ما تكون المنظمات أو الأشخاص فوق صراع السياسات الحزبية ، أو الخبراء المعترف بهم عمومًا أو القادة الأخلاقيين. غالبًا ما يكون للمنظمات الدولية (مثل الأمم المتحدة أو منظمة العفو الدولية) أو العلماء أو وسائل الإعلام أو الكنيسة أو المحاكم هذا الدور. ويلجأ منتجو الخطاب في كثير من الأحيان إلى دعم السلطات المتفوقة أخلاقياً. الحجج المعيارية ، أو **topoi** ، التي تمثل المقدمات التي تعتبر مفروغاً منها ، كأسباب بديهية وكافية لقبول الاستنتاج..

✓ مقارنة (المعنى):

تختلف المقارنات على النحو المنشود هنا عن التشبيهات البلاغية، وعادة ما تحدث في الحديث عن اللاجئيين أو الأقليات ، أي عندما يقارن المتحدثون بين المجموعات الخارجية والمجموعات الخارجية تشير مثل هذه المقارنات عادةً إلى النتيجة السلبية للمجموعة الخارجية على معايير المقارنة ، وبالمثل في الخطاب المناهض للعنصرية ،

✓ التمثيل الدرامي (DRAMATIZATION):

طريقة مألوفة للمبالغة في الحقائق لصالح المرء. تميل إلى تمثيل بعض الأحداث على أنها كارثة ، استقطاب التعاطف السياسي، ذلك أن التعبير عن التعاطف هو استراتيجي إلى حد كبير ويخدم بشكل خاص لإدارة انطباع المتحدث مع الجمهور.

التفسير (EXPLANATION):

يستخدم علم النفس الاجتماعي فكرة "خطأ الإسناد المطلق"، والتي وفقًا لها تميل الأعمال السلبية لأعضاء المجموعة إلى تفسيرها (بعيدًا)، في حين تميل الأعمال السلبية لأعضاء المجموعة الخارجية إلى تفسيرها من حيث الخصائص المتأصلة لمثل هؤلاء الفاعلين.

✓ إعطاء الأمثلة:

حيث تساهم الأمثلة الملموسة بدقة في التقديم السلبي للآخر. لاحظ أيضًا أن المثال الملموس غالبًا ما يشير أيضًا إلى أن الحالة التي يتم الحديث عنها هي نموذجية، وبالتالي يمكن تعميمها. باختصار، إعطاء الأمثلة يحتوي على العديد من الإدراك، والدلالات، والحجج.

✓ أسلوب الاستفهام:

لغة: الاستفهام يعني طلب الفهم، وابن المنظور في لسان العرب يقول: استفهمه أي سأله أن يفهمه. 2 .
علما بالشيء ويرد بمعنى الاستخبار عن الشيء، لكن قد يكون المستفهم ومراده بعض المعاني الأخرى التي يمكن أن تستفاد من سياق الكلام، ومن هنا استعمل البلاغيون مصطلح الاستفهام لمعناه الحقيقي وغير الحقيقي.

الاستفهام الحقيقي: وهو الذي يبقى على أصل وصيغة أي طلب الفهم ومعرفة المجهول مثل قولنا: كم عدد الكواكب؟

الاستفهام غير الحقيقي: ويراد به الاستفهام الذي يخرج عن حقيقته ويكون من العالم بالشيء وغرضه منه معاني أخرى تفهم من السياق وقد يفيد الإنكار أو التعجب أو التقرير حسب طبيعة الموضوع وحسب الأهداف المسطرة أو الأغراض المتوخاة.

✓ **الإنكار:** غاية الاستفهام الإنكاري هي أن يتنبه السامع حتى يرجع إلى نفسه فيخجل.

✓ **التعجب:** الغاية منه أن يعود المخاطب إلى صوابه، وأن يحاكم نفسه ليشعر بضلاله وباطله.

الإطار النظري

للدراصة

الفصل الأول

تمهيد:

إن حرية الاتصال عبر محطات الإذاعة والتلفزيون في المجتمعات الديمقراطية تقتضي ألا تكون محطات الاتصال السمعية والبصرية خاضعة لاحتكار الدولة، الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى السماح للمشاريع الإعلامية الخاصة بالوجود كشريك أساسي في عملية التنمية الإعلامية، وتختلف تجارب الدول مع القطاع السمعي البصري الخاص فهناك من البلدان من اعتمدته مبكراً كشأن الولايات المتحدة الأمريكية، وهناك من الدول من انتظرت قليلاً أو كثيراً كشأن الدول الأوروبية.

عرفت الدول العربية عموماً تأخراً فيم يخص فتح المجال السمعي البصري للقطاع الخاص ولعل التطور التكنولوجي والبث الفضائي هو الذي ساهم في تحريره في بعض هذه الدول، ويختلف المشهد السمعي البصري ومدى انفتاحه تبعاً للأنظمة السياسية السائدة فيها، وتبقى الجزائر من أكثر الدول تأخراً للحاق بهذا الركب الإعلامي السمعي البصري، كما أن نشأته كانت عرجاء بالنظر إلى العراقيل القانونية التي كبحت تطوره وازدهاره.

وسواء في الدول الغربية الليبرالية أم في الدول العربية السلطوية فإن هناك حقيقة ثابتة وهي كما يقول بورديو "من يملك يسيطر ويتحكم"، هذه الحقيقة التي تستوقفنا بصدد البحث في تاريخ القطاع السمعي البصري الخاص حيث حاول كل من استحوذوا عليه تطويعه من أجل خدمة مصالحهم، وتم استخدامه بطريقة أو بأخرى كآلية للسيطرة والتحكم والتلاعب بالرأي العام.

المبحث الأول: القنوات التلفزيونية الخاصة في أمريكا وأوروبا.

المطلب الأول: نظرة عن نشأة التلفزيونات الخاصة بأمريكا:

أولا: لمحة عن نشأة التلفزيون في الولايات المتحدة:

أثبت التلفزيون نفسه باعتباره الشكل المهيمن للاتصال الجماهيري في أوروبا وأمريكا، ولعل ذلك يرجع إلى نشأته التي كانت مقتصرة على عدد محدود من الدولة المتطورة إذ " تاريخيا كانت فكرة نقل الصورة المتحركة إلى المنازل عبر جهاز استقبال منزلي محل اهتمام عدد من العلماء في كل من بريطانيا، وألمانيا والولايات المتحدة." (ماجى، 2002، صفحة 67)، حيث أنه: " في سنة 1884 Paul Nipkow عالم روسي يعيش في برلين، يطور الأداة العملية الأولى لتوليد الإشارات الكهربائية الملائمة لنقل عرض يمكن للناس مشاهدته " (Baran, Introduction to Mass Communication Literacy and culture) ، وتعد بريطانيا صاحبة أول إرسال تلفزيوني منتظم في العالم 1936، ومن ثم تبعتها الولايات المتحدة الأمريكية في العام 1938. (الزبون، 2013، صفحة 32). وعلى الرغم من أن العمل التجريبي للقنوات التلفزيونية بدأ بالفعل في ثلاثينيات القرن العشرين، إلا أن التلفزيون الأرضي قد تطور بشكل كامل بعد الحرب العالمية الثانية. " حدثت البدايات الحقيقية للتلفزيون بعد الحرب العالمية الثانية. في الولايات المتحدة، تطورت صناعة التلفزيون بسرعة بعد عام 1945. انطلقت " الشبكات " (الشبكات) الرئيسية التي شغلت المشهد الإذاعي NBC و CBS و ABC في مغامرة التلفزيون.

4. التلفزيون هو تلفزيون تجاري مدعوم بالإعلانات. (Cohen، 2004)

لا شك أن الو.م.أ تعتبر من أكثر الدول تطورا للث الإذاعي والتلفزي في العالم، وجود تلفزيون تموله الحكومة الفدرالية في الولايات المتحدة لا يعني أنه قناة تعكس الموقف الرسمي للبيت الأبيض، فأمریکا ليس فيها تلفزيون حكومي، " ويسيطر القطاع الخاص بشكل طبيعي في الولايات المتحدة، قامت شركة RCA القوية بتثبيت جهاز إرسال في عام 1931 أعلى مبنى Empire State. وتسبب مبدأ حرية المؤسسة في فوضى كبيرة، يحاول كل مُصنِّع تعزيز عمليتها، وهو الشيء الذي أخرج بيع أجهزة الاستقبال،

5000 جهاز استقبال تعمل فقط عند الخواص في الوقت الذي دخل فيه البلد في الحرب في ديسمبر 1941. (Jean-Noel, 2015, p. 291) .

انطلق التلفزيون في الو.م.أ في عام 1941، متأخرا قليلا عن أوروبا، بطريقة تمويل وحيدة والتي حضر لها الأمريكيون من خلال الراديو وهي الإشهار، ولم يتوقف التلفزيون الحديث الولادة عن البث في فترة الحرب، وتم حضره فقط في الوقت الذي دخلت فيه الولايات المتحدة الحرب مدة 4 سنوات. وكانت مبيعات أجهزة الاستقبال ترتفع بشكل مطرد.

وتجنباً لحدوث فوضى أصبحت تشكل تهديداً، قامت لجنة الاتصالات الفيدرالية (FCC) ، وهي الهيئة المسؤولة عن تسوية جميع مشاكل الاتصالات السلكية واللاسلكية في الولايات المتحدة ، بتجميد الوضع ، أي أنها توقفت عن منح تراخيص جديدة للمقاولين من أجل تحديد قواعد استغلال الموجات الهترتية. لقد تم تجميدها لمدة أربع سنوات، من 1948 إلى 1952، وهي الفترة التي وجد التلفزيون الأمريكي في نهايتها أنه يمنح ميثاقاً ينطبق على جميع المشغلين. لذلك من المبالغة التأكيد، كما يحدث غالباً، على أن الحكومة الأمريكية لم تتدخل ولا تتدخل في الاتصالات السلكية واللاسلكية في الولايات المتحدة.

ثانياً: دور لجنة الاتصالات الفيدرالية (FCC) :

كانت لجنة الاتصالات الفيدرالية (FCC) مسؤولة عن إعادة تحديد قواعد اللعبة باستمرار بناءً على تطور التقنيات والمجتمع الأمريكي. التغييرات المهمة الأخيرة التي تم إجراؤها على التشريع تعود إلى نهاية عام 1984. ولجنة الاتصالات الفيدرالية لديها قضاة تم تخفيض عددهم من 7 إلى 5 في يونيو 1984 والعديد من الخدمات. يتم تعيين القضاة لمدة 7 سنوات من قبل رئيس الولايات المتحدة بعد موافقة الكونجرس. قبل منح الترخيص، يقومون بدراسة الملف المقدم لهم ويمكنهم سحب الترخيص الممنوح بعد 5 سنوات إذا لم يتم احترام القواعد التي حددها من قبل رائد الأعمال. تعمل لجنة الاتصالات الفيدرالية (FCC) من أجل المصلحة العامة، وتحمي "الصغير من الكبير"، سواء المستهلك ضد التلاعب بالوسائط أو المحطات المحلية ضد ضغط الشبكة. يتم تحديد أنشطتها من قبل الكونجرس ، والذي كان عليه تفرغ منظمة متخصصة لمثل هذا القطاع التقني والتجاري المهم الذي كان من شأنه منعه من القيام بمهامه الأخرى. (Mousseau, 1985)

تحظر لجنة الاتصالات الفيدرالية (FCC) توقيع العقود ذات الحجم الواحد الذي يناسب الجميع والتي تمنح الشبكات اختيار برامج المحطات. يظل الآخرون أحرارًا في رفض إرسال أي برنامج توفره الشبكة. تدرس بعناية البريد من المشاهدين، لأنه صعب على منظمة. حتى أنها مزودة بخدمات عديدة لمتابعة كل ما يحدث أو يقال على شاشات نظام سمعي بصري متنوع مثل النظام الأمريكي.

يعتمد اقتصاد النظام السمعي البصري الأمريكي على الإعلانات، باستثناء قنوات الكابل المدفوعة مقابل المشاهدة على أساس الاشتراك. تستنزف الشبكات والمحطات المستقلة معظم موارد الإعلان: 11 مليار دولار عام 1983 مقابل 250 مليون دولار لـ "الكابلات الأساسية". أكبر معمل هي شركة Procter and Gamble، التي تصنع الصابون ومساحيق الغسيل والمنظفات. ويولي ذلك المتاجر متعددة الفروع (Sear) ومصنعي المواد الغذائية (مثل General Food) وشركات تصنيع السيارات الكبرى. في عام 1981، بلغت تكلفة دقيقة الإعلان في وقت الذروة على إحدى الشبكات الرئيسية الثلاث 440 ألف دولار. يخضع توزيع الإعلانات للوائح لجنة الاتصالات الفيدرالية (FCC) في "وقت الذروة"، لا يمكن أن تتجاوز 9 دقائق و 30 ثانية في الساعة من البرنامج على الشبكات و 12 دقيقة في المحطات المستقلة. في أوقات أخرى، يُسمح ببث ما يصل إلى 16 دقيقة من الإعلانات في الساعة مع 12 فاصلًا للبرامج. ساهم هذا النظام في تحويل جزء من الجمهور الأمريكي، الأكثر تطورًا والأكثر ديناميكية، عن التلفزيون الأرضي. لكن دون تحويلها عن الأخبار التلفزيونية.

تطور التلفزيون بشكل كبير في الولايات المتحدة، " واتجه الجمهور إلى هذه الوسيلة الخارقة وكذا المعلنين إذ أصبح يتم ضمان التمويل حصريًا من خلال الإشهار، ونقيس صدمة التغيير في توازن توزيع الإشهار مقارنةً بالصحافة المكتوبة، عندما يعلم المرء أنه في عام 1948، ذهب أقل من 10 ملايين دولار إلى الإعلانات التلفزيونية بينما في عام 1960 يتجاوز 1.5 مليار دولار، هاجس الإشهار في كل مكان، في ساعة الذروة نسبته بالوقت تصل إلى 20 ٪، منذ 1955 أصبح النموذج الأمريكي مطبقًا بكل ميزاته الرئيسية، التباين قائم بالفعل مع تلفزيون أوروبا الغربية" (Jean-Noel, 2015, p.

ثالثاً: مميزات القطاع السمعي البصري في أمريكا:

يتميز نظام الإعلام الأمريكي بالتدخل المحدود للغاية للدولة في تنظيم القطاع، وتشكل وسائل الإعلام في المفهوم الأمريكي صناعة تحكمها نفس الطريقة التي تحكم قانون العرض والطلب، وينحصر تدخل الدولة في إدارة وسائط النقل والبنية التحتية: والهدف من ذلك هو خلق سياق مناسب للمنافسة بين مختلف الجهات الفاعلة في هذا القطاع، باستثناء المسائل المتعلقة بالآداب أو العنف أو المواد الإباحية أو الإعلان عن التبغ أو الكحول من أجل المصلحة العامة التي تُصوّر على أنها "مجموع المصالح الفردية" حيث تتدخل الدولة فقط لضمان حصول المواطنين على أقصى قدر من الوصول إلى البنية التحتية. وهو يفعل ذلك ، ولأغراض نفعية تمامًا في مجتمع يتصور "النزعة الاستهلاكية كأساس لتناغم العلاقات الاجتماعية" (Mort, 2015) .

تعتمد الولايات المتحدة على توزيع لا مركزي، على عكس العديد من البلدان، لا توجد حزمة قنوات موزعة على المستوى الوطني وبدلاً من ذلك، لدى وسائل الإعلام المحلية قنوات خاصة بها يمكن أن تكون تابعة أو "مملوكة ومدارة" بواسطة إحدى الشبكات الوطنية (أو الشبكة). هذا النظام هو نتيجة للوائح لجنة الاتصالات.

أما القيود على أنباء التلفزيون فهي كما يشير لها أوستن راني " ذات طابع اقتصادي أنباء التلفزيون في أمريكا تخضع لعدد من القيود. وأولها اقتصادي، فهناك الآن 727 محطة بث تجارية مقابل 269 محطة غير تجارية، غير أن حوالي 95 % من كل أجهزة الاستقبال تفتح على المحطات التجارية. فهذه المحطات والشبكات التجارية، هي مؤسسات تجارية أهلية. و بصفتها هذه، فإن هدفها الأول هو تحقيق الأرباح، و ليس تأييد النزعة المحافظة أو انتخاب جمهوريين أو تحريم الإجهاض (عدلي، 2009، صفحة 54).

"نتيجة لذلك فإن أول وأقوى ضرورة يستجيب لها التلفزيون هي أن يكسب ويحافظ على أوسع جمهور من المتفرجين بالسن والوضع الاقتصادي المناسبين. وقد أكدت المسوحات التي أجريت للمتفرجين صحة ما ظل معظم المدراء التنفيذيين للتلفزيون يؤمنون به لزمن طويل: من أجل اجتذاب متفرجين لنشرات الأبناء والاحتفاظ بهم، من الحيوي إذاعة مواد عن مسائل تثير اهتمامهم، وعرض تلك المسائل في أوضح صورة وبأكثر الطرق الممكنة لفتنا للانتباه" (أوستن، 1986، صفحة 55).

رابعاً: القيود التي تفرضها لجنة الاتصالات الفيدرالية على الملكية:

تضع لجنة الاتصالات الفيدرالية قيودًا على عدد محطات البث - الإذاعة والتلفزيون - التي يمكن لأي كيان امتلاكها، كما هو مطلوب من قبل الكونجرس، تقوم لجنة الاتصالات الفيدرالية (FCC) بمراجعة معظم قواعدها الخاصة بملكية وسائل الإعلام كل أربع سنوات لتحديد ما إذا كانت القواعد في المصلحة العامة وإلغاء أو تعديل أي لائحة تقرر أنها لا تفي بهذه المعايير. يتم تلخيص تفاصيل قواعد الملكية الحالية أدناه. (Federal communications commision, 2020):

ملكية شبكة التلفزيون المزدوجة:

➤ تحظر قواعد لجنة الاتصالات الفيدرالية (FCC) بشكل فعال الاندماج بين أي شبكتين

من شبكات البث التلفزيوني الأربع الكبرى: ABC و CBS و Fox و NBC

ملكية متعددة للتلفزيون المحلي:

➤ يُسمح لأي كيان بامتلاك ما يصل إلى محطتين تلفزيونيتين في نفس منطقة السوق المحددة (DMA).

➤ لم يتم تصنيف محطة واحدة على الأقل من بين أفضل أربع محطات مصنفة في DMA بناءً على حصة الجمهور. ومع ذلك، قد يسعى مقدم الطلب إلى إثبات، استنادًا إلى الحقائق والظروف الخاصة، أن مجموعة الأربعة الأوائل ستخدم المصلحة العامة بالرغم من الحظر.

➤ في عام 2017، ألغت اللجنة حكمها الذي كان يحظر في السابق الملكية المشتركة لمحطة بث كاملة السلطة وصحيفة يومية إذا كان محيط المحطة (المحدد بشكل منفصل حسب نوع المحطة) يشمل تمامًا مدينة نشر الصحيفة والمحطة والصحيفة في نفس سوق Nielsen ذي الصلة. وفي الوقت نفسه، ألغت اللجنة أيضا قاعدة الملكية المشتركة للإذاعة والتلفزيون، التي كانت تقيد الملكية المشتركة لمحطات البث الإذاعي والتلفزيوني الموجودة في نفس السوق. تم إلغاء هاتين القاعدتين - قواعد الملكية المشتركة لبث الصحف وقواعد ملكية الراديو والتلفزيون - ويرجع ذلك جزئيًا إلى النمو في عدد وتنوع مصادر الترفيه والأخبار والمعلومات في سوق وسائل الإعلام الحديثة.

المطلب الثاني: نشأة وتطور القنوات التلفزيونية الخاصة بفرنسا:

" يعتبر التلفزيون الفرنسي منذ فترة طويلة أداة للدعاية الحكومية أو التلقين أو التلاعب بالجمهور، وقد تم إنشاؤه تحت الإشراف الدقيق للسلطة السياسية. ومع ذلك، فإن التناوب السياسي، الذي تحقق أخيراً في ظل الجمهورية الخامسة مع نجاح فرانسوا ميتران في الانتخابات الرئاسية لعام 1981، أدى إلى تغيير عميق في المشهد السمعي البصري في منتصف الثمانينيات." (Eveno, 2006/1)

أولاً: سيطرة قوية للسلطة على السمعي البصري:

ظل الاتصال السمعي والبصري-الإذاعة والتلفزيون- في فرنسا موضوعاً لاحتكار الدولة لفترة زمنية طويلة، و" قد اشتق احتكار الدولة لهذا المجال من احتكارها للبريد بموجب المرسوم الصادر في 23-30 من يوليو عام 1798م لأسباب تخص النواحي الأمنية". (خليل ا.، 2007، صفحة 277)، وفي البداية، كان تدخل السلطات العامة في القطاع السمعي البصري هو الغالب: أول قناة تلفزيونية، راديو PTT Vision، ولدت في عام 1935 تحت مسؤولية الوزارة للبريد والبرق والهواتف (PTT). في يوليو 1939، أنشأت حكومة دالاديه البث الإذاعي الوطني الفرنسي، الذي يسمى أيضاً الإذاعة الإذاعية الوطنية (RN). وهي هيئة عامة مسؤولة عن جميع خدمات البث العام، ومسؤولة عن سيطرتها، والتي كانت حتى ذلك الحين مفوضة إلى PTT.

" يبدو أن عدم الاستقرار الوزاري الذي كان السمة الغالبة للجمهورية الثالثة وحكومة فيشي الموالية لقوات الاحتلال الألماني فضلاً عن غياب الإدارة السياسية الفعالة كل هذا حال دون تبني نظام أساسي جديد للإذاعة المرئية التي ظلت خاضعة لنظام وقتي مأخوذ بصورة مباشرة عن النظام الأساسي الذي وضع عام 1942. ومع صدور أمر 23 من مارس عام 1945م تم إرساء احتكار عام بصورة فعلية للإذاعة، فقد تم إلغاء كافة التراخيص الممنوحة لمحطات الإذاعة الخاصة لتبقى الشبكة العامة فقط. وقد أعاد الأمر الصادر في 4 من فبراير لعام 1959م التأكيد على الاحتكار الممتد للتلفزيون حيث عهد بإدارته إلى مؤسسة عامة، وفي عام 1964م أخذت الإذاعة والتلفزيون الفرنسي اسم مكتب الإذاعة و التلفزيون الفرنسي" (خليل ا.، 2007، صفحة 245).

ثانيا: عصر احتكار التلفزيون ORTF كهيئة تحت الوصاية:

" اكتشف الجنرال دوغول الذي يعرف جيدا الإذاعة والتلفزيون وفهم على الفور الاستعمال الذي يمكنه فعله بها: أداة جديدة للسلطة والتي سيستخدمها بمهارة، فلقد استعمله أول ما تقلد الرئاسة وتعاقبت الخطب المتلفزة والمؤتمرات الصحفية" (Cazenava Elisabeth, 1994, p. 168)، " وكانت الجزائر واحدة من أكبر القضايا التي أثرت من قبل دوغول de Gaule في مداخلته بالإذاعة والتلفزيون كما في المناسبات التي صور فيها من قبل التلفزيون" (De Bussierre Michèle, 1999, p. 55). وعرفت هذه الفترة ظهور حرب التحرير في التلفزيون الفرنسي، وفي الشهور الموالية، المعلومات حول الهجومات الكثيرة لمنظمة OAS في باريس، تم بث المظاهرات من أجل نهاية الحرب على الجزائر مع القمع الدموي في مترو شارون Charonne على مدى واسع من طرف الصحافة المكتوبة والإذاعات المحلية.

لم تفلت مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الفرنسية من السيطرة رغم نهاية الحرب، وكانت مجموعة البرامج محل المراقبة الكبيرة من طرف السلطة، ولكن أيضا الجماعات الضاغطة. وعلى مر السنين ومع تطور المجتمع، تعرضت هذه السلطة لانتقادات واسعة النطاق، لاسيما بسبب السيطرة الشديدة التي تفرضها على محتوى البرامج.

ثالثا 1982 نهاية الاحتكار وتحرير القطاع

منذ مجيئهم للسلطة في ماي 1981 فكر الاشتراكيون في تحديد تنظيم جديد للسمعي البصري في فرنسا. كان يجب عليهم أن يطبقوا برنامجهم الذي يقوم على حرية التعبير قبل أن يتيحوا الدخول الحر للسمعي البصري لمختلف حركات الفكر والرأي. وكلفت حكومة Mauroy وزير الاتصال Georges Fillioud وهو صحفي قديم ونائب برلماني اشتراكي من أجل حل مشكل الإذاعات الخاصة بسرعة، فكان قانون 9 نوفمبر 1981 هو الذي رخص بإنشاء القنوات الخاصة للبث الإذاعي - بانتظار قانون جامع للسمعي البصري... وجاء قانون 29 جويلية 1982 لينص: "الاتصال السمعي البصري حر" هو ما نصت عليه المادة الأولى من القانون العضوي الذي وضع نهاية لأربعين سنة من احتكار الدولة" (Cazenava Elisabeth, 1994, p. 195)

منح هذا القانون إمكانية الاتصال السمعي البصري عن طريق جميع الوسائل والقنوات وهو ما يعتبر تعريفاً واسعاً للاتصال السمعي البصري، والذي يأخذ في الحسبان ويسبق كل تقنية جديدة للاتصال أو دعائم جديدة للاتصال. وتنص المادة الثانية من نفس القانون " للمواطنين الحق في اتصال سمعي بصري حر ومتعدد"، وبموجب هذا القانون بدأ القطاع الخاص يشغل حيزاً مهماً في النشاط السمعي البصري إلى جانب القطاع العام الذي طرأت عليه عدة تغييرات وإصلاحات. سمح إنشاء القنوات الخاصة والبث عبر الكابل والأقمار الصناعية للتلفزيون بأن يصبح سوقاً، بدون بالطبع، استبعاد الاهتمامات السياسية من هذا السوق، ببساطة، يُلزم إدخال الاعتبارات الاقتصادية والمالية بتخفيف التأثير السياسي، كما هو الحال في جميع الأسواق، يصبح التلفزيون بالتالي مكان التقاء بين عرض البرامج وطلب من المشاهدين . (Eveno, 2006/1, p. 101).

رابعا: الهيئة المستقلة: واجهة بين السلطة والسمعي البصري:

تتكون الهيئة العليا من تسعة أعضاء معينون لمدة تسعة سنوات: 3 يتم تعيينهم من قبل رئيس الجمهورية، 3 من طرف رئيس السينما، وثلاثة من طرف رئيس الجمعية. ويتجدد ثلثها كل ثلاث سنوات. وهذه الهيئة التنظيمية لها سلطة استشارية: يجب عليها أن تراقب النزاهة والاستقلالية وتعدد الإعلام. فهو تجديد مهم: يتعلق الأمر باحترام تطبيق "قاعدة ثلاثة"، هذه القاعدة تطلب من القنوات التلفزيونية ونشرات الأخبار أن تخصص الثلث من وقتها للحكومة والثلث الثاني للأغلبية والثلث الثالث للمعارضة.

شكلت أولى التعيينات على رأس الخدمة العمومية رهانا سياسياً، وعرفت السلطة العليا انتقادات لجميع قراراتها وتحملت دعوات مستمرة للتحكيم من أحزاب اليمين واليسار على السواء. المعارضة جعلت منها حصان المعركة الانتخابية، حيث عاتبت من بين أمور كثيرة الطريقة التي يتم بها تعيين الأعضاء لأن الحساب يكشف عن وجود عدم توازن: حيث أن 6 من بين 9 يصبون ضمن الأغلبية....

رابعا: ظهور التلفزيونات الخاصة:

" النص الأساسي الثاني هو قانون 29 يوليو 1982 الذي، بتأكيد على مبدأ حرية الاتصال السمعي البصري، يؤدي إلى نظام تنافسي مزدوج أو قطاع خدمات عام يصرح بإنشاء قطاع خاص. من عام 1983 فصاعداً، كانت الحكومة تدافع من أجل إنشاء قناة رابعة تلفزيونية على الهواء مشفرة

مدفوعة. للقيام بذلك، تم منح امتياز الخدمة العامة لمجموعة Havas التي لم يتم خصصتها بعد. (في أغسطس 1985، وُلدت La Cinq، وعُهد بها إلى مجموعة Chargeurs من Jérôme Seydoux ومجموعة Berlusconi، وسلف M6 الحالي الذي عُهد به إلى كونسورتيوم مكون بشكل خاص من وكالة الإعلانات Publicis ومجموعة Gaumont. أخيراً، "Lyonnaise des Eaux (Piccio، Mbongo، و Rasle، 2013، صفحة 46)، أخيراً في عام 1987، تمت خصخصة TF1 الموكلة إلى كونسورتيوم بقيادة مجموعة البناء التابعة لفرانسيس بويغ. لذلك نلاحظ أنه منذ بداية خصخصة القطاع السمعي البصري، كانت المجموعات الصناعية المتخصصة في الإعلام هي التي كانت بالفعل مساهمين في القنوات. وبالمثل، في بدايات الكابلات، تم استدعاء الشركات الصناعية مثل Générale أو Lyonnaise des Eaux (Toussaint- Desmoulains, 2013, .. p. 46)

أكد قانون 30 سبتمبر لعام 1986م بصورة واسعة على شكل التنظيم الذي جاء به مشروع عام 1982، " إذ أكد على إنشاء سلطة إدارية مستقلة مكلفة بالتحكم في تطورات الاتصال السمعي والبصري للجنة الوطنية للاتصالات والحريات commission nationale de la communication et des libertés (H.A.C.L) و في عام 1989 تم إنشاء المجلس الأعلى للصوتيات والمرئيات (C.S.A) Le conseil supérieur de l'audiovisuel الذي منح سلطات وصلاحيات كبيرة فيما يخص التراخيص الممنوحة للمرافق الوطنية الخاصة أو الإقليمية والرقابة على احترام الالتزامات و توقيع الجزاءات المفروضة ضد التقصير في أدائها" (خليل، 2007، صفحة 230).

قدمت RPR-UDF في شهر ماي 1984 أرضية المعارضة" فيم يتعلق بالسمعي البصري الفرنسي: واقترحت الخصخصة الكاملة للقطاع Valery Giscard destaing والذي أكد على احتكار الدولة عام 1978 يعلن نفسه مع الالتزام الكامل للدولة في الرابع من نوفمبر كإنتاج بليس Canal+ تبث لأول مرة. إنها القناة الأولى العامة في أوروبا. حيث تكرس برامجها بصفة أساسية للسينما والرياضة ويدير Canal+ رئيس هافاس andre Rousselet والذي غادر مكتب رئاسة

الجمهورية. بعد المروجين الأوائل لـ Canal+ والذين أثاروا الكثير من المعارضة. عاجلت الحكومة المشكلة تحت ضغط كل الجهات من طرف المؤيدين للخصوصية.

خامسا: السمي البصري والتعايش: القطيعة من سنة 1968 - 1988

• الانفصال عن الدولة:

يتبين من العرض التاريخي للتنظيم الإداري الفرنسي للاتصال السمي البصري أن الدولة لم تجعل الاتصال السمي والبصري أن الدولة لم تجعل الاتصالات السمعية البصرية حرة إلا منذ قانون 29 يوليو لعام 1982 وما تلاه من قوانين، " فعلى المستوى السياسي كان من الصعب فقدان الرقابة على هذا القطاع المهم من قطاعات الدولة والذي يعد أداة من أدوات السلطة تتحكم فيه وتوجهه كيفما تشاء، إلا أن ذلك ليس معناه أن قبل قانون 29 يوليو لعام 1982 لم تكن هناك حركة نحو خصخصة الإدارة الاقتصادية والمالية، فالتفكير في تبني أنماط للإدارة أكثر مرونة تتفق وطبيعة النشاط السمي والبصري كانت ماثلة في ذهن السلطة السياسية والمشرع الفرنسي. " (إبراهيم، 2007، صفحة 245)

• التراجع عن احتكار المرفق العام للاتصال السمي البصري:

تعد القنوات الفضائية من الناحية القانونية من المؤسسات التي تحتاج إلى تنظيم قانوني وإداري، يضمن المعايير والمواصفات التي يجب توافرها في أي قناة فضائية، لكي تكون جديرة بالث على الشعب صاحب السلطة التأسيسية الأولى في الدولة (النمر، القنوات الفضائية والتنظيم القانوني للث الفضائي، 2017، صفحة 12)

➤ المجلس الأعلى للسمي البصري:

أنشأ قانون 1982 لأول مرة هيئة البصرية للتنظيم، ضامنة لاستقلالية وسائل الإعلام السمي، هنا أين كانت الدولة تتدخل ولحد الآن كسلطة وحيدة، عرفت السلطة العليا للسمي البصري مراجعة لتكوينها، وتعزيزها لصالحياتها، عن طريق قانون 1986، الذي سماها المجلس الوطني للاتصال الحر، ثم أعاد قانون 1989 ترتيبها من جديد لينشأ CSA (المجلس الأعلى للسمي البصري). يتكون المجلس إذا من 9 حكما يعينون من طرف رؤساء الجمعية الوطنية، ومجلس الأمة، ورئيس الجمهورية، هذا الأخير يختار من

بين الأعضاء الذين يعينهم الرئيس، المجلس لديه مصالح تقنية وطنية، و مصالح محلية، و CTR التي تتكفل بمتابعة احتلال الترددات الراديوفونية. (Charon، 2014، صفحة 33)

" تغطي صلاحيات المجلس ثلاثة وظائف أساسية: فهو يمنح الترددات للإذاعات والتلفزيونات، ويضمن نوعاً ما حجم هذه الترددات، فهو يتفاوض مع كل متعامل خاص دفتراً للشروط التي يذكر التزاماته ويحدد تعهداته، ويعين رؤساء مؤسسات السمع البصري العامة، و هو يراقب أخيراً احترام هذه الالتزامات و التعهدات. (Charon، 2014) " وفيما يخص الملكية. وبالتالي التمرکز فإن نظاماً خاصاً للسمعي البصري تم إنشاؤه بقانون 30 سبتمبر 1986، والذي تم تعديله عدة مرات، لاسيما بقانون 4 جويلية 2004 فهو يضع حدوداً فيما يخص عدد وفترة التراخيص ومبالغ حصص رأس المال الذي يجب أن تعقده كل شركة في الإذاعات و التلفزيونات ومساهمة الشركات الأجنبية غير الأوربية المحددة ب 20 % من رأس المال. في بعض الحالات تحدد أيضاً حصص السوق من الجمهور التي تقاس بعدد السكان للمناطق المغطاة. (Mbongo, Piccio, & Rasle, 2013, p. 46)

في الثمانينيات، عانى تلفزيون الخدمة العامة الفرنسي بشكل كبير من تحرير القطاع السمعي البصري مع خصخصة TF1، ووصول Canal + و La Cinq لأنهم، معاً، احتكروا ثلثي Audimat، تم بيع قناة TF1، وهي في الأصل قناة الخدمة العامة الرئيسية من حيث حصة الجمهور وحصة السوق، وبالتالي فهي تحمل وتحافظ على رأس مال معين، إلى جانب جمهور كبير. تم اعتبار وصول القنوات الخاصة إلى أوروبا من منظور منطوق "مكمل" للقنوات العامة، بينما اعتُبر في فرنسا "بديلاً" للقنوات العامة. تعتبر حالة TF1 مثلاً تم تعريف Canal + من جانبها على أنها أول قناة دفع خاصة في فرنسا. (Ghosn، 2012، صفحة 115).

في الثمانينيات، يمكننا أن نلاحظ حركة مزدوجة من الاستقلال الذاتي، والابتعاد عن القطاع السمعي البصري والسلطة السياسية، في نفس الوقت الذي أكدت فيه "قوة الإعلام" نفسها بقوة. أظهرت الدراسات التي أجراها جانبيير إسكويمازي في "التلفزيون والديمقراطية"، بعد انتخاب جيسكارديستان، دستور "شبكة سياسية" تتميز بشكل من أشكال "التحالف" بين السياسيين والصحفيين ووسائل الإعلام. (Cohen، 2004)

ومن هنا يمكن القول أن أيديولوجية السلطة كانت مترسخة في العلاقة بين الدولة والتلفزيون في فرنسا ومن الصعب الحديث عن انفصالهما انفصالاً كلياً حتى بعد بؤادر انفتاح القطاع السمعي البصري للقطاع الخاص. بعد علاقات متجذرة قامت فيها السلطة السياسية باستعمال التلفزيون كأداة أيديولوجية تتفق مع مشروعها وتوجهاتها وخياراتها. إن فهم التجربة الفرنسية في مجال القطاع السمعي البصري مهمة للغاية لأنها وإن لم تكن مقترنة بشكل مباشر بالتجربة الجزائرية فإننا نجد الكثير من التماثلات لاسيما فيما يخص الهيئات الضابطة وبعض أوجه التعامل مع هذا القطاع بصفة عامة.

المطلب الثالث: التلفزيون بألمانيا

في عام 1949 ورثت ألمانيا الهياكل والسياسة السمعية البصرية التي تركها الحلفاء، مبدأ حرية الإعلام والرأي خاصة ما يتعلق بحرية البث الإذاعي تم وضعه تحت مبدأ الحريات الأساسية، واستفادت وسائل الإعلام من حماية الدستور التي اعتبرت عوامل أساسية لتكوين المواطن، وهكذا تم تحديد المبادئ الأساسية للبث في ألمانيا الغربية بشكل أساسي وفقاً للماضي السياسي للبلد (النظام الديكتاتوري الذي سيطر عليه الحلفاء الغربيون). تستند المبادئ الأخرى إلى التعددية والفيدرالية لمنع أي احتمال للاستغلال من قبل السلطة القائمة (Chaniac2008)، كما أن المجال الثقافي له امتياز، حيث يعتبر أولوية على المجال الاقتصادي. في عام 1950، اندمجت مؤسسات القانون العام المختلفة في مجمع عمل واحدة تسمى **ARD (Arbeitsgemeinschaft der öffentlich rechtlichen Rundfunkanstalten der Bundesrepu- 110-**

Commentary blik Deutschland أو حتى القناة الأولى (Defrance)، مرجع سابق) ومنذ عام 1954، تبث القناة الأولى من **ARD** برنامجاً مخصصاً لجميع المواطنين الألمان. على الرغم من محاولات السيطرة من قبل من هم في السلطة، أو حتى إنشاء قنوات تجارية، إلا أن التوقيع على إنشاء القناة العامة الثانية يعود إلى عام 1960: بدأت **ZDF (Zweites Deutsches Fernsehen)** في العمل في عام 1963، تليها في أعقابها القنوات الإقليمية العامة، التي تسمى برنامج **Dritte**، والتي يتم إعادة إرسالها في العديد من الولايات، (Ghosn, 2012, p. 110)

المبحث الثاني: نشأة وتطور القنوات التلفزيونية بالوطن العربي:

إن فتح القطاع السمعي البصري أمام المبادرة الخاصة وعدم احتكاره من طرف الدولة يساهم في ضمان تعددية شاملة تعبر عن كل الآراء والأطياف، كما تساهم حرية التعبير السمعي البصري في بعث المنافسة التي من شأنها تعزيز قيمة الجودة ورفعها لتصل إلى مستوى تطلعات الجمهور، وعرف المجال السمعي البصري العربي تطورا ملحوظا عبر السنوات في هذا المجال، مع التفاوت الذي نسجله فيم يخص الحرية التي تمنحها كل دولة لهذا القطاع الخاص.

كما عانت أنظمة البث في المنطقة العربية من قيود عديدة قبل ظهور تقنية الأقمار الاصطناعية، فداءة محتويات برامجها كانت تعزى في المقام الأول إلى الرقابة التحريرية المحكمة التي فرضتها وزارات الإعلام والاتصال.

إن التطورات السياسية التي عرفتتها المنطقة العربية شكلت وطبعت تطور الإعلام العربي على مر السنوات، وتبقى الكثير من ملامح هذه التطورات ماثلة في المشهد العربي السمعي البصري لاسيما الخاص، وتبقى الثلاث عشريات السابقة الأكثر جدارة بالملاحظة لما أفرزته من تنوع وتغير من حيث الحجم والمضمون والحضور. وستتطرق في هذا المبحث إلى أهم الشبكات والقنوات التلفزيونية العربية الخاصة مع عدم إمكانية حصرها ولكن عرض لمحة عن واقع القطاع السمعي البصري في بعض الدول العربية مهم للغاية لأنه يساعدنا على تقييم التجربة الفتية للقنوات التلفزيونية الخاصة في الجزائر مقارنة مع هذه الدول.

المطلب الأول: ملامح عن إعادة تشكل المشهد السمعي البصري العربي:

ظلت ملكية التلفزيون في الوطن العربي حكراً على الحكومات منذ نشأتها في النصف الأخير من القرن العشرين، وصاحبت ظاهرة الخصخصة إطلاق العديد من الأقمار الصناعية، حيث برزت العديد من القنوات التلفزيونية الخاصة. "ولقد تم تطوير التلفزيون بطريقة أو بأخرى تحت إدارة وملكية الحكومة، وسبب هذا يرجع إلى عدة عوامل: أولاً، كانت تكلفة إنشاء محطة تلفزيونية باهظة بالنسبة للأشخاص العاديين في العالم النامي. ثانياً: رأت الحكومات منذ البداية إمكانية وصول الجماهير داخل وخارج كل دولة من الدول العربية، ولذلك لم ترغب في مشاركة هذه السيطرة مع المصالح الخاصة، وبالتالي فضلت الحكومات الحفاظ على السيطرة على البث التلفزيوني الخاص بهم بدلاً من المخاطرة بالتخلي عنه ليكون بيد الآخرين، وثالثاً: كان إنشاء التلفزيون في المنطقة العربية متزامناً مع اتجاه نحو سيطرة استبدادية أكبر على جميع أنواع الوسائل" (Nabil, p. 13).

الجدير بالملاحظة هو أن: "هناك اختلافات كثيرة في طبيعة الأنظمة التلفزيونية في الوطن العربي، إذ نجد لكل بلد تجربته الخاصة، مع أن معظم هذه الدول حصلت على محطاتها التلفزيونية تحت تأثير الاستعمار الأوربي والتي كانت تستخدمها كأداة حكم لعامة الناس وعندما حصلت هذه الدول العربية على استقلالها استلمت هذه المحطات تحت سيطرة حكوماتها. كما نلاحظ غياب المتلقي كنتيجة لتمرکز الخطاب الإعلامي العربي، ويرتبط ذلك بما قبل الجزيرة ويتجلى ذلك خاصة من خلال غياب هموم المواطن وضمور القضايا التي تشغله من تنمية وتشغيل وحرية ومشاركة في الشأن العام. فالصيغة التي تمهكل بها الأخبار وتعرض، تنطلق من خلفية ترى في الدولة مركز الفعل وبالتالي ينبغي أن تكون مركز الاهتمام ومركز التغطية. أما المواطن فهامش ينبغي إهماله، وتابع لا يستحق وقتاً على أثير الإذاعة أو شاشة التلفزيون الوطني. (الميلودي و عبد المولى، 2016)

صحيح أن المشهد الإعلامي العربي شهد طفرة على مستوى البث الفضائي في النصف الأول من التسعينات، ولكنها طفرة على مستوى الكم وليس الكيف، فأغلب الفضائيات التي أطلقت في تلك الفترة كانت قنوات حكومية، اكتفت بتحويل محتواها الذي كانت ترسله أرضياً إلى جمهورها المحلي، إلى بث فضائي على الأقمار الاصطناعية. فبين عامي 1990 و1996 على سبيل المثال، أطلقت فضائيات

مصر، والكويت، والإمارات (دبي)، والأردن، والمغرب، وسوريا، ولبنان، والسودان، واليمن، والبحرين، وتونس، وليبيا. (الميلودي و عبد المولى، 2016، صفحة 34)

وبعد فترة طويلة بدأ الاحتكار الذي ساد المشهد السمعي البصري منذ تسعينيات القرن الماضي يتلاشى حيث " أصبحت المنافسة على أشدها بين القنوات، ولأن مفتاح النجاح بالنسبة لوسائل الإعلام يكمن في قدرتها على جذب الجماهير "المفيدة" سواء "بجزمها" أو "بنوعيتها" بفضل عرض محتوياتها بمعنى آخر ببرمجتها و/ أو عدد القنوات المراقبة. إن المنافسة حول سوق البرامج يزيد من سعر الشراء و تعطي امتيازاً تنافسياً للمالكين الأكثر غنى على حساب "الصغار" و هي حالة الرياضة والسينما خاصة وإلى حد أقل بالنسبة لبعض البرامج يرجى إعادة الصياغة (Mbongo, Piccio, & Rasle, 2013, p. 49).

كما يرى ولترمان أن ازدياد وسائل الإعلام العالمية أحدث تغييراً في العالم العربي وأضعف تدريجياً مؤسسات الإعلام الرسمي في هذا العالم، لينحسر خطابها حيال الواقع، موضحاً أن الحكومات ووزارات الإعلام بالتحديد لم تعد تستطيع مصادرة الرأي العام عبر إعلام خاضع لرؤيتها ومصالحها، بصفتها الجهة الممولة والداعمة، لأن الجمهور مع الأقمار الصناعية، صار يختار ما يريد من معلومات وقد أسفرت (الصفحي، 2010) هذه القدرة على الاختيار عن ميل في ميزان القوى لمصلحة المشاهد، وليس المرسل. واستشهد ولترمان باهتمام وسائل الإعلام العربية بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي وحرب العراق وحرب أفغانستان بموضوعية بعيداً عن الخطاب الرسمي للدول، وكذلك في إطلاع الجمهور على خطاب المسؤولين الأمريكيين المتعلق بشؤون الشرق الأوسط يومياً عبر المحطات الإخبارية، الأمر الذي دفع بالفضائيات العربية الأخرى إلى الدخول في سوق المنافسة لاستقطاب الجمهور إلى شاشاتها، لأن هذا الجمهور بات يسعى إلى مصادر عدة للحصول على معلومات (الصفحي، 2010، صفحة 44). و"ساعد الحكومات العربية وأيد وجهة نظرها أن القطاع الخاص في الوطن العربي لم يكن بناءً على المستوى الاقتصادي والإنمائي للدول العربية كما فعلت البرجوازية الأوروبية التي يعود الفضل إليها في نهضة أوروبا من الدمار وإعادة بنائها بعد الحرب العالمية الثانية، إضافة إلى ذلك أن التجربة الوحيدة للإعلام الخاص تماماً في مجال البث التلفزيوني، والذي شهده لبنان، واستفادت خلاله التلفزيونات الخاصة من غياب القانون وانتشار الفوضى في ظل حرب أهلية طاحنة امتدت على مدار 15 عاماً لتطلق عشرات المحطات التلفزيونية زادت عن 50 قناة

لم تكن تجربة مشجعة، حتى أن كثيرا من المراجع والمصادر العربية، الحكومية منها والخاصة خلصت إلى أن: "المواطن اللبناني إذا لم يقع ضحية للبنادق والأسلحة الثقيلة والقنابل أثناء المعارك فقد وقع ضحية لوسائل إعلامه المرئية وفريسة لها"، مما دعم الرأي القائل بعدم أحقية القطاع الخاص من تملك هذه الوسيلة التي مازال الكثيرون يطلقون عليها الوسيلة السحرية. فالقنوات الخاصة الوحيدة التي عرفتها المنطقة أسهمت في تأجيج نار الفتنة ودعمها بدلا من أن تعمل على إطفائها وإخمادها في لبنان، واصطبغت بعضها بالعمالة، وبوقوف رأس المال الأجنبي الملوث ورائها، فيما اصطبغت أخرى بالانحياز العرقي وضيق الرؤية المذهبية، وأمام هذا الفشل الذريع، وإصرار الحكومات العربية على فرض هيمنتها على ساحة الإعلام المرئي لم يستطع هذا القطاع إيجاد أي حل تقني لتجاوز هذه المشكلة، خصوصا مع عجز المحطات الأرضية على إيصال البث للجمهور المستهدف (العياري و عبد الكافي، 2006، صفحة 161، 162). وتبدو هذه الملاحظات السلبية التي يعطيها المتابعون لتطور القنوات الفضائية لا سيما الخاصة منها في الوطن شديدة اللهجة وحكما قاسيا عليها رغم الإضافة التي قدمتها للمشاهد العربي.

وقد حدد Alterman 1998 ثلاثة تطورات رئيسية قادت إلى ظهور وانتشار الفضائيات

العربية هي:

أ حرب الخليج الثانية 1990.

ب إطلاق جيل جديد من الأقمار الصناعية.

ج ظهور طبقة متميزة من المهنيين العرب الذين درسوا وعملوا في الغرب. (الدائمي و العبد، الفضائيات العربية والأجنبية: الواقع، الأهداف والتحديات، 2009، صفحة 33).

أطلقت جميع البلاد العربية قنوات فضائية. لكن هذه القنوات كانت نسخة طبق الأصل من القنوات الأرضية بهذه الدول، ونستطيع أن نرصد عددا من الملاحظات التي تمثل ملامح مشتركة لهذه القنوات (الغضبان، 2010)

أولاً: تركز هذه القنوات كل كلمة فيها للدعاية لنظام الحكم في هذا البلد أو ذاك. وبدقة أكبر فإن مهمة هذه القنوات الرسمية الأرضية منها والفضائية تنحصر في الدعاية المباشرة والساذجة في كثير من الأحيان

لشخص الحاكم وحاشيته المقربة، وتقديمه للجماهير باعتباره الحاكم العادل الذي يقود بلاده بالحكمة، والعبقري الذي يستلهم العالم كله الأفكار والآراء الصائبة منه.

ثانياً: تتجاهل هذه القنوات أبسط القواعد والمعايير المهنية سواء في الحياد أو في الموضوعية أو التدفق الحر للأخبار أو العرض المتوازن لوجهات النظر المختلفة.

ثالثاً: تمتع هذه القنوات الشخصيات المعارضة لنظام الحكم من الظهور على شاشاتها، ليس فقط في البرامج السياسية بل يمتد هذا المنع عادة إلى جميع البرامج الثقافية وحتى الترفيهية، كما تتجاهل هذه القنوات نشاط هذه الشخصيات وأخبارهم، وبطبيعة الحال تتجاهل نشاط قوى المعارضة السياسية.

انصرفت الجماهير عن متابعة هذه القنوات خاصة المواد الخيرية والسياسية، واقتصر إقبال الجماهير على ما تبثه هذه القنوات من برامج ترفيهية، سواء كانت أفلاماً أو مسلسلات أو مباريات رياضية أو كليات غنائية مثيرة، أو مسابقات تعري المشاهدين بمكاسب مادية سهلة وسريعة، وفكرت بعض أنظمة الحكم العربية في السماح لرجال الأعمال بإطلاق قنوات فضائية خاصة، مطمئنة إلى أناستقبال البث الفضائي يتطلب تكاليف عالية لا تقدر عليها الجماهير العريضة من محدودي الدخل، و بالتالي سيظل مشاهدو هذه القنوات محصوراً في عدد من النخب الثقافية. كما أن الحكومات قادرة على الضغط عند الحاجة على أصحاب هذه القنوات إذا تجاوزوا الخطوط الحمراء التي تضعها الحكومات. (الغضبان، 2010، صفحة 48،49)

ظل الأمر كذلك إلى أن بدأ عصر القنوات الفضائية، وأدركت أنظمة الحكم العربية أن عدم السماح بإنشاء قنوات تلفزيونية خاصة لم يعد يحقق لهذه الأنظمة القدرة على منع البث التلفزيوني ولم يعد أمراً يمكن أن يحقق لهذه الأنظمة هدفها في إرغام مواطنيها على متابعة مصدر واحد للإعلام وهو الإعلام الرسمي.

خلال العقد الأخير من القرن العشرين أصبح موضوع البث التلفزيوني المباشر أحد التحديات التي تواجه الأمة العربية، وأصبح من الضروري توفير قنوات اتصالية تواكب التطور الذي شهده العالم في هذا المجال، وأدى ذلك إلى تزايد الاتجاه في العديد من الدول العربية نحو إقرار مبدأ التعددية الإعلامية، والتخلي

تدريجياً عن احتكار المعلومات للث الإذاعي والتلفزيوني، ومن ثم السماح للقطاع الخاص بإنشاء وتشغيل خدمات تلفزيونية متحررة من القيود الحكومية. (الأسد، 2012، صفحة 57)

في ضوء الظروف التي حكمت نشأة التلفزيون يمكننا القول بوجود أربعة قوانين أساسية تحكم نمو و تطور هذه الوسيلة داخل الوطن العربي (خليل م.، 2010، صفحة 66، 65)

أ - النظر للتلفزيون كرمز معبر عن الاستقلال: ارتبطت نشأة التلفزيون في العديد من الدول العربية بحركات التحرر الوطني، وكانت الأنظمة السياسية التي حكمت الدول العربية عقب الموجة الاستعمارية تنظر إلى إنشاء القنوات على أنه رمز من الرموز المعبرة عن استقلالها.

ب - اعتبار التلفزيون الآلية الأهم للسيطرة على الرأي العام: نظرت أنظمة الحكم في العالم العربي إلى التلفزيون - منذ نشأته وعلى مدار مراحل تطوره - كأداة من أدوات السيطرة على الرأي العام وخلق جسور صلة بين خطاب التحرر الذي تقدمه والجماهير العربية في الدول المختلفة التي ترتفع نسبة الأمية بين أفرادها، وبالتالي كان التلفزيون وسيلة إعلامية مثالية للتواصل معها.

ج - في إقرار مبدأ التعددية في مجال التلفزيون: في ضوء النظرة المبدئية من جانب الحكومات العربية للتلفزيون منذ نشأته يمكننا أن نفهم حالة التحفظ التي حكمت رؤية أنظمتها لوجود قنوات تعبر عن قوى أخرى داخلية تعمل على يمينها أو يسارها من منطلق عدم السماح لأي خطاب آخر غير خطاب السلطة بمزاحمتها في التأثير على الرأي العام، يضاف إلى ذلك أن نظرة الكثير من الحكومات العربية إلى التلفزيون كرمز من رموز الاستقلال جعلها تستبعد باستمرار فكرة تمليك قنوات تلفزيونية لأجانب، حتى بعد أن أتاحت التطورات التكنولوجية هذه الفرصة.

د - السيطرة الحكومية على التلفزيون بصور مباشرة وغير مباشرة: تتأسس رؤية الحكومات العربية للتلفزيون على أنه وسيلة قادرة على مخاطبة الجمهور الأكثر عرضاً واتساعاً، في حين تنظر إلى الصحافة على أنها الوسيلة الأكثر قدرة على مخاطبة الجمهور الأكثر عمقا ونخبوية، لذلك فقد ساهمت - بصورة مبكرة - في تحقيق قدر من التعددية على مستوى الصحف، من خلال إتاحة الفرصة لأحزاب المعارضة داخل بعض الدول العربية لتملك صحف تقدم خطاباً مغايراً للخطاب السلطوي، لكنها أي الحكومات العربية تلكأت كثيراً في منح فرص مشابهة فيما يتعلق بالقنوات التلفزيونية، بل وكانت حريصة على

الاحتفاظ بلون من ألوان من ألوان التبعية من جانب القنوات التلفزيونية الخاصة لها، من خلال منح فرص تملكها لأفراد ورؤوس أموال ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة أو غير مباشرة.

غير أن ظاهرة تعدد القنوات هنا لا يعكس القدر المطلوب من التنوع في ظل تبعية الكتلة الأكبر منها إلى عدد محدود من الحكومات أو رؤوس الأموال الخاصة ذات الهوية القطرية المحددة. "وتعد مسألة التعددية معياراً أساسياً يؤخذ في الاعتبار عند تحليل الأوضاع الديمقراطية للممارسة الإعلامية سواء نظرنا إلى التعددية في علاقتها بمسألة الاحتكار في السوق العالمي أو في تأكيد عملية التنوع **diversity** في المضمون الإعلامي، فالتعددية تضمن عدم تركيز ملكية وسائل الإعلام وكذلك عدم التوحد أو التشابه في المضمون الإعلامي. وقد أكد دويل **Doyle 2002** على خطورة عملية التركيز **concentration** في ملكية وسائل الإعلام لما يترتب عليها من آثار سلبية أبرزها سيطرة قوى سياسية معينة على وسائل الإعلام تنقل وجهات نظرها إلى الجمهور في الوقت الذي تغيب فيه وجهات النظر الأخرى مما يؤدي إلى تراجع مفهوم التعددية و التنوع و دعم فكرة الاحتكار(ميلاد الدائمي و عدلي العبد، 2009).

إن خصخصة النشاط السمعي البصري في الوطن العربي من شأنه أن يحقق مزايا عديدة لعل من أبرزها مايلي:

- التحرر من النظم والقيود الحكومية.
 - إتاحة الاستقلال المالي والإداري وتحقيق القدرة التنافسية.
 - تقديم وجهات نظر متعددة حول القضايا العامة.
 - ترويج السلع والخدمات التي تنعش المؤسسات الاقتصادية.
 - استخدام مستحدثات تكنولوجيا الاتصال، من خلال الاستثمارات الضخمة القادرة على نقل واستخدام أحدث التقنيات في مجال العمل الإعلامي.(مكاوي، 2003، صفحة 8، 7)
- يمكن إعطاء نظرة أكثر وضوحاً عن القنوات التلفزيونية الخاصة في الوطن العربي من خلال إعطاء نبذة عن الظروف المحيطة بنشأتها في كل بلد وسياقات ومظاهر تطورها.

المطلب الثاني: النموذج المصري في تحرير القطار السمعي البصري:

ترجع نشأة القنوات الخاصة في مصر إلى شروع الحكومة المصرية في " تبني سياسات أكثر ليبرالية في تملك القنوات التلفزيونية، وكانت سياسة مصر هي فتح الأبواب أمام الإنتاج الإعلامي الدولي الخاص مما خلق ضرورة ملحة لإنتاج مصري قادر على المنافسة في ظل إنتاج عربي لا يعترف بالخطوط الحمراء مما تطلب إعادة هيكلة السوق التلفزيوني المصري في اتجاه منح القطاع الخاص فرصة تملك قنوات تلفزيونية فضائية، سعت منذ نشأتها إلى بلورة شخصية إعلامية تعكس نمط ملكيتها الذي يختلف عن النمط التقليدي للملكية الحكومية للقنوات التلفزيونية في مصر والذي ساد منذ دخول التلفزيون بها عام 1960" (عاطف م.، صفحة 108).

يمثل عام 1990 محطة فارقة في تاريخ القنوات الفضائية المصرية، ففي هذا العام بدأ بث القناة الفضائية المصرية في 12 أبريل، ثم كان الغزو العراقي للكويت ثم حرب الخليج الثانية حرب تحرير الكويت وقد تأكدت قيمة القنوات الفضائية لدى المشاهد العربي خلال هذه الحرب وأدركت العديد من الحكومات العربية الدور الذي لعبته الفضائيات الإخبارية الأجنبية وخصوصاً قناة CNN في نقل أحداث الحرب إلى العالم ككل، ووعت أهمية أن يكون لها نوافذ إخبارية تدعم مواقفها وسياساتها بشكل مباشر أو غير مباشر، وبداية من 1991 بدأت القنوات الخاصة في الظهور والتدفق على الفضاء التلفزيوني العربي، " وقد استطاعت القنوات الخاصة أن تتحرك بأجندة من الموضوعات المهمشة على مستوى الإعلام الحكومي، كما اعتمدت على الكثير من المصادر التي يتم تغييرها في هذه القنوات مما أعطى برامجها درجة أعلى من المصداقية و الجماهيرية لدى المشاهدين. (جلال حسن، دون سنة نشر)

انطلقت القنوات الفضائية الخاصة بتمويل من رأس المال المصري الحر بعيداً عن الدعم الحكومي بعد إطلاق القمر الصناعي المصري النايلسات " 101"، والنايلسات "102" ساعدها في ذلك سياسة الدولة تجاه هذه الفضائيات من جهة، والمساعدة الإدارية بعيداً عن التعقيدات الروتينية، والمغالاة الضريبية، إضافة للمشاركة الحصصية معها بما يضمن لها الاستمرارية ويشجع على فرص الاكتتاب ضمن أسهمها في البورصة المصرية، مثلما يحدث في معظم دول العالم، وكدليل على هذا التوجه في سياسة الحكومة المصرية الإعلامية التي تسعى إلى جذب استثمارات القطاع الخاص للمساهمة بدور أكبر في وسال الإعلام الفضائية، وتوظيف إمكانيات المنطقة الإعلامية الحرة بمدينة السادس من أكتوبر، تم افتتاح عدة قنوات

فضائية خاصة، إيدانا ببدء التحول نحو القطاع الفضائي الخاص، و تشجيعا لمثل هذه المبادرات الإعلامية.(العياري و عبد الكافي، 2006، صفحة 163)

خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين بدأ القطاع الخاص في دخول مجال المنافسة في البث الفضائي، في إطار الحدود التي تسمح بها الدولة، والتي فتحت الباب لإنشاء شركات مساهمة تعمل في مجال الأقمار الصناعية، إلا أن ذلك يظل مقيدا طبقا لقانون الشركات المساهمة الصادر عام 1998، والذي اشترط موافقة رئيس مجلس الوزراء للترخيص للشركات التي تعمل في هذه الأغراض. وبعد إطلاق مصر للقمر الصناعي نايل سات 101 عام 1998، نايل سات 102 عام 2000 أصبحت ترحب بتأجير قنوات البث لأي جهة، طالما لا تشكل خطرا سياسيا أو اقتصاديا على مصالحها، ولمزيد من تطور النشاط الإعلامي أقامت مصر مدينة الإنتاج الإعلامي بناء على قرار رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم 926 لسنة 1997 بشأن الترخيص بتأسيس شركة مدينة الإنتاج الإعلامي كشركة مساهمة مصرية، كذلك أقامت مصر المنطقة الإعلامية الحرة بناء على صدور قرار مجلس الوزراء بإنشائها رقم 411 لسنة 2000، وبحسب وزير الإعلام في ذلك الوقت فقد تم تحديد الجهات المرخص لها بمزاولة الأنشطة بالمنطقة في شركات الأموال المصرية و الأجنبية وفروعها وهيئات الإذاعة والتلفزيون العربية والأجنبية وفروعها.

يبلغ عدد القنوات المصرية 54 منها 31 قناة خاصة تتبع معظمها رجال الأعمال، ومن أبرز مالكي تلك القنوات محمد الأمين مالك قنوات CBC والنهار Modem و بانووراما، حسن راتب مالك قنوات المحور، السيد البدوي مالك قنوات الحياة أحمد بهجت مالك قنوات دريم، محمد أبو العينين مالك قنوات البلد، سليمان عامر مالك قناة التحرير، نجيب ساو يرس مالك قنوات On Tv... (محمود، صفحة 143) وهذه بعض القنوات الفضائية التي تنتمي إلى القطاع المصري الخاص:

أولا: قناة المحور: تمثل قناة المحور " باكورة القنوات الفضائية المصرية الخاصة خارج سيطرة الإذاعة والتلفزيون(عاطف ي.، 213) هي عبارة عن شركة مساهمة من عدد من رجال الأعمال من جمعيتي السادس من أكتوبر ومستثمري شمال سيناء، ويرأس مجلس إدارتها رجل الأعمال حسن راتب، وهناك مساهمات من رجال الأعمال والصحفيين والفنانين المصريين بنسبة 89 وتمثل مشاركة اتحاد الإذاعة والتلفزيون المصري في قناة المحور بنسبة مالية لا تتعدى 21 غير مدفوعة نقدا، ولكن المشاركة لا

تشمل التدخل في المضامين التي تقدمها القناة". (الدائمي و العبد، الفضائيات العربية والأجنبية، الواقع، الأهداف والتحديات، 2009)، وانطلقت قناة المحور الفضائية أسوة بكثير من المحطات المصرية الخاصة في 31 مايو 2001 بمناسبة الاحتفال بعيد الإعلاميين الثامن عشر، على أثر القمر الصناعي المصري "نايلسات" 101، و بتمويل وإدارة مشتركة بين القطاعين الخاص والحكومي، يتوزع على الشكل التالي:

- 79% من أسهم الاكتتاب تعود للقطاع الخاص، من خلال مساهمات بعض رجال الأعمال، التابعين لشركات مصرية استثمارية مختلفة، مثل جمعية مستثمري السادس من أكتوبر، وجمعية مستثمري شمال سيناء، وهما تابعتان لرجال الأعمال المصريين ويرأس مجلس إدارة القناة رجل الأعمال المصري الدكتور "حسن راتب" رئيس جمعية مستثمري شمال سيناء كما تدخل أسهم القناة في الاكتتاب، ويسهم فيها بعض رجال الفكر والصحافة والثقافة والفن المصريين.
- 21% من أسهم الاكتتاب يعود للقطاع الحكومي، من خلال مشاركة اتحاد الإذاعة والتلفزيون المصري الذي يقدم مقابل نسبة تملكه خدمات ومواد إعلامية استوديوهات، إضافة إلى كل من: الشركة للأقمار الصناعية ومدينة الإنتاج الإعلامي، وهاتان المؤسستان يدخل في استثمارهما كذلك القطاعان العام والخاص.
- إن مشاركة القطاع الحكومي للقطاع الخاص في تلك المحطة لا يعني تدخل القطاع في المضامين التي تقدمها القناة، وهي لا تعتبر كذلك محسوبة عليه في آرائها وتصريحاتها وأسلوبها بالتغطية الإخبارية، ولكن تبقى قناة المحور ملتزمة بقوانين كل من:
- هيئة الاستثمار الإعلامية الحرة، المسؤولة عن إصدار تراخيص القنوات الخاصة وسحبها إن تجاوزت الخطوط الحمراء المتمثلة في إثارة موضوعات حول الدين والجنس بشكل لا يراعي المبادئ الدينية والقيم الأخلاقية.

ثانيا: قنوات دريم الأولى والثانية:

رغم أن قناتي دريم الفضائية أول القنوات المصرية التي حصلت على ترخيص البث من هيئة الاستثمار العليا إلا أنهما مع بقية القنوات الفضائية المصرية الخاصة، في 31 مايو 2001 بمناسبة

الاحتفال بعيد الإعلاميين الثامن عشر، على أثر القمر الصناعي المصري "101"، لتشكلا نقطة انعطاف جديدة في تاريخ الإعلام الفضائي المصري، وهي كذلك لا يختلف حال تمويلها عن حال بقية القنوات المصرية الخاصة، من حيث تداخل القطاع الحكومي مع القطاع الخاص، وإن كانت حصة تملك قطاع الإذاعة و التلفزيون والتي تقدم عن طريق خدمات وبرامج خاصة وإتاحة فرص استخدام استوديوهات القطاع لا تمثل أي نسبة مقارنة برأس المال المصري والذي تملكه شركة " دريم لاند" برئاسة الدكتور أحمد بهجت رئيس مجلس إدارة قنوات دريم. وكما أسلفنا بالنسبة لقناة المحور لا يعني مشاركة القطاع الحكومي للقطاع الخاص في تملك المحطة تدخل القطاع في المضامين التي تقدمها القناة، وهي لا تعتبر كذلك محسوبة عليه في آرائها وتصريحاتها وأسلوبها في التغطية الإخبارية. وتوجد قائمة طويلة من القنوات الخاصة منها قنوات ميلودي الفضائية، و قناة مزيك، وتيما tv وغيرها من القنوات الفنية والموسيقية والثقافية.

يقرر بعض خبراء الإعلام في مصر أن هناك ثلاث شركات إعلان كبرى هي من تتحكم في سوق الإعلانات في مصر، وهي التي تتحكم في إنجاح القنوات التلفزيونية أو إفشائها، هذه الشركات تتحكم في دعم برامج معينة، وأعمال درامية معينة حتى لو كانت تعمل ضد السياسة العامة للدولة في التنمية والاستقرار(النمر، القنوات الفضائية والتنظيم القانوني للبث الفضائي، 2017، صفحة 19).

ثالثاً: لمحة عن التنظيم القانوني للقنوات الخاصة في مصر:

يعتبر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 411 لسنة 2000م وفي 24 من فبراير عام 2000م من أهم القرارات إذ وافق في مادته الأولى " على إنشاء منطقة حرة عامة ذات طبيعة خاصة بمدينة السادس من أكتوبر بمحافظة الجيزة، تخصص لنشاط الإنتاج الفني والإعلامي والأنشطة الإنتاجية والخدمية المرتبطة به، وذلك على مساحة 2917372 متر مربع، وقد وافق مجلس الوزراء على إنشاء المنطقة الحرة الإعلامية بجلسته المنعقدة في 27 من يناير عام 2000م.(إبراهيم، 2007، صفحة 418)، ويسمح داخل المنطقة الحرة الإعلامية بمزاولة جميع الأنشطة المتعلقة بالسمعي البصري ولا يجوز الترخيص بالعمل بالمنطقة الحرة لقنوات ذات صبغة دينية أو طائفية أو حزبية أو تدعو للجنس أو العنف. وتلتزم الشركات التي تصدرها الحكومة في أوقات الحروب والكوارث الطبيعية بما يضمن عدم المساس بالأمن القومي للبلاد وتتمتع المشروعات المقامة داخل المنطقة الحرة بالعديد من المزايا والحوافز.

تعتبر تجربة القنوات الخاصة في مصر من التجارب الرائدة ولقد حظيت بحزمة من القوانين التي تنظمها حيث تناول المشرع الدستوري في دستور 2014 حيث شمل النص الدستوري ضمن مفهوم الإعلام، القنوات الفضائية وكافة وسائل النشر المسموع والمرئي والإلكتروني، وكذلك الصحافة والطباعة والنشر. " حيث قررت المادة 70 أن: " حرية الصحافة والطباعة والنشر الورقي والمرئي والمسموع والإلكتروني مكفولة، وللمصريين من أشخاص طبيعية أو اعتبارية، عامة أو خاصة، حق ملكية و إصدار الصحف وإنشاء وسائل الإعلام المرئية و المسموعة، ووسائل الإعلام الرقمي " (النمر، القنوات الفضائية والتنظيم القانوني للبث الفضائي، 2017، صفحة 195).

يتقيد المشرع بكفالة الحرية وكفالة ممارستها، فلا يجوز عند تنظيم الحرية الانتقاص منها أو إهدارها أو فرض القيود عليها على نحو يجعل استخدام الحق أو الحرية شاقا، والجهة الوحيدة التي خول لها القانون دون غيرها سلطة إصدار القرار بوقف أو إلغاء الترخيص بمزاولة نشاط البث الفضائي بالمنطقة الحرة العامة الإعلامية بمدينة السادس من أكتوبر، هي الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.(النمر، القنوات الفضائية والتنظيم القانوني للبث الفضائي، 2017، صفحة 365،355)

والأكيد أن المشرع قد قيد تلك السلطة بوجود توافر مجموعة من الشروط الإجرائية والموضوعية: وهي تتعلق بثبوت المخالفة، وتوجيه الإنذار الكتابي محدد المدة وإخطار الهيئة بالمخالفة والمدة، ثم تحقق الهيئة من ارتكاب المشروع للمخالفة وتسبب قرار وقف نشاط المشروع بأن يكون للهيئة جوازيا ثم الوقف المؤقت بمدة أو إلغاء الترخيص بحسب جسامة المخالفة وظروف ارتكابها وتجدر الإشارة أن مجموعة من القنوات قد تم وقفها أو اختفت لسبب أو لآخر.

المطلب الثالث: القنوات الفضائية الخليجية الخاصة:

نظرا لاحتكار الدولة للقطاع السمعي البصري وعدم السماح لقنوات غير حكومية للنشاط على الساحة، فقد ظهرت هذه التجربة مستفيدة من التسهيلات التي تمنحها الدول الأوروبية من خلال أقمارها الصناعية، وفيما يلي نستعرض أهم هذه النماذج وهي الMBC ، ART ، شبكة ORBIT، وقناة الجزيرة:

أولا MBC والتجربة الرائدة للقنوات التلفزيونية الخاصة:

بدأت المملكة العربية السعودية في الدخول بسرعة إلى ساحة البث الفضائي، غير أن نظام الحكم السعودي اختار أن يدخل هذه الساحة تحت مظلة القطاع الخاص فانطلقت أول فضائية سعودية من لندن وهي الـ MBC، التي يملكها بعض أمراء الأسرة السعودية بمشاركة الشيخ صالح كامل رجل الأعمال السعودي والمهتم منذ فترة طويلة بالنشاط الإعلامي (الغضبان، 2010، صفحة 32).

يعتبر مركز تلفزيون الشرق الأوسط أول مشروع تليفزيوني عربي خاص ينطلق عبر الأقمار الصناعية من لندن إلى أنحاء العالم العربي والمغرب التي تتواجد فيها الجالية العربية في العالم، وتبث المحطة برامجها باللغة العربية. اتخذ مركز تلفزيون الشرق الأوسط من العاصمة البريطانية لندن مقرا له لما تتمتع به من سمعة دولية في مجال الإعلام والاتصالات، وباعتبارها عاصمة عالمية للإذاعة والتلفزيون، ولما يتوافر بها من إمكانيات مهنية وبشرية وتقنية. ثم الترخيص لمركز تلفزيون الشرق الأوسط من قبل الهيئة البريطانية الأهلية المختصة بشؤون التلفزيون المستقل **Independant Television Commission** بدأ بث إرسال محطة MBC من استديوهات في منطقة فولهام في غرب لندن، وانتقلت فيما بعد إلى مبنى جديد في حي باترسي في وسط لندن في شهر مارس 1995. (شاهين، التلفزيون الفضائي العربي، 2008، صفحة 233)

كانت MBC أيضا رائدة في إنشاء نظام تلفزيوني تجاري تموله بالفعل مداخل تجارية، ويمكن أن ينسب إليها أيضا إعادة تعريف الجماهير نظرا لأنها اتخذت طابعا عربيا بينما كانت تستهدف العرب خارج الحدود الوطنية ومهدوا الطريق أمام القنوات التجارية الأخرى، ولكن ربما الأهم من ذلك، أن هذه المحطة ساعدت في خلق موقف إيجابي من جانب النخبة السياسية والتجارية العربية تجاه إطلاق تلفزيونات تجارية والتي يمكن أن تعيش بسعادة بجوار نظيراتها الحكومية. (Muhammad, 1997, pp. 475,476)

ذهبت برامج MBC إلى أبعد من ذلك بكسر الطابوهات بإجرائها مقابلات مع الضيوف الإسرائيليين في برامجها (Nabil, p. 43)

نقلت قناة MBC مؤخرا مقرها من لندن إلى مدينة دبي للإعلام، بعد إجراء دراسات متأنية لتدعيم الهوية العربية للقناة، بالإضافة إلى توافر التقنية والمناخ السياسي الحر هناك الذي تطور بشكل كبير

في الوطن العربي، كما أن البث من دبي يوفر اقتصادياً، فمدينة دبي مجهزة من حيث البنية التحتية العصرية حيث يوفر موقع دبي الإقليمي والعالمي بيئة عمل مريحة، ويشغل المقر الرئيسي للقناة في دبي مبنى مكون من خمسة طوابق مجهزة بأحدث تقنية متقدمة في معدات الانتاج، حيث ورد في وصف المقر أنه يمثل أحد الأعاجيب الجديدة في عالم البث بالأقمار الصناعية، كما أسست قناة MBC عدة مراكز إنتاج في عدة دول عربية منها: بيروت والقاهرة لإنتاج برامج ضخمة تدعمها للهوية العربية للقناة (العبد و العبد، 2009) و في ديسمبر 2017 ، أصبح بدر بن عبد الله بن محمد بن فرحان آل سعود رئيساً لمجموعة MBC واستبدل مؤسسها التاريخي وليد بن إبراهيم الإبراهيم (GDN online, 2017) أنتجت قناة MBC العديد من البرامج الوثائقية مثل: "حرب الخليج" "خمسون سنة على النزاع العربي الاسرائيلي" و اشترت حقوق بث البرنامج العالمي "المتهم" الذي يركز على دور شارون في مذابح صبرا وشتيلا، وبرنامج عن الأميرة "ديانا" وبرنامج "أروقة السياسة" وبرنامج "حوار الأسبوع" (العبد و العبد، 2009).

طرح الحويك سؤالاً مفاده: "لماذا أطلقت المحطات من الخارج؟ و لماذا عادت إلى أرض الوطن، ثم أجابت بأن السعوديين أطلقوا باقاتهم من لندن و إيطاليا، و عندما اضطروا إلى العودة إلى المنطقة، عادوا إلى مصر، الأردن وديبي، فلماذا؟، يبدأ الجواب من مقارنة بين تاريخين: تاريخ الذهاب 1991، وتاريخ العودة 2000، 2003 حيث أنه في عام 1991، لم يكن العالم العربي يعرف إلا المحطات الرسمية العاجزة عن إرواء عطش الجمهور إلى الأخبار و النقاش العام وحتى التسلية، أما وسائل الإعلام الغربية، فإن تدخلها في النقاش السياسي القائم في المنطقة يندرج في إطار علاقة لإشكالية من الجاذبية والرفض. "جاذبية تعود إلى المستوى التقني و المهني، ورفض يعود إلى اكتشاف ادعاء الموضوعية في ما يخص قضايا المنطقة. " أعاد ثقة الجمهور بالصحافيين العرب". إذا، فإن محطات عربية جديدة، خاصة، تبث من الخارج، متطورة تقنيا ومهنية والتي تتمتع، ظاهرياً، بقدر من الحرية، هي أفضل من يستطيع اكتساب الجمهور وإيصال رسالتها إليه، خاصة وأن الجمهور العريض لا يخضع هذه المعطيات للتحليل. كما أنه من جهة أخرى يتواطأ لا شعورياً: إذ أن وضعه المتعب، المرهق، المحبط، المكبوت واليائس بسبب الأحداث السياسية، إضافة إلى القمع والوضع الاقتصادي، يجعله بحاجة لأن ينسى أو لأن يقنع نفسه بشيء آخر. (الحويك، 2013، صفحة 63).

تمول المحطة بصفة أساسية من خلال الدخل الإعلاني باعتبار أن محطة MBC تتيح للمنتج العربي الوصول للمستهلك بكثافة. وتشير سجلات المحطة إلى المساحة الإعلانية في برامج المحطة تمثل إحدى عشرة دقيقة من كل ساعة إرسال، تتولى مؤسسة آر لوسائل الإعلان و AMS مركزها جدة مهمة التسويق الإعلاني لمحطة MBC سابقا كما تعتبر البرامج المكفولة إحدى وسائل التمويل الهامة. بينما يدحض بعض الخبراء الإعلاميين فكرة استقلال المحطة الكامل ويؤيدون احتمال قيام إحدى الحكومات العربية بالمساهمة في تمويل المحطة (شاهين، التلفزيون الفضائي العربي، 2008، صفحة 237). وتتميز MBC بجرأة تناول بعض الموضوعات الإخبارية، حيث تمثل MBC قناة عربية خاصة غير حكومية، ولعل نشأة MBC في لندن قد ضاعف من قدر الحرية المتاحة للقناة في تناول موضوعاتها الإخبارية... و لكن بعض الخبراء يرون أن القناة ليست على درجة حياد تامة حيال بعض الموضوعات بحكم مصادر تمويلها. (شاهين، التلفزيون الفضائي العربي، 2008، صفحة 238). في شهر مارس من عام 2018، تم استبدال المسلسلات التركية، المشهور جدًا في العالم العربي، بمنتجات عربية كانت أقل كلفة وتماشيا مع تقاليد المنطقة. هذا القرار ناجم عن أزمة سياسية بين المملكة العربية السعودية وتركيا. وفقا لوزير الثقافة التركي.

ثانيا: قنوات شبكة أوربت وفكرة النظام المشفر:

مع بدايات البث الفضائي شعر المسؤولون السعوديون بالقلق من هذا الوافد الجديد الذي يخترق الحدود ويصل مباشرة إلى الجماهير، وتصور بعض هؤلاء المسؤولين أن باستطاعتهم منع هذا التدفق للمواد الإعلامية، فطرحت فكرة عدم السماح للجماهير بالالتقاط الحر للفضائيات بواسطة أطباق الاستقبال المنزلية، وفي هذا السياق شجعوا شخصيات سعودية بإنشاء شبكة قنوات تبث بنظام مشفر، حتى تتمكن السلطات من السيطرة على هذا البث. وتم بالفعل إنشاء شبكة قنوات "أوربت" التي تبث برامجها بنظام القنوات المشفرة والتي يتطلب استقبالها استخدام جهاز خاص لفك شفرة هذه القناة، ومن ثم يسهل السيطرة على المادة المذاعة، وأدركت السلطات السعودية أن الاتجاه لمنع المواطنين السعوديين من الالتقاط الحر للفضائيات بواسطة أطباق الاستقبال المنزلي ليس حلا عمليا (الغضبان، 2010، صفحة 34).

تعاقدت شركة قنوات "أوربت" السعودية مع BBC لتبث برامج إخبارية باللغة العربية على شبكة "أوربت" تقدم الأخبار والبرامج السياسية، وتضمن العقد بندا التزمته فيه BBC باحترام الظروف

الخاصة للمجتمع السعودي، وبندا آخر يلزم أوربت بعدم التعرض بالحذف أو الإضافة في الموضوعات السياسية، وفي أحد البرامج تمت استضافة نشطاء حقوق الإنسان السعوديين المقيمين بلندن والذين تعتبرهم السعودية منشقين معارضين لسياساتها. وقامت " أوربت " بحذف هذه الفقرة استنادا إلى البند الذي ينص على احترام الظروف الخاصة بالمجتمع السعودي. ورفض مسؤولو ال BBC هذا التفسير، واعتبروا ما قامت به " أوربت " إخلالا بأحد أهم بنود العقد وهو الالتزام بعدم التعرض للمادة الخيرية والسياسية بالحذف أو الإضافة. ونشبت أزمة بين الطرفين انتهت بإيقاف برامج ال " BBC العربية على شبكة " أوربت "(الغضبان، 2010، صفحة 35،34).

ثالثا: قناة "العربية" الإماراتية:

بدأ إرسال قناة العربية في 3 مارس 2003 من مدينة دبي للإعلام بدولة الإمارات العربية المتحدة، وهي قناة متخصصة في الأخبار تبث إرسالها عبر العديد من الأقمار الصناعية. وقد بدأت إرسالها بتغطية أحداث الغزو الأنجلو-أمريكي للعراق، الذي تزامن مع انطلاقها وكانت تغطيتها أقرب إلى الموضوعية مما أكسبها مصداقية لدى الجمهور (العبد و العبد، 2009، صفحة 208).

تخضع قناة العربية لتبعية الشركة المالكة لمركز تليفزيون الشرق الأوسط وقنوات: MBC1 MBC2 MBC3 MBC4، كما يساهم في رأس مال الشركة استثمارات سعودية، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الاستثمارات الكويتية واللبنانية، يبلغ رأس مال الشركة 300 مليون دولار على مدى خمس سنوات. (شاهين، التلفزيون الفضائي العربي، 2008، صفحة 244،243)

رابعا شبكة راديو وتلفزيون العرب ART:

بدأت شبكة راديو وتلفزيون العرب بث إرسالها التجريبي من روما في أكتوبر 1993 عبر القمر الصناعي العربي ARAB SAT IDIR. تمتلكها مجموعة دلة البركة السعودية والتي يمثلها الشيخ صالح كامل والأمير الوليد بن طلال، بهدف تقديم خدمة إعلامية للملايين من العرب و المسلمين حول العالم. تعتبر شبكة ART أولى الشبكات العربية التي تمد أعضاء الأسرة من مختلف الأعمار والاهتمامات بمجموعة من القنوات المتخصصة، وامتدت خدمات الشبكة لتصل إلى المواطنين العرب حول

العالم من خلال البث المباشر إلى المنازل والتلفزيون الكابلي ونظام الكابل الهوائي MMDS (شاهين، التلفزيون الفضائي العربي، 2008، صفحة 244، 245).

رابعا قناة الجزيرة:

يرى بعض الباحثين أن انطلاق البث الفضائي لم يكن منتجا لمخرجات جديدة باستثناء التسلية والترفيه والإعلانات والزخرفة في عمليات الإنتاج، وأنه "كان علينا أن ننتظر سنة 1996 لتأتي قناة الجزيرة، لتعتمد على نفس التقنية المتوفرة لدى أغلب القنوات العمومية العربية والخاصة، ولكن لتقدم للمتلقي العربي مضامين إعلامية وصحفية جيدة، تعرضها نخبة صحفية وفكرية مثقفة غير معهودة، وبإخراج جديد، كل ذلك ضمن آليات النقاش والتعددية (الميلودي و عبد المولى، 2016، صفحة 45)، هذه القناة التي وبعد أحداث 11 سبتمبر فرضت نفسها خارج حدود العالم العريستنجح قناة الجزيرة ، كما فرضت نفسها بالحصريات، الجزيرة هي " القناة الوحيدة التي لديها مكتب ومراسلون في الموقع، مما يتيح لها الوصول إلى المصادر والمعلومات المباشرة ، فهي ليست القناة التي لا تتردد في إعطاء الكلمة لطالبان ، حتى لو كان ذلك يعني تقديم لهم منصة كما فعلت مع أسامة بن لادن؟ (Théo، 3/2012)، وبعد سنوات سجلت فيها الجزيرة حضورها القوي في نزاعات أفغانستان وحرب العراق، ثم تليها بعض الرتابة، جاء الحدث في العالم العربي الذي سيخرج الجزيرة من خمونها: "الربيع العربي". "في أقل من عام، هزت عدة ثورات القاعدة الجغرافية لقناة الجزيرة، وأبرزها بلا شك تونس ومصر، ولكن أيضاً سوريا وليبيا. تندفع الجزيرة بسرعة إلى تغطية هذه الأحداث لدرجة ربط اسمها. بالنسبة للجماعة، حان وقت التكريس. في بعض الأحيان ، يُنظر إلى الجزيرة ، بصفتها زعيمة تتناغم دائماً مع "الشارع العربي" ، على أنها الأفضل في الصحافة الدولية. (3/2012، Théo)

لم تستفد الجزيرة فقط من تجربة بي بي سي العربية بل تفوقت عليها، ويمكن القول أن الجزيرة أحدثت قطيعة مزدوجة في الحقل الإعلامي العربي، كما أنها باختيارها الدوحة كانت منعطفاً استثنائياً في تاريخ الإعلام وبدأ البث من الشرق للغرب. وتعتمد القناة في برامجها على ميثاقها الصحفي الخاص (بسيوني، 2004، صفحة 18).

على مدار الساعة، يكون التركيز الرئيسي لقناة الجزيرة. الأخبار المقلدة هي تقارير مطولة تم جمعها من جميع أنحاء العالم لمراسليها، الذين ينتشرون في جميع أنحاء العالم في ستة وعشرين دولة. لدى القناة أيضاً

برامج مجدولة أخرى تغطي فيها القضايا الدولية الوطنية، وهي تقدم مجموعة واسعة من البرامج التي تناقش وتناقش فيها الموضوعات السياسية، والثقافية، والتاريخية والدينية. كل برنامج له شكله الخاص ومقدمه. بعض هذه البرامج أكثر شعبية من غيرها ، ولكن يبدو أن جميعها تساهم في تصميم القناة المفضل المتمثل في تقديم منصة لمن لا صوت لهم. (LAHLI, 2011, p. 84)

قامت الجزيرة بتغطية الانتفاضة الفلسطينية والحرب على أفغانستان والعراق، وهو ما أخرج الإدارة الأمريكية التي نصحت العديد من مسؤوليها بعدم إجراء مقابلات مع الجزيرة، نظرا للحرص الذي سوف تتعرض له جراء ذلك.... وصدرت توجيهات للقنوات الفضائية الأمريكية بعدم النقل عن الجزيرة العناصر الإخبارية التي تفردت بها حصريا، لقد انتقلت الجزيرة إلى العالمية مع بداية الحرب الأمريكية البريطانية على العراق عام 2003.... (بلعاليا، 2014).

وقع حظر قناة الجزيرة في عدد من البلدان العربية لعدة سنوات. على سبيل المثال، لم تستطع الجزيرة فتح مكتب لها في تونس إلا بعد ثورة 14 يناير/ كانون الثاني 2011، إذ كان نظام ابن علي يرى في القناة تحديا لاستراتيجيات التواصل لديه، والتي كانت تميل إلى رسم صورة وردية عن " قصة نجاح " نظامه في تحقيق الرخاء الاقتصادي والحرية والعدالة الاجتماعية. (الميلودي و عبد المولى، 2016، صفحة 69)، هذه وجهة نظر إيجابية عن الجزيرة في نظر الميلودي، ولكن رغم أن الأنظمة العربية لها ما لها وعليها ما عليها بصورة عامة إلا أن إعطاء الكلمة إلى أصوات غير وطنية في نظر الكثير من الدول يتعد عن المعنى الحقيقي لحرية التعبير، كما أن استضافة بعض أنواع المعارضة لتقدم لها منبرا لا تجده في مكان آخر قد تكون ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية وزرع الفتنة.

المطلب الرابع: الاستثمارات اللبنانية الفضائية الخاصة:

جاء تعدد القنوات الفضائية اللبنانية الخاصة نتيجة طبيعية لتعدد المحطات التلفزيونية اللبنانية الخاصة، والتي استفادت من الحرب الأهلية اللبنانية (1970-1991)، ومن غياب التنظيم عن كل اتحاد الدولة لتؤسس أكثر كمن 53 محطة لبنانية أرضية خاصة، لكن مع صدور قانون تنظيم وسائل الإعلام المرئي والمسموع في لبنان عام 1996، أدى هذا القانون ترتيب محطاته الخاصة الأرضية منها والفضائية، وقد صنف هذا القانون المؤسسات التلفزيونية وفقا لمايلي:

ومع تعدد الأقمار الصناعية في المنطقة الصناعية في المنطقة العربية، وتيسر إمكانية البث عبر الفضاء والوصول إلى الجمهور العربي بقطاعاته الأوسع انطلقت معظم المحطات الأرضية اللبنانية 224، فضائيا وذلك بهدف توسيع القاعدة الجماهيرية، إذ لا يواجه لبنان أي مشكلة جغرافية لوصول البث الأرضي، كون مساحته لا تتجاوز 10425 كم، وقد دخل لبنان عهد البث الفضائي في 29 أكتوبر 1993 ببدء إرسال قناة المستقبل اللبنانية، كما شهدت فترة انضمام جميع القنوات اللبنانية للبث الفضائي غياب بعض المحطات الأرضية عن البث نهائيا لسحب الترخيص منها، كتلفزيون MTV، وقناة التلفزيون الجديد News TV، ولم تكتف جميع المحطات اللبنانية بالبث عبر الفضاء، بل تحولت محطات إذاعية إلى قنوات تلفزيونية فضائية، مثل "راديو سترايك" وانطلاق محطات فنية أخرى، ساعدها في ذلك أن القانون اللبناني لا يمانع زيادة محطات فضائية فنية لا تقدم الأخبار والبرامج السياسية، وتنتمي للفئة الثانية من تصنيف قانون الإعلام المرئي والسمعي السابق الإشارة إليه، وعموما فإن التصنيف السابق للقانون قد ولد ظاهرة أن يكون لكل محطة رئيسية واحد خدمة إخبارية في لبنان قناة فنية متخصصة، حيث أصبح لقناة LBC قناة نغم، و لقناة المستقبل قناة زين، ولقناة التلفزيون الجديد قناة ETV وهكذا. (الشريف، الفضائيات العربية، رؤية نقدية، دار النهضة العربية، 2004، صفحة 225)

يعتبر لبنان البلد العربي الوحيد الذي ظهرت فيه الشبكات التلفزيونية مملوكة ومدارة كلية من قبل المصالح التجارية، حيث أطلقت سنة 1959 الشركة اللبنانية التلفزيونية من طرف مجموعة من رجال الأعمال اللبنانيين مع شراكة جزئية فرنسية، وشهدت مجيء نظام تلفزيوني يعتمد الإشهار دون رقابة أو تأثير حكومي مباشر. (Nabil, p. 16)

تغيرت وضعية البث التلفزيوني مع اندلاع الحرب اللبنانية بشكل كبير، في البداية ولسنوات بقي محدودا، ولكنها عرفت انفجارا في منتصف الثمانينات عندما بدأت عدة محطات تلفزيونية في البث عندما أصبحت مختلف الجهات المتحاربة مهتمة بشكل متزايد بالوسيط المرئي لشرح وجهات نظرها لجماهيرها، وعلى أية حال، ورغم أن هذه المحطات صممت مبدئيا لتكون أدوات مباشرة للدعاية، إلا أنها أصبحت شركات تجارية ناجحة وقادرة على الحياة ماليا. والأكثر نجاحا من بين هذه القنوات LBC(Nabil, p. 16)

أولاً: قناة المؤسسة اللبنانية للإرسال LBC:

تعد الفضائية الدولية للمؤسسة اللبنانية للإرسال اللبنانية "LBCI" امتداداً للقناة الأرضية التي كانت hول من بدأ البث غير المرخص في لبنان ابتداءً من أكتوبر 1985، وهي تعد مشروعاً من تصميم الرئيس الراحل بشير الجميل سنة 1980 والذي قال أنها قناة لكل لبنان والقوات اللبنانية، ولحزب الكتائب كما نشر الإعلام، لكن هذا لم يمنع من تنازع حزب الكتائب والقوات على تملك المؤسسة، لذلك لجأت القوات بعد اتفاق الطائف إلى إنشاء شركة ثالثة تحمل اسم LBCI نقلت حقوقها إلى بيار الزاهر وزوجته، وبنسبة (89) من أسهمها.

وقد انطلقت المؤسسة اللبنانية للإرسال الفضائية برأسمال مقداره 50 مليون دولار أمريكي تم تغطيتها من مساهمي المؤسسة اللبنانية للإرسال مع مساهمين جدد، والذين يبلغ عددهم في الشروط المقدمة لنيل ترخيص البث 23 مساهماً، 12 منهم ينتمون إلى الطائفة المارونية ويملكون 55 من قيمة الأسهم، وأبرز المساهمين: بيار الزاهر رئيس مجلس الفضائيات العبية وزوجته رندة سعد، ورولى سعد شقيقة زوجة الزاهر، الوزير سليمان فرنجية، النائب عصام فارس، النائب نبيل البستاني، النائب ميشال فرعون (الشريف، ، 2004، صفحة 226).

تأسست LBC كإحدى المحطات التابعة لحزب الكتائب اللبنانية. وفي أعقاب الحرب الأهلية وضعت الهيئة الاتهامية في محطة جبل لبنان حداً نهائياً للنزاع القائم بين حزب الكتائب اللبنانية وشركة المؤسسة اللبنانية للإرسال LBC والمؤسسة اللبنانية للإرسال انترناشيونال LBCI ورد جميع التهم المنسوبة إليهما. و ردت الهيئة الدعوى الاستئنافية التي تقدم بها حزب الكتائب فيما يتعلق بملكية هاتين المحطتين، و منع قرار المحكمة عن LBC، LBCI ورد جميع التهم المنسوبة إليهما. وأكد قرار الهيئة حصر ملكية الشركتين برئيس مجلس إدارتهما المدير العام السيد بيار الزاهر، وعدم ملكية حزب الكتائب أي حصة أو سهم فيهما. وأكد القرار القضائي عدم وجود علاقة لحزب الكتائب اللبنانية بتأسيس هذه الشركة معتبراً الاجتماعات التي تمت في بداية الثمانينات برئاسة الرئيس السابق بشير الجميل بصفته قائداً للقنوات اللبنانية وليس بصفته عضواً في حزب الكتائب الذي كان والده بيار الجميل يرأسه. (شاهين، التلفزيون الفضائي العربي، 2008، صفحة 290)

تبرز تجربة لبنان منطقة المشرق العربي، باعتبارها أول دولة عربية تصدر قانونا صريحا يسمح بإنشاء وتشغيل قنوات إذاعية وتلفزيونية خاصة، وهو القانون رقم: 382 الصادر في أكتوبر 1994، الذي يتيح للقطاع الخاص إنشاء قنوات إذاعية وتلفزيونية، بعد الحصول على ترخيص من هيئة محايدة تدعى "المجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع".

لكي نفهم بشكل أفضل طبيعة قطاع وسائل الإعلام في لبنان، " من الضروري أولا أن نفهم طبيعة الدولة اللبنانية والخصوصية الثقافية والتاريخية والجغرافية التي أدت إلى قيام نظام سياسي وثقافة "فريدة" في المنطقة. إني أشير بالتحديد هنا إلى الطائفية السياسية، متجذرة في النظام السياسي للبلاد منذ إنشاء " لبنان الكبير. إن الوضع مازال على هذا النحو على الرغم من أحكام الدستور المعدل وفقا لاتفاق الطائف الذي نص على آلية لتجاوز الطائفية السياسية" (دبوس، مياسيان، الصالح، الحر، و بعقليني، صفحة 6). ويترتب على ذلك تمتع المواطن اللبناني بالحقوق الديمقراطية فقط بقدر ما ينتمي هذا المواطن إلى طائفة محددة معترف بها. وهو ما يظهر في التراخيص الممنوحة لكل قناة ممثلة لطائفة معينة.

بدأ مشروع إنشاء قناة فضائية تحت اسم LBC SAT منذ أوائل التسعينيات ولم يدخل هذا المشروع حيز التنفيذ بسبب كثرة القنوات التلفزيونية اللبنانية وعدم وجود قانون ينظم عملها سواء في مجال البث الأرضي أو الفضائي. ومع صدور قانون الإعلام المرئي و المسموع في عام 1994 تم الترخيص لعدد محدود من المحطات التلفزيونية بالبث التلفزيوني، وقامت المؤسسة اللبنانية للإرسال بتوقيع اتفاق مع عرب سات على بدء إرسال المحطة من روما، وفي عام 1996 صدر أمر البث وبدأ إرسال المحطة من روما (شاهين، التلفزيون الفضائي العربي، 2008، صفحة 292).

و" تحتل المحطة الأرضية LBC مكانة هامة لدى المشاهدين والمعلنين اللبنانيين وفقا لتقرير خاص لوزارة الإعلام اللبنانية. خطت الفضائية اللبنانية خطوات أسرع في اجتذاب المشاهدين والمعلنين اللبنانيين، وأصبحت القناة محط أنظار أصحاب البوكيهات الفضائية نظرا لتمييزها بإبداع الشكل الخارجي واختيار البرامج و المذيعين." (شاهين، التلفزيون الفضائي العربي، 2008، صفحة 293)

انتقل بث القناة الفضائية اللبنانية إلى أول أقمار الجيل الثاني من أقمار عرب سات أواخر عام 1996. تبث المؤسسة اللبنانية للإرسال ل بس عدة قنوات: الأولى هي القناة الأرضية التي تحمل إرسال المحطة إلى شتى ربوع لبنان وأجزاء من سوريا وفلسطين، بالإضافة إلى عدة قنوات. كما أطلقت المؤسسة

اللبنانية للإرسال LBC قناة LBC Maghreb في نوفمبر 2006، وتمثل قناة فضائية مفتوحة، وتستهدف جمهور المغرب العربي. تعمل القناة على تلبية احتياجات الجمهور المحلي في منطقة المغرب العربي مع الاحتفاظ بنكهة الترفيه اللبناني. (شاهين، التلفزيون الفضائي العربي، 2008، صفحة 291)

ثانياً: نظرة عن النظام القانوني للسمعي البصري في لبنان

لكن مع صدور قانون تنظيم وسائل الإعلام المرئي والمسموع في لبنان عام 1996، أدى هذا القانون ترتيب محطاته الخاصة الأرضية منها والفضائية، وقد صنف هذا القانون المؤسسات التلفزيونية وفقاً لما يلي:

وبناء على توصية المجلس الوطني للإعلام وافق مجلس الوزراء اللبناني على الترخيص لأربع مؤسسات تلفزيونية من الفئة الأولى، إضافة إلى تلفزيون لبنان، وهذه المؤسسات هي: الشبكة الوطنية للإرسال، شركة تلفزيون المستقبل، شركة من تلفزيون، شركة المؤسسة اللبنانية للإرسال، و حدد سعة الفضاء اللبناني بست محطات تلفزيونية و 12 محطة إذاعية، مع استمرار المعيار الطائفي والسياسي للتوزيع، فالمؤسسة اللبنانية للإرسال تمثل عموماً فاعليات الطائف المارونية، وتلفزيون المر يمثل عموماً فاعليات طائفة الروم المسيحية، و يمثل تلفزيون المستقبل فاعليات الطائفة الإسلامية السنية، و الشبكة الوطنية للإرسال تمثل فاعليات الطائفة الإسلامية الشيعية، و تمثل المنار المقاومة الإسلامية في الجنوب اللبناني (الشريف، الفضائيات العربية، رؤية نقدية، دار النهضة العربية، 2004، صفحة 224).

بيد أن تطبيق القانون العام 1996 أثار مخاوف سياسية بشأن توزيعه للمحطات الإذاعية والقنوات (التلفزيونية) على أساس مذهبي، إضافة إلى الصلاحيات الواسعة التي يمنحها لوزير الإعلام، ناهيك عن أن أحكام القانون تتجاهل الظروف الاقتصادية للبلد ولا تأخذ في الاعتبار السوق الإعلانية اللبنانية شديدة التقلب. " وفي عام 2002، أغلق تلفزيون (أم تي في) من خلال تفسير قانون الانتخابات، وليس قانون الإعلام، ما دفع بوزير الإعلام آنذاك (غازي العريضي) إلى التصريح بأنهم يعلم بأمر الإقفال إلا بعد حدوثه. وهكذا ظهرت تناقضات فادحة في قوانين الإعلام اللبنانية إلى الواجهة، ومنذ ذلك الوقت يطالب الصحفيون ومالكو وسائل الإعلام وبعض السياسيين بقانون جديد للإعلام" (كريدي، 2011، موقع صدى) (فرحات، 2015، صفحة 25)

" يملك مجلس الوزراء وبدرجة أقل وزير الإعلام، سلطة اتخاذ القرار النهائي لمنح التراخيص أو فرض العقوبات. ولا تؤخذ توصيات المجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع دائماً بعين الاعتبار. سنة 1996، عندما سمح لمحطات الراديو والقنوات التلفزيونية لأول مرة الحصول على تراخيص تجاهلت الحكومة أكثر من تحفظ تقدم به المجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع بخصوص رفض منح الرخصة. وتبين الحادثة الأخيرة التي وقعت سنة 2006 ذلك، حيث انتقد المجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع عدد من القنوات المرخص لها بالبث واتهمها بانتهاك القانون عدد 382 لسنة 1994 وقانون العقوبات. ولكن وزير الإعلام لم يشاطر المجلس الرأي ورفض التحفظات ولم يفرض عقوبات ضد قناة " أل بي سي " بحجة الحق في حرية التعبير في لبنان" (علي، 2013، صفحة 20).

وفيما يلي لمحة مختصرة عن المحطات الفضائية اللبنانية الخاصة المرخص لها ولا زالت تبث برامجها في لبنان:

ثالثاً: قناة المستقبل اللبنانية future Satellite Channel

بدأ التزام تلفزيون المستقبل بالإبلاغ الإيجابي عن لبنان يتلشى إلى حد ما بعد أن تم استبدال رفيق الحريري بسليم الحص كرئيس للوزراء في عام 1998. بعد نوبات متكررة من الانتقادات لسياسة الحكومة على تلفزيون المستقبل خلال عام 1999، هاجم الحص ضد "محطة فضائية محلية ... ينتمي إلى شخصية معارضة بارزة تتهمه بنشر أخبار مشوهة وسلبية عن لبنان كان لها أثر في تثبيط السياحة والاستثمار. ومع ذلك، ألمح العديد من السياسيين الآخرين إلى أن الحص، مثل الحريري من قبله، قد بالغ في رد فعله على التغطية النقدية. وفي الوقت نفسه، وجد الحريري أنه من الملائم لعب دور التحول إلى قضية حرية المدينة. ومع ذلك، فقد تحول اعتناقه من خلال إثبات استمرار رقابة Future TV الذاتية في دمشق. كانت الحكومة السورية مسؤولة بعد ذلك عن أحد أقسى أنظمة الرقابة الداخلية في أي دولة عربية". (Sakr، 2001، صفحة 55)

تعد قناة المستقبل اللبنانية هي القناة التي أدخلت لبنان إلى عهد البث الفضائي، كونها أول محطة لبنانية تبث عبر الفضاء ابتداء من 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1993، من مدينة صيدا عاصمة الجنوب اللبناني، عبر أثير القمر الصناعي العربي "ADI"، أي بعد ثمانية أشهر و14 يوماً فقط من تاريخ انطلاقة هذا التلفزيون على البث الأرضي في لبنان يوم 15 شباط/ فبراير 1993، وكان يغطي في ذلك الحين لبنان وبعض المناطق الساحلية من سورية وفلسطين. وتعود ملكية تلفزيون المستقبل إلى رئيس الوزراء رفيق

الحرير، حيث انتقلت ملكية "كابيل" إضافة إلى شركة المستقبل إلى مؤسسات الحرير، ويضم دفتر الترخيص المساهمين التاليين: (نهاد المشنوق، وليد الحريري، مصطفى رازيان (الشريف، 2004، صفحة 232)

ونظرا لموقع مالك القناة من السلطة اللبنانية، كونه نال فترتي رئاسة غير متواصلة لمنصب رئاسة مجلس الوزراء، فقد لاقت قنواته انتقادات حادة، وواجهت إشكاليات قانونية و قضائية رفعتها بقية المحطات التلفزيونية اللبنانية، كونها القناة الوحيدة الحاصلة على ترخيص البث الفضائي، تم على أثرها منع أي قناة من هذا البث دون الحصول على ترخيص قانوني في 1/12/1994، أي بعد ثلاثة شهور فقط من البث التجريبي للمستقبل، قبل أن يصبح البث الفضائي حق مشروع لجميع القنوات المرخص لها بعد صدور قانون تنظيم الإعلام اللبناني المرئي و المسموع ، السابق ذكره، كما توقفت أثناء تلك المدة جميع المحطات عن تقديم الخدمات الإخبارية" (الشريف، الفضائيات العربية، رؤية نقدية، دار النهضة العربية، 2004، صفحة 232).

أدخل الرئيس اللبناني إلياس المرادي تعديلات جديدة على قانون الإعلام الجديد بينها تعديل يقضي بمنع تلفزيون المستقبل من تأجير أية محطة فضائية لأي تلفزيون لذلك أعلن الحريري في مؤتمر صحفي عن إيقاف البث الفضائي التجريبي لتلفزيون المستقبل في 21 كانون الأول - ديسمبر - 1994 و أكد أن الترخيص لأية محطة للبث الفردي ليس مفصولا عن قانون تنظيم الإعلام الجديد. (شكري، 2000، صفحة 138)

و قد أقر مجلس الوزراء اللبناني في شهر كانون الأول - ديسمبر - 1993 أصول تأجير القنوات و البث عبر الأقمار الصناعية كما أقر عدم السماح لأية وسيلة بصرية و إعلامية بالبث الفضائي إلا بقرار منه ويرتبط بقانون تنظيم الإعلام الجديد على صعيد الترخيص للمحطات التلفزيونية للبث المحلي و الخارجي. (الشريف، الفضائيات العربية، رؤية نقدية، دار النهضة العربية، 2004، صفحة 138)

لذلك فإن القانون الجديد للإعلام يسمح لعمل القنوات الفضائية ويعطيها ترخيصا للعمل وبالتالي يزيل حصرية البث بتلفزيون لبنان إضافة إلى ذلك فإن القانون الجديد أدى إلى توقف واختفاء عدد كبير من القنوات التلفزيونية لعدم تمكنها من توفير الشروط التي هي أكبر من إمكانياتها الفنية والمادية مثل إنتاج البرامج حيث تعتمد هذه القنوات على عملية قرصنة البرامج من محطات أخرى صاحبة الحقوق في البث (شكري، 2000، صفحة 139).

بعد صدور قانون الإعلام اللبناني الجديد عاودت قناة تلفزيون المستقبل بثها الفضائي في 30 أيلول - سبتمبر 1996 عبر القمر الصناعي العربي عربسات A2 وبتكلفة أساسية للبث عبر الأقمار الصناعية بلغت 4.5 مليون دولار وصلت إلى 25 مليون دولار خلال السنة الأولى. وتبث برامجها على مدى 24 ساعة يوميا و تغطي قناة المستقبل الفضائية مناطق الشرق الأوسط من الباكستان حتى أطراف روسيا وتغطي الخليج العربي وأفريقيا الشمالية والوسطى وأوربا حتى السويد شمالا.(شكري، 2000، صفحة 139).

قناة زين الفضائية:

تعد قناة زين القناة الفنية المتخصصة لقناة المستقبل اللبناني، وتعود ملكية قناة زين باعتبارها امتدادا تخصصيا لقناة المستقبل إلى رئيس الوزراء اللبناني " رفيق الحريري " إضافة إلى 19 عضوا المنضمين إلى قائمة الترخيص، وقد دخلت الشركة الإعلامية الإماراتية من دبي فيما بعد شريكا مناصفا في ملكية القناة، فامتلكت 50 من أسهم القناة، و على أثره أصبحت قناة زين الفضائية تمتلك مركزا واستوديوهاها الأصلية في بيروت، وكذلك تمتلك القناة موقعا على شبكة الأنترنت للتواصل مع الشباب العربي بأسلوب معاصر يميل إليه، ويفر له خدمات القناة ذاتها من دردشة، و حوار وتواصل وتلقي الأغاني الغربية والعربية المصورة.(الشريف، الفضائيات العربية، رؤية نقدية، دار النهضة العربية، 2004، صفحة 234)

قناة المنار الفضائية:

جاءت انطلاقة قناة المنار الفضائية استجابة لتطلعات المقاومة ومتطلباتها على صعيد الساحة العربية، " كما كان انطلاق تلفزيون المنار على البث الأرضي استجابة لتطلعات المقاومة ومتطلباتها على الصعيد اللبناني، إذ تعتبر قناة المنار الفضائية امتدادا ووجها واحدا لتلفزيون المنار الأرضي الذي أنشئ في 3 حزيران/ يونيو 1991، كقناة تابعة للمقاومة الإسلامية اللبنانية في جنوب لبنان بقيادة حزب الله الذي أسسه " عباس الموسوي " قبل أن تغتاله إسرائيل مع كامل أفراد أسرته". (الشري، 2004، صفحة 235)

هذه القناة يملكها حزب الله اللبناني ويطلقها من العاصمة اللبنانية بيروت وقد حظيت هذه القنوات باهتمام قطاعات كبيرة من الجماهير العربية عندما بدأت إسرائيل هجومها على لبنان عام 2007 بهدف القضاء على قنوات المعارضة التابعة لحزب الله والتي استطاعت خلال عام 2005 تجر إسرائيل

على الانسحاب من الأراضي التي ظلت تحتلها بجنوب لبنان لسنوات طويلة. وكان لنشاط المقاومة المسلحة التابعة لحزب الله الدور الأكبر في إجبار إسرائيل على اتخاذ قرار الانسحاب. (الغضبان، 2010، صفحة 50).

حرصت القناة على " أن تنسب هذا الانتصار لكل فصائل المقاومة اللبنانية، بل وأن تشيد بالمساندة العربية والإسلامية التي مكنتها من تحقيق هذا الانتصار العزيز على العدو الإسرائيلي وهذه النوعية ن الخطاب الإعلامي منحت قناة "المنار" فرصة كبيرة لكسب ثقة قطاعات عريضة من الجماهير العربية. " (الغضبان، 2010، صفحة 51)

وبغض النظر عن صبغة القناة التي " يعتبرها البعض دينية ذات صبغة طائفية متعصبة، فيما يراها آخرون مؤسسة إعلامية تضاف إلى الكم الذي نشأ في سنوات الحرب وما بعدها، أو ربما تكون قناة تختلف عن المحطات التلفزيونية اللبنانية الأخرى التي أنشأت مع الحرب الأهلية واحتلال إسرائيل لجنوب لبنان، فإن قيام هذه المحطة يعد أولى خطوات الإعلام المرئي في سجل تاريخ حركات التحرر الوطني. (الشريف، 2004، صفحة 235).

لقد كان التلفزيون في لبنان الخاص في لبنان " متهما، بانعدام القيود الأخلاقية عليه، فهو يندرج ضمن إطار التلفزيون التجاري، سواء من حيث الإعلانات التي تقدم فيه دون تحديد المدة، أو في المادة أو في الموضوع (تبغ، كحول..)، أو من حيث عرضها لبرامج ترفيهية أجنبية المصدر، أو برامج لبنانية الإنتاج تروج لقيم عربية تتنافى تماما مع التقاليد والقيم السائدة في المجتمع اللبناني، لكن مع تحول هذا الإعلام إلى البث عبر الفضاء بدأ هذه المحطات بمحاولة التميز وكسب أوسع قاعدة جماهيرية لها" (الشريف، الفضائيات العربية، رؤية نقدية، دار النهضة العربية، 2004، صفحة 225)

لبنان لديها عدد سكان وسوق إشهار يمكنها أن تدعم فقط اثنتان أو ثلاثة محطات تلفزيونية، بوضوح عليهم أن يمتدوا إلى ما وراء لبنان من أجل البقاء على قيد الحياة تجاريا، علاوة على ذلك، كان هناك انفجار متزامن للبث الفضائي في المنطقة، وزيادة هائلة في أطباق الاستقبال الساتلية في كل من لبنان ومنطقة الخليج. حدد أصحاب المحطات اللبنانية وهي دولة يعرف عن رعاياها بروح المبادرة، فرصة للربح في هذه البيئة الجديدة. لذلك وفي هذا السياق، سارعت المحطتان اللبنانيتان الأولى بالبث عبر الأقمار الصناعية. المحطتان الخاصتان: (Lebanese Broadcasting Compagny (LBC)، و

،Hajani).International SAT و Future Teleestablished LBCSAT
(2004

القنوات العراقية"

تتزامن في الفضاء العراقي قنوات يصعب حصرها، فما أكثر الأحزاب والقوى السياسية في العراق. ويطلق كل حزب أو فصيل سياسي قناة فضائية أو أكثر من قناة، كما تطلق الأحزاب الكردية قنوات ناطقة باللغة الكردية وتخصص مساحات زمنية لا بأس بها ببعض هذه القنوات لبرامج ونشرات أخبار باللغة العربية. وأكثر القنوات العراقية تركز على قضايا سياسية ولها صبغة دينية، وأغلبها قوى تتبع المذاهب الشيعية، وهذه نتيجة طبيعية بعد انهيار نظام حسين و هيمنة قوى الاحتلال الأمريكي، فقد حصل الشيعة في هذه الظروف على النصيب الأكبر من مؤسسات الحكم في العراق، ويمكن أن نرصد سمات مشتركة للقنوات العراقية على النحو التالي:(الغضبان، 2010، صفحة 35):

- أ- ارتفاع النبرة المذهبية سواء الشيعية أو السنية، ويصل الخطاب المذهبي في بعض الحالات إلى إذكاء الصراع بين المواطنين العراقيين على أساس الانتماء إلى هذا المذهب أو ذاك.
- ب- بعض هذه الفضائيات تقدم دولا إسلامية مجاورة باعتبارها " الوطن الأم " لاتباع هذا المذهب أو ذاك. فالقنوات الشيعية تقدم " إيران " بهذه الصفة، والقنوات السنية تقابلها بتقديم " السعودية " باعتبارها حامية أهل السنة.
- ج - أغلب هذه القنوات تقدم خطابا إعلاميا يشجع على الاتجاهات السياسية المنادية بحكم لا مركزي يتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلال وتقسّم فيه المناطق والمحافظات على أساس مذهبي " سني شيعي " و"عنصري " عربي / تركي / كردي".

المطلب الخامس: القنوات التلفزيونية في المغرب:

إن إنشاء الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، وإلغاء احتكار الدولة للبث الإذاعي والتلفزيوني، ونشر القانون المتعلق بالاتصال السمعي البصري، تشكل في الواقع معالم مهمة في العملية التي تهدف إلى تمكين مشغلي الوسائل السمعية والبصرية، العامة والخاصة، لدعم عمل ديمقراطية وتحديث القطاع، على وجه الخصوص، ولكن أيضاً في المجتمع بشكل عام، مع احترام القيم والهوية الثقافية للبلد.

"عرفت المملكة المغربية في الخمسينيات تجربة أولى مع الشركة الفرنسية "تيلما" التي كانت ترى في الجالية الأوروبية المقيمة في المغرب جمهوراً مهماً. في 1951، تم تسليم رخصة الاستثمار والإذاعة إلى "تيلما" التي لم تبدأ البث إلا في 1954. افتتحت القناة الوطنية المغربية يوم 3 مارس/آذار عام 1962. عادة الاستقلال، بالأبيض والأسود، ولم يتم إدخال الألوان إلا في سنة 1972. في أكتوبر/تشرين الأول 1966، أصبحت الإذاعة المغربية مؤسسة حكومية، وفي 1978، أصبحت الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة (مؤسسة التلفزيون الرسمي) ملحقة بالإدارة المركزية لوزارة الاتصال. أما القناة الثانية، المعروفة اختصاراً بـ 2M فقد انطلقت رسمياً في 4 مارس/آذار 1989، وكانت أول قناة خاصة قبل أن يبدأ مسار تأميم القناة في 1997. وصارت القناة الثانية منذ أواخر التسعينيات، الأولى من حيث نسب المشاهدة بين القنوات المغربية، متفوقاً على أختها الكبرى الأقدم "الأولى". وأنجب التلفزيون العمومي المزيد من القنوات التي لم تحظ بالكثير من النجاح أمام القناة الثانية، بينها القناة الدينية السادسة، القناة الثقافية الرابعة، قناة "المغربية" العامة الموجهة للجالية المغربية في العالم، القناة السابعة للأفلام، والثامنة الأمازيغية، بالإضافة إلى الرياضية التي تحظى بمشاهدات أهم قليلاً بفضل نقلها للمباريات الرياضية المحلية.

الحلقة كلمة مغربية تعني حرفياً "مرض" اللوزتين"، وهي وصف ساخر يتداوله المغاربة لوصف القنوات الأولى والثانية التابعتين للتلفزيون الرسمي الحكومي اللتين احتلتا المشهد الإعلامي منذ عرف المغاربة التلفزيون. (الترباوي، 2019)،

"تعد المغرب إحدى الأقطار العربية الرائدة في مجال إنشاء قنوات فضائية خاصة. بدأت قناة 2M International بث إرسالها في 4 مارس 1989 كأول قناة مغربية تابعة للقطاع الخاص. تستخدم الشبكة الأرضية لبث برامجها في المغرب بالإضافة إلى الأقمار الصناعية وشركات الكابل لبث برامجها في

أوروبا، و تتخذ من الدار البيضاء مقرا لها". (شاهين، التلفزيون الفضائي العربي، 2008، صفحة 231، 232)، ومنحت الحكومة المغربية " حق امتياز إقامة شبكة تلفزيونية غير حكومية برأسمال 120 مليون دولار وتضم شركات مغربية بنسبة 66,5 وأخرى أجنبية بنسبة 33.5 تضم مجموعة الشركات المغربية: شركة الدراسات والانجازات السمعية والبصرية SOREAD المتفرعة عن أومنيوم شمال إفريقيا، البنك المغربي للتجارة و الصناعة، لونا، البنك المغربي للتجارة الخارجية، شركة تأمين الوطنية، شركة أمان للتأمين، المهني المغربي للتقاعد والشركة المغربية للإيداع، كما تضم مجموعة الشركات الأجنبية عددا من المؤسسات الاقتصادية والإعلامية الفرنسية والكندية مثل: القناة الفرنسية الأولى tf1، الشركة الكندية للكابل ومؤسسة سوفيراد الفرنسية، شركة روبرت ماكسويل وبعض البنوك الأوربية الأخرى، تمثل قناة مغربية تجارية تعتمد على الإعلانات و الاشتراكات وتبث برامجها من الدار البيضاء، ظلت قناة 2M international تبث إرسالها مشفرا للمشاركين رغم معاناتها من استخدام أجهزة التشفير بشكل غير قانوني، بالإضافة إلى سعر الاشتراك المرتفع ومنافسة القنوات الفضائية عبر الأطباق اللاقطة ومنافسة القناة المغربية الأولى التي تستحوذ على قسط وافر من عائدات الإعلانات. توقفت قناة 2M في أبريل 1966، ثم عادت للث من جديد عام 1997. تدخلت الدولة بشراء أسهم شركة SOREAD المساهم الرئيسي في القناة، وتم إلغاء التشفير وفتح البرامج أمام المشاهدين، وصرح المسؤولون أن هذه الوضعية مؤقتة حتى تستطيع 2M حل إشكالاتها و عرضها على القطاع الخاص مرة أخرى. (شاهين، التلفزيون الفضائي العربي، 2008، صفحة 231، 232)

برزت 2M كمشروع سياسي ثقافي فرنسي مغربي، ولكنها تحولت إلى حالة خاصة في المجال الإعلامي المغربي، بدت خلافا للتلفزة الوطنية المتحجرة، محطة عصرية في مجتمع يحكمه اقتصاد السوق، وثالث يتحكم في أي تلفزيون عصري، أي برامج ذات انتشار، تحقق إقبالا من لدن الجمهور، ليتأتى الحصول على الإشهار.

لاشك أن قرار التحرير في المغرب يعتبر قرارا استراتيجيا بالنسبة للدولة، ونتيجة لأهمية هذا القطاع كان لزاما على الدولة ضبطه بمجموعة من القواعد القانونية التي تتوخى الدول من خلالها عملية تحرير فعلية تتماشى والخصوصية المغربية، فكانت البداية من مرسوم إنهاء الاحتكار وإنشاء الهيئة وصولا إلى القانون المنظم للاتصال السمعي البصري.

ولأجل مواجهة غياب الترخيص داخل المغرب، وعدم فتح الهاكا لطلبات عروض في هذا السياق، لجأت بعض القنوات الخاصة إلى افتتاح مقرّات لها خارج المغرب، إذ تبث من عدة مدن أجنبية ويمكن للمغاربة التقاط برامجها عبر المستقبلات الرقمية، ويمكن أن نعطي أمثلة "مغرب تيفي" التي تبث برامجها من بلجيكا، و"يزاف تيفي" التي تبث برامجها من الإمارات، دون نسيان المشروع الضخم "ماروك تيلي" الذي أعلن عنه الصحفي رشيد نيني، وهي قناة تبث برامجها من إسبانيا. (عزام، 2007)

ووفق مصادر من داخل الهاكا، "فالتبرير الحاصل لعدم منح الترخيص لمجموعة من أصحاب مشاريع القنوات الخاصة خلال فترة من الفترات هو عدم قدرة سوق الإعلانات على تلبية الحاجيات المالية لهذه القنوات، خاصة وأن هذه الأخيرة يطغى عليها البعد التجاري، كما أن القنوات العمومية قد تجد نفسها متضررة ماديا من تراجع العائدات الإعلامية بما أنها ستشاطرها مع قنوات خاصة". (عزام، 2007)، غير أن هذا التبرير يبقى ضعيف الحجة إذ أنه يعكس عدم وجود إرادة حقيقية لتطوير القطاع خارج المجال التشريعي الذي برز منذ 2005، ويقترّب هذا النموذج من النموذج الجزائري في بعض مظاهره، إذ مازالت الغالبية العظمى من القنوات غير خاضعة للقوانين الجزائرية .

من الناحية القانونية، يتّوفر المغرب اليوم على قانون للاتصال السمعي- البصري، يحمل رقم 77.03 (Dah)، جرى تغييره وإتمامه شهر أغسطس/آب الماضي 2016. ويؤكد هذا القانون حرية إنشاء قنوات إذاعية وتلفزيونية خاصة، ويشترط لأجل ذلك الحصول على ترخيص من الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري التي تقوم بتقديم ترددات لمنتهدي الاتصال السمعي-البصري (أي أصحاب القنوات)، بتنسيق مع الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات.

المغرب والتجربة غير المكتملة في الواقع:

- هناك تحوّف كبير من "الهاكا" من القنوات المغربية التي تبث من الخارج، وذلك إلى كون هذه القنوات بدأت تثير الجدل "بعد نشرها محتوى يسيء لصورة المغرب وعدم احترامها لمجموعة من الضوابط.
- تأخر الهيئة لأكثر من 12 سنة في إصدار قرار منح تصاريحات للقنوات تلفزيونية.
- تقوم الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري "الهاكا" ببيانات فصلية تتعلق بإتاحة بعض المؤشرات حول التعددية في القنوات التلفزيونية وذلك بحسب الوقت المخصص لمداخلات الشخصيات العامة في

خدمات الاتصال السمعي البصري، (الهيئة العليا للسمعي البصري، بلا تاريخ) وهو شكل من أشكال الرقابة التي لا نلاحظها في تقارير سلطة الضبط في الجزائر.

المطلب السادس: خلاصة حول تطور القنوات التلفزيونية الخاصة العربية:

منذ تسعينيات القرن الماضي ظهر القطاع السمعي البصري الخاص في الوطن العربي، وارتفعت عدد القنوات مع مرور السنوات إلى المئات من القنوات منها العامة والمتخصصة (رياضية، إخبارية، اقتصادية، دينية، ترفيهية). وهو كم لا يعكس بالضرورة إغناء للساحة العربية فمنها ما يبرز فجأة ثم يختفي سريعا ويمكن تلخيص سمات وخصائص البث التلفزيوني الفضائي في العالم العربي الخاص:

قامت الفضائيات العربية بكسر حاجز المحرمات السياسية ونقلتها من احتكارات القطاع الخاص المتشكل من النخب السياسية والمثقفين إلى نقاشات عامة يتداولها الناس في الشارع وهذا من شأنه أنه يؤدي إلى تعميق البعد العربي عن طريق إخضاع القضايا للتحليل والمناقشة ومن ثم توليد وعي أعمق بهذه القضايا.

رغم هذا الانتشار غير المسبوق في عدد القنوات الفضائية في الوطن العربي، إلا أن القنوات التلفزيونية الأكثر حظا في المشاهدة والمتابعة من قبل المواطن العربي، واستمرت المنافسة الأكثر احتداما لكسب المشاهد هي في إنتاج البرامج السياسية أو التاريخية والوثائقية المتقنة الصنعة التي تثير القضايا الخلافية، وأضحى الحديث عن برامج منافسة وليس عن قنوات منافسة. كما أن المنافسة على كسب المشاهد، وبالتالي الحصول على الإعلانات وضع القنوات التلفزيونية الفضائية العربية بين خيارين يصعب الموازنة بينهما، الدية أو الإثارة، و هي موازنة يصعب الحفاظ على استقرارها لفترة طويلة. (ياسين، بيروت، صفحة 156).

ينبغي للمرء ألا يقلل من قوة الحكومة. إذ تتمتع الحكومات العربية بالسيطرة المطلقة على ترخيص وتجديد وإلغاء التراخيص. هذه هي القوى التي تجعل الصحفيين ووسائل الإعلام على حد سواء يفكرون مرتين قبل نشر أي شيء يمكن أن ينتقد الحكومات أو لا يحظى بشعبية. ومع ذلك، لا يمكن تفسير قيود حرية التعبير بالكامل من خلال القوانين التقييدية التي أقرتها الحكومات العربية. يمكن القول إن المشهد الاقتصادي في العالم العربي له تأثير على تشغيل الإعلام العربي. إن الافتقار إلى الوسائل المالية لتحديث الصحفيين وتدريبهم على تبني مقاربة حرة ونزيهة، هناك تقرير صادر عن بعض وسائل الإعلام العربية،

يعتمد فقط على الوسائل التقليدية للبت. وهذه تداعيات واضحة على كيفية نقل المعلومات إلى الجمهور العربي. (LAHLI, 2011, p. 39).

أما على مستوى آخر فإن "ارتباط التخصصة بالعملية التجارية، بالإعلان، بالعلاقات العامة، وبالاستهلاك، قد يشجع حركة المجتمع، لكنه قد يدمر من جهة أخرى منظومة القيم الإنتاجية، بل والأخلاقية، وينشر الفساد المالي والإداري ويوسع الهوة بين الفقراء والأغنياء، مدمرا الطبقة الوسطى التي تشكل مصدر الإنتاج الثقافي، الفكري، وتضمن التوازن الاجتماعي، في حالة الفضائيات العربية، يمكن التخصصة أن تكون طريقة جيدة للإفلات من الرقابة الحكومية ودعايتها، من إخفاء الأخبار والمعلومات أو التلاعب بها، من احتقار ذكاء المتلقي، ومن المعايير غير المهنية في اختيار العاملين. معايير كثيرا ما كانت تشل يد القلة المستنيرة والمهنية من المدراء. معوقات قد يكون من حظ القنوات الخاصة أن تتخلص منها، لكنه حظ قلما تحقق على أرض الواقع، وذلك لعدة أسباب:

- طبيعة المالكين الذين هم في الغالب أعضاء في الأسر الحاكمة أو ممثلين لها.
- العلاقة بين هؤلاء المالكين ورأس المال الدولي العولمي المتعدد الجنسيات والذي يهدف بالدرجة الأولى إلى كسب الأسواق ما يقتضي قيام وسائل الإعلام بنشر كل ما يشجع الاستهلاك وسائر قيم السوق.
- غياب الديمقراطية ودولة القانون ومفهوم المواطنة وحقوقه، وبالتالي افتقار هذه الطبقة الحاكمة إلى المشروعية الشعبية، ما يجعلها تبحث عن ضمانات لبقائها في تحالفات خارجية مع القوى المهيمنة، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية. تحالفات ومصالح تفرض الاندماج في العولمة والتخصصة ومقتضياتها التي قد تتضمن إصلاحات شكلية خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية قد جعلت من ادعاء الإصلاح إحدى وسائلها لتبرير احتلال العراق أمام الرأي العام العربي. و إذا كان من المنطقي أن يبدأ أي مشروع إصلاحي بتغيير السلطة الأوتوقراطية، (الحويك، 2013، صفحة 67).

وإذا كان أول من تلقف ظاهرة الفضائيات هي الحكومة المصرية، أي القطاع العام، فإن الكرة لم تلبث أن انطلقت إلى القطاع الخاص السعودي لتشكل إمبراطورية إعلامية، ثم إلى قطر فالإمارات. وفي كل هذه الساحات تظل الحدود بين القطاعين العام والخاص غامضة لأنها كذلك أيضا فيما يخص

الدولة، السلطة السياسية، والمصادر الطبيعية (النفط والغاز). القرارات والمراسم هي بيد الأمراء أو الملك وأسرهم؟ ما يجعل الخبير خالد الحروب يكتب: "تسيطر الحكومات العربية على البرامج، حتى في القنوات الخاصة أو التجارية أو تلك التي أعيد توطينها في الخارج. حيث أن هذا التوطين يسمح للحكومات بوسائل جديدة للرقابة في مجال الأخبار والصورة، وسائل أكثر تطوراً وذكاء وأقل اضطراباً لاحترام المعايير الرسمية في مجالي الثقافة والسياسية، فالعولمة والتسهيلات التي تقدمها، تؤمن للسلطات السياسية فرصة إضافة للقمع والتسلط. (الحويك، 2013، صفحة 68).

أما المحطات التي ظلت على أرضها فلا تختلف كثيراً على صعيد برامج المنوعات، أما ما يتعلق بالأخبار، فإنها، باستثناء اللبنانية، تفتتح في كل البرامج الإخبارية والحوارية، بشرط ثابت: عدم المساس بالبلد الممول. ذلك أن هدفها الأول هو صناعة ورعاية صورة النظام الذي تنتمي إليه. ما يلتقي مع تحليل لـ إغناسيورامويه يقول: "لقد كانت الصحافة ووسائل الإعلام على امتداد عصور طويلة الوسيلة التي يلجأ إليها المواطنون ضد استغلال السلطة. والواقع أن السلطات التقليدية الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، قد تسيء استعمال السلطة وترتكب أخطاء. غير أن ذلك يصبح مألوفاً أكثر في الدول الشمولية والدكتاتورية، حيث تظل السلطة المركزية المسؤول المركزي عن كل انتهاكات حقوق الإنسان وكل رقابة ضد الحريات." (الحويك، 2013، صفحة 68).

كما يشكل الخطاب الديني المتطرف جزءاً مهماً من مضامين القنوات التلفزيونية العربية الخاصة. يغلب على مضمون برامج الفضائيات العربية، الترويج للثقافة الاستهلاكية الرخيصة من خلال التوسع في إنتاج الأغاني، بما ينطوي عليه من أجواء وبيئات وتعبيرات وتلميحات مثيرة لا تعبر عن البيئة العربية، كذلك ما تعكسه الدراما من قيم الرفاهية والوفرة الاقتصادية، ومظاهر البذخ والترف الذي يتناقض مع واقع المواطن العربي. (مكاوي، 2003، صفحة 9)

وفي حين يرى الدكتور خليل إبراهيم " أن الدولة في رقابتها على الأعمال التي تذاع على الهواء مباشرة مثل النشرات الإخبارية وبرامج الرأي يجب أن تأخذ موقف حكم مباراة كرة القدم الذي يترك اللاعبين يركلون الكرة بالشكل الذي يرونه محققاً لمصلحتهم وتحقيق هدفهم، فلا يتدخل الحكم - الدولة - إلا إذا كان في طريقة اللعب ما يعتبر إخلالاً بقواعد اللعبة طبقاً للقوانين المنظمة لها أو إذا كان هناك سوء سلوك من اللاعبين" (خليل إبراهيم، 2007، صفحة 207). إلا أنه من الواضح أن الكثير من تفاصيل

العملية الإعلامية مغلقة تمتلك مفاتيحها الأنظمة السياسية التي لا تسمح بحرية مطلقة بل حرية بمقاييس معينة لا تشكل خطرا عليها.

أما من ناحية الإنتاج السمعي البصري " وعلى الرغم من أن الدول العربية قد تسابقت نحو البث الفضائي إلا أن التناقض الصارخ كان في التفاوت الواضح بين عدد ساعات البث وحجم الإنتاج، ففي حين زادت ساعات البث التلفزيوني في الوطن العربي بنسبة كبيرة جدا بحيث أصبحت تفوق عشرات الألوف من الساعات في الأسبوع الواحد، إن الإنتاج تطور بنسبة ضئيلة جدا ومن هنا يمكن القول أن الفضائيات العربية قد فكرت في "الوسيلة" وأهملت "الرسالة" على حد قول الدراسة السابقة" (المهنا، 2009، صفحة 10).

كذلك فإن طغيان البعد التجاري والترفيهي على غالبية القنوات الفضائية العربية، يعني أن السياسة التجارية وتحقيق الربح هي المسيطرة والموجهة لأي قرار ينفذ.

المبحث الثاني تطور القطاع السمعي البصري بالجزائر:

بقي القطاع السمعي البصري في الجزائر لسنوات عديدة حكرا على القطاع العمومي، وبالتالي فإنه بقي بوقا (لعزف لحن النظام ونظرتة) للنظام ولا يتعرض نهائيا لنقده وهذا ما يؤثر سلبا على الحياة العامة، خاصة بعد نهاية العشرية السوداء وزوال ستار الأمن القومي، والمعلومات الأمنية التي كانت تتدرع بها السلطات في حالة المطالبة بفتح مجال السمعي البصري للقطاع الخاص ومادام قطاع التلفزيون تابع للدولة فإن الخط الافتتاحي للمؤسسة واضح، وهذا ما يجعل المراقبة الذاتية للصحفيين العامل الأول في انتقاء المواضيع والأحداث المعالجة ليكونوا بعيدين عن المتابعات القضائية، (بلحاج، مستويات مصداقية وسائل الإعلام الجزائرية في التلفزيون الجزائري، 2002، صفحة 94)

أصبح الحديث عن فتح مجال السمعي البصري للخواص في الجزائر ضروريا وتبدو الحاجة لهذا القطاع المحوري من حاجة المواطن إلى منابر إعلامية حرة ومستقلة، تلي رغباته في مجالات الاتصال والإعلام والأخبار والتربية وكذا التسلية، ذلك لأن احتكار الدولة لهذا القطاع الهام كان له انعكاسات سلبية على الثقة بين المواطن والسلطة، ورغم أن الجزائريين ظلوا منفتحين على آلاف القنوات الأجنبية الغربية والعربية منها إلا أن غلق المجال أمام استثمار الخواص صار غير مبررا لاسيما في ظل الانفتاح الذي فرضته الوسائل التقنية والتكنولوجية الحالية التي استحالت معها الانغلاق والانعقاد في محاولة على الاستحواذ على الرأي العام الوطن.

المطلب الأول: الإعلام السمعي البصري في الجزائر قبل تحرير القطاع:

أولا نبذة عن نشأة القطاع السمعي البصري في الجزائر:

ورثت الدولة الجزائرية غداة الاستقلال، وضعا صعبا على جميع الأصعدة بما فيها قطاع الإعلام، إذ لم يكن من السهل على دولة خرجت حديثا من استعمار دام لأكثر من 130 سنة، وتفتقد للكفاءات العلمية والقانونية، أن تطلع بمهمة وضع تشريعات إعلامية مناسبة، كما أن العراقيل التي واجهتها الجزائر اضطرتها إلى الاهتمام بمواجهة بعضها على حساب الأخرى، تبعا لأولويات الدولة في تلك المرحلة، ويعتبر تنظيم قطاع الإعلام وفتح الحرية لممارسته من الأمور التي لم توليها الخطط التنموية للحكومات الجزائرية المتعاقبة مكانة أساسية، ولذلك فقد اتجهت إلى توظيف قطاع الإعلام لخدمة المخططات التنموية وبخاصة الوسائل السمعية البصرية التي ظلت من طرف الدولة أداة تمارس بها سيادتها (لبجيري و قريمس، تنظيم النشاط السمعي البصري في التشريع الجزائري، 2018).

كانت الولادة الأولى للتلفزيون الجزائري مرتبطة بشكل جوهري بالتطور السياسي والعسكري والإيديولوجي لحرب التحرر الوطني التي اندلعت سنة 1954، قبل عامين من أحد الأحداث الحاسمة وهو تنظيم مؤتمر الصومام في أغسطس 1956، حيث شدد القادة السياسيون والعسكريون لـ FLN و ALN على الدور الهام الذي يجب أن تلعبه المعلومات في التعبئة والعمل. بعد بضعة أسابيع، أصبح حركة التحرير الوطنية بالفعل صحيفتين سريتين، المجاهد والمقاومة الجزائرية، حصلت على إذاعة سرية: صوت الجزائر الحرّة، التي بثت لأول مرة في 6 كانون الأول / ديسمبر. كان عام 1956 الحدث الثاني المثير للملاحظة في الحرب. (Kamal، 2000، صفحة 58)

تميزت هذه الفترة بالإدراك التام للدور السياسي والأيديولوجي للإذاعة خاصة بعد نجاحها على المستوى الدولي إذ أثبتت أن عامل التلاعب والتحريض الأكثر قوة، ومن هنا أصبحت الإذاعة وسيطاً لا بد من مراقبته: فقد تبنى المجلس الجزائري - في ظل الاحتلال - في دورته الاستثنائية في صيف عام 1948 قانوناً يسمح بإنشاء لجنة للإدارة والمراقبة داخل راديو - الجزائر على الرغم من رفض البرلمان الفرنسي لهذا القانون، إلا أن جميع البرامج الإذاعية ذات الطابع السياسي كانت تخضع لسيطرة الحاكم العام. وإطلاق التلفزيون في ذلك الوقت تستجيب لغرض مزدوج: فمن ناحية، تهدف إلى تزويد المستوطنين بأداة تقوي روابط الهوية بين أعضاء المجتمع الأوروبي في الجزائر والروابط مع المدينة. ومن ناحية أخرى، كان من الضروري التشديد على جهود الاغتراب واقتلاع الشعب الجزائري والأقلية التي تستطيع الوصول إلى هذه الوسيلة، وكان التلفزيون في الواقع نظاما من القيم الثقافية والأخلاقية المبنية على الفردانية. الازدهار المادي والبدني

الذي يتعارض مع مبادئ الرفع الروحي والتضامن المجتمعي الذي يكرسه التقليد الإسلامي. بالمناسبة، تم استخدام التلفزيون لمنع أي تقارب بين الأوروبيين والمسلمين: كان انتشار البرامج التمييزية التي بررت نظاماً استعماريًا قائماً على استغلال الرجال والإقصاء يهدف إلى تعزيز الأحكام المسبقة على كلا الجانبين. كما أنها استندت إلى استراتيجية التكامل الضعيف التي أعطت صورة سيئة عن السكان الأصليين / وهكذا كان الصوت البصري له وظيفة من التكامل الثقافي والسياسي والأيدولوجي الذي يسعى إلى إضفاء الشرعية على المذهب المعمول به، كما هو غير عادل. كتب فرانسوا شيفالدون في الدراسة التحليلية أنه خصص للسينما الاستعمارية "هدف العمل الأيدولوجي الذي تقوم به السينما الاستعمارية.

يعتبر يوم 28 أكتوبر 1962 تاريخاً مهماً في قطاع الإعلام السمعي البصري الجزائري، على اعتبار أنه اليوم الذي احتلت فيه القوات الجزائرية مبنى الإذاعة والتلفزيون وأجبرت الفرنسيين على الاستقالة، كما توقفت البرامج التي كانت تنقل من فرنسا إلى الجزائر، وأصبحت تسمى الإذاعة والتلفزة الجزائرية، وعلى الرغم من الظروف الصعبة ونقص الخبرة وضعف القدرات المالية، استطاعت بعض الإطارات وبعض العمال الجزائريين الذين كانوا يشتغلون بالمبنى إلى جانب الفرنسيين رفع التحدي، بحيث واصلوا أداء مهمتهم واستمر البث دون تسجيل أي انقطاع، وكان هدفهم الأسمى هو إبراز الوجه الحقيقي للسلطة الثورية التي اعتبرت هذه المؤسسة كناطق رسمي لها.

نظراً لمدى أهمية مؤسسة الإذاعة والتلفزيون ودورها الاستراتيجي داخل الدولة عمدت هذه الأخيرة إلى تطويرها وتكييفها مع الواقع الجزائري وذلك من خلال جزارة التنظيمات الداخلية وإرساء قواعد لمنطق جديد يحقق تحولاً ذهنياً للجماهير الجزائرية وذلك عن طريق:

- إعادة تنظيم الهياكل الإدارية.

- اتباع سياسة محكمة في مجال التكوين المهني.

على الرغم من كل هذه الإجراءات إلا أن ذلك لم يمنع من توقيع الحكومة الجزائرية ونظيرتها الفرنسية فيما يخص مجال السمعي البصري في 23 جانفي 1963 والتي تنص على تقديم فرنسا يد العون للجزائر في مجالي الراديو والتلفزيون مقابل ضمان وجود مكتب للإذاعة والتلفزة الفرنسية في الجزائر إضافة إلى وجوب تقديم الإذاعة والتلفزة الجزائرية برامج وحصص باللغة الفرنسية. (تواتي، 2009، صفحة 104)

وقد تم إصدار مرسومين لتسيير قطاع الإعلام أحدهما في 22 جوان 1963 والآخر في أول شهر أوت 1963، لكنهما في الحقيقة بقيا منقولين حرفياً عن القانون الأساسي الفرنسي المؤرخ في 4 أفريل 1959،

الذي لم يعد يستجيب لمتطلبات مؤسسة تسعى إلى تحقيق التطور والتنمية في أقرب الآجال، فإلى غاية 1966 كانت التغطية التلفزيونية منحصرة فقط في العاصمة وضواحيها وكذلك في مدينتي وهران وقسنطينة وضواحيهما. أما بالنسبة للإذاعة والمثلة في القناة الأولى الناطقة باللغة العربية فهي أيضا كانت تغطيتها منحصرة فقط في المناطق الشمالية في البلاد (التيجاني، 2011، صفحة 37)

ومن الناحية الدستورية فرغم تكريس دستور 1963 لمبدأ حرية التعبير، إلا أن هذه الحرية لم تكن مطلقة، "ورغم أن الدستور 1963 هو الدستور الوحيد الذي نص على حرية الصحافة على الخصوص ولم يتكلم بصفة عامة على حرية الرأي والتعبير، إلا أنها بقيت حبرا على ورق، خاصة في ظل تقييدها بعدم المساس بمبادئ الثورة الاشتراكية ومبدأ الحزب الواحد (ربوح، 2017)

والجدير بالذكر أنه في 9 نوفمبر 1967 جاء الأمر رقم 234/67 ليبطل كل الأحكام الصادرة سنة 1963 الخاصة بتنظيم الإذاعة والتلفزة الجزائرية. حيث أصبحت بموجبه مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الجزائري ذات طابع صناعي وتجاري وتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وهي تابعة لوزارة الإعلام، و توكل لها مهام احتكار البث والتوزيع وتسويق البرامج الإذاعية والتلفزية عبر كامل التراب الوطني ومقرها العاصمة. وقد أشار المرسوم في مادته الثالثة إلى ضرورة استغلال وتنظيم وصيانة وتعديل شبكة التجهيزات الخاصة بالإذاعة والتلفزيون عند الحاجة، وكذلك وضع وتصميم ونشر وتسويق البرامج بالاشتراك مع الهيئات الوطنية والأجنبية إضافة إلى إبرام جميع الاتفاقيات مع الإدارات المعنية لنشر البرامج على المستوى الوطني، والعمل على الفصل بين مديرتي الراديو والتلفزيون (ربوح، 2017).

تجدر الملاحظة أن المؤسس الدستوري في دستور 1976 قد نَحَج نفس الفلسفة المعتمدة في دستور 1963، من خلال تضييق الحريات وتقييدها بعدة قيود تطرقت لها المادة 73 منه أهمها مبادئ الثورة الاشتراكية ونظام الحزب الواحد، كما أنه أدرج حرية الصحافة ضمن حرية ضمن حرية الرأي والتعبير. (ربوح، 2017، صفحة 266)، بعد ذلك، شهدت الفترة التي سبقت إقرار دستور 1989 زخما من الأحداث، ساهمت بشكل مؤثر في صياغة مواده، فبعد وفاة الرئيس هواري بومدين وتعديل دستور 1976 لمرتين كانت أحداث أكتوبر 1988 القطرة التي أفاضت الكأس. مما جعل السلطة آنذاك تتبنى دستورا جديدا متخلفة عن النهج الاشتراكي على مختلف الأصعدة ومتبينة التوجه الديمقراطي بعدد الإصلاحات السياسية أبرزها إقرار التعددية الحزبية والاعتراف الدستوري لبعض الحقوق والحريات لأول مرة.

المطلب الثاني: واقع المشهد السمعي البصري قبل تحريره:
أولاً: احتكار التلفزيون من طرف السلطة في قانون 1982

منذ المادة الأولى من قانون الإعلام التي اعتمدها الجمعية في فبراير 1982، صاغ واضعو مشروع القرار: "الإعلام قطاع من قطاعات السيادة الوطنية"، ونفهم الإعلام هنا بالمعنى الواسع، أي الأنشطة والمنتجات من وسائل الإعلام، سواء السمعية والبصرية والمكتوبة. هذا التشريع هو عبارة عن تقرير للسياسة الإعلامية التي اعتمدها الدورة السابعة للجنة وسط جبهة التحرير الوطني (FLN) في يونيو من نفس العام ويشكل التعبير العقائدي الذي يقوم على أساس احتكار الدولة لوسائل الاتصالات (Moustefaoui، 1988، صفحة 54)، حيث أكد هذا القانون على أن قطاع الإعلام هو قطاع سيادي بمعنى أنه لن يجيد عن التوجه الأحادي ولا عن الخيار الاشتراكي كما اعتبر مختلف مؤسسات قطاع الإعلام ذات طابع اجتماعي وثقافي.

في الواقع، يجب الإشارة إلى الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية التقنية التي استفاد منها التلفزيون في حين بقي مستوى إنتاج البرامج منخفضا حيث يشير بلقاسم مصطفىاوي أنه " بالنسبة لعام 1987، بلغت ميزانية التلفزيون والإذاعة 30 مليار سنتيم لكن فقط للوسائط المطبوعة منحها تصل إلى 10 مليار سنتيم. جزء كبير من المساهمة المالية للتلفزيون يتم توجيهها نحو تكاليف التشغيل والنفقات في المنشآت الفنية التي تهدف إلى امتصاص المناطق المظلمة في التغطية التلفزيونية للبلد ومنذ الثمانينات "مركز البث بدلا من مركز الإنتاج البرامج". (Moustefaoui، 1988، صفحة 57)، حيث كان يعرف التلفزيون مشاكل بيروقراطية كبيرة، " حيث يبدو الأمر كما لو أن المديرين التنفيذيين للتلفزيون المتعاقبين كانوا لغرض وحيد لتلبية متطلبات اثنين:

(1) لضمان التصميم وبرمجة المنتجات الإعلامية و / أو الدعاية؛

(2) نشر برامج التثقيت حتى من خلال النقر على الإرادة في السوق الدولية.

كما رفع مصطفىاوي ملاحظة تتعلق بأولية المضامين الغربية التي تركت " نتيجة أكثر خطورة: يتم تهيمش الإنتاج الوطني بشكل مفرط من قبل المديرين". (Moustefaoui، 1988، صفحة 59)

يلاحظ إذن أن الإعلام السمعي البصري ظهر ضمن قانون 01 / 82 بشكل عابر وفضفاض وظل هذا الأخير هو قانون الصحافة والمطبوعات، فلم يول اهتمام للإعلام السمعي البصري، فحساسية المؤسسة السمعية البصرية وخاصة التلفزيون وضع المشرع في وضع لا يسمح له بالخوض فيهبهل جاء التصريح باحتكار الدولة للنشاط السمعي البصري في المادة 5 من نفس

القانون التي تنص: " إن توجيه النشريات الإخبارية العامة ووكالة الأنباء والإذاعة والتلفزة والصحافة المصورة هو من اختصاص القيادة السيادية للبلاد وحدها، ويعبر عن هذا التوجيه من خلال الهيئة المختصة التابعة للجنة المركزية للحزب بواسطة وزير الإعلام والمسؤول المكلف بالإعلام في الحزب، كل في القطاع الملحق به.

ثانيا: قانون الإعلام الأمل المجهوض لفتح قطاع السمع البصري:

عرفت الفترة التي تلت أحداث أكتوبر 1988، صدور دستور جديد عام 1989، وهو الدستور الذي انتقل على أساسه النظام في الجزائر من نظام الأحادية الحزبية والاحتكار الإعلامي إلى نظام التعددية السياسية والإعلامية، ويعد قانون الإعلام الذي ظهر في 3 أبريل 1990 أهم قانون للإعلام في الجزائر، ذلك أنه حقق أهم المكاسب المتعلقة بالحرية الإعلامية وهي حرية إنشاء الصحف والدوريات مع إمكانية بدء العمل في ظرف شهر فقط بعد موافقة وكيل الجمهورية، حسب ما جاء في مادته الأولى.

تعتبر المادة الرابعة إشارة واضحة إلى فتح المجال السمع البصري إذ تنص: " يمارس الحق في الإعلام

خصوصا من خلال ما يأتي:

- عناوين الإعلام وأجهزة القطاع العام.
 - العناوين والأجهزة التي تمتلكها أو تنشئها الجمعيات ذات الطابع السياسي.
 - العناوين والأجهزة التي ينشئها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الخاضعون للقانون الجزائري.
 - ويمارس من خلال أي سند اتصال كتابي أو إذاعي صوتي أو تلفزي.
- أما المادة الثامنة من نفس القانون فتخضع توزيع الحصص الإذاعية الصوتية أو التلفزيونية واستخدام التواترات الإذاعية الكهربائية، لرخص ودفتر عام للشروط تعده الإدارة بعد استشارة المجلس الأعلى للإعلام.

وتطبيقا لذلك صدر المرسوم التنفيذي رقم 92-137 أبريل 1992 المتضمن المصادقة على دفتر

الشروط العام الذي يحدد الشروط التقنية المتعلقة بالتواترات

الراديوكهربائية للإذاعة بموجات هرتزية للبرامج الإذاعية الصوتية و/ أو التلفزيونية وكذا التوزيع بالأسلاك للبت و/ أو التلفزي، وقد أوكلت مهمة تسليم الرخص وإعداد دفاتر الشروط المتعلقة بالتواترات الراديوكهربائية والتلفزيونية للمجلس الأعلى للإعلام، لكن مع إلغاء المجلس الأعلى للإعلام بعد إعلان

مجلس الطوارئ في الجزائر، ألغيت جميع الأحكام المتعلقة بالمجلس الأعلى للإعلام، وباتت حرية النشاط السمعي البصري في حكم الملغى، حيث لم يتم تجسيدها في أي شكل من الأشكال.

كما تنص المادة 56 من القانون على أنه: "يخضع توزيع الحصص الإذاعية الصوتية أو التلفزيونية واستخدام التواترات الإذاعية والكهربائية لرخص ودفتر عام للشروط تعده الإدارة بعد استشارة المجلس الأعلى للإعلام"، يمثل هذا الاستخدام شكلا من أشكال الاستخدام الخاص للأملاك العمومية التابعة للدولة" هذه المادة الوحيدة التي تكلمت على القطاع السمعي البصري وتؤكد احتكار الدولة له، إضافة إلى أنه كان حكرا على الدولة و فقط لم يكن له تنظيم في قانون مستقل بل كانت مراسيم متفرقة حول الإذاعة والتلفزيون ووكالة الأنباء رغم أنه رصد له الكثير من ميزانية الدولة .

بفضل هذا القانون تحررت الصحافة المكتوبة وظهرت العشرات من العناوين الصحفية على الساحة الإعلامية، حيث كانت تجربة مسبقة تميزت بالتنوع والثراء، لكن مع أن الجزائر شهدت في وقت مبكر ثورة الديمقراطية والتعددية السياسية في عالم الإعلام والبت بشكل عام إلا أن التلفزيون على وجه الخصوص لم يشهد تغييرات كبيرة أو على الأقل ليس كما كان متوقعا، إلا ما تعلق بمنح التلفزيون الحكومي استقلالية أكثر حيث تخلصت من إشراف الإدارة المباشرة إذ أعطاهها المشرع التلفزيون على غرار الإذاعة ووكالة الأنباء صفة مؤسسات ذات طابع صناعي تجاري. كما أن الجديد في هذا القانون هو تأكيده على حرية إصدار المطبوعات، لكنه استثنى في ذلك القطاع السمعي البصري، إذ في الوقت الذي تؤكد المادة 14 أن "إصدار النشريات حر" فإن المادة 56 من نفس القانون تكاد تستثنى القطاع السمعي البصري و تنص على أن "يخضع توزيع الحصص الإذاعية الصوتية أو التلفزيونية واستخدام الترددات الكهربائية لرخص ودفتر عام للشروط تعده الإدارة بعد استشارة المجلس الأعلى للإعلام(بلحول، 2018، صفحة 341).

يعتبر المجلس الأعلى للإعلام هو سلطة إدارية ضابطة تم إلغاؤها في 1991، حيث تنص المادة 56 من نفس القانون أن من بين مهامه تسليم الرخص وإعداد الشروط المتعلقة باستعمال الترددات الإذاعية الكهربائية والتلفزيونية كما تنص عليه المادة 56. ويبقى إلغاء المجلس الأعلى للإعلام بمقتضى المرسوم رقم 12/93 المؤرخ في 1993 /10/26 أهم تناقض في هذا القانون، بل يكاد يكون إلغاء للقانون في حد ذاته، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار المسؤوليات و المهام الموكلة للمجلس(بلحول، 2018، صفحة 42).

ثانيا: محاولات لتحرير السمعي البصري: مشاريع قوانين لا ترى الضوء:

➤ **المشروع التمهيدي لقانون الإعلام 1998:** بعد تراجع العمليات الإرهابية، بدأ التفكير في إصلاحات في مجال الإعلام رغم أن هذا المشروع تمت مناقشته من قبل فئات مختلفة في قطاع الإعلام، إلا أنه لم يصدر كقانون رغم تأجيل البث فيه من قبل البرلمان، وأدت التغيرات السياسية التي شهدتها البلاد في نهاية التسعينات إلى الاهتمام بمشاريع قوانين أخرى حيث جاء المشروع الثاني في نهاية 2002.

من الواضح أن هذا القانون منذ مواده الأولى أراد أن يكشف اللثام عن مشهد جديد للإعلام في الجزائر وهو مشهد لم يرد له أن يتحقق لأسباب عديدة، وتنص المادة الأولى من هذا القانون على ما يلي: "يكفل القانون الحالي حرية الصحافة والاتصال السمعي البصري. (الاتصال، 1998، صفحة 2)

➤ **المشروع التمهيدي لقانون 2002:**

الملاحظ هنا أن هذا المشروع قد تجاوز قانون الإعلام لسنة 1990، من خلال تناوله الوافي للقطاع السمعي البصري، حيث نص على مبدأ تحرير قطاع الإعلام وتشير المادة الأولى منه على أن هذا القانون يكفل حرية الصحافة والاتصال السمعي البصري.

أشارت المادة 35 من هذا المشروع إلى أن: نشاط الاتصال السمعي البصري حر يمارس من طرف:

- مؤسسات وهيئات القطاع العام.

- المؤسسات والشركات الخاضعة للقانون الخاص،

وبينت المادة 38 من هذا المشروع التمهيدي الهيئة المخولة بمنح التراخيص والتي أعطاها تسمية المجلس السمعي البصري، في حين حددت المادة 42 طبيعته التي تتمثل في كونه: "سلطة مستقلة للضبط والمراقبة، تتمتع بالاستقلال الإداري والمالي، ضامنة التعددية الإعلامية وحرية الصحافة في الاتصال السمعي البصري.

المطلب الثالث: تحرير قطاع السمعي البصري: السياق العام والقوانين:

أولاً: السياق العام لفتح القطاع السمعي البصري:

ظلت الصحف الخاصة المسيطرة على الفضاء العمومي خاصة المعارضة ذات التوجه الديمقراطي مثل يومية الخبر الناطقة بالعربية ويوميات أخرى أغلبها ناطقة باللغة الفرنسية مثل **El Watan** و **Liberté** في ظل غياب قنوات تلفزيونية خاصة وتعاضم تأثير القنوات الفضائية الأجنبية سواء الغربية أو العربية على الرأي العام الوطني. وفي هذا الموضوع، كانت القنوات الفرنسية مثل **M6** و **TF1** الأكثر مشاهدة من قبل الجزائريين في التسعينيات بفضل الهوائيات. لكن، استطاعت القنوات الفضائية العربية خاصة الخليجية منها في نهاية التسعينيات من خلال مجموعة **MBC** التابعة للمملكة العربية السعودية و **El Jazeera** القطرية بإضافة إلى القنوات المغربية على غرار **Medi Sat1** والتونسية كقناة نسمة، من السيطرة على الفضاء الإعلامي في المنطقة العربية وفي الجزائر على وجه الخصوص في ظل انغلاق الفضاء السمعي البصري وحصره في التلفزيون العمومي بقنواته الخمس.

تجدد الإشارة إلى تأخر الحضور الجزائري في البث الفضائي في منطقة المغرب العربي رغم تجربتها الواعدة في الصحافة المكتوبة وبقيت كمستهلكة للقنوات الفضائية الفرنسية والعربية، وتبقى الجزيرة من بين القنوات التي تنافست على ربح الجمهور الجزائري على غرار الجمهور العربي و "لم يرتكز الخطاب الإعلامي لقناتي الجزيرة و **MBC** اتجاه التطورات الحاصلة في الجزائر فقط على استقطاب المشاهدين من أجل الحصول على الإشهار، وإنما بحث مسيروها على تكوين الرأي العام في الجزائر" (**MOKHFI، 2014،** صفحة 8)

عندما سُئل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن الحاجة لفتح المجال السمعي البصري أمام الممثلين الخاصين، أعرب عن معارضته الشديدة، مقدّمًا كذريعة خوفه من تكرار تجربة الصحافة المكتوبة في هذا القطاع. إن المجال السمعي البصري أكثر حساسية من الصحافة المكتوبة بالنسبة لرئيس ينحصر مفهومه لحرية الصحافة في تلك التي تمارسها وسائل الإعلام الرسمية. وهكذا، لم يكن نزع الاحتكار عن السمعيات والمرئيات أولوية، وكان الخوف كبيرا من أن فتح هذا القطاع سيسمح للمجتمع المدني بفك القبضة التي تفرضها الدولة. إعلانات ودعاية المؤسسات العامة **ANEP**، دعم حصري، وتعليمات من رئيس الحكومة أحمد أويحيى مؤرخة في 18 أغسطس 2004 (**Dris, LES MÉDIAS EN 2004**).
ALGÉRIE : UN ESPACE EN MUTATION, 2014)

ما بين شهري جانفي وأفريل 2011، نظرية "الدومينو" أو (تأثير الامتداد) يمكن التحقق منها حفزتها أحداث تونس، حيث نخرط الجزائريون في أحداث السكر والزيت " وذلك ردا على الزيادة اللاحقة

للمنتجات الأساسية: جنبا إلى جنب مع انتحارات يائسة. عاشت الجزائر لعدة أسابيع في وتيرة المظاهرات: في حركة ذات مظهر وطني، يتم تنظيم سلسلة من التجمعات في وقت واحد تقريبا في جميع أنحاء البلاد وخاصة في الجزائر وهران. وطالب المتظاهرون بالحرية والتجمع (24) ، وسقوط النظام ("إسقاط النعيم") ، وكذلك نهاية حالة الطوارئ. (Cimino, novembre, p. 8)

في فيفري 2011 تم رفع حالة الطوارئ في الجزائر في أعقاب الاحتجاجات الاجتماعية المستوحاة من الأحداث التي جرت في العديد من البلدان العربية تحت تأثير الربيع العربي، وبعد شهرين أعلن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن جملة من الإصلاحات السياسية، في الواقع، في خطابه العام الموجه إلى الأمة في 14 أبريل 2011، الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أعلن نيته للشروع في الإصلاحات السياسية من أجل تعميق المسار الديمقراطي. هذه الإجراءات التي ارتبطت برفع حالة الطوارئ كإجابة للسلطة الجزائرية للاحتجاجات المكثفة في البلد منذ بداية عام 2011. (l'homme, 2012, p. 5)

في هذا السياق كشف رئيس الدولة عن مشاريعه الإصلاحية والتي تتضمن تعديلات للدستور وكذلك مراجعة الإطار التشريعي الخاص بالانتخابات والأحزاب السياسية والجمعيات ومشاركة المرأة في الحياة العامة ووسائل الإعلام، "كما أعلن عن إنشاء لجنة استشارية وطنية للإصلاحات السياسية ، يتألف عملها من جمع آراء واقتراحات من مختلف القوى السياسية والأرقام بشأن الإصلاحات المقترحة وتقديم مقترحات إلى الرئيس". (Aghrou و H. Zoubir ، Algérie: des réformes politiques pour éluder le "printemps arabe" 2012، الصفحات 145,146) في خلال شهر، استشارت اللجنة أكثر من 200 حزب سياسي، شخصيات ونقابات ومنظمات المجتمع المدني، جميع الأحزاب السياسية التي تنتمي إلى التحالف الرئاسي كلهم شجعوا المبادرة. وهكذا، أطلق القادة الجزائريون هذه السلسلة من الإصلاحات، بما في ذلك المتعلقة بقطاع الإعلام. القانون العضوي الجديد الذي من المفترض أن يسمح بمزيد من الحرية في هذا القطاع، مع مكافأة إضافية من فتح المجال السمعي البصري لقطاع الخاص.

من هنا يمكن القول أن التفكير في فتح المجال السمعي البصري في الجزائر لم يكن مطروحا تماما في الأجندة السياسية لولا التطورات الإقليمية التي فرضت معطيات جديدة تمثلت أساسا في الخوف من هبة الشعب التي وغن لم تصل إلى ما يعرف بثورات الربيع العربي إلا انها كانت تهدد بشكل أو بآخر طمأنينة

النظام الذي فكر دون إرادة حقيقية منه امتصاص التذمر الواضح من سوء الحياة الاجتماعية للمواطن وتقليص الحريات.

ثانيا: قانونان لتحرير قطاع السمع البصري في الجزائر:

➤ قانون الإعلام يمهد الطريق للقنوات الخاصة: القانون العضوي 12-05:

بدأت ملامح قانون 2012 ترتسم بعد ملاحظة زيادة تأثير تكنولوجيا المعلومات على الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي للشعوب، وإسهام وسائل الاتصال الحديثة في تغذية أحداث الربيع العربي في تونس ومصر وليبيا وسوريا ودول عربية أخرى كانت أقل حدة. (لعقاب، صفحة 253)، ويشكل القانون العضوي 12-05 الصادر بتاريخ 12 جانفي 2012 نقطة انعطاف بالنسبة لحرية النشاط السمعي البصري.

حددت المادة 04 من هذا القانون الوسائل التي تمارس أنشطة الإعلام وتتمثل في:

- وسائل الإعلام التابعة للقطاع العمومي،
- وسائل الإعلام التي تنشئها هيئات عمومية،
- وسائل الإعلام التي تملكها أو تنشئها أحزاب سياسية أو جمعيات معتمدة،
- وسائل الإعلام التي يملكها أو ينشئها أشخاص معنويون يخضعون للقانون الجزائري ويمتلك رأسمالها أشخاص طبيعيين أو معنويون يتمتعون بالجنسية الجزائرية. (القانون العضوي، 2012)

فتحت هذه المادة المجال أمام الاستثمار الوطني في قطاع الإعلام بما فيه الإعلام السمعي البصري. ثم خص هذا القانون العضوي، الإعلام السمعي البصري بباب كامل هو الباب السابع متضمنا 07 مواد، رغبة من المشرع في إثبات جديته في فتح المجال السمعي البصري في الجزائر، وقد حددت المادة 58 (القانون العضوي، 2012) المقصود بالنشاط السمعي البصري، فيما اعتبرت المادة 59 (القانون العضوي، 2012) النشاط السمعي البصري مهمة ذات خدمة عمومية والتي تحدد كفاءاتها عن طريق التنظيم، ونصت المادة 61 (القانون العضوي، 2012) من ذات القانون على أن يمارس هذا النشاط من قبل:

- هيئات عمومية
- مؤسسات وأجهزة القطاع العمومي،
- المؤسسات أو الشركات التي تخضع للقانون الجزائري.

أما المادة 63 (القانون العضوي، 2012) فقد أخضعت إنشاء أية خدمة موضوعاتية للاتصال السمعي البصري والتوزيع عبر الخط الإذاعي المسموع أو التلفزيوني، وكذا استخدام الترددات الإذاعية الكهربائية إلى ترخيص يمنح بموجب مرسوم، وأوجبت نفس المادة المستفيدين من الترخيص إبراء اتفاقية مع سلطة السمعي البصري.

يسجل على هذا القانون وبخاصة في الجانب المتعلق بالنشاط السمعي البصري اكتفاءه بمواد مقتضبة على قلتها على الرغم من أهمية هذا النشاط، ونجد أنه من بين 6 مواد، 2 منها تحيل للتنظيم فيما تحيل أخرى للتشريع.

تجدر الإشارة أن هذا القانون أسس لسلطة ضبط السمعي البصري في المادة 64 منه (القانون العضوي، 2012)، وحددت أهم صفاتها وهو التمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أما صلاحياتها ومهامها، وكذا تشكيلتها وسيرها فقد أحيل تحديدها إلى القانون المتعلق بالنشاط السمعي البصري، وهو ما يؤكد توجه الجزائر لفتح القطاع وهو ما جاء نتيجة عدة ظروف دولية ووطنية مرت بها الجزائر خاصة في ظل الوعود التي أطلقها الرئيس خلال حملاته الانتخابية بفتح القطاع السمعي البصري من أجل إعلام حر يكفل حرية التعبير وكذا عملا بإرساء قواعد الديمقراطية في الجزائر، إضافة لقانون الأحزاب لسنة 2012 الذي فتح المجال السياسي أمام أحزاب جديدة وهو مانج عنه ضرورة فتح المجال الإعلامي أيضا أمام القطاع الخاص.

➤ القانون 04/14 المتعلق بالنشاط السمعي البصري

بعد ظهور عشرات القنوات التلفزيونية الخاصة المتوجهة إلى الجمهور الجزائري والتي تبث من الخارج وبعد أن نادى جميع الأصوات بتقنين المجال وتنظيمه، جاء أخيرا قانون السمعي البصري الذي يتضمن 113 مادة موزعة على 12 باب (القانون العضوي 14 - 04، 2014)، ويهدف هذا القانون العضوي إلى تحديد المبادئ والقواعد العامة لإمكانية إنشاء قنوات تلفزيونية خاصة وتجعل من نشاط الإعلام نشاطا حرا في إطار احترام أحكام القانون والتشريع والتنظيم المعمول بهما، مع تقيده بـ 12 قيدا وردت في المادة 2 من القانون العضوي رقم 12-05 السالف ذكره، والتي كانت محل انتقاد العديد من الباحثين.

تنص المادة 3 من هذا القانون على أن: "يمارس النشاط السمعي البصري من طرف:

- الأشخاص المعنوية التي تستغل خدمة للاتصال السمعي البصري التابعة للقطاع العمومي.
- مؤسسات وهيئات وأجهزة القطاع العمومي المرخص لها

- المؤسسات والشركات التي تخضع للقانون الجزائري المرخص لها.

➤ بخصوص القنوات الموضوعاتية:

استعمل مصطلح القنوات الموضوعاتية والذي ارتبط بفتح المجال السمعي البصري لأول مرة في خطاب رئيس الجمهورية الذي وجهه للأمة بتاريخ 15 أبريل 2011، واعداد بفتح المجال السمعي البصري للاستثمار الخاص. ليستعمله المشرع في القانون العضوي المتعلق بالإعلام، ويكرس هذا الاستعمال القانون المتعلق بالنشاط السمعي البصري في المادة 17 منه، غير أن هذا التوصيف للقنوات الموضوعاتية أثار العديد من التساؤلات والتعليقات.

يعرف المشرع الجزائري القناة الموضوعاتية في المادة 7 من القانون 14-05 على أنها: "برامج تلفزيونية أو سمعية تتمحور حول موضوع أو عدة مواضيع"، ويقابلها تعريفه للقناة العامة على أنها: "قناة تحتوي تشكيلتها برامج تلفزيونية أو سمعية موجهة إلى الجمهور الواسع تحتوي على حصص متنوعة في مجالات الإعلام و الثقافة و الترفيه.

إن القنوات الموضوعاتية أو القنوات المتخصصة هي القنوات التي تركز اهتمامها على فرع واحد من فروع التخصصات التي يهتم بها نوع من الجمهور، وقد تتولد جزئيات في التخصص عن هذه الفروع كأن تهتم فئة ما بالقطاع الثقافي وتركز أخرى على جزء من هذا الفرع مثل صناعة الكتاب. ويمكن تصنيف القنوات المتخصصة إلى:

قنوات تتوجه إلى جمهور مقسم حسب سنوات العمر بمراحل كقنوات الأطفال.

قنوات تتوجه إلى جمهور مقسم حسب الجنس كأن تتوجه قناة إلى جمهور المرأة.

قنوات تتوجه إلى جمهور حسب انتماءاته الدينية أو الأيديولوجية.

قنوات تتخصص بالاهتمام بهوايات الفرد، وأنشطته الفردية مثل الرياضة، أو الموسيقى أو الصيد.

قنوات ذات اتجاهات ثقافية وفنية.

قنوات إخبارية، وتقتصر مهمتها على الأخبار سواء من حيث إعلام الجمهور بكل المستجدات المحلية والدولية، وللإشارة فإن قانون النشاط البصري لا يسمح بإنشاء قنوات إخبارية متخصصة مع إمكانية إدراج حصص وبرامج إخبارية وفق حجم ساعي.

إن فتح المجال السمعي البصري للقنوات الموضوعاتية دون العامة، كان محل انتقاد شديد من الإعلاميين والنواب على حد سواء، فيرى الإعلامي سليمان بخليلي أن الأمر غير مبرر، وغير مفهوم، طالما أن القطاع العام يضطلع بمهام الخدمة العمومية، فإن إنشاء قنوات موضوعاتية هو من صميم الخدمة العمومية ويقع على عاتق القطاع العام وحده، وبالتالي فإن القطاع الخاص غير ملزم بحسبه، بحسبه في قفص القنوات المتخصصة التي تحد من الحرية التي ينص عليها قانون الإعلام وقانون السمعي البصري، بالإضافة إلى أنه يتناقض مع مبدأ فتح مجال السمعي البصري للاستثمار الوطني، طالما أن القنوات تستمد حياتها من الإشهار والمعلنون لن يتجهوا لتمويل قنوات متخصصة. (بخليلي، 2016)

يفهم من قصر الاستثمار الوطني الخاص في مجال الإعلام السمعي البصري على القنوات الموضوعاتية، عدم رغبة المشرع في التسرع والمجازفة بالفتح الكلي لهذا المجال، لما يشكله من خطورة على النظام العام، وتجدر الإشارة إلى أن هناك عدة ضوابط لممارسة النشاط السمعي البصري، والتي تتصل بالحصول على الرخصة وملكية القنوات التلفزيونية.

➤ بخصوص الرخص:

تعد رخص الاتصال السمعي البصري الإجراء الذي يخول صاحبها ممارسة النشاط السمعي البصري، هذا الأخير لا بد أن تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها قانوناً، وأن يمر بإجراءات محددة قصد الحصول على الرخصة، وترتب رخص الاتصال السمعي البصري مجموعة من الحقوق والالتزامات على عاتق أطرافها، وتعد هذه الرخص، رخصاً مؤقتة ينتهي مفعولها وفق الأحكام المنصوص عليها قانوناً.

أفرد هذا القانون فرعاً كاملاً للرخصة من المادة 20 إلى المادة 39، محددًا بذلك تعريفاً للرخصة ومجال تطبيقها والجهة المانحة وإجراءات الرخصة ومدتها، ولقد ورد تعريف رخصة خدمات الاتصال السمعي البصري في المادة 20 من القانون المتعلق بالنشاط السمعي البصري تحت عنوان الرخصة بقولها: "تشكل الرخصة التي تقدمها السلطة المانحة بموجب مرسوم، العقد الذي من خلاله تنشأ خدمة الاتصال السمعي البصري الموضوعاتية طبقاً لأحكام القانون العضوي رقم 12-05 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق لـ 12 يناير 2012.

يستنتج من هذا التعريف ما يلي:

- أن المشرع اعتبر رخصة خدمات الاتصال السمعي البصري عقداً.
- أن الرخصة تقدم من طرف السلطة المانحة بموجب مرسوم.

- أن الرخصة تنشئ خدمة للاتصال السمعي البصري الموضوعاتية.

أن قانون النشاط السمعي البصري استند في تعريفه لأحكام القانون العضوي 12-05، ولا بد من الوقوف على هذه النقاط بالتحليل والشرح.

عرفت المادة 07 من القانون 14-04 السلطة المانحة على أنها: " السلطة التنفيذية الموقعة على المرسوم المتضمن رخصة لإنشاء خدمة اتصال سمعي بصري لصالح شخص معنوي خاص يخضع للقانون الجزائري"، ويظهر من خلال التعريف السابق غموض النص، فالسلطة التنفيذية المخولة إصدار المراسيم هي كل من رئيس الجمهورية والوزير الأول، على أن المراسيم التي يصدرها رئيس الجمهورية هي مراسيم رئاسية، بينما يصدر الوزير الأول مراسيم تنفيذية، فمن هي الجهة المخولة إصدار الرخص رئيس الجمهورية أم الوزير؟
تحدد المادة 31 أجل الشروع في استغلال خدمة الاتصال السمعي البصري بسنة واحدة بالنسبة لخدمة البث التلفزيوني، وستة أشهر بالنسبة لخدمة البث الإذاعي. وفي حالة عدم احترام هذه الآجال من طرف المستفيد، تسحب الرخصة منه تلقائيا.

أما فيما يخص الأحكام المشتركة لكافة خدمات الاتصال البصري فإن المادة 47 من ذات القانون تنص على أن يحدد دفتر الشروط العامة الصادر بمرسوم بعد رأي سلطة الضبط السمعي البصري، القواعد العامة المفروضة على كل خدمة للبث التلفزيوني أو للبث الإذاعي.

فيما نصت المادة 48 على الالتزامات التي يتضمنها دفتر الشروط والتي يصل عددها إلى 34 التزاما وردت على سبيل التوضيح لا على سبيل الحصر، وهذا ما يستنتج من عبارة " يتضمن دفتر الشروط العامة لا سيما الالتزامات التي تسمح ب....." وهذا ما يؤكد على الطبيعة القانونية للرخصة فهي قيد على حرية الإعلام، المكرسة بداية في الدستور ثم القانون العضوي وأخيرا قانون النشاط السمعي البصري، و بقراءة لأحكام هذا القانون يظهر أن السلطة سعت لفتح حذر للمجال السمعي البصري متخوفة بذلك من تأثير القنوات التي لم تولد بعد على الرأي العام(بوحنية، 2015، صفحة 19).

➤ بخصوص شروط إنشاء خدمات الاتصال السمعي البصري:

تلعب وسائل الإعلام وبخاصة السمعية البصرية، دورا هاما في رسم السياسات واتخاذ القرار(حسيني، 2011)، ويتطلب إنشاء خدمات الاتصال السمعي البصري في المترشحين توافر شروط محددة بنص القانون، وقد وردت هذه الشروط في نص المادة 19 من القانون 14-04 المتعلق بالنشاط السمعي البصري.

ولقد كانت هذه المادة محل اقتراح بالإلغاء من طرف المجلس الشعبي الوطني، بمناسبة دراستهم لمشروع القانون المتعلق بالنشاط السمعي البصري، إلا أن لجنة الثقافة والاتصال والسياحة ردت بقولها: " إن إلغاء هذه المادة يمس بركن أساسي في تنظيم النشاط السمعي البصري، وهو الشروط الواجب توافرها في المترشحين لإنشاء خدمات الاتصال السمعي البصري، وإلغاؤها يعني فسح المجال لجميع الأشخاص الطبيعية والمعنوية، الوطنية والأجنبية للترشح لممارسة النشاط السمعي البصري دون شروط وضوابط.

شروط متعلقة بالهيئة المالكة والمساهمين فيها:

أولاً: اشترطت المادة 19 من القانون 14-04 على المترشحين الراغبين في إنشاء خدمات الاتصال السمعي البصري، إثبات خضوع الشخص المعنوي للقانون الجزائري، إن خضوع الشخص المعنوي للقانون الجزائري يجعله ملزماً باحترام الواجبات الواردة في القانون الجزائري ويخضع لأحكام القضاء الجزائري. ونظراً لخطورة وسائل الإعلام السمعية البصرية، فإن المشرع ارتأى عدم الترخيص للأشخاص الأجنبية بممارسة النشاط السمعي البصري، كما نصت على حيازة جميع مساهمها للجنسية الجزائرية، " فالمشرع الجزائري يمنع الأجنبي أن يكون مساهماً في الهيئة المالكة للمؤسسة السمعية البصرية، وتخضعهم لقاعدة 51 مقابل 49، كما تتجه بعض الدول إلى الانفتاح دون قيد على المال الأجنبي المستثمر في القطاع" (لبيجيري و قريمس، تنظيم النشاط السمعي البصري في التشريع الجزائري، 2018، صفحة 521)

إن اعتماد المشرع مثل هذا التوجه، كان رغبة منه لضمان ولاء المؤسسة تبعاً لملاكها للدولة وعدم تبعيتها لدولة أجنبية، غير أن توجه الدولة إلى اعتماد هذا الخيار، سيؤدي إلى تفويض النشاط السمعي البصري، ففتح قنوات مرخصة يحتاج إلى أموال ضخمة لا يمكن للمستثمرين الوطنيين توفيرها، مما دفع بالدولة إلى تخصيص صندوق لدعم هيئات الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية والإلكترونية، عن طريق إعانات تقدمها الدولة والجماعات المحلية وكذا جميع المساهمات الأخرى والهبات والوصايا، وتهدف هذه الإعانات في إطار الصالح العام إلى ترقية هيئات الصحافة الوطنية، المكتوبة والسمعية البصرية والإلكترونية، لا سيما تشجيع بروز صحافة متخصصة محلية و جهوية. (المرسوم التنفيذي، 2012) وقد ورد هذا المرسوم في ثمانية مواد حددت ماهية هذا الصندوق وآليات تفعيله غير أنه رغم أهمية هذا الدعم من أجل تعزيز حرية وتعددية الإعلام إلا أنه تنفيذ هذا الدعم يبقى غامضاً وغير شفافاً في الواقع.

ألزمت المادة 19 من القانون 04-14 المتعلق بالنشاط السمي البصري، جميع المساهمين بالتمتع بالحقوق المدنية، وتعرف الحقوق المدنية على أنها كافة الحقوق التي تثبت لفرد باعتباره إنسانا بغض النظر عن جنسيته، وهي حقوق لازمة لمباشرة الفرد نشاطه العادي ولا يستطيع الاستغناء عنها. ثانيا: ألا يكون المساهمون قد حكم عليهم بعقوبة مخلة بالشرف أو النظام العام، ومعنى هذا خلو صحيفة السوابق العدلية لأي من المساهمين من أي عقوبة مخلة بالشرف أو النظام العام.

ثالثا: أن يكون ضمن المساهمين صحافيين محترفون وأشخاص مهنيون:

رابعا: بقراءة للقانون المتعلق بالنشاط السمي البصري نجد أن المشرع الجزائري، لم يحدد شكلا معيناً للشخص المعنوي، إلا أنه باستقراء المواد 19، 23، 43، 44، 45، نستشف أن المشرع قصد أن تتخذ مؤسسات السمي البصري شكل شركة المساهمة.

يجول أسلوب شركة المساهمة دون سيطرة فرد على مؤسسة بأهمية مؤسسات الإعلام السمي البصري، وشركة المساهمة شركة أموال يقسم رأسمالها إلى أسهم متساوية القيمة، قابلة للتداول، يسأل كل شريك فيها بقدر نصيبه من الأسهم، ولا تأخذ بالاعتبار شخص المتعاقد معها، ولا أهمية إلا للحصص المقدمة، ويعد هذا النوع من الشركات الأكثر تلازما مع الشركات التي تتطلب رؤوس أموال معتبرة، وهو حال مؤسسات الاتصال السمي البصري.

خامسا: أن يكون رأسمال الاجتماعي وطنيا خالصا:

وهذا بموجب المادة 19 من القانون المتعلق بالنشاط السمي البصري، وبهذا أبعد أية إمكانية لدخول رؤوس الأموال الأجنبية في شركات خدمات الاتصال السمي البصري، و هذا تفاديا لأي تأثير لهذه الأموال على توجهات القنوات المختصة، وفي مقابل ذلك مكن المشرع المؤسسات العمومية الوطنية والهيئات والشركات العمومية من المساهمة في الرأسمال الاجتماعي للأشخاص المعنويين الذين يستغلون خدمات الاتصال السمي البصري المرخصة، و يظهر من هذه الشروط، التخوف الكبير من فتح المجال السمي البصري، وبذلك اكتفى النص على فتح هذا الأخير على المواطنين دون الأجانب سواء كشرركات أجنبية أو كمساهمين في رأسمال الاجتماعي.

سادسا: إثبات مصدر الأموال المستثمرة:

نصت على هذا الشرط المادة 19 من القانون 04-14، حيث حرص المشرع على ألا تكون الأموال المستثمرة أموالا متأتية من مصادر غير مشروعة، فهذه الأموال وحدها هي التي لا يمكن إثبات

مصدرها. حيث حرص المشرع إضفاء المصدقية على عمل شركات خدمات الاتصال السمعي البصري، حتى لا تكون تحت تأثير من أصحاب الأموال المشبوهة مثلا لتبييض الأموال..

سابعاً: أن يثبت المساهمون المولودين قبل يوليو 1942 أنه لم يكن لهم سلوك معاد لثورة أول نوفمبر إن تكريس مثل هذا الشرط لا يقابله إلا الشرط المكرس في المادة 87 من دستور 1996 المعدل والمتمم، المتعلقة بشروط الترشح لرئاسة الجمهورية والتي نصت على المشاركة الفعلية في ثورة أول نوفمبر، ولئن اختلف الموقفان، إلا أن أهمية كليهما جعلت المشرع يقر هذا الشرط تكريساً لمبدأ الوطنية في هذا القانون، فقد قصر إنشاء خدمات الاتصال السمعي البصري على الجزائريين بداية، ليشترط الوطنية ثانياً.

سادساً: عدم مساهمة الشخص المعنوي في أكثر من خدمة واحدة للاتصال السمعي البصري طبقاً للمادة 23 من القانون المتعلق بالنشاط السمعي البصري، وهو شرط ينطبق على الأشخاص المعنوية والأشخاص الطبيعية على حد سواء، وهذا تكريساً لتوجه المشرع نحو محاربة الاحتكار في مجال خدمات الاتصال السمعي البصري.

سابعاً: عدم امتلاك نفس المساهم لأكثر من 40% في الرأسمال الاجتماعي أو في حقوق التصويت نصت المادة 45 من القانون 14-04 على أنه: " لا يمكن لنفس المساهم أن يمتلك بصفة مباشرة أو بواسطة أشخاص آخرين بما فيهم الأصول والفروع من الدرجة الرابعة أكثر من 40% في الرأسمال الاجتماعي أو حقوق التصويت لنفس الشخص المعنوي الحائز على رخصة استغلال خدمة اتصال سمعي بصري".

يظهر جلياً أن المشرع الجزائري قد حاول بذلك إبعاد المؤسسات التي تقدم خدمات الاتصال السمعي البصري عن الاحتكار، وألا تكون تابعة لشخص واحد، وهذا نظراً لخطورة هذه الخدمات على الرأي العام.

المطلب الرابع: سلطة ضبط السمعى البصرى:

يعتبر الضبط الإدارى ضرورة لازمة لاستقرار النظام العام، وصيانة الحياة الاجتماعية والمحافظة عليها وهذه الوظيفة تعد من وظائف الدولة، بل تعد عصب السلطة العامة بقدر ما تعد تقييد للحريات لكن الغاية منه حماية المجتمع ووقايته من جميع الأخطار التى تهدده فى أمنه وصحته وسكينة، بما تفرضه السلطة العامة من قرارات و أوامر، تطبق إلزاما على ذوى الشأن إذا دعت الضرورة،" فالضبط الإدارى هو مجموع الإجراءات و الأوامر و القرارات، التى تتخذها السلطة المختصة بالضبط من أجل المحافظة على النظام العام فى المجتمع، أو مجموعة من التدخلات الإدارية التى تجسد فى شكل تنظيمات لحماية النظام العمومى" (تيشوش و سعادة، 2016، صفحة 171). أما مفهومه فى مجال الإعلام فهو مجموعة من الإجراءات الإدارية والتنظيمية، التى تضعها سلطة الضبط بهدف وضع ضوابط لاحترام مبدأ حرية الإعلام، وممارسة نشاط وخدمات السمعى البصرى وحمايته.

نشأت سلطة ضبط السمعى البصرى فى الجزائر لأول مرة بموجب المادة 64 من القانون العضوى 05-12 المتعلق بالإعلام، أما اختصاصاتها وتشكيلتها وسيرها فقد نظم بموجب القانون 14-04 المتعلق بالنشاط السمعى البصرى، الذى خصص لسلطة الضبط إضافة للمواد المتفرقة المتعلقة ببعض الاختصاصات بابا كامل يضم أكثر من ثلاثين (30) مادة تضمنت العديد من مظاهر الاستقلالية من الناحيتين العضوية والوظيفية، بالإضافة إلى بعض القيود التى فرضها المشرع على سلطة ضبط السمعى البصرى كما ترك المشرع فى هذه المواد بعض المسائل غامضة تحتاج إلى إعادة ضبط. ويمكن تناول هذه الهيئة فى النقاط الأساسية التالية:

أولاً: استقلالية سلطة ضبط السمعى البصرى:

تقاس مدى استقلالية سلطة ضبط على مستويين مختلفين متميزين هما المستوى العضوى و المستوى الوظيفى و هذا ما سنتطرق إليه فى نقطتين:

على المستوى العضوى: تشترك مجموعة من المعايير التى على أساسها قياس استقلالية سلطة ضبط السمعى البصرى منها عهدة أعضائها:

➤ تشكيلها:

تعد تشكيلة سلطة الضبط السمعي البصري معيارا حاسما لقياس درجة الاستقلال العضوي من أجل ضمان شفائيتها وتعدد وتباين وجهات النظر لأعضائها بخصوص القضايا التي تطرح عليها، حيث أن الصفة الجماعية تعتبر أحد عوامل القوة للاستقلالية لأنها ذات طبيعة من شأنها خلق توازن تأثير مصالح مختلف السلطات والجهات التي يعين من بينها أعضاء الطاقم، كما تضمن إجراء المداومات ذات مواضيع حساسة أو مسائل معقدة مما يشكل ضمانا للموضوعية والجدية.

وبالرجوع إلى نص المادة 57 من قانون 04 /14 المتعلق بالنشاط السمعي البصري تتشكل سلطة ضبط السمعي البصري من (9) أعضاء يعينون بمرسوم رئاسي خمسة منهم يختارهم رئيس الجمهورية ومنهم رئيس الهيئة، وعضوين غير برلمانيين يقترحهما رئيس مجلس الأمة، وعضوين غير برلمانيين يقترحهما رئيس المجلس الشعبي الوطني، وأوضحت المادة 59 من قانون 04 /14 بأنه يجب أن يتم انتقاء أعضاء سلطة ضبط السمعي البصري بناء على كفاءتهم وخبرتهم واهتمامهم بالنشاط السمعي البصري لكن ما يمكن ملاحظته هو عدم وجود أعضاء منتخبون من بين الصحفيين المحترفين في قطاعات النشاط السمعي البصري، وهذا من شأنه أن يعطي انطبعا قويا بعدم استقلالية سلطة ضبط السمعي البصري، ويؤكد في نفس الوقت عدم مصداقيتها مقابل المجلس الأعلى للإعلام الذي جاء به قانون رقم 07 /90 المؤرخ في 03 أبريل 1990 والمتعلق بالإعلام، إذ نصت المادة 72 منه على تشكيلة المجلس الأعلى للإعلام والتي كانت أكثر مصداقية، بحيث كان ستة من بين 12 عضوا ينتخبون بالأغلبية المطلقة من بين الصحفيين المحترفين.

أضف إلى ذلك فإن تعداد جهات تعيين أعضاء سلطة الضبط السمعي البصري يشكل إحدى العلامات الأساسية لتجسيد الاستقلالية، وما نلاحظه من نص المادة 57 السالفة الذكر، فإن للسلطة التنفيذية النصيب الأكبر حيث أن 05 أعضاء تعينهم السلطة التنفيذية، مقابل 04 يتم تعيينهم من طرف السلطة التشريعية أي البرلمان، فنستطيع الجزم بعدم استقلالية هذه الهيئة بل تبعيتها للسلطة التنفيذية، لأنه في حالة تساوي الأصوات فإن صوت الرئيس سيكون مع الطرف التي تعين تشكيلته من طرف السلطة التنفيذية، مما يجعل مصداقية هذه الهيئة محل ريب وشك، ونظرا لأهمية هذه الهيئة التي يتركز عليها تنظيم القطاع، نرى أنه من المهم التطرق للنقاط التالية:

➤ **عهدة أعضاء سلطة ضبط السمعي البصري:**

يقصد بالعهدة المدة القانونية المخولة للأعضاء لممارسة مهامهم خلالها، وبالتالي لا يمكن عزلهم أو وقفهم أو تسريحهم، إلا في حالة ارتكابهم خطأ جسيماً، كما لا يحق للسلطة التي عينتهم القيام بالتأثير أو الضغط عليهم وهذا ضماناً لاستقلاليتهم، وانطلاقاً من نص المادة 60 من قانون 04/14 فإنها تحدد عهدة أعضاء سلطة ضبط السمعي البصري بست سنوات، غير قابلة للتجديد وتعد خاصية عدم قابلية العهدة للتجديد العنصر الإيجابي الذي نثمنه في هذا القانون فهو بمثابة ضماناً للاستقلالية، ذلك أن أعضاء هذه السلطة لا يسعون لعهدة أخرى بطرق مشبوهة (تيشوش و سعادة، سلطة ضبط السمعي البصري في الجزائر بين الاستقلالية والتبعية، دراسة قانونية، 2016، صفحة 275).

➤ **استقلالية سلطة الضبط السمعي البصري على المستوى الوظيفي:**

إن من المستقر عليه قانوناً أن السلطات الإدارية المستقلة لا تخضع لأية رقابة إدارية أو وصائية وأن قراراتها لا يمكن أن تعدل أو تلغى من طرف سلطة غير قضائية، وهذا يعتبر من مميزات الاستقلالية وباعتبار أن سلطة ضبط السمعي البصري من بين السلطات الإدارية المستقلة، فهي تتمتع بقدر معين من الاستقلالية الوظيفية في أداء مهامها، ووفقاً لنص المادة 64 من القانون العضوي المتعلق بالإعلام السابق ذكره بأن " تؤسس سلطة ضبط السمعي البصري، وهي سلطة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"، وعليه فهي لا تنتمي إلى السلطة التنفيذية أو أي سلطة أخرى وبالتالي ليس من الممكن لوزارة الاتصال أن تتدخل في عمل سلطة الضبط كإصدار قرار غلق مقر قناة معينة و إلا يكون اعتداء على صلاحيات سلطة ضبط السمعي البصري

ثانياً: الانتقادات التي وجهت لسلطة ضبط السمعي البصري:

لم تسلم سلطة الضبط السمعي البصري من الكثير من الانتقادات:

✓ دور محتشم لسلطة ضبط السمعي البصري بالنظر لما هو منصوص عليه في قانون السمعي البصري لعام 2014، وذلك على الرغم من تنصيب كل أعضائها برئاسة زاوي بن حمادي بتاريخ 20 جوان 2016، ومن ذلك تأخرها في التعامل مع القنوات التي أظهرت تجاوزات في التعامل مع قضايا اختطاف الأطفال مثلما هو الحال بالنسبة لحالة اختفاء الطفلة نحال في شهر أوت 2016 والتي أخذت أبعاداً خطيرة على مستوى الخدمة الإعلامية المقدمة للجمهور، هذا من جهة.

كذلك، غياب الوضوح في صلاحية سلطة الضبط من ناحية توجيه الإعدارات لقنوات ومختلف العقوبات المترتبة عن ذلك من جهة أخرى.

✓ غياب نص قانوني يمكنه الفصل في وضعية المجموعات الإعلامية التي لها أكثر من قناة. كما هو الحال بالنسبة لمجمع النهار، والشروق تي في، فهل يمنح الاعتماد للمجموعة بأكملها أم يمنح لكنا قناة على حدا؟

✓ يطرح إشكال حول الكيفيات والطرق التي تعتمد عليها القنوات في دفع مستحقاتها بالعملة الصعبة مقابل البث الفضائي، فكيف يتم نقلها إلى الخارج.

✓ غياب أي مادة قانونية تشير إلى الجانب الإشهاري، الذي يعد المصدر الأساسي لتمويل القنوات التلفزيونية التابعة للقطاع الخاص (المرخصة).

✓ سلطة الضبط السمعي البصري هي مؤسسة غير مستقلة، يعين أعضاؤها بمرسوم رئاسي واعتماداتها من الميزانية العامة للدولة، ولم يتم تنصيبها على أرض الواقع إلا في 27 جوان 2016.

✓ بقيت هيئة التنظيم السمعي البصري (ARAV) فارغة. أصبح أعضاؤها، الذين تم اقتناعهم من قبل سراج السلطة، ملاحق لإضفاء الشرعية، واقتصروا على البث الدوري للبيانات الصحفية التي تعرب عن أسفها للتجاوزات الفظيعة " لأجهزة التلفزيون التجارية" كما يسميها البروفيسور مصطفىاوي (Mostefaoui, 2019).

المطلب الخامس: تطور القنوات الخاصة في الجزائر.

أولاً: خليفة الفضائية KTV التجربة التي لم تنجح

من البداية لم يكن مشروع "خليفة تي في" أن تكون صوتاً معارضاً، وبالتالي جعلت السياسة آخر اهتمامتها، وهذا حفاظاً على حسن سير مصالح شركات المجموعة الأخرى مثل شركة «الخليفة للطيران» و«آل خليفة بنك». حيث كانت برامج هذه الفضائية مركزة على المنوعات وموجهة إلى الفئات الشبابية خاصة.. وفي ذلك الوقت كانت الحكومة الجزائرية ما تزال ترفض منح التراخيص بإنشاء قنوات تلفزيونية وإذاعية خاصة داخل البلاد.

بدأت مجموعة قنوات خليفة للتحضير لإطلاق قنواتها في الأول من أيلول/ سبتمبر 2002، وهي قنوات تعود ملكيتها لرجل الأعمال الجزائري " رفيق خليفة"، صاحب مجموعة شركات خليفة من فرنسا، وأشهرها شركة خليفة لخطوط الطيران المدني الخاص العاملة ما بين فرنسا والجزائر. وتتألف مجموعة قنوات خليفة التي بلغ رأسمال أسهمها (مليون يورو، منها، 40 يورو لتأسيس المجموعة، و 60 مليون ميزانية العام الأول من أربع قنوات، تتوزع بين باريس (ثلاث قنوات) ولندن (قناة واحدة)، وهذه القنوات هي:

قناة خليفة العامة.

قناة خليفة للأخبار.

قناة خليفة للموسيقى.

قناة خليفة للرياضة.

بالرغم من الانطلاقة القوية لمجموعة خليفة الفضائية على المستويات التقنية والمادية والفنية، وبالرغم مما وفرته الإعلانات التجارية من دخل وفير للقناة جعلها تحدد فترة ثلاث سنوات فقط لتغطية كامل رأس المال، إضافة للتفكير في بناء مدينة متكاملة للإنتاج التلفزيوني والسينمائي في الجزائر تغذي المجموعة بالبرامج والأعمال اللازمة والحصرية إلا أن الحكومة الفرنسية قررت إيقافها عن البث نهائياً في يوليو 2003 لثلاثة أسباب رئيسية هي: (الشريف، 2004، صفحة 252، 253).

أولاً: بسبب الديون المتراكمة على المجموعات الاستثمارية الكلية، ومجموعة القنوات الفضائية والتي وصلت لحوالي 2 مليون يورو، إضافة لعدم قدرتها على دفع مرتبات العاملين فيها، كما جاء في تقرير المجلس الأعلى للوسائل السمعية البصرية الفرنسية.

ثانياً: بسبب عدم حصولها على ترخيص نظامي ونهائي للبث عبر الأقمار الصناعية، وبدء البث قبل البت في موضوع الترخيص المقدم.

ثالثاً: شك المجلس الأعلى للوسائل السمعية البصرية الفرنسية في مصادر تمويل القناة غير الواضحة، والتي لم تقدم معلومات وافية عنها في صحيفة الترخيص المقدمة.

إلا أن المجموعة استطاعت إعادة بثها من جديد بعد أن أعاد مالك المجموعة " رفيق خليفة" طلب الترخيص للمجلس الأعلى للوسائل السمعية البصرية الفرنسي، مستوفياً كل عناصره، وموضحاً فيه مصادر التمويل التي تعتمد على شركاتها، والتي أبرز نوعيتها وطبيعتها، إضافة لإجازتها على الأرض الفرنسية والجزائرية، وكذلك بعد حل الإشكاليات المادية، إضافة لإعادة جدولة هيكلية المجموعة، مما دعا المجلس لإجازة وإقرار مجموعة خليفة الفضائية كمجموعة لها الحق بالبث من الأرض الفرنسية، وتمتع باستقلال إداري و مالي خالص. (الشريف، الفضائيات العربية، رؤية نقدية، دار النهضة العربية، 2004)

ثانياً: ميلاد أولى القنوات التلفزيونية الخاصة التي تبث من الخارج:

بعد ثورات الربيع العربي، انقلب المشهد السمعي البصري في الجزائر رأساً على عقب ، إذ في وضع غير مسبوق وبعد الإعلان عن نية السلطة في تنظيم القطاع سارع صحفيون ورجال الأعمال دون أن تنتظر تدشين قانون السمعي البصري، بدأت قنوات تلفزيونية تبث براجمها من منصات ساتلية، مؤسستين من الصحف الخاصة المعربة: الشروق والنهار، بالإضافة إلى مالكي وكالات اتصالية الجزائرية ومستثمرون آخرون استطاعوا أن يكون أول التلفزيونات التي تبث من الخارج وتستهدف المشاهد الجزائريين واستأجروا المباني واشتروا المعدات وحجزوا أماكن على الأقمار الصناعية وشرعوا في المغامرة السمعية والبصرية، كل ذلك في غياب نص تشريعي ينظم المشهد السمعي البصري الجديد.

تمتع القنوات الخاصة بمكانة واسعة الانتشار. مقرها القانوني في دول الخليج، وهي مملوكة للجزائريين. ومع ذلك، فبناءً على التراب الوطني، فإن مكاتب التحرير الخاصة بهم ليس لها وجود قانوني.

هم بموجب القانون اللبناني أو الأردني أو الإماراتي. وتقوم هذه القنوات بتطوير برامجها في الجزائر لكنها تبث من الخارج، وهو الشيء الذي جعل الكثيرين يطلق عليها لقباً ازدائياً " offshore "، "القنوات الخارجية". ويستفيد بعضها فقط من الاعتمادات كوسائل إعلام أجنبية. إذ منحت وزارة الاتصال في أبريل 2013 قنوات الشروق، والنهار، والجزائرية "تصريحاً مؤقتاً" بأن يكون لها مكتب تمثيلي في الجزائر (بما يسمح لها بالعمل).

لا توجد إحصاءات موثوقة بشأن العدد الدقيق للقنوات التلفزيونية في الجزائر. وتشير مصادر مختلفة إلى أن عددها قد يتجاوز الخمس والخمسين قناة وهذه لمحة عن بعض القنوات التي اشتهرت مع عدم إمكانية التطرق إليها جميعاً في هذا الإطار، ولكن من شأن هذه اللوحة أن ترسم لنا بعض ملامح المشهد السمعي البصري الخاص في الجزائر:

1. قناة الشروق tv:

تعود ملكية قناة «الشروق تي في» التي شرعت في بث تجربي من عمان وبيروت، على أن يتوسع البث انطلاقاً من المدينة الإعلامية بدبي في الإمارات العربية المتحدة، والعاصمة القطرية، الدوحة، إلى علي فضيل، وهو المدير العام لجريدة «الشروق اليومي»، الذي اشتغل في الميدان الإعلامي بداية من التسعينيات لما أسس أسبوعية الشروق العربي التي كان لها حضور بارز في المشهد الإعلامي الفتي حينها، أسس بعدها يومية الشروق، التي استثمر مداخلها لتأسيس قناة الشروق tv العامة.

أطلقت قناة الشروق بثها من العاصمة الأردنية عمان، تبث القناة بشكل رئيسي باللغة العربية ولكن أيضاً باللغتين الفرنسية والأمازيغية. تقدم قناة الشروق برنامجاً متنوعاً للغاية بما في ذلك البرامج (السياسة، والاقتصاد، والرياضة، والثقافة، والدين، والعلوم، وما إلى ذلك) حتى الأخبار، بما في ذلك البرامج المتنوعة.

عملت قناة الشروق tv تطور نفسها بأقصى سرعة. بدعم من الصحيفة اليومية التي تحمل الاسم نفسه، وهي أكبر الصحف تداولاً في الصحافة الجزائرية (أكثر من 500000 نسخة في اليوم)، وبالتالي كانت أول قناة تلفزيونية خاصة ترى النور بعد صدور قانون الإعلام في يناير 2012. (ALILAT, . . 2013)

Jeune Afrique, 2013)

وعمل مجمع الشروق على فتح قنوات أخرى بشكل متتالي منها " الشروق نيوز " و "بنة " TV

الشروق نيوز: الشروق نيوز أو الشروق الإخبارية هي قناة تلفزيونية إخبارية جزائرية مقرها الجزائر العاصمة، تابعة لمجمع الشروق وانطلق البث الرسمي لها يوم 19 مارس 2014.

2. النهار تي في:

انطلقت من عمان وتبث على النايل سات، يتضح طموحها في أن تصبح من أوائل التلفزيونات في المغرب العربي منذ إنشائها. واختارت "النهار" أن تتخصص في الأخبار واستباق المعلومات، وتتبنى نموذج الأخبار المستمرة مثل القنوات العربية الرائدة في الموضوع " الجزيرة " و " العربية ". الأخبار والبرامج الحوارية السياسية والبرامج الدينية الشعبية. في هذه الجوانب الثلاثة، نجحت قناة النهار في تزويدها بأحدث الأخبار التي تفاجئ التلفزيونات الأخرى في المنطقة. ، وفي يوم الخميس 28 فبراير 2013 نقلت قناة النهار عن جميع تلفزيونات العالم مثل كأول قناة أعلنت عن وفاة زعيم أقمي الشهير في الجنوب أبو زيد. ونقلت قناة النهار خصوصا من قبل جميع التلفزيونات الفرنسية التي كانت مرتبطة بالإعلانات التي كانت تبثها القناة عن الأحداث الحالية بالمنطقة. (EUROMED AUDIOVISUEL, 2014) فإن النجاح لا يرجع فقط إلى الشكل المستوحى من النماذج الأنجلو ساكسونية أو الفرنسية أو العربية. سرعان ما ميزت قناة النهار نفسها بسبقها الصحفيين عشرة أشهر من إطلاقها في 6 مارس 2012، كانت هذه القناة هي الأولى التي تكتب عن الهجوم الإرهابي في 16 يناير 2013 في موقع غاز تيغونتورين جنوب الجزائر. بعد شهر، تحدثت عنها مرة أخرى بإعلانها أمام الجميع، في 28 فبراير، مقتل أمير القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (أقمي)، عبد الحميد أبو زيد ، على يد الجيش الفرنسي. كتلة صخرية في شمال مالي..

(jeune afrique, 2014)

ولعل تخصص أنيس رحماني وزوجته سعاد عزوز في المعلومات الأمنية قد ساعدهما على المضي قدما في مشروع القناة التي تخصصت قناة النهار في المعلومات المستمرة، ثم أن إطلاق قناة عامة كان من شأنها أن تتطلب حشد أموال كبيرة، في حين أن صنع الأخبار يحتاج إلى وسائل أقل. ومن ناحية أخرى، فإن بث فيلم حديث أو مسلسل أمريكي لم ينشر في الجزائر أو مسابقة رياضية مرموقة يعني ضمنا الحصول على الحقوق بأسعار باهظة، كما حاولت القناة أن تعمل على الاستفادة من نقائص التلفزيون العمومي من بينها ظهور المحجبات من الصحفيات.

3. الجزائرية وان:

انطلقت رسميا في 5 جويلية 2012، قناة الجزائرية التي يملكها قاسم يوسف المبلغ المستثمر لإنشاء القناة يصل إلى 6 مليون دولار أمريكي. تقع الاستوديوهات في الجزائر. تقدم القناة محتوى ثقافي للمعلومات والترفيه بالقرب من الثقافة الشعبية الجزائرية وإبراز رؤية حديثة. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن 70٪ من المحتوى الذي يتم بثه على شاشة الجزائرية هو إنتاج داخلي. نجحت القناة في وضع نفسها بين القنوات المفضلة للمشاهدين الجزائريين. من ناحية أخرى، اشتهرت القناة بتقديمها لمفهوم البرنامج الساحر على الشاشات الجزائرية "جريدة الجوستو"، وهو نوع من الصحف الساخرة التي تجمع بين مجموعة لطيفة من الكوميديين الجزائريين الشباب، وكانت متنفسا في المشهد السمعي البصري الوطني، ومن برامجها أيضا "جزائريات، دزايرنا، بدل اللوك يجبوك، مع زهرة، كونك عاقل، فنانين لايف، فن الطياب وغيرها"، وبعد أكثر من عام من النشاط شبه القانوني، مُنحت قناة الجزائرية الفضائية في 4 أبريل 2013، بناءً على طلبها ووفقًا لنموذج تلفزيون الشروق وقناة النهار، الإذن مؤقتا.

4. قناة نوميديا نيوز تي في في Numidia TV:

هي أول قناة إخبارية جزائرية تبث على القمر الصناعي نايل سات. تم إطلاق Numidia TV في 11 ديسمبر 2012، وهي قناة خاصة بموجب القانون السويسري، حسب، تقدم نوميديا أيضًا تقارير تتناول الشؤون الجارية بالإضافة إلى الأفلام الوثائقية التي تتناول مواضيع مختلفة، بالإضافة إلى إصدارات متخصصة من مواضيع مختلفة، وتحوز القناة على عدة مكاتب حول العالم في واشنطن وباريس وبروكسل وبرشلونة وغزة واسطنبول والدوحة وصنعاء تغطي مناطق بأكملها. القناة التي لها مكتب في الجزائر ومقرها سويسرا، تبث باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية والأمازيغية. بالإضافة إلى البرامج الحوارية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تقدم نوميديا أيضًا تقارير تتناول الأخبار وكذلك أفلام وثائقية تتناول مواضيع مختلفة. ومن برامجها: نشرة الجزائر، ونشرة المغرب العربي والساحل ونشرة اليمن وشبه الجزيرة العربية، ونشرة فلسطين، ونشرة تركيا وما جاورها، المجلة الأوروبية، برنامج ما لا يقال، رأي في الحدث، قصتي مع السلاح، تاريخ الجماعات الإسلامية في الجزائر، مال وأعمال، المجلة الرياضية... الخ.

5. قناة دزير تي في Dzair TV

سارعت عائلة علي حداد مالكة أول مجموعة بناء خاصة، وصحيفتان يوميتان باللغتين العربية والفرنسية، وكذلك نادي كرة القدم اتحاد الجزائر. بعد تشغيل قناته على شبكة الإنترنت لمدة عامين، أخذ علي حداد زمام المبادرة وأطلق، في مايو الماضي، قناة Dzair TV (ALILAT، 2013) مجموعة Temps Nouveaux Media Group التي يرأسها علي حداد والتي تضم الصحف اليومية Temps d'Algérie و Wakt El Djazair والآن Dzair TV. تم الإطلاق على 15 مايو 2013 Dzair TV هي قناة عامة تحتوي في جدول برامجها على معلومات ورياضة وترفيه في مديعة هوية جزائرية. تبث أخبار القناة باللغات العربية والأمازيغية والفرنسية. كما يتم إعداد مجموعة متنوعة من البرامج باللغتين الفرنسية والأمازيغية، بما ينسجم مع روح القناة التعددية الموجهة لجميع المشاهدين الجزائريين. تهدف القناة إلى الاحتفاظ بفئة كبيرة من المشاهدين الجزائريين مع برامج متنوعة حول الشؤون الوطنية الجارية، ولكن أيضاً مع برامج متعمقة حول مواضيع سياسية أو اجتماعية بالإضافة إلى الترفيه مع تطوير البرامج الحوارية والمجلات الثقافية والشركات.

6. قناة المغاربية:

تأسست قناة المغرب في نوفمبر 2011 في لندن (المملكة المتحدة) من قبل مجموعة من رجال الأعمال والمفكرين الذين تم تأسيسهم في الخارج. بدأت بث برامجها في 16 ديسمبر 2011، على أساس تجريبي على القمر الصناعي Hotbird و Nilesat وأثارت منذ انطلاقتها العديد من التساؤلات، خاصة فيما يتعلق بعلاقتها مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة، خاصة وأن أحد أعضائها المؤسسين هو ابن عباسي مدني، الرجل الأول سابقاً في الجبهة الإسلامية للإنقاذ. تنتمي قناة Magharibia TV إلى شركة Magharibia Press Ltd، التي تم إنشاؤها في 26 سبتمبر 2011، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة ذات عضو واحد، تعود أسهمها إلى شخص واحد، أسامة عباسي يحمل الجنسية الألمانية، ويقوم في لندن..

وقالت القناة في البيان الصحفي الذي نشر بمناسبة إطلاقها الرسمي، إنها تريد "نسخ الروابط بين شعوب المغرب العربي، والمساهمة في منح المواطنين الحق في الوصول إلى المعلومات الموثوقة وتقديم منتدى

يسمح بالتعبير عن الآراء المختلفة مهما كانت متناقضة. هذا البيان الصحفي الذي وقعه رئيس التحرير سالم الصالحي لا يقدم أي تفاصيل عن تمويل قناة المغاربية ومع ذلك، وبحسب الصحافة الجزائرية، تتلقى السلسلة دعماً من العديد من رواد الأعمال في شمال إفريقيا. ومن بينهم أسامة عباسي، نجل عباسي مدني، أحد قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ الذي كان يعيش في قطر. بعد قناة العصر، تعد قناة المغاربية ثاني قناة مرتبطة بالإسلاميين الراديكاليين الجزائريين تظهر في الجزائر. لقد أعطى ظهور "الثورات العربية" وصعود الإسلام السياسي في تونس ومصر وليبيا دفعة ثانية للإسلاميين الراديكاليين الجزائريين الذين حاولوا، من خلال إخفاء أيديولوجيتهم ومشروعهم لمجتمع إسلامي، التسلل إلى الجزائر. المجتمع من خلال القوة المتلفزة. مرتدية خوذة التلفزيون الجزائري المعارض للنظام، واستلهمت من أساليب النقد الراديكالي للأنظمة السياسية التي طبقتها قناة الجزيرة بنجاح في المنطقة العربية، تمكنت المغاربية بالتأكيد من إحداث ضجيج في الجزائر دون إقناع الشعب الجزائري. للالتزام بقضيته بهذه الرؤية، مرتدياً خوذة التلفزيون الجزائري المناهض للنظام المعارض، واستلهاماً من أساليب النقد الراديكالي للأنظمة السياسية التي طبقتها قناة الجزيرة بنجاح في المنطقة العربية، تمكنت المغاربية بالتأكيد من إحداث بعض الضجيج في الجزائر دون أن تنجح في إقناع الشعب الجزائري بالتمسك بقضيته. مع هذه الرؤية، لا تستطيع المغربية أن تذهب بعيداً. بالنسبة لبعض المراقبين المطلعين، فإن مشاهدي التلفزيون الجزائري محصنون ضد المعلومات المضللة التي تأتي من الخارج. حتى التقارير الممتازة التي أصدرتها قناتا الجزيرة وقناة + فشلت في إلحاق أي ضرر بالرأي الجزائري. (EUROMED AUDIOVISUEL, 2014).

7. قناة سميرة:

التلفزيونية المخصصة لفن الطهي الجزائري والخياطة والأعمال اليدوية. انطلقت في تموز 2013، قناة سميرة تبث بشكل مستمر على مدار 24 ساعة في اليوم، 7 أيام في الأسبوع. تبث على النابلسات، وهي أول قناة موضوعاتية خاصة من نوعها تستهدف النساء.

تم تمويل Samira Tv بأموال سميرة البزاوية الخاصة، دون اللجوء إلى القروض المصرفية ولكن مع مزايا ANDI. تم بناء استوديوهات السلسلة على أرض مملوكة ملكية خاصة. استوديوهات مخصصان لعرض الطهي ومساحة صغيرة مخصصة لعرض الخياطة التقليدي "كوستيبيا" تلفزيون أميرة هو نتاج مشروع للزوجين سميرة بزاوية وزوجها ياسين صادق. يشير اسم القناة إلى مبتكرتها ومنتجتها التنفيذية

سميرة البزاوية. وبالمثل ، فإن سميرة البزاوية خريجة جامعة الاقتصاد وتخصصت في الاقتصاد المالي. بدأت حياتها المهنية في ENT V ، حيث استضافت ، لمدة 5 سنوات ، كل يوم جمعة ، عرضاً حياً عن الفن والإبداع.(MEDIAS DZ, s.d.)

8. قناة جرجرة:

وهي قناة تلفزيونية موضوعاتية خاصة بالأطفال، ظهر تلفزيون جرجرة في المشهد السمعي البصري الجزائري تزامناً مع اليوم العالمي للطفل في 1 يونيو 2013. انتظارا للوائح البث الجزائرية، تبث القناة من البحرين على النايل سات. بهدف الحفاظ على هوية وقيم المجتمع الجزائري والطفل الجزائري في بيئته، ومن برامجها: كريمو الماجيك، حاجة من والو، مصطلحات مدنية، خريشات، دراري في داري، ربيني صح، ذاكرة الأيام، سلسلة هل تعلم، لقطة اليوم. يذكر أن القناة اختفت من مدة ولم تعد من جديد لأسباب مالية حالت دون ذلك.

الوطن El watan:

الوطن الجزائرية هي قناة تلفزيونية جزائرية خاصة عامة مقرها تونس وتم إطلاقها في 20 فبراير 2014. أعلنت وزارة الاتصال في 7 أكتوبر 2015، أنها تقدمت بشكوى ضد القناة التلفزيونية، متهمه بإهااب "النيل من رموز الدولة والجمهورية".

وقال مدير القناة إن إغلاق القناة جاء على خلفية تصريحات أدلى بها مدني مزراق، القائد السابق لـ"الجيش الإسلامي للإنقاذ" الذي كان يتبع لـ"الجبهة الإسلامية للإنقاذ" المحظورة، هدد فيها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، مستغرباً في الوقت نفسه اتخاذه هكذا قرار قبل صدور حكم قضائي.

9. الهقار تي في Hogar TV:

تم إنشاؤها في أبريل 2012، Hogar TV هي قناة عامة تبث من لندن على النايل سات . تبث القناة مسلسلات تركية وإيرانية ومصرية، هناك القليل من المعلومات حول تمويل هذه القناة. وبصرف النظر عن ترددات البث الفضائي وتاريخ إنشائه، لا يوجد شيء تقريباً حول Hogar TV على صفحته على Facebook أو الموقع الرسمي للقناة Hogartv.com الذي لا يعمل. وبجسب موقع DNA الإخباري، فإن Hogar TV مملوكة لرجل الأعمال حسن بومعروف (صاحب شركة عصير) ومحمد مولودي (مدير دار النشر دار الواعي). (بصرف النظر عن ذلك، فإن الغموض يحيط بشروط إنشاء وتمويل هذه القناة أيضاً.

10. قناة البلاد تي في:

تلفزيون البلاد هي قناة تلفزيونية عامة خاصة، انطلقت في 19 مارس 2014. بمناسبة الذكرى الرابعة عشرة لإطلاق الصحيفة اليومية التي تحمل الاسم نفسه عام 2000. وبالفعل، تعتبر قناة البلاد التلفزيونية قناة تلفزيونية بموجب القانون الأجنبي. وبحسب ما ورد حصلت قناة البلاد على إذن للبث من وزارة الاتصالات في عام 2018. تبث القناة باللغة العربية وتتناول مواضيع عامة تتراوح بين السياسة، والاجتماعية، والثقافية، والرياضية... إضافة إلى ذلك، فإن قناة البلاد تابعة لمحمد جمع، المقرب من حزب MSP ثم من TAJ. أنس جمعة هو مدير تحرير قناة البلاد. افتتحت القناة أستوديو جديد ليس ببعيد عن الأرشيف الوطني. لديها قناة على يوتيوب لديها عدة ملايين من المشتركين وصفحة على الفيسبوك لديها أكثر من 8 ملايين معجب. بفضل هذه التغطية الإعلامية الرقمية، اكتسبت مجموعة البلاد شهرة قوية وكادت تباع أسهمها لرجل أعمال كبير.

تمس حبال اعتماد المؤقت لقناة البلاد الفضائية لمدة أسبوع بسبب "مخالفاتها المتكررة" لأحكام القانون المتعلقة بالنشاط السمعي البصري وخاصة المادتين 48 و 103، وامتنع تسلسل القانون الأجنبي هذه عن انتقاد قرارات السلطات التي من المرجح أن تستأنف (المادة 105 من القانون 04-14 المتعلق بالنشاط المرئي والمسموع، JORA عدد 16). وقالت إدارة صحيفة البلاد، التي أوردت تفاصيل البيان الصحفي بالتفصيل، إنها "تحتزم" القرار. (NADIR، 2021)

11. قناة KBC (كا بي سي):

هي قناة تلفزيونية جزائرية خاصة للصالح العام مقرها الجزائر العاصمة، تم إطلاقها في 25 ديسمبر 2013، وتم إغلاقها في نهاية عام 2017. وهي شركة تابعة لمجموعة الخبر. وقامت الخبر بوضع نفسها بقوة من أجل التنافس على الجمهور الجزائري والظفر بمكانة مهمة وسط عدد كبير من القنوات التلفزيونية الأخرى.

توقفت هذه القناة في نهاية عام 2017. وتم نشر خبر حلها في عدد لجريدة الخبر، أين أفيد أنه كان لا بدّ من وضع حدّ لنشاطها. وعانت شركة "وورلد فيزيون" من عجز مالي على مدار الثلاث سنوات الأخيرة. وقال "علي جري" مسؤول ذات الشركة: "حاولنا مرارا دعم وورلد فيزيون (لعلاي، 2017).

12. القناة التلفزيونية الأجواء تي في El Adjwaa TV:

هي قناة تلفزيونية جزائرية خاصة ، تم إطلاقها في 5 أكتوبر 2013. قناة El Adjwaa Tv (MEDIAS DZ, s.d.) هي ملك لبوشكور الزبيري وهو صاحب الجريدة العربية اليومية التي يقع مقرها في وهران الأجواء والتي تم إنشاؤها في عام 2006. من المعروف أن مالك قناة الأجواء ، السيد بوشكور الزبيري ، قريب من الراحل ميلود شرقي ، المتنبئ السابق لهيئة تنظيم الصوتيات والمرئيات "ARAV".

13. «بور تي في»، و «دزاير شوب»

تعود ملكية قناة «بور تي في»، و«دزاير شوب» لرجل الأعمال رضا محيقي، فبعدما امتلك قناة «بور تي في»، اشترى أسهم قناة «دزاير شوب» المتخصصة في عرض الإعلانات التجارية، التي شرعت في بثها على القمر الصناعي «نايل سات» شهر أكتوبر من العام المنصرم. الخطوة التي قامت بها قناة «بور تي في»، تأتي سعياً منها لضمان مصدر تمويل لقناتها الرئيسية التي تبث انطلاقاً من العاصمة الفرنسية باريس، حيث قررت القناة استثمار ميزانية جديدة للفترة المقبلة وهو ما يجعلها تفكر في توسيع مجموعها الإعلامي الذي يضم حالياً كل من «بور تي في»، «دزاير شوب».

14. قناة الحياة:

هي قناة تلفزيونية جزائرية خاصة انطلقت قناة الحياة في 16 ماي 2018، يملكها السيد هابت حناشي وهو المدير السابق لأسبوعية المحقق والصحيفة (التي يملكها زين الدين يوي، وزير البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأسبق من 2002 إلى 2003). كما كانت له تجربة قصيرة في قناة النهار حيث تميز بمقابلته مع اللواء السابق خالد نزار، وفي غضون بضعة أشهر، تحولت قناة الحياة من كونها قناة غير معروفة تقريباً للجمهور إلى إحدى القنوات التلفزيونية التي يتابعها الجزائريون.

يستمر جمهورها في النمو بفضل جدول برنامج غني ومتنوع. مع موارد قليلة. وكانت قناة الحياة هي القناة التلفزيونية الوحيدة التي أعطت الكلمة لهشام عبود وظاهر ميسوم المعروف بلقب Spécifique وعبود سمار، في برنامج المناظرة آخر كلام الذي قدمه مدير القناة هابت حناشي، كما تميزت القناة ببرنامج آخر وبرنامج الحديث قياس لمصطفى كساجي. وتبث القناة البرنامج جالديني "10

دقائق مع الشيخ حمو" الذي يستضيفه الداعية التلفزيوني السابق حمو الذي يحاول منافسة الشيخ شمس الدين. حيث أن هناك الكثير من الجدل بطريقة تقديم الدين في مثل هذه البرامج. ومع ذلك فإن نجاح أي قناة تلفزيونية جدير بطرح تساؤلات عن القائمين عليها وعن شبكة علاقاتها.

تجدر الإشارة إلى أن هناك مجموعة من القنوات التي اختفت لسبب أو لآخر وهذه قائمة بأهم هذه القنوات:

Ennahar Laki · Berbère Jeunesse · Berbère Music · Dzair News
· Dzair TV · Alasr TV · Jil TV · KBC · L'Index TV · Al Makam TV
· Atlas TV · CMM · Djurdjura Atfal · Echorouk 2 · Echorouk+ ·
Elhrayer TV · El Watan DZ · Ennahar Documentaires · Gouraya
TV · Kawaliss · Khalifa TV · Lehrayer TV · Le Président · L'Espoir ·
Salam TV · Sihati DZ · Stade News · Wiam TV

ثانيا: القنوات التلفزيونية الخاصة بين المال والسياسة:

شهد المشهد السياسي الجزائري ثورة إعلامية حقيقية بفضل القنوات التلفزيونية الخاصة، بالتأكيد قنوات جزائرية لكنها في الواقع تبث بموجب قانون أجنبي، ومن الواضح الآن أن هذه القنوات قد رسمت الخطوط العريضة لمشهد سمعي بصري ناشئ. واستغلت القنوات الخاصة الانتخابات الرئاسية لتأسيس نفوذها لأن هذه الأحداث السياسية تشكل فرصة لإبداء الرأي وللموقع. ومهما يمكن قوله عن تمويل هذه القنوات فإن المسك بمعطيات هذا الملف أمر غاية في الصعوبة إن لم نقل مستحيلا في ظل تعقد شبكة التمويل التي تستفيد منها هذه القنوات بالإضافة إلى الضبابية التي تميز الجانب المالي عامة.

غير أنه جدير بالملاحظة أن الكثير من تلك القنوات الناشئة تستفيد ماليا من أطراف داخلية أو أجنبية في إطار خدمات تجارية وحتى سياسية وأيديولوجية وخير مثال على ذلك فترة الانتخابات الرئاسية في الجزائر حيث " مع اقتراب الانتخابات الرئاسية (17 أبريل 2014)، بدأت مظاهر حرب إعلامية مستعرة بين القنوات التلفزيونية في الجزائر. وظهرت عدد من القنوات الخاصة، كان يراد منها أخذ نصيب في التعبير عن المشهد السياسي في البلد منها Wiam TV ، و President TV ، و El Bilad ، و TV News ، و Espoir TV مكرسة لتعزيز الحملة الانتخابية لعبد العزيز بوتفليقة، ودُعمتقناة

الوثام تي في بوسائل ضخمة، مالية ولوجستية، للدفاع عن مشروع الولاية الرابعة ضد منتقديه. قام العديد من المليارديرات المقربين من العشيرة الرئاسية ، بمن فيهم علي حداد "، الرئيس التنفيذي لمجموعة ETRHB (البناء والأشغال العامة) ومحمد وليد بنعمور ، الرئيس التنفيذي لمجموعة عمور بنعمور ، بتخصيص ما لا يقل عن 180 مليار سنتيم لتمويل هذا المشروع الجديد". (EUROMED AUDIOVISUEL, 2014)

إذا كانت قناة الوثام التي كانت تهدف إلى مجد بوتفليقة قد ولدت عشية الحملة الانتخابية الرئاسية، فقد خصص رجال الأعمال مثل هشام بوعلوش القوي أيضًا مبالغ كبيرة لإبراز المنافس الرئيسي لبوتفليقة، علي بن فليس مع قناة إسبوار أو قنوات الأطلس التلفزيونية، التي تحمل خطوطها التحريرية ، وهو ظهور لم يرض السلطات باعتبارها تجاوزت الخطوط الحمراء.

بعد خمسة سنوات يتكرر المشهد وتستعر الحرب مرة أخرى بين القنوات التلفزيونية تحضيرا لانتخابات 18 أبريل 2019 التي تصادف أحداث الحراك الشعبي 22 فيفري غير المتوقع، وهنا تنكشف اللعبة السياسية ويطلق الشارع شعارات ضد حفنة من رجال الأعمال الذين بنوا ثروتهم انطلاقا من قربهم من النظام، ويلاحظ الكثير أن المظاهرات الأولى لم يتم بثها على أية قنوات تلفزيونية خاصة. ولسبب وجيه: معظم هؤلاء المليارديرات يملكون قنوات تلفزيونية. منهم علي حداد كما سبق الإشارة إليه سابقا،، " السيد حداد "قريب جدا من السعيد بوتفليقة ، شقيق رئيس الدولة، وقد استفاد من أكبر عقود الأشغال العامة الوطنية ، دون دعوات للمناقصات (Berteau, 2019) وكانت أغلب القنوات تحاول نقل صورة إيجابية عن بقاء بوتفليقة في السلطة. واتهمت النهار بأنها الهوائي الرسمي للعشيرة الرئاسية. مالكها ومديرها ، أنيس رحامي ، "دعم معارضة بوتفليقة في انتخابات 2004 ، قبل أن يصبح ، بين عشية وضحاها ، من أشد المؤيدين له عندما أعيد انتخابه" ، كما يتذكر لطفي رضاني ، مدير الموقع المتخصص ميديا dz. ويظهر ولاء هذه القناة من خلال انتقاد الفاعلين الصغار في السلطة، ولكنها لا تستهدف هرم السلطة أبدا، عدة حالات أخرى توضح هذا القبضة الخائقة على التلفزيون الخاص. محي الدين طحكوت، رئيس احتكار النقل الطلاي ومجموعة تجميع السيارات، اشترى قناة Numidia News في عام 2015. رجل الأعمال مقرب من رئيس الوزراء السابق أحمد أويحيى، وهو عضو في الحرس المقرب للرئيس حتى إقالته في 11 مارس. في عام 2015 أيضًا، سقطت قناة الجزائرية الأولى في أيدي الأخوين عيسيو وولد الزميرلي،

أقطاب العقارات والصناعات الزراعية، الذين يفضلهم النظام أيضاً. وفي تقرير نُشر في نهاية عام 2016، أعربت منظمة مراسلون بلا حدود عن قلقها بشأن "ولادة الأوليغارشية الإعلامية في خدمة المصالح الاقتصادية والسياسية الخفية". وذكّرت بأن هؤلاء المستثمرين لم يكونوا كلهم من دوائر الرئيس. في صراع مفتوح مع عشيرة بوتفليقة لعدة سنوات.(Berteau، 2019)

ومن مظاهر اهتمام رجال الأعمال بالقنوات التلفزيونية محاولة الرئيس التنفيذي لشركة الأغذية الزراعية سيفيتال، في عام 2016، شراء مجموعة الخبر الإعلامية، التي جمعت بين اليوميات التي تحمل الاسم نفسه وسلسلة KBC، أمام المحاكم التي اعترضت عليها بموجب قانون مكافحة التركيز. وهو ما تم التعليق عليه بـ "استراتيجية الكيل بمكيالين"، رغم أن علي حداد من جانبه كان يمتلك العديد من وسائل الإعلام.

ثالثاً: اقتصاديات القنوات التلفزيونية الخاصة في الجزائر وصعوبات التمويل:

ترتبط القنوات التلفزيونية كغيرها من وسائل الإعلام بالجهة التي تمولها ذلك أن: الملكية تعني التمويل والتمويل يعني فرض وجهة النظر أو السيطرة أو التحكم في الهدف والاتجاه، وهو سياسة القناة الإعلامية، فلا شك أن التمويل يحدد نوع الإدارة المستخدمة في الفضائيات واتجاهاتها. والإدارة بدورها تتحكم في القدر المتاح لحرية التعبير، وهذا يدل على أن الملكية تلعب دوراً كبيراً وفعالاً في تحديد السياسة الإعلامية للوسيلة الإعلامية، إذ أنها العنصر الفعال في قيام واستمرارية القناة:(باركر، 2006).

والملاحظ اليوم، هو أن موضوع ملكية القنوات الفضائية العربية يسوده الكثير من التكنم والضبابية، إذ أن هناك عشرات القنوات الفضائية العربية التي تبث إلى المشاهد العربي، من دون أن يعرف مالكوها. وربما قد يفسر هذا التكنم حول ملكيتها، بخشية المالكين لها من الانتقادات التي قد تطالهم من وسائل الإعلام الأخرى كالصحف وغيرها من الإعلام الأخرى كالصحف وغيرها بشأن ما تبثهم معظم هذه الفضائيات من برامج ورسائل إعلامية سطحية وغير جادة وأحياناً مشوهة للواقع.(الأسد، 2012).

يقول بيار بورديو وهو يحلل مدى تحكم المحدد الاقتصادي في التلفزيون:(بورديو، التلفزيون وآليات التلاعب بالعقول، 1997، صفحة 44) " في التحليل النهائي، من الحقيقي كذلك القول بأن الذي يمارس الضغط على التلفزيون هو المحدد الاقتصادي. هذا يعني أنه لا يمكن السعي لقول شيء عبر

التلفزيون غير ذلك الذي تحدد مقدماً من قبل أولئك الذين يمتلكون هذه المحددات، أي من قبل المعلنين الذين يدفعون ثمن إعلاناتهم، من قبل الدولة التي تمنح الدعم، كذلك عندما يتعلق الأمر بإحدى القنوات التلفزيونية، إذا لم نعرف اسم المالك، ونصيب كل من المعلنين في الميزانية وقيمة الدعم الذي تقدمه الدولة، لا يمكن فهم شيء كثير. (بورديو، التلفزيون وآليات التلاعب بالعقول، 2004)

تعتمد القنوات التلفزيونية الخاصة في الجزائر على مصدر أساسي وهو الإعلان التجاري، بالإضافة إلى السبونسورينج الذي يتم اعتماده في بعض الحصص، ومع السياق السياسي الذي لم يوفر فضاء كبيراً للاستثمار والمنافسة الاقتصادية، ولا قانوناً للإشهار يوضح سبل التوزيع الشفاف بين القنوات التلفزيونية، يظل فهم الإطار الاقتصادي دائرة مغلقة يعرف حيويتها فقط من يملك هذه القنوات، ومع ذلك يمكن أن نؤكد أن قنوات مثل النهار تي في والشروق العامة قنوات استفادت بشكل كبير من الإعلان التجاري على خلاف بعض القنوات الأخرى التي مازالت تبحث مكان لها أو قنوات اختفت لأنها لم تستطع أن تفرضها نفسها في هذه السوق الشرسة، ومن المعروف أن الإعلان التجاري يرتبط بمدى نجاح الوسيلة الإعلامية خاصة، ولكن لا يجب أن لا ننسى الدعم الذي تقدمه الدولة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لقنوات معينة أو تمنعه عن أخرى لأسباب مختلفة.

والجدير بالملاحظة في التجربة الجزائرية أن معظم هذه القنوات التي تسارع أصحابها إلى إنشائها تعتبر امتداداً لجرائد يومية، وفي كثير من الأحيان لا يتم الفصل في تسيير الموارد في المؤسسة الأم كما هو الحال بالنسبة للقنوات التلفزيونية بمجمع الشروق والتي رغم نجاحها المبهر فإنها عرضة من حين لآخر لضعف مواردها وهنا تعتبر جريدة الشروق اليومي السند القوي الذي تتخطى به القنوات التي تنتمي إلى نفس المجمع مشاكلها الاقتصادية، لاسيما وأن ذلك يقترن بأزمات حادة تمر به هذه القنوات من وقت لآخر، دون أن ننسى أن هذه المؤسسات الأم المتمثلة في الصحف تراجعت مقروئياتها بسبب انتشار مواقع التواصل الاجتماعي وكذا المشاكل المتعلقة بالتضييق أو المعاقبة بسبب ما تعتبره السلطة "تجاوزات" (لا تتماشى مع ثقافة المجتمع أو المصالح العليا للوطن) تفضي عادة إلى تحديد أعداد السحب ومشاكل في التوزيع عبر ولايات الوطن. كما تقترن الصعوبات والمشاكل المالية عادة بالمواقف السياسية للقنوات وهذا ما يجعل القطاع الإعلامي البصري قطاعاً هشاً ومهدداً في كل وقت.

تعرض القنوات التلفزيونية الخاصة لمشاكل مالية بين الفينة والأخرى وهو ما عبر عنه المدير العام لقناة الشروق بقوله: "لو نعود إلى ديون الشروق هذا واقع والديون ليس عيبا، ويشير إلى أمر جدير بالتمحيص وهو اعتماد التلفزيون على الجريدة، قبل شهر رمضان إذا جاءت الديون كل أموالنا مداخليل الجريدة هي تقريبا من كانت تمول التلفزيون." (الصحفي الجزائري، 2018)

يشير في هذا الصدد العديد من المتابعين والخبراء في هذا المجال أن حصة الأسد من الإشهارتظفر بها قناة النهار المحسوبة على النظام في فترة سابقة طبعاً قبل دخول مالكةها أنيس رحامي إلى السجن، ناهيك أن بعض القنوات لا يعرف مصدر تمويلها لا سيما وأنها مازالت غير محسوبة من الناحية القانونية على الجزائر ولا يوجد قناة تلفزيونية خاصة تحقق أرباحاً كافية لتمويل برامجها ودفع مستحقات العاملين بها، وهو ما يضعنا أمام تساؤلات عديدة حول موارد هذه القنوات، وهو ما يشكل قصوراً فادحاً في سياسة الدولة الإعلامية طالما أن قانون الإشهار غائب وقطاع بهذا الحجم متروك لتجاذبات ومصالح تجهل مصادرها ومآلاتها.

كما يظهر بالمقابل تأثير السياق الاقتصادي العام الذي أدى إلى سوق إشهارية محدودة في تدني قيمة الإعلانات التي تحصل عليها القنوات التلفزيونية الخاصة مقارنة مع قيمتها الحقيقية، حيث تلجأ القنوات لتميرير الإعلانات بسعر أقل من أجل ضمان التمويل بدل تضييعه من أيديها لاسيما أنها الآلية الوحيدة لضمان استمراريتها، يضاف إلى ذلك صعوبة تنفيذ الالتزامات المالية مع الشركات المؤجرة لترددات البث، حيث تعرضت العديد من تلك القنوات إلى توقيف البث عن طريق حجب التردد.

إن التمويل الجيد يضمن للقناة استقلالها الإعلامي وثقة صحفيها، كما يضمن للقناة إمكانية التفكير في برامج جديدة والاستعانة بكفاءات عالية وشراء حقوق بث.. الخ، وهو ما يوحى بمستقبل جيد أو فاشل لبعض القنوات، وتكلم الكثير من المتابعين على أن الشيء الوحيد الذي حققته القنوات الخاصة هو تمكنها من جذب المشاهد الجزائري، وينتظر الجميع أمام هذه الصعوبات صدور القانون الأساسي المتعلق بالإشهار وهو ما من شأنه تنظيم سوق الإشهار وتحديد العلاقة بين المعلنين والقنوات التلفزيونية.

كما تتعلق اقتصاديات القنوات التلفزيونية بالاستثمارات الضخمة التي يمكن أن تقوم بها وهو ما يشير إليه المدير العام للشروق: "من خلال الاستوديوهات الكبيرة التي بنيناها والتجهيزات العتاد الكبيرة ومن خلال الانتاجات ويستبعد مدير الشروق فرضية أن الشروق لم يكن لها رؤية استشرافية حيث أنها

استنزفت أموال ضخمة في الاستيديوهات الضخمة حيث أنهم كانوا يضعون أن مداخيل الأشهر ستتضاعف غير أنها اصطدمت بالأزمة المالية التي عصفت بالبلاد وهو الشيء الذي أضعف سوق الإشهار، كمثال على ذلك سوق السيارات حيث أن المداخيل التي تأتي من les concessionnaires حيث أن الإشهار نقص لأكثر من 60 بالمئة، وهذا الذي جعل الديون تتراكم زادت الضربة أثرت علينا كثيرا من حوالي عامين نقصولنا السحب هناك ناس لا يربطها بالجزائر إلا الجسم إما روحيا...."

الشروق منذ سنة لأزمة نتيجة لتأمر البعض التي حاطها ونسجها بعض من يعتبرون زملاء في المهنة وبعض المنافسين كما أشار المدير العام للشروق إلى تعرض مجتمعه للعقوبات وهو ما جعل الشروق تكرر بأزمات بين فترة وأخرى. ويصرح مدير الشروق أن الشروق اليومي وصلت إلى سحب مليوني ونصف نسخة يوميا على مدار الساعة للأسف نقصولنا السحب من 500 ألف نسخة إلى 10000 نسخة" وصرح مدير الشروق أيضا أن " أن خطنا وسطي نحاول أن نكون موضوع=ين ومهنيين طبعاً، صعب ان تكون موضوعيا في الجزائر ونحاول أن تكون أقرب إلى المواطن أن لا متسرع في المواضيع خوفا من الوقوع في الخطأ.(الصحفي الجزائري، 2018)

رابعا ملاحظات عامة حول فتح القطاع السعي البصري في الجزائر:

عندما نقف قليلا عند انفجار القنوات التلفزيونية الخاصة بالجزائر ونتمعن في ظروف ودوافع نشأتها، وفي مالكيها، وفي مضامينها، في التحديات التي رفعتها وفي العثرات التي وقعت فيها، يمكننا أن نرفع الملاحظات التالية:

كانت هذه القنوات مطلبا لطلما تملصت منه السلطة طيلة سنوات عديدة وحتى عندما أعلنت عن نيتها بإصدار القوانين المنظمة له لا سيما قانون السعي البصري فإنها لم تتبع هذه النية بالتسريع في ضم القنوات الناشئة تحت طائلة القوانين الوطنية، وإنما كانت قوانين شكلية ليس لها من الناحية الواقعية أية قدرة فعلية على تنظيم هذه القنوات وتتبعها ومراقبتها... الخ وهذا ما جعل قطاع السعي البصري يغرق في الكثير من الفوضى باعتبار أن معظم القنوات ليس لها وجود رسمي "فهي ليست جزائرية ولا شرعية" وهذا ما يجعل الكثيرين يتحفظون بشأن تسميتها بالجزائرية أما موضع قانوني غامض وتراخيص تمنح بتحفظ.

يعكس واقع فتح مجال السمعي البصري في الجزائر اليوم جزءا من واقع الممارسة الإعلامية في الجزائر، التي حتى وإن عرفت تطورا نسبيا من حيث القوانين والتنظيمات السارية إلا أنها مازالت تتخبط في مجملها في عدة مشاكل بعضها يتعلق بتعامل السلطة معها وبعضها لغياب نية حقيقة في تأدية خدمة عمومية من قبل القنوات الناشئة. حيث لم يلاحظ دور حقيقي للقوانين في ضبط القطاع السمعي البصري. تخضع القنوات التلفزيونية الخاصة في غالبيتها للقوانين الأجنبية، وهي قنوات تابعة لمجموعات إعلامية كبرى خاصة وتتمتع بالخبرة في مجال الصحافة المكتوبة الخاصة على غرار قنوات دزير تي في التابعة لمجموعة حداد، قنوات الشروق التابعة لمجمع الشروق لعلي فضيل، وقنوات النهار لصحفي ويومية النهار المملوكة من طرف أنيس رحماني، وتعتبر قناة النهار والشروق تي في من أكثر القنوات مشاهدة خاصة خلال شهر رمضان في ظل تضارب الأرقام حول نسبة المشاهدة لكل قناة، واحتدام المنافسة بين مكاتب صبر الآراء الخاصة.

تهتم القنوات الخاصة الناشئة بالمعلومة الجوارية التي تمس بشكل مباشر المواطن. كما تعتمد في الغالب على البرامج التي لا تكلف استثمارات عالية، وهو ما فتح المجال أمام برامج الحوار والمناظرات الكلامية **talk show** وهي برامج غير مكلفة نسبيا مقارنة بإنتاج الأفلام والمسلسلات ماعدا بعض المحاولات التي باءت بالفشل على غرار ما حاول علي فضيل المدير العام لمجمع الشروق رحمه الله أن يقوم به غير أنها هذه التجربة لم تر النور وأجهضت في مهدها، ويلاحظ أن هذه البرامج عرفت استضافة شخصيات لم تكن حاضرة في القنوات الحكومية لا سيما في السنوات الأولى من نشأتها لدرجة استضافة بعض البرامج لشخصيات تنتمي فيما سبق لحزب الفيس المنحل. كما أظهرت تجربة فتح القطاع السمعي البصري في الجزائر أن هناك قصورا شديدا في الاهتمام بتكوين الطواقم البشرية.

أثار بروز هذه الفضائيات الخاصة الموجهة إلى الجمهور الجزائري جدلا كبيرا، بحكم أنها تأسست قبل ميلاد الإطار القانوني المنظم والمهيكل لها، بمعنى أنها باشرت عملها في الميدان قبل صدور قانون السمعي البصري 2014، وحتى أن بعض الفضائيات بدأت البث قبل استصدار القانون 2012، هذا ما طرح الكثير من التساؤلات، بحكم أن هذه القنوات لا تستند لأي سند قانوني جزائري، بل تحتكم للقوانين الأجنبية التي تبث برامجها منها، وقد تعددت هذه الدول من الأردن، قبرص ووصولاً حتى إلى بريطانيا وغيرها. (شيباني، 2017)

- ويؤخذ على الإطار التشريعي الذي ينظم الاستثمار في مجال السمع البصري محدودية رخص البث التي تطرحها السلطات العمومية وتقنيته لتخصصات القنوات الجديدة. مما يحد من مناخ التنافس ويقيده، كما يعاب على هذه التشريعات منحها لرخصة البث لمدة سنة فقط وهي المدة التي تستغرق نصفها في بناء ديكورات البرامج مما يجعل الاستثمار في مجال الإعلام المرئي مجازفة غير مضمونة في حالة عدم تجديد الرخصة مما جعل المطالب متكررة لإعادة النظر في الإطار القانوني الذي يحكم عمل القنوات الفضائية وفتح المجال للاستثمار في مجال الإعلام المرئي بدون القيود التي حددها القانونان المذكوران أعلاه. (بلعوج، 2017، صفحة 914)

تأخر صدور النصوص التنظيمية المؤطرة للمجال السمع البصري، إذ أحالنا القانون العضوي رقم 05-12 إلى القانون رقم 04-14، وهو بدوره أحالنا للنصوص التنظيمية، التي صدرت فقط في أوت 2016.

يعاب على سلطة السمع البصري أن كل أعضائها معينون بموجب مرسوم رئاسي من طرف رئيس الجمهورية، كما أنه ليس هناك قيد قانوني يلزم الرئيس بتعيين صحفيين محترفين، وهذا على خلاف سلطة ضبط الصحافة المكتوبة التي نصف أعضائها منتخبون من طرف الصحفيين المحترفين، مما يؤثر على استقلاليتها، كما يمكن استعمالها كوسيلة ضد القنوات غير المرغوب فيها.

ارتباط منح التراخيص وسحبها بالولاء للسلطة السياسية، وهو ما جعل جزءا كبيرا من هذه القنوات تختار مضامين أخرى للنشاط غير السياسة أو أنها تفضل السكوت عن بعض المواضيع أو أنها تكون أداة بيد النظام يحركها كيفما يشاء، وهو ما اعترفت به القنوات نفسها على لسان صحفييها من أنها كانت مكبلة. ذلك أن منح الرخص أو سحبها من اختصاص السلطة التنفيذية إذ أنه صحيح أن سلطة ضبط السمع البصري هي التي تدرس ملفات الترشح، ولكن الكلمة الأخيرة تعود للسلطة التنفيذية إذ أنها هي التي تمنح الرخصة بموجب مرسوم. (ربوح، 2017، صفحة 271)

لقد أكدت الممارسات التي قامت بها القنوات التلفزيونية الخاصة الجزائرية جميع التخوفات بشأن فتح المجال السمع البصري الخاص، إذ أن هذه القنوات منذ نشأتها وظهرها لأول مرة على الشاشات الجزائرية، لم تتوقف عن إثارة الجدل، برامج المطاردة، وخطب الكراهية أو العنصرية، والاعتداءات اللفظية، والحملات المنظمة ضد قادة الدولة الحاليين أو المتقاعدين أو قادة المعارضة، والإثارة والترويج للظلامية،

وانتهاك الأخلاق ، ونقص المهنية ... قائمة اللوم والنقد وغيرها من المظالم المرفوعة ضد بعض هذه القنوات طويلة جدًا." (ALILAT, jeune afrique, 2017) .

عدم احترافية بعض وسائل الإعلام السمعية البصرية الخاصة، وعدم التزامها في كثير من الحالات بأداب وأخلاقيات المهنة الإعلامية، خاصة في ظل تأخر تنصيب سلطة ضبط السمعي البصري وعدم تنصيب المجلس الأعلى لأداب وأخلاقيات المهنة الصحفية، مما ينعكس سلبا على الرسائل الإعلامية

ليست هناك حاجة للبحث العلمي لإثبات بعض الممارسات اللاأخلاقية التي قامت بها بعض القنوات التلفزيونية كالإهانة والقذف وأحياناً التشهير في مقابل غياب الخطاب المنهجي والموضوعي. وتتمثل تلك التجاوزات في بث عدة كاميرات خفية فيشهر رمضان والتي اعتُبرت غير محتشمة أو عنيفة أو استفزازية أو ضارة بحياة وصورة وسمعة أشخاص مجهولين أو شخصيات فنية شاركت في هذه البرامج. على غرار " مشهد مطربة مهددة بالإعدام في الصحراء من قبل تجار البشر، وإجبار الشرطة لامرأة على إثبات براءتها بعد اختطاف طفل كاذب ، ومحلل النظام المتهم بالتجسس لصالح قوة أجنبية ... خيال كتاب السيناريو ومنتجي هذه البرامج لم يعد يعرف أي حدود". (ALILAT, jeune afrique, 2017)

قدمت بعض المضامين التي تمر خاصة في شهر رمضان صورة سيئة عن مهنية هاته القنوات لا سيما أنها في هذا الشهر تحاول بث إنتاجات وطنية للتنافس على الجمهور المتعطش لها، الأكثر إثارة للجدل من بين هذه المضامين الكاميرات الخفية تم بثها يوم الأربعاء 31 مايو من قبل قناة النهار التلفزيونية، المملوكة للصحافي المثير للجدل أنيس رحمان. بعد دعوته إلى حديث أدبي مزيف، أجبر الكاتب والكاتب المسرحي رشيد بوجدر من قبل الشرطة المزيفة على الاعتراف بعقيدته الإسلامية. وأثارت الإهانة التي عانى منها بوجدر (74) عامًا، سخطاً شديداً لدرجة أن السعيد بوتفليقة ، شقيق ومستشار رئيس الدولة ، شارك في اعتصام احتجاجي على هذا البرنامج.

تبدو هيئة التنظيم السمعي البصري (ARAV)، التي تم إنشاؤها في يونيو 2016 عاجزة في مواجهة الكثير من التجاوزات حيث اكتفت في كثير من الأحيان بالتعليق خاصة وأن معظم هذه القنوات لا تقع تحت طائلة القانون الجزائري، حيث ساهم غياب الأطر القانونية والتنظيمية بشكل فعال في ترسيخ هذا الوضع. كما أن السلطة السياسية، المنغمسة في حساباتها ومناوراتها لا تتدخل إلا في وقت متأخر فقط.

تمويل القنوات التلفزيونية الخاصة ليس واضح المعالم ويحتاج إلى الكثير من التنظيم والمتابعة لاسيما عندما يتعلق الأمر بإمكانية وجود أموال مشبوهة ، وحتى الأموال التي تأتي عن طريق الإشهار يجب ضبطها بقوانين واضحة، ذلك أن بعض القنوات استفادت من أموال طائلة من الموارد الإشهارية مقابل قنوات انطفأت بسبب عجز مالي أمام منافسة شرسة.

عرفت بعض هذه القنوات الغلق لسبب أو لآخر، كما شهد القطاع استقالة عدة صحفيين بسبب تعفن الأوضاع في بعض هذه القنوات، كما يطرح مشكل تسيير القنوات الخاصة إشكالية غاية في الأهمية إذ كشفت بعض الأطراف أنهم ليسوا كلهم من ذوي الشهادات، ومنهم من لا علاقة لهم بالإعلام.

معظم هذه القنوات أهدافها سياسية وإيديولوجية واستثمرت كثيرا في البعد السياسي والديني من أجل خدمة مصالحها. ويرى الكثيرون أن فتح هذه القنوات كان شكليا كي يقال أن هذا البلد ديمقراطي، فيه تعدد إعلامي ولكن في حقيقة التفكير والنظرة، معظم هذه القنوات تابعة لمسؤولين تابعين للدولة.

وبالآخر ورغم الانتقادات الكثيرة التي يمكن توجيهها لهذه القنوات فإنها تبقى قنوات جزائرية لاقت استحسان الجزائريين كما لاقت امتعاضه، ولا يجب أن ننسى أن الجزائريين كان يحصلون على المعلومات والأخبار من قناة الجزيرة أو فرانس 24 أو العربية.. تعكس الفسيفساء التي شكلها هذا المشهد تنوع الآراء والتعددية السياسية واللغوية، كما ساهمت المناظرات والبرامج الحوارية بفتح الأجواء للمعارضة التي تعبر عن نفسها هناك بحرية في لهجة لا مثيل لها في العالم العربي رغم أنها تحتاج إلى مراجعة نفسها من حيث الأخلاقيات ومن حيث مستوى البرامج المقدمة.

الفصل الثاني

تمهيد:

لعقدين من الزمان، خطاب واحد يطارد الغرب: لم يعد هناك من أيديولوجيات، حيث أن مفكرين ينادون بأنه في ديمقراطياتنا المتقدمة، أصبح المواطن حراً في النهاية، يتمتع بخبرة كبيرة في الانطلاق في الفضاء الإعلامي، غير خاضع لأي لشروط. لقد انتهت العقيدة القديمة والأخلاق الحالية من الذنب. لقد ولت الأيديولوجيات البرجوازية الصغيرة التي استنكرها مؤخراً رولان بارث **Roland Brathes**. لا مزيد من النقاشات الكبيرة بين "لغة الخشب" الماركسية ومنظري "الرأسمالية" القديمة الجيدة. لم يعد هناك أي نقاش: إذ سادت الليبرالية الجديدة في كل مكان، أليس كذلك؟ إنها "الطبيعة العميقة" للإنسان... هكذا بدأ **François Brune** كتابه الأيديولوجيا اليوم ولكنه يستطرد قائلاً أن هذا ليس صحيحاً "أكثر من أي وقت مضى، تظهر الأيديولوجيا من مجرد ملاحظة بسيطة" (Brune, 2005, p. 9) ، ويعد الاتصال بأشكاله المختلفة ومظاهره الكثيرة وسيلة انتقائها وانتشارها وتأثيرها على الآخرين إذ أنه كلما كان هناك اتصال فثمة حتماً أيديولوجيا، هذه الأيديولوجيا إذا لم تكن جلية وواضحة فإنها تكون خفية في الرسالة الاتصالية.

ومن هنا فإن الممارسة الإعلامية هي نتاج رؤية أيديولوجية تختلف باختلاف النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي تتواجد فيها، ولأن الأيديولوجيا مفهوم معقد وعابر للتخصصات سوف نقوم في هذا الفصل أولاً بمحاولة تحديد معالمها عند المفكرين ثم نقوم بتحديد وظائفها وخصائصها، ثم سنقوم بربط الأيديولوجيا بمفهوم الخطاب لأنهما يشكلان وجهان لعملة واحدة في وسائل الإعلام.

المبحث الأول: نشأة وتطور مفهوم الأيديولوجيا:

يختلف المفكرون حول نشأة الأيديولوجيا وتحديد تاريخ لظهورها، ويرجع السبب في هذا الاختلاف إلى وجود الأيديولوجيا في كل مراحل تطور الإنسانية، فهي ملازمة لتاريخ المجتمعات ويبدو أن: " لكل مجتمع، في كل مرحلة تاريخية، أيديولوجيته الخاصة، ولا شك أن الأيديولوجية كمستلزم اجتماعي تتناسب في طبيعتها وبنيتها وأدواتها مع بنية المجتمع الذي توجد فيه، لكن هناك سمة عامة لكل أيديولوجية _ قديمة أو حديثة أو معاصرة _ هي أنها انتقائية غائية منحازة" (رمزي، دون سنة نشر، صفحة 6). كما " تشغل الأيديولوجيا مكانة خاصة في أدبيات العلوم الاجتماعية، ودراسات علوم السياسة وعلم الاجتماع. الأيديولوجيا شأنها شأن مصطلحات العلوم الاجتماعية تصدت لها تعاريف شتى، ولم تستقر على تعريف واحد، بل هناك من ينكر وجودها أصلاً، وهناك من يطرحها على اعتبار أنها لصيقة بالفكر الماركسي دون سواه، وهناك من يتحدث ليل نهار بالأيديولوجيا ويدعي في ذات الوقت أنها تؤدي إلى التعصب... الخ" (رشوان، 2008، صفحة 3)

يمثل تحديد تاريخ معين لظهور الأيديولوجيا، واحداً من المسائل الخلافية غير المتفق عليها من دراسي الفكر الأيديولوجي ويعود السبب في تباين وجهات النظر بهذا الخصوص إلى سعة الدائرة التي تشغلها الأيديولوجيا في مراحل تطور الإنسانية وفيما يلي نتبع هذا المفهوم من حيث نشأته وأهميته.

المطلب الأول: لمحة عن نشأة الأيديولوجيا:

أولا الأيديولوجيا في المجتمعات القديمة:

نجد اتجاهها يعيد تاريخ الفكر الأيديولوجي إلى أصول المعتقدات البشرية المبكرة، ويؤسس على فكرة النزاع بين الجماعات التي تختلف أيديولوجيتها عن بعضها، تصوره لتاريخ الأيديولوجيا، أيا كان ذلك قائما على الإدراك بها والوعي بأبعادها أم لا. وهذا على سبيل المثال لا الحصر، ما يعتقد به "براون" BROWN " في أن الشقاق بين روما وبيزنطة في حقيقته إنما يندرج في هذا النمط العقيدي الأيديولوجي (بكري، 2002، صفحة 65)

وإذا كان الدين قد غطى على معظم أشكال الوعي في الأزمان القديمة، فإن الإيمان بوصفه لب الإعتقاد الديني، يصبح مركز التفكير في طابع الأيديولوجيا الدينية التي ظلت سائدة على مدى العصور التاريخية السابقة. ويعيد "باتريك كوربت patrickCorbett مسألة الصراع الأيديولوجي إلى الأديان، فهو قديم، لأن المؤمنين قد دخلوا في صراع مع غيرهم باسم الإيمان في تلك الأزمان، مثلما يفعلون الآن، مع التغيير الذي أملى تكيف ذلك الموقف في الوقت الحاضر، و تحول الإيمان الديني إلى إيمان اجتماعي أكبر وأشد خطرا، إذ لا يتوقف مهدداته على الخصم و إنما على الجميع في قوة الدمار و المواجهة (بكري، 2002)

ثانيا: تطور مفهوم الأيديولوجيا من عصر العقل إلى التنوير:

مع حلول القرن السابع عشر، الذي يسميه مؤرخو الفكر بـ "عصر العقل" تولى "فرانسيس بيكون" francis bacon الاضطلاع بمهمة الكشف عن الآفات التي تضر بالمعرفة، وتكبح قوى الإنسان العقلية. لذا فقد دعى إلى إخضاع الطبيعة بإطاعتها عن طريق ملاحظة وفهم نظامها من أجل العقل والتأثير فيه، حيث أن " مقدمات عصر الأيديولوجيا المتمثلة في تغيير بنية ومضمون معاني الأشياء في الأزمنة الحديثة تدين بالفضل إلى المنظومة "البيكونية" التي انطوت على تعديل رؤية العالم العلمية والعقلانية.

كما أن نقده المعرفي للعقلية السائدة وطريقة تكوين المفاهيم والبنى الفكرية قد وضعت أساسا للاتجاهات النقدية للوعي الأيديولوجي في المراحل اللاحقة، مما فتح الباب لتجاوز الأفكار الإطلاقية إذ أعقبت عصر النهضة، حركة نشوء الأيديولوجيات الاجتماعية والقومية والأفكار الدستورية التي جعلت من

القانون الطبيعي ومفهوم الحق ونظرية العقد أطرا مرجعية لها، بعد أن استوحت الأيديولوجيا الاجتماعية هذه الأهداف، وحولت نظام القيم المطلقة إلى الواقع" (بكري، 2002، صفحة 70)

ويساعد هذا الطرح التاريخي كيف بزغت الأيديولوجيا؟ أولا: بوصفها علم الأفكار، وتصور الأيديولوجيا بوصفها علم الأفكار يستلزم الثقة العميقة في العقل. وثانيا: انبثق تصور الأيديولوجيا بوصفها سلاحا نقديا يستخدم في الصراع أو الكفاح ضد النظام القديم..... والثقة في نقد العقل للأفكار اللامعقولة والأفكار الميتافيزيقية والدينية، وصور المعرفة المشوهة والخرافية التي تنشر الجهل والخطأ بين الجماهير، وتعمل في صالح قوى الأرستقراط، وتجرح التعاسة على البشرية اعتقاداتها الجاهلة المتحيزة. الأيديولوجيا كعلم اعتبرت العقل والتربية هما أساس خلاص البشرية وتحريرها، واستلزم هذا الفهم للأيديولوجيا كعلم إعادة تجديد الثقة في التقدم والتفائل العقل والتربية والاعتقاد في تحرير البشرية(لارين، 2002، صفحة 56).

يرى لارين أن ولادة مفهوم الأيديولوجيا مرتبط بعقل الحداثة، ومبرر نشأتها هو صراع العقل ضد المجتمع التقليدي في القرن الثامن عشر. فهتمت الأيديولوجيا بوصفها علم الأفكار وبوصفها سلاحا نقديا وهي مفاهيم مؤسسة على العقل والعلم سلاح مجتمع الحداثة ضد الإقطاع والأفكار الدينية والميتافيزيقية والخرافية، فثمة ارتباط بين العقل والمفهوم النقدي للإيديولوجيا الناقد لكل مضاد للمجتمع العقلاني.

لقد عرف هذا البرنامج الإصلاحي أهمية كبيرة أثناء الثورة الفرنسية، فعرف مواجهة صارمة من طرف السلطة، وعرف مصطلح الأيديولوجيا _ من خلال تلك الدعوة_ انتشارا واسعا بين رجال الدولة حينما صار لقباً تمكيميا يطلقه نابليون بونابرت **napoléon Bonaparte** على دي تراسي ورفاقه تحقيرا لهم، فنعتهم بالأيديولوجيين **Idéologue** عندما " اصطدمت مصالحه وأفكاره التوسعية بجماعة الأيديولوجيين التي يقودها دي ستراسي ورفاقه، والداعية إلى القيام بإصلاحات جذرية في المؤسسة الاجتماعية بدءا بالتغيير الشامل لقطاع المدارس في فرنسا وخاصة لدى طلبة المعهد القومي حيث برامج العلوم الأخلاقية والسياسية"، ومن ثم شهد البرنامج الإصلاحي الذي قدمه الأيديولوجيون -و بخاصة في المؤسسات الرسمية - حربا ضروسا من طرف السلطة، لقد كان لهذا التحول أثره الكبير في صيرورة المصطلح، فاقترنت الأيديولوجيا بالنعمية وصار من المؤلفون أن الأفكار بإظهار المقاصد الخفية التي تنطوي عليها آراء

الآخرين، وقد نعتها الفيلسوف كارل يسبرس **karljaspers** بالنعفة " هدفها الجوهرى خدمة الغاية المراد بلوغها، عبر وسائط تخفى الحقيقة الموضوعية عن الذات المعتقدة بها(العروى، 2003، صفحة 4).

ومنذ ستينيات القرن العشرين، حظى مصطلح " الأيديولوجيا" بتداول أوسع نطاقا رغم تكييفه وفقا لاحتياجات التحليل الاجتماعى والسياسى المتعارف عليه. وقد جعل هذا من الأيديولوجيا مفهوما محايدا وموضوعيا. وجرى التخلص من المتاع السياسى الذى حمل به ذات مرة. فيعرف مارتن سيلجر 1976 مثلا الأيديولوجيا باعتبارها: " مجموعة من الأفكار يضع من خلالها الناس ويفسرون ويبررون غايات ووسائل النشاط الاجتماعى المنظم، بغض النظر عما إذا كان ذلك النشاط يهدف إلى الحفاظ على نظام اجتماعى بعينه أو تعديله أو اقتلاع أو إعادة بنائه. " وبهذا، لم تعد الأيديولوجيات لا جيدة ولا سيئة، ولا صادقة ولا كاذبة، ولا منفتحة ولا مغلقة، ولا محررة ولا إكراهية، وإنما تستطيع أن تكون كل تلك الأشياء(عثمان، 2015).

ثالثا: الأيديولوجيا فى الفكر المعاصر:

ولكى نفهم أكثر الأيديولوجيا يجب أن نتبعها عند المفكرين والفلاسفة الذين اشتغلوا عليها فى العصر الحديث واهتموا بأبعادها وما تمثله فى حياة المجتمعات.

أولا: الأيديولوجيا عند ماركس:

أبرزنا أن مفهوم "أيديولوجيا" ارتبط فى تشكله الأساسى، بالتفكير فى الصراع التاريخى ودور الوعى فى التاريخ، ولهذا السبب ارتبط بالمجال السياسى، ومجال الدراسات الإنسانية. لكن التحولات المعرفية التى تبلورت فى العقود الأخيرة داخل العلوم الإنسانية والمكاسب المعرفية والمنهجية التى أثمرتها، ساهمت بدورها فى إعادة إنتاج المفهوم وإعادة إنتاج العلاقة المؤسسة فى قلب الزوج أيديولوجيا/ معرفة، كما ساهمت فى تأسيس شبكة من الإجراءات المنهجية، وخاصة فى السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا وعلم السياسة، بهدف مزيد من الإحاطة بنوعية العلاقة القائمة فى الوعى بين الجوانب المعرفية والمستويات الوظيفية والعملية، التى تروم أن يكون للوعى دور فاعل فى التاريخ.

وقد قدم ماركس فى سجله النقدى مع النسق الفلسفى الهيجلى جملة من العناصر التى منحت المفهوم دلالات متعددة ومرتبكة فى الوقت نفسه، لكنه كان يلح أثناء تشخيصه للوعى الأيديولوجى

الهيغلي، وأفكار اليسار الهيغلي على ضرورة ربطه بصور الصراع الطبقي، كما تظهرت في التاريخ، ميرزا أدوار الوعي في تزييف وقائع التناقض والصراع داخل المجتمع كما عملت نصوصه على إبراز دور الوعي والنقيض، المتمثل في الأسس المادية التي تهيء التربية الاجتماعية الصانعة للوعي القادر على إنجاز التغيير التجاوز.

يضاف إلى ذلك، أن ظواهر سياسية برزت في القرن العشرين ركزت الاعتقاد بأهمية الأيديولوجيا في صناعة أحداث التاريخ الكبرى. إن انتصار النازية والفاشية وصعود الستالينية، وتنامي النزعات الاشتراكية والقومية في القرن العشرين، كان يلهب حماس الجموع ويصنع الأحداث، حيث أصبحت الأيديولوجيات تفعل فعل الجوائح في التاريخ. ولعل كثيرا من المظاهرات والانقلابات في مناطق كبيرة من العالم تعد في كثير من مظاهرها محصلة الروح الأيديولوجية، التي كانت تصنع من الوعي الجماهيري كتلة دافعة وصانعة لتغيرات عديدة (كمال، 2010، صفحة 38).

الأيديولوجيا في التعريف الماركسي هي "نسق من الآراء والأفكار السياسية والقانونية والأخلاقية والجمالية والدينية والفلسفية، وهي جزء مما يسمى بالبنیان العلوي للمجتمع، وبالتالي فهي تعكس في النهاية العلاقات الاقتصادية، ويعتبر مفهوم الأيديولوجية من أكثر المفهومات التي قدمها ماركس أصالة وشمولا، كما أنه من أكثرها تعقيدا وغموضا في الوقت نفسه" (محمد ل.، 1971، صفحة 113). فقد اعتبر ماركس " أن فكر اليساريين (المعارضيين) الذي يؤسس لديمقراطية تلغي التسلط والاستبداد وتبشر بحرية فردية حقيقية، بالاعتماد على فرضيات العقل البديهي، فكرا أيديولوجيا وهما لأنه لا يعتمد على التاريخ كتطور واقعي، يقول مخاطبا اليساريين " تفسرون أوهام الآخرين بحب السيطرة والتقليد والتربية الفاسدة... إنكم تلغون التاريخ الواقعي وبالغائكم إياه تملؤون أذهانكم بالأوهام وتعرضون عن معرفة التاريخ الواقعي وتنافي روح العلم الحقيقي الذي ينطلق من " الحياة الواقعية" وبالتالي فقد أخذت الأيديولوجيا مجالا سلبيا يحمل تبريرات تجريدية تلغي التاريخ الواقعي وتنافي روح العلم الحقيقي الذي ينطبق من الحياة الواقعية من استعراض نشاط الانسان وعملية تطوره المادي" (العروي، 2003، صفحة 34)

كما ركزت الماركسية على اعتبار الأيديولوجيا " وعيا زائفا وعملية ذهنية يقوم بها المفكر وهو واع ولكنه يجهل القوى الحقيقية التي تحركه، كما أن الأفكار متعلقة - في نشأتها - بحركة الفرد والمجتمع ويتصل تطورها بالتقسيم الطبقي والقوى الاقتصادية وعلاقات الإنتاج وبالتالي فإن جميع الأفكار والمذاهب عن

الماركسيين مشروطة بالمواقف التاريخية، وما صراع الطبقات إلا انعكاس لشمولية الأيديولوجيا لكل الأشكال القانونية والدينية والفلسفية " فالطبقة التي تملك وسائل الإنتاج المادي تملك أيضا وسائل الإنتاج الروحي" وبالمقابل فإن الطبقة التي لا تملك وسائل الإنتاج، أي التي لا تملك عنصر القوة نجدها تتبنى إيديولوجية الطبقة المهيمنة وتعتمدها في الحياة اليومية بطريقة آلية من دون وعي فعلي بما تعتقده، فتعتمدها في ممارستها الحياتية بوعي زائف يسير موافقها من المجتمع، كما أن وضعية الانسان في المجتمع أو انتماءه الطبقي هو المحدد الأهم في نمط أفكاره وتصوره للتاريخ. على أن نشاط الإنسان ليس فرديا بل جماعيا، وبه تتحدد الفئات الاجتماعية من خلال الدور الذي تقوم به في الحركة الاقتصادية، والبنية الأيديولوجية هي البنية التي يعي فيها الناس علاقاتهم وصراعاتهم ونشاطاتهم، في مقابل البنية السياسية والحقوقية القانونية التي تحتضن تلك العلاقات" (عموري، الأيديولوجيا، الخطاب، النص نحو مقاربة مفاهيمية، 2013، صفحة 140).

ولكن مع تطور المجتمع وظهور التناقضات في النظام الرأسمالي "طور ماركس تصوره للأيديولوجيا من أجل كشف صور السيطرة والاستغلال فلم تعد الايديولوجيا عند ماركس علما ولكنها نوع من تشويه الوعي الذي يخفي تناقضات المجتمع فيعيد النظام إنتاج ذاته" (لارين، 2002، صفحة 17).

تفهم الماركسية الأيديولوجيا - منذ " الأيديولوجيا الألمانية" لماركس إلى " الأيديولوجيا وأجهزة الدولة" لأنتوسير - بصفتها الوعي الزائف أو المغلوط الذي يتكون للفعلة الاجتماعيين تحت تأثير السيطرة الطبقيّة والنفوذ السياسي للذين يملكون الثروة والسلطة، فيبرر لهم الاندماج في النظام الاجتماعي أو القبول به أو التعايش معه. إنها تعادل الاستلاب الذي يكون - في العادة - ثمرة للانفصال المثير بين الإنتاج والحق: إنتاج المنتجين للثروة، وحققهم في امتلاكها" يترتب عن هذا المفهوم الماركسي للأيديولوجيا كوعي زائف للعالم أن تحرر الإنسان من الوهم (الايديولوجيا) يتوقف على القضاء على علاقة الاستغلال الرأسمالي التي ينتج عنها الاستلاب وتكون لها آثار في وعي الناس، وذلك مفهوم من باب أن البنية الفوقية انعكاس - في الخطاطة النظرية للماركسية - للبنية التحتية". (عبد الإله، 1992، صفحة 21)، وخلص ماركس إلى أن الأمل في التغيير الاجتماعي كان ثورة جماهيرية فيها. إن السيطرة على البنية الفوقية - على الإيديولوجية - تتبع بشكل طبيعي. رأى أنه يمكن أن يكونوا في البنية الفوقية يمكن أن يؤدي إلى ثورة اجتماعية، أو إذا كانوا كذلك لن تستلم النخب للسلطة عن طيب خاطر. يجب أن تؤخذ السلطة منهم. لا يمكن تحقيق

غرض بسيط عن طريق إجراء تغييرات طفيفة في الإيديولوجية دون الهيمنة أولاً على وسائل الإنتاج. (Baran و Davis، Mass communication theory: foundation, ferment, and future، 2005، صفحة 235)

وعلى أساس المادية التاريخية، " طور ماركس وإنجلز المفهوم العلمي للإيديولوجية المرتبط بتحليل الوعي الاجتماعي، كانعكاس للوجود الاجتماعي، وصولاً إلى الاعتراف بأنه مجتمع طبقي، تكون الأيديولوجية جمعاً للتصورات الاجتماعية لطبقة معينة، يعبر عن وضعها الاجتماعي التاريخي وعن مصالحها. و بمعنى آخر فإن للإيديولوجيا - في مجتمع طبقي - سمة طبقية" (فاديه، صفحة 27). وفي الواقع، كل طبقة جديدة تحل محل الطبقة التي كانت تسيطر قبلها، تضطر، و لو لكي تصل إلى أهدافها فقط ، أن تصور مصالحها كأنها المصلحة المشتركة لكل أعضاء المجتمع (ماركس، إنجلز، 3، 47، الأيديولوجية الألمانية، المنشورات الاجتماعية ص 66). (فاديه، صفحة 28)

ويعرف ماركس الأيديولوجيا تعد الأفكار السائدة في كل حقبة أفكار الطبقة الحاكمة، أي أن الطبقة التي تمثل القوة المادية الحاكمة في المجتمع هي في نفس الوقت القوة الفكرية الحاكمة، فالطبقة التي تملك وسائل الإنتاج المادي تحت تصرفها تسيطر في ذات الوقت على وسائل الإنتاج العقلي، بحيث يمكن القول بوجه عام عندئذ إن أفكار الذين لا يملكون وسائل الإنتاج العقلي تخضع لها (أي للطبقة الحاكمة) (أندرو، مدخل إلى الأيديولوجيات السياسية، 2012، صفحة 16)

ووفقاً لهذا فالأيديولوجيا هي مرآة مهمتها أن تعكس للطبقة السائدة صورة عن ذاتها ولذاتها، وتبجلها، وترفع من شأنها، وأخيراً، صورة عن الطبقات الأخرى. وللطبقات الأخرى، صورة تحط من شأن هذه الطبقات، وتبخس قيمتها في نظر نفسها بالذات، فتزخ وتستسلم لمصيرها كطبقات مسودة حتى قبل المعركة أو بدون معركة، وهكذا عكست لنا أيديولوجيا المجتمع الإقطاعي صورة مثلثة الوجوه عن نبلاء وسادة، أما أعضاء الطبقات الأخرى فهم في نظر أيديولوجيا عهد الإقطاع أقنان ورعا. وكذلك اختلقت البرجوازية ثلاث صور: صورتها في نظر نفسها كحاملة للعقل الإنساني ومبشرة بمبادئه ولحسن تنظيم المجتمع ، و صورتها في نظر الطبقات الأخرى راغبة للسعادة وللحرية الإنسائيتين وقيمة على الخير العام والتقدم، وصورة أعضاء الطبقات في نظرها: عمال طيبون أو سيئون انضباطيون أو مشاغبون. (أبو شهيو، خلف، و خشيم، صفحة 34)

هنا يربط ماركس بين الأيديولوجيا والطبقة الحاكمة، والتي تستمد قوتها من سيطرتها على رأس المال، و مع ذلك، ضمن المنظور الماركسي حول كيفية الاقتصاد للأيديولوجيا، يربط الاقتصاديون السياسيون بين الظروف الاقتصادية والأيديولوجيا بشكل مباشر، ويرون أن المحتوى الإعلامي تحدده في النهاية العلاقات الاقتصادية في المجتمع (shoemaker & Reese, 1996).

وهذا ما يقودنا إلى استنتاج ماركس بأن: "أفكار الطبقة الحاكمة هي في كل حقبة الأفكار المهيمنة، أي أن الطبقة التي هي القوة المادية الحاكمة للمجتمع، هي في الوقت نفسه قوته الفكرية المهيمنة. (Shoemaker & Reese, 1996, p. 222)

وحلل ماركس وإنجلز أيضا الأسباب الخاصة بإخفاء، وتمويه المصالح الرأسمالية الطبقية، في الأيديولوجية البرجوازية، كما حللا أشكالها الخاصة، الأيديولوجية خاصة يقوم بها المفكر المدعي، بوعي غير مشكوك فيه، ولكنه زائف. فالقوى الحقيقية التي تحركه تبقى مجهولة لديه، ولو لم تكن كذلك، لما أصبحت العملية أيديولوجية، و حيث أنها عملية ذهنية، فإنه يستنتج مضمون الفكر خالصا وشكله، إما من فكرة الخاص، أو من فكر سابقه. إنه يعمل بأدوات ذهنية خالصة، يأخذها دون ترو. كأنها نتاج للفكر، ولا يهتم بالبحث عما إذا كان لها أصل آخر أبعد وأكثر استقلالاً عن الفكر، وهذا بديهي بالنسبة له لأن كل فعل بشري يتحقق بواسطة الفكر، يظهر له - في المدى الأخير - كأنه قائم على الفكرة (ماركس و إنجلز 39، 97، دراسات فلسفية، المنشورات الاجتماعية 1951، ص 139). (فاديه، صفحة 28)

ولذلك فالأيديولوجيا بالنسبة لماركس هي أساسا تبرير للمصالح الاقتصادية والقوة السياسية للطبقة السائدة، وكل جهود الإنسان الروحية والفكرية والقيم الانسانية (كل الأديان، الفلسفة، الأخلاق، القانون، والأدب، والفن) تتلشى على ما سبق فالأيديولوجيا زيف مزدوج، وتبرير فكري للمصالح الاقتصادية للطبقة السائدة، والأيديولوجيا ليس لها وجود مستقل، فهي عبارة عن أداة أو آلية تستعمل بواسطة الطبقة المهيمنة لخلق حام لها ضد التغيير، وهي - أي الأيديولوجيا - تضليل وخداع بل هي وعي زائف (أبو شهيو، خلف، و خشيم، صفحة 32).

أبرزنا أن مفهوم "أيديولوجيا" ارتبط في تشكله الأساسي، بالتفكير في الصراع التاريخي ودور الوعي في التاريخ، ولهذا السبب ارتبط بالمجال السياسي، ومجال الدراسات الإنسانية، لكن التحولات المعرفية التي

تبلورت في العقود الأخيرة داخل العلوم الإنسانية والمكاسب المعرفية و المنهجية التي أثمرتها، ساهمت بدورها في إعادة إنتاج المفهوم و إعادة إنتاج العلاقة المؤسسة في قلب الزوج أيديولوجيا/ معرفة، كما ساهمت في تأسيس شبكة من الإجراءات المنهجية، و خاصة في السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا وعلم السياسة، بهدف مزيد من الإحاطة بنوعية العلاقة القائمة في الوعي بين الجوانب المعرفية والمستويات الوظيفية والعملية، التي تروم أن يكون للوعي دور فاعل في التاريخ. وقد قدم ماركس في سجله النقدي مع النسق الفلسفي الهيجلي جملة من العناصر التي منحت المفهوم دلالات متعددة ومرتبكة في الوقت نفسه، لكنه كان يلح أثناء تشخيصه للوعي الأيديولوجي الهيجلي، وأفكار اليسار الهيجلي على ضرورة ربطه بصور الصراع الطبقي، كما تظهرت في التاريخ، مبرزا أدوار الوعي في تزييف وقائع التناقض والصراع داخل المجتمع كما عملت نصوصه على إبراز دور الوعي والنقيض، المتمثل في الأسس المادية التي تهيء التربة الاجتماعية الصانعة للوعي القادر على إنجاز التغيير و التجاوز.

يضاف إلى ذلك، أن ظواهر سياسية برزت في القرن العشرين ركزت الاعتقاد بأهمية الأيديولوجيا في صناعة أحداث التاريخ الكبرى. إن انتصار النازية والفاشية وصعود الستالينية، وتنامي النزعات الاشتراكية والقومية في القرن العشرين، كان يلهب حماس الجموع ويصنع الأحداث، حيث أصبحت الأيديولوجيات تفعل فعل الجوائح في التاريخ. ولعل كثيرا من المظاهرات و الانقلابات في مناطق كبيرة من العالم تعد في كثير من مظاهرها محصلة الروح الأيديولوجية، التي كانت تصنع من الوعي الجماهيري كتلة دافعة وصانعة لتغيرات عديدة.(عبد اللطيف، 2012).

ثانيا: أنطونيو جرامشي وفكرة الهيمنة والأيديولوجيا:

قام بتطوير النظرية الماركسية عن الأيديولوجيا إلى حد أبعد، حيث يرى جرامشي (1935-1971) أن نظام الطبقات الرأسمالي لا يقوم ببساطة على عدم تكافؤ في القوة السياسية والاقتصادية ولكن على ما أطلق عليه هيمنة النظريات والأفكار البرجوازية، وتعني الهيمنة القيادة أو السيطرة وتشير الهيمنة والأيديولوجية إلى قدرة الأفكار البرجوازية على إزاحة الآراء المنافسة لها وأن تشكل في الواقع المعنى العام للعصر. ويلقي جرامشي الضوء على درجة تجذر الأيديولوجيا في كل مستوى من مستويات المجتمع، في فنونه وآدابه، وفي نظامه التعليمي وإعلامه الجماهيري، وفي لغة الحياة اليومية والثقافة الشعبية. ويصر جرامشي على أن الهيمنة البرجوازية لا يمكن تحديدها إلا على المستوى السياسي والفكري، وهو ما يعني عن

طريق إقامة هيمنة بروليتارية منافسة تقوم على المبادئ والقيم والنظريات الاشتراكية. وشكلت قدرة الرأسمالية على تحقيق الاستقرار عن طريق صنع الشرعية اهتماما خاصة لمدرسة فرانكفورت، و هي مجموعة من الماركسيين الجدد الألمان أساسا الذين فروا من النازيين و استقروا بعد ذلك في الولايات المتحدة (أندررو، مدخل إلى الأيديولوجيات السياسية، 2012، صفحة 18).

الأيديولوجيا عند لويس ألتوسير:

قدم لويس ألتوسير مساهمات عديدة، فألتوسير مثل غرامشي كان ضد أي مفهوم للأيديولوجيا كوعي زائف، فهو لم يهتم بإمكانية زيف الأيديولوجيا، ولكنه اهتم بوظيفتها التي تؤديها، فالأيديولوجيا لا تمثل زيفا للحقيقة فقط، بل هي الآلية التي من خلالها يعيش الإنسان علاقته بالحقيقة القائمة فعلا، ولهذا فخصوصية الأيديولوجيا هي التي تقنع الناس بحريتهم وسيادتهم. فالأيديولوجيا في أحد معانيها، هي شعور أساسي للربط الاجتماعي، لقد أحد ألتوسير ثورة فكرية عندما قدم أجهزة الدولة على أنها أجهزة أيديولوجية، وقدم الإيديولوجيا على أنها شاملة لكل مظاهر الحياة والفكر بحيث لا يمكن تخيل وجود ظاهرة مهما كان نوعها-غير أيديولوجية.

انتقد ألتوسير الماركسية الكلاسيكية، حول نظرتها وتركيزها على دور البناء التحتي في تحديد البناء العلوي وإهمالهم التأثير المتبادل بين البناء التحتي والبناء الفوقي، بل وتأثير الأخير على الأول. ووفقا لألتوسير فإن البناء الفوقي مستقل نسبيا، بل يقوم بدور سيادي، أو بتعبير آخر فإن تركيز الماركسية الكلاسيكية على إعادة إنتاج قوى الإنتاج يهمل إعادة إنتاج ظروف أو شروط الإنتاج وإعادة إنتاج علاقات الإنتاج، وفي هذا يقترب ألتوسير كثيرا جدا من غرامشي (أبو شهيوه، خلف، و خشيم، صفحة 42).

في هذه الحالة تبدو الأيديولوجيا كآلية، والتي من خلالها تتم السيطرة على المجتمع وتساعد على إعادة الانتاج واستقرار علاقات الإنتاج، ولهذا فقد ميز ألتوسير بين مؤسسات الإكراه والقهر، والمؤسسات الأيديولوجية، وقد حدد ثلاثة معايير للفرقة بين هذه المؤسسات: (أبو شهيوه، خلف، و خشيم، صفحة 42)

أولا: مؤسسات القهر تؤدي وظائف مرتبطة أساسا بالعنف والقهر، بينما المؤسسة الأيديولوجيا تؤدي وظائفها أساسا بالأيديولوجيا وثانيا بالعنف.

ثانياً: مؤسسات القهر لها خصوصية وهي الوحدة (الحكومة أو الإدارة، ووكالاتها) بينما المؤسسات الأيديولوجية تتميز بالتعددية (المدارس والعائلة والكنيسة والأحزاب السياسية).

ثالثاً: وأخيراً مؤسسات الإكراه والقهر تخص المجال العام، بينما المؤسسات الأيديولوجية تخص المجال الخاص، ولكن السؤال هو كيف يشكل المجال الخاص مؤسسات الدولة؟

هذا هو السبب في أن الأجهزة الأيديولوجية ليست إدراكاً للأيديولوجية عمومًا، ولا حتى إدراك أيديولوجي الطبقة الحاكمة دون تضاربها. لا تصبح أيديولوجية الطبقة الحاكمة مهيمنة بنعمة السماء، ولا حتى بفضيلة الاستيلاء على سلطة الدولة. من خلال إنشاء الأجهزة الأيديولوجية للدولة، حيث تتحقق هذه الأيديولوجية وتحققها، تصبح هي المهيمنة. ولكن هذا التنفيذ لا يتم بمفرده، بل هو لمصلحة الصراع الطبقي الصعب للغاية دون انقطاع: أولاً ضد الطبقات الحاكمة القديمة ومواقعها في الأجهزة الأيديولوجية القديمة والجديدة، ثم ضد الطبقة المستغلة (أبو شهيو، خلف، و خشيم، صفحة 42).

يخلص ألبير أيضاً إلى القول بأن "الأيديولوجية" التي تسودها الطبقة الحاكمة هي المهيمنة في أجهزة الدولة الأيديولوجية، "تتحقق" جيداً في هذه الأجهزة.

إن ما يهمنا من هذا المناخ هو ذلك الدحض و القطيعة مع المنظور الماركسي التقليدي القائم على الانعكاس واعتبار الثقافة والأفكار والبنى الفوقية مجرد انعكاس للبنية التحتية تحت نوع الحتمية الاقتصادية التي تعيد كل شيء إلى البنية التحتية الاقتصادية للمجتمع (جبارة، 2012، صفحة 399). أو ما يسميه ألتوسير (الماركسية المبتدلة) حيث نرى أن هذا المسار الإصلاحي أو الانتقادي لها قد صب في النهاية في نظرية مادية الخطاب. شكلت إحدى اتجاهات ممارسات تحليل الخطاب، وكانت نتاجاً واضحاً لإعادة النظر هذه التي فرضتها المفاهيم البنيوية. وإعادة اكتشاف النظرات الثابتة المبكرة لباحثين في هذا المجال. لقد حاول ألتوسير تجاوز ثنائية (الأفكار - المادة) مقترحا أن التشكيلية الاجتماعية تتألف من سلسلة مستويات تتكون من مستويات مختلفة، وهذا ما قاده إلى إعادة النظر بمفاهيم المعرفة والأيديولوجيا التي لم تعد مجرد أفكار تعكس الممارسات الواقعية الأخرى، بل هي أنفسها ممارسات مادية أيضاً مثل الممارسات الأخرى و تنتج تأثيرات معينة تسمى بـ " التأثير المعرفي" أو التأثير الأيديولوجي (جبارة، 2012، صفحة 389).

لقد انطلق ألتوسير في تأسيس قراءته العلمية من رفض مفهوم (الانعكاس) هذا ومعطيات النزعة الميريكية الساذجة، وفصلها بين النظرية والممارسة، فهو يبحث عن المفهوم الذي يوجه بالمعنى الكانتي (نسبة إلى الفيلسوف كانت) نظرية كل ممارسة، وكل نظرية إذا ما استعرضت في إشكالياتها الخاصة. تنطوي على (ممارسة نظرية). لا يمكن أن تستنفذها العلاقة الجدلية بين بنية تحتية وبنية فوقية.

وقد قاده رفضه هذا لما أسماه (المعنى الأيديولوجي المثالي أو الإمبريقي) للممارسة الذي يجعلها مفهوما مضادا للنظرية إلى تقديم مفهومه للفكر أو المعرفة كإنتاج. فهو ليس ملكة ذات متعالية أو وعي مطلق يواجه مادة العالم الواقعي، كذلك ليس هذا الفكر على الإطلاق ملكة ذات نفسية. على الرغم من أفراد البشر هم صانعوهم، فهذا الفكر هو نظام جهاز فكري تكون فيه التاريخ ووجد أساسه وتمفصلاته في الواقع الطبيعي و الاجتماعي انه يتحد بنظام من الشروط الواقعية التي تجعل منه - اذا أمكن لي المجازفة بهذه الصيغة - نمطا من إنتاج معين للمعارف (جبارة، 2012، صفحة 389).

إن أهمية عمل ألتوسير إلى جانب صياغته العلمية، تكمن في تقدمه لخطاب علمي عن الايديولوجيا ووضعه لفكرة "الأجهزة الأيديولوجية للدولة" لأنه: (جبارة، 2012، صفحة 391)

أولا: مفهوم **conceptualize** بشكل صريح وواضح عملية الايديولوجيا بحدود مفردات تشكل الذاتية الانسانية، وأصلا هكذا النظرية الاجتماعية الماركسية مع الحركية النفسية والتحليل النفسي.

ثانيا: أجرى قطعا مع التقليد الناظر إلى الايديولوجيا كجسم من أفكار وفكر. متصورا إياها بدلا عن ذلك كعملية مخاطبة اجتماعية، عملية "مقطعات" أو "استجابات"، محفزة في أرحام اجتماعية مادية.

وإذا كان ألتوسير يحصر وجود الأيديولوجيا في أرحام مؤسساتية هي ما يسميه (أجهزة الدولة الأيديولوجية)، وهنا تتموضع أجهزة الإعلام أو وسائل الاتصال الجماهيري بوصفها أحد العناصر الأساسية في "أجهزة الدولة الأيديولوجية". فإن ثوربورن يعيد بناء منظومة أجهزة ألتوسير لمفهوم الدولة ليشمل مجمل النظام الاجتماعي. فبعض الأجهزة التي يقدمها ألتوسير كالعائلة لا تشكل بتاتا جزءا من الدولة. مؤكدا أن الأجهزة الأيديولوجية هي جزء من تنظيم السلطة في المجتمع (جبارة، 2012، صفحة 194).

مانهايم والأيدولوجيا:

اكتسبت الأيدولوجيا حضوراً طاعياً في السجال السياسي، وأصبح الصراع الأيدولوجي بين القوى المتعارضة امتداداً للصراع الطبقي الشامل، واستعملت الأيدولوجيا بدلالات متناقضة أحياناً، ويعتبر كارل مانهايم مؤسس علم اجتماع المعرفة أكبر دارس لموضوع الأيدولوجيا فربطها بالمجتمعات الحديثة المنقسمة إلى طبقات.

يصور مانهايم الأيدولوجيات كأنساق فكرية تستخدم في الدفاع عن نظام اجتماعي معين، وتعتبر بشكل واسع عن مصالح الجماعة الحاكمة أو المسيطرة. أما اليوتوبيات فهي صور مثالية للمستقبل توحى بالحاجة إلى التغيير الاجتماعي والراديكالي، الذي يخدم بشكل لا يتغير مصالح الجماعات الخاضعة أو المقهورة، ويميز بين المفهوم الخاص والكلّي للأيدولوجيا، حيث تعتبر الأيدولوجيات الخاصة هي أفكار ومعتقدات لأفراد أو جماعات أو أحزاب معينة، بينما الأيدولوجيات الكلّية الرؤية الكونية بأكمها المرتبطة بطبقة اجتماعية أو مجتمع أو حتى مرحلة تاريخية معينة. وبهذا المعنى، يجوز النظر إلى الماركسية والرأسمالية الليبرالية والأصولية الإسلامية كأيدولوجيات كلّية. على أن منهايم " يعتبر أن كل الأنساق الأيدولوجية، بما في ذلك اليوتوبيات، مشوهة لأن كلا منها يقدم نظرة جزئية للواقع الاجتماعي، تعلي من شأن المصلحة الذاتية بالضرورة، لكنه يرى أن محاولة الكشف عن الحقيقة الموضوعية لا يجوز التخلي عنها بالكامل، حيث أن الموضوعية من وجهة نظر مانهايم تعد حكرًا على نحو صارم على الأنتلجنسيا غير المرتبطة اجتماعياً أي طبقة المثقفين التي تستطيع وحدها الاشتغال بالبحث العلمي المنضبط والمتجرد من المشاعر، لأنها ليس لديها مصالح اقتصادية خاصة به". (أندرو، مدخل إلى الأيدولوجيات السياسية، 2012، صفحة 18، 19)

يمكننا إذا قمنا بتبسيط تصنيف مانهايم - أن نميز بين المفهوم الجزئي (الجدالي) للأيدولوجيا، عن مفهومها الشمولي والعام (البنوي) فالأول يتضمن بوعي الأنانية العادية في الحياة السياسية: الأيدولوجيا هي الفكر السياسي للآخر. وهو بالإضافة إلى ذلك يظل المستوى النفسي، ويعني إما التضليل المقصود، أو الخطأ الراجع إلى وضعية طبقية. وبالنسبة للمفهوم الكلّي (البنوي) فإن الأدلجة عملية عامة تطبع كل أشكال الفكر الملتزم، وهو ما يفسر أن الفئة التي تحمل الوعي الصحيح، بالنسبة لمانهايم، ليست هي البروليتاريا المنخرطة في الحركة التاريخية، بل هي فئة المثقفين الخالية من الارتباطات (جوزيف، 2005،

صفحة 67). ويسمى ماهايم هذا الفهم للأيديولوجيا ما بعد الماركسي لأننا، كما يقول، لم نعد نستطيع افتراض وجود وعي طبقي لا يكون هو نفسه طبقيًا، كما ادعى ماركس ولوكاتش.... ولكن ماهايم يرى أن عملية التشظي قد تفاقمت إلى حد أن ضروب الوعي الطبقي بكل أنواعها أسيرة عملية الاختيار المدمرة. هنالك غياب للمركز في تطور المجتمع البشري. ولعدم وجود الشمولية في أي مكان، لم يعد بوسع جماعة الادعاء بأنها تحمل الشمولية (ريكور، صفحة 240). إذن فإن مفهوم الأيديولوجيا ماهايم يختلف عن المفهوم الماركسي الكلاسيكي المقترن بالطبقات والوعي الزائف.

وفرق كارل ماهايم بين معنيين متميزين ومنفصلين لاصطلاح الأيديولوجيا:

نذكر المعنى الخاص لمفهوم الأيديولوجيا ضمنا عندما يشير الاصطلاح إلى ما يغمر قلوبنا من شكوك وريب وما يعتور نفوسنا من تردد الآراء والتصورات أفنعة شعورية واعية تحجب الطبيعة الحقيقية للوضع الاجتماعية، لأن المعرفة الحقيقية بتلك الوضعية لا تتفق مع مصالح المعارضين. تتراوح هذه التشوهات والتحريفات والتزييفات في مدى عريض واسع يبدأ من الأكاذيب الشعورية الواعية إلى الأكاذيب نصف الشعورية والأفنعة غير الواعية، ومن المحاولات المخمئة تخميننا جيدا للضحك على الناس واللعب على الذقون والاحتيايل على الآخرين وإيقاعهم في هوة الخداع الذاتي.

" يتجلى الطابع المميز للمفهوم الخاص عندما يتناقض مع المفهوم الكلي الشامل للأيديولوجيا. نشير هنا إلى أيديولوجية عصر من العصور أو فئة اجتماعية من الفئات التاريخية الواضحة السمات و المعالم، مثل طبقة اجتماعية، حين نتمم بتركيب البناء الكلي للعقل وبخصائصه في مرحلة تاريخية معينة أو لفئة اجتماعية معينة" (ماهايم، 2017، صفحة 167، 168).

ويرى ماهايم أن للأيديولوجيا تصورين، جزئيا أو كليًا، ويصف التصور الجزئي بأنه مجموعة التهم التي يقدمها فكر معين في وصف أجزاء أو بعض من أفكار الآخرين، والتصور الكلي يقوم في المقابل، على تعميم في وصف أجزاء أو بعض من أفكار الآخرين، والتصور الكلي يقوم في المقابل، على تعميم النقد على طبقة أو مرحلة تاريخية معينة بأنها أيديولوجيا ذات طابع خاص، تبرز هذه الخصوصية حسب ماهايم عند الماركسيين بشكل ساطع.

ويُفرق ماهايم بين التصور الكلي والتصور الجزئي على النحو التالي: (توفيق، 2009، صفحة

"(83،84)

- 1- يطلق التصور الجزئي النقض الأيديولوجي على أجزاء من فكر الخصم، فيما يشكك التصور الكلي في مجمل نظرة الخصم إلى العالم.
- 2- يقوم التصور الجزئي بالتحليل على المستوى السيكلوجي المحض، وفي التصور الكلي يوجه النقد إلى أنساق فكرية مختلفة اختلافاً أساسياً.
- 3- الاختلاف الثالث يتفق مع الاختلاف الثاني، في استعمال التصور الجزئي كصورة أولية سيكلوجية الاهتمامات لرؤية الواقع، في حين يكون التصور الكلي تحليلاً وظيفياً شكلياً.
- 4- يتفق ماهايم مع ماركس في أساس كلمة أيديولوجيا وفي وظائفها الاجتماعية، فهي السلاح الذي استخدمه نابليون ضد أعدائه، ولكن يضيف ماهايم: بأنه كذلك نفس السلاح الذي استخدمته وتستخدمه الطبقة العاملة ضد أفكار الطبقات الأخرى، ليصل إلى القول بأن "المدخل الأيديولوجي هو نفسه الذي سيؤدي في آخر الأمر إلى نقطة هي نفسها في مركز يرغمها على مواجهة ذلك التحدي وتلك التهمة. وبهذا الأسلوب نصل دون قصد إلى مرحلة منهجية جديدة في تحليل الفكر بصورة عامة."

فوكو والأيديولوجيا:

ينفي فوكو من إطار مفهوم القوة إمكانية التاريخ الكلي ويقول بالتاريخ العام حيث عدم التواصل والاختلاف. وما يحمله إلينا التاريخ هو علاقات القوة وليس علاقات المعنى، إنه يحمل إلينا صورة الحرب وليس صورة اللغة. والقوة شاملة في كل مكان داخل الجسم الاجتماعي. والقوة لا تدرك منفصلة عن المعرفة فممارسة القوة تخلق موضوعات جديدة للمعرفة والمعرفة بدورها تنتج بشكل ثابت قوة مؤثرة. فيرفض فوكو تناقض المعرفة والقوة وهذا ما يؤدي به إلى الاستخفاف بالقضايا المتعلقة بالصحة أو الصدق الأبستمولوجي للخطاب. وليست الخطابات بالنسبة لفوكو صحيحة أو زائفة وليست علمية أو أيديولوجية، فكل مجتمع له نظامه أو حكمه الخاص على الحقيقة فالحقيقة ليست خارج القوة. (لارين، 2002، صفحة 20).

فوكا وما ونهاية الأيديولوجيا:

نتبين من العرض المختزل لكتاب فوكوياما، أن الحديث عن نهاية التاريخ أو نهاية التطور الأيديولوجي للإنسانية، يعد انتصاراً للنموذج الليبرالي الغربي، ومن الواضح أن هذا الموقف يخفي دوافع أيديولوجية واضحة، إضافة إلى اعتماده على تصور يحصر الإيديولوجيا بالمستوى السياسي ويكتفي برصد جوانب من مظاهر الصراع السياسي بين الإيديولوجيات، متناسياً أبعادها الأخرى، المتمثلة في الدور الأيديولوجي الكبير الذي تمارسه أسطورة النهايات وهي تتجه إلى بناء بدايات أخرى تؤشر إلى تواصل الصراع الأيديولوجي والصراع السياسي في العالم، بدايات تتمثل في صور المقاومة في أكثر من مكان، وفي الصيغ و الأشكال الأخرى التي يمكن أن تنشأ في التاريخ. (عبد اللطيف، 2012).

المطلب الثاني: تعريفات الأيديولوجيا:

مع "كارل ماركس" " دل مفهوم الأيديولوجيا على " الوعي الخاطئ" الذي ينجم عن الموقف الطبقي للأفراد الاجتماعيين، إذ يظهر لهم واقع العلاقات الاجتماعية محرفا بسبب مصالحهم، وبصورة أعم بسبب وجهة النظر المتحيزة التي يفرضها موقفهم في نظام الإنتاج (بودون و بورليو، 1986).

يشير ف. شاتليه أن الأيدلولوجيا مشيئة، فهي تهدف إلى "إبقاء الوضع الحالي للأشياء" فهي في جوهرها مضادة للتاريخ. ويشير م. ويشير م. روددنسون، من جهته، إلى الطابع الثنائي للإيديولوجيا، هذا الطابع الذي يصادر " على التنقيص من قيمة كل الصراعات غير تلك التي يجد المرء نفسه منخرط فيها" أي إضفاء صبغة مثالية على الجماعة التي ينتمي إليها الشخص، إضفاء صبغة "شيطانية" على الخصم". (سبيلا و بنعبد العالي، 2006، صفحة 17)

يعرفها "Guy Rocher" " " نسق من الأفكار والأحكام ظاهر ومنتظم عموما يستخدم ليصف ويفسر ويشرح أو يبرر وضع مجموعة أو جماعة من الناس، والذي يستوحي من مفاهيم القيم بشكل علم ويحدد اتجاه الفعل التاريخي لهذه المجموعة أو الجماعة من الناس (روشي، 1992، صفحة 71).

يعرّف ريموند ويليامز الأيديولوجية بأنها "نظام رسمي ومفصل نسيًا من المعاني والقيم والمعتقدات، من النوع الذي يمكن استخلاصه باعتباره" نظرة إلى العالم "أو" نظرة مستقبلية للطبقة ". (وليامز، 1977، 109). وفقًا لسمويل بيكر (1984)، فإن الإيديولوجية "تحكم الطريقة التي نرى بها عالمنا، وذواتنا، فهي تراقب ما نراه "طبيعيا" أو "واضحا" (ص 69). "الأيديولوجية هي مجموعة متكاملة من الأطر المرجعية التي يرى من خلالها كل واحد منا العالم، و كل واحد منا يعدل فيها أفعالنا" (shoemaker & Reese, 1996, p. 222)

في مقابل الشمولية التي تميز رؤية العالم " يقرر غولدمان أن الأيديولوجيا تتصل بالنفعية والصراعات السياسية الأمر الذي ميزها بالعجز والضييق؛ فهي تشتغل ضمن مجال ضيق، حدوده الوهم والصراع السياسي والمصالح الطبقيّة، النفعية والفئوية، وعلى الخلاف من ذلك يقرر أحد رجالات الفكر ريمون آرون أن الأيديولوجيا ليست ذات نظرة ضيقة بل على العكس من ذلك، تتسم بالشمولية التي تجعل من وظيفتها تلتقي مع مفهوم رؤية العالم، من خلال كونها نظام شامل لا ينفصل عن الفضاء الاجتماعي

والسياسي، أين يستطيع الأفراد فيها تشكيل تصور شامل لتفسير وجودهم وتنظيم علاقاتهم، فهي "نظام شامل لتغيير العالم". (عموري، الأيديولوجيا / الخطاب / النص - نحو مقارنة مفاهيمية-، 2013)

تتمحور أسئلة الإيديولوجيا حول كيفية توحيد المجموعات المختلفة ذات المصالح المتضاربة في مجتمع ما. كما يقول غولدرنر: "الأيديولوجية تولي أهمية خاصة لآلية متشابهة يمكن من خلالها دمج واحدة من هذه الطبقات الاجتماعية من خلال مشاركة الطبقات السائدة (Shoemaker & Reese, 1996). أما "كلاوس و ميلر (Claus Muller) فيعرف الأيديولوجيا على أنها " أنظمة اعتقاد متكاملة تكفل تفسيرات للواقع السياسي، تؤسس أهدافا جمعية لطبقة، أو جماعة، أو للمجتمع ككل في حالة "الأيديولوجيا" المسيطرة، لهذه الأنظمة عنصر تقييمي الذي تربط "الأيديولوجيا" الأحكام الإيجابية، و تصلها بأحوال المجتمع، أو الاهداف السياسية." (إيزدجر، 2002)

جمع Krober و Kluchon بضع مئات من التعاريف المختلفة للثقافة، ولعل محاولة مماثلة بالنسبة للأيديولوجيا ستعطي بدون شك النتيجة نفسها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مفهوم الأيديولوجيا - وهو مفهوم أكثر تسييسا من مفهوم الثقافة - مصاب بالدوغمائية، فكثيرا ما يتم تقديم تعريف ليس أكثر ولا أقل نسبية من تعريف آخر، لكنه مكرس من طرف إحدى السلطات، مما جعله ينسب للمتمسكين بتعريفات مخالفة له صفات الجهل والالتباس. (جوزيف، 2005، صفحة 65)

بلغ مفهوم الأيديولوجيا أوج تداوله في السنوات ما بين (60-1970) في النقاش الفلسفي والاجتماعي والأنثروبوجي، كما اكتسب المفهوم شعبية نسبية مع الوعي بالفوارق الاجتماعية والتحويلات التي دلت على إمكانية تطبيق الأيديولوجيا مما جعلها معترف بها كونه أداة سياسية. ونال المفهوم قوته مع ازدياد دور الأفكار والمعتقدات في توجيه وقيادة السلوك الاجتماعي فأصبح مفهوما رئيسا في شتى المجالات العلمية.

وهناك من المحاولات التعريفية التي يمكن أن تسلمنا إلى مفهوم جديد، وعلى سبيل المثال فردينند الذي يذهب إلى أنه يمكن القول بأن أغلب علماء الاجتماع المعاصرين يستخدمون هذا المصطلح للإشارة إلى نسق الأفكار والأحكام الواضحة والمنظمة بوجه عام، الذي يقوم بوصف وتفسير وتأويل وتبرير وضع الجماعة أو التجمع، والذي يحدد استنادا إلى قيم معينة اتجاهها محدد للعمل التاريخي للجماعة أو التجمع.

وبهذا التعريف تقترب الأيديولوجيا بما يطلق عليه "تحديد الموقف" الأسلوب الذي يحاول من خلاله أعضاء جماعة معينة تفسير وضعهم القائم وإضفاء معنى معيناً عليه.

ولكن التعريف السابق للإيديولوجيا يتضمن ثلاثة أبعاد إلى جانبها سماه ديومند تحديد الموقف يمكن إنجازها فيما يلي:

أولاً: أن الأفكار المتضمنة في الأيديولوجيا تظهر في شكل منهجي منسق ومنظم، لأنها تكون واضحة ومعلنة أمام الجميع داخل النسق.

ثانياً: تشير الأيديولوجيا إلى مجموعة من القيم، ويذهب ديومند إلى إمكان اعتبار الأيديولوجيا تبريراً معيناً لرؤية معينة للعالم أو لنسق معين من القيم.

ثالثاً: للأيديولوجيا وظيفة نزوعية لأنها تدفع أعضاء الجماعة المؤمنين بها إلى الفعل، أو على الأقل توجيههم إلى اتجاهات سلوكية محددة، من خلال تزويدهم بأهداف وغايات معينة.

وقدم مصطفى رجائي خمسة أبعاد لمفهوم الأيديولوجية، وهي: (رشوان، 2008، صفحة 10)

1. البعد الإدراكي: المعرفة والعقيدة.
2. البعد الآثاري: المشاعر والعواطف.
3. البعد التقييمي: المعايير والقيم.
4. البعد المنهجي: الخطط والبرامج.
5. الأساس الاجتماعي: التنظيمات والجماعات المشاركة.

المطلب الثالث تصنيفات الأيديولوجيا:

المقصود بالتصنيفات العامة هو تلك التصنيفات التي تشمل أنواع أيديولوجية مختلفة تجمعها مواصفات تصلح أن تكون أبوابا أو فئات لتصنيفات أخص، ويغلب على مثل هذه التصنيفات التقسيم الثنائي للفئات الأيديولوجية (بكري، 2002).

1- تقسيم الأيديولوجيا بين أيديولوجيا شخصية وأيديولوجيا عامة:

وهو تقسيم يقوم على التمييز بين مجموعة الآراء والاتجاهات والقيم، أي أسلوب التفكير عند الإنسان والمجتمع، وبين الأيديولوجيا الشخصية الخاصة بالأفراد.

فالأيديولوجيات العامة يقصد بها تلك الأيديولوجيات التي تعود إلى نظم اعتقادية عالية (سامية) وإلى قيم معينة تتصل بالمجتمع كما هو وكما ينبغي أن يكون، والأيديولوجيا بهذا المعنى منفصلة عن الأفراد ولها وجود مستقل عنهم، أي كان قبولها من الأفراد كلاً أو جزءاً، وقد تكون الأيديولوجيا الشخصية غير متأثرة بأي من الأيديولوجيات.

2- الأيديولوجيات من زاوية انفتاحها وانغلاقها:

يعتمد هذا التصنيف على التفريق بين الأيديولوجيات المتفاعلة والقابلة على التعاطي مع غيرها وتبادل التأثير معها، وتبين تلك التي تفتقد إلى هذه الخصائص. وقد ميز "جينسبرج" Gensberg علم الاجتماع البريطاني بين الأيديولوجيا المفتوحة والأيديولوجيا المغلقة مستعيراً مصطلحي المفتوح و المغلق من "كارل بوبر" في كتابه (المجتمع المفتوح أعداؤه) الذي دافع فيه عن الديمقراطية، ووصف فيه كل من أفلاطون و"هيغل" و"ماركس" بأنهم أعداء المجتمع المفتوح لأنهم صوروا التاريخ أسيراً لقوانين صارمة، و أرادوا إخضاع المجتمع والأفراد لهذه القوانين.

3- الأيديولوجيات بالنسبة لنظامها الاجتماعي:

يجري التصنيف في هذه الحالة على أساس شمول الأيديولوجيا للمجتمع أو لأحد أقسامها، فهناك ما يخص مجتمعا كاملاً له هويته، وتمثله إيديولوجيته الشاملة، أما أيديولوجية الجماعة الجزئية فتخص جماعة محدودة داخل المجتمع مثل الأيديولوجيا العمالية أو الإقطاعية التي تدور حول قطاع حياتي معين كالأيديولوجيا السياسية.

4- التصنيف تبعاً للجزئية والكلية:

يهتم هذا التصنيف بمعاملة مفهوم الأيديولوجيا من خلال المقابلة بين النزعة السياسية، والنزعة الفلسفية، فمنهايم الذي اعتمد هذا التصنيف لأول مرة، يرى أن الأيديولوجيا الجزئية تتمثل في النظر لأقوال الخصم الذي يكشف مستوى وعيه وجود وقائع تبدو معرفتها الحقيقية في غير مصلحته، أما الأيديولوجيا الكلية فهي التي تضع رؤية الخصم للعالم موضع تساؤل.

فالمعنى الخاص للأيديولوجيا عند "مانهايم" يعني ما يساورنا من شك إزاء آراء وتصورات المعارضين لنا، فنعتبرها أقنعة تحجب حقيقة الوضع الاجتماعي، لأن المعرفة الحقيقية بتلك الوضعية تتعارض مع مصالح المعارضين، فالمفهوم الخاص يأخذ الآراء والأفكار على مستوى نفسي.

أما المفهوم الكلي فينظر إلى التصورات بوصفها نتاجاً اجتماعياً، فالأول يستند إلى سيكولوجيا المصالح، بينما الثاني يتجه نحو المستوى العقلي ويصف الفروق الوضعية المراد فحصها ومعرفتها محل الانطلاق في الأول من المقاصد الخاصة وتقرير الكذب والخداع من خلالها بضوء سيكولوجية المصالح.

لذا فإن اجتماعيات المعرفة منذ منهايم تهتم بالنوع الثاني الذي ينصب على الإطار التصوري وغط التفكير، أي بالتحليل الوظيفي أكثر من اهتمامها بالبواعث والعمليات الذهنية وفي ذلك ابتعاد عن نهج "مكيافيلي" و"هيوم" الذي يرجع اختلاف الآراء إلى اختلاف المصالح، واقترب من يكون" الذي أعاد أوهام العقل في الأعراف والعادات الاجتماعية.

ويرى إيجلتون أن المفهوم الواسع هو على درجة غير عملية فهو حيادي، بينما المفهوم الضيق الذي يبتسح مفهوم الأفكار الزائفة ومصالح الطبقة المسيطرة هو ازدراي، إلا أن لكل منهما فوائد واستعمالاته. وفي هذا الشأن يربط "كيلي" بين ظاهرة الوعي السياسي، والمواجهة بين الأيديولوجيات ويشير إلى أن المفهوم الازدراي يعود إلى مكيافيلي الذي فرق بين سياسة القصر وعامة الشعب، أي بين السياسة المعلنة والاستراتيجية الفعلية، كما يرى أن الوعي السياسي والوعي الاجتماعي، لا يصبحان ظواهر مطروحة إلا بالمواجهة بين أيديولوجيا وأخرى مضادة.

المطلب الرابع: وظائف الإيديولوجيا.

تقوم الإيديولوجيات بعدة وظائف لأعضاء المجتمع، وللطبقة الاجتماعية، ولل فرد تتمثل في الآتي:

✓ وظيفة معرفية:

تقدم الأيديولوجيا نظريات ومعارف وأهدافا معينة تكون أكثر ملاءمة مع الشروط المادية لوجود طبقة معينة، والتعبير عن مصالحها ورغباتها التي يمكن تحقيقها في الممارسة العملية، والتي يجب الدفاع عنها في إطار الصراع الطبقي.

والواقع أننا لا يمكن أن ندرك إلا ما يصل إلينا من خلال وعينا فحسب، ولا يمكننا التوصل إلى جوهر الأشياء. وتنطبق هذه القاعدة على كل العلوم بما فيها المعرفة الطبيعية والمعرفة الاجتماعية. ص 95

✓ وظيفة سياسية:

ليست الأيديولوجيا مجموعة من الأفكار فحسب، بل هي نسق ن الأفكار توجه الأفعال ويقاس على أساسها السلوك الفردي والاجتماعي، ولذلك نجد أنه في كل مجتمع مجموعة من التبريرات أو الأفكار السائدة التي تقوم بوظيفة إظهار التنظيم الاجتماعي، وبناء السلطة فيه، بالشكل الذي يتفق وطبيعة الأشياء، فأهم وظائف الأيديولوجيا أنها تصوغ وتشكل المواقف السياسية، والطبقة الحاكمة -مثلا- تصور مصالحها الخاصة على أنها المصالح العليا للمجتمع. في تقدم العمل والملكية على أنها تمثل المصالح العامة للمجتمع ككل، وليست الأسس التي تقوم عليها سيطرة المجموعات الحاكمة.

هذا وتحدد كل مرحلة تاريخية، الأشكال والأنماط التي تصاحب هذا التطور فمرحلة الغزو الاستعماري لم تكن للبحث عن أسواق لفائض الإنتاج أو للبحث عن المواد الخام لتشغيل المصانع الرأسمالية في مراحل نموها فحسب، وإنما كان تبريرها الأيديولوجي هو أنها إنجاز لمهمة الحضارة الغربية المتحضرة تجاه الشعوب البدائية.

ونؤكد هنا على ضرورة أن ينصاع الإنسان للمجتمع، ويتبع ما فيه من معايير قيمة، وأن يتكيف دائما مع النسق القائم.

كما يمكن أن تصنف وظائف الأيديولوجيا: (بكري، 2002)

الوظيفة الشخصية والاجتماعية للأيديولوجيا:

مهما تكن مجالات القربى بين الشخصي والاجتماعي، فإن تداعياتها تتجلى في إطار التوجه الأيديولوجي لكل منهما، خاصة ما يجمع بين الوظائف على الصعيدين الفردي والجماعي، وبالنظر لكون

الأيدولوجيا تعبيراً جماعياً في حد ذاته، لذا سيكون المدخل على الوظيفة الشخصية - الاجتماعية ما تصوره " سكوت " Scott عن وظائف الأيدولوجيا وفي شقها الخاص بنشوء وتغير الأيدولوجيا الشخصية بالتركيز على ثلاثة وظائف:

1- الحاجات فوق العقلية: فالإنسان يعبر عن مشاكله النفسية الداخلية في فرادتها، وعن حاجاته التي لا غنى عنها. ويتم عن طريق التبرير، لأن في ذلك الإسقاط والإزاحة وردود الأفعال والتسوية مما يمكن تسميتها بالوظائف المهذبة.

2- وظائف الهوية الاجتماعية: وهي الخاصة بوضع الإنسان بين زملائه وتحديد موقفه من أسرته وبين جيرانه ومجتمعه وفي المجتمع ككل. وفي هذا يتماهى الفرد مع أفراد آخرين ومع جماعات دون غيرهم، وهكذا تعين الأيدولوجيا الإنسان في إيجاد هوية اجتماعية وفي صون احترام الذات وفي العلاقات بين الناس.

3- الوظيفة الواقعية: وحتى يستطيع الإنسان العيش والعمل من أجل هدفه، فإن عليه أن يعرف خصائص الناس والأشياء ويعرف كيفية تجاوزهم مع سلوكه، فالوظيفة الواقعية تضفي بعض الحدود على الأيدولوجيا الشخصية، طالما أن معتقدات الإنسان ينبغي أن تكون صحيحة تقريبا في اطلاعه على ما يدور حوله، وكذلك ما عليه أن يفعله حتى يكون مؤثرا لكونه عضوا في مجتمع. ومهما كان الأمر، فثمة نظرة إلى الأفكار على أنها نتائج وليست أسبابا، وتصبح الأيدولوجيا مجرد تعقيل للمصالح غير العقلانية يقوم بحجب الوقائع الشاخصة، ومن الناحية الأبيستمولوجية، فإن الذي يحسب على الأيدولوجيا بشكل عام وليس الأيدولوجيا الشخصية فقط، أنها تشكك في قدرة الخصم على التبصير وتماسك أحكامه، فتكون الأيدولوجيا إذ ذاك عيبا من عيوب المعرفة.

فمنظور المصلحة يفضي إلى الربط بين التفكير الرغبائي ووظيفة الأيدولوجيا، فبالمصلحة تكون الأيدولوجيا تلبية لرغبات معينة في الرفاهية الاقتصادية، وفي فهم معنى التاريخ والحياة وفي الحصول على موقع ومستوى محدد في المجتمع.

كما يورد جان بايشار في " ما هي الأيدولوجيا؟ " خمس وظائف أساسية للأيدولوجيا ضمن تعريفه لها كتشكيكة كلامية سجالية تحاول بفضلها رغبة (أو هوى) ما أن تحقق قيمة من القيم بواسطة ممارسة السلطة في مجتمع معين. وذلك لأنه منذ البداية يختار أن يربط الأيدولوجيا بحالات شعورية

متصلة بالعمل السياسي، وهذه الوظائف هي: استقطاب الأصدقاء وأبعاد الأعداء - تبرير اختيار القيم - إخفاء الأهواء بحيث تتمكن من تحويل الأخلاق لخدمة السياسية وتجعل من الجناية فضيلة - تعيين القيم والأهداف - بالنسبة للعمل السياسي - توجيه الإدراك بمحاربة الثغرات والنقائص في الإدراك العقلاني للواقع (محمد س.، 1981، صفحة 10، 11).

المطلب الخامس خصائص الأيديولوجيات:

يقول بول ريكور بأن الظاهرة الأيديولوجية تنطلق مبكرة جدا، ولا تستمر في كونها شعبية إلا بشرط كونها تبريرية، كما أن من سماتها الدينامية والحافز هو الذي يبررها ويدفع بها، ثم شرح كيف ان كل أيديولوجيا تبسّطية وخطابية، كما أنها تتمتع بطابع معتقدي، كما يضيف إلى هذا كله تعقد وتضخم الطابع غير التفكيري وغير الشفاف للأيديولوجيا. كما يشرح ريكور العلاقة بين السلطة والأيديولوجيا بتبيان أن ظاهرة السلطة هي ذاتها ملازمة لنشأة الجماعة، فالفعل المؤسس لجماعة تتمثل إيديولوجيا.

حاول فان دايك على مسألة الخصائص التي تشرك فيها الأيديولوجيات ويمكن تلخيصها على

النحو التالي (Van Dijk, 1995):

الأيديولوجيات هي اجتماعية: على الأقل منذ ماركس وأنجلز، تم تعريف الإيديولوجيات في الوقت نفسه في مصطلحات اجتماعية أو اقتصادية-اجتماعية وعادة ما تكون مرتبطة بالمجموعات والمواقع الجماعية والمصالح أو الصراعات الجماعية مثل الصراع الطبقي أو الجنس أو النضال "العرق، وبالتالي القوة الاجتماعية والهيمنة وكذلك تعميمها وشرعيتها. ما إذا كانت الإيديولوجيات تقتصر على علاقات الهيمنة هي مسألة خلاف، ولكن في نظرنا إلى حد كبير هي مسألة اختيار وتعريف، أي "الإيديولوجيات السائدة" ، بالمعنى الحصري للأيديولوجيات لمجموعة "مهيمنة" ، أو الإيديولوجيات التي تفرضها مجموعة مهيمنة ، هي حالات خاصة من الأيديولوجية ، وليس سمة لجميع الإيديولوجيات.

وهكذا، نفترض أنه ليس فقط الجماعات المسيطرة، ولكن أيضا الجماعات المسيطرة عليها **dominated group** لها إيديولوجيات تتحكم في تحديد هويتها الذاتية وأهدافها وأفعالها. وينطبق الشيء نفسه على المجموعات الاجتماعية الأخرى، مثل المهنيين (الصحفيين، الأساتذة)، مجموعات العمل (مناهضي اللاهمة، علماء البيئة، المؤيدون لمناهضة الإجهاض، الخ)، أو المنظمات والمؤسسات (البيروقراطية ، الشرطة).

ج) الأيديولوجيات هي إدراكية - اجتماعية. وبوصفها واجهة بين المعرفية والاجتماعية، هناك البعد المهم لنظم المعتقدات الاجتماعية، مثل البعد المعرفي والآراء والمواقف. أي أن الأيديولوجيات هي أساسًا مشتركة

(أو متنازع عليها) من قبل أعضاء المجموعات الاجتماعية، وبنفس الطريقة التي لا توجد بها لغة "خاصة"، فإنه لا أيديولوجيات شخصية.

(د) ليست الأيديولوجيات "صحيحة" أو "مزيفة". نحن لا نحدد الأيديولوجيات، كما هو الحال في بعض الأحيان في الأساليب التقليدية، الأيديولوجيات بشكل عام ليست صحيحة على وجه التحديد "أو" خاطئة" بل هي تمثل الحقيقة الحزبية، التي تخدم مصالح ذاتية في مجموعة اجتماعية

(هـ) قد تكون للأيديولوجيات درجات متفاوتة من التعقيد: إن الأيديولوجيات أيضا لا تحتاج إلى أنظمة من المعتقد متطورة بشكل كامل وواضحة. من ناحية أخرى، على الرغم من أن الأبحاث تُظهر أنه ليس كل الناس لديهم أيديولوجيات سياسية صريحة، فقد يكون لديهم أيديولوجيات أكثر تفصيلاً حول قضايا اجتماعية أخرى ذات صلة بالمجموعة. قد تتراوح هذه الأيديولوجيات من البساطة إلى التعقيد الشديد، وتتألف من بعض المقترحات الأساسية أو الأطر الكبيرة مثل أيديولوجيات "الديمقراطية" أو "الاشتراكية". وبالفعل، بخلاف استخدام مصطلح "الأيديولوجية في النص اليومي والحديث، لا تقتصر الأيديولوجيات على العقيدة الفلسفية أو السياسية الرئيسية" (Skidmore، 1993). بدلا من ذلك، ينبغي النظر إليهم على أنهم (البديهيات الأساسية) لنظرية اجتماعية ساذجة، ضمنية لمجموعة حول نفسها وموقفها في المجتمع. لا تحتاج مثل هذه الأطر الأيديولوجية إلى الدقة أو التنظيم أو الثبات. قد يكون غامضاً، غامضاً، مرتباً وغير متناسقاً، طالما أنها تعمل (بشكل أكثر أو أقل كفاءة) في مراقبة التفسير والتفاعل الاجتماعي. قد يكون هذا التنوع مرتبطاً أيضاً بالتصنيفات الاجتماعية والأدوار الاجتماعية، بطريقة تجعل القادة، النخب أو المتعلمين بشكل أفضل، وبشكل عام "الأيديولوجيات" للمجموعة، قد يكون لديهم أنظمة أيديولوجية أكثر تعقيداً.

(و) الأيديولوجيات لها مظاهر متغيرة سياقياً: إن التعبيرات الأيديولوجية لأعضاء المجموعة غالباً ما تبدو غائبة أو غامضة أو مشوشة أو متناقضة أو غير متماسكة، لا يعني أن الأيديولوجيات نفسها متناقضة أو أن الأيديولوجيات غير موجودة في المقام الأول. الاختلاف الشخصي والسياقي للخطاب الأيديولوجي والعمل قد يكون بسبب، على سبيل المثال، مثال على ذلك حقيقة أن الناس أعضاء ويتعرفون على عدة مجموعات، وبالتالي قد يتشاركون في العديد من الأيديولوجيات والقيم المتناقضة أحياناً...

(ز) الأيديولوجيات عامة ومجردة:

إن الإيديولوجيات، على هذا النحو (أي، كُنْظْم مجردة) مستقلة عن المواقف، وأن تعبيرات متغيرة محتملة يتم إنتاجها محليًا وتقييدها في السياق. يقول فان دايك أن السبب النظري الرئيسي لاقتراحه هو أنه، بافتراض الاستقرار النسبي واستمرارية الأنظمة الأيديولوجية، لن نكون قادرين على شرح سبب ثباتها وتمائلها في تعبيراتها الإيديولوجية. الأوصاف المحلية أو الموضوعية أو السياقية بشكل صارم غير قادرة على حساب التشابه المستقل للسياق للخطاب وتصرفات العديد من أعضاء المجموعة وينطبق الشيء نفسه على المعرفة الاجتماعية والثقافية التي تعرّف "الاستحسان" في الخطاب والتفاعل. قبول مثل هذه المعرفة الخالية من السياق والمشاركة اجتماعيًا والتي يجب افتراضها نفسها للأيديولوجيات التي تتحكم في الآراء والأحكام. على سبيل المثال، سيكون بمقدور معظم أفراد مجموعات الأقليات التماهي مع الأيديولوجيات العنصرية الأساسية، ويمكنهم مقارنة ذلك عبر السياقات. أشكال التمييز. وبالمثل، فإن معرفتهم الخاصة بالعنصرية ستستند إلى أيديولوجيات مناهضة للعنصرية.

وهكذا يمكن القول: إن الأيديولوجيا هي معرفة موسوعية شاملة قادر على تحطيم التحيز، وذات قدرة على الاستخدام في عملية الإصلاح الاجتماعي، والأيديولوجيا هو الشخص الذي يتمتع بمعرفة فلسفية أو عقائدية عميقة. وتتميز الأيديولوجيا إنها غير ثابتة ثباتا مطلقا وإنما تتمتع بخاصية الديناميكية؛ لأنها تشهد عمليات نمو وتحول واختفاء وظهور جديدة، مثال: كان العالم ينقسم الى قسمين ونتيجة الاستقطاب والحروب الباردة وتأثيراتها ظهرت أيديولوجيا جديدة هي الحياد الايجابي وعدم الانحياز، ونتيجة الصراعات انحسرت الأيديولوجيا الاشتراكية وتفردت الرأسمالية إلى حد ما، واليوم هناك تحول جديد نحو عالم متعدد الأقطاب. (شريقي، 2018، صفحة 157)

تؤدي الأيديولوجية بصفة عامة، سواء كانت تمارس في المجتمعات المتقدمة، أو تمارس في المجتمعات المتخلفة، مجموعة من الوظائف الأساسية يجعلها "محمد سيلا" على النحو التالي:

الأيديولوجيا والعولمة:

إن العالم الذي تبشر به العولمة هو عالم، لا سياسي لا أيديولوجي لا أخلاقي لا إنساني، إنه عالم بلا هوية و بلا لون أيديولوجي أو عقائدي. هكذا يصورون لنا عالم الغد الذي بدأت تلوح معالمه في الأفق منذ السنوات الأخيرة للقرن العشرين.

لاشك في أن الديمقراطية تأخذ أكثر فأكثر في نهاية التسعينيات هذه في الوطن العربي أبعاد أسطورة خالصة، وهو دور كانت اضطلعت به في منتصف الثمانينات فكرة الاشتراكية، ومنقبلها في الخمسينيات وإلى منتصف الثمانينات فكرة الاشتراكية، ومن قبلها في الخمسينيات وإلى منتصف الستينيات فكرة الوحدة. (طاريشي، 2001، صفحة 71).

المبحث الثاني: الخطاب ناقل للأيديولوجيا في وسائل الإعلام.

لا يجب حصر العلاقة بين الخطاب والأيديولوجية " في مجرد محاولة الباحث استخلاص الأيديولوجية التي يعبر عنها الخطاب، بل يجب أن يمتد ذلك ليشمل قدرة الخطاب على خلق أيديولوجية معينة، فالخطاب هو أهم وسائل التعبير عن الأيديولوجية وإيضاحها، بحيث يمكننا القول أن الارتباط بينهما يصل إلى حد ارتباط وجود كل منهما بالآخر واعتماده عليه، فالأفكار لا يتسنى لها الخروج والنفوذ إلى محيط الحياة الاجتماعية واختراقها إلا إذا وجدت وسيلة للتعبير عنها، ولذا عادة ما يركز البحث الأيديولوجي الإمبريقي على الخطاب باعتباره محورا له أو على الأقل لابد أن يتضمن هذا البحث تحليلا للخطاب ضمن إجراءاته الأخرى. (عمر الفاروق، صفحة 36)

وتجدر الإشارة أن هناك الكثير من المقاربات والمداخل التي تطرقت بشكل مباشر إلى العلاقة بين الأيديولوجيا والخطابات المختلفة التي تبثها وسائل الإعلام واهتمت بإيجاد الأدوات والآليات التي من خلالها يمكن الكشف عن الأيديولوجيا في الخطاب.

المطلب الأول: العلاقة بين الأيديولوجيا والخطاب في وسائل الإعلام:

تعكس وسائل الإعلام الحديثة أشكالاً كثيرة من أنواع الهيمنة الاجتماعية والسياسية السائدة، فكانت وسيلة من وسائل التلاعب الأيديولوجي تمارس شتى أشكال التمثيل بل والتزييف لمختلف الأحداث والقضايا، والخطاب الإعلامي للوسائل يقع في صلب منظومة الترميز الاجتماعي وأهمية خطاب الوسائل من- زاوية فعله الاجتماعي- لا تكمن فيه بذاته وإنما بالمسلمات المرتبطة به على غرار أن الوسائل الإعلامية سلطة ذات فعل محرك، وتحليل الخطاب الإعلامي للوسائل باعتباره أداة تحوير أو تحريك أصعب بكثير من تحليل الخطاب السياسي مثلاً، فهذا الأخير يرتبط بفكر السلطة وبفكرة التحريك، ولكنها في الوقت عينه أداة يستخدمها السياسي لتحريك الرأي العام، ويوضح التراكم المعرفي وأدبيات الخطاب أنه لا يوجد خطاب دون سلطة وفي هذا السياق أشار دوسوسير: إلى أن اللغة ليست بريئة، حيث بمجرد أن نطق بكلمة أو حتى نتفوه بعبارة نكون في خدمة سلطة معينة. (بصيص، الخطاب الصحفي El watan تجاه القضايا السياسية والاقتصادية في الجزائر، دراسة في تحليل الخطاب، 2017)

ورغم أن مفهوم الخطاب نشأ في مجالي اللغويات والسيميوطيقا إلا أنه قفز إلى العديد من فروع ومجالات العلوم الإنسانية، إذ يستخدم تحليل الخطاب في الأنثروبولوجيا والتاريخ وعلم الاجتماع والتحليل النفسي ودراسات ما بعد الكولونيالية والعلوم السياسية والإعلام وغيرها، مما جعل مفهوم الخطاب يشغل مكاناً محورياً تتزايد أهميته في العلوم الاجتماعية والإنسانية المعاصرة. (عبد القوي، 2018)

يعد الخطاب الإعلامي صنفاً من بين أهم أصناف الخطابات اللغوية المتغلغلة في أعماق الحياة الاجتماعية المعبرة عن كل مجالاتها الحياتية المؤثرة فيها والمتأثرة بها، فقد تحول الإنسان في هذا العصر إلى كائن إعلامي تواصل، يحتاج إلى المعلومة مثلما يحتاج إلى الأكل والشرب. (أبربر، صفحة 90)

إن أبرز الارتباطات بين الخطابين الإعلامي والسياسي تتمثل في: الطاقة الأيديولوجية التي تشحنهما بما هي جملة المعتقدات والمواقف المنتظمة النسق الاجتماعي المشترك لجماعة أو ثقافة أو مجتمع، إنها آلة معرفية وبرنامج قاعدي يولد المواقف الجماعية التي تتحكم في علاقات الهيمنة، فهي تمتد من الخطاب التواصلية بنصوصه الإعلامية إلى الخطاب المؤسساتي بما في ذلك النصوص الحكومية والمناقشات البرلمانية والتشريعات القانونية وفي كل ما يؤدي إلى إعطاء مشروعية لسلطة ما برأي "أوليفي رومبول (17) " Olivier Romboulds". (أبربر، صفحة 101)

ولم تشذ مجتمعاتنا العربية عن هذا؛ فقد أصبحت وسائل الإعلام كأنها ملك خاص بل ملك خاص للسلطة، وأصبح الخطاب الإعلامي العربي يسير في فلك السياسي ويزيح الحواجز من طريقه، وقد أدى هذا إلى أن يصبح المتلقي العربي متلقيا سلبيا لا يرى بعينه ولا يتحدث بلسانه ولا يفكر بل يوجد من يفكر له و بدله.(أبربر)

إذا كانت الإيديولوجيا تظهر في أشكال عديدة فإن اللغة تظل هي مكانها المفضل برأي " روم بول" فتعد اللغة الميدان المتميز الذي تمارس الإيديولوجيا فيه وبواسطته وظيفتها الخاصة، فهي ليست بريئة بل محملة بالكثير من السلطة التي تشتغل دون وعي منا والتي أبان عنها فو كو" و" بارت" و" بورد يو" و" در پدر"، بالإضافة إلى رومبول" الذي اعتبر أننا لسنا نحن من يتحدث من خلال اللغة وإنما توجد لغة تتحدث بداخلنا بدلا عنا، ترتبط بدون وعي منا، بالطبقة التي ينتمي إليها الفكر الذي نحمله أو نرثه. إن كل هذا يبرز في الاستعمال؛ إذا المسألة الحقيقية هي كيف نستعمل الكلمات، فليست اللغة هي التي تحمل طابعا إيديولوجيا وإنما الاستعمال الذي تستعمل به اللغة هو الذي يحمل ذلك الطابع.(أبربر، صفحة 104)، ويتطلب أخذ خطاب وسائل الإعلام كموضوع للدراسة أولاً وقبل كل شيء أن يكون لديك رؤية واضحة نسبياً للوضع المزدوج للأخير في نفس الوقت - مؤسسات ديمقراطية وصناعات السوق - وكذلك إطارات سوسيو تاريخية وسوسيو اقتصادية، وسوسيو سياسية أو حتى سوسيو تقنية التي تتطور فيها هذه الأبعاد كلها نقاط انطلاق ممكنة لمشكلة بحث على وسائل الإعلام (Marty, 2019).

إن الخطاب ليس هو اللغة، كما توجد اختلافات عميقة بين الخطاب والنص، وذلك رغم نشأتها التقليدية من الدراسات اللغوية إن الخطاب والنص يبحثن في البناء والوظيفة لوحدة اللغة الكبرى، كما تطورا في نفس الوقت تقريبا، لذلك هناك من يعتبرهما متطابقين، لكن لاشك في وجود فروق كبيرة بينهما على مستوى المفاهيم والمناهج والوظائف. فالخطاب يركز على اللغة والمجتمع، بالإضافة إلى أن الخطاب متحرك ومتغير، وله جمهور وهدف وقصد معين، ويتشكل من مجموعة من النصوص والممارسات الاجتماعية.

الخطاب لغة مشتق من تعريب الكلمة الانكليزية (discourse)، والفرنسية (discour)، فالخطاب لغه في الأصل مشتق من اللفظ اللاتيني (dircurus) والتي تشير بمجمل معانيها إلى السرد والارتجال والفعل والقول(عصفور، 1997، صفحة 47،48). والخطاب في كلمات بسيطة هو طريقة

معينة للتحديث عن الواقع وفهمه، كما أنه مجموعة من النصوص والممارسات الخاصة بإنتاج النصوص وانتشارها واستقبالها، مما يؤدي إلى إنشاء أو فهم الواقع الاجتماعي. كما يشير الخطاب كما يقول فيركلاو fairclough إلى استخدام اللغة حديثا وكتابة، كما يتضمن أنواعا أخرى من النشاط العلاماتي مثل: الصور المرئية الصور الفوتوغرافية، الأفلام الفيديو، الرسوم البيانية، والاتصال غير الشفوي مثل حركات الرأس أو الأيدي.. الخ ويخلص إلى أن الخطاب هو أحد أشكال الممارسة الاجتماعية، ثم يستخدم فيركلاو الخطاب بمعنى أضيق حين يقول: الخطاب هو اللغة المستخدمة لتمثيل ممارسة اجتماعية محددة من وجهة نظر معينة. وتنتمي الخطابات بصفة عامة إلى المعرفة، وإلى بناء المعرفة (شومان، 2007، صفحة 25).

المطلب الثاني: من الخطاب الفلسفي إلى الدراسات اللغوية:

"تنوعت الرؤى في الخطاب لدى الغربيين القدماء، والمعاصرين، وتشابكت موضوعاته واهتماماته، وترتد بدايات النظر فيه لديهم إلى أفلاطون الذي ربط دلالة الخطاب الخاصة بالاستناد إلى قواعد عقلية محددة، أما في العصور الوسطى فكان لديكارت الأثر الكبير في تمثل العناية الجلية بالخطاب الفلسفي وتحديد ماهية المصطلح." (بغورة، 2000، صفحة 28)

أما المفاهيم التي جاء بها اللغويون المعاصرون فقد ارتبطت بالدراسات اللسانية، ولعل أولهم العالم فرديناند دي سوسير، الذي يعد رائد علم اللغة العام في العصر الحديث، إذ فرق بين اللغة والكلام، فالكلام لديه يرادف مصطلح الخطاب الذي يرى من سماته التعدد، والتلون، والتنوع، أما الفرق فيكمن في أن اللغة شيء اجتماعي، ووسيلة ممكنة، بينما الكلام منجز فردي، وأنشطة وممارسات فعلية اتصالية. (جواد، 1998)، وأيا كان اتجاه المشروع البنيوي أو تفرعاته. فإن نقطة الانطلاق الأساسية التي وفرها لنا هنا. تتمثل في المنظور الذي ينظر إلى موضوعه (سواء كان نصا أدبيا، أسطوريا، أو اجتماعيا.. الخ) ككل يتم التركيز على فحص العلاقات بين أجزائه التي تشكله. وتقديم مفهوم العلاقة على مفهوم العنصر الوجودي المكون. مما جعل اللغة النموذج الأساس لديهم، فاللغة نظام من علاقات الاختلاف والتباين بين العناصر اللغوية التي تعطي لها قيمتها ضمن النسق اللغوي مما يجعلها نسقا مستقلا بذاته. قائما على قوانينه الداخلية. والدلالة فيه تنتج عبر هذه العلاقات القائمة على الاختلافات بين عناصره. ولعل ما استثمرته نظرية الخطاب لاحقا هو ذلك التعليق للبعد الفردي في إنتاج المعنى. فالمعنى هو نتاج النسق

اللغوي نفسه. وهو ليس إبداعا فرديا بل نتاجا محكوما بجملة القوانين الموضوعية والاجتماعية التي تحكم النسق اللغوي نفسه.

وقد أخضع بارت هذا التوجه لاحقا لصياغة نظرية جديدة. تحت تأثير النموذج اللساني السوسيري إذ وصف الميثولوجيا بقوله: " إن هذا المنهج قليل العملية ولا يزعم أنه علمي. لذلك لم يأت الانفتاح المناهجي إلا لاحقا عن طريق قراءة سوسير " بتطبيقه على الطريقة التي تعمل بها العلامات في مجال الثقافة عموما. وأضاف بعد القيم الثقافية لاستخدام سوسير للمصطلح - أعني العلامة- وقسم أنظمة الدلالة إلى نظامين هما: (جبارة، 2012، صفحة 371،372) "

التعيين **denotation**: وهو ما يقابل مفهوم الدلالة لدى سوسير.

التضمين (الإيحاء) **conotation**: ويسميه سوليفيان في معجمه الاتصالي بالأسطورة أيضا التي تحدث عندما يلتقي نظام معاني العلامة الأول بالقيم. مؤسسا خطابات الثقافة.

ويصف بالتعيين: تلك العلاقة البسيطة بين العلامة ومرجعها التي يفترض أنها علاقة موضوعية خالية من القيمة، وهي في واقع الحال شيء غير موجود في الواقع الحقيقي، سوى باللغات المتخصصة مثل الرياضيات، حيث يكون $2=1+1$ حكما تعيينيا خالصا.

أما التضمين أو الإيحاء: فيحدث عندما يلتقي نظام التعيين (الدلالة) مع نسق القيم في الثقافة عموما أو الشخص الذي يستخدمه (أن مستواه التعبيري يتكون من نظام الدلالة، فهو ينتج إذن ظلالات للمعنى تعبيرية، ارتباطية، موافقية **attitudinal** و تقييمية. وهذا المستوى هو مستوى الأسطورة، على وفق الاستخدام الخاص لها المصطلح لدى بارت للإشارة إلى سلسلة المفاهيم التي تحظى بقبول عام عبر الثقافة.

ونجد هناك من يقترح نظام دلالة ثالث، هو الإيديولوجيا، كما هو الحال مع فيسك وهارتلي في كتابهما المشترك " قراءة التلفزيون بوصفه ظاهرة سيميائية، وقد انطلقت هذه المحاولة من بارت كليا، ولا نرى أنها تجيد عن أسسه النظرية، وعن المفهوم الذي يطرحه بارت للأيديولوجيا.

المطلب الثاني: بدايات تحليل الخطاب المقاربة التلغوية وربط اللغة بالسياق:

تعتمد هذه المقاربة على ربط العديد من العناصر اللغوية بعوامل خارجية، في إطار دراسة شروط إنتاج الخطاب وفهم آليات توظيف اللغة. ويعد اللساني الفرنسي إميل بنفنيست هو مؤسس هذه المقاربة. ومن بين المواضيع التي تدرسها الآثار التي تشير إلى عنصر الذاتية في الخطاب، ويخضع هذا الأخير لوضعية تتشكل فيما سماه بنفنيست بالجهاز الشكلي للتلغظ، فتكفل هذه المقاربة بدراسة المبهمات (ضمائر الشخص، الظروف الزمانية والظروف المكانية) وهي الوحدات التي تسمح للمتكلم بالارتباط بالواقع.

لا يعتبر الخطاب كوسيلة اتصال وتبليغ فقط بل أيضا كوسيلة للإثارة والإقناع والتأثير والتمويه، كما يعد مضمونه عبارة عن واجهة إيديولوجية لوضع اجتماعي قائم أو يراد له أن يقوم. قد تتماشى هذه الخصائص مع تعريف Benveniste الذي يرى: "أنه كل نطق أو كتابة، تحمل وجهة نظر محددة من المتكلم أو الكاتب وتفترض فيه التأثير على السامع أو القارئ مع الأخذ بعين الاعتبار مجمل الظروف والممارسات التي تم فيها. ويصبح المركب اللفظي الجديد، الخطاب الإيديولوجي: تلك التصورات: والأفكار والمعتقدات المميزة لتيار أو فئة أو طبقة ما المجسدة في خطاب وهو حاملها المفضل (بن عدة، 2005/2004، صفحة 9).

يركز " بنفنيست " على قيمة عملية التلغظ، التي لم تنل اهتمام اللغويين القدامى، ولكنها أضحت مادة جديرة بالاهتمام، نظرا لأنها تنقل اللغة من سكونيتها إلى حركية الاستعمال الفردي (الكلام والخطاب)، كما أنه يحدد العلاقة بين الباحث والمتلقي. (فضالة، 2018)، وقد ركز " بنفنيست على دراسة التلغظ، لأنه يبين اللغة في حالة اشتغالها كما ينتجها المتلغظ أو المتحدث بها في مقامها التواصلي ومن شأن هذا أن يجعل الدارس أو المتلقي " شاهد حال " على المتكلم وهو يؤدي فعل التلغظ في زمانه زمكانه، وبما يشمل ذلك الفعل من نشاط لغوي ونشاط آخر مواز له غير لغوي وهو ما لا يتوفر في الملفوظ. (أبربر، صفحة 120). لقد كان هاريس أول لساني يعد الخطاب موضوعا شرعيا للدرس اللساني، كما قدم منهجا لتحليل الخطاب المترابط، واهتم بتوزيع العناصر اللغوية في النصوص، والروابط بين النص وسياقه الاجتماعي، ولكي يتحقق هذا الهدف فإنه لا بد من تجاوز مشكلتين وقعت فيهما الدراسات اللغوية الوصفية والسلوكية وهما في نظره: (بوقرة، صفحة 51)

أولاً: قصر الدراسة على الجمل والعلاقات فيما بين أجزاء الجملة الواحدة إذ لا بد من تجاوز ذلك إلى ماهو خارج الجملة.

ثانياً: الفصل بين اللغة والموقف الاجتماعي مما يحول دون الفهم الصحيح، ومن ثم اعتمد منهجه في تحليل الخطاب ركيزتين هما:

1. العلاقة التوزيعية بين الجمل.

2. الربط بين اللغة والموقف الاجتماعي ويؤكد ز. هاريس "Z.Harris" أنه بالإمكان تصور تحليل

الخطاب انطلاقاً من ضربين من المسائل هما في الحقيقة أمران مترابطان أما الأول فيتمثل في مواصلة الدراسة اللسانية الوصفية بتجاوز حدود الجملة الواحدة في نفس الوقت. وأما الثاني فيتعلق بالعلاقة بين الثقافة واللغة.

حينما ننظر إلى تحليل الخطاب من منطلق كونه تناول اللساني العلمي لما زاد عن حدود الجملة في إطار نظري محدد المعالم يتعلق أولاً بإدراكه لنقطة ذلك التجاوز للجملة، وثانياً بوضع تصورات نظرية لما فوق الجملة، فإن هذه العملية لم تبدأ إلا في الغرب وبالتحديد عندما نشر هاريس بحثاً عنوانه " تحليل الخطاب" في سنة 1992. هذا ما نجده في معظم الكتب التي تؤرخ لتحليل الخطاب، ولكن ذلك غير صحيح على إطلاقه فما قام به هاريس هو تأسيس لسانيات النص (text linguistics) أو ما نطلق عليه تحليل الخطاب التقليدي (Traditional discourse analysis)، وقد تكاثرت البحوث في ألمانيا و في فرنسا وفي بريطانيا و أمريكا فيما بعد الخمسينات الميلادية في مجال لسانيات النص، ولكنها لم تنتقل من إطار لسانيات النص المهمة بدراسة قواعد النص النحوية إلى تحليل الخطاب إلا في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات الميلادية من القرن الميلادي المنصرم حينما بدأ الاهتمام ينصب أكثر على تحليل المضامين الكلية للنص في إطار الاتجاه التداولي وخصوصاً على يد الهولندي فان ديك Van dijk الذي بدأ ينطلق من تحليل سيكولساني للخطاب والنص رابطاً بين الدلالة والتداولية (عبد الكريم ج.، 2016، صفحة 113).

المطلب الثالث: الخطاب الإعلامي في إطار مدرسة التحليل الثقافي:

تأسست مدرسة التحليل الثقافي العام **cultural genericanalysis** في رحاب مركز الدراسات الثقافية المعاصرة بجامعة برمنجهام في بريطانيا عام 1964، إلا أن أصولها ربما ترجع إلى نهاية الأربعينيات ومطلع الخمسينيات، ومن أبرز أعلامها: ريتشارد هوجارت **Richard Hoggart**، وتومبسون **P. Thompson**، وستيوارت هال **Stuart Hall**. لكن ربما كانت أعمال راييموند ويليامز **Raymond Williams** الأكثر أهمية في تأسيس هذه المدرسة التي ربطت بين الثقافة والإعلام في إطار اهتمامها بتحليل معنى الثقافة، إلى سلع تنتج وتوزع على نطاق واسع في ظل المجتمع الرأسمالي. من هنا ظهر مفهوم الثقافة الجماهيرية المادية، وكيف أن وسائل الاتصال الجماهيري تلعب دورا بالغ الأهمية في إنتاج و ترويج الثقافة الجماهيرية، وعلاقة ذلك بأسلوب الحياة والأيدولوجية والوعي في المجتمع (شومان، تحليل الخطاب الإعلامي: أطر نظرية ونماذج تطبيقية، 2007، صفحة 73).

سعت المذهبية الثقافية بشكل دؤوب لملاحقة التحولات المتسارعة في مجال تكنولوجيا الاتصال والنتاج الثقافي والغني إلى ظهور اتجاهات تربط بينها وبين تيارات مابعد الحداثة، حيث يرى راييموند ويليامز أن زمن الحداثة الواعية في سبيله إلى الانقراض، لكن إذا دققنا إلى الوراء إلى العرض الذي قدمه التلفزيون خلال الفترة ما بين الستينات وأوائل السبعينيات من القرن المنصرم لا يمكن أن نتقصى ذات اللحظة التي أحس فيها بحوث الحداثة من حيث هو صدمة مباغته أو تمزق في نسيج الخبرة بمعنى من المعاني، فإن راييموند ويليامز نظر إلى التلفزيون كموضوع سياسي يجمع ما بين الشعبية وتكنولوجيا ثقافية واحدة وفي رأيه إن الكثير مما ندعوه بعد الحداثي و إنما هو تكون حداثي (مشاقبة، مناهج البحث الإعلامي وتحليل الخطاب، صفحة 46).

لقد حاول المنهج الثقافي الربط بين التغيرات التي حدثت في الأنواع الإعلامية في الإذاعة والتلفزيون وبين تطور مفهوم المجال العام **Public Sphere**، والذي صاغه هابرماس وقصد به ساحة اللقاء والصراع بين الدولة والمجتمع المدني، والميدان الذي يتوسط بينهما، وهذا المجال العام هو الإطار الذي يظهر فيه الرأي العام نتيجة الجدل والنقاش والصراع بين طبقات المجتمع، وبين المواطنين والدولة. (شومان، تحليل الخطاب الإعلامي: أطر نظرية ونماذج تطبيقية، 2007، صفحة 75)، وينطلق هل في تركيزه لدراسة معنى الرسائل الإعلامية وموقعها في ثقافة المجتمع عموما، وبشكل خاص المجتمع الرأسمالي المعاصر، من رفض

مزدوج لتلك البحوث الأمريكية المبكرة التي ركزت على تأثير وسائل الاتصال على الأفراد بدلا من منطقة المعنى أو العلاقة بين وسائل الاتصال والتنظيمات الاقتصادية والاجتماعية الأعم. ولتلك النظرة الماركسية التقليدية التي تحصر الذات ضمن حتمية اقتصادية. وتسلم جدلا بالمحتوى الإيديولوجي لوسائل الاتصال. في رؤيتها للثقافة بوصفها وبساطة مجرد انعكاس للبنية التحتية الاقتصادية (جبارة، 2012، صفحة 388).

من هنا ينطلق ستيوارت هل، لإعادة فحص تلك العلاقة الجدلية بين البنية التحتية والبنية الفوقية. في محاولة لفهم سيورة إنتاج الأيدولوجيا، ودور وسائل الاتصال في إعادة إنتاج الأيدولوجيا، ودور وسائل الاتصال في إعادة إنتاج الأيدولوجيا المهيمنة، والمحافظة على المجتمع القائم، ولقد انطلق هل من نظرية الأيدولوجيا لفحص دور وسائل الإعلام، بوصفها أجهزة أيدولوجية تعيد إنتاج الأيدولوجيا المهيمنة في المجتمع، والمحافظة على أوضاعه القائمة، وهو مانصبت دراساته المختلفة ودراسات زملائه على استخلاصه من الأنواع الخطائية السائدة في وسائل الإعلام. (جبارة، 2012، صفحة 402)

انصبت دراسة هل وزملاؤه على استخلاص الأنواع الخطائية السائدة في وسائل الإعلام، و"الوسط الرئيس لصياغة الأيدولوجيا هو الممارسة اللغوية، والوعي، إذ عبر اللغة يعطي المعنى، أن هذه (المعاني) التي نعزوها إلى علاقائنا، والوسائل التي ندرك بها في الوعي كيف نعيش وكيف نمارس؟ ليست ببساطة إسقاطات نظرية أو إيديولوجية للأفراد. إن (إعطاء المعنى) بهذه الطريقة يعني بشكل رئيس أن بموضع المرء نفسه، وتجربته وظروفه في خطابات أيدولوجية معطاة مسبقا مجموعات من الخبرات الجاهزة. والمكونة مسبقا، تنشر وترتب عبر اللغة التي تملأ الفضاء الإيديولوجي. وهذا الحقل للإيديولوجيا والوعي يدعى أيضا بشكل مستمر، ومضطرب، (ثقافة) (جبارة، 2012، صفحة 403).

وإذا كانت إحدى الوظائف الأساسية للأيدولوجيا في البنية الاجتماعية، تتمثل في ضمان الشرعية وكسب الإقناع كجزء أساسي في تحقيق (المهيمنة) المفهوم الذي يستعيره هل من المفكر الإيطالي غرامشي. فإن وسائل الإعلام تقع في قلب تحقيق هذه المهمة. فالدور الأيديولوجي لوسائل الإعلام هو دورها الأساسي والوحيد. ولتأكيد هذه الخلاصة يقوم "ستيوارت هل" بمناقشة تطور وسائل الإعلام، وعلاقتها بالبنية الاجتماعية منذ القرن الثامن عشر، حيث أشار بداية تحول العمل الفني إلى سلعة، مع تحول انكلترا

إلى مجتمع رأسمالي زراعي. وحتى صورتها ووظائفها بالغة التعقيد في المجتمع الرأسمالي الصناعي المعاصر. راصدا ثلاث وظائف أساسية لوسائل الإعلام: (جبارة، 2012، صفحة 404)

الأولى: تتمثل في كونها أداة أساسية يتم من خلالها إنتاج واستهلاك المعرفة الاجتماعية. وهي بذلك تكون مسؤولة عن:

1- تجهيز القاعدة التي تبنى عليها الجماعات والطبقات (صورة ذهنية) image لحيوات. ومعاني وممارسات وقيم وممارسات وقيم الجماعات والطبقات الأخرى.

2- تزويد الصور والتمثيلات والأفكار التي تتألف حولها الكلية الاجتماعية. من كل تلك القطع المجزأة والمنفصلة، وتفهم بشكل متجانس ككل.

ونعود الآن إلى الوظيفة الثالثة لوسائل الإعلام، وهي أن تنظم وتقود وتجمع معا ما قامت بتمثيله انتقائيا. وما صنفته انتقائيا. وهنا ينبغي أن تبدأ ببناء بعض الوحدة والانسجام الخيالي، أو درجة من الاتساق والترابط بين هذه المواد المجزأة والمتعددة. ويتضح هنا مدى الدور الذي تلعبه الايدولوجيا في هذه الوظيفة وفي الوظائف الثلاث عموما.

إن الآليات (المكانيزمات) الفعلية، التي تمكن وسائل الإعلام من إنجاز مثل هذا العمل الأيديولوجي هي ما تهدف أعمال هل ومركز الدراسات الثقافية إلى الكشف عنها عبر دراساته النظرية والتطبيقية. وهي ما يمكننا تقديمه بصيغة سؤال؟ نقلا عن هل نفسه هو: كيف تصبح خطابات وسائل الإعلام مختزقة بشكل منظم بالأيديولوجيا السائدة؟

وللإجابة على هذا السؤال: انطلق هل وزملاؤه في مركز الدراسات المعاصرة في بحث خطابات مختلف وسائل الإعلام، مع أثره خاصة للخطاب التلفزيوني في عملهم، ولنضرب أمثلة هنا ببعض دراساتهم وتحليلاتهم لخطابات وسائل الإعلام.

قسم هل قراءته للخطاب التلفزيوني إلى لحظتي التشفير وحل الشفرة. وإذا كنا قد عرضنا إلى مفهومه " للقراءة المفضلة" وآليات حل شفرة خطاب وسائل الاتصال. فإن فهمه للحظة التشفير ينطلق مما يسميه دور وسائل الإعلام من "إنتاج الرسائل الرمزية". إذ أنها بنظرة أجهزة منظمة اجتماعيا واقتصاديا وتقنيا. تنجز تأثيراتها الايديولوجية. عبر انتاجها للرسائل أو العلامات المرتبة في خطابات معقدة لذا يصطلح عليها اسم " السلع الرمزية". (جبارة، 2012)

إن التشفير عملية دائمة في مثل هذه السيورة، فإن إنتاج الرسائل الرمزية لا يمكن أن يتم دون الاستناد إلى شفرة محددة. وفي الغالب هي اللغة بوصفها النسق الدال الذي يعطينا المعنى. فالأحداث لوحدها لا يمكن أن تدل، بل تفهم. وعملية الفهم هذه تتألف بدقة من هذه الممارسات التي تترجم الحدث الواقعي (سواء كان ذا بناء واقعي أو خيالي) إشكال رمزي. وهي ما يسميه عملية التشفير التي يعرفها بأنها عملية اختيار الشفرات التي تحدد معنى الأحداث. وتضعها من سياق مرجعي ينسب لمهني إليها. وهي بالضرورة تعيد إنتاج البنى الأيديولوجية القائمة- إذ تتم هذه العملية بشكل غير واع. بالنسبة للمشفر نفسه وعبر سياق وتأثر روتيات الممارسات الاحترافية والتقنية اليومية التي تنعكس في أنساق من القيم الإخبارية. أو الآليات التي تميز العمل في وسائل الإعلام، كالبحث عن السبق الصحافي والخبر الجيد، القضايا الساخنة، وغيرها من التقاليد الاحترافية. وما دما قد وجدنا أن عملية حل الشفرة تستند إلى أنساق المعنى التي يحملها المتلقون، والتي تعكس ظروفهم الاجتماعية المادية فإن حل الشفرة لديهم قد لا يتم بالضرورة ضمن البنى الأيديولوجية نفسها التي تم على ضوئها التشفير. وبهذا يصبح هدف الاتصال الفعال هو نيل موافقة إجماع المتلقين للقراءة المفضلة. ومن ثم قيادتهم لحل الشفرة ضمن الإطار الأيديولوجي المهيمن. (جبارة، 2012)

الدراسات الثقافية ومفهوم الهيمنة:

أحد الأساليب النظرية في الدراسات الثقافية هو الهيمنة. تناقش نظرية الهيمنة، على النحو الذي اقترحه غرامشي، الصلة بين السلطة والممارسة. يؤكد جرامشي على دور الأيديولوجية، وبمنحها استقلالية أكبر من الماركسيين التقليديين. لأن وسائل الإعلام تتمتع باستقلالية نسبية، لا يمكن للقوى الحاكمة أن تشرف مباشرة على هذه **aparatus** الثقافية المهمة، وهكذا فإن الأيديولوجية تخدم كقوة موحدة. تشير الهيمنة على الوسائل التي يحافظ بها النظام الحاكم على هيمنته. تخدم المؤسسات الإعلامية وظيفة إنتاج أيديولوجية متماسكة باستمرار، وهي مجموعة من القيم والقيم المشتركة، التي تشارك الطبقات الثانوية في هيمنتها. (Shoemaker & Reese, 1996, p. 237).

قيم الهيمنة في الأخبار فعالة بشكل خاص في تغلغل الفطرة السليمة. لأنها جعلت لتكون طبيعية ليس من خلال الإخبار ولكن بطريقة غير مباشرة عبر الأعمال العادية لروتين وسائل الإعلام والتربط بين وسائل الإعلام وغيرها من مراكز القوة. في الواقع، فإن الاستقلال الذاتي النسبي لوسائل الإعلام يمنحهم

شرعية ومصداقية أكبر مما لو كانوا خاضعين للسيطرة المباشرة. (Shoemaker & Reese, 1996, p. 237)

المطلب الرابع: الأيديولوجيا في دراسات الخطاب النقدية:

يرى بعض الدارسين أن مؤسس تحليل الخطاب النقدي هو Norman Fairclough عام 1989م، في حين تشير Ruth Wodak إلى أن تحليل الخطاب النقدي نشأ عندما اجتمع " مجموعة من الدارسين المجتمعين في حلقة دراسية في أمستردام في أوائل عام 1991م مدعومة من جامعة أمستردام، وهؤلاء الدارسون هم Teun van Dijk, Norman Fairclough, Gunther Kress, Theo van Leeuwen and Ruth Woda، وقد قضا يومين معا أتاحت فرصة رائعة لمناقشة نظريات تحليل الخطاب ومناهجه وخاصة تحليل الخطاب النقدي، وقد جعل ذلك اللقاء من الممكن مواجهة بعضهم بعضا مواجهة متميزة جدا وكذلك مواجهة المقاربات المختلفة لهم التي بالطبع قد تغيرت بشكل ملحوظ منذ عام 1991م، ولكنها مازالت تحظى بكثير من التقدير (بن جمعان، 2016، صفحة 156)

كما ارتبط هذا المنهج بأعمال الباحث الهولندي فان ديك التي ركزت على تحليل الأيديولوجية والخطاب السياسي والخطاب الإعلامي، وقد ربط فيها فان ديك - بأحكام وبمنهج تكاملي - بين الجوانب النحوية والتركيبات اللغوية والسردية والإدراكية في دراسة النص، بالإضافة إلى استخدام مناهج تحليل الخطاب (شومان، 2007، صفحة 78).

برز التحليل النقدي للخطاب النقدي بوصفه شبكة عمل للعلماء في أوائل 1990، بعد ندوة صغيرة في أمستردام في يناير 1991. وبدعم من جامعة أمستردام، أمضى كل من تون فان ديك Van Dijk، ونورمان فيركليف Norman Fairclough، وجنيتير كريس Gunther Kress، وثيو فان ليفن Van Leeuwen، وروث فوداك Ruth Wodak يومين معا، و كانت لديهم فرصة رائعة لمناقشة نظريات ومقاربات تحليل الخطاب و خاصة التحليل النقدي للخطاب (فوداك و مايو، 2016، صفحة 21).

يعد الخطاب في نظر التحليل النقدي للخطاب هو " استخدام اللغة بشكلها المقروء والمكتوب شكلا من أشكال الممارسة الاجتماعية. فوصف الخطاب باعتباره ممارسة اجتماعية يشير إلى علاقة جدلية بين حدث خطابي معين، والمواقف التي والمؤسسات والهياكل الاجتماعية التي تعد إطارا له، فيتشكل الحدث الخطابي من خلالها ولكن يشكلها أيضا. بمعنى أن الخطاب يعد مكونا اجتماعيا أساسيا بقدر كونه

مفهوما اجتماعي مشروطا. إنه يشكل المواقف، و أركان المعرفة، و الهويات الاجتماعية للأفراد و الجماعات و العلاقات بين الأفراد و الجماعات" (فوداك و مايو، 2016، صفحة 26).

ولا شك أن الاتفاق على فكرة الهيمنة عبر الإقناع وتحقيق إجماع وتعدد شكلي داخل المجتمع، أو ما يعرف بالهيمنة الناعمة، هو ما دفع مدارس التحليل النقدي للخطاب نحو الاهتمام بتحليل الخطاب الإعلامي، إذ يعكس ويمجد كل من المجال الإعلامي والخطاب الإعلامي عملية الصراع والهيمنة عبر الإقناع و تزييف وعي الجماهير.

ومن أكثر المفاهيم التي يعرض لها تحليل الخطاب النقدي مفهومي السلطة، والإيديولوجيا، كما أن ذكر مفردة (النقدي) لا يعني أن تحليل الخطاب النقدي يهدف فقط إلى البحث عما هو سلمي، بل هدفه فهم الظواهر الاجتماعية وما يحدث فيها من تغيير، وقوانين نموها، وكيفية تشكلها في الخطاب، وكيف تقوم اللغة بالتأثر بتلك الظواهر أو بالتأثير فيها؛ ومن هنا يمكن القول: إن الجانب اللساني اللغوي هو جانب أساسي في تحليل الخطاب النقدي؛ لأن اللغة هي الظاهرة المركزية لكل ممارسات الإنسان (بن جمعان، 2016)

وفي نهاية الثمانينات قدم فان ديك نظرية تتضمن عدة فروع علمية عن الأخبار في الصحافة، وتبنى هذه النظرية لوصف وتحليل عملية إعادة إنتاج الأفكار المنحازة إثنيا في وسائل الإعلام، وسوء استخدام القوة وإعادة إنتاج عدم المساواة من خلال العمليات الأيديولوجية في المجتمع وعبر وسائل الإعلام. (شومان، تحليل الخطاب الإعلامي: أطر نظرية ونماذج تطبيقية، 2007، صفحة 79)، تستند دراسات فان ديك التجريبية على جمع كمية كبيرة من البيانات ومجموعة متكاملة من النصوص التي تتناول موضوعا معينا، وتهدف تلك الدراسات إلى توضيح أن الأبنية المجتمعة تؤسس وتأخذ الطابع الشرعي وتصبح مؤكدة أو مهددة بواسطة النصوص والأحداث الإعلامية.

وتلعب الأيديولوجية أيضا دورا جوهريا في المنهجية التحليلية لفان ديك إذ يعتقد أن الأيديولوجيات أطر تفسيرية تقوم بتنظيم مجموعات من المواقف بشأن عناصر أخرى من عناصر المجتمع الحديث، فالأيديولوجيات تمثل بالتالي الأساس الإدراكي لمواقف المجموعات المختلفة داخل المجتمعات، كما تمثل وسيلة لتعزيز أهدافها ومصالحها الذاتية.

ومن الأدوات التحليلية التي قام باستحداثها فان دايك لاستخراج الأيديولوجيات الكامنة في الخطاب المربع الأيديولوجي:

جدول رقم (3) المربع الأيديولوجي لفان دايك (السيد، صفحة 24)

تمثيل إيجابي لداخل المجموعة	تمثيل سلبي لخارج المجموعة
1. التركيز على الخصائص والأفعال الجيدة 2. التخفيف من الخصائص والأفعال السيئة	1. التركيز على الخصائص والأفعال السيئة 2. التخفيف من الخصائص والأفعال الجيدة

فأعضاء المجموعة وأصدقائهم وحلفائهم يتم تمثيلهم بصورة إيجابية، بينما يتم تمثيل الأعضاء خارج المجموعة وأصدقائهم وحلفائهم بصفات سلبية. فطبقا لهذا المربع، تكون الصورة الإيجابية عن النفس أو التمثيل الإيجابي للأعضاء من داخل المجموعة هو نتيجة للتركيز على الخصائص والأفعال الجيدة التي يقومون بها، بجانب التخفيف من الأفعال والخصائص السيئة التي قاموا بها. ومن ناحية أخرى يتم تمثيل الأعضاء من خارج المجموعة بطريقة سلبية نتيجة للتركيز على خصائصهم وأفعالهم السلبية، إلى جانب الاستخفاف بأفعالهم وخصائصهم الإيجابية. ويقترح "فان دايك" أن هيكل الخطاب في الغالب يمتلك الوظيفة الاجتماعية لإضفاء الشرعية على الهيمنة أو تبرير أفعال وتدعيم سيطرة الصفوة في المجتمع. ويرى «فان دايك» أن الآراء والاتجاهات يمكن أن تختلف من خلال استخدام العديد من الحركات والاستراتيجيات لاستبعاد احتمالية التحيز لرأي معين.

وفي هذا تلعب الأيديولوجية دورا جوهريا في المنهجية التحليلية لفان دايك. فالأيديولوجيات من وجهة نظره هي أطر تفسيرية تقوم بتنظيم المواقف، وتعتبر أيضا أساسا للإدراك، واهتم فان دايك بقضايا التمييز الإثني في الصحافة سواء في إطار الثقافة الواحدة أو بين ثقافات متعددة، كما ركز على قضايا الإدراك متأثرا بمفهوم فيسك Fisk عن الإدراك، حيث أشار إلى أن الصحفيين ومستخدمي وسائل الإعلام يملكون نماذج ذهنية بشأن العالم.

يمكن تعريف دراسات الخطاب بـ النقدية إذا كانت تفي بمتطلبات أحد المعايير التالية أو بعضها، عندما يكون معنى الهيمنة هو سوء توظيف السلطة الاجتماعية من قبل مجموعة اجتماعية معينة:

- تدرس علاقات الهيمنة - في المقام الأول- وفقا لمنظور المجموعة المهيمن عليها(المغلوب على أمرها) و لمصلحتها.
- تستخدم تجارب (أفراد) المجموعات المهيمن عليها - أيضا - كدليل لتقويم الخطاب المهيمن.
- يمكن إثبات أن الأنشطة والأفعال الخطابية للجماعة المهيمنة غير شرعية.
- يمكن صوغ بدائل صالحة للخطابات المهيمنة بحيث تتسجم مع مصالح الفئات المهيمن عليها.(فان ديك، 2014، صفحة 39)

دور السيطرة السياقية: المنفذ access

وهذا يعني أننا نحتاج إلى دراسة مفصلة لسبل الولوج إلى الخطاب، التي ينظمها من هم في السلطة، كما هو الحال في أحد الأنماط المؤثرة في الخطاب العام، ألا وهي وسائل الإعلام: من له منفذ إلى (إنتاج) الأخبار أو البرامج، ومن يسيطر على هذا المنفذ؟ ومن يستطيع أن ينظم المؤتمرات الصحفية المفتوحة للصحفيين؟ وأي الصحف لها الحق النشر؟ ثم من الذي تعقد المقابلات معه، ومن يستشهد بقوله؟ وأي الأفعال والأحداث تعرف بأنها أخبار؟ ومن الذي توصف أفعاله بأنها أخبار؟ وأي الافتتاحيات ومقالات الرأي أو الرسائل تنشر من بين تلك التي تصل المحرر؟ ومن يحق له الاشتراك في برنامج تلفزيوني؟ وبعبارة أكثر تعميما: من الذي يقبل تعريفه للموقف السياسي والاجتماعي ويؤخذ على محمل الجد.(فان ديك، 2014، صفحة 46).

الصحفيون وإعادة إنتاج الأيديولوجيا:

ولكن هل يعني هذا أن الصحفيين المستقلين ذوو سلطة أيضا؟ إذ من المحتمل أن ينكر معظمهم مثل هذا القول، حتى لو كانوا يدركون أن لديهم القدرة على التأثير في عقول مئات الآلاف، إن لم يكن في الملايين من البشر، السلطة بهذا المعنى لا يمكن تعريفها بأنها سلطة فرد ما، وإنما بوصفها جزءا من سلطة

مؤسسة ما، لذلك نحتاج إلى الانخراط في تحليل اجتماعي متطور أكثر لنتمكن من تسليط الضوء على من يسيطر على الخطاب العام، و كيفية ذلك. (فان ديك، 2014، صفحة 50)

وهنا يجب أن يدرس تأثير وسائل الإعلام وفقا لدورها في " السيطرة العقلية" ضمن الإطار الإدراكي - الاجتماعي الواسع، الذي يربط البنية المعقدة للمشاهد الإعلامي الجديد اليوم بوظائف وسائل الإعلام والطرائق المعقدة لهذه الوسائل التي قد تؤثر بواسطتها في عقول الناس... وقد يكون وهم الحرية و التعددية إحدى طرائق إنتاج الهيمنة الأيديولوجية التي ستكون في مصلحة القوى المهيمنة في المجتمع، و ليس من المستبعد أن يكون للشركات المنتجة للتكنولوجيا ومضمون وسائل الإعلام دور في إنتاج هذا الوهم.

شعارات الخطاب السياسي، يمكن أن توظف ويساء توظيفها في تعريف الموقف، أي كيف يمكن أن توظف هذه البنى الخطائية لبناء المستوى العلوي (الكلي) للنماذج العقلية للأحداث، وبوصفنا محللين نقديين يمكننا أن نظهر كيف توظف مفردات معجمية محددة أو استعارات معينة لتصوير تفاصيل الأحداث أو خصائص الناس في مثل هذه النماذج العقلية إلى أن تكون معمة بالتحيزات أو المواقف الاجتماعية.

وعلى عكس Foucault تقول روث ووداك: إن التحليل النقدي للخطاب يهدف إلى الكشف عن عمليات استخدام اللغة لآليات القوة والسيطرة السياسية والتلاعب بالسلطة، وأيضاً استخدام الاستراتيجيات التمييزية (على أساس النوع أو العرق)، للقهر والاستعباد فالتحليل النقدي للخطاب مضطر للمشاركة في الحركات التحررية، ويأخذ جانب الذين يضطرون للمعاناة تحت وطأة الظلم السياسي أو الاجتماعي.

إن التغيرات الاجتماعية والثقافية تنعكس خطاياها في أحيان كثيرة، وذلك من خلال إعادة رسم الحدود داخل وفيما بين أنظمة الخطاب، وهذه الحقيقة تنطبق على المجال الإعلامي. كذلك تكون هذه الحدود أحيانا بؤرة للصراع والنزاع الاجتماعي. ويخلص فيركلاو إلى اعتبار أن أنظمة الخطاب **orders of discourses** تعتبر أحد مجالات الهيمنة الثقافية المحتملة، حيث تتصارع المجموعات المسيطرة للتأكيد و الاحتفاظ بتركيبة معينة داخل و فيما بين أنظمة الخطاب المتاحة.

ويتفق فان ديك وروث ووداك وفيركلو على أن ممارسة القوة في المجتمعات الديمقراطية الحديثة لم تعد تعتمد على الإكراه بالدرجة الأولى بل على الإقناع الذي بات أحد العناصر الحاسمة للوصول بالخطاب لمختلف الفئات الاجتماعية لهذا التحليل للعلاقات، ولا شك أن الاتفاق على فكرة الهيمنة عبر الإقناع وتحقيق إجماع وتعدد شكلي داخل المجتمع، أو ما يعرف بالهيمنة الناعمة، هو ما دفع مدارس التحليل النقدي للخطاب نحو الاهتمام بتحليل الخطاب الإعلامي، الذي يعكس عملية الصراع والهيمنة عبر الإقناع وتزييف وعي الجماهير (van dijk، Discourse Semantics and Ideology، 253).

الاستعارة: وهي الخاصية الأخيرة عند فيركلوف، وترتبط أيضا بالمفردات. ومصطلح الاستعارة تنضوي تحت لوائه أشكال كلامية من قبيل التشبيه simile والتشخيص personification والكناية metonymy. وكما يلاحظ فيركلوف "فإن الاستعارة تنشئ الطريقة التي نفكر بها، والطريقة التي نتصرف من خلالها، كما تنشئ كذلك أنظمة المعرفة والاعتقاد الدينا، بطريقة أساسية متخللة ومنتشرة في عقولنا (1992) "أ: 194 (*). وكما كان الحال مع التعبير بالكلمة، فإن الصياغة الاستعارية لمجال ما من التجربة الإنسانية تطرح أيضا للنقاش والجدل حولها، فصدام حسين مثلا يمكن وصفه بأنه "جزار" ويمكن كذلك أن يوصف بأنه "بطريك شعبه" (أو شيخ جماعته أن تصبح استعارات معينة طبيعية ضمن ثقافة ما أو ضمن إطار مؤسسي ما، فإنها تميل إلى أن تكون غير مرئية (كامنة). (محمد طعمة، 2018)

اللغة والأيدولوجيا:

يمكن ملاحظة الأيدولوجيا في الكثير في كل أنواع الممارسات الاجتماعية وتبقى الطريقة القوية لدراسة البنية الأيدولوجية تتم عبر دراسة اللغة وبالعكس فإن أشكال اللغة تبين بواسطة تحليل الأيدولوجيات العاملة في مجتمعات معينة. والارتباط بين اللغة والأيدولوجيا يوجد على عدة مستويات: على المستوى الفردي وعلى المستوى التركيبي النحوي.

إن العلاقة بين اللغة والأيدولوجيا تعتمد على نوع الخطاب، وأي شكل لغوي لا يمتلك، عند النظر إليه بمعزل عن غيره أي معين محدد، وكذلك لا يمتلك أي دلالة أو وظيفة أيدولوجية. ولأن الأشكال اللغوية عادة ما تظهر في نص ما ومن ثم في شكل انتظامي كما هي علاقة نظام المعنى المضمنة في خطاب معين، فإننا نعزي الدلالة الأيدولوجية إليها. وبمجموعة العبارات المعرفة والمحددة التي تؤسس خطابا ما هي

بذاتها معبرة أيديولوجية معينة وتنظم بواسطتها. إذن فالأيديولوجيا و الخطاب هما جانبان لنفس الظاهرة التي ينظر إليها من موقفين مختلفين. (كريس)

إلى جانب فكرة الخطاب، يتحدث كتاب مثل Fairclough 1995 عن الأيديولوجيا. هذا المصطلح مشتق من عمل ماركس وغرامشي، مثل الخطاب يستخدم لالتقاط الطريقة التي نشارك بها الأفكار كيفية عمل الكلمة، تستخدم الأيديولوجيا هنا لمناقشة الطريقة التي تزين بها الأفكار والقيم والآراء التي تعكس اهتمامات معينة (Machin و Hansen، 113، صفحة 119)، وتهدف نظرية تحليل الخطاب إلى إعطاء وصف صريح ومنظم للوحدات اللغوية لموضوع الدراسة، و الهدف من ذلك مساعدة المتلقي (القارئ أو المستمع) لمعرفة الخطاب وفهمه فهما يتناسب والسياقات الاجتماعية، ولهذا الوصف الشمولي بعدان هما: النص والسياق، والنص يمثل بنية الخطاب والسياق يدخل فيه البنية والعالم الخارجي وظروف إنتاج النص والمشاركين فيه و زمانه ومكانه (عكاشة، 2005، صفحة 22)

الخطاب والسلطة:

يقول فوكو عن علاقة الخطاب بالسلطة والمعرفة فوكو " ففي الخطاب بالذات، يحدث أن تتمفصل السلطة والمعرفة، ولهذا السبب عينه، ينبغي أن نتصور الخطاب كمجموعة أجزاء غير متصله وظيفتها التكتيكية غير متماثلة ولا ثابتة، بصوره أدق يجب على نتخيل عالما للخطاب مقسما بين الخطاب المقبول والخطاب المرفوض، بل يجب أن نتصوره كمجموعة عناصر خطابية تستطيع أن تعمل في استراتيجيات مختلفة: الخطاب ينقل السلطة وينتجها، يقويها، ولكنه أيضا يلغنها، يفجرها، ويجعلها هزيلة، ويسمح بإلغائها" وفوكو هنا لا يفصل بين الخطاب وسلطه الخطاب، إن الفصل الذي يمكن الحديث عنه هو فصل منهجي، ولكن في إطار نظرة تكاملية، تناقش الخطاب في مختلف مستوياته اللغوية والمعرفية والسياسية والأخلاقية، مستويات تعكس مفهومه وامتداداته وعلاقته بمحور ممارسات معرفية وسلطوية وأخلاقية، وهو ما يشير إليه فوكو في إرادة المعرفة. " (بغورة، مفهوم الخطاب في فلسفة ميشيل فوكو، 2000، صفحة

(133)

وإذا كان الخطاب سلطة يمارسها على ما حوله من مجتمع وبشر ومؤسسات فإنه أيضا_ الخطاب_ انعكاس لسلطة، والخطاب أحد عناصر السلطة، كما أن السلطة تعمل من خلال الخطاب. " إن التحليلات التي يقوم بها فوكو لا تناقش الخطاب انطلاقا من الذات أو المؤلف أو الفاعل، ولكنها تختبر

مختلف الأدوار أو الوظائف التي يقوم بها الخطاب، داخل نظام استراتيجي أو سلطوي، ينتج عن هذا أن السلطة ليست خارج الخطاب، ولكن هذا لا يعني أن السلطة مصدر أو أصل الخطاب. بل إن السلطة تعمل من خلال الخطاب، ما دام الخطاب ذاته يشكل احد عناصر الجاهزية الاستراتيجية لعلاقات السلطة. (بغورة، مفهوم الخطاب في فلسفة ميشيل فوكو، 2000، صفحة 17، 18)

كيف تشتغل الأيديولوجيا:

لخص فان دايك إطارا نظريا يساعد على فهم الأيديولوجيا بحيث تصبح الأيديولوجيات هي الأطر الأساسية للإدراك الاجتماعي، يتقاسمها أعضاء الجماعات الاجتماعية، التي تشكلها الاختيارات ذات الصلة من القيم الاجتماعية والثقافية، وينظمها مخطط إيديولوجي يمثل التعريف الذاتي للمجموعة. وإلى جانب وظيفتها الاجتماعية المتمثلة في الحفاظ على مصالح المجموعات، فإن الأيديولوجيات لها الوظيفة المعرفية المتمثلة في تنظيم التمثيلات الاجتماعية وهذه هي المفاهيم الرئيسية التي ساقها بصددهم الإطار النظري للأيديولوجيا.

القيم: توفر الأساس للأحكام حول ما هو جيد أو سيئ، صحيح أو خاطئ، وبالتالي توفر أيضًا إرشادات أساسية للإدراك الاجتماعي والتفاعل. ولذلك يفترض أن اللبنة الأساسية للإيديولوجيات هي قيم اجتماعية - ثقافية، مثل المساواة والعدالة والحقيقة أو الكفاءة. عادة، لا تقتصر هذه القيم على مجموعات محددة، ولكن لها أهمية ثقافية أوسع. وهذا يعني أنها قد تكون محددة ثقافيا ومتغيرة ثقافيا، على الرغم من أن بعض القيم قد تكون عالمية، يفترض أن تقوم كل مجموعة اجتماعية باختيار لهذه القيم، وتعيين تسلسل هرمي ذو صلة بها كوظيفة لموقفها وأهدافها الاجتماعية.

هياكل الأيديولوجيات: فالعديد من الإيديولوجيات تلك التي تكمن وراء علاقات الصراع الاجتماعي والهيمنة والمقاومة، قد نظم استقطابًا محددًا للمجموعات والمجموعات الخارجية مثلا تصنف الأيديولوجيات العنصرية والقومية السكان عادة..نحن ضدهم ، ومثل هذه المجموعات والمجموعات الخارجية مثل البيض مقابل السود ، "شعبنا" ضد الأجانب ، أو "الثابت" مقابل "الغرباء".

الهوية / العضوية. من ينتمي إلى المجموعة ومن لا، من الذي يدخل إلى المجموعة، ومن ليس كذلك؟ وهذا واضح بشكل خاص بالنسبة للأيديولوجيات العنصرية أو العرقية أو المعادية للأجانب أو القومية، قد ينطبق الأمر نفسه على إيديولوجيات.

المهام / الأنشطة. ماذا نفعل عادة؟ ما هو متوقع منا؟ ما هو دور أو مهمة مجموعتنا؟ وهكذا.

الأهداف. عادة ما يتم تنفيذ إجراءات المجموعة النموذجية في ضوء واحد أو مزيد من الأهداف الاجتماعية الشاملة: الصحفيون (انظر أنفسهم!) ككتابة الأخبار لإعلام الجمهور أو العمل كجهة رقابة للمجتمع؛ الأطباء لتعزيز الصحة...

القواعد / القيم. لكل مجموعة، تخضع المهام والأهداف إلى مجموعة محددة من المعايير الإيديولوجية للحكم ، بمعنى. القواعد والقيم، مثل الموضوعية في الأخبار (الصحفيين)، والعدالة في وضع أو إنفاذ القوانين (السياسيين، القضاة)

الموضع: تعرف كل مجموعة نفسها ليس فقط من خلال خصائصها ومهامها وأهدافها وقيمها المتأصلة في حكمها، ولكن أيضاً فيما يتعلق بمجموعات أخرى محددة: الصحفيون فيما يتعلق بجمهورهم (أو ممثليهم في مجال الأخبار) ، والأساتذة فيما يتعلق بالطلاب والأطباء. فيما يتعلق بالمرضى،

الموارد: جميع الفئات تعيش أو تتكاثر إذا وفقط لديها إمكانية الوصول إلى الموارد الاجتماعية النادرة. ومن ثم قد تكون المجموعات المحددة أو يمكن تحديدها من خلال وصولها (التفضيلي) إلى مواد محددة أو موارد رمزية، مثل المواطنة أو الإقامة أو المركز أو حقوق الإنسان أو الاحترام أو العمالة أو الصحة أو السكن أو الرعاية الاجتماعية أو الدخل أو المعرفة أو الخطاب العام.

الاتجاهات: يتم استنتاج الإيديولوجيات تدريجياً من المواقف قبل أن يمكن استخدامها للسماح ببناء مواقف جديدة أو تنظيم وتغيير المواقف الحالية بالفعل.

النماذج: من أجل ربط الإيديولوجيات والمواقف الاجتماعية الخاصة بالنطاقات التي يتحكمون بها في النصوص والحديث، أو أي إجراء اجتماعي آخر، نحتاج إلى واجهة معرفية قادرة على ترجمة عامة إلى مواقف اجتماعية محددة تجاه الآراء الشخصية والمعرفة العامة للأفراد. المعرفة حول الأحداث والمواقف

الحالية. تتكون هذه الواجهة من النماذج، كما تم تخزينها في الذاكرة العرضية. النماذج هي تمثيلات ذهنية للتجارب الشخصية لأفعال أو أحداث أو مواقف محددة

تمثل النماذج ليس فقط معرفتنا بالأفعال والأحداث الأخرى وحول المشاركين في مثل هذه الأحداث، ولكن أيضًا آراءنا الشخصية المحددة حولهم. ومن ثم ، فإن النماذج شخصية وتقييمية ، وبالتالي ذاتية وفريدة: سيكون لكل شخص نموذج محدد (خطة ، تفسير) لكل نص في كل حالة. قد يؤدي قراءة نفس النص لاحقًا إلى نموذج مختلف أو محدث أو معدّل.

نماذج السياق: وهي تلك الخاصة بالحدث التواصلي الحالي والسياس. أي أثناء قراءة الجريدة، قم ببناء نموذج للصحيفة (وخصائصها) وتحديثه باستمرار، أو مؤلفي التقارير الإخبارية أو الافتتاحية... الخ

الإطار التطبيقي

تمهيد:

يتناول هذا الفصل الجانب التحليلي للدراسة، وذلك بتطبيق أدوات تحليل الخطاب على الأعداد التي تم الحصول عليها من برنامج الرأي "نقاش الجزائر" في قناة النهار تي في، وبرنامج "الجزائر هذا المساء" في قناة الشروق نيوز خلال الدراسة (ثلاثة أشهر قبل الحراك الشعبي وثلاثة أشهر بعده) للمبررات الموضحة في الجانب المنهجي للدراسة، وتمت المحافظة على تواريخ بث تلك الأعداد بشكل كرونولوجي يضمن توضيح تطور ظهور القضايا حتى يتضح السياق الذي وردت فيه الخطابات محل الدراسة، باعتباره مكونا لها ومؤثرا على أبعادها.

وتهدف هذه الدراسة إلى ربط العلاقة بين الأطروحات التي جاءت في خطاب حصص الرأي بقناتي الشروق news وقناة النهار تي في، وطريقة عرض القوى الفاعلة، والأطر المرجعية بالكشف عن الأيديولوجيا التي تركز لها خطابات هذه القنوات في سياق التحولات السياسية التي عرفتها الجزائر مع حراك 22 فيفري والتي تميزت بفتح الفضاء العام في القنوات التلفزيونية الخاصة الناشئة لمختلف التيارات الفكرية والنخب والشخصيات السياسية في ظاهرة فريدة.

يصعب تحديد الأيديولوجيات بشكل دقيق ولكنها عادة ما ترمز للقوة الاجتماعية للعلاقات والخلفيات الاقتصادية والسياسية ويلاحظ أثرها على أرض الواقع في سياقات محددة ارتبطت بفترة تحول سياسي في الجزائر

المبحث الأول: تحليل خطاب برنامج " نقاش الجزائر " بقناة النهار تي في

ترتبط الخطابات التي كانت تبثها قناة النهار في برنامج الرأي " نقاش الجزائر " قبل الحراك الشعبي لـ 22 فيفري 2019 بالكثير من العوامل أولها علاقة القناة مع شخصيات ومراكز في السلطة بشكل يجعل هذه القناة في أريحية لطرح بعض القضايا، ولكن في المقابل السكوت عن قضايا أخرى لذات السبب، ولكن أيضا للأمر علاقة بالخط الافتتاحي لهذه القناة والتي رسمت لنفسها منذ بداية نشأتها صورة للقناة التي تريد أن تصنع الحدث والسبق وأن تجذب الانتباه لتكون أخبارها على ألسنة الجميع من يحبها ويرى فيها صوت المواطن الذي كان مغيبا في أخبار وبرامج التلفزيون الحكومي وحتى من يرى فيها مجرد قناة تقف على فرقتات الفضائح والأخبار المدوية أو الذين يرون فيها مجرد "radio trottoir".

من هنا يمكن القول أن أيديولوجية قناة النهار tv ستظهر من خلال تحليلنا لبرنامج نقاش الجزائر كما تم شرحه في الجانب المنهجي بالاستناد إلى طبيعة الضيوف المدعوون لبلاطو برنامج " نقاش الجزائر " ، ومن خلال أسئلة مقدم البرنامج وتقديمه للبرنامج وتدخله في التعقيب على الأسئلة أو مقاطعته لحديث هؤلاء الضيوف، ثم بنوع الأطروحات التي تسمح القناة بتمريرها بما يكون له علاقة بمواقف ليس الضيوف فحسب وإنما القناة ككل وارتباط ذلك بمواقفها ومصالحها والمجموعات التي تنتمي إليها وتدافع عنها.

يسمح استغلال أدوات تحليل الخطاب المتمثلة في تحليل القوى الفاعلة والأطر المرجعية من رصد الشخصيات والمؤسسات التي ركز عليها منتج الخطاب في فترة الدراسة واستخلاص التوجهات الأيديولوجية للقناة انطلاقا من أن تمثيل الواقع والفاعلين باستعمال مختلف الأدوات اللغوية والبلاغية والحجاجية إنما يكون تعبيرا عن المواقف والمصالح والتوجهات التي نعبر عنها في بحثنا بمفهوم الأيديولوجيا.

المطلب الأول: تحليل خطاب برنامج نقاش الجزائر قبل حراك 22 فيفري.

بطاقة تقنية لقناة النهار وبرنامج "نقاش الجزائر":

قناة النهار هي قناة تلفزيونية إخبارية جزائرية خاصة تابعة لمجموعة النهار. انطلق بثها التجريبي يوم 6 مارس 2012، اتخذت القناة مقرها الرئيسي بالعاصمة الجزائرية لبدأ البث من هناك على قمر نايلسات. تهدف إلى أن تكون بديلاً محلياً للقنوات الإخبارية العالمية من خلال استيراد نموذج الأخبار الجاد. تحوز القناة على متابعة واسعة لدى المشاهد الجزائري وأعتبرت النهار في 2019 من القنوات الأكثر متابعة في الجزائر منذ إنشائها.

تهتم القناة بالشأن السياسي والرياضي والثقافي في الجزائر، تعتبر برامجها مزيج بين نشرات الأخبار والرياضة، وأخبار الاقتصاد في الجزائر وكذا أخبار الصحف الوطنية وهذا من خلال برنامج قهوة وجرنان. تتغير شبكة برامجها في شهر رمضان تماماً لتتحول إلى قناة متنوعة فتبث أفلاماً ومسلسلات وحصص ترفيهية يعتبر مسيرو القناة أنها تلتزم بخط حيادي في الطرح، رغم أرغم أن هناك من يتهمها بدعم سياسة عبد العزيز بوتفليقة ووزرائه المتهمين بعد أحداث الجزائر في بداية 2019 بالفساد، تعرض مديرها المؤسس أنيس رحمانى إلى الحبس هو وزوجته في أبريل 2020

تعد أولى القنوات الجزائرية الخاصة، حيث انتقلت إلى البث الفضائي بعد أن ظلت تعمل كصحيفة مطبوعة لسنوات لينطلق بثها التجريبي، يوم 6 مارس 2012 بأول نشرة إخبارية مدشنة بذلك مسيرة القنوات الجزائرية الخاصة المؤسسة وفقاً لقوانين المدينة الإعلامية الأردنية، التي تعد أول منطقة إعلامية حرة في الشرق الأوسط والتي تأسست في العام 2011 كشركة خاصة تم إقامتها بالتعاون بين حكومة المملكة الأردنية وشركة دلتا للإنتاج، لتشكل محورا رئيسي الشبكات البث الفضائي حيث أن معظم القنوات التي تبث من المدينة الإعلامية غير أردنية، والتي تتكون من 121 قناة فضائية.

ويتهم منتقدو القناة بأنها غير حيادية في الطرح والتغطية، خاصة أثناء الحملة الانتخابية في رئاسيات 2014، وقد شنّ بعض الناشطين السياسيين والإليكترونيين حملة مقاطعة. ويتهم منتقدو القناة

بأنها غير حيادية في الطرح والتغطية، خاصة أثناء الحملة الانتخابية في رئاسيات 2014 . و قد شنّ بعض الناشطين السياسيين والإليكترونيين حملة مقاطعة ضد القناة و الجريدة التابعة لها .

تعددت وتنوعت البرامج التي تبث على قناة النهار من اجتماعية، اقتصادية، إخبارية ودينية، حيث ركزت كثيرا على الجانب الثقافي والإخباري عن طريق ذكر مشاكل وهموم الشعب الجزائري واحتكاكها به ونقل صوته إلى السلطة، وتمثلت بعض البرامج في: قهوة القوسطو : برنامج أسبوعي ساخر، ماوراء الجدران : برنامج أسبوعي اجتماعي وغيرها من البرامج التي لاقت شهرة لدى الجمهور الجزائري

ومن الجانب الديني ركزت أيضا قناة النهار على برامج هادفة نوعا ما كبرنامج " إنصحويني للشيخ شمس الدين بوروي، وبرنامج " تفسير الأحلام ومختلف البرامج الدينية الأخرى.

التحليل الكيفي:

عدد 26 نوفمبر: أويحي من تبسة نحن نتقدم ولم نتعثر.

1. القضايا الاقتصادية:

قضية الاستدانة الداخلية:

تعتبر قضية الاستدانة الداخلية من القضايا التي أثرت كثيرا في مسار الاقتصاد الوطني، ولقد أثارها قناة النهار tv تعقيا على تصريحات رئيس الحكومة أحمد أويحي، حيث أشار ياسر لعربي في مقدمة برنامج نقاش الجزائر إلى التناقض بين تصريح الوزير الأول أحمد أويحي "الذي رد عن كل التقارير وكل التحذيرات التي قالت أن الجزائر على أبواب أزمة اقتصادية حادة أويحي رفع بمناسبة تدشينه أكبر مشروع منجمي للفوسفات بالجزائر بقيمه 6 مليار دولار بقوله أن الاستدانة الداخلية ضمنت للجزائر الاستمرارية وأن احتياط الصرف وتسديد الديون جعل الجزائر تتقدم ولم تتعثر..." وبذكر سياق إثارة هذه القضية وهو " صدور عدة تقارير تحذر الجزائر من أزمة اقتصادية حتى سنة 2019، من بينها تقرير مجموعة الأزمات الدولية الذي انتقد النموذج الاقتصادي الجزائري الحالي وانتقد الأداء الحكومي في مواجهة الأخطار المالية والاقتصادية".

كما وصف نفس التقرير الذي قرأ مقدم البرنامج جزءا منه: "مجموعة منتدى رؤساء المؤسسات بأنها مجموعة من رجال الأعمال التي تبحث عن مصالحها ولا تبحث عن مصالح الأمة"، وفي هذا العرض جراءة في الطرح، كما تحدث مقدم البرنامج عن موازنة تصريحات أويحي مع انهيار الحد الأدنى لأسعار النفط في الأسواق العالمية حيث بلغ قبل أيام قليلة 58 دولار للبرميل يرتفع ارتفاعا طفيفا اليوم يتجاوز 60 دولار للبرميل لكن الوزير الأول موازاة مع هذا الانخفاض لم يفصح عن إجراءات حكومية سريعة لامتناس هذه الصدمة كما سماها...".

يلاحظ من خلال هذه المقدمة والتي كانت مستندة إلى تقرير الأزمات الدولية أنها تعبر عن انتقاد صريح لسياسة الحكومة، بل لشخص أويحي الذي يرتبط اسمه في هذه المقدمة باستدانة داخلية "مخاطرها تلوح في الأفق"، كما تطرق مقدم البرنامج إلى "استحواذ أقلية من رجال المال والأعمال على أفضلية لتخدم مصالحها وهذا على لسان تقارير دولية. وهي قضية قلما يتم إثارتها نظرا لحساسية الموضوع وارتباطه بعدة أطراف في السلطة.

كما يربط البرنامج أيضا بين المشاكل التي يعاني منها البلد اقتصاديا وبين تفاقم ظاهرة الحرقة حيث أن "قوافل من الحرقة تزداد يوما بعد يوم احتقاناً في بعض الأوساط الشعبية والنقابية مطالبة برفع الأجور من طرف بعض شرائح المجتمع ومنها الأئمة...". وجاء التساؤل المهم الذي طرحه مقدم البرنامج في الصياغة التالية: "لماذا تتجاهل الحكومة الجزائرية تحذيرات الاقتصاديين والتقارير الدولية وترى بأنها دائما تقارير لها خلفية لا تريد للخير للجزائر"، ويبدو جليا من العبارات والمفردات التي استعملها مقدم البرنامج التوصيف السلبي للحكومة التي ساهمت في تفاقم ظاهرة الحرقة كما اتهمت بالتجاهل.

أطروحة الاستدانة الداخلية خطيرة ما لم تضبط بضوابط:

يوضح ناصر حمدادوش النائب بالمجلس الشعبي الوطني عن حركة مجتمع السلم ضيف برنامج نقاش الجزائر أن الاستدانة الداخلية خطيرة على البلد، ويعتمد التعميم في حجته التي يرى من خلالها أن الكل متفق على أن: "الجميع يعلم أن اللجوء إلى التمويل غير التقليدي بدون وجود مقابل من الإنتاج الوطني واحتياط الذهب أو ما إلى ذلك، هذا يعني بأنه ما تصدره هذه الأموال بدون قيمة وبالتالي حذرنا من خطورة اللجوء إلى هذا الإجراء سواء بدون تسقيف قيمة الإصدار النقدي أو بدون تحديد الآجال

التي تنتهي عندها عملية الإصدار النقدي"، وهنا يربط الضيف الحد من خطورة الاستدانة الداخلية بتسقيف قيمة الأموال المطبوعة وبالآجال ويؤكد على ضوابط الإطار الزمني: "آجال خمس سنوات هي طويلة، بعض الدول تلجأ إلى الإصدار النقدي كحل اضطراري لفجوة لمدة نصف سنة أو سنة أو حتى سنتين، أما أن يخرج علينا وزير المالية ويعترف بأن الإصدار النقدي سيستمر ما لم تتحسن أسعار البترول معنى ذلك أن هذا الموضوع سيشكل تهديدا اقتصاديا ونقديا وقيمة العملة النقدية، قلنا بأنه سيؤدي إلى انهيار قيمة الدينار وبفعل إرادي هو منهار أصلا وسيؤدي إلى انهياره". وهنا تعكس الألفاظ المعجمية التي استعملها الضيف مدى خطورة اللجوء إلى الاستدانة الداخلية.

يرتبط طبع النقود كإجراء سلمي في حجة أخرى حسب ذات الضيف باختيار العملة الوطنية إذ يقول: "كذلك وللأسف الشديد الدينار الجزائري أصبح لا يساوي شيئا سواء أمام الدولار الذي تجاوز 185 دينار للدولار الواحد أو يتجاوز 215 أو 20 دينار للأورو الواحد، هذا يعني ما لم تدق ناقوس الخطر والأضواء الحمراء، ذلك أنه "كنتيجة حتمية" سيؤدي إلى ارتفاع نسبة التضخم، سيؤدي إلى الارتفاع الفاحش للأسعار خاصة في المواد الأساسية سيؤدي إلى انهيار القدرة الشرائية للمواطن وبالتالي يعني انخفاض قيمة الدينار يعني إنقاص الأجور العمال" وهنا نلاحظ أن اللغة التي استعملها ضيف البرنامج تشتمل على كلمات قوية منها "انهيار" و"فاحش" لتعكس الأخطار المترتبة بالحالة الاجتماعية خاصة للمواطنين ما يبرهن به على أن الاستدانة الداخلية لها دور سلمي بشكل كبير.

أطروحة الفشل في الخروج من النظام الريعي:

تعتبر أطروحة الفشل في الخروج من " نظام ريعي يميل بالاقتصاد حيث مال سعر البرميل" من الأطروحات التي أسهب الضيف السيد حمداوش في شرح تداعياتها على الاقتصاد الوطني، لاسيما وأنا لم نستفد من فترات البحبوحة المالية: " رأينا إجراءات التقشف لتجميد المشاريع، لتحويل مشاريع، لإلغاء مشاريع الآن المدير العام لسوناطراك يعترف بأن قيمة البرميل ما لم تكن ما بين 80 و 90 دولار للبرميل الواحد فإننا لا نستطيع أن نمول المشاريع والمخططات التنموية في البلاد للأسف نحن مرتبطين كلية بالبترول نحن في اقتصاد ريعي نحن في تبعية مزمنة بالرغم من الإنفاق الحكومي الخيالي وبعض المخططات الحماسية التي مرت علينا ومنذ سنة 1999 ونحن نتحدث عن تنويع الاقتصاد الوطني وتشجيع الإنتاج الوطني وتشجيع التصدير خارج المحروقات وأنفقت الأموال سواء في الدعم الفلاحي أو في غيرها ومع ذلك

لم نر اقتصاد حقيقي ومتنوع ومنتج وخالق للثروة ويخرجنا من خطر هذه التبعية"، وبالتالي فإن هذه الأطروحة تقدم حججا عن وضعية الاقتصاد الجزائري الذي هو تحت رحمة العوامل الخارجية والأزمات الدولية التي تستجد بين الوقت والآخر. كما يطرح البرلمان مشكلة إهدار عائدات النفط وجفاف احتياطي العملات الصعبة ووصوله إلى ما دون 79.8 مليار دولار سنة 2019 نزولا من 179 مليار دولار سنة 2015.

إن عدم الخروج من إشكالية التبعية للمحروقات وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية جعل السيد حمدادوش يقول: "إما نحن في طريق غالطة أو في طريقة طويلة"، وهو عبارة تعكس عدم قدرة الحكومات المتعاقبة على إيجاد حلول للتأخر والفشل الاقتصادي، ويدعو حمدادوش إلى تحمل المسؤوليات بهذا الصدد: "كان من المفروض هناك من يجب عليه أن يتحمل المسؤولية ويعتذر من الشعب الجزائري يعني لا تربط لي الأزمة بأسعار البترول يعني بعامل خارجي، لا... الأزمة أسبابها ذاتية، وأسبابها داخلية، حتى في المحروقات في حد ذاتها الأزمة الرئيسية والحقيقة ليست في الأسعار... إنتاج الجزائر في تراجع من 2006 لإنتاج البترول والغاز 2030 قد لا نستطيع أن نصدر الغاز إضافة إلى الاستهلاك المحلي إضافة إلى المنافسة الدولية إضافة إلى ذهاب العالم إلى الطاقات المتجددة والبديلة.

ومن الواضح أن الضيف معارض للسياسة الاقتصادية للدولة وما يجب الإشارة إليه هنا أنه لم يكن لهذا الخطاب أن يمر لولا موافقة القناة على أن تعطي الضوء الأخضر لهذا النقد لاسيما أنها هي المسؤولة عن اختيار الضيوف واختيار المواضيع.

قضية الأداء والتسيير الاقتصادي:

تناول برنامج "نقاش الجزائر" في فترة ما قبل الحراك قضية التسيير الحكومي في عدة مناسبات، حيث ركز بعض الضيوف على إبراز اختلالات الاقتصاد والتسيير الحكومي، في حين سعى بعض منتجي الخطاب إلى تلميع هذا الأداء وذلك تبعا لمواقع الضيوف في الحياة الاجتماعية والسياسية.

أطروحة سوء التسيير المالي وترشيد النفقات:

يطرح النائب حمدادوش سؤالا محوريا يتعلق بالأزمة في التسيير وليس في الموارد: "المشكل لما كانت الأسعار 120 و 125 دولار ماذا فعلنا بها هل بنينا بها اقتصادا؟" وبالتالي فهنا يلمح صاحب هذا الطرح

إلى لسوء التسيير بل ونهب ثروات الجزائر، وهي "المشكلة التي بقيت تتخبط فيها الجزائر فبدلاً من استخدام ثروة النفط والغاز لتنويع الاقتصاد وتعزيز الصادرات غير النفطية الجزائرية تم نهبها والإسراف في إنفاق الباقي على الدعم الحكومي الذي يفيد الغني أكثر من الفقير."

ورغم أن السيد حمدادوش لا ينكر ما أنجز من المنشآت والبنى التحتية لكنه يطرح تساؤلاً جوهرياً بلاغياً ينفي فيه تكافؤ ما أنجز مع ما كان متاحاً من إمكانيات: "هل ما أنجز يكافؤ الإمكانيات التي كانت موجودة ويكافؤ حجم الفساد الذي كان موجوداً، ويكافؤ حجم التأخر في الإنجاز، ويكافؤ إعادة الدراسات والتقسيم، ويكافؤ في الجدوى من الإنتاج، وهو يستدل بذلك بما هو موجود في الواقع إذ يقول: "خذوا الكاميرا وروحوا (واذهبوا) للعديد من البنى التحتية من مؤسسات ومن بنايات ومن غيرها تلقى بناية يمكن صرفت عليها الدولة الملايير ولكن في النهاية غير مستغلة وغير مفتوحة وتبقى للاهتراء."

وتبقى من الحجج التي لجأت إليها هذه الأطروحة كون الجزائر لم تكن في حاجة أصلاً إلى اللجوء إلى الاستدانة الداخلية لو تم الاستفادة من الرخاء الاقتصادي أصلاً: "بالرغم من البحبوحة المالية التي مرت بها البلاد وتوفرت للبلاد إمكانيات لم تتوفر في تاريخها على الإطلاق... 35 مليار دولار في السنوات السابقة لو استثمارناها استثماراً حقيقياً فوائده الاستثمار ترجع إلى المديونية"

أطروحة عدم الاستثمار في الإنسان:

يشير السيد حمدادوش في أطروحته إلى وجه من أوجه سوء التسيير ألا وهو "الاهتمام بالأشياء وتجاهل كبير لقيمة الإنسان والاهتمام بالكم دون الكيف"، إذ يقول: "نحن لا ننكر هذا الإنجاز في البنى التحتية ولكن نحن الآن نتطلع ليس للاستثمار في عالم الأشياء نحن نتطلع إلى الاستثمار في عالم الإنسان، عالم الأفكار لما تقول، بنينا كذا من الجامعات لكن ما هو مستوى التعليم الجامعي؟ ما هي براءة الاختراع؟ ما هو ترتيبك في الجامعات الدولية؟، في الصحة؟..." وهنا يوسع حمدادوش من الانتقاد الموجه للحكومة على اعتبار أنه لا يقتصر في المجال الاقتصادي ولكن أيضاً على المجالات الأخرى لا سيما التعليم.

أطروحة نحن نتعثر ولم نتقدم:

هذه الأطروحة لا تعترف بتاتا بالعجز الاقتصادي، وبدل تحليل قضية الاستدانة الداخلية وما يترتب عنها من عواقب، فهي تحاول إيجاد السبل لتبرير هذا النوع من التمويل، ويمثل هذه الأطروحة (فرحات شايف) رئيس اللجنة المالية بالمجلس الشعبي الوطني وهو يقدم عدة حجج ليدعم موقفه المؤيد للاستدانة الداخلية، حيث أنه يفسر مقولات الأطروحة المعاكسة لكون تواجد صاحبها في المعارضة: "لما كن أنتظر العكس من سيد حمداوش إذا كان السيد حمداوش يثمن هذا ما يبقى له حتى دور في المعارضة، من حقه ينتقد... الخ"، وترى الباحثة أنه يقدم حجة يمكننا ردها عليه فهو إذ يدافع عن الاستدانة الداخلية رغم مساوئها فالأنه يتموقع في مؤسسة عرفت بعدم معارضتها للسياسات والمشاريع الحكومية ألا وهو المجلس الشعبي الوطني. ويقدم فرحات شايف عرضا للجوانب الإيجابية للاستدانة الداخلية دون ذكر أي سلبيات: "بدل الاستدانة الداخلية هو الاستدانة الخارجية من ال FMI أو la famille وهاته هي الطريقتين، نحن اخترنا أن نستلف من العائلة معناه داخليا أما إذا لجأنا إلى ال FMI، يجب أن نرجع إلى الوراء نرجع إلى سنة 1995، ما هي الشروط القاسية التي فرضها FMI على الجزائر، تسريح العمال التي ممكن يكون ضدها زميلي، غلق المؤسسات، بيع المؤسسات... الخ.

يظهر من خلال التحليل السابق دفاع منتج الخطاب على السياسة المالية المنتهجة من قبل الدولة، وهو يرى أن هذا الخيار جنبنا الرضوخ لشروط صندوق النقد الدولي، وعلى عكس أطروحة حمداوش فإن فرحات شايف يرى أن أحمد أويحي كآحد الأطراف الفاعلة كان له الفضل في تجاوز الأزمات المرتبطة بانخفاض سعر البرميل تنفيذا لبرنامج الرئيس بوتفليقة: "أحمد أويحي هو اللي كان وزير الأول ورغم الظروف الصعبة والبتروول 7 دولارات ولكن الحمد لله استطعنا أن نمر لذلك نظن أن الجزائر عندما نقول برنامج فخامة رئيس الجمهورية اللي راه ينفذ فيه وزير الأول السيد أحمد أويحي." وهنا يظهر التموقع الإيديولوجي إلى جانب السلطة السياسية عن طريق العرض الإيجابي للفاعل السياسي في أعلى هرم السلطة ممثلا في الرئيس بوتفليقة ورئيس حكومته.

بيّن النائب بالمجلس الشعبي بحجج أخرى أن الاستدانة الداخلية هي السبيل لإبقاء الرأس مرفوعا: "الآن الجزائري البسيط لا يقبل أن نمس خبزّه"، الشرط الوحيد لذلك هو أن نبقي دائما رأسنا مرفوع هو الاستدانة الداخلية"، وهنا تلاحظ الباحثة مدى التلاعب بالكلمات لدى الضيف لتمرير خطاب تلميع

سياسات الدولة وكم أن الحلول التي تطرحها مجدية للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن. كما يقدم حجة أخرى مفادها أن: "أي واحد يزور الجزائر يلاحظ حقيقة الجزائر بأنها خطط خطوات كبيرة وعملاقة"

كما يُرجع أصحاب هذا الطرح الإنفاق الكبير إلى الشق الاجتماعي حيث يقول الضيف الشيخ فرحات: "ارجع إلى الواقع الموجود، واعترف بالإنجازات نحن لا نخفي أن هناك نقائص، ولكن هناك إنجازات قامت بها الدولة الأموال التي دخلت في وقت البجوحة، كما سميتوها استثمرت في الجانب الاجتماعي نجبو أو نكرو الجزائر من البلدان القلائل التي تقريبا في إفريقيا التي تستثمر في الجانب الاجتماعي".

كما هو واضح من خلال العبارات التي استخدمها الشيخ فرحات أنها تعكس موقفا إيجابيا من السلطة القائمة بتكيزه على الصفات الإيجابية والتقليل من شأن الصفات السلبية التي يريد الخصوم إصاقها بها.

أطروحة عدم نجاعة سياسة الدعم والسياسة الاستثمارية:

كانت هذه الأطروحة ردا على الأطروحة السابقة والتي تفيد بأن سياسة الدعم التي تتغنى بها الدولة القائلة بأن الكم الهائل من الأموال التي تحصلنا عليها أيام البجوحة المالية قد تم استثمارها في الجانب الاجتماعي غير صحيحة، وهو ينسف هذا الطرح بمقارنته لسعر السكر في السوق المحلية والعالمية: "الدعم الاجتماعي ... تتحدث على أكثر من 17 مليار دولار لكن ما هو أثرها في حياة المواطن اليومية تقول ... دعمنا السكر، السعر في الجزائر ضعف السعر في العالم" ومن هنا يثار التساؤل: "إذن أين هو الدعم؟"

كما يشرح حمدادوش أن تعاقب الحكومات في الجزائر صاحبه تمالك في الاقتصاد الوطني ويرآن هناك عدم نجاعة في السياسة الاستثمارية والتي اقترنت بعدم الاستقرار التشريعي، كما اتهم الحكومة بأنها تذهب دائما إلى الحلول السهلة: "إننا لا نملك بيئة للأعمال الصحيحة، صالحة جاذبة للاستثمار الأجنبي هناك بيروقراطية إدارية تعترف بها الموالاتة... هناك عدم استقرار سياسي، هناك عدم الاستقرار التشريعي ولذلك لا توجد ثقة للمستثمرين..."

من الحجج التي يرى السيد حمدادوش أنها تكشف عن سوء السياسة الاستثمارية أيضا قيمة الكتلة النقدية التي تتحرك في السوق الموازية السوق السوداء فالحكومة عاجزة على التحكم في هذه الكتلة النقدية عندما نتحدث عن السعر الرسمي للدينار والسعر الموجود في السوق السوداء أنا أقول لك للأسف الشديد، الجزائر السعر الرسمي للعملة الصعبة الموجود في السكوار ليس الذي هو موجود في البنك الموجود في البنك هو سعر مدعم هل يعقل أن الدولة تدعم عملة أجنبية.... ويترتب عن هذه المعطيات أن "سعر البنك لا يستفيد منه إلا فئة قليلة من رجال الأعمال أصحاب النفوذ".

يتضح من خلال الأطروحات السابقة هو اختلافها حسب اختلاف الانتماءات السياسية لأصحابها بين الموالاتة التي تحاول تبييض كل ما يأتي من الحكومة وتراه نابعا من برنامج رئيس الجمهورية وبين المعارضة التي تكشف عن صورة سلبية لإنجازات الحكومات المتعاقبة.

القضايا الاجتماعية:

أولا قضية الحرقة:

تعتبر قضية الحرقة من القضايا المعقدة التي أزت الأوساط السياسية والاجتماعية، ورغم الاتفاق على سلبية الظاهرة، فإن ردها إلى الإخفاق الحكومي كان محل خلاف من منتجي الخطاب في بلاطو" نقاش على المباشر"، ومن هنا يمكن استخلاص الأطروحات التالية بخصوصها:

أطروحة الدولة الجزائرية قامت بمجهودات جبارة:

تلاحظ الباحثة أن منتج هذه الأطروحة لا يدخر جهدا من أجل إبعاد أي مسؤولية للسلطة السياسية القائمة، إذ يصرح السيد شايبخ: "هذه ظاهرة عالمية" بل ومن أجل إبعاد شبهة أن يكون للدولة يد في تفاقم هذه الظاهرة يستدل بمحاولة الدولة استيعاب الشباب: "أنا أظن أن الدولة الجزائرية تعمل كل المجهودات من أجل إقناع الشباب في جميع المجالات، أظن أن الدولة الجزائرية الوحيدة التي تعطي الأموال للشباب لكي يستثمر...".

يبدو من هذا الطرح أن منتج الخطاب يرر كل ما تقوم به الدولة، من خلال استعمال أدوات اللغة من أسلوب من قبيل تعميم ظاهرة الحرقة يجعلها ظاهرة عالمية، عملا بالمقولة المشهورة إذا عمت

خفت، كما أراد منتج الخطاب أن يُظهر حجم المساعدة التي تقدمها الدولة للشباب وهو الشيء الذي لا نجده في دول أخرى حسبه، وبناء على كل ما سبق فإن منتج الخطاب هنا يهدف إلى إلصاق كل الصفات الإيجابية للسلطة القائمة ويدافع عن سياستها ومشاريعها.

أطروحة الحرقة هي نتيجة لفشل السياسات الاقتصادية والاجتماعية:

بخلاف الأطروحة السابقة ركز منتج الخطاب على ضلوع الدولة في تفاقم ظاهرة الحرقة " كونه ظاهرة عالمية هذا لا يبرر هذه الظاهرة ولا يطمئن ضمائرنا ولا يسكت ضمائرنا تجاه هذه الظاهرة ظاهرة الحرقة في ازدياد وليست في تناقص وعدد الذين يهتمون الوطن أصبح لعدم إيمانهم وآمالهم وضمائمهم لمستقبلهم في بلادهم هذه أزمة خطيرة سواء في الثقة في الوطن أو الدولة أو في مؤسسات الدولة، هذه نتيجة حتمية لفشل كل السياسات بما فيها السياسات الاقتصادية والاجتماعية".

كشف منتج الخطاب عن الصورة السلبية للسياسة الوطنية في كل المجالات كسبب رئيس بدفع المئات من الجزائريين إلى الحرقة كحل أخير بعدما أوصدت في وجوههم جميع أبواب المستقبل ولم يعد لديهم أي أمل في تحسن الأوضاع.

عدد 27 نوفمبر 2018

قضية إجبارية الخدمة الوطنية للإناث:

لم تعرف قضية الخدمة الوطنية للإناث جدلاً كبيراً لدى الرأي العام ولا حتى في وسائل الإعلام غير أن قناة النهار تلجأ أحياناً لإثارة مثل هذه القضايا وطرحها للنقاش بحثاً عن جمهور محتمل تشده القضايا المثيرة، ويبدأ مقدم البرنامج ياسر لعربي برناجه بهذه المقدمة: "الأصل في القانون مشاهدنا هو إجبارية الخدمة الوطنية لكل المواطنين سواء كانوا ذكورا أو إناثاً فلماذا تستثنى المرأة اليوم دون وجود سند قانوني ، مطالب المساواة التي تنادي بها الكثير من الهيئات والتنظيمات حتى في بعض الأحزاب السياسية في الجزائر هي مساواة في الشغل ومساواة في التمثيل النيابي، ولكنها ليست مساواة في الخدمة الوطنية أليس تطبيق المساواة في الخدمة الوطنية هو استكمال للمسار الإصلاحي لترقية المرأة وحضورها في كافة المجالات

...."

يظهر من خلال المقدمة التي ألقاها ياسر لعراي تقديمه لطرح متعلق بتطبيق الخدمة الوطنية للإناث وزود طرحه بحجج قانونية تستند إلى منطق المساواة بين الرجل والمرأة محتفيا وراء الهيئات والتنظيمات التي لم يذكرها على وجه التحديد، فهنا تظهر أيديولوجيا تتعلق باستغلال هذه الشريحة في نقاشات لها أبعاد مختلفة تتعلق بقيم المجتمع وعاداته، ولكن الغرض الكبير حسب اعتقاد الباحثة هو طرح أفكار غريبة لجذب الانتباه لا أكثر، حيث أن مثل هذه الأطروحات لا تلق ترحيبا في المجتمع عادة.

أطروحة لا يجب إخضاع المرأة للخدمة العسكرية بحجة المساواة:

تلاحظ الباحثة هنا أن تناول هذا الموضوع بهذه الطريقة الاستعراضية هو بحث عن الجدل والإثارة التي تستقطب الجماهير، وهو ما يبرر أطروحة نعيمة صالحى التي تستفهم: "كأنها مشكل يريدون إضافته للمشاكل الأخرى التي تعاني منها فئات المجتمع"، وتضيف "ماذا يريدون من الأسرة الجزائرية ماذا يريدون بالمجتمع الجزائري، الشباب حرقوا، راحوا خلاو البلاد، النساء حبوا بيعثوهم للعسكر"، وتتمثل حجة نعيمة صالحى في ذلك أن: "المرأة لا تحظى بالمساواة في المجتمع والدليل على ذلك الزوجة أو المرأة تعمل داخلا وخارجا... وتسترسل نعيمة صالحى أرواح نشوفو إذا كانت هناك مساواة حقيقية بين الرجل والمرأة نبدأ من العائلة هل هناك مساواة في هذا الجانب...". كما تضيف حجة أخرى طيب ترجعوا إلى طبيعتها البيولوجية هل الرجل يلد مثلما تلد المرأة".

ترى الباحثة أن طرح الموضوع واختيار الضيفة كان من باب صنع الجدل وجذب الأنظار بدليل أن هذا الموضوع لم يكن مطروحا على الساحة الوطنية بشكل واسع.

شهر ديسمبر:

3 ديسمبر 2018 : المكفوفون يخرجون إلى الشارع... منحة الذل لا تسد احتياجاتنا.

قضية ذوي الاحتياجات الخاصة:

أثيرت قضية المكفوفين كإحدى القضايا التي تهتم بالتكفل بالطبقات الهشة في المجتمع في اليوم العالمي لذوي الاحتياجات الخاصة، وفيما يلي عرض لأهم الأطروحات التي وردت بشأن هذه القضية:

الأطروحة الأولى: لا يوجد تطبيق للقوانين:

بداية جاء عرض هذا الموضوع للنقاش تحت عنوان " المكفوفون يخرجون إلى الشارع... منحة الذل لا تسد احتياجاتنا"، وهو ترسيخ لفكرة مفادها أن ذوي الاحتياجات الخاصة يعانون، ورغم أن القانون يضمن الحقوق لكن لا يوجد تطبيق لها على أرض الواقع وهو الطرح الذي ذهب إليه الطيب مفتاح: "قوانين كثيرة في الجزائر مكتوبة وموجودة ومدونة إلا أنها لا تطبق"، ويتضح أن المطلب الأهم كان التوظيف، السكن والمنحة التي لا تتجاوز ثلاثة آلاف والتي حسب ضيف البرنامج: "لا نستطيع أن نمرر بها يوما واحدا، حيث يعاني ذوو الاحتياجات الخاصة من الإجحاف في التوظيف".

ويوضح منتج الخطاب أن الكفيف يعاني من نظرة الآخرين له وهو لا يبحث إلا على حقوقه القانونية: "والله الكفيف يتلقى مشاكل عديدة في الحياة اليومية وهي مشاكل لا تأت من مصدر واحد وإن كانت مختلفة مثال مشكل الشفقة، المجتمع الجزائري يرى الكفيف كمسكين لا يستطيع عمل شيء سواء في الحياة اليومية كتابيا والعمل، احتاج حقي ماكفله لي القانون".

8ديسمبر 2018: بعد الحرقه، تفاقم مقلق لحالة الانتحار في أوساط الشباب:

العودة إلى قضية الحرقه أو المهجرة غير الشرعية وأسبابها:

أخذت ظاهرة الحرقه أو المهجرة غير الشرعية أبعادا خطيرة في الجزائر جعلت منها قضية الجميع، هذه القضية التي أصبحت مأساة حقيقية ذات أبعاد كثيرة، ورغم الاتفاق حول تفاقمها غير أن أبعاد الظاهرة وسبل التخفيف منها كان موضوع مطارحات عديدة في برنامج نقاش الجزائر:

الأطروحة الأولى: شبكات ومنظمات وبارونات وراء مشكل الحرقه:

ركزت زهرة فارسي صاحبة هذه الأطروحة على أن مشكل المهجرة غير الشرعية للشباب يعني كل فئات المجتمع، غير أنها تركز على فكرة مفادها أن قوارب الموت وراءها البارونات، الشبكات... البارونات التي تأخذ أموال كبيرة على الشباب ويبعثوهم في قوارب الموت"، وتقدم في هذا الصدد زهرة فارسي عدة حجج تستمدتها من الواقع إذ تشرح ذلك قائلة: "إنهم يأخذون مبالغ مالية كبيرة ويعطونها هؤلاء البارونات الذين يمتلكون سفن محركها يعمل تحويصة"، وهي بهذا ترجع ظاهرة الحرقه إلى المتاجرة بوضع حياة "الحراقين" في خطر.

وتسترسل زهره فارسي في إعطاء الحجج: "لو كان اختار هذا الشباب دقيقة لعرف نفسه أنه هو سوف يذهب للموت بنسبة 90%، هذا الشباب غرر به، فكر في لحظة فاقد لمستوى النضج والوعي"، أما الحجة الثالثة فتتمثل في فشل الخطط الاقتصادية لبعث مشاريع حقيقية يستفيد منها الشباب: "لما نعطو الملايير التي خصصها رئيس الجمهورية للشباب وأعطاهها لونسيج ومؤسسة لونسيج فاشلة على توجيه الشباب الوجهة الحسنة". بالإضافة إلى كل هذا يقول السيد عارف أن: "الإدارات كانت مجحفة، الإدارات استعملت الجهوية، استعملت المحسوبية والرشوة والمعرفة لتوظيف الشباب" رجال وأناس مسؤولين عندهم أفكار لا تتماشى مع روح العصر أكثر من هذا الكلام مافيه أنه من يفشل يروح، لا يقنعني بفشله ويقول نزيد نحن الآن لا نحتاج إلى من ليس له نتائج، تقارير مغلوطة والكذب والشعارات الرنانة كرهنا منها وأخذنا البلد إلى الكارثة".

أطروحة الفشل الحكومي:

يصف صاحب هذه الأطروحة السيد عارف: "أن البلاد في "كارثة" في "زلزال" أبناء الشعب تموت في البحار النساء والعائلات تبكي إنه عار وعيب لو كانت حكومة تحترم نفسها لاستقالت لقد أخفينا بما فيه الكفاية".

يتضح من القاموس المعجبي الذي استخدمه الضيوف أن ظاهرة الحرقه ذات أبعاد خطيرة لكنها ترجع بالأساس إلى التعاطي السلبي مع هذه الظاهرة ويوحي تدخل الضيوف والمسكوت عنه في خطاباتهم أن السلطة لم تكبح استثمار البارونات في هذه الظاهرة، ولم تفلح في أن تعطي المواطن عيشة كريمة تغنيه عن رمي نفسه في المجهول بعد أن يمس من مخرجات شعارات رنانة تيقن من أنها مجرد لغة خشب لا تغني ولا تسمن من جوع.

قضية الانتحار:

تناول برنامج هذا المساء ملفا اجتماعيا آخر بعد "الحرقه" وهو التفاقم المقلق لحالات الانتحار في أوساط الشباب، وحمل هذا التناول الإعلامي مجموعة من الأطاريح نستعرضها فيما يلي:

أطروحة مشكلة الحرقه تعود إلى عدم الإصغاء:

استهل مقدم برنامج " نقاش الجزائر " برناجه بالأرقام المخيفة لتزايد حالات الانتحار في الجزائر حيث يذكر أن منظمة الصحة العالمية رتبت الجزائر في المرتبة الحادية عشر عربيا في ترتيب عدد الانتحارات في أوساط المجتمع، منظمات حقوقية جزائرية تقول أنه في سنة 2018 بلغ عدد 100 حالة انتحار من بين 9 آلاف محاولة انتحار في الجزائر، ويظهر من خلال استعمال خطاب مملوء بالأرقام والإحصائيات أن صاحبه يريد توضيح مدى تفاقم الظاهرة.

وأرجع منتج الخطاب أغلب حالات الانتحار لأسباب اجتماعية، كطلب سكن أو طلب وظيفة، ويصف المشهد كالأتي: يوميا نشاهد مشهد صعود الشباب فوق أسطح إدارة عمومية ومؤسسات تابعة للدولة مبللين أجسامهم بالمازوت والبنزين ومهددين بحرق أنفسهم إن لم تستمع لهم السلطات المحلية وفي نهاية المطاف هؤلاء الشباب ينزلون من فوق الأسطح بمجرد خروج مسؤول محلي ولقائه بهم إذا الإشكالية المقلقة بالانتحار خاصة لدى الشباب والمراهقين الراغبين في العمل والوظيفة قد تكون إشكالية إصغاء.. أو إشكالية استقبال.

في هذه المقدمة يرجع صاحب البرنامج ياسر لعرايي مشكل الحرقه إلى عدم إصغاء المسؤولين، وي طرح عدة تساؤلات بخصوصها: " هل المشكل المطروح اليوم في الجزائر هو مشكل سياسات التكفل بهذه الانشغالات أم مشكل مسؤولين لم يطبقوا هذه السياسات هل اليوم في ظل ارتفاع عدد الحرقه في ظل ارتفاع حالة الانتحار هل المسؤولين المحليين أو وزارة الشباب الذين في مسؤوليتهم الشباب هل لم يستطيعوا تطبيق سياسات الدولة التي رصدت لها أغلفة ضخمة.

يظهر بشكل جلي أن القناة على لسان مقدم البرنامج توجه أصابع الاتهام فيم يخص ظاهرة الانتحار مثلها مثل الحرقه إلى عدم التكفل المحلي بانشغالات المواطنين وغلق الأبواب في وجوههم، وبالمقابل فهي تبرأ السلطة السياسية والحكومة بما أنها حسب ذات الخطاب قد رصدت أغلفة مالية ضخمة للتكفل بما مع أن هذه المسؤولية تبقى قائمة في تعيين الولاة وفي مراقبة المال العام والهيئات اللامركزية.

15 ديسمبر: 2019 الفيضانات تغرق الأموات بالبلدية الطبيعية تهزم مخططات الحكومة:

قضية التهيئة العمرانية:

من القضايا التي يتجدد الحديث عنها عندما تحدث خسائر مادية أو بشرية بفعل التقلبات الجوية قضية الفيضانات، وقضية التهيئة العمرانية ومشكل المباني العشوائية، حيث جاء هذا العدد من برنامج نقاش المباشر ليفرز الأطروحات التالية:

أطروحة السلطات المحلية لا تملك الشجاعة لهدم ما بني على باطل:

يتهم ياسر لعرايبي في مقدمة البرنامج السلطات المحلية بعدم الشجاعة ويلقي اللوم عليها: "المشاهد مازالت تتكرر في كل مرة مع تساقط غزير للأمطار فلا المخططات الاستعجالية للحكومة نجحت، ولا التوصيات المقدمة للسلطات المحلية، الأمر حسب ما تخلفه الفيضانات يحتاج لما هو أكبر وما هو أعمق، مدن كثيرة تم تحويل مجراها والبناء على حوافها، وديان مدن كثيرة تم ردمها أمام أعين السلطات المحلية، هل تفتقد السلطات المحلية اليوم في الجزائر إلى الشجاعة لهدم ما بني في الأودية؟"، وبطبيعة الحال فإن هذا السؤال بلاغي، ذلك أنه من الصعب إن لم يكن مستحيلا العودة إلى الوراء وتهديم المباني العشوائية، ولكن يلاحظ أن المسؤولية ألصقت بالسلطات المحلية فقط، وكأن السلطة المركزية لا دور لها في الأمر، وهو ما يكشف عن أيديولوجية التضليل المرتبط بمصلحة القناة وبسياق سياسي يحكم قبضته على الإعلام الخاص كما الإعلام الحكومي ولا يسمح له بنقده أو تحميله أي مسؤولية.

أطروحة سوء الدراسات يسبب الكوارث:

تلقى هذه الأطروحة حججها عند الخبير في الهندسة المعمارية جمال شرفي: "عندما نشاهد الفيديو نلاحظ ونشاهد رجوع الأمطار بطريقة عكسية أي خروجها عكسيا من البالوعات هذا دلالة على أنه تقنيا هناك سوء دراسة، أما الحجّة الثانية: " هناك بلدان تساقطها المطرية غزيرة جدا مئات المرات تساقطها هنا، هناك بلدان بنيت فوق البحار المنخفضة هولندا وفينوس بإيطاليا تعاني عشرات المرات تساقط الأمطار التي تهطل في ولاياتنا"، ورغم ذلك فهي لا تعرف نفس الكوارث التي لدينا، أما الحجّة الثالثة: " حسب نفس الخبير فهي من اعتراف السلطات المحلية واعتراف وزير الداخلية خلال اللقاء التي أشرف عليه أثناء رسم خريطة وطنية من أجل الوقاية من المخاطر الكبرى وتسيير الكوارث الطبيعية أقر بأن هناك سوء للدراسات، لم نختتم يوم بالدراسات." ومن هنا يركز منتج الخطاب على الأسباب التي تؤدي إلى كوارث وهو سوء أو عدم القيام بدراسات، ومع انتشار المباني الفوضوية التي لا يؤخذ بالحسبان فيها أخطار الطبيعة، لم

يعد بمقدور السلطات التراجع وهدم كل ما يمكن أن يسبب في كوارث مستقبلا، وهو ما وصفه ب"اللا شجاعة".

كما يرجع المشكل حسب هذه الأطروحة إلى عدم وجود دراسات خاصة بالكوارث والأخطار، ورغم وجود قوانين تنص على الوقاية منها غير أنه لا توجد متابعة وكل الميزانيات التي ترصد لهذا الغرض تعالج الأمر بطريقة سطحية ويعطي مثلا عن ذلك لتقريب الفكرة: "في وقت العرس ندير الزردة وقت المصائب ندفن الميت، لكن بعد الجنازة نروح وننسى" ولو رجعنا نوعا ما إلى الوراء سنة 2003، بعد فيضانات 2001، بعد زلزال بومرداس 2003، رئيس الجمهورية آنذاك أمر بوضع قانون بل أصدر قانون مضمي عليه وهو قانون يتعلق بتسيير المخاطر الكبرى وتسيير الكوارث بالوقاية من المخاطر..... كل ولاية عندها مخاطرها الكبرى الخاصة بها منها مخاطر متعلقة بالزلازل، المتعلقة بالفيضانات، الحرائق، وهلم جرا لكن بعد ذلك لم يصدر نص تنظيمي واحد من البلديات عندما تأتي مواسم الأمطار نعطيها الدراهم تقوم بعملية التنظيف لكن دائما نعالج المرض سطحيا".

كما استعمل الضيف المجاز بقوله: "لأن ولايتنا وبلدياتنا وفضائنا أصابه سرطان كبير جدا هناك مافيا العقار تتحكم في دواليب الجماعات المحلية على المستوى الداخلي هي التي تبيع تشتري في الأراضي".

أطروحة الظاهرة تعقدت كثيرا:

أعطى الضيف أمثلة من الواقع عن تأزم الوضع " زرنا الكثير من الولايات وجدنا من المستحيلات السبعة أن نقوم بعملية هدم لأنه ليس سكن وليس ألف سكن الآن هي عبارة عن تراكمات لأكثر من ثلاث عشرات " تم تحويل مجرى الواد إلى قناه تحتية، الواد بعد ذلك تم ردمه وتحويله إلى طريق تجاري الان حتى الجماعات المحلية قاموا ببيع الأراضي يمينا وشمالا على ضفاف ذلك الواد...، لكن الخطر يكمن في أن " قانون الطبيعة الواد سوف يأتي يوم ويجد مجراه"، والتساؤل الذي يطرحه منتج الخطاب: " كيف تعترف الجماعات المحلية التي مارست اللا شرعية في وقت من الأوقات أنها تقوم بعملية هدم، " كيف يتم تعويض هؤلاء الناس كيف"، وهنا يظهر أن منتج الخطاب يلصق مسؤولية هذا الحد من

التمادي في العبث بأرواح الناس وتعريضهم إلى مخاطر الطبيعة إلى الجماعات المحلية، التي تحولت حسبه إلى مافيا والمشكلة أنه لا توجد نقطة لتدارك الأمر.

ويسلط هذا الطرح الضوء أيضا على القانون الذي لم يراجع منذ أكثر من 28 سنة هذا الأمر أيضا كارثي، قانون المدينة 06 هذا أمر كارثي عادة نحن في قضية التشريع نصدر قوانين لكن بعد ذلك المراسيم التنفيذية أو المراسيم التنظيمية لا تصدر"، كما يلاحظ أن: " هناك استعجالية في إنجاز جميع المشاريع السكنية"، ويشير الضيف إلى تناقض يتمثل في أننا نحن في الجزائر ننجز ثم ندرس، الدراسة تأتي في مرحلة ثانية على سبيل التسوية.

الأطروحة الثانية: لا شيء يقف في وجه الطبيعة

هذه الأطروحة لاقت معارضة من قبل رئيس بلدية وادي العلايق: " مياه البارحة لا أحد يستطيع أن يوقفها"، وتنطلق هذه الأطروحة من المؤكد من موقف صاحبها المدافع على السلطات المحلية.

27

ديسمبر 2018: قضية التكفل بعياش محجوبي:

قضية سقوط ووفاة عياش محجوبي في بئر ارتوازية:

من القضايا التي شغلت الرأي العام الجزائري وعرفت تضامنا جزائريين، وأثارت ضجة في وسائل الإعلام منها قناة النهار قضية عياش محجوبي وهو مواطن بسيط سقط في بئر ارتوازية عمقها 100 مترا وبقي عالقا في الأوحال والماء عند مسافة 30 مترا ولم يتمكن من الخروج منها حيا.

أطروحة عدم اكتراث السلطات بمواطنيها:

يستهل ياسر لعرايي برناجه بمقدمة مؤثرة يصف فيها قصة مؤلمة اهتزت لها الجزائر لمدة عشرة أيام ووصل صداها لدول العالم، ومن خلال هذه الحصة يحاور عيسى داوود صديق عياش محجوبي والذي من خلال إجابته يحاول أن يوضح للرأي أطروحة مفادها أن الدولة الجزائرية لا تكترث بالمواطنين والسلطات لم تقم بواجبها في إنقاذ حميدة العياشي هذا المواطن البسيط الذي أحب الوطن كما يصفه صديقه وهو يتكلم عن قصة القبعة التي كان يرتديها: " دائما أقول له أعطيها لي أتركها عندي ذكرى فيقول لي لن

أعطيك إياها فعندما ألبسها أحس أنني أحمل الجزائر فوق رأسي"، وهي صورة مؤثرة عن قصة مأساوية لشاب محب للوطن الذي لم تستطع دولته حتى إخراجه من بئر ارتوازي عندما علق بها. وهكذا يتضح جليا من خلال اللغة المثقلة بحجم المأساة أن تعامل السلطات مع حالة العياشي لم تكن في المستوى ودليله في ذلك أن "كل الأدوات من عند الشعب اليوم الأول أتوا من بريكة، من وادي سوف السلطات المحلية لم تتدخل أبداً وأن كل الوسائل من الشعب وهذا من اليوم الأول إلى اليوم الأخير والحماية المدنية عندها وسائلها لكن ليست متطورة".

تلاحظ الباحثة أن خطاب الصحفي وأسئلته تميل إلى الخطاب العاطفي الذي يثير مشاعر المشاهدين منها سؤاله: "في تلك الصورة ماذا كان يحكي لك ويقول؟ هل كان عنده حلم؟ هل كان يخطط لمستقبل؟ ماذا كان يجب؟" ويكشف أيضا داود عيسى عن الاستغلال اللا محدود لثروات الجزائر لكن بالمقابل لا يحظى المواطن بأي اعتبار إذ يقول "هكذا الإنسان في بلاده وحياته غير مؤمنة ماذا في رأيك أربعة أيام وهو يحلل (يترجى) لكي يخرج ويطلب النجدة، وتوفي أمامك في الجزائر لست مصدق معناها في جزائرک وبلادك ولا تصدق ماذا حدث" ومقابل هذه اللا مبالاة يرسم صديق العياشي صورة للنظام الذي يبحث عن المصالح المادية: "لكن غدا لو تقول لهم ذلك المكان فيه البترول على ألف متر حوالي ساعة يستخرجونه تقول لهم يوجد غاز صخري في تل ك المنطقة نصف ساعة يستخرجونه لكن عياش 15 مترا 10 أيام باش جبدوه".

يكشف منتج الخطاب هنا أن السلطات لم تأخذ بمحمل الجد حياة المواطن عياشي والذي كان يمكن أن تسخر إمكانياتها من أجل إنقاذه غير أنها لم تفعل ويرسم صورة مقابلة لهذه الحالة وهو أن السلطات لو كان الأمر يتعلق بمصلحتها لوجدت الإمكانيات لذلك وفحوى الخطاب هنا أن المواطن البسيط هو من آخر اهتمامات السلطة.

9 جانفي 2019 وفيات داخل ورشة بناء في ظرف 10 أيام

قضية حوادث العمل:

بدأ ياسر لعراي بمقدمة يتساءل فيها عن الظروف التي تؤدي إلى حوادث العمل: "...هل العمال مؤمنين بقبعات تحميهم من السقوط بميكانيزمات وآليات كما هو معمول به في كل دول العالم... من يراقب

شركات الإنجاز هذه التي لا توفر للعامل أي وسيلة أو ألبسة أو أجهزة أمان في عملهم، وتم عرض عدة حالات لعمال تمت وفاتهم"، يقول لعراي "لم تصبح ورشات للبناء وإنما ورشات للموت". وهنا يتفق ضيوف برنامج نقاش الجزائر على أن هناك مشاكل في التأمين حيث تلاحظ السيدة خمري نائب المجلس الشعبي الوطني وعضو لجنة السكن أن العمال غير مؤمنين وهم يعرضون أنفسهم للخطر أمام تهاون المسؤولين: "أين نحن وأين رقابة السلطة".

يتوجه مقدم برنامج نقاش الجزائر ياسر لعراي قائلا: "السي السعيد، كإين شركات متأمّش عمالها لماذا هل لأن العامل يجي اليوم ويروح غدا أم هناك تكاليف التأمين"، ويذهب الضيف إلى القول أن "عدم تأمين العمال هو نخاسة واستعباد للبشر من نوع جديد، أين رقابة الدولة... " وبالنسبة للعمال الجزائريين والأفارقة مقابل العمال الأجانب هناك تمييز، تقول ماذا نفعل بالقانون إذا لم يفعل"، يلاحظ هنا أن منتجو الخطاب يلقون بالمسؤولية على الدولة التي عليها أن تراقب هذا النوع من الاستغلال للعمال الذي يتم حرمانهم من حقوقهم.

10 جانفي 2019 وزير الفلاحة يطمئن...لقاح الطاعون سيصل نهاية الشهر:

قضية طاعون المواشي:

تواصل الفرق البيطرية التابعة لمصالح مديريات المصالح الفلاحية عبر كل الولايات تواصل عملها حسب إمكانياتها المتواضعة وأحيانا القليلة لتلقيح المواشي من الحمى القلاعية، وتم تناول هذه القضية التي اختلفت الطروحات بشأنها:

أطروحة الأولى القائمون على شؤون الفلاحة غير قادرين على التصدي للأوبئة:

في تقييم خبراء الفلاحة حول انتشار الطاعون والتعامل مع الأوبئة يشير الخبير الفلاحي أكلي موسوني: "أنا أستغرب هذا المرض الذي سموه الطاعون *la peste des petits ruminants*، على حسب ما نعرف لا يوجد تماما في أعراض أمراض الماشية في الجزائر منذ مئة سنة، ولا يوجد تماما منذ مئة سنة في شمال إفريقيا" وهو ما يدعم الحجة الأولى التي تدعم فكرة أن التعامل مع هذا الوباء هو تعامل عشوائي: "المشكل أنهم يشتركون للقاح ولا يعرفون المرض"، "ولا يوجد أي نتيجة لمختبر تؤكد نوع الطاعون". يكشف هذا الخبير الفلاحي عن صورة سلبية للتعامل مع المرض حيث ظهرت القوى

الفاعلة متمثلة فيبياطرة وزارة الصحة بأهم غير محترفين " يروحو يشوفو في الأنترنت"، وهو وصف مسيء لهذه الوزارة.

أطروحة الدولة تقوم بما عليها في سبيل التصدي لهذا الطاعون:

يرفضالسيد جعلالي تقييم الضيف الثاني بأن ليس لدينا مخبر وتم "تحديد المرض من الأنترنت" لأن ذلك يفضي إلى فحوى الخطاب الذي يقول بأنه ليس لدينا دولة حسبه، ويقدم حججا على أن الدولة تقوم بما عليها من أجل التصدي لهذا المرض وحسب هذا الرأي فإن الدولة تقوم بمحاصرة الوباء لأن الخطورة تكمن في تفشيته، وأن "هناك المجالس الفلاحية المختلطة" التي تقوم بعملها.

أطروحة قطاع الفلاحة غير منظم:

تظهر هذه الأطروحة في الكثير من رسائل المواطنين التي تأتي عن طريق ال SMS والتي قرأها مقدم البرنامج إحداها تقول "حتى يموت كامل القطيع يأتي اللقاح" ورسالة أخرى تقول:"والله لو كنا في دولة متقدمة لقدم رئيس الحكومة استقالته، القطاع الوحيد الذي حقق الاكتفاء الذاتي وتركه هكذا".

ويذهب في نفس الطرح السيد أكلي موسوني حيث يشرّح وضع قطاع الفلاحة ويبين أنه ليس لدينا فلاحة منظمة حول المنتوج"، ويسترسل في خطابه واصفا أنه لدينا فلاحة همجية ويجب على وزارة الفلاحة هيكله القطاع" لكي يعرف الفلاح من أين يأتي بالدواء، وأين يبيع المنتوج. ويذهب بلقاسم بوديسة وهو فلاح ليقدم خطابه عبر الهاتف إلى أبعد من ذلك:" مدة شهر ونصف مكاش الدواء...يمدوا فيه لصحابهم".

وكل هذه الخطابات تظهر حالة من الاستياء حيال التعامل مع المرض الذي أصاب الماشية، وكذلك حيال المشاكل التي يتخبط فيها القطاع، رغم ما يحاول إثباته الطرف الآخر من تبرير للوضع دفاع عن السلطات وهي إحدى وظائف الأيديولوجيا حيث يعتمد أصحابها إلى القيام بتبرير الوضع القائم تبعا لمصالحهم.

15 جانفي فيديوهات مسربة من المستشفيات الجزائرية يكشف أوضاع مزرية:

قضية الصحة العمومية وإصلاح المستشفيات:

تناول برنامج نقاش الجزائر موضوع الصحة العمومية بعد الضجة التي أثارت بسبب فيديوهات صادمة تم تسريبها من المستشفى، وتراوحت مقدمة البرنامج بين استنكار سوء التسيير ولكن أيضا تم طرح تساؤل يعطي لهذا التسريب بعدا آخر وهو افتعال صورة قائمة للمستشفيات العمومية خدمة للخواص وهو ما يظهر في السؤال التالي: "هل هناك من يود أن يضرب الصحة العمومية خدمة للخواص ثم ما ينقصنا في الجزائر من أجل الوصول إلى مستشفيات تقدم خدمات محترمة للمرضى الجزائريين". ورغم أن ضيوف البرنامج اتفقوا على بشاعة المنظر كما بقاط بركاني: "كاين حالات غير مقبولة على الإطلاق." إلا أنهم يعوم أبعادا مختلفة لهذا الوضع:

أطروحة سوء تسيير المستشفيات:

يرى إلياس أن مشكلة المستشفيات الجزائرية ليست متعلقة بالطبي وشبه الطبي بل هي إسقاطات سوء التسيير ، وأن المسؤولية قائمة على مستويات عديدة، وأوضح قائلا: "لما نتكلم عن ظروف وشروط النظافة أعوان النظافة كما نسميهم **les ouvrier professionnel op** في دول أخرى يسموهم **technécien de sol** عندهم تكوين دراسي"، ويستدل على أن هناك سوء تسيير للقطاع الصحي بأن "ما يقارب 24 ألف من أعوان الخدمات، وأعوان الأمن، وأعوان الاستقبال، وأعوان التنظيف يعملون فيم يسمى بعقود الحجم الساعي 5 ساعات في اليوم، بأجر لا يتعدى 10000 دج، وبالتالي لا يمكن توظيفهم 24 ساعة أو في أوقات المناوبة"، ومن هنا يستدل منتج الخطاب أنه لا يمكن مطالبتهم بالكثير لأنهم مرتبطين قانونيا بحجم ساعي"

أما ياسر لعرايبي الذي كان يلح على مسألة تحميل المسؤولية فيقرأ من رسائل المواطنين: "في مستشفى عين صالح عندما تذهب إلى المستشفى عليك اصطحاب كل شيء معك حتى المبيدات الحشرية". ويظهر من خلال الصورة التي نقلها الخطاب عن حالة مزرية وكارثية تعيشها المستشفيات وكما أن قناة النهار تريد نقل الواقع وإبصال الانشغالات فإنها تحاول في كل مرة أن تضيف نوعا ما الدراما من أجل جذب الأنظار وتحقيق أعلى نسب المتابعة وهي الأيديولوجيا المتعلقة بمجموعة الصحفيين في قناة النهار وهي العمل على الظهور من خلال كل الأساليب الملفتة.

26 جانفي 2019 الحماية المدنية على قدم وساق للبحث عن العون محمد عاشور بالبويرة:

قضية غرق رجل الحماية المدنية:

تم تخصيص هذا العدد للحدث عن محمد عاشور عون الحماية المدنية الذي قدمه البرنامج على أنه شهيد الحماية المدنية وأرجع سبب وفاته بتلك الطريقة المأساوية إلى إهمال السلطات المحلية : وسط تضامن كبير من طرف السكان مدينة البويرة والمناطق المجاورة لها وكذلك وسط تعاون كبير وإمكانات كبيرة وضعتها الحماية المدنية لولاية البويرة محمد عاشور مشاهدين شهيد الحماية المدنية أو نحسبه كذلك عند الله لا يختلف عن ما كان يقوم به المرابطين 1000 في الحدود، ولكنه قد يكون قد ذهب ضحية إهمال من طرف السلطات المحلية في هكذا أنابيب وبلوعات مفتوحة أمام المواطنين أمام العيان قد يسقط فيها أي شخص كان بسبب فيضانات أو دون فيضانات .

كما تناول لعراي في موضوع مشابه موضوع الفيضانات في صورة هي الأخرى مأساوية يلخصها لعراي في هذه العبارة: "عندما تتحول الطرقات والأحياء وتستعمل فيها الزوارق بدل السيارات "

28 جانفي 2019: طبول الرئاسيات تفرع باكرا.. 127 راغب في الترشح خلال أسبوع فقط

أطروحة هناك مبالغة في الترشح:

يتساءل مقدم برنامج نقاش الجزائر عن الرقم 127 "هل هو رقم يضحك أم رقم يبكي"، يوضح منتج الخطاب أرزقني فراد أن الثقافة الديمقراطية تقتضي منا احترام الجميع ولكن دعني أقول الأصل في السياسة أنها تمارس بواسطة الأحزاب السياسية أن الأحزاب تنشأ ولها برامج ولها منطلقات من أجل الوصول إلى السلطة يترشح زيد أو عمر من حزب سياسي نعرف توجهه، ونعرفه ونعرف مبادئه..."، كما لاحظ أن هناك مبالغة في فتح المجال لكل الألوان ولكل الأطياف... ويتساءل إن كان هناك فاعل شجع هذه الظاهرة من أجل "تسفيه الترشح والغاية من ذلك هو الإيجاء للرأي العام بالاستمرار"، ويبدو أن هذا من محصلات ومساوئ الديمقراطية التي تعطي من لهم الحق حسب القانون بالترشح، وهذا ما يجعل الضيف لمين عصماني يذكر بأهمية الأخلاق: "يبدو أننا سنحطم الرأي القياسي، فعلا هناك ديمقراطية، ولكن عاش من عرف قدر نفسه... هذا من القيم، واليوم المدرسة المسجد فقد سلم القيم، لا في العرف لا في الدين لا في التقاليد".

تساءل أرزقي فراد من المسؤول عن الفقر السياسي في الجزائر، ويجب أن النظام السياسي القائم هو المسؤول، لأنه كان هناك عمالقة في السياسة تم إقصاؤهم، وأعطيت السياسة لغير أهلها، مشيراً لنظام استبدادي شمولي يرفض الرأي والرأي الآخر، كما أصبحت السياسة مطية لحصد المغامم وكسب المصالح، ويضيف لمن عصماني إلى كل هذا أن الأحزاب أصبحت "آلات انتخابية مناسبة، أما الممارسة السياسية وتكوين الفرد والمواطن على الوعي السياسي والحس المدني غير موجود.

يتضح من تحليل الأطر المرجعية أنها تتراوح بين المرجعية السياسية التي تتكلم عن مدى تطبيق الديمقراطية السياسية في الأحزاب والتي من شأنها أن تقضي على هذا الترشح العشوائي كما تبرز المرجعية الدينية التي تشرح أن بعض المناصب في الدولة تستدعي مستوى معين من العلم والخبرة إذ يقول الله في كتابه العزيز: "قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَظُنُّونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ"، نحن لم نحترم هذه القاعدة، ليس فقط في السياسة وإنما في جميع مناحي الحياة. مثلاً تذهب إلى الدين هناك تطاول على الفقه الإسلامي أو تذهب إلى التاريخ عشنا في الفترة الأخيرة الاحتفال بيناير له علاقة بشخصية تاريخية تسمى شيشناق المفروض نعطي الفرصة للمتخصصين التاريخيين لكي نعطي فكرة عن هذه الشخصية التاريخية..."

يرى صاحب البرنامج أن الأصل في الأحزاب أنها تريد الوصول إلى السلطة، وأن الأحزاب التي قدمت مترشحين هي في الاتجاه الصحيح، والخلل يكمن في الأحزاب التي عجزت عن تقديم مترشحين. وهو ما يؤكد أرزقي فراد: "أنت فكرت اليتيم في البكا" لا يعقل حزب له 56 سنة من النشوء ليس له مترشح هناك خلل في التسيير"

يطرح ياسر لعراي أسئلة غير بريئة حسب الباحثة وهو يعلق على ترشح واحد من أبناء المؤسسة العسكرية وهو علي لغديري في قوله: "ألا ترى أن ترشح عسكري سابق هو تراجع إلى الوراء. فاعتبار ترشح هذا الشخصية هو تراجع إلى الوراء، ومن الأكيد أن لهذا التعليق خلفيات مرتبطة بالمواقف السياسية لصاحب القناة، غير أن أرزقي فراد يستعمل الإطار المرجعي التاريخي ليعطي رأيه بهذا الخصوص: "من الذي أسس الجمهورية الخامسة في فرنسا وهي جمهورية هو دوغول... ليس عيباً أن تأتي شخصية جاءت من المؤسسة العسكرية ومارس السياسة، الأحزاب المعتمدة تعاني من التضييق الأحزاب الناشئة لم تتحصل على الاعتماد" وهو نفس الحل بالنسبة بالتشكيك في حظوظ المعارضة لمجرد أنها لم تتفق على مرشح

واحد، لعرايبي: " المعارضة لم تتفق حول مرشح واحد، هل لديها حظوظ بهذه الطريقة؟ لمين عثمانبي: " دولة الرجل الواحد تنعكس في الموالاة والمعارضة، ...مازلنا نعيش نوع من المراهقة السياسية".

يظهر من خلال المقولات التي قدمها منتجو الخطاب شبه اتفاق على أن الساحة السياسية تكشف عن الكثير من المشاكل التي أدت إلى هذا التراجع في مستوى المترشحين. واستعمل منتجو الخطاب جميع الأطر المرجعية التي تتفق في مجملها عن استهجان تميع السياسة والعمل السياسي.

5 فيفري جزائريون يواجهون قساوة الشتاء لوحدهم... قرى معزولة وطرقا منهارا

قضية التنمية بالأرياف:

حُصص برنامج نقاش المباشر ليوم 5 فيفري لطرح قضية التنمية الريفية وتم عنوانته بـ"جزائريون يواجهون قساوة الشتاء لوحدهم... قرى معزولة وطرقا منهارا" وهو عنوان يعطي انطباعا بأن هناك حالة من التخلي على المواطن الجزائري من قبل مسؤولية، وتراوح الأطروحات في هذا الشأن بين توجيه أصابع الاتهام إلى مسؤولين محليين، وبين توجيهها إلى الدولة وهنا يقصد بها أعلى مستويات السلطة السياسية في الدولة:

أطروحة مشاكل الريف سببها الجماعات المحلية:

رغم أن السؤال الذي طرحه مقدم البرنامج يتجه باتجاه هرم السلطة وهو كالاتي: "ماذا قدمت الحكومة للأرياف في الجزائر وماذا قدم الوزراء للأرياف في الجزائر، ماذا قدمت الحكومة من مخططات لمواجهة الكوارث الطبيعية أم أن تحرك الوزراء اليوم في الجزائر يكون بعد حدوث الكارثة وبعد غلق الطرق وانهارها وعزلة السكان وغياب الغاز".

يرجع نور الدين بن نوار قيادي في حزب جبهة التحرير الوطني ووزير سابق مشاكل الريف إلى المسؤولين المحليين: " لازم في برامج الحكومات أن تأخذ بعين الاعتبار كيف ينفق وكيف يسير" ويقدم حجته " حتى لو أعطيت له مخطط فلن يطبقه ماذا قدمت الحكومة من مخططات لمواجهة الكوارث الطبيعية أم أن تحرك الوزراء اليوم في الجزائر يكون بعد حدوث الكارثة...."

أطروحة المسؤولية عن الكوارث تتحملها الدولة:

يرجع منتج الخطاب مولود حشلاف عضو اللجنة المركزية لحزب طلائع الحريات أسباب الكوارث إلى الدولة: " في كل دول العالم يمكن أن يصيبك فيضان أو عاصفة ثلجية ولكن ما نراه اليوم هو عدم وجود أي مخطط ناجع للكوارث في الجزائر... فهو تقاعس بحياة الناس"، ويقارن منتج الخطاب بين ما عندنا من متصل للمسؤولية و أمثلة عما وصل إليه الغرب الذين حسبه "يصلون حتى لإنقاذ الحيوانات بمخططاتهم، في حين نجد لأن الجزائر مازالت بعيدة عن الاستشراف والتخطيط:" المدن فشلت في التمدن أما الأرياف فحدث ولا حرج" لعراي وفي مدينة ميلة: " في بلد يصدر الغاز هذه الطواير لا نستطيع فهمها".

يستذكر مولود حشلاف خطاب الوزير الأول: " لما يقول لك لما تكون فيضانات الناس علاش تحوس (تبحث) على الدولة، أو لما تنهار البنية التحتية الناس علاش تحوس على الدولة أنا نقول المسؤولية هي المسؤولية الكاملة للسلطة الحاكمة" ويعطي منتج الخطاب مجموعات من الحجج التي يبرر بها طرحه أولها أنه " كما يقولونهم قبل نحن جمهورية ذات طابع اجتماعي ثانيا من يتكفل بمؤلاء في كوراثهم ويبحث عن الحلل في البنية التحتية... " كما يضيف حجة أخرى تتعلق بأولوية التفكير الاستراتيجي الذي تقوم به الدولة عادة على المستوى العلمي المحدود الذي يثبط كل إمكانية للمبادرة على المستوى المحلي: " من يفرض على الجماعات المحلية أن تقوم بذلك ومن يضع لها المخططات ونحن نعرف المستوى العلمي تاع الجماعات المحلية... "...."، مستحيل أن نحملهم المسؤولية ونحن نعرف أن الجزائر تسير بمركزية القرار... " " ربما هناك خلل في التنفيذ لكن ما نراه اليوم هو أن الحكومة لا تملك برنامج لتسيير أزماقتها. "مظاهر الفشل تتوالى ليس في ظرف الشتاء فقط وإنما ما نراه إما هناك تعنت أو تعمد....

6 فيفري 2019 قضية النظام الجبائي:

القضايا الاقتصادية:

قضية النظام الجبائي:

يشغل النظام الجبائي والجمركي مكانة هامة في رسم التوجهات الاقتصادية للدولة، غير أنه ولأنه بتلك المكانة فإنه عرف جدالا وتطرق إليه برنامج نقاش الجزائر تحت عنوان هل نظام الضرائب هو نظام عادل؟

أطروحة النظام الجبائي نظام مححف في الجزائر:

بمناسبة الحديث عن تصريح وزير العدل الذي يقر فيه بعدم عدالة النظام الجبائي في الجزائر فإن ألفاظا قوية استخدمت للتعبير عن ذلك من قبل ضيف البرنامج البروفيسور مسدور: " تكلمت عن المنظومة الجبائية الجائرة"، ويقدم منتج الخطاب عدة حجج ليفسر هذا الوصف السلي للمنظومة الجبائية إذ أن المواطنون يدفعون الضرائب حسب الدخل ... هناك إجحاف بالشكل الذي يجعل موظف بسيط يدفع مرتين أقل من رجل أعمال كبير".

من الحجج التي يصوغها ضيف الحصة أيضا: " أنا أستاذ جامعي برتبة بروفييسور، وما أدفعه من ضرائب على الدخل من خلال الأجر أكثر بكثير مما يدفعه تاجر grossiste"، ويضيف في سياق تقديم الحجج على أطروحته أن: " الإعفاءات الجبائية من الممكن أن تكون أداة لتطوير الاقتصاد ولكن الناس استغلوها استغلالا فاسدا"، كما أن " الأجنبي لما يدفع الضرائب يحس بالانتماء إلى وطنه أما في بلادنا فإنه يحس بالحقرة"، ومرد ذلك إلى عدم وجود عدالة جبائية وبالتالي فإنه عندما تقدم إعفاءات جبائية وشبه جبائية جمركية بهدف تطوير الاقتصاد الوطني فيجب أن يستفيد منها كل الناس " فكيف يستفيد منها من كانوا سببا لتهديب الأموال إلى الخارج"، وبالتالي " فإن لدينا نظام جبائي معقد وبيروقراطي وقاتل للاقتصاد الوطني" ويسوق أيضا فارس مسدور صاحب الطرح الأول جملة من الحجج في شكل أسئلة: " ما المانع من تخفيض الضريبة إلى 5% لكل الناس " لماذا لا يكون ضريبة ويدفعها الجميع الجزائري والأجنبي"، يلاحظ من خلال اللغة التي استعمالها ضيف البرنامج مدى السخط الذي يحمله منتج الخطاب لمنظومة جبائية صارت تضر بالاقتصاد وبالمواطن.

الأطروحة الثانية: ليست لدينا ميكانيزمات لمحاربة الفساد

تعتبر الأطروحة الثانية أن مشاكل النظام الجبائي تتمثل في قصور الإجراءات والآليات التي تساعد على محاربة الفساد وصاحبها هو نور الدين بن مداح نائب المجلس الشعبي الوطني: " ليس عندنا ميكانيزمات لمحاربة الفساد" وإذا كان هناك " بعض رجال الجمارك الفاسدين الذين يخاطرون بأمن الوطن" حسبه كمثل على ذلك فإنهم استفادوا من عدم وجود كاميرات مراقبة والتي تم " تخريبها كما حدث في مستغانم".

يقول فارس مسدور أن الحل أمر بسيط" نحتاج إلى خط أحمر وأخضر وأصفر للتبليغ عن الفساد ويكون التدخل مباشرا في حالات الفساد والرشوة ويقول أن هذا له علاقة بصورة الجزائر كما أنه أدخلت ممنوعات إلى الجزائر بسبب هؤلاء الفاسدين."

➤ القضايا السياسية:

قضية الاستحقاقات الرئاسية:

بدأ الحديث عن الرئاسيات كقضية سياسية محورية تحظى باهتمام وسائل الإعلام كافة والقنوات الخاصة بشكل خاص منها قناة النهار قبل فترة طويلة نوعا ما، ولقد كان تناول هذه القضية استباقا للأحداث وتعليقا على حركية الأحزاب، وتوقعات لترشح الرئيس من عدمه وكانت استضافة الضيوف من أجل التطرق لموضوع الرئاسيات خصبا من حيث الأطروحات التي نتجت عنه، ويبدو أن تتبع الأطروحات وتطورها في فترة تسبق الحراك الشعبي بتاريخ 22 فيفري والفترة التي تعقبه يكشف عن تحول كبير في وجهات النظر والأطروحات المقدمة، والتي حشدت لها حجج وبراهين متضاربة حسب الأطراف التي تتبناها، وهنا علينا أن نلاحظ طبيعة السياق الذي كان مؤثرا بشكل حاسم، وطبيعة تعامل القناة مع هذا السياق ومعطياته حيث يبدو أيضا من الأهمية بمكان تتبع طبيعة الضيوف، والمصادر التي يسمح القائمون بالاتصال باعتمادها أو على العكس من ذلك استبعادها وهو ما يعبر عنه بالمسكوت عنه في تحليل الخطاب، ويمكن عرض القضايا الفرعية والأطروحات التي تناولتها قضية الاستحقاقات الرئاسية على الشكل التالي دون إغفال الترتيب الزمني الذي يعتبر مهما لاسيما وأن تغير السياق نتج عنه تغير في طبيعة الخطاب كما أسلفنا الذكر.

9 فيفري قضية ترشح الرئيس بوتفليقة قبل 22 فيفري:

أطروحة من حق الرئيس أن يترشح وهو مدعوم من كل أحزاب الموالاتة:

تسود قضية ترشيح الرئيس قبل الحراك نظرة تكاد تكون أحادية الاتجاه ولو أن القناة حاولت أن تكون حيادية في اختيار عنوان البرنامج الذي بثته يوم التاسع فيفري 2019 المعنون ب "الأفان يرشح الرئيس بوتفليقة رسميا لعهدة رئاسية جديدة"، مع إظهار صور تظهر الحضور الكثيف لمناضلي حزب جبهة التحرير الوطني في القاعة البيضاوية.

غير أن الضيف الذي تمت استضافته كان مندفعاً في دفاعه عن أطروحته المتمثلة في: أن الحشود كانت كبيرة، ووصف الحدث بأنه "عرس" والمناضلين الذين كانوا خارج القاعة يمكن أن يتجاوز قاعتين أو أكثر وأكد أنه لم يكن هناك إقصاء لكوادر حزب جبهة التحرير الوطني.

الأطروحة الأولى: حق الرئيس بالترشح إلى الرئاسيات

دافع أصحاب هذه الأطروحة عن ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة وينتمي أصحابها إلى حزب الموالاتة الأول وهو حزب جبهة التحرير الوطني وهم في ذلك يسوقون مجموعة من الحجج بحيث يقول الضيف عبد المالك قرين: "اليوم أعتقد أن حزب جبهة التحرير الوطني بكل قياداته التي جاءت اتفقت على شيء وهو أن ترشح رئيس الحزب رئيس الجمهورية المجاهد عبد العزيز بوتفليقة، الإجابة الأكيدة الاستجابة هذه هي تزكية للأمين العام معاذ بوشارب هي قول بأن يسير الحزب إلى أن ينعقد المؤتمر مؤتمر حزب جبهه التحرير الوطني بعد الانتخابات الرئاسية لأننا بعد الانتخابات الرئاسية سيذهب الحزب إن شاء الله إلى مؤتمر وهذا المؤتمر سيكون بهذا التشكيل الذي رأيت هؤلاء الفرقاء الذين لم يعودوا بل أصبح كرجل واحد سيسيروا الحملة الانتخابية وليس هناك من صوت يخرج خارج السرب كل الأصوات، جاءت اليوم على اختلافها بأن ترشح رئيس الجمهورية وفي نفس الوقت تعطي الضوء الأخضر للقيادة الجديدة برئاسة معاذ بوشارب لرئاسة الحزب إلى أن تمر الرئاسيات إن شاء الله ثم بعد ذلك نذهب الى مؤتمر استثنائي"

في نفس السياق اغتم أصحاب هذه الأطروحة نجاح المؤتمر الذي عقد بالقاعة البيضاوية لكي يقدموا حجة تتعلق بعدد الداعمين لبوتفليقة من منطلق أن حزب جبهة التحرير يدعمه وهو الحزب الذي يحظى بالغالبية في المجالس المنتخبة على كل المستويات وهو ما يؤكد ممثل الحزب في تصريحه: "هذا ليس حضور عادي وإنما حشود بمناسبة الانتخابات الرئاسية طبعاً حزب جبهة التحرير، عنده أغلبية في كل المجالس وبالتالي يجب أن يقول كلمته في الانتخابات الرئاسية"

لجأ صاحب هذه الأطروحة إلى حجة أخرى تستند إلى التعميم، حيث يصبح التعميم كاستراتيجية تلغي إمكانية التفكير في أي رأي مخالف وتتمثل هذه الحجة في تعميم دعم ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من قبل الأكثرية في المجتمع: "اليوم حزب جبهة التحرير الوطني قال كلمة الفصل الترشح في

الرئاسيات المقبلة إلى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، أنا متأكد أن الرئيس سيستجيب لحزب جبهة التحرير الوطني ولأحزاب التحالف مثلما يستجيب لنداء الكثير من المواطنين الذين لا يزالون يدعمون السيد الرئيس أنا متأكد أنه سيستجيب".

قضية مشاركة الأحزاب في الانتخابات:

يؤكد عبد المالك قرين في الحقيقة لا أجزم ولكن متأكد كما شاهدتم وشاهد الجميع بأن الحشود التي توافدت على القاعة البيضاوية كانت حشود غفيرة جدا والمناضلون جاءوا من كل ربوع الوطن وأعتبر وأكد أجزم أنه لم يحدث من قبل في القاعة البيضاوية وقد رأيتهم أيضا المشاهد أن القاعة امتلأت وحملت أكثر من طاقتها والذين أبقوا في الساحات ممكن أن يملك أكثر من قاعة وقاعدتين فقد رأى الجميع هذا وهذه تقديرات وأنا أقدر بأن الحضور قد يفوق 40 ألف مناضل هناك من يزيد وهناك من ينقص ولكن الأكيد ولكن المناضلين "نحن بصراحة وحتى القياديين التنظيم فاجؤونا بهذا الحضور الكثيف".

ويقدم عبد المالك قرين تحججه في شكل استمالات عاطفية: "بصراحة هو عرس جبهه تحرير الوطني والذي انتظره المواطنون بشغف وهم متعطشون لأن يلتقوا بكل اختلافاتهم ... لقد طال الأمد للمواطنين وأنتم تتابعون الشأن السياسي في جبهة التحرير الوطني أن هذا الذي حدث أكاد أقول كان وهما وكان حلما بعيدا ولكنه تحقق اليوم في أن كل الفرقاء الإخوان اليوم على قلب رجل واحد، كلهم تحت عباءة واحدة وكلهم تحت قيادة أمين عام واحد".

تلاحظ الفترة أن حزب جبهة التحرير الوطني ظهر في الفترة التي سبقت الحراك الشعبي على أحسن حال على لسان عبد المالك قرين "الدعوة لم تستثن أحدا كل مناضلي التحرير الوطني وكل كوادر جبهة التحرير الوطني وكل إداراتها السابقين والحاليين وجهت لهم الدعوى دون إقصاء أو تهميش، نحن ندخل عهد جديد نحن بحاجة إلى كل طاقات حزب جبهة التحرير الوطني كل التراكم الخبرة كل هذه التجارب ... كل القيادات وكل الكوادر جاءت لتلغي ذواتها وتذوب في الحزب"

أثار مقدم البرنامج تساؤلا على لسان المعارضة من أن هناك "من يدفع الناس إلى الذهاب من أجل الجلوس"، غير عبد المالك قرين يجيبه: "عبد الرزاق مقري له الحق في أن يقول ما يشاء وهو أحد المرشحين للرئاسيات وهو أيضا يعتمد على حزب محترم ونحترم إدارته وقيادات الحزب ونحترم ماضيه وأنا

أؤكد لك من بين المنظمين أن الذي جند والذي عبأ المناضلين الذين كانوا يتصلون بالمناضلين عبر الترتب الوطني أؤكد لك وأجزم لك أن هذا العمل هو عمل نضالي خالص من أجل الحزب واللقاء كان مفتوحا على كل الكاميرات محليا".

تجدد الملاحظة أن بعض أسئلة مقدم الحصة كانت تنتظر إجابات لصالح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مثلا طرحت مسألة مهاجمة شخص الرئيس أو كفاءة الحزب بالشكل التالي: "لكن لماذا في رأيك دكتور عبد المالك كثيرا من الزعماء السياسيين في المعارضة يهاجمون الأفلان ويهاجمون شخص الرئيس في كل مناسبة انتخابية هل هذا بسبب عدم وجود قيادة منافسة أم أن هناك فعلا من يستعمل أجهزة الدولة في أمور سياسية وهي أحزاب الموالاتة، أم هذا راجع إلى المنافسة السياسية تستعمل فيها كل الأسلحة."

إن طرح مثل هذه الأسئلة في الحصة كان بطبيعة الحال ينتظر جوابا واحدا وهو الذي أكده عبد المالك قرين: "أنا في اعتقادي، هناك أصناف، الذين يهاجمون الرئيس ويهاجمون الحزب أشكال وألوان ليسوا كلهم على طرح واحد وعلى قلب رجل واحد هناك من واجهنا بالنقد البناء وهذا من حقهم لأنه رئيس وطبعاً لأن له امتداد جماهيري... وأحزاب تسانده من البديهي أنه أقوى مرشح من المترشحين، بالنسبة لضيف الحصة فإن الصنف الآخر يتمثل في أولئك الذين يهاجمون وليس لهم إلا لغة السب والشتم ويقبحون كل جميل ويسودون كل بياض والذين لا يعجبهم العجب وتدني مستوى الخطاب" حيث انتقد الضيف محاولة إقناع الشعب بهذه اللغة المنحطة والبديئة من أجل تشويه الحقائق. يلاحظ من خلال الخطاب الذي تبناه ممثل حزب الأفلان تقديم الأنا بشكل إيجابي وهو ما يظهر في ألفاظ كثيرة منها أن مناضلي الحزب يقومون بعمل نضالي وبالتالي لا علاقة له بشراء الدعم حيث يصف عبد المالك قرين مناضلي حزب جبهة التحرير الذين حضروا في القاعة البيضاء على أنهم مناضلون حقيقيون دفعهم حب الحزب والثقة في قيادته إلى الحضور " لماذا يتدافعون هل يتدافعون على غنائم لا يتدافعون على مكاسب يقتسمونها هذا تعطش للمواطنين... هذه أعراس نحن بالنسبة إلينا، ما يعتبر غيرنا فوضى نحن نراها بأنها اندفاع المناضلين بصراحة كانوا يتعطشون حتى لسماع كلمة الأمين العام لأنهم يعرفون أن هناك رسائل كثيرة ستمر عبر هذا الخطاب. كما تم تصوير مرشح الحزب كأقوى مترشح في حين أن الآخر الذي يشمل خاصة أحزاب المعارضة فيظهرون في خطابه على أنهم لا يملكون إلا السب والشتم ووصف خطابهم

بالتدني. وهنا تظهر الأيديولوجيا مرتبطة بالمواقف والمصالح، فموقف الحزب كان واضحا مع بقاء أعلى رأس في السلطة السابقة وهو بوتفليقة، في حين يتم إصاق أسوأ الصفات السلبية في الخصم. وبإلقاء نظرة على تحليل الشخصيات الفاعلة تظهر شخصية معاذ بوشارب الأمين العام لحزب جبهة التحرير التي تبدو: "قبل الحراك في نظر ممثلي حزب جبهة التحرير على أنها شخصية إجماع يمكنها أن تلم شمل الحزب إذ يقول عبد الكريم قرين: " بصراحة معاذ بوشارب أصبح اليوم نقطة تقاطع الجميع من خلال خطابه الذي عاد ليثبت في جبهة التحرير الوطني هذه القيم والمثل التي آمن بها المناضلون، معاذ بوشارب استطاع بما تهيأ له من قدرات شخصية وطبعا لم يكن مخطئا السيد الرئيس رئيس جبهة التحرير عندما اختار في هذا الظرف بالذات السيد معاذ بوشارب لقيادة حزب جبهة التحرير الوطني لم يكن مخطئا للمواصفات التي يتصف بها وهو يقف نفس المسافة من الجميع وهو يفتح ذراعيه للجميع والدليل على ذلك المشاورات التي أجراها ولم يستثن أحدا منها إلا من كانت له ظروف خاصة".

16 فيفري الاتحاد العام للفلاحين يعلن دعمه للمترشح عبد العزيز بوتفليقة:

قضية ترشح بوتفليقة والدعم:

أطروحة بوتفليقة هو من أعطى الفلاحين كرامتهم:

لم يتأخر كثيرا الاتحاد العام للفلاحين الجزائريين ليلتحق بركب الداعمين للمترشح عبد العزيز بوتفليقة، ويظهر عليوي محمد وهو يقدم حصيلة إنجازات الرئيس في المجال الفلاحي، الرجل حسب الاتحاد العام الجزائريين قام بنقلة نوعية في الزراعة لا ينكرها إلا جاحد ومن ذلك تحقيق الاكتفاء الذاتي كما لم يفوت عليوي الفرصة لتوجيه بعض الرسائل لقوى المعارضة داعيا إياها للتوجه إلى الصندوق من أجل التغيير المنشود. ويظهر أسلوب الفخر كأسلوب خطابي لهذا الرجل وهو يتباهى بالمؤيدين لترشح الرئيس مستعملا المثل الشعبي "هات رجالك وزقي المال هذا المثل لمن توجهه"

القوى الفاعلة عبد العزيز بوتفليقة:

من الواضح أن جزءا كبيرا من الخطاب الذي كان يثبت في برنامج الرأي نقاش الجزائر كان يكشف عن مساندة الكثير من الهيئات لعبد العزيز بوتفليقة، ويرسم له صورة إيجابية إذ يقول محمد عليوي: " نعم، رجع الكرامة للفلاحين في هذا العصر هذا الكرامة للفلاحين وقيمة للفلاحين وهو الرئيس هواري بومدين

ولا يمكن الفصل بين الرئيس بومدين ورئيس بوتفليقة لأنهم كانوا في مجلس الثورة..، وراح يقدم حجج تتعلق بمساعدته لهم: " نعتبره الأب الروحي بعد الرئيس هواري بومدين نحن الفلاحين لأنه وقف معنا في مسح الديون ..."، " وعدّد رئيس الاتحاد العام للفلاحين مجموع من يمكنهم أن ينطووا في تعداد الفلاحين وعائلاتهم حتى يوحى بأنهم يمثلون قوة انتخابية كبيرة.

يُرجع ياسر لعرايبي إلى ردود أفعال من الأحزاب السياسية حيث يذكر أن: غول قال إذا لم يترشح عبد العزيز بوتفليقة هي عودة الجزائر إلى نقطة الصفر هل توافقه الرأي؟ فيجيب الضيف مستعملا المثل الشعبي: " الخير عده وإلا رده " وهو يقول إن ما يفعله الاتحاد هو خير رد جميل للرئيس "ويحاول لعرايبي أن يسمع صوت المعارضة فيقول أن: " هناك من يقول أنكم تمارسون السياسة كثيرا" ويذكره بأن الفلاح لازال يعيش مشاكل ومازال طاعون المجترات يفتك بالماشية لازالت الأمراض ما زال الفلاح يخسر في الدراهم عليوي " الأمراض موجودة في كل العالم".

المطلب الثاني: القضايا التي عقت حراك 22 فيفري وتحليل الخطاب الذي تناولها:

تعتبر فترة الحراك الشعبي فترة ثرية من حيث الأحداث التي تخللتها والحقائق التي كشفتها، وظهرت خلال هذه الفترة العديد من القضايا التي كانت مختلفة عن القضايا التي سبقتها كما ظهرت أطروحات كثيرة ولكنها في مجملها مرتبطة بالسياق الذي أنتج نوعا من الخطابات التي تعكس أبعاد أيديولوجية تعكس مواقف ومصالح القناة، بحيث اختلفت تدريجيا الخطابات التي تدافع على بوتفليقة وسياساته وبرامجه. وتظهر أيديولوجيا القناة عبر مختلف الخطابات باعتبارها نسقا من المعتقدات والأفكار والمواقف التي تفسر وترسم صورة عن الواقع بعد تبسيطه تبسيطا ضروريا باعتبارها نسقا يعكس الواقع أو يفسر بعض جوانبه بطريقة تشوه الواقع أو تزيف الواقع وهو ما يكشف عنه تناول قضية الحراك الشعبي والقضايا التي تبعته في مختلف أبعادها.

لاشك أن تحليل الخطاب من شأنه استنطاق الأبعاد الأيديولوجية لا سيما في فترة ما بعد الحراك الشعبي لأنها فترة تاريخية عرفت نشاطا فريدا لمختلف الفعاليات الحزبية والسياسية والنخبوية على وسائل الإعلام ومن بينها القنوات التلفزيونية الخاصة إذا أن حالة الصراع والتحول المجتمعي سيكشف عن مفاضلات واختيارات يقوم بها القائم بالاتصال وهو ما يشكل النظرة التي يريد أن يعكسها للآخرين وهو ما سوف نتطرق إليه في هذا المبحث الثاني:

23 فيفري جزائريون يخرجون إلى الشارع في مظاهرات سلمية مطالبين بالتغيير:

قضية الحراك الشعبي:

لقد جاء تقديم حدث الحراك الشعبي من قبل ياسر لعراي صاحب برنامج نقاش الجزائر ليثمن سلميته ووثيقه ولكن يضمنه بعض الرسائل المبطنة ولعل أهمها رسالة الوعي بالأمن وعدم الاعتماد على الأحزاب سياسية: "بالآلاف خرجوا سلميا وحضاريا هتفوا بشعارات تطالب بالتغيير أغلبهم خرجوا من دون انتماء سياسي أو حزبي خرجوا في وهران إلى العاصمة... ورغم تحلل بعض الوقفات المناوشات الخفيفة فإن العلامة الكاملة كانت أيضا بالإضافة للمحتجين سلميا إلى عناصر الشرطة والأمن التي تعاملت بكل احترافية ومهنية مع جماهير المحتجين، ما حصل أمس في الجزائر مشاهدنا ينذر بعهد جديد يعي جيدا نعمة الأمن لا يحتاج إلى أحزاب سياسية توظفه يحلم بتغيير سياسي دون عنف ولا فوضى".

ولأن الحدث كان جاء ليفاجأ الجميع فإن برنامج الرأي نقاش الجزائر كان عليه أن يعطي الكثير من الآراء، وينقل المواقف ويناقش الأسباب والأبعاد وهنا تظهر مجموعة من الأطروحات قدمها ضيفين أحدهما ينتمي إلى المعارضة وهو أحمد صادوق رئيس الكتلة البرلمانية لمجتمع السلم، أما الثاني فينتمي إلى الموالاتة الشيخ بربارة رئيس الكتلة البرلمانية للحركة الشعبية الجزائرية، وقد تم مناقشة قضية الحراك ودواعيه في الأطروحات التالية:

أطروحة الحراك نتيجة لفشل الأحزاب:

أرجع مقدم برنامج هذا المساء ياسر لعراي خروج أصوات إلى الشارع إلى أطروحة مفادها أن الحراك الشعبي هو نتيجة لعجز الأحزاب: "الأحزاب سواء موالاتة أو معارضة عجزت أن تحول هذه الأصوات التي خرجت البارحة إلى أصوات انتخابية".

يظهر من خلال هذا السؤال الذي استهل به مقدم البرنامج حديثه عن الحراك محاولة لتضليل الرأي العام بإلقاء اللوم على الأحزاب السياسية التي لم تعط حلولاً سياسية تتمثل خاصة في إقناع الناس بالتوجه لصناديق الانتخاب بدل الشارع للاحتجاج. وهو طرح بعيد كل البعد عن الواقع كما بينته أحداث الحراك وكأن الأحزاب السياسية هي وحدها من تتحمل انتفاضة الشارع الذي كلن من الواضح أنه مطالبه كانت كبيرة تمثل أساسا برفض ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

أطروحة الحراك نتيجة لمرض الرئيس:

بعد أن قام أحمد صادق بتمين المسيرات وتمين السلوك الحضاري الذي اتسمت به وضع السبب الحقيقي لخروج الناس في مظاهرات: "المطالب كانت محددة لجهة محددة كانت تقول لا للعهد الخامسة، وتحميل الأحزاب مسؤولية أنهم خرجوا ردا عليهم هذا غير مقبول وغير معقول"، يظهر من خلال هذا الخطاب لرئيس الكتلة البرلمانية مجتمع السلم دفاعه عن الأحزاب السياسية ورفضه للتأطير الضيق لأسباب الحراك من قبل ياسر لعراي، كما أرجعها إلى أن: "الرئيس مريض وقد لا يستطيع أن يقف في وجه المخاطر التي تهدد البلد..."،

يعود ويؤكد ياسر لعراي على نفس الموقف ونفس التأطير مستدلا بأن الناس قد خرجت خارج غطاء الأحزاب السياسية: "أمس الجماهير التي خرجت على مستوى عدة ولايات أعطت صفعه للأحزاب السياسية خرجت من دون حزب سياسي من دون انتماء سياسي من دون دعوة من الأحزاب السياسية..." يبدو أن الصحفي يحاول أن يفرض طرحه بالحجج التي تنطوي على تأطير ضيق محسوب لا يغضب السلطة ولا يغضب الشارع.

غير أن طرح أحمد صادق يقدم حجة أخرى توضح السبب الحقيقي من الحراك "الرئيس مريض نحن لسنا ضد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ولكن الرئيس الجميع يشهد وهو أقر في رسالته وقد لا يكون قادرا على أن يستجيب للمخاطر التي تهدد البلد..." ومن هنا يحاول منتج الخطاب أن يميظ اللثام عن أي مغالطة تبعد الحراك الشعبي عن أسبابه الحقيقية وهي الاحتجاج على ترشح عبد العزيز بوتفليقة للرئاسيات للمرة الخامسة على التوالي.

الموالة تستميل الشارع بمباركة الحراك:

يجب الإشارة إلى أن الحراك كمسيرات عرف إشادة كبيرة بسلميته وتحضره منذ البداية حيث خرج الآلاف بوعي قل نظيره في الدول الأخرى لا سيما أنه تزامن مع مظاهرات السترات الصفراء في فرنسا والذي عرف بأحداث شغب وعنف إذ يصف ببارة هذا الجانب كما يلي: "فيما يخص المسيرات التي كانت يوم أمس بودّي أن أحي ثلاثة أطراف أحيي المتظاهرين بغض النظر عن العدد الذين أبدوا روح حضارية

عالية على عكس ما كان ينتظره البعض القيام بأعمال همجية عكس ما يحدث في باريس وأحيالاً ممن الذين سيروا هذه المظاهرات بروح عالية وفي نفس الوقت أحيي المواطنين...".

يظهر من هذا الخطاب محاولة لكسب رضا الشارع بالإطراء على سلوكه الحضاري وتمييزه عن السترات الصفراء إعلاءاً لشأنه ومحاولة لتهدئته وهو خطاب منتظر من الموالاة.

الحراك وركوب الموجة:

أطروحة التغيير لا يكون عن طريق المسيرات وإن كانت هذه المسيرات مشروعة:

تلاحظ الباحثة أن مقدم برنامج "نقاش الجزائر" يرجع في كل مرة إلى دور الأحزاب السياسية إذ يقول: "السؤال هو أن اليوم الأحزاب السياسية هي خارج الخط في هذا الحراك الشعبي"، وهو يحاول الابتعاد عن مضمون الحراك، وهو ما يقوم به الضيف نفسه عندما يقدم أطروحته بلا نجاعة المسيرات الشعبية، يقول بربارة: "فيما يخص ركوب الموجة، أو التأطير، أظن أن التغيير لا يأتي عن طريق المسيرات حتى لو كانت هذه المسيرات مشروعة"، وهنا يقدم صاحب هذه الأطروحة الحجج التالية من أجل دعم أطروحته: "أحترم هذه المسيرات وهذا الشباب وأنا شاب وأدعو هؤلاء الشباب أن يستخرجوا بطاقات الانتخاب، الوحيد الذي يقدر أن يجرم أي شخص من الترشح أو عدم الترشح هو المجلس الدستوري، ثانياً بعد موافقة المجلس الدستوري هو الشعب الجزائري لأن الاحتكام إلى الصندوق هو الفيصل في جميع الديمقراطيات.

كان فحوى الخطاب واضحاً منذ البداية فإن منتجي الخطاب الموالين للسلطة والذين كان لهم حضور في حصص الرأي كانوا يحاولون إقناع الرأي العام بالعدول عن المسيرات، وكانوا يدافعون على ترشح الرئيس منطلقين من مرجعية قانونية مفادها أن القانون هو الذي يحدد ما إذا كان مطلبهم برفض ترشح الرئيس بوتفليقة مقبولاً أو لا.

كما تلاحظ الباحثة أنه في المرحلة الأولى من الحراك ظهرت أطر مرجعية تستند إلى تجارب الدول التي مرت باحتجاجات في الشارع ولم تنجح في تخطي أزماتها منها النموذج الفرنسي، الليبي والسوري والتونسي: "فرنسا التي هي قريبة إلينا في البحر الأبيض المتوسط... دخلت المظاهرات في الشهر الثاني،

لكن التغيير لا يأتي من الشارع، الشارع شغنا بماذا أتى في تسعينيات القرن الماضي الشارع بماذا أتى إلى ليبيا، الشارع السوري بماذا أتى إلى سوريا، الشارع التونسي، اليمني ...".

حاول مقدم البرنامج ياسر لعربي تقديم خطاب يثني الشارع عن مطلبه الأساسي وإقناع المواطنين الذين لم يلتحقوا بالمظاهرات عن عدم أحقيتهم قانونا في طرح مسألة ترشح الرئيس بوتفليقة: "مظاهرات حرمان شخص من الترشح ألا ترى أنها فعل غير قانوني؟" وهو سؤال بلاغي دعمه ضيفه الشيخ بربارة رئيس الكتلة البرلمانية للحركة الشعبية الجزائرية بتوضيحه وشرحه: "من ناحية المطلب فإن منع أي مترشح من الترشح فهذا أمر غير معقول... المانع الوحيد لترشح شخص ما هو المجلس الدستوري... ولما يفوت على مجلس الدستوري فإن الحكم هو الشعب. ويحتج أصحاب هذا الطرح إلى كون الإحصائيات بالنسبة للذين خرجوا إلى الشارع غير دقيقة ولكن: "الأغلبية 80% لم تخرج إلى الشارع ولم تعبر عن رأيها".

يبرز من خلال تحليل الخطاب مجموعة من الحجج التي ساقها مقدم برنامج نقاش الجزائر ياسر لعربي مرتبطة بتوظيف خطاب يمزج العقل بالعاطفة، خطاب يقوم على التخويف بما يمكن أن يؤول إليه الحراك: "أنت أعلم أن الأمن هو خط أحمر وتعلم أنه حتى ولو تقاطعت كل الأحزاب حاول مترشح أو اختلفت حوالاخر فإنها تتفق حول أمن الجزائر واستقرارها... ألا ترى أيضا أن تحويل التنافس الانتخابي إلى الشارع ألا ترى أنه قد يؤدي إلى انفلات الشارع وإذا انفلت فلا أحد يستطيع التحكم فيه؟"، يبدو من طرح القناة لهذا السؤال بهذا الشكل في بداية الحراك أنها تريد تقديمه على أنه تهديد للاستقرار في هذا البلد، وأن الخروج إلى الشارع لصيق بالانفلات، وهو برأي الباحثة نوع من أنواع التأطير الذي يبتعد عن الخطاب الموضوعي، ويرتبط أساسا بأيدولوجيا القناة أي مجموعة المواقف التي تتجلى في هذه الأفكار التي تطرحها لتدافع بها عن مجموعتها بمعنى آخر عن مصالح القناة التي ترتبط أساسا بالأيدولوجيا السائدة وهي أيدولوجيا من هم في السلطة الذين يستعملون وسائل الإعلام على اختلافها كأجهزة أيدولوجية على رأي ألتوسير.

أطروحة هناك صمت من وسائل الإعلام الجزائرية إزاء للحراك:

خلافا للطرح السابق يرى أحمد صادوق أن المظاهرات هو حق يكفله الدستور وانتقد الخطاب الذي يلصق الأحزاب بركوب الموجة: "الأسطوانة المشروخة وهي محاولة ركوب الموجة لا يقر بها أحد ونحن

مازلنا كمناضلين نحن جزء من هذا الشعب ومن حقنا أن نعبر عن مطالبنا لأن هذا الحق يكفله الدستور وهو يقول هذا الحق هو حق دستوري".

كما وجه أحمد صادوق نقدا مباشرا للطريقة التي تعاملت بها وسائل الإعلام الجزائرية مع نقل وقائع الحراك الشعبي حيث أنها التزمت الصمت حسبه: "هذه المسيرات هي مسيرات قام بها الشعب والشباب الجزائري نحييه على هذه **الوقفة على هذه الشجاعة**، لأنها حسنت صورة الشعب الجزائري **لولا وسائل الإعلام الجزائرية التي صمتت كأنها لا حدث**"، ورغم إجابة صحفي النهار ياسر لعراي قائلا: "القناة التي فيها تم بث مشاهد للمظاهرات في كامل المواعيد الإخبارية.... وهي موجودة في اليوتوب، فإن أحمد صادوق يتمسك بنفس الطرح ويقدم حجته المتمثلة في أن وسائل الإعلام: "حاولت تحريف **المظاهرات من مطلب واضح محدد إلى إصلاحات**".

يظهر جليا من تتبع هذا الحوار أن هناك طرحين متباينين فإذا كان الأول يعكس تشكيكا في الحراك ويهدف إلى التخويف منه فإن الرأي الثاني يدافع عنه ويصفه بالشجاع ويحاول الكشف عن هذا التلاعب الذي يحدث من قبل وسائل الإعلام التي تجاهلت المطلب الرئيسي الذي يتمثل في الواقع بمطالبة عبد العزيز بوتفليقة بالرحيل، إلى تقزيم أهداف الحراك، إلى مجرد المطالبة بإصلاحات، ويحاول أن يقدم أحد صادوق تشريحا لحجم أزمة التسيير التي تتخبط فيها الجزائر: "الأمر تعدى مرض الرئيس وإنما عجز اقتصادي **رابحين للحيط**"، والمقصود نحن أشبه من يمشي في اتجاه الاصطدام بحائط، بمعنى في اتجاه مسدود الأفق. وبناء على ما سبق يظهر إذا خطاب آخر مثقل بالتذمر مما آلت إليه الأوضاع ويدافع عن مركز قوى جديد يظهر في الواقع في سياق الحراك الشعبي الذي جاء ليقف في وجه هذه السلطة التي ظهر للجميع أنها غير قادرة على إخراج البلد من هذا الطريق المسدود.

تجدر الملاحظة أن الدفاع عن خيارات السلطة بترشيح بوتفليقة للحكم كان يميز خطاب مقدم برنامج نقاش الجزائر ياسر لعراي ويظهر من فحوى الخطاب محاولة حمل الرأي العام على الاعتقاد بأنه رجل يثير خوف المعارضة ولهذا فهي تلجأ إلى انتقاده: "أنتم عندكم الفارس نتاعكم **ممن الخوف**... أنتم عندكم قدرات ميدانية من أجل الفوز يمكنكم ذلك **لماذا نهاجم مرشح آخر**"، وهنا يحاول من خلال هذه الحجة أن يبرز أنه لو كان للأحزاب مرشح قوي لما كان الهجوم على ترشح بوتفليقة.

قضية تأجيل الانتخابات الرئاسية:

أطروحة لا يجب تأجيل الانتخابات:

يحاول الشيخ بربارة وهو من الموالاتة تقديم حجة عن طريق إبراز التناقض في موقف الخصم وهي المعارضة: "حمس كان يدعو لتأجيل الانتخابات الرئاسية والدوس على قوانين الجمهورية، إلى تأجيل الانتخابات تحت رئاسة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، بالأمس معناه لما يستمر في الحكم بدون انتخابات راهو مليح ولما يستمر في الحكم عن طريق الانتخابات لا معناه نريد أن نقلب الأمور."، يقدم منتج الخطاب هنا حجة تتعلق بالتمسك بالقوانين وبالمواعيد من أجل إضعاف موقف المعارضة.

كما برز موقف صاحب البرنامج ياسر لعراي ضد المعارضة جليا وهو يلصق فيها صفات الضعف وعدم القدرة على المنافسة وهو يسأل ضيفه للمرة الثانية: "تعتبر أن المعارضة في الجزائر ضعيفة المنافسة لهذا تقول هذا الخطاب، أم ليس لها إمكانيات للوصول إلى السلطة عن طريق الاقتراع"، ويضيف إلى هذا أن المعارضة: "تشارك في بعض المسيرات التي لمتدعو إليها أصلا" ويصف لعراي المعارضة أنها " التي لم تصل قبل أيام حتى للاتفاق على مرشح واحد أم ماذا؟"، وهنا يجد بربارة الطريق سهلا أم إصااق المزيد من الصفات السلبية للمعارض قائلا: " رأيناها منذ 2014 اجتمعت في مزفران واحد وفي مزفران اثنين يجتمعون من أجل مرشح ... واتفقوا على أن لا يتفقوا"، نستشف من احجج المعروضة واللغة التي تم استعمالها محاولة لإضعاف صوت المعارضة ولتبعادا عن موضوع لنقاش الذي تم نقله من أسباب الحراك وآفاقه إلى حيز ضيق يتعلق بالمعارضة ومشاكلها. ويقدّم بربارة حجة أخرى يدافع بها عن الذهاب للانتخابات : "إذا كانوا يدعون بكل هذه الأشياء، وكانوا يدعون بهذه التعبئة في الشارع وأن الشارع معهم فلماذا هم خائفون من الصندوق لماذا هم خائفون من ترشح عبد العزيز بوتفليقة".

الحراك والحس الأمني لدى الأحزاب:

أطروحة الحراك يمثل خطرا على الأمن:

تعتبر القضية الأمنية من القضايا المحورية التي تم التطرق إليها في الأيام الأولى من الحراك خاصة في برنامج نقاش الجزائر، لعراي: "الكثير يتكلم اليوم عن مخاطر محدقة بالبلاد، لما نتكلم عن مظاهرات في الشارع نتكلم عن انفلات اليوم، أنتم كموالاتة أو كمعارضة سي بربارة أنت ترى فعلا أن حراك الشارع قد

يؤدي إلى مخاطر قد لا تحمد عقبها أم أنها مجرد شعارات"، فيجيبه بربارة: "لا التظاهر لمرة أو مرتين ربما مقبول ولكن أخذ الأمر على سبيل الاعتياد هو فتح للمتربصين من داخل البلاد وخارج البلاد لا أحب أن استعمل هذا اللفظ أفضل المتربصين والأيدي الأجنبية ولكن هناك من له مصالح..."، ويضيف حجة أخرى: "هناك بعض الأطراف تريد للشباب أن ينزلق، وتكون هناك مشادة مع أطراف الأمن" تلاحظ الباحثة أنه على الرغم من إبعاد ضيف الموالاة شبهة استعماله للمخاطر الأمنية أو مآسي العشرية السوداء إلا أنه يقع في هذا التأويل لا محالة، حيث يبدو متفقا مع ما ركز عليه صاحب البرنامج وهو يطرح أسئلته في هذا الصدد.

القوى الفاعلة وصورة المعارضة المشتتة:

من الصعب استبعاد موقف القناة تجاه أحزاب المعارضة وهي تلصق بها العديد من الصفات السلبية على لسان ياسر لعراي " المعارضة لم تتفق على مرشح توافقي ولكنها اتفقت على دعم الحراك، أحد المتابعين يقول أنتم تحاولون أن تجندوا الشباب في الشارع ولا تستطيعون أن تجمعوا شخصا تتفقون عليه من أجل التنافس في الانتخابات أليس هذا ضعف حس أمني، خاصة الجميع يعرف المخاطر التي كانت في البلدان العربية". وهنا يظهر مدى تلاعب صاحب البرنامج بالكلمات التي تخلق معاني أيديولوجية معارضة للحراك في بداياته لأنه لا يخدم مصالحها على الأرجح .

أطروحة ماذا قدم الآخرون للبلد:

يتساءل بربارة: "هناك بعض الأشخاص ممن يتبنون هذه المسيرات، ممن يخططون لها تحت الطاولة ماذا فعلتم عندما كنتم 25 سنة على رأس الدولة الجزائرية، ماذا فعلتم عندما كنتم متمكنين من مفاصل الدولة الجزائرية...لعراي أنت تقصد الآن جهاز مهم كان رئيس الجمهورية أدخل عليه إصلاحات وهو جهاز الاستخبارات سابقا...ربارة أنا لا أقصد أي أحد.

أطروحة لا خوف من الشارع:

ترى هذه الأطروحة أن الشارع إذا لم يستفز فسيبقى منظما، وسيبقى يدافع عن مطالب المشروعة، وأنه لا خوف من الفتنة لأنه حسب أحمد صادوق فإن " الشعب الجزائري واع"، ورغم أن مقدم البرنامج ياسر لعراي قد حاول الضغط على ضيفه بقوله: " هل هناك من يتحكم في الشارع، هناك من يضمن الشارع

... "ويستعمل التكرار من أجل التأكيد على تساؤله " من يتحكم في الشارع؟" ويؤكد أحمد صادق أيضا على موقفه من أنه " لا خوف من الشارع ولا خوف من الشعب ولا خوف من الشباب..."، وهنا يظهر إصرار الضيف على موقفه بقدر إصرار مقدم البرنامج على أن يثير الشك بل وربما الفزع.

أطروحة الشارع قد يؤدي إلى انفلات:

على عكس الأطروحة السابقة فإنه ردا على سؤال مقدم البرنامج التي يظهر من رنتها التشكيك " إذا كان هناك من يضمن في الشارع، الشارع يُضمن فيه؟" فإن الشيخ بربارة الموالي للنظام يجيب: "الشارع كيف منظم؟ مجرد انفلات صغير قد يؤدي إلى ما لا يحمد عقباه، أحيي شباب الأمس وأتمنى أن يكون هم ناخبي 18 أبريل " بل الأكثر من ذلك فهو يستعمل المثل الشعبي: " كما أنه ليس في كل مرة تسلم الجرة"، ويسترسل في حججه التي استقاها من وحي تجارب ثورات الربيع العربي: "الشارع عمرو ما أتى بالخير، هل الشارع أتى بخير إلى ليبيا، إلى سوريا هل أتى بخير في تسعينيات القرن الماضي، المكان الطبيعي للتغيير هو ليس الشارع وإنما الصندوق".

ترى الباحثة أن طرح السؤال من قبل مقدم البرنامج ولو كان يظهر عليه الحياد من حيث أنه مجرد سؤال لكن طرحه كان يراد له مثل هذه الإجابة بأن الشارع لم يأت بالخير ولا بالأمن، وما يدل على هذا الطرح أيضا هو اختيار الرسائل التي تمت قراءتها والتي تفيد أن الحراك يهدد أمن البلاد ومنها "اتركوا الوطن آمن مستقر" وكذلك " كفى لغة الخشب لقد تفوق عليكم الشعب وكان أكثر وعيا وكفانا أسطوانات وإذا كنت تتحدث عن الانتخابات فإن نسبة المشاركة فيها لا تتعدى 20 بالمائة"، " أيها الشباب فكروا أين كنتم تعملون على الواحدة زوالا وقت الإرهاب". وهي الرسائل التي تصل البرنامج عبر البريد الإلكتروني ويبقى مقدم البرنامج والذين معه في الإعداد وهم حراس البوابة الذين يسمحون أو لا يسمحون بمرور بعض الرسائل وعدم مرور بعضها الآخر. وهي رسائل تتمزج بين الوقوف إلى جانب الشارع وهو أمر ضروري لاستمالاته وإقناعه (بحيث لا يمكن مناقضة الآلاف ممن خرجوا إلى الشارع) ورسائل أخرى تحذر من إمكانية الانفلات والرجوع إلى تجارب مأساوية سابقة. وهي الأطروحة التي ترى الباحثة أن القناة حاولت ترميزها بشكل أساسي على مر وقت البرنامج. مما يفسر أن موقف القناة ينزاح إلى جانب الدفاع على السلطة القائمة بشكل مستتر نستشفه من القراءة التحليلية لأسئلة مقدم البرنامج والمرواغات التي قوم بها.

25 فيفري 2019: أويحي يعرض بيان السياسة العامة للحكومة.. هل تطابق الأرقام الواقع؟

قضية: تسيير الجهاز التنفيذي

ظهرت قضية التسيير الحكومي بمناسبة عرض بيان السياسة العامة للحكومة والذي يقصد به قيام الحكومة بتقديم عرض للبرلمان عن مدى تنفيذ برنامجه: (مخطط عملها) بعد مرور سنة من الموافقة عليه، وبسبب تخلف الحكومات عن تنفيذ هذا الالتزام الدستوري جاء التعديل الدستوري لـ 2016 ليؤكد على إجبارية عرض بيان السياسة العامة للحكومة على المجلس الشعبي الوطني من خلال نص المادة 98. (صوادية، 2020)

إن أولى الأطروحات التي ظهرت في برنامج نقاش المباشر التي ظهرت بعد الحراك الشعبي تتسم بمحاولة تقديم وجهتي نظر مختلفتين حول تقييم العمل الحكومي في العدد الذي خصص لحدث سياسي تمثل في عرض الوزير الأول لبيان السياسة العامة حيث عنون البرنامج على الشكل التالي: أويحي يعرض بيان السياسة العامة للحكومة..

أولاً: أطروحة ضعف الأداء الحكومي:

يمثل هذه الأطروحة أصحاب المعارضة والتي كانت حاضرة في البرنامج ممثلة في شخص السيد أحمد شريفي نائب عن المجلس الشعبي الوطني عن حركة مجتمع السلم وهو يمثل التيار الذي يجد أنّ عمل الحكومة لم يكن في المستوى وأن بيان السياسة العامة يعكس هذا الضعف ويلجأ صاحب هذه الأطروحة إلى عدة حجج أولها عدم التقيد بالدستور الذي ينص على إلزامية تقديمه كل سنة أحمد شريفي: "بيان السياسة العامة هو أداة رقابية ينبغي على الحكومة تقديمه أمام المجلس الشعبي أو مجلس الأمة وكان منصوصاً عليه في الدساتير السابقة إلا أنه أصبح إلزامياً في دستور 2016، كان هناك عدم احترام للدستور"، أما الحجة الثانية هو أن بيان السياسة العامة كان "فضفاضاً فارغاً" بالإضافة إلى حجة أخرى تتعلق بعدم الالتزام بدورية عرضه: "بيان السياسة العام مبدؤه هو السنوية ولكن تضمن الكثير من الأرقام وبالتالي تم إغراقه وتمييعه في ظل مسار برامج من 99 إلى يومنا هذا ولجأ إليه الوزير الأول نظراً لضعف الحصيلة السنوية من العمل الحكومي..".

وللألفاظ المستعملة من طرف منتج الخطاب "فضفاضا فارغا" "الإغراق" و"التمييع" دلالاتها المعجمية السلبية التي تنقل نظرة سلبية سوداوية ونقدا لادعا للعمل الحكومي، وفي نظر هذا التيار المعارض فإن هناك "ضعفا في الأداء الحكومي لكل سنة"، فحاول بيان الحكومة أن يضيف إليه ما أنجز خلال فترة طويلة منذ 1999 وهو ما يشكل تلميحاً إلى جل الفترة التي ترأس فيها بوتفليقة الحكم في الجزائر، وهذا من أجل إعطاء انطباع بكثرة إنجازات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

بالنسبة لأصحاب هذه الأطروحة فإن مجرد عرض البيان العام للحكومة لا يعني الشيء الكثير لأن معظم تفاصيل هذا البيان فيها مغالطات إذ يقول أحمد شريفي: "المبدأ في المحاسبة هو الإفصاح... جزء من الأرقام كبير معتبر ولكنه منتقى وموجه وبعض الأرقام غير حقيقية متعلقة مثلا بالنتائج الوطني الخام، فيها تضخيم أيضا بالنسبة لمعدلات النمو فيها تضخيم، وفي السكن". من الواضح أن فحوى الخطاب يشير إلى أن بيان الحكومة كان من أجل تبييض عمل الحكومة الذي لا ينعكس في الواقع وأن هذا البيان جاء لتضخيمه في أعين الشعب.

➤ الأطراف الفاعلة: رئيس الحكومة شجاع في عرض نتائج حكومته.

يظهر شخص الوزير الأول كأحد القوى الفاعلة في الأحداث السياسية بالبلاد على أنه شخص شجاع من طرف الموالات إذ يقول فرحات شايب: "السيد أحمد أويحي له الشجاعة الكاملة أن يتقدم أمام البرلمان، في هذا الوقت هناك حراك في الشارع، في خلال السنوات الأخيرة الوحيد اللي عندو الشجاعة الكاملة"، وتظهر سمات الدور الإيجابي الذي لعبته هذه الشخصية حسب هذا الضيف باعتبارها متفطنة ومدركة لأهمية عرض النتائج المتعلقة بالعمل الحكومي: "لماذا لا نقول أن السيد أويحي تفطن أنه لم تكن هناك أرقام وإحصائيات" ولهذا قدم حصيلة تصل إلى 10 سنوات". وهنا يظهر إصرار الموالات على إظهار الصورة الإيجابية لشخصيات السلطة على رأسها رئيس الحكومة خلافا للمعارضة التي يفهم ضمنا من الأطروحات التي تقدمها نقدها له ولسياسيته وعمله.

26 فيفري 2019 بعد المواطنين الطلبة في الشارع:

قضية حراك الطلبة:

أولاً: الأطروحة الأولى: الشارع ليس حلاً للأزمة بل يشكل تهديداً

تكشف هذه الحصة بعد أربعة أيام من الحراك مرة أخرى توجه القناة الموسوم بالتحفظ حيال مجريات الحراك بل والأكثر من ذلك الوقوف على مسافة من مجرياته وليس في عنوان الحصة ما يشير إلى نصره الحراك أو شرعيته، ناهيك عن التساؤلات المشككة في أسبابه التي تم طرحها من قبل مقدم البرنامج أولها: "من يقود المسيرات؟"، و هي تكرر عموماً تكرر لمنطق التخويف، وظهر مقدم الحصة متحفظاً بشأن ما يجري في الشارع لا يريد الانحياز كلياً معه بل أنه لم يلتزم حتى الحياد وهو الشيء الذي يظهر في طبيعة الضيوف كما يظهر في طبيعة الكلمات والأسئلة التي تم انتقاؤها بعناية لكبح آمال وأفكار الحراك بداية من الضيوف ونهاية عند الجمهور.

يقول ياسر لعراي في مقدمته: "الجميع يتفق اليوم في الجزائر أن ما يحدث في الشارع سلمي حضاري، لكن تزايد يوماً حدة التجنيد للخروج إلى الشارع وتفاقم معها نداءات أحيانا تمزج بالتحريض وقد يكون التحريض عن قصد أو غير قصد. في حين تغيب عن المشهد السياسي في الجزائر أي دعوة للتهدة ولضبط العقل والنفس، النخبة اليوم هي الأخرى التزمت الصمت وأعلنت استقالتها من المشهد فمن الذي من المفروض أن يكون قائد رأي جامعا للحشود عاقلاً حكيماً؟"، ويظهر من خلال هذه المقدمة تشكيك في الحراك وتبدو كلمة التحريض بالإضافة إلى كلمة "التجنيد" كألفاظ معجمية ذات دلالة سلبية لتبعد الحراك عن عفويته وتفترض وجود تعبئة للحراك وبأنه ليس نتيجة عن فناعة الشعب بالانتفاضة، ويجعل منه مجرد "حشود" ليس هناك من نخب واعية ومسؤولة لتقوده في الاتجاه الصحيح، ويحمل ذلك خطاباً افتتاحياً يعكس الوقوف على مسافة بعيدة من الأحداث التي قد تتعارض ومصالحها أو تموقعها إلى جانب السلطة القائمة.

ويسترسل مقدم البرنامج في نفس السياق من خلال تساؤلات تفضي إلى التخوف من "انفلات" أو "انزلاق" حيث يقول ياسر لعراي مقدم البرنامج: "من يقود ويؤطر مسيرات ومظاهرات الجزائر اليوم، جميل جداً ما سمعناه في إحدى جامعات الوطن أو في عدة جامعات من الوطن خلال مسيرات

الطلبة الجيش الشعب "خاوة خاوة" وعبارات سلمية لكن من يتحمل مسؤولية أي انزلاق أو انفلات قد يحدث لا قدر الله في الشارع اليوم.... ومن يتحمل هذه المسؤولية"، كما يجب الإشارة إلى الخطاب العاطفي الذي استعمل فيه مقدم البرنامج استمالات عاطفية لدفع الشارع إلى العدول عن الاحتجاجات حفاظا على الوطن من قبيل: "ومن يوصينا ويخبرنا أيضا في هذا المقام أنه إذا تشتت الوطن فلا يوجد ما يجمعنا، ومن يوصينا أن الدفاع عن الجزائر وأمنها وسلامتها هو أهم من أي فرقة أو شتات أو اختلاف سياسي، دون أن ننسى أو نتناسى في هذا المقام أن قبول الوطن ليس بالضرورة قبول الوضع أو الدفاع عليه أو الدفاع عنمن يحكمنا لكن أيضا ليس فتح الباب أمام الفتن والانزلاقات والمحن".

وفي هذا الصدد تقدم القناة نفسها ليس فقط كوسيط لنقل الأحداث أو لترك الضيوف يمللون وإنما معلقا عليها بشكل مباشر وموجها للجماهير تقول فيها كلمتها حيث أخذت موقفا على مسافة كبيرة من الأحداث التي من الممكن أن تفضي حسبها إلى "الفتن" و"الانزلاقات" و"المحن". إن هذه المفردات المعجمية التي استعملت بما تحمله من ثقل في المعنى والتي وردت في مقدمة هذا العدد من حصة نقاش المباشر تنم عن حرص القناة على ألا تغضب من هم في السلطة لأن السياق كان مفتوحا على تطورات كثيرة لا يمكن استشرافها أو توقعها. ولا يمكن للقناة أن تغامر أن تقف إلى جانب الشارع الذي لم يفرض نفسه كطرف قوي منذ سنوات عديدة.

كما حملت أسئلة لعرابي تشكيكا في أهداف الحراك وفي الجهة التي تقف وراءه: "خروج اليوم الكل عرف هتافاته، عرف أنه ضد ولاية رئاسية جديدة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة لكن السؤال المطروح هل هذا هو الهدف الرئيسي من الخرجة، هل هناك تأطير لخروجك هل هناك جهة مشرفة على تنظيمكم"، ومن أجل إبعاد الرأي العام عن السبب الحقيقي للخروج في مظاهرات من قبل الطلبة بصرفها عن الأسباب السياسية وإحالتها إلى أسباب اجتماعية طرح ياسر لعرابي مقدم الحصة السؤال التالي: "هناك احتقان لدى الطلبة الجزائريين بسبب عدم وجود آذان صاغية وعدم التكفل بمطالبهم القضية قضية عدم تكفل بالحقوق وقضية تراكمات".

وهو سؤال ترى الباحثة أنه غير بريء وهو محاولة لحمل طالب (لا يفترض أنه مكون سياسيا) لأن ينصهر في طرح السؤال بإرجاع أسباب المظاهرات إلى مجرد "عدم التكفل" الذي قد يقتصر على تقصير محلي أو مؤسسي لا يستلزم كل هذه الانتفاضة كما يتمكن أ يفهم من فحوى السؤال.

ثانيا: أطروحة الشعب خرج ضد العهدة الخامسة ولا محرض له:

يتضح من أولى الكلمات التي ينطق بها ضيف الحصة وهو طالب جامعي "طالب معمري" السبب وراء خروج الطلبة إلى الشارع: "الطلبة لما خرجوا ضد العهدة الخامسة والكل يعرف أن الشعب والطلبة والنخبة كلهم ضد هذه العهدة الخامسة" وهي إجابة ربما تكون عفوية ولكنها أبعدت الطالب عن الوقوع في أسئلة موجه وغير حيادية من قبل مقدم البرنامج، ويلجأ الصحفي إلى التعليق على هذه الإجابة بنفي التعميم ". حتى ندقق في شيء، ليس الكل يعرف، أنتم كطلبة ضد هذه العهدة ولكن كل واحد في الجزائر عندو خيارو وعندو قرارو". وهنا كانت الإجابة شافية ومباشرة من قبل الطالب: "الحراك كان واع من كل الطلبة، والحراك مكاش الناس تحرك فيه"، وحجته في ذلك أن "إنسان يقرأ في الجامعة، ضحى حياته في الدراسة لا بد أن يعرف وين راه يمشي مجيش أنت تقول مثلا هادو الناس تحرك فيهم جهة معينة أو صفحات كذا أو كذا، نحن ندري بالشيء، نحن نحترم الرئيس تاينا...".

تكمن استراتيجية الخطاب الذي اعتمده مقدم الحصة في المناورة إذ صاغ سؤاله على النحو التالي "لما تقول لي الطالب كره، نقلك هل الطالب جرب طرق أخرى للتغيير موصلاتوش (لم تصله)، وإلا لقي (وجد) مطالب للخروج إلى الشارع فخرج"، ويحيب طالب معمري "أنت تعلم ياسيدي وأنت أدري مني لو السلطة تحركت من الأول وقالت مكاش عهدة خامسة لفخامته، ماكان هذا التحرك".

وهنا تظهر جرأة الطالب ووعيه بحيث لم يجد عن الأسباب المفترضة للحراك والتي تأكدت مع مجرياته والتي أثبتت جديتها ومشروعيتها.

ثالثا: أطروحة المجلس الدستوري هو المخول برفض ترشح الرئيس:

يدافع ياسر لعراي عن أطروحة ترشح الرئيس باعتباره حقا دستوريا ويرد على فكرة رفض ترشحه بالحجة التالية: "حتى نكون واضحين لا أحد يمنع شخص من الترشح، هذا المجلس الدستوري اللي يقول هذا الشيء" ويبقى الجواب بأن الرئيس مريض غير كافيا للرد من وجهة نظر مقدم البرنامج الذي يرد "هذا هو يقر به وهذا ليس مجهولا"، ويسترسل الطالب الضيف بسلسلة من الحجج قائلا بأن "الطالب الجامعي الذي ضحى بحياته الذي يقضي حياته كلها بالجامعة ثم يضحى بحياته ويموت في قارب الموت.. ملقيا

المسؤولية على السلطة في عدم توفير مناصب الشغل ويسوق أمثلة عديدة حول المدارس العليا والأطباء وطلبة علم المكتبات الذين احتجوا ولم يجدوا لهم آذانا صاغية."

هناك استراتيجية أخرى للخطاب وهي **إعطاء الحوصلة** بما يتناسب مع أطروحة القناة في بداية الحراك بأن سبب هذا الأخير تعود لأسباب اقتصادية واجتماعية: "هناك احتقان لدى الطالب الجامعي بسبب عدم وجود آذان صاغية وبسبب عدم التكفل بحقوقه" يلخص ياسر لعرايي سبب القيام بالاحتجاجات، ويبقى نفس المنطق يسير الحصة بطرحه التساؤل التالي: "... هل نحن أمام أزمة عدم تكفل بعدة انشغالات حولت الوضع إلى ما هو عليه"، وهنا يريد إلقاء المسؤوليات على أشخاص آخرين عدا الرئيس بعد العزيم بوتفليقة في تدهور الأوضاع الاجتماعية. وبالتالي يلاحظ في كل المقولات التي تعبر عن طرح واضح لمقدم البرنامج وهو إرجاع أسباب الحراك لتراكمات ومطالب اجتماعية وليست سياسية. **أطروحة من يتحمل أي انزلاق:**

انسأقت صاحبة هذه الأطروحة وراء تساؤلات صاحب البرنامج التي اتسمت بالتخوف من مآلات الحراك حيث تجيب بسممة عزوار نائب البرلمان عن جبهة المستقبل تعليقا على حراك الطلبة: "أنا بكل صراحة لم أكن أتمنى أن يخرجوا من الحرم الجامعي" ليس خوفا من الطالب الجامعي، بل خوفا على **الطالب الجامعي**."

أعربت بسممة عزوار عن دفاعها عن تسييس الطلبة وحجتها في ذلك: "رغم أن الدولة تقول لا لتسييس الجامعة، اليوم الطلبة الجامعيين أثبتوا أنهم مسيسين، وعندهم أفكارهم ورغباتهم، حابين يقزموهم الطالب بإمكانو أن يعبر على تطلعاته بإمكانه أن يقول أنا أرفض وأنا أقبل"، ومن الواضح حسب بسممة عزوار أن: "هناك مجموعة من الأمور ومن التعقيدات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي خللت كل الناس تخرج للشارع، من طلبة، من نخبة، من محامين."

لا يجب أن نغفل هنا في الخطاب الذي يصدر من مقدم برنامج نقاش الجزائر من أن خروج المواطنين بشكل عفوي تبعه فئات مجتمعية: "لحظة فقط مواطنين خرجوا بشكل عفوي ثم شطنا مجموعة من السياسيين المتمثلة في حركة مواطنة، بعدها شطنا طلبة جامعيين اليوم" وترد البرلمانية، سمة عزوار: "والحاميين مهدرتش عليهم" وهو ما يقود إلى فكرة أخرى من تسلسل الخطاب أراد فيه مقدم البرنامج التشكيك في

طبيعة الفئات التي تبنت الحراك وعن الأسباب التي دعتهم لذلك: "الطلبة الجامعيين فيهم مثقفين، درجات عليا من الدراسة ماستر 1 و2 وطلبة الدكتوراه، طبعا لكن قلت كلام مهم لا أحد يعرف ماذا يحدث داخل هذه المسيرات في الشوارع، هل خروج الطلبة رفضا لشيء سياسي أم هو كما قال هو حقوقنا لم تجسد ومستقبلنا نراه مجهولا".

يوصل ياسر لعراي في طرح أسئلته على تخلو من وجهة نظر وموقف مشكك في المسيرات: " هو يقلك نخرج للشارع اليوم وغدا، أنت ترين الشارع حل؟ " وهو ما يجعل البرلمانية تقرر بالتخوف من الشارع: "لا، كفكري وكفكر جبهة المستقبل الذي ننتهي إليه، لكي تغير، هناك الطريقة الأولى والتي يجذبها العالم الكل، وتكون في الدول الديمقراطية، هي طريقة الصندوق وتكون المصادقية والشفافية، مؤسسات الدولة تجبد روحها والإدارة تجبد روحها والمواطن يروح يحط الصوت تاعو وهو متأكد أن صوته هو الذي يخرج، فقدوا الشعب النظام يراجع نفسو نحن خائفين من الشارع اليوم سلمية وغدوة سلمية وشكون يضمن غدا...".

رابعا: أطروحة عدم نجاعة الانتخابات:

هناك عدة حجج قدمها الضيوف بشأن عدم نجاعة الانتخابات والدليل على أن الانتخابات غير نزيهة بأنه "كلما يخلص انتخاب وينتهي العمل الانتخابي كل الأحزاب تخرج، كايين في بعض الأحيان أنه حزب من الموالاة يقول داوي (أخذوا) الأصوات تاعي، فقدوا الثقة..."، وبالتالي فكأنما هناك إجماع من الجميع معارضة وموالاة بعدم مصداقية الانتخابات، ومن الحجج التي دافع بها أصحابها على ضرورة الحراك ما قاله الطالب من أن: "الشارع ليس له ثقة في أعلى الهرم، لأنه كان هناك تاريخ..."، يتدخل مقدم البرنامج بتقديم حجة أخرى: "كيف تقول نروح للشارع، وأنت لم تستنفذ طرق التغيير، إحصائيات وزارة الداخلية، نسبة المشاركة في الانتخابات ضعيفة على مدار السنوات"، وهنا يفهم من تدخلات مقدم البرنامج أنه يريد حمل الضيوف إلى العدول عن رأيهم في ضرورة الاحتجاج وزعزعة ثقتهم بأنه أصبح الحل الوحيد بعد نفاذ صبرهم.

كما تمسكت عزوار بحجة عدم نجاعة الانتخابات كسبب لقيام المواطنين بالحراك الشعبي إذ تقول "جرب الشعب ولقي (وجد) أن الصندوق ميديش (لا يقدم شيئا)، أزمة الثقة، الثقة منعدمة تماما"، بمعنى

أن الانتخابات لم تعد ترضي الشعب الجزائري ولم يعد يثق في نتائجها وترجع بسمة عزوار ذلك إلى التدخل الفاضح للإدارة: "الإدارة مبعثش تجبد روحها، الإدارة تلم الاستمارات، الإدارة تضغط على المنتخبين المحليين".

من الواضح أن الخطابات متصارعة عندما يتعلق بالرأي وهنا تتجلى الأيديولوجيا في انقسام الآراء إلى مجموعات زكل مجموعة تقدم نفسها على أنها الأصح أما الآخر فليس كذلك.

خامسا: أطروحة يجب احترام الرأي الآخر:

استضاف برنامج نقاش على المباشر أيضا عبد القادر مهوات وهو إمام خطيب وأستاذ جامعي من الوادي وقد عبر عن موقفه غير المرحب بالاحتجاجات من منطلق أنه "يجب على كل واحد أن يحترم الرأي الآخر"، وهو بذلك يرمي المتظاهرين بعدم احترام آراء غيرهم من المواليين والمتمسكين بالعهد الخامسة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

الأطر المرجعية: الدين لإقناع الآخر:

استخدم نفس الضيف الذي تم محاورته عبر الهاتف المرجعية الدينية من أجل إعطاء براهين على أن ليس كل من هم في الحراك مواطنون معتدلون منها: "رأيت بعض الخروقات من بعض المحتجين عندما يقدهون في أشخاص معينين سواء رئيس الجمهورية أو دونه من المسؤولين أو ممن يدافع على عهدا أخرى متجددة، فأجد نوع من البذاءة، نوعا من السب نوعا من التشكيك في الوطنية ونحو ذلك فهذا مما لا ينبغي أن يكون، فالمسلم ليس بالطعّان ولا بالبذئ ولا بالفاحش"، ومن أجل تعزيز موقفه فهو يذكر بصفته كأكاديمي وبالتالي: "الأكاديمي لا يؤثر فيه الشارع، لا تؤثر فيه الأعداد الكبيرة، بل يؤثر فيه ضميره، يؤثر بما يدين به لربه فعندما يدلي بدلوه فهو يعرف علام يؤسس".

وهنا تم استخدام المرجعية الدينية والعلمية دفاعا عن أيديولوجية الطبقة المهيمنة وهي بقاء بوتفليقة على سدة الحكم، وترى الباحثة أن مثل هذا الخطاب أريد له أن يظهر بقوة من خلال العديد من الاستراتيجيات الخطابية الأخرى التي تحاول نقل صورة مشوهة عن خرج إلى الشارع بطريقة غير مباشرة يكشف عنها فحوى خطاب مقدم البرنامج وظيفته، بتصوير من خرجوا إلى الشارع على أنهم أساؤوا إلى

الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وهو ما يجرمه ديننا الحنيف، و التوقف عند هذا الحد من التحليل لا يعطي صورة متكاملة للحقائق.

➤ الاطراف الفاعلة: التوصيف السلبي للشباب:

يلح ياسر لعربي مع أنه مقدم للحصة ومن المفروض أن يلتزم الحياد على الأطروحة التي تفيد بأن الاحتجاجات كانت نتيجة لدفع الشباب في مواقع التواصل الاجتماعي للخروج إلى الشارع: "المتابعين لمواقع التواصل الاجتماعي فيه شبه حملة على مواقع التواصل الاجتماعي لتجنيد الشباب للخروج إلى الشارع لكن لا أحد يقول كلمة حق في هذا الوطن...الدليل اليوم يوجد مسيرات في كل مكان أكبر دليل لا يوجد أي بيان". ترى الباحثة أن مقدم البرنامج صور الشباب كطرف فاعل في الأحداث على أنه مبتور الإرادة يمكن لأي تيار أن يجنده.

تبقى حجة الخوف من إعادة سيناريو بعض الدول العربية هي الحجة التي تمسك بها صاحب هذه الأطروحة وهو مقدم البرنامج والتي يعود إليها في كل مرة: "يا جماعة رانا مهديين، ماشي تخويف، شفنا سوريا، شفنا العراق، شفنا اليمن، شفنا مخططات، شفنا ناس حابة تضربنا، المخدرات من الغرب، المشكل في الساحل، علاش هذا الخطاب مكاش (لا يوجد) في الشارع، علاش كاين فقط خطاب الاندفاع، نخرجوا، نديروا، نخرقوا..". حيث يظهر جليا حسب الباحثة تأويل صاحب البرنامج للاحتجاجات أنها مصدر تهديد بل تلفظ بألفاظ لم تصدر عن الشارع حيث يشهد الجميع بسلميته، فكيف لصاحب البرنامج أن يستعمل لفظا مثل " نخرقوا" ليعطي صورة سلبية عن المتظاهرين، ويؤكد على ذلك بصيغ مختلفة: "لماذا لا يوجد نداءات للتهدئة، هل لأن هناك احتقان كبير أم النخبة منسحبة". وهو خطاب يرفضه من خرج في الحراك لأنهم يعتبرونه خطاب السلطة الذي يراد به كبح أي مبادرة للتغيير السياسي.

أطروحة إيجاد الحل هو من مسؤولية الدولة:

تدافع البرلمانية عزوار بسمة عن الاحتجاجات التي قامت بها بعض الشرائح وترد على الحجج بأنها لم تعد تنفع: "الأحزاب معندهاش علاقة بالتهدئة والنخبة معندهاش علاقة بالتهدئة،التهدئة تجي من النظام من الناس اللي راهم حاكمين...خروج المحامين وخروج الطلبة نتيجة للاستفزاز وتضييق الحريات وراهم يستعملو في سياسة التخويف والترهيب"، وتضيف بحجج أخرى بأن حتى الحجج ذات المرجعية

الدينية لم تعد تنفع أيضا: " هذا مش واحد واثنين تبعثلو إمام مسجد وتقلو يتبع ولي الأمر ...اللغة هاذي معدتش تجيب مع الشارع والشارع تعب وكره" والدليل " أن هناك خطب الجمعة تم قطعها ..."، ومن وجهة نظر الباحثة فإن منتجة الخطاب كانت معارضة ل طرح صاحب البرنامج وهي تلمح للضيف الإمام الذي استعملته قناة النهار من أجل إقناع من خرجوا إلى الشارع إلى العدول عن ذلك.

أما ردا على صاحب البرنامج الذي اعتبر الخروج إلى الشارع عنادا واستفزازا، وتراخيا على حماية الوطن ، "اللي يقلك نخرج اليوم وغدا، من جهة عناد ومن جهة استفزاز، الوطن هذا من يحميه؟"، فإن بسمة عزوار تجيب بأن: "الوطن فوق رؤوسنا جميعا"، وهي بذلك تجيب بأن من خرج إلى الشارع يجوبون الوطن وكأن فحوى الخطاب تريد به أنها ترفض من يزايد على حب الوطن ويدعي الخير له.

27 فيفري 2019: مطالب بالتغيير هل تستوعب السلطة لغة الجماهير؟

قضية ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة:

جاءت هذه الأطروحات بعد أن قدم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رسالة ترشحة في سياق يعرف احتجاجات كبيرة في الشارع رافضة للعهد الخامسة.

أطروحة من حق الرئيس أن يترشح:

دافع صاحب هذه الأطروحة عن ترشح الرئيس وطالب باحترامه وهو السيد حمراوي حبيب شوقي إعلامي مكلف بالتنسيق في مديرية المترشح عبد العزيز بوتفليقة، وقدّم ردا للذين تحججوا بمريض الرئيس من أجل رفض ترشحه: "كان هناك حماس كبير في الطبقة السياسية لترشح الرئيس للانتخابات وعندما جاء ترشح الرئيس عن طريق الرسالة، بعض المنتهزين تحدثوا على أن الرسالة نسبت للرئيس وليست رسالته"، تسلسلت حجج ضيف الحصة مبنية في أمثلة كيف يتم تصديق أشياء صادرة عن الرئاسة وتكذيب أخرى: "عندما قرر الرئيس "يناير" حوالي شهر قبل لا أحد شكك في قرار الرئيس ولا في ترسيم الرئيس "يناير" واحتفلت الأمة بسعادة واعتزاز وافتخار بهذا اليوم الوطني الرمز نظرا لآخر لمسات استعادة الهوية"، أما المثال الثاني: "عندما استدعى الرئيس الهيئة الناجبة قبل ما يترشح لا أحد شكك لأن هذه الأمور توقع، يوقعها الرئيس".

يدافع صاحب هذه الأطروحة على أن مرض الرئيس ليس عائقا للترشح ودليلهم في ذلك حجج عدة " لماذا يطرح السؤال فقط عند الترشح، مرض الرئيس عندو سنة وستين، أنا سمعت شاب يعيد جملة من إبداع الجزائريين والجزائريات، نريد دولة لا تزول بزوال الرجال والحكومات ودولة المؤسسات، أنا أعتقد بأن مرض الرئيس كان فرصة للمؤسسات أن تمارس سيادتها من جهة، وأن تمارس صلاحيتها وأن يأتي مناجير يسيرون أمور الدولة بدون أن يبقوا تحت بنوس الرئيس."

استعمل صاحب هذه الأطروحة المرجعية القانونية بتقديمه الحجة التي تقول بأن الفصل في أحقية الرئيس للترشح هي من اختصاص المجلس الدستوري: "الرئيس يقدم شهادة طبية للمجلس الدستوري، وإذا كان المجلس الدستوري يرى أن الشهادة الطبية ستعوقه على أداء واجباته فهذا شيء آخر، أما مريض لأنه جالس على كرسي فأنت تشتم مئات الآلاف من الجزائريين الجالسين على كرسي، الدستور لا يقول جالس على كرسي أو كيف لا يترشح للانتخابات أو كيف لا يترشح للانتخابات". وهنا استخدم الضيف استمالات عاطفية يشكك في أخلاقيات من يرفض ترشح الرئيس بسبب مرضه.

واصل الضيف الاستعانة بالمرجعية الدينية لدحض حجج الأطراف المناوئة لترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة: "سمعت في بعض القنوات الأجنبية وفي بعض اللافتات التي رفعت إكرام الميت دفنه، هذا الرئيس الميت هذا الرئيس المحنط غير مقبول أن تضع نفسك في مرتبة الإله الذي يقبض الأرواح متى شاء، غير مقبول أن تقول أنا إكرام الميت دفنه والرجل روحه مازالت بيننا..."

تري الباحثة أن أطروحة حمراوي حبيب شوقي تأتي من موقعه كإعلامي مكلف بالتنسيق في مديرية المترشح عبد العزيز بوتفليقة، ففهم المواقف والأفكار والأيدولوجيات يرتبط بالانتماء إلى مجموعات معينة، وبالتالي فإنه دفاعا على مجموعة السلطة ممثلة في شخص بوتفليقة لم يوفر أن جهد لتقديم كل ما من شأنه أن يبرر ترشح الرئيس ويرد على المعارضين لترشحه.

أطروحة يجب التفكير في بديل لبوتفليقة:

وهي الأطروحة التي صاغ حجتها الصحفي إسماعيل جربال وهو رئيس تحرير باللغة الفرنسية بجملة واحدة « Est-ce qu'il n'y a pas d'alternative au président bouteflika »

dans un pays de 40 millions d'algériens، ويظهر من هذا الخطاب المقتضب أطروحة واضحة بأنه يجب أن نفكر بأنه من المؤكد أن السلطة لا تتوقف على شخص بوتفليقة.

قضية الندوة الوطنية التي جاء بها الرئيس:

أطروحة الإصلاح أمر مطلوب:

طرح مقدم البرنامج محمد عصماني السؤال المتعلق بالندوة الوطنية وفي سؤاله نقل ما يقوله الحراك من أن الأمر قد تأخر للإعلان عن إجراء إصلاحات: " بصراحة الناس تتساءل الأستاذ شوقي، بعد 20 سنة نقول أن هناك ندوة للإصلاح." غير أن حمراوي حبيب شوقييدافع عن الإصلاح وحجته في ذلك: "الإصلاح في تاريخ الأمم هو شيء ديناميكي ومستمر مافيش حكومة في أوروبا تأتي وماتقولش ندي إصلاحات، الإصلاحات هي الحياة اليومية للدول، عنده نقائص، الكمال لله"

يفسر حمراوي كلمة الأرضية على أنها منطلق جديد ولكن ليس من الصفر، ويشرح فحوى الندوة من حيث شكلها والتي يصرح ستدار وتقاد من طرف شخصيات وطنية غير متحيزة، هدفها إصلاح الدستور وإثراء هبما يراها الجزائريون وتعميق المصالحة الوطنية بعد العشرية السوداء وهنا يقدم حجة أخرى لأفضلية بوتفليقة لرئاسة الجمهورية: " يمكن أن نذهب إلى ندوة تصحيح نعتف بأخطاء الدولة الجزائرية وبأخطائنا ولا يمكن أن يقوم بهذه المصالحة وبهذا الاعتذار للأمة إلا إذا كان المترشح مجاهدا وكان مسؤولا في مراحل معينة". كما وضع حمراوي حبيب شوقي بأن الكفاءة هي المحدد في التسيير l'Algérie doit être géré en dehors de l'âge il ya la compétence et le mérite ويظهر من خلال هذا خطاب حمراوي حبيب شوقي أنه يربط كل الحلول باستمرار بوتفليقة في الحكم، وهو يكرس لأيدولوجيا نظام سلطوي يستعمل كل وسائل التضليل والاستمالة من أجل البقاء.

أطروحة السلطة لم تصغ إلى الشباب:

تكلم مقدم البرنامج عن بعض مظاهر الصورة السلبية التي اقتزنت بالمسؤولين لا سيما مشكل الاتصال: " مسؤول اليوم يمشي بعقلية السبعينات، مايديرش فايسبوك مايتواصلش بتويتر، تعيطلو مايرفدش دقولو أرواح لحصة مايجيش، ملف يقعد شهرين ما يعالجوش". وذهب إسماعيل جربال إلى نفس الطرح مستدلا بأن: "هناك 22 مليون جزائري، هناك مشكل تواصل بين السلطة، لأن الجيلين لا يتفاهمان

والشباب الذين يرقون في أحضان نكاز لم يجدوا سلطة تسمعهم."، كما أضاف حجة أخرى: "بما أن الشارع خرج إلى الشارع بناء على رسائل مجهولة فالنظام فشل".

"Des aspects d'une Algérie ; une Generation veillssante et une Algérie de jeunes qui aspirent à beaucoup de chances pour son avenir"

إسقاط رؤساء الدول يؤدي إلى الدمار:

يعود حمراوي حبيب شوقي إلى إقران حراك الشارع بالتجارب الدموية في البلدان العربية وهو يركز على التخلص من رأس السلطة السياسية يؤدي إلى ما تحمد عقباه: "المسيرات نغطيهم لأنه وصمة عار في 88 لم نعط، عندما أسقطوا تمثال صدام حسين واغتالوا صدام حسين أين هو العراق اليوم، عندما أسقطوا تمثال القذافي أين هي ليبيا اليوم يجب أنا نعطيكم خلفية أيديولوجية، حتى لا تكون هذه السلمية والتمدن والتحضر مساحيق ولما تروح المساحيق يبقى الوجه الحقيقي للشعب المتمدن".

من الواضح أن الرجوع إلى أسلوب التخويف يسود خطاب الأعداد الأولى من برنامج نقاش الجزائر ومن الواضح أن حمراوي حبيب شوقي يدافع عن مجموعة ينتمي إليها وتعمل الأيديولوجيا هنا كتبرير لكل ما قامت به السلطة حتى تبرير أخطائها.

4 مارس 2019 بوتفليقة يتعهد انتخابات رئاسية مسبقة في أقل من سنة في حال إعادة انتخابه

أسماء ثقيلة خارج الرئاسيات عنوان الجزء الأول من الحصة

في سياق اتسم بترشح عبد العزيز بوتفليقة لرئاسيات 2019، وإصدار حركة مجتمع السلم لبيانيفيد أنها لن تكون في هذه الرئاسيات.

قضية مشاركة الأحزاب في الانتخابات:

أطروحة الأحزاب اختارت مكانا آخر للتسابق:

ينطلق أصحاب هذه الأطروحة من فكرة مفادها أنه بعد الحراك الشعبي الذي لم يشن الرئيس بوتفليقة عن ترشحه لم يعد لدى الأحزاب السياسية استعدادا للترشح حيث يشرح اسماعيل فلاح وهو مدير تحرير جريدة النهار "فرار حمس كان منتظرا بالأمس كانوا أعلنوا أنهم لن يخوضوا الانتخابات بعد ما شافو(رأوا) إصرار من جانب المرشح عبد العزيز بوتفليقة بعد تغيير مدير حملته، وتغيير سلال وتعيين عبد الغني زعلان كانت أول قراءة فورية لهذا القرار هو أن الرئيس بوتفليقة هو ماضي في مسعاه في ترشحه للانتخابات الرئاسية لعهدة خامسة."

ربط صاحب هذه الأطروحة مشاركة هذه الأحزاب في الرئاسيات بمشاركة بوتفليقة من عدمه بحجة مفادها أنهم ينتمون إلى الحراك والحراك يرفض ترشح الرئيس لعهدة رئاسية خامسة " أصلا يعتبرون أنفسهم جزءا من الحراك الذي يدعو الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بعدم الترشح للانتخابات لأسباب هم يقولون أنها متعلقة بوضعه الصحي، وعن وضعه الصحي لا يمكنه من الالتزام والقيام بصلاحياته، القرار لن ينظر إليه بعزل وإنما عندما نربطه بالحراك الجاري في الميدان هم اختاروا ميدان آخر للتسابق سعيا لإجبار السلطة للاستجابة لمطالبهم."

قضية الحراك وارتباطه بعدم استجابة السلطة:

يعتبر إسماعيل فلاح رئيس تحرير بجريدة النهار لنفس مالك القناة يتكلم من المؤكد باسمها، والملاحظ هو تصعيد في رنة الانحياز للشارع، بعد أن كان ياسر لعراي بأسئلته وتعقيباته التي لم تكن تخلو من التخوف إن لم نقل التخويف، " على مدى عشرة أيام أو أسبوعين أو جمعيتين كان مطلب الحراك عدم ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة خامسة، الآن بعد اليوم، آخر أجل الترشيحات على مستوى المجلس الدستوري، اليوم تأكد أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة سوف يترشح أنا أظن أن الحراك الذي هو موجود على مستوى الشارع سوف يستمر وسوف تتغير المطالب وهذه مطالب سوف تتغير وسيزيد السقف". يظهر أن مؤشرات أخرى تغيرت في الواقع وبدأ الخطاب يميل إلى لغة إيجابية مع الشارع بعد أن كان يشكل تهديدا للأمن البلد ويرجى له التهدئة أصبح ينتظر منه أن يستمر وأن يزيد من مطالبه.

أطروحة مسألة الترشح هي مسألة حزبية:

جاءت هذه الأطروحة ردا على أسئلة عصماني الاستفزازية " السؤال موجه لصويلح، حركة مجتمع السلم في كل هذه السنوات عرفت بقرارات وسطية، مرة مع السلطة مرة مع المعارضة، مرة مع ندوة وطنية، مرة تدعو الجيش للتدخل حركة مجتمع السلم لم ترس على قرار." ولقد امتازت هذه الأطروحة بالكثير منالتحفظ بشأن الترشح للانتخابات الرئاسية من عدمه من قبل الأحزاب السياسية، وهو ما عبر عنه السيد صويلح " أظن أن مجيئي إلى هذه الحصة هو متابعة الحراك في الشارعوالحراك السياسي، ولما نتكلم على واقع البلد هذا يخلينا نتكلم على الجزئيات، والعناصر هذا شأن حزبي لبقية الأحزاب وحتى للمجتمع المدني"

يستفز محمد عصماني مقدم البرنامج ضيفه: " الحراك الشعبي يحتاج إلى وعاء سياسي، إذا كل الأحزاب لم تترشح كيف سوف نصلح الأمور كابين مثل للصحفي المصري الشهير عامر جلال حكم العصا من الوسط لا يراد به الرفض بل يراد به الرقص... ليس كل مرة نحكم العصا من الوسط صحيح سياسيا..."، ي

تمسك إذا منتج الخطاب بفكرة مفادها أن ما تقوم به الأحزاب هو من شأنها، ولكن الحراك الذي يحدث يحتاج إلى وضعه في إطار حتى لا يتسبب في تأزم الأوضاع يقولالسيد صويلح: " هذا شأن حزبي لكن في هذا الشأن الحزبي الهام، هو الذي يخلينا في جمعة 22 و الجمعة الفاتئة هذا الوضع نتصور نتمنى باش "نكانيليزوه" حتى لا يأخذ مجرى آخر اللي يزيد يتأزم ويمس الشارع ويمس مؤسسات الدولة."

القوى الفاعلة:تصوير بوتفليقة كرمز للنضال:

يظهر عبد العزيز بوتفليقة كواحد من القوى الفاعلة الأكثر حضورا في خطابات الضيوف الذين أعطوه صورا مختلفة من السمات والأدوار حسب اختلاف مواقفهم ومصالحهم وحسب ما فرضته كل فترة من الفترات أي حسب السياقات التي أنتجت فيها تلك الخطابات، حيث يلاحظ أنه في بداية الحراك كان الخطاب الذي تغلب عليه التوصيفات الإيجابية للرئيس بوتفليقة حاضرة بكثرة، طبعاً يعود ذلك إلى حضور الموالين له في بلاطوهات التلفزيونات منهم زكرياء سعداني ممثل مديري المترشح عبد العزيز بوتفليقة الذي صور شخصية عبد العزيز بوتفليقة بألفاظ فيها الكثير من التفخيم والإجلال: "أولا وقبل كل شيء نحبي

المجاهد والأب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لكتابه التاريخ في هذا اليوم العظيم بعد إعلانه الترشح، وذلك استجابة لغالبية الشعب الذي نادوه لمواصلة الاستمرارية في العمل النضالي الذي رسخه في إطار تحقيق السلم والأمن والمصالحة الوطنية بعد مجيء في سنوات التسعينات، كذلك قبل هذا في الكفاح هو السلاح الذي حمله مع المجاهدين في سبيل تحرير البلاد وكذلك كقائد في تبليغ رسالة البلاد في الخارج."

امتاز خطاب الممثل عن حملة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة زكريا سعيداني بالكثير من المراوغة إذ أجاب عن السؤال الذي صاغه عصماني مقدم البرنامج كالتالي: "هل تعتبر ما جاء في الرسالة هو استجابة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للمطالب التي نادته بالعدول عن الترشح لعهد رئاسية جديدة"، وتمثل المراوغة هنا في أنه عوض الإجابة عن فحوى السؤال يسهب في ذكر خصال وأعمال الرئيس بالشكل التالي: "رئيسنا عبد العزيز بوتفليقة له عهد وثيق مع شعبه منذ أن تقلد الرئاسة في سنة 1999 وكان دائما يستجيب ويسمع لهذا الشعب، لهذا بعد أن وصلنا إلى تكريس ديمقراطية حقيقية في إطار التعديلات والإصلاحات التي كرسها في الدستور وفي القوانين الأخرى"، ويبقى نفس المنطق يسير خطاب سعيداني "رسالة الرئيس لدليل قاطع على إصراره في استمراريته في حمل الرسالة الشريفة التي تحمل تطلعات الشعب وتحمل مواصلة البناء في إطار التواصل ومعالجة كل القضايا في مراحلها ومواعيدها وفي مراحلها للحفاظ على المكتسبات التي حققها الرئيس وحقها الوطن."

أطروحة بوتفليقة يلبي مطالب بترشحه:

حتى مع مرور عدة أيام من الحراك فإن الموالاة حاضرة في برنامج نقاش الجزائر وتستفيد من فرصة الولوج إلى الخطاب العام ومحاولة إقناعه بأن أغلبية الشعب مع ترشح بوتفليقة لرئاسيات، يقول زكريا سعيداني "الرئيس يستمع للشارع ليس للفئة من الشعب اللي خرجت للشارع لكن الأغلبية من الشعب الذي طالبه بالترشح خلاله اليوم يكتب تاريخ جديد وبناء جزائر جديدة وهذا مجيء في إطار الرسالة والرد على الحراك السياسي اللي جاء به الشعب في الشارع."

ويتحجج سعيداني بإنجازات الرئيس في كل عهدة من أجل دحض الحجج التي قالت بطول الفترة التي حكم فيها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الحكم في الجزائر: "عندما جاء الرئيس ما هو هدفه في هذه

المرحلة؟ هو إخماد نار الفتنة واسترجاع سيادة المواطن ومكانة المواطن والجزائر بين الأمم العهدة الثانية التي مشى فيها نحو المصالحة الوطنية، ومشى معه الشعب الجزائري نحو المصالحة الثالثة والرابعة".

إن كل هذا الخطاب يظهر أن القناة مازالت تقدم فرصة لنظام بوتفليقة من أجل الدفاع عن نفسه عن طريق الموالين له، وبالموازاة مع هذا الخطأ يظهر البرنامج أيضا صورة لبوتفليقة مبتسما في مقابل صور للمظاهرات، حيث أن القناة مازالت متحفظة بشأن انتقاد شخص بوتفليقة أو سياساته. وتوالت حجج الضيف التي يبرر بها ترشيح بوتفليقة منها: "الحاجة الأولى التي أصبح معروفا بها الرئيس رئيس الجمهورية وهي السلم والمصالحة الوطنية". فمنتج الخطاب لا يوفر أي جهد لحشد أي حجة من شأنها إقناع الرأي العام بأن بوتفليقة هو رجل كل المراحل، ليس هذا فحسب، بل يتحجج الرأي الموالي لترشح عبد العزيز بوتفليقة بأن الأغلبية طلبت منه ذلك مستخدما التعميم إذ يقول سعيداني: "رئيس الجمهورية كي نقول عنده عهد وثيق وصادق وشريف وعهد تاع حق، سمع للأغلبية وذلك بتبليته لنداء الترشح وسمع للأغلبية وكان الرد في التزامه بعدة نقاط أهمها تغيير النظام".

أطروحة الرئيس أتى على نهاية حكمه:

يرد إسماعيل فلاح الذي ينتمي إلى مؤسسة النهار على فكرة أن الأغلبية دعت الرئيس للترشح إلى أن مرحلة بوتفليقة انتهت بنهاية عهده ويقدم حجة مناقضة لها: "نحن لم نسمع باستفتاء لكي نعرف من يدعو الرئيس للترشح، ثانيا: فيما يخص العهد الوثيق اليوم العقد أنا وأنت نديرو عقد باش نكري عليك دار وتنفاهم على مدة عام... بعد نهاية المدة العقد انتهى، نحن في نهاية العهدة".

أطروحة نحن مطالبون بالتهدئة:

وجه مقدم البرنامج محمد عصماني سؤالا لأستاذ القانون بوجمعة صويلح: "الشباب لما تقول لهم بوتفليقة جاب السلم والمصالحة الوطنية يقلكم راكم تخوفو فينا"، يتضح من خلال هذا السؤال الرجوع إلى فكرة التخوف من إمكانية الانزلاق الأمني التي كان يركز عليها لعراي في أسئلته.

يلق الضيف على رسالة الرئيس قائلا: "إنجازات الرئيس معروفة ووضع في البلد معروف ولقد بعث الرئيس برسالة الانشغال، ونقدر نعتبرها تجاوب وهذا الإصغاء بذاته نعتبره تجاوب وانشغال، هل هذا

الانشغال يكفي أو لا يكفي، هل يدعو للتهدئة بنوع من الوعي الديمقراطي والنضج السياسي للجميع كي ندخل مرحلة جديدة الرئيس يبقى رئيس ولديه من الصلاحيات في الدستور الكثير..."

ودعا صاحب هذه الأطروحة إلى تجنب ما يزيد من الأزمة سياسيا، " فالوضع يتطلب نوع من التلاقي ونوع من الحوار ونوع من النقاش الذي يبقى الأمور هادئة، يجب على كل واحد أن يحافظ على وضع البلد" ويضيف: " إذا كان الوضع العام لا يسمح بإجراء انتخابات فيجب أن نقوم بالتهدئة، وندير الترقب ليس فقط أي دابر أمور تقنية إدارية في آجال في قانون الانتخابات نمشي عليها، بمعنى يجب الأخذ بالوضع العام لاتخاذ القرارات." ويظهر من خلال هذا الموقف تحفظ صاحبه.

أطروحة: خرجات الشارع تُسير من الخارج:

يمتاز خطاب الموالاة بالتشكيك في عفوية الحراك بحيث يرى الأستاذ سعيداني أن هناك من استغل الشارع من أجل أن: " يطور ويؤزم الوضع وذلك في إطار الشبكات الفايسبوكية التي تمشي من الخارج وفي إطار صفحات الفايسبوك التي كانت هي التي تؤطر الخرجات بتوايحتها وصفحات فايسبوكية مجهولة المصدر، وتحمل شعارات تغذي الشك والريب"، كما يبدو من المقولات التي استخدمها منتج الخطاب أن هذا الطرح يحاول التشكيك في أصل الحراك وربطه بجهات مجهولة وبالتالي محاولة التشكيك في أهدافه.

"لكن الرسالة اليوم كانت واضحة وهي أن رئيس الجمهورية يتعهد بمغادرة المنصب مباشرة بعد الإصلاحات التي تكون بعد ندوة وطنية للإجماع والوفاق في السنة الأولى لأن رئيس الجمهورية ليس آت باش يدير عهدة انتخابية كاملة بل بالعكس المسار الانتخابي يلزنا كدولة دستورية كي نحترم الشرعية الدستورية وننظم انتخابات رئاسية في وقتها"

كما أن رئيس الجمهورية في الفترات السابقة استطاع أن يخمّد نار الفتنة ويحقق السلم والأمن المصالحة الوطنية، ليس من حق أي واحد أن يكسر هذا المكسب كي يكون هناك انتقال سلس للسلطة".

ويستمر الأستاذ صويلح في إعطاء تبرير لمرحلة بوتفليقة بأنها جاءت في مرحلة صعبة الظروف تتغير لما بدينا الإصلاحات في التسعينيات تمت في تربة غير نقية منذ 99 سنة مست الإصلاحات بعض الشوائب التي مست السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية، ومست التطبيق،

أطروحة الحراك له مبرراته وأن هناك قفز على مطالب الحراك:

يرى اسماعيل فلاح أنه: "يجب أن ننتظر لأنه كي نقول كافية أو غير كافية ليس أنا الذي أقرر... شخصيا أنا أظن أن هذه الخطوات لا تستجيب اليوم بدليل هناك مترشحين أو ثلاثة انسحبوا وهم بن فليس انسحب، مقري انسحب، وغني مهدي معندوش قاعدة كبيرة لكن عندو شباب يؤمنون به مادام انسحبوا من المسار الانتخابي ماهيش مقنعتهم الضمانات"

كما يقدم حججا لهذا الطرح مبررا الحراك بقوله: "لا أعتقد أن الناس اللي خرجت للشارع تعيش معيشة la Suède وخرجت للشارع لا أظن أن الصور الرائعة تخفي وراءها جهة فساد أو تكن حقد دفين، أنا لا أنف أن الجزائر على الدوام محل أطماع لكن منبقاوش نجبدو فيها... لكن خطاب التخوين والتخويف والعمالة والأيدي الأجنبية لم يبق مجديا، هذا الخطاب يبين أن هناك شرح كبير للخطاب السياسي للموالاة"، ويضيف: "لما أرى بعض خطابات الرئيس نشوفها معقولة لكن نشوف (أرى) واحد من الموالات، نشوفو حد المغالاة والتملق وبرأيي هاذو اللي خرجو (هؤلاء الذين أخرجوا) الشعب من جلدو هذه الخطابات كأنك عايش في السويد والشعب ناكر للجميل"، ويختفي وراء هذا الأسلوب موقف آخر للقناة على يد واحد من رؤساء تحريرها وهو يصف الموالات بهذه الصفات السلبية من مغالاة وتملق ويقف على مسافة من النظام أيضا.

كما يرى أصحاب هذه الأطروحة أنه ليس هناك إصغاء أو تجاوز من السلطة يقول إسماعيل ملاح "أنا كنت طرحت سؤالاً: "كم سمع الجزائريون بوعود للإصلاحات، أي واحد يطرح سؤال ما هي الضمانات هذه الأجنحة ستطبق في ظرف عام"، وهنا يحلل اسماعيل فلاح الفرق بين الإصلاح الحقيقي الذي يتطلب وقتا والإصلاح الذي تعد السلطة بالقيام به في ظرف عام.

قدم أصحاب هذه الأطروحة حجة مفادها أن الرئيس بدل أن يعدل عن الترشح قام بذلك: "هناك مطالب واحتجاجات ولكن ليس هناك استجابة للمطالب، أنا أرى أن هناك قفز على المطالب، الناس طالبت بعدم ترشح عبد العزيز بوتفليقة هو قام بتغيير مدير حملته، هل هذه استجابة للمطالب؟ الناس طالبت فيالحراك أو المعارضة تقول واش اللي يضملي واش مندارش في 20 سنة رح يندار في عام وهذا سؤال يحق لهم أن يطرحوه، سؤال يجوز طرحه".

أما عن محاولة تحييد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في المشاكل التي يتخبط فيها البلد عن طريق السؤال الذي طرحه عصماني " لماذا في الجزائر نتكلم دائما عن هرم السلطة ولا نتكلم مع المواولة"، يرد إسماعيل فلاح " لكن هذا الذي أتكلم عنه منذ 2011 بعد ثورات الربيع العربي كان مئات الجزائريين أو آلاف الجزائريين كانوا يشتكون خاصة بعد فتح القطاع السمعي البصري يشتكون من المسؤولين المحليين ويقولون حاشة بوتفليقة، بوتفليقة دار الخطاب ديالو تاع سطيف 2012 خرج الجزائريون وقالوا نحن كارهين من فساد المسؤولين المحليين كانوا يشتكون من كل المسؤولين إلا بوتفليقة، لكن يوميا وتيرة الاحتجاجات لم تتوقف منذ 2012 لكن عندما تتكرر الأخطاء فهذا الوالي من عينه؟ وهذا الوزير من عينه؟ من هو المسؤول عن المنظومة مدة 20 سنة؟"، وهنا يدعم إسماعيل ملاح أطروحته بحجة تتمثل في طول الفترة التي ترأس فيها عبد العزيز بوتفليقة الحكم في الجزائر: "رئيس جديد لمدة خمس سنوات ليس مسؤولا عن المنظومة لكن مدة 20 سنة، لا يوجد شيء ليس للرئيس فيه بصمة، الحياة السياسية والاجتماعية وحتى الرسمية للدولة ... " يعتمد موقف الضيف وتحليله على تساؤلات تتهم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مستند إلى طول فترة المسؤولية التي حظي بها على رأس الدولة الجزائرية.

يوضح إسماعيل فلاح في حجة أخرى بمناسبة التعقيب عن "تغيير النظام" الذي ظهر في رسالة الرئيس بأنه ظاهريا ونظريا على الورق: " ولكنها علأرض الواقع نسبة كبيرة منها لكيلا نكون محققين لم نتحقق لما نقول تغيير النظام فهذا وعد، لكن الشيء المطروح على مستوى الواقع هو أزمة ثقة، أزمة ثقة بين الحاكم والمحكوم أو جزء من المحكوم ..."

مواجهة الضيوف وتصارع المواقف:

يذهب إسماعيل فلاح أبعد من ذلك وهو يشكك من اقتناع الضيف الأخر السيد السعيداني بما يقوله مخاطبا إياه "عندما تدخل إلى البيت وترى نفسك على التلفزيون هل أنت مقتنع بما تقوله السيد سعيداني مجيبا نعم أنا مقتنع به مائة بالمائة. لأن المترشح ديالنا قدر يأسس لدولة الحق ودولة القانون ودولة المؤسسات الدستورية... " كما يقول عصماني مخاطبا السيد السعيداني: " أنت بهذه الطريقة تعطي صورة للناس بأن السلطة لا تسمع." وهنا ضمينا يرجح تحليل زمياه وضيفه الآخر ليصبح موقف القناة أقرب إلى الوضوح بوقوفه أخيرا إلى جانب الشارع ويمكن أن نتساءل إذا ما كان ظهور موقف في آخر لمقدمي آخرين في البرنامج يعكس تغير موقف القناة.

5مارس 2019 أساتذة الجامعات يلتحقون بالطلبة ويخرجون في مسيرات ضد العهدة الجديدة:

قضية أسباب الحراك:

أطروحة الحراك ليس عفويا:

شكلت أسباب الحراك محور تساؤلات كثيرة، ويبقى مقدم برنامج نقاش على المباشر ياسر لعراي مشككا في مصدرها وحجته في ذلك هو بعض الشعارات: "أطراف الصراع من الظاهر الشباب مع السلطة والمطلب الوحيد هو عدول الرئيس عن الترشح أم أن هناك صراعات حقيقة نجهلها، لما نشوف بعض المطالب والشعارات منقدرش (لا أستطيع) نصدق أن كل ما يحدث في الشارع هو عفوي، جزء كبير عفوي ولكن ليس كله عفوي".

مازالت قناة النهار في برنامج الرأي الذي تبثه وتناقش فيه الأحداث اليومية تنطلق من نفس القناعات فمقدم برنامج نقاش الجزائر يعلن عدم تصديقه بأنه حراك من وحي الشارع وإنما يقودنا فحوى الخطاب إلى أن هناك أياد قد صنعتها وحركته.

أطروحة الحراك يعود إلى تراكمات:

تؤكد أطروحة العربي زواقة على أن الأمر يعود إلى تراكمات وبأن الذين زكوا بوتفليقة في الـ 99 هم الذين يتحملون المسؤولية، ويعتقد أن: "هناك تراكمات وتراكمات أخرجت في ظرف معين هؤلاء الشباب الذين كنا لا نعرفهم، ليسوا في المنظمات الطلابية ليسوا في الأحزاب التقليدية"، ويضيف زكي شرفة: "الشعب هو البطل الوحيد في المرحلة هذه" زكي شرفة: "الشعب حرك روجو خاصة الفئة الصامتة التي كان عندها بأس وصبرت وصبرت".

قضية رسالة الرئيس:

أطروحة الرسالة ليست من كتابة الرئيس:

يشكك الدكتور زواقة فيما إذا كان الرئيس هو الذي كتب الرسالة، وهنا يلجأ منتج هذه الأطروحة إلى المحاججة بتحليل ألسني لرسالة الرئيس: "عندما نقول تغيير النظام هذه الفكرة الثورية، كيف الرئيس بوتفليقة الذي تربى في المدارس الليبرالية يقول كلمة يسارية "تغيير النظام" وأنت صانع النظام وأنت جزء من النظام أعتقد هذه الكلمة إذا حللناها سيميائيا أو ألسنيا وجدنا الإشكال في تلك الكلمة لماذا لم يغير النظام في 99 لماذا لم يغير النظام في 2014 وهذا هو مرد عدم تصديق ما جاء في الرسالة الأخيرة للرئيس". وهو نفس الطرح الذي ذهب إليه الضيف الثاني، الأستاذ صالح دراجي: "أنا مانامنش بهذه الرسالة قطعا كتبها زمرة الحاشية تاع الرايس وبعض من هذه الحاشية ما يمنوش (لا يؤمنون) بالجزائر."

أطروحة عدم السماح للطاقت بالظهور :

ظهرت هذه الأطروحة بقوة أيضا في قناة النهار من المحللين الذين تعاقبوا على بلاطو برنامج نقاش الجزائر حيث يذكر الدكتور صالح دراجي وهو سيناتور سابق ومدير جامعة سابق عندما برر عدم مساهمته في تغيير الممارسات التي كانت تجري في فتره عبد العزيز بوتفليقة: "ما يقدرش يوصل يغموك، الأمناء العامون المنسق الحالي كل النخبة مهمشة." ودعا الدكتور صالح إلى الاستعانة بالكفاءات الوطنية التي تتميز في الخارج , **il faut faire appel à l'intelligence** , ويقول أن أحسن الجزائريين في الولايات المتحدة الأمريكية وأحسن الأطباء في فرنسا جزائريين زواقة: "رانا رايجين **l'impasse** لأن الشباب سيكملون الحراك والسلطة متعنتة، الذي لم تفهمه السلطة أن تقفل باب الأسباب التخويف من العشرية السوداء والتشبيه بسوريا وباليمن".

قضية تمثيل الحراك:

أطروحة لا يجب تمثيل الحراك

من المتعارف عليه أن الاحتجاجات تبدأ أو تنتهي باختيار ممثلين يقومون بالتفاوض باسم المتظاهرين، وفي ظل تواصل الحراك الشعبي ظهرت قضية إمكانية تمثيله من أجل التفاوض مع السلطة، وتظهر جل المواقف رافضة لتمثيل الحراك، ويستدل ضيف البرنامج زكي شرفة وهو إطار وناشط جمعي على أن: "الشعب فقد الثقة" وبرر ذلك بأن الشباب في الشارع يقولون: "وين على بالي x أو y بيع 'l'affaire"، بمعنى أنهم يخافون من خيانة قضيتهم من قبل الممثلين، وهو يعمم هذا الطرح على كل الشعب فيقول: "لا نخون هؤلاء الناس ولكن الشعب يقول ضد الفكرة هذه، أظن أن الحراك هذا واعي et "ne pourrai pas être orienté ou guidé".

أطروحة التشكيك في استبعاد تكرار التجربة الليبية أو السورية:

ترى الباحثة أنه على الرغم من أن جل القنوات التلفزيونية الجزائرية أدركت بأن الحراك جدي، واتخذت موقفا مؤيدا له، ويظهر ذلك في نوع الضيوف مثلا حيث قل عدد الموالين للسلطة في البلاطوهات ونوع الطرح بخصوص مختلف القضايا، إلا أن بعض الأسئلة التي طرحها ياسر لعراي على مدى أعداد مختلفة تربط الحراك بالتجارب غير الناجحة لثورات الربيع العربي والتي نتج عنها دمار، إذ يطرح سؤاله بالشكل التالي: "لم نكن نسمع في الجزائر من قبل "لا للعهد الخامسة"، "لاتغيير النظام"، ثم سمعنا هتافات بإسقاط النظام، باختصار هل تعتقد أنها حققت نتائج في الديمقراطية في الوطن العربي عبارات إسقاط النظام؟، وكأن القناة تضع فرضية مآل الحراك هو الفشل في الواجهة، بالإضافة إلى أنها تدعم ذات الطرح بعنوان في أسفل الشاشة هتافات مستوردة في حراك الجزائر ماذا حققت عبارة إسقاط النظام في العالم العربي؟، وهنا لا يظهر من التساؤل أنه استفهام حقيقي غرضه طلب شيء مجهول ويحتاج إلى جواب وإنما غرضه النفي وهو أنه بعد إسقاط النظام في بعض الدول العربية لم تتحقق الديمقراطية بل الدمار والخراب، وتلاحظ الباحثة أيضا أنه رغم أن الضيف صالح دراجي يستبعد ذلك بقوله: "الجزائر ما خصهاش تستورد الجزائر عمرها ما تكون سوريا أو ليبيا وصل السيل الزبي" فإن لعراي يصر في سؤاله على نفس الطرح: "ما

الذي يجعلك متأكد أن الجزائر ليست ليبيا أو سوريا". وهنا يتضح جليا من خلال خطاب مقدم البرنامج وقوفه على مسافة من الحراك الشعبي. وهو يحاول زعزعة ثقة مخاطبيه بمصداقية الحراك.

ترى الباحثة أن دور مقدم البرنامج لم يتوقف على السؤال وإنما كانت هنالك رغبة بتوجيه الضيوف وبالتالي الرأي العام نحو أفكار محددة وبغض النظر عن النوايا من طرح هكذا أسئلة بعينها تبعا لأيديولوجيات معينة إلا أن ذلك يطرح إشكالية مهنية تتعلق بالمصداقية والموضوعية وإمكانية أن تشكل بعض الخطابات خطرا على الأمن والنظام العام وهو ما يضع أخلاقيات مهنة الصحافة في حد ذاتها على المحك.

7 مارس 2019 بوتفليقة يدعو النساء لتصدر المعركة والمعارضة تتخبط وسط الحراك:

قضية الحراك الشعبي:

أطروحة التعامل مع الحراك دون عقدة:

دافع صاحب هذه الأطروحة الذي ينتمي إلى الموالاة عن التغيير الهادئ للنظام وتبقى حجة الأمن والاستقرار هي أولى الحجج التي يقدمها أصحاب هذا الرأي حيث يقول محمود قيساري عضو الهيئة المسيرة لحزب جبهة التحرير الوطني والسيناتور: "الأمن والاستقرار أولى من الرئاسيات لأنه يصعب استرجاعه" ويقول نفس الضيف أنهم: "لا يختلفون مع مطالب الحراك في كثير من الجوانب وقال أنهم تعاملوا مع مطالب النظام بدون عقدة" وقال: "أنهم يريدون عهدة انتقالية دستورية عوض العهدة اللا دستورية الانتقالية التي تقترحها المعارضة."

أما الحجة الأخرى للبقاء تحت غطاء الدستورية هو أننا مستهدفون وهناك أطماع خارجية حسب نفس الضيف: "هل تعتقد أنك لا تعترف بالكيان الصهيوني ولا تطبع معه، ويترك سيدي، ولا تترك طائرة الوزير الأول تمر؟" وفي سؤال لمقدم البرنامج يتراجع مقدم البرنامج عن أسئلته التي تربط بين فكرة الثورة وسقوط النظام وما آلت إليه الأوضاع في الوطن العربي."

يكشف تتبع الخطاب الذي يأتي على لسان مقدم برنامج "نقاش الجزائر" تناقضا في الموقف من جهة أخرى حيث أنه وبعد أعداد كثيرة كان يتم فيها ربط الحراك بمآسي الربيع العربي يتم الآن التملص من

هذا الموقف وإصاقه بالموالاة في شكل السؤال التالي: "لماذا تتكلم الموالاة يا إما عن عهدة خامسة يا إما الربيع العربي".

يظهر من هذا التحليل أن القناة تريد أن تتعد عن موقفها الأول من الحراك، ولا يمكن تفسير ذلك إلا بالسياق الجديد الذي يتسم بتغير موازين القوى بحيث أصبح للحراك سلطة تهيمن على ماعدها، وهنا بطبيعة الحال يصبح صوت الأقلية لا مكان له، خشية العقاب الذي يمكن أن تسلطه الأغلبية التي تبارك الحراك وترى فيه أمل الجزائر والجزائريين. وهو ما يرجعنا إلى فكرة تأثير الأيديولوجيا السائدة أو المهيمنة في وقت من الأوقات على باقي الأيدولوجيات.

أطروحة يجب الاستماع إلى الشارع:

يرى منتج الخطاب هنا أنّ هناك نوع من الاستهانة بمطالب رفض العهدة الخامسة، ودليله على ذلك أن مطالب الشعب واضحة: "الشعب يرفض أن يحكم بالوكالة، ويرفض آلة النظام لخلافة نفسه وفقا لإرادته لا لإرادة الشعب"، والظاهر أن أصحاب هذه الأطروحة يستبقون الجمعة: "وستظهر غدا الجمعة في مسيرات أخرى، ستظهر من خلالها شعارات ونداءات نتمنى على أن من بيدهم سلطة القرار أن ينتبهوا جيدا".

قضية الندوة المقترحة من الرئاسة:

أطروحة أزمة الثقة بخصوص الندوة المقترحة من الرئاسة:

تبقى أزمة الثقة هي موضوع الخطاب الذي ترجع المعارضة إلى طرحه بصدد تعقيها على الندوة الوطنية التي اقترحها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في رسالته، وهناك عدة حجج لرفض هذه الندوة أولها: "هي عهدة قانونية وسيفوز بها بوتفليقة، ويذهبون بها إلى ندوة وقادرين أن يميحوها، أربع سنوات ونصف" بالإضافة إلى حجة غياب الرئيس: "الرسالة أصبحنا نسميها بالرسالة المنسوبة إلى رئيس غائب، هو مترشح غائب، لا يتكلم مع المواطنين، صار لا يظهر بالصورة الآن".

قضية ركوب الموجة:

أطروحة خروج المحامين ليس ركوبا للموجة:

دافع أصحاب هذه الأطروحة عن حق المحامين في التظاهر ولا يعتبرونه ركوبا للموجة، يمثل هذا الرأي الأستاذ عبد العزيز مجدوبة نقيب المحامين للوسط في البلدية، حيث ذكر أن كل ما يمس المجتمع الجزائري يمس ويخص المحامي الجزائري، ورغم أن مقدم البرنامج حاول اتهامه بركوب الموجة: "أين كنتم عندما أعلن الرئيس عن ترشحه في 10 فيفري والمفروض أن النخب تنصدر الحراك ولا تلحق الحراك"، وهو سؤال فيه اتهام للمحامين بركوب الموجة، فيجيب الأستاذ عبد العزيز مجدوبة: "نحن 21 منظمة على مستوى الوطن، باش نتحكم في زمام الأمور لا بد أن نتشاور عندنا مكان خاص للمشاورة هو مجلس الاتحاد المتواجد في المحكمة العليا الجزائر كيف تم الحراك وكيف تم الاتصال كانت هناك حركات منفردة فأردنا توحيد طريقة العمل على مستوى مجلس الاتحاد"

القوى الفاعلة: الشعب الجزائري:

ظهر الشعب الجزائري في فترة الحراك الشعبي بأدوار وسمات إيجابية لخصها سمير بلعربي بقوله: "الشعب الجزائري اليوم هو شعب جزائري جديد، 22 فيفري هو ميلاد شعب جديد اللي حرك الشعب الجزائري ورفع رأسنا عالياً هو الشباب، مشي احنا اللي (لسنا نحن من) قُدنا الحراك في الشارع هم الشباب الذين يبحثون عن مستقبل أفضل، عن جزائر جديدة، عن دولة مؤسسات، عن رجال دولة، وعن رجال قانون، ويبحثون عن بناء الجزائر الجديدة كي تعود قاطرة للدول في إفريقيا والعالم وكانت صرخة واضحة وصرخة ولا غبار عليها لا للعهد الخامسة ومن أجل تغيير سلمى للنظام في الجزائر وشفنا أبهى صور المواطنة وأبهى صور الاحتجاج التي لم تقع لا في أمريكا ولا أوروبا"، صحفية لو فيغارو قالت إن الاحتجاج في الجزائر كان أحسن من فرنسا شفنا رجال ومن كل التيارات نساء وشيوخ ورضع خرجوا يتنفسون الحرية... وفي كل الولايات"

أما مسعود بوديبة وهو مكلف بالإعلام من نقابة الكنايبست يجيب بخصوص ركوب الموجة: "نحن كنقابات بمنخرطها وقيادتها نعيش ونتابع بعمق واقع الأحداث وتطوراتها في البلاد... القطاعات المختلفة كلها كانت موجودة في الشارع كانت موجودة يوم 22 ويوم الفاتح مارس وبالتالي من حقها أن تطالب

تنظيماتها أن تكون لها بيانات رسمية لدعم الحراك الشعبي، هو حراك فرض نفسه ولا يمكن لأحد أن يستولي عليه". ويظهر من خلال هذين الضيفين توصيف إيجابي وهو التوصيف السائد من جميع ضيوف البرنامج لاعتبارات عديدة.

أطروحة يجب حماية الحراك:

يطالب صاحب هذه الأطروحة بالتهدئة وترجيح مصلحة البلاد: "الوضع اليوم في الجزائر ليس بالوضع الذي يجعلنا نطرح مثل هذه الأسئلة واليوم مصلحة البلاد أقوى من كل شيء اليوم الإرادة الشعبية أقوى من كل شيء اليوم نسعى لحماية البلاد من خلال حماية الإرادة الشعبية، نحن ندعو لتأمين وحماية المتظاهرين".

أطروحة: الرئيس لبي مطلب الأغلبية في الترشح:

حاول منتج الخطاب بداية استمالة الشارع بالإطراء على سلميته: "إن مسيرة الشعب وليس كل الشعب هي ظاهرة صحية وأعطى صورة جيدة في السلمية نتيجة المشروع الكبير والعظيم عظمة هذه البلاد الذي يقوده الرئيس".

ثم أكد منتج الخطاب لهذه الأطروحة السيد بومدين خالدين ممثل عن مديرية عبد العزيز بوتفليقة على حق الرئيس بوتفليقة في الترشح، وهو يستند إلى المساندة الشعبية فيقول "أنا مدافع عن المجاهد بوتفليقة، ومعنا الأغلبية من الشعب الجزائري الذين طالبوا الرئيس بعهدة انتخابية جديدة فالرئيس أجاب برسائلته التاريخية"، كما تم تصويره على أنه أَرْضَى الجميع: "لبي طلبات الناس الذين طالبوه بالترشح فترشح، والذين نادوه بعدم الترشح فقلص العهد، بل أكثر من ذلك ذهب لإصلاح الدستور ثم الذهاب إلى ندوة وطنية... أكثر من ذلك ذهب إلى مواصلة الإصلاحات العميقة في إصلاح وتعديل الدستور دون أن يمس الثوابت الوطنية والقواعد الأساسية للأمة ثانياً أن تنظيم ندوة وطنية مستقلة تبقى لهذه الإصلاحات أقول التكفل بهذه الإصلاحات التي بادر بها الرئيس المجاهد عبد العزيز بوتفليقة السلم الذي أصبح عنواناً للجزائر دون العديد من الدول"، ويستدل منتج هذه الأطروحة بومدين خالدين إلى عدد من إنجازات الرئيس كحجج على استحقاق بوتفليقة: "إن الرئيس وفي بعهدته، أطفأ نار الفتنة ونحن

نعيش نعمة السلم والاستقرار وأصبحت الجزائر منارة في المحافل الدولية أكثر من ذلك في مواقف فيها السيد بوتفليقة التزم بدفع المديونية..."،

نلاحظ هنا أن منتج الخطاب بومدين خالدي متمسك بحق بوتفليقة بالمضي قدما نحو ترشحه للرئاسيات رغم كل الخطابات الراضية لهذا الترشح، كما اعتبر " تحركات المحامين ضغطا على المجلس الدستوري الذي هو هيئة مستقلة، ودافع على حق رئيس الجمهورية رغم العهدات الكثيرة التي قضاها على رأس الدولة متحججا بأنه: " وجد الجزائر مريضة ووضع لها وصفة لا تتطلب فقط 20 سنة ولكن رئيس الجمهورية بعبقريته ومجهوداته وحنكته استطاع أن يخرجها إلى بر الأمان... الندوة الوطنية جاءت لاستكمال الرسالة الشريفة للشعب الجزائري". وذهب إلى أكثر من ذلك حيث اعتبر أن رفض ترشح السيد عبد العزيز بوتفليقة بمثابة توقف عن الإصلاح والتنمية: " هل بركات التنمية؟ هل بركات الإصلاحات؟ هل بركات إدخال الغاز الطبيعي في القرى والمداشر؟ هل بركات الإصلاح الإداري والقضائي؟ هل بركات العزة والكرامة؟ هل بركات رقمنة المرافق العمومية وجعل المرفق العام في خدمة المواطنين والمواطنين وهل بركات المصالحة الوطنية..."، وكما هو واضح من خطاب الضيف من خلال طرح الأسئلة البلاغية إصاق صورة الرئيس بوتفليقة بكل المشاريع والإصلاحات التي تم إنجازها وكأنه لا يوجد شخص آخر قادر على التسيير الحسن دون الرئيس بوتفليقة.

قضية ترشح عبد العزيز بوتفليقة:

أطروحة العهدة الرئاسية للرئيس بوتفليقة انتهت:

يطالب الضيف سمير بلعربي بحقه في نفس المدة التي أخذها الضيف الآخر حيث أنه حسبه أخذ وقته الكافي " تعطيلنا الوقت اللي داه خونا"، وهو يدخل في دفاع الضيف عن حقه في أن يقول شيئا ما خارج الضغوطات المتعلقة بالوقت الممنوح لكل ضيف، وهو دفاع مشروع بل وضروري فكما يقول بورديو فيم يخص الاشتراك والتحدث عبر التلفزيون لكن "تحت شروط معينة". (بورديو، التلفزيون وآليات التلاعب بالعقول، 2004) ثم يرد عليه: " 20 سنة ما كفاهمش (لم تكفيهم) منعرف كيفاه تكفيهم الندوة هاذي..."، ويوضح أن: " العهدة الرئاسية انتهت يوم 22 فيفري الرجل مريض الله يشفيه ويطول في عمره الرجل قدم ما لديه نتمن ما قام به من إنجازات والتي سيحكم عليها تاريخ الجزائر".

القضايا الاقتصادية بعد الحراك:

قضية التسيير الاقتصادي:

أطروحة بوتفليقة لم يقدم شيئا للاقتصاد الوطني:

يجل سمي بلعربي فترة حكم بوتفليقة في الجزائر ويعتبر أنه لم يكن هناك أي لمسة في تسيير الاقتصاد الوطني الذي ظل يعتمد على الربيع: "الجزائر مبداتش (لم تبدأ) في 99 وما بنينا من 62 إلى 99 لا يستهان به صحيح دخلنا في أزمة اقتتال داخلي أزمة أخلاقية، أزمة اقتصادية ولكن من 90 إلى 99 لم يكن يتجاوز سعر البرميل 10 دولارات، كان عندنا رجال دولة وكان عندنا شعب عرف كيف يحضن بعضه ويحافظ على الدولة الجزائرية من 99 إلى اليوم بنينا الجامعات، الطرقات، المطارات، بفضل ماذا بفضل حاسي مسعود البجوحة المالية تاع "سيدي رب" مايسالنا فيها حتى واحد ما ولم تأت من الاقتصاد"، وهنا لا يرجع منتج هذا الخطاب الإنجازات التي جاءت بعد 1999 إلى الرئيس بوتفليقة وإنما إلى خيارات الوطن من البترول، ويستدل أيضا بطبع الأموال، الذي يعتبره دليلا على أنه لا توجد رؤية اقتصادية قوية تحلي الجزائر تخرج من 98 بالمئة التي تأتينا من المحروقات".

يتحدث الضيف على أن الشعب أصبح واعيا بدليل الشعار الذي سمعه في وهران وفي العاصمة "رانا فقنا وباصيتو بينا"، الرئيس في 99 قال لا أريد أن أكون ثلاثة أرباع رئيس بعد 10 سنوات أصبح رئيس كامل الصلاحيات، كل القوى التي كانت تواجهه أو التي كانت تشارك معه في الحكم لم تبقي، كفاية 20 سنة... تسعى في 2019 وتقول أعطوني "عويم" (تصغيرا لعام)، وهي الحجة التي يريد من خلالها أن يوضح مدى ضعف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في هذه المرحلة. حيث على خلاف مرحلة ما قبل الحراك الشعبي لم يكن بالإمكان توصيف الرئيس بهذه الأوصاف. على الأقل لم يكن بالإمكان أن تمرر القناة هذه الأصوات المعارضة.

9مارس بعد الجمعة الثالثة...الحلول للأزمة تتقلص:

قضية تقديم العطلة بسبب الحراك:

أطروحة تقديم العطلة من شأن وزارة التعليم العالي وإدارات الجامعات:

يستهل ياسر لعراي برناجه الجزائر " نقاش الجزائر " بطرح مسألة تغيير رزنامة العطل وتقديمها ويقول بين قوسين فهمت بأنها إبعاد للطلبة عن هذا الحراك، وكان رأي السعيد لخضاري عضو الهيئة المسيرة لحزب جبهة التحرير الوطني، نظرا للظروف التي نعيشها...من دون شك الطلبة يفهمونه على أنه استفزاز حيث في أول مرة يكون قرار مثل هذا ، شخصيا أرى أن القرار خاص بوزارة التعليم العالي والجامعات"، وهنا يعقب لعراي: " هذا الوزير هو وزير منتمي إلى حزب الأفلانالجامعات تشهد غليان، لما الطلبة يخرجون إلى الشارع وترجع لهم بمثل هذا القرار، الكل يفهمه على أنه استفزاز".

أطروحة: تقديم العطلة هو قرار غير صائب:

ترى هذه الأطروحة أنه ليس من حق الوزارة تغيير رزنامة العطل، كما وصفه أرزقي فراد بأنه قرار ارتجالي وهو خرق لحياذ الإدارة ويقدم مجموعة من الحجج يوضح من خلالها أنه قرار غير صائب: " لماذا تتغير تواريخ العطل بسبب وجود الأحداث، نحن نعلم أن العطل تحدد مسبقا، هذه قضية إدارية، لماذا يقع الاعتداء على ما يمكن أن نسميه حياد الإدارة، هذا القرار الارتجالي إن دل على شيء إنما يدل على ارتباك الوزارة. " أنا أعتبره استفزاز، لأن الغاية منو باش مايشاركوش في المظاهرات وبالعكس سيحقق نتيجة عكسية"، وهو نفس ما ذهب الخميس عثمانية أستاذ جامعي وقاضي سابق: " العطلة نتاع الأساتذة والطلبة هي محددة سلفا عبر العالم كله محده لأنها ترتبط بأسر وبعائلات وبمجتمع وبطلبة وبمؤسسات كلها تعمل في إطار معين وبالتالي فهي محده سلفا ويضيف أن مطالب الحراك المجتمع كله يتبناها: " ولا يحتاج إلى استفزازات جديدة بقرارات ربما يعتقد منها استبعاد الطالب عن الحراك استبعاد الأستاذ عن الحراك، أعتقد أن هذا سيؤزم من المشاكل".

قضية رسالة الرئيس:

أطروحة هناك من يتكلم باسم الرئيس:

يرى منتج الخطاب محمد أرزقي أن الرسالة منسوبة إلى الرئيس وليست رسالته: " السيد الرئيس مريض ونرجو له الشفاء العاجل، لا يستطيع أن يكتب الرسائل، هذه الرسائل منسوبة للسيد الرئيس والكل يدرك أن وضعيته الصحية المعقدة لا تسمح له بكتابة الرسائل هذا من دواعي الأسف أن يتحدث باسمه أشخاص دون أن تكون لهم الصفة الدستورية"، ويصر منتج الخطاب أن يصف تلك الرسائل بأنها كتبت باسم الرئيس وكتبها محيط الرئيس من أجل الالتفاف على المسيرات الشعبية المليونية، وبالتالي علينا أن ننسجم ونتكيف مع منطق 22 فيفري.

أطروحة الندوة الوطنية ليست حلا:

لم يرحب أرزقي فراد بالندوة التي جاءت في رسالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وحجته في ذلك: "أن المعارضة رغم ضعفها خلال 2014 طالبت بالندوة لماذا رفضت الندوة في 2014 ورجعوا لها، الآن موازين القوى تغيرت"، وهنا يلمح أن مركز القوة لم يعد بيد السلطة كي تقترح الحلول ثم " لماذا كل الحلول يجب أن يكون فيها الرئيس بوتفليقة مع أنالوطن حسبه: " أكبر من أن يختزل في شخص "ويسترسل الضيف في حججه لرفض الندوة: " إلى حد هذه اللحظة مازالت السلطة متمسكة بمنطق سمعنا وعصينا". ومن الواضح أن القناة أصبحت تتيح ظهور شخصيات أكثر تحرر حيث لا يمكن للقناة أن تحافظ على ولائها التام للسلطة في حين أن قنوات أخرى سبقتها لفتح المجال لصوت الحراك وصوت المعارضة.

وأوضح أرزقي فراد: " بناء الجمهورية الثانية لا يقصي أحد، لكن يجب على هذه السلطة أن تنحني أمام إرادة الشعب المعبر عنها في المسيرات المليونية، على هذه السلطة أن تدرك أن المبادرة ليس من طرفها وإنما من طرف الملايين " كيف " ويوضح كيفية القيام بذلك " أول شيء إلغاء العهدة الخامسة وثانيا الشعب يريد القطيعة المفروض تأجيل الانتخابات".

كما علق الأستاذ خميسي عثمانية على رسالة الشعب: "المطالب التي قدمها من الصعب جدا أن نحصرها حول الحديث لا للعهد الخامسة حول نكران العهدة الخامسة هذا فيه إجحاف لمطالب الشعب الجزائري، الشارع الجزائري، ليس هذا هو محتوى الرسالة التي وجهها الشارع الجزائري طيلة الأيام الماضية لأني أعتقد ويعتقد الكثير من القانونيين أن العهدة الخامسة كانت مرفوضة دستوريا وكانت مرفوضة قانونا، يعني أن المجتمع الجزائري من خلال القانونية أعطي إليه أن المفروض أنها لا تكون ولكن مع ذلك ومع

الأسف الشديد كان هناك ترشح، هذا الترشح ماذا أعطى؟ أعطى انطبعا عن المجتمع الجزائري الذي لا يمكن أن ينكره لا صديق ولا عدو أن هذا المجتمع الجزائري القانون الدستوري الذي يربطني بك كصاحب سيادة إذا ما دامت لم تحترم نصوصه كان نظام فإن رسالتي إليك تتمثل في شقين الشق الأول أنني أطلب بتغيير كامل والتغيير لا يعني العهدة الخامسة وإنما أكثر بكثير من العهدة الخامسة.

وهناك حجج أخرى نابعة من فكرة العقد " المجتمع الجزائري يقول لمن يمثلونه ويمارسون السلطة باسمه أنكم لتمارسها وفقا للوكالة التي أعطيتكم ووفقا للتفويض الذي سلمتكم إياه فإنني أسترد عبر الشارع هذه السلطة هذه السيادة أمارسها بنفسه أقدم مجموعة من المطالب أكثر بكثير من العهدة الخامسة".

ويضيف في حجة أخرى: "أعتقد أن الرسالة كبيرة مقارنة بالأقوال التي كتبت بشأنها وتم استقبالها بشكل جيد ولكن السؤال الذي بقي مطروحا كيف كان التعامل معها؟ تم التعامل معها بطرح بدائل الشارع يرفضها كيف لي أنا أطلبك بتغيير في النظام وأنت تطرح علي التأخير لمدة سنة هل هذا يعقل؟، الشعب الجزائري أنا أطلبك بتغيير في النظام وأنت تطرح علي التأخير أوعهدة لسنة الشارع الجزائري رفض كل هذا".

لخميسي: "الشعب الجزائري يقدم رسالة جمهورية ثانية من أجل التأسيس لبناء دولة المؤسسات من أجل بناء أحلام ربما حلم بها منذ سنوات ولم تتحقق كان من المفروض أن تستقبل الذي سألته وأن يتم التجاوب معها والتفاعل معها بشكل جيد وإيجابي لأن المرحلة لا تحتمل أكثر". ويبدو من هذه الحجج أنها ذهبت بعيدا إلى حد مرحلة تأسيسية.

القوى الفاعلة بوتفليقة:

يرى السعيد لخضاري: "الانسان الذي قضى حياته في التضحيات من أجل الجزائر، منذ أن كان عمره 17 سنة لا يمكن أن يقبل أن يكون سبب في حل لا يساعد كل الجزائريين، هل يقبل بلادو تروح في دوامة... مستحيل." في حين يعقب أرزقي فراد: "الوطن أكبر من أن يحتزل في شخص"

أطروحة لا يمكن المضي في انتخابات 18 أفريل:

يرى أرزقي فراد: "نحن نحتاج إلى الملموس ويجب على السلطة أن تدرك أن هناك 22 فيفري...". كما يرى أن السلطة لحد الآن متمسكة بمنطق سمعنا وعصينا، كما يرى أن: "الشعب في هذه اللحظة التي نتحدث فيها يمارس سلطته مباشرة ولا بد من حكومة كفاءات توافقية... توقيف الانتخابات منطق المسيرات المليونية هل هناك عاقل يتصور الذهاب إلى الانتخابات في 18 أفريل والشعب الجزائري كله في

الشوارع عبّر عن رفضه للعهد الخامسة وعن هذا النظام ولهذا علينا أن ننسجم مع المنطق الذي صنعه المسيرة التي انطلقت في 22 فيفري".

أما الأستاذ خميسي فإنه يجعل من سلطة الشعب فوق سلطة الدستور كحجة لتجاوز العوائق القانونية: "فيما يتعلق بتأجيل الانتخابات عندما نتكلم عن الدستور، الدستور ينظم علاقات المؤسسات بالدولة وعلاقة المؤسسات بالأفراد في الظروف العادية ما معناه في الظروف العادية قبل 22 فيفري عندما لم يخرج الشعب الجزائري إلى الشارع كان هناك دستور وكان هناك المادة 102، كان في 2014 المادة 102 ولم يطالب بتفعيلها، طالبت الكثير من أحزاب المعارضة لما جاء 22 وقال أنك لم تحترم الدستور الذي اتفقت عليه أنا وأنت، وأنا الآن أطلب بالتفاوض إذا أردت أن تتفاوض معي أنا كشعب".

الأستاذ خميسي: "الدستور الذي غيناه في الانتخابات الأولى والثانية وغيرها وفي كل المناسبات التي كان يمكن أن نطبقه فيها، لا نستطيع أن نغيبه الآن"، ويصل الأستاذ عثمانية إلى استنتاج مفاده: "وتغيير النظام نجده في رسالة الرئيس عندما ترشح وقال تغيير النظام وجمهورية جديدة..."

أطروحة الندوة التي اقترحها الرئيس بوتفليقة مختلفة:

يرى الأستاذ السعيد لخضاري أن مرض الرئيس من اختصاص الأطباء ونحن لا نناقش مرض الرئيس، ثم يجيب معارضي الندوة الوطنية: "يقولون لماذا لما طلبنا ندوة وطنية قتلوا كابين انتخابات والآن طلبتها، أنا أقول شتانا بين الندوة الوطنية التي اقترحت قبل الانتخابات والتي كانت سوف تخرجنا من وضعية شرعية إلى وضعية غير شرعية وبين الندوة الوطنية لأنها دستورية".

أما السعيد لخضاري فيرى: "نحن على ثلاثة أو أربعة أيام من انتهاء أجال دراسة الملفات من قبل المجلس الدستوري يجب على الإنسان ألا يتسرع وأن يبقى في حدود القانون، نتظر قرار مجلس الدستوري من هم المترشحين، كم عدد المترشحين، فهنا نفكر في وجود الحلول".

أطروحة العهد الانتقالية:

يتقدم أرزقي فراد بحجة ضد الضيف من الموالاة الذي يعلق على سيرورة الأمور بقرارات المجلس الدستوري فيقول: "أنا أتساءل إن كان لدينا مجلس دستوري، كل الناس تعرف بأن المؤسسات عندنا هي مؤسسات شكلية ومؤسسات صورية ولا تمارس الصلاحيات على الإطلاق وهذا بشهادة أحد المسؤولين، السعيد بوحجة في يوم من الأيام قال أنا يعينني الرئيس وينحيني الرئيس فلذلك اليوم لا يمكننا أن

نتكلم عن المؤسسات لأنه ليس لدينا مؤسسات." وهنا تبدو أطروحات تتكلم عن مرحلة تأسيسية بحيث يمكن أن تكون القنوات التلفزيونية منبرا لأكثر الآراء اندفاعا .

مبادرة التحول لا يجب أن تكون في يد السلطة القائمة وإنما الأمر يكون مشاركة يعني تكون حكومة كفاءات توافقية لتصريف الأعمال وندوة وطنية ترأسها شخصية مستقلة تتمتع بمصداقية الشعب.

12 مارس رسالة الرئيس بعيدة عن تطلعات الشارع ومطالب الحراك:

قضية التزامات الرئيس:

بعد إعلان الرئيس انسحابه من العهدة الخامسة وتأجيل الانتخابات الرئاسية، تباينت ردود الأفعال من الطبقة السياسية خاصة أن الأحزاب المعارضة التي رأت في قرار الرئيس التفافا على مطالب الشعب التي نادته عبر ثلاث جمعات للعدول عن "الخامسة"، وهو ما حقق رسالة الرئيس التي بعثها أمس أما الشارع ما بين مؤيد لرسالة الرئيس وبين معارض لها بينما رأت شخصيات أخرى معارضة مستقلة تنتمي لعدة أطياف في الشارع الجزائري رأت أن خيار تأجيل الانتخابات الرئاسية هو خيار غير دستوري ولم يلب طلب الشارع الجزائري في ظل هذا الحراك وردود الأفعال الهدوء الحذر يهيمن على الشارع الجزائري".

خصص برنامج نقاش الجزائر ليوم 12 مارس لمناقشة رسالة الرئيس والالتزامات السبعة التي تضمنتها رسالة الرئيس بوتفليقة.

أطروحة لا ثقة في الالتزامات التي وردت في رسالة الرئيس:

يرى فارس مسدور أن الرسالة التي وجهها رئيس الجمهورية للشعب أنها استجابت لبعض مطالب الحراك " وبقي أكبر وأعظم من هذه المطالب التي كان يطالب بها ولم يكن فيها استجابة بل أننا نعتقد بأن هناك محاولة لجونا إلى مرحلة انتقالية إجبارية وكأننا نجبر أن نقبل بالواقع وعندما نقول نجبر فإن هذا الحراك مجبر أن يقبل بمرحلة انتقالية"، وحسب البراهين التي أوردها صاحب هذه الأطروحة والإشارة بأن تكون قبل 2000 أي 2019 لم يكن فيها تحديد زمن أو يوم دقيق للعملية.

الأمر الثاني أن مدة الحكومة الانتقالية وأيضا تاريخ الانتخابات الرئاسية التي يجب أن يكون معلنا عنه لأننا بالمرحلة الانتقالية في الجزائر، الجزائر كما بدأ يبحث عن شخصية وطنية تمثل النظام في مواجهة

متطلبات الشعب لكن الآن ثقافة الشعب الجزائري ارتفعت سياسيا الثقافة السياسية ارتفعت نتيجة تجارب سابقة ولا نريد للتجارب السابقة أن تتكرر".

ومن الحجج التي ساقها منتج الخطاب ليبين أن هذه المرحلة "مربية" وليس هناك ثقة فيمن يشرف عليها أنه من بين الوجوه القديمة كان الوزير الأول المستقيل هو وجه من وجوه التسعينات ورجع في الألفيات عدة مرات والناس ترفضه رفضا قاطعا لا يوجد جزائري واحد من وجوه السياسة نظرا لممارساته ونظرا لشدته ونظرا لقسوته في بعض الممارسات" وأرجع صاحب هذه الأطروحة أيضا سبب عدم الثقة في تعهدات الرئيس لكون هذا الأخير وخلال عهدين ومنذ 20 سنة "بعضها إن لم نقل الكثير منها لم يتجسد على أرض الواقع وما زلنا نعاني من البطالة، من التضخم، من تردي الوضع الاقتصادي، نعاني من اقتصاد لم يصدر 1 مليار دولار خارج قطاع المحروقات ومشتقاته، يعني تخيل الاقتصاد الجزائري يصدر 700 مليون دولار، 300 مليون دولار منها ملك رجل واحد يعني مؤسسة واحدة 200 مليون دولار منتجات إلكترونية، 52 مليون دولار منجمية خام، و50 مليون دولار منتجات فلاحية"

يميل أصحاب هذه الأطروحة إلى عدم الثقة في الالتزامات التي جاءت في رسالة الرئيس بناء على مخرجات مرحلة دامت 20 سنة دون أن تبني فيها الجزائر اقتصادا قويا حيث صرخ فارس مسدور مجيبا رئيس الحكومة الذي طالب الحراك بالوقت والثقة " أنا لا أثق فما بالك بـهؤلاء الذين بقوا في الشارع خلال 20 يوما وهم يعبرون ويصرخون بأعلى صوتهم كفانا تعبتونا تعبنا نفسيا منكم".

ويصف فارس مسدور وجوه النظام بأنها وجوه "بائسة وميئة": "وجوه عيشتنا البؤس وجوه يأستنا من البلد تخيل جزائري يرمي نفسه في البحر تخيل كم جزائري مات في البحر".

تجدر الإشارة أنه في خضم عرض الأطروحة التي لا تعترف بمخرجات 20 سنة من نظام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة والتي تعرض سلبياته فإن مقدم برنامج نقاش الجزائر يصف خطاب ضيفه بالعاطفي ويحاول التخفيف من مسؤولية الرئيس ليعممها على منظومة سياسية كاملة وذلك من باب التخفيف إذ يقول ياسر لعراي: "حتى لا يكون نقاشنا عاطفي ما عاشته الجزائر من سلبيات وإيجابيات وعثرات ومن تقدم هل يتحمل وزيراً أو شخص واحد أم منظومة سياسية كاملة أمام مجتمع كاملة أيضا."

ويبدو أن لغة الأرقام كانت من أكثر الحجج التي استعملت في خطاب فارس مسدور باعتبارها حججا قوية وصادمة وتمثلت على وجه التحديد في البحبوحة المالية التي عاشت فيها الجزائر خلال 20 سنة فتح الله عليها" بألف وخمسين مليون دولار"، ويستذكر فارس مسدور الرد المستهتر للوزير الأول: "عندما

سأله أحد النواب أين ذهبت 1500 مليار دينار قال سقسو (سألوا) الشعب إذلال واحتقار وعدم احترام للأمة". وبهذه المفردات الأخيرة يوصف تعامل الوزير الأول أحمد أويحي تجاه الشعب وهو ما يكشف عن خطاب سياسي مفعم بكل أنواع السلبيّة تجاه الآخر، والآخر هنا هو من كان على رأس الجهاز الحكومي وكان منوطا به تنفيذ السياسات العامة وبرنامج الرئيس.

وكي يعبر فارس مسدور عن حجم سوء التسيير وتبديد المال العام يستعمل الأرقام من جديد: "1500 مليار دولار تقدم دولة وتبنيها من جديد" تسميه مليار دولار علمت الناس السرقة وليد جميعا ما إلى من وسوء التسيير حياتنا الاقتصادية إلى 1500 دولار قالوا بنينه 1400 وحدة سكنية أخي ياسر متوسط عدد أفراد العائلة الجزائرية 5 معنى أنهم كانوا نصف الشعب الجزائري يدخل علي في راسي 20 مليون جزائري سكنوا...."، ويسترسل فارس مسدور في مجموعة من الحسابات ليصل في النهاية إلى تساؤلات حول مصير أموال الدولة: "1500 دولار أين ذهبت؟ فهمونا أعطونا اليوم حسابا صريحا وواضحا تقولون فيه أن جزءا من هذا المبلغ حول إلى الخارج منصرف أناس لا يخافون الله وليس لهم انتماء للوطن". وبالإضافة إلى كل هذا يطرح مسدور أسئلة بلاغية: "الشكارة التي تحكم البلد هل يعقل أن الجزائر تحكمها الشكارة."

أطروحة سيطرة المؤسسة التنفيذية على المؤسسة التشريعية:

ركز منتج الخطاب السيد لمين عصماني في هذه الأطروحة على السيطرة التي ظلت تمارسها المؤسسة التنفيذية على المؤسسة التشريعية: "لكن دعني أقول بأن المؤسسة التنفيذية لم تترك المؤسسة التشريعية تقوم بعملها لأن الأغلبية داخل المؤسسة، المورد البشري الذي قدمته، التعريف الأكاديمي الذي يمثل الحزب السياسي غير موجود دعني أقول الأجهزة مجرد أشخاص تاع المال الفاسد الذين توغلوا في هذه المؤسسة وأصبحت السلطة التنفيذية تتدخل في صلاحيات السلطة التشريعية، أنا لا أمثل إلا الأقلية مع بعض الزميلات والزملاء بكل أمانة نحن براءتنا أمام عيون الله ولكن بلغة العدد اللعبة مضبوطة الدومينو...".

ويسترسل رئيس كتلة الأحرار في شرح ضرورة التغيير: "الحقيقة أن يقول ما يشاء لكن الواقع أثبت أن سوابق هذا النظام فيه وعليه ولأنه الآن وصلنا إلى مرحلة حان فيها وقت التغيير هذا مطلب يتفق عليه كل الأطراف، هناك أناس داخل النظام يؤمنون بالتغيير هناك مسؤولون يقولون فعلا لأن دائما هناك الخير والشر هناك ناس طيبين وناس مش طيبين كاي ناس سراقين،

أطروحة غياب ثقافة المؤسسات:

من الأمور التي أدت إلى الفساد حسب لمين عصماني هو أن الفكر المؤسسي غائب: "هناك أكثر جرأة وأكثر صراحة في قعدات في صالونات صباحا يحدوا مؤسسات التي تصنع قرار ثقافة المؤسسة غابت وكى غابت ثقافة المؤسسة أصبحت مزاج الأشخاص أصبحت المصلحة الشخصية تغلب على المصلحة العامة".

أطروحة غياب مبدأ التداول على السلطة:

يصف منتج الخطاب والذي يمثل كتلة الأحرار أننا في عام 2019، ولم يعد هناك أربعة وخمسة عهديات الناس عهدتين ودور، التداول ليس كلمات أو شعار هو فعل لم يعد اختيارا بل حتمية لأن الشارع طلب لا للعهد الخامسة وهذا *cest un acquis*، وهو يعلق على مسألة تولي وجوه جديدة المسروبة ويقول: "يجب أن أرى في 2020 بوجوه فعلا جديدة... ورأينا أنو مكاش صراع أجيال كايين صراع بين من يجب الجزائر وجا باش ينهب الجزائر"

أطروحة التخوف مما بعد بوتفليقة:

يرى السيد سعدي أن رسالة الرئيس "ناقصة الثقة" وهي تحمل طيتين هو أراد أن يستدرك الأمر بذاته ولكن في مضمونها هي انتقاد لمن خدعوه *cest pour sa dar la rasia*، ومع ذلك فهو متخوف من مرحلة ما بعد بوتفليقة: "أما مطالب الشارع فهو شيء آخر هم يطالبون رقم واحد برحيله ولكن لدي تخوف نحايديو بوتفليقة من يقود من؟ شاوي؟ وترقي؟ والقبائلي؟ شكون يوحد العلمانيين؟ والإسلاميين والمعتدلة والوسطية شكون يدبر (يضع) حكومة المرحلة هاذي اللي يسموها الخالوطة تاع الندوة شكون اللي يجيبوها بإيعاز من الولاة، بإيعاز من الجيش؟

ولكن هذا لا ينفي صفة البقاء على الكرسي، هناك منشد في تونس يقول خذوا المناصب أعطونا الوطن أن أقول لكم الوطن بيننا والمناصب نأخذ معكم المناصب لأننا نحن في الجنوب لدينا دكاترة في أمريكا، عندنا دكاترة في إنجلترا، هربوهم وعندما يدخلون فلا قيمة لهم الرسالة فيها شطرين شطر يوحى بأن الرجل استقال لهذا قلت أن الرجل ذهب نحو *la rasia* وهناك رأي آخر يقول أن الرئيس يستعطف الناس ويقول لهم ما نمشيش وخلولي كلش خلوني أنا نقعد معاكم ترتب هذه وهذه".

سليمان سعدي: "بحكم قيادتي لمظاهرات من الثمانينات في الجامعات إلى 2015... وكنت أتحدى السلطة وأنا برلماني كان يصعب علي عندما ينوضلي فريق يقولولي لن يستجيبوا لازم نحرقو البنوات (

عجلات السيارات) ونبلعوا الطرقات كنت أجد صعوبة باش نقلهم لازم نحافظوا على السلمية وهم يقولولي ياسي محمد رانا في 5 شهر في الشارع مكاش اللي استجابلك هذه لغة المهزومين... البلاد لازمها قائد ولازمها راعي وأنا سأفاجؤك أنا أدعو الجيش الشعبي الوطني بناء على ما يقول بأنه ابن الشعب والشعب مني من صلي لأني أحمل الوطن..."

أطروحة: استحالة تنظيم ندوة خلال أربعين يوما:

يرى منتج الخطاب فارس مسدور في هذه الأطروحة استحالة تنظيم ندوة قبل انتهاء عهدة الرئيس: "أخي ياسر يجمعنا الوطن الإسلاميين واللائكيين يجمعهم الوطن هذا الإشكال الكبير الذي تواجهه الجزائر أخي ياسر الناس تنتهي عهدتهم بعد 40 يوما لا نستطيع أن نقوم بالندوة الوطنية هذه حتى ولو في مدة أربعين يوما تجتمع هذه الندوة كل يوم من يؤسسها، يعينون شخصا يجب أن يكون هناك شخص يشرف على تعيين اللجنة التي ستبدأ في هذه المشاورات أي شخص أن يعينه رئيس الجمهورية ما دام في عهده فيمكنه أن يعي.."

ويعطي فارس مسدور أمثلة عن الدول التي تخطط لمستقبلها: "اسمعي جيدا ليست لدينا مدونة لبناء الدولة الجزائرية أنا أعرف دول لديها مدونة سرية بناها علماءهم لم نبادر لأن ننشأ خلايا من العلماء ومن الخبراء والاستراتيجيين الذين يبنون اقتصادا، يبنون اجتماعا، يبنون ثقافة، يبنون منظومة تربوية، منظومة علمية أنت بأمس الحاجة إلى عقلاء البلد "اجعلي على خزائن الأرض إني حفيظ عليم، قالت إحداهما يا أبت استأجره إن خير من استأجرت القوي الأمين"

15 مارس: جمعة رابعة من الحراك... الرفض يتواصل

قضية فساد جهاز المخابرات:

أطروحة جهاز المخابرات كان جهازا عميلا:

أفرز خير توقيف الجنرال توفيق وبشير طرطاق والسعيد بوتفليقة عدة تحليلات انبثقت من خلالها عدة أطاريح صبّت مجملها في أن هذا الجهاز كان فاسدا من بدايات التسعينات:

أطروحة إصرار الشعب ومحاولة الالتفاف على مطالبه:

يرى بشير بريك أن السلطة ورموزها كانوا يتابعون باهتمام أكيد أنهم فهموا الرسالة، وأنه كان من المفروض: "أن يفهموا رسالة الشباب من الشعارات التي كانت مرفوعة في الملاعب، منذ مدة ولكن السلطة تجاوبت بشكل أو بآخر منذ 22 فيفري أول مارس و8 مارس والآن نحن في الجمعة الرابعة، هل السلطة ستحكم العقل وتحكم المنطق وتحكم المصلحة العليا للوطن لأنها تواصل في الزيغ والتعنت والمناورة والمراوغة .

أثنى مولود حشلاف كغيره من منتجي الخطاب على الحراك الشعبي: "نجي الشعب على هذا العرس الديمقراطي وعلى هذه السلمية المدنية التي كان البعض في السلطة يصورون عكس ذلك ويعطونا انطبعا آخر لدى المجموعة الدولية،... مطالب من الجمعة الأولى كانت واضحة ترفض هذه العهدة الخامسة وترفض هذه السلطة السادسة فماذا كانت الإجابة؟ كانت محاولة التفاف على هذه المطالب فبعد أن رفضنا الخامسة أظهروا لنا وكأنها سقطت الخامسة ولكنها تمديد للرابعة فقط بل الأخطر أننا رمينا بالدستور ... يعني أننا نعيش فترة لا نحتكم فيها إلى الدستور ولا واحد يقول لي فيها قانون" الحراك لم يتزحزح قيد أنملة.

كما تساءل السيد مولود حشلاف: "لماذا البعض يصور لنا منذ يومين هؤلاء الذين أتت بهم السلطة السياسية يصور لنا وكأنه رحيل السلطة السياسية هو هدم للمؤسسات لا المؤسسات هي باقية نحن نريد كل من شارك في هذه السلطة السياسية أن يرحل والجزائر الله يبارك من شرقها إلى غربها من شمالها إلى جنوبها عندها الكفاءات. وهنا يظهر جليا أن نوع الضيوف قد تبدل وأصبح أغلبهم من المعارضة، ومع أن المعارضة أنواع لكن الملاحظ أن القناة أصبحت تكرر أكثر أصوات معارضة لنظام رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة.

منجي دركي مختص نفسي: "على مستوى أربعة أسابيع في الداخل أصبح واضح ولا يمكن تغطيته على الإطلاق العدد في ازدياد التحاق الكثير من المشككين والذين كانوا يحكمون العصا من النصف الذين كانوا يشكون في أن الشعب يمكن أن ينظم نفسه أو يمكن أن يقوم بمسيرات بهذا الشكل كثير منهم التحق وهذا يبين الشعب على حق التي حصلت في الخارج أربعة أسابيع يعطي درس للعالم في وحدته وتماسكه في تنظيمه وفي الحكمة التي استطاع أن يمشي بها الشعب..."

السلطة لا تريد التغيير:

يرى بشير فريك أن السلطة تدعي التغيير ولكن لا تقوم به ودليله على ذلك: "إذا فهمت حتى السلطة أو الممثلة حتى الإبراهيمي قال التغيير الجذري ضروري وحتى رسالة الرئيس قالت أن تغيير الجذري ضروري ولكن كيف ومتى؟ هذا هو الإشكال الكبير نحن أمام أمر واقع هو الحراك الشعبي يمضي ويتفاهم ... السلطة مازالت لحد الان متشبثة بمواقعها، والاحتجاج بأنه لا نسلم السلطة للشارع ولا نهدم المؤسسات الدولة هذه كلمة حق يراد بها باطل، أنت وضعتني أمام شابين ما شاء الله من منكم يقبل فكر هدم مؤسسات الدولة؟ مستحيل الحراك أو الشعب يريد تغيير النظام... النظام في المخيال الجماعي هو ذهاب الرشوة والفساد ذهاب المحسوبية ذهاب الجهوية، الحقرة... يجب أن تذهب الرموز." وبالتالي فإن منتج الخطاب يريد من خلال استنتاجه أن يقدم حججا بأن السلطة تراوغ وليس في نيتها أن تقدم حلولاً حقيقية. وبالنسبة لبشير فريك فإن: "رموز النظام يجب أن تمشي"

السلطة الساسية غير قادرة على إعطاء الحلول:

حلل مولود حشلاف تعامل النظام مع الشعب قائلاً: "أظن أن الإبراهيمي عندما بدأ يتكلم فإنه لم يفهم أصلاً الشعب، ... لذا أنت عندما تكون ابن البلد وعائش في البلد شباب اليوم تقياً من وجوههم تقلدوا هذه السلطة وحكموا البلاد بأيدي من حديد لمدة 20 سنة ما معنى رحيلهم رحيلهم لا يعني الفراغ لأن المؤسسات اليوم هناك إطارات موجودين داخل الدولة الذين هم مكونين وأكفاء ونضاف"، كما يعلق على الحوار الذي اقترحتته السلطة: "لما نكون في أزمة ونذهب إلى حوار الذي يشرف على الحوار يجب أن يكون طرف محيدا وليس طرفا في هذه الأزمة خاصة السلطة السياسية التي هي السبب الأول في هذه الأزمة." ويصور مولود حشلاف السلطة على أنها غير قادرة على إبداع الحلول: "هناك مفهومان للنظام هناك المفهوم الأكاديمي وهو المؤسسات والنظم. النظام لدى الشعب هو إسقاط المنظومة الفاسدة كان عندها خيرين واستنفذت خزان الأفكار لدى السلطة نضب لحد الساعة لا توجد لحد الآن أي فكرة ، عندما ينضب لك خزان الأفكار فسينضب لك حتى خزان الأشخاص، هنالك تدوير لنفس الشخصيات عندما يكون لك فساد في خزان الأفكار مع خزان الأشخاص بالضرورة عالم الأشياء لديك راح يفسد."

بشير فريك والي سابق وكاتب: " لا يستطيع أحد أن يعطي الوصفة السحرية لإشكالية التغيير أو الانتقال مثلا هناك رأي يقول تفعيل المادة 102 من الدستور ويتم انتخاب رئيس خلال 90 يوم والرئيس الذي يأتي يسمح كل شيء المؤسسات القائمة والمجالس المنتخبة ونرجع نبي مؤسسات على أساس ديمقراطي جديد بناء على قانون انتخابات جديد، كرهنا، رئيس على مدار 20 سنة الرئيس بوتفليقة حصر كل مؤسسات الدولة في شخصه، طرح آخر أميل إليه عندما يتعلق بالمصلحة العليا للبلد نضع هذه النصوص القانونيه جانبا عندنا ناس خيرين في هذا البلد من العقلاء الكفاءات من الإطارات من العقلاء نلقوا الصيغة المثلى للانتقال الديمقراطي عبارة عن مناورة والتفاف وتحايل كما وصفت حلول السلطة... استقالة الرئيس كخطوة أولى يجب أن يستقيل.

أطروحة لا يمكن تمثيل الحراك:

يرى مولود حشلاف أنه لا يمكن تمثيل الحراك ويقدم حججا تتعلق خاصة في كون أن أحد نقاط القوة بالنسبة للحراك الشعبي هو عدم وجود ممثلين له: " هذا الطرح ومن وضع هذا الطرح يريد أن تبيع العملية ويريد أن يقوم بعملية التضليل لماذا لا يمكن لأحد أن يمثل هذا الحراك الشعبي لأنه أصلا ليس هناك من بادر وقام به، من بعد منقدرش تمثلوه."

وفي نفس السياق يرى السيد مولود حشلاف فإن بعض الشخصيات لا ترقى لتمثيل الحراك وهي الشخصيات التي جاءت عن طريق النظام: " من أتى بالابراهيمى أو هذه الحكومة هو أصلا غير شرعي ومرفوض شرعيا ... المبدأ كي يشرف على أي حوار هي الثقة، الثقة غير موجودة... السلطة السياسية ليس مطلوب منها أن تفكر في حل وإنما مطلوب منها أن تفكر في كيفية انسحابها".

وهنا يركز منتج الخطاب على أن تمثيل الحراك لاسيما من قبل شخصيات لا تحظى بالثقة هو أمر

غير وارد .

أطروحة يجب أن تكون هناك نخبة تحاور نخبة السلطة:

على العكس من الأطروحة السابقة يرى عمر هارون أن الحراك يحتاج إلى نخبة ممثلة له: "السلطة جابت نخبة السلطة ممثلة في الوزير الأسبق، الوزير الحالي نائب الوزير الأول لعمامرة وجابتنا الأخضر الإبراهيمي وهو صديق الرئيس.. هناك نخبة مستقلة تحاور نخبة السلطة صحيح أنه لا توجد هناك نخبة جزائرية تمثل الحراك لماذا لا توجد هناك نخبة خالصة تخاطب نخبة السلطة يجب أن نجد لجنة عقلاء، ما هي لجنة العقلاء هي نخبة من النوايا الصافية التي يعترف لها الجميع بأنها تحب الجزائر..... من أجل إيجاد خارطة طريق لعرايي أنت تريد أن تأخذ مطالب الشعب إلى بر الأمان."

19 مارس 2019 الحراك مستمر.. ومشاورات بدوي ولعمامرة لتشكيل الحكومة مستمرة

يستهل ياسر لعرايي برنامج نقاش الجزائر بمقدمة طويلة لرسم صورة عما يحدث وركز على فكرة غياب لأدوات حل الأزمة: "هذا هو المشهد اليوم في الجزائر، سلطة متمسكة بالكروسي وشارع متمسك بمطالبه، وبين التمسكين يحاول البعض البحث عن حلول للخروج من أزمة، قد يكون ما يحدث اليوم في الجزائر اليوم هو مؤشرات بدايتها، بين شعارات "تغيير النظام" وشعارات "ترحلوا قاع" وشعارات "رحلو يعني ترحلوا"، اختلف أبناء الوطن الواحد والدم الواحد اليوم في نقاش سطحي عن ممثلين وقيادات، وأخذت لغة التخوين والتصنيف حيزا كبيرا من حديث الجزائريين، فبدل الحديث عن كيفية تغيير النظام واستبداله بطريقة جامعة لا مفرقة وطريقة سليمة لا غادرة، تحول الحراك اليوم من طرفي الصراع إلى ما يشبه أداة للصراع لماذا اختلفنا اليوم في الجزائر مشاهدنا على قضية جامعة وفرقتنا أدوات تنفيذها، أين هي المشاريع والرؤى التي يمكن أن نتناقش حولها اليوم وأن يفرزها الشارع اليوم لإعطاء صورة جديدة عن مرحلة جديدة عن نظام جديد.

أصابع الاتهام نحو الأحزاب ورجال الأعمال:

يوجه ياسر لعرايي أصابع الاتهام إلى الأحزاب السياسية، بالإضافة إلى رجال الأعمال: "أين هم أحزاب السلطة وأحزاب الموالاتة الذين تحدثوا لمدة 20 سنة عن نظام الحكم واليوم يجتنبون في صالونات وغرف مغلقة ولا يستطيعون حتى مواجهة الشارع أو الحديث إلى الشارع أو إعطاء وجهة نظر في هذا

الحراك الشعبي أين هم رجال الأعمال الذين استفادوا 20 سنة من ربيع نظام معين ويختبئون اليوم هل يفكرون في السطو على حراك الشارع وركوب نظام جديد؟"

القوى الفاعلة: حميد وصورة المناضل الذي لم يجد عن مبادئه:

تكلم السيد فتحي عن واحد من المناضلين الجزائريين المرحوم حميد فرحي كأحد الذين ناضلوا كثيرا في الجزائر لكن الأقدار أن توافيه المنية قبل أن يشاهد هذا الحراك الشعبي: "أولا أقول الله يرحمك يا حميد يا وليد الشعب ياللي عشت مع الشعب وناضلت من أجل هذا الشعب وكنت تقول دوما اللي معندوش ثقة في الشعب مايقدرش يدير (لا يستطيع) أن يقوم بالسياسة حميد حتى الموتة تاغو خيرها يموت كيما يموت الشعب في السيطارات تاغ الشعب هذا النظام السياسي دارهم باش نموتو ماشي باش نعيشو لأن هذا النظام السياسي الناس اللي فيه يداووفي فرنسا يداوي la suisse والماريكان وبيعتو ولادهم يقراو لهيك ويهربون دراهم لهيك... ويخلو الشعب الجزائري يعيش المعيشة الضنكى". حتى الموتة تاغو تكون فضيحة للنظام.

أطروحة فساد النظام:

تصدرت أطروحة فساد النظام جل القضايا الأخرى في فترة الحراك الشعبي الشعب العظيم شعب نوفمبر هو *l'acteur principal*، هو الممثل الأساسي داخل هذا المشهد السياسي، النظام السياسي الذي عمل بكل الوسائل: بالشكارة، بالتزوير بالمطرق باش يجيد الشعب الشعب مايجليش الشعب وما يجليش يدخل في السياسة، (كي لا يدخل في السياسة).

المرجعية التاريخية:

تبقى الخلفية التاريخية متمثلة في "نوفمبر المجيد" من بين الخلفيات المرجعية التي استند إليها الكثير من الضيوف من بينهم فتحي غراس الذي ربط بين الحراك وبين نوفمبر: "هذا مسار ثوري الحراك هذه لا تترجم الزخم منذ الاستقلال الذي عاشتها الجزائر، الشعب منذ 62 لم يخرج بهذه الطريقة، الأمة تعود وتؤكد على وجودها، النظام يقول إن الشعب نسي نوفمبر، الشعب لم ينس نوفمبر وعاد لأسسه".

أطروحة النظام يلفظ أنفاسه الأخيرة:

يتساءل فتحي غراس وهو الناطق باسم الحركة الديمقراطية الاجتماعية غياب أتباع النظام ورموزه البارزة الذين انعدم أو قل حضورهم في بلاطوهات التلفزيون " :الحاجة اللي راهي محيرتني وين راهم (الشيء الذي يحيرني أين هم " تاع النظام علاش مجاش (لماذا لم يأت) بوشارب علاش مايجوش (لماذا لم يأتوا) يقابل؟ لماذا الناس اللي كانت تستأسد في الوقت وين كانت الأمور هائلة بالنسبة لهم مايجوش والآن يعيشون في الشعب الرقيق (لماذا اليوم يعيشون في أبسط الناس)... لأن النظام قائم على النهب الممنهج سواء النهب السياسي أو النهب الاقتصادي.."، وبعد هذا التحليل للمشهد في الساحة السياسية التي يميزها هروب من كان في الواجهة يصل فتحي غراس إلى خلاصة مفادها أن"النظام راهو يلفظ (يلفظ أنفاسه الأخيرة)وهي الأطروحة التي دعمها مجموعة من الحجج أولها هو السؤال البلاغي : " هل عودنا النظام أنو يدير marche en arrière؟ معودناش يدير Marche en arrière دوكة راهو يدير (الآن لم يعودنا التراجع الآن هو يفعل ذلك)..."

كما يبين منتج الخطاب بدأت الاعترافات بأن رئيس الجمهورية مريض..... كان حرمان المواطن أن يقوم بالمسيرات والمسيرات حق دستوري، شفنا الأطباء والحرس البلدي والمعطوبين المطرق كان بدون شفقة، الحكومة التي تتكلم عليها اليوم هي مناورة مفضوحة حكومة في مناخ انقلابي. ويزيد من حدة الصورة القائمة التي يرسمها عن النظام:" النظام السياسي يعفس على الدستور ويدفن في الجمهورية"

أطروحة حزب جبهة التحرير مختطف:

ظهرت أطروحة اختطاف حزب جبهة التحرير الوطني في شكل اعتراف من قبل بلال لميطة إطار وعضو في المنظمه الوطنية ومناضل في حزب جبهة التحرير وهو يعتذر من الشعب الجزائري:" نحن كمناضلين لم نستطع أن نصون أمانة الشهداء وهي جبهة التحرير الوطني، وأن حزب جبهة التحرير الوطني هو مختطف وهو خارج الشرعية"، الوضع الحالي الكل مساهم فيه، اللي في السلطة بأعماله، والذي في المعارضة مساهم بالنقد الهدام والباقي في كل المستويات بالصمت على كثير من الأمور".

الشعب الجزائري تخلص من عقدة الخوف:

أثنى مصطفىاوي وهو مواطن بسيط من ولاية المدية، على الحراك وأكد على عزم الشعب: "الشعب الجزائري تظاهر فأبدع وحجج فأسمع وصوته في الشارع كان واضحا وضوح الشمس وهو رحيل النظام البوتفليقي". وهو يقدم حججا على أن الشعب أخذ بزمام الأمور " كنا نخاف على الجزائر نختولنا الخوف، لأننا عشنا أزمة أيام الإرهاب"، وأن الخوف جعل الشعب يقبل بأدنى الأشياء، الإعلام أصبح يخضع للنظام البوتفليقي.

أطروحة حراك الشارع ليس تدافعا:

اسماعيل فلاح: "لا أريد أن نغرق في التوصيفات كلمة التدافع مجحفة لأنها تنفي عنها صفة النظام ويصبغها بصفة الفوضى، اللوحات التي كنا نراها.... كانت ولا أروع من حيث سلميتها وعفويتها وعدم تحزبها وتلونها بأي لون... ما نتفق عليه السواد الأكبر من الشعب الجزائري قال بركات، نرفض السلطة السياسية القائمة من راسها لساسها".

أطروحة فرار وجوه النظام:

يقول إسماعيل فلاح: "هناك الكثير من المتملقين والمتزلفين الذين كانوا يعرضون في أنفسهم، لم يكن النظام يطلب منهم.... الآن فروا.... كبار قادات الأحزاب السياسية، السلطة السياسية الحالية هي التي طلبت منهم، لأن وجودهم استفزاز للشعب، والسلطة أدركت متأخرة ذلك". وسمها "وجوه البؤس" التي جعلت أي واحد يتراجع... "وركنز على أن "التعالي واللاعقاب هو الذي خلق الهوة الكبيرة"

20 مارس الحراك مستمر والحكومة الجديدة لا أثر:

مخرجات الحراك:

أطروحة الحراك بخير:

بعد مرور فترة على الحراك يؤكد غرمول رئيس الوطنيين الأحرار: "الحراك يقوى يوما بعد يوم، جمعة بعد جمعة، ويزداد إصرارا على مطالبه"، وبخصوص الحلول يقول غرمول: "الحلول في حالة نضج بطيء،

وحالة بحث عن إجماع" ويوضح أن هناك إجماعاً على التخلص من هذه المجموعة التي تحكم الجزائر من غير حق، كما يوضح منتج الخطاب أن الشعب هو من يحمي مؤسسات الدولة.

أطروحة هناك أناس ركبت الموجة:

ظلت أطروحة ركوب موجة الحراك من الأطروحات المركزية التي قام عليها خطاب مقدم برنامج: "نقاش الجزائر" والضيوف الذين تم استضافتهم منهم مصطفى هدام عضو المكتب الوطني لجبهة المستقبل الذي يؤكد على: "تعنت السلطة ورفض الاستماع إلى الشارع دفع الحراك إلى رفع مستوى أو سقف المطالب، ثم جاءت أناس ركبت الموجة وتحدثت باسم هذا الحراك، وأخرجت لنا مطالب ما أنزل الله بها من سلطان، من بين المطالب، أن المعارضة لا محل لها من الإعراب، من ضمن المطالب ساقها بعض الإخوة ممن يشار إليهم بشخصيات وطنية تغيب المعارضة، والأخطر من ذلك أن يسحبوا انعدام الثقة من المواطنين تجاه السلطة... وتعلق المعارضة كشماعة" الشباب والشابات رفضوا بعض الساسة الذين حاولوا استغلال هذا الحراك لمآرب سياسية". المعارضة لم تكن وراء هذا الحراك، من يمثل الحراك حتى يتكلم باسمه...."

لا يستبعد منتج الخطاب السعيد أرزي أن هناك من يحاول ركوب موجة الحراك: "الحراك هذا كايين بزاف ناس حبت تركبوا... كايين ناس في أحزاب سياسية، شخصيات ربما في الحركات الجمعوية، ناشطين سياسية وحقوقيين، وهناك ناس عندها أجندات خارجية..."

يرى علي مرابط أن أحزاب المعارضة تريد ركوب الموجة: "أحزاب المعارضة رفضها الحراك، ومازالها تريد ركوب الموجة"، المعارضة لماذا مرة على مرة تريد أن تركب الحراك"، ولا ينس منج الخطاب إعطاء صورة نمطية إيجابية عن الرئيس بوتفليقة: "الجزائري كان مهان في الخارج قبل ما يجي عبد العزيز بوتفليقة."

أطروحة هناك دخلاء حكموا باسم جبهة التحرير الوطني

أثرت أحداث الحراك ومجرياته على ملامح خطاب المعارضة الذي أصبح يعترف بأخطائه يقول علي مرابط نائب عن حزب جبهة التحرير الوطني "نحن من المبادرين أننا نتحمل مسؤولياتنا، هناك ناس تحكم باسم جبهة التحرير الوطني من 62، أحيانا دون استشارة جبهة التحرير الوطني."

قضية زيارة لعمامرة إلى موسكو:

أطروحة زيارة لعمامرة إلى دول أجنبية في إطار دبلوماسي:

يرى علي مرابط أن زيارة لعمامرة إلى دول أجنبية يدخل في إطار دبلوماسي حيث يقول: " أنت تقول زيارة لعمامرة إلى الخارج هو طلب حماية هذا شيء خطير " وحجته في ذلك أن " الجزائر تقود في دبلوماسية إقليمية وعالمية، مشاركة ومحتضنة للحراك في مالي وفي ليبيا وفي سوريا وهؤلاء شركاء للدبلوماسية وعندها علاقات معهم قديمة". وهنا تلاحظ الباحثة أن بعض الضيوف لا ينساقون وراء أحلام عامة أو أسئلة يكون فيها مغالطة للحقائق لاسيما عندما يكون الأمر مجرد تخمينات.

أطروحة زيارة لعمامرة إلى دول أجنبية هو تدويل وطلب حماية:

بخلاف الأطروحة السابقة يتكلم السعيد إرزي باسم الحراك ويرى في خطوة لعمامرة تدويلا يرفضه الشارع وسوف يقف ضده: " الحراك لا يعترف لا بعمامرة ولا بالوزير الأول بدوي، **ويوم الجمعة سنسمع هتافات ضد هذا التدويل...**"، كما يرى أن " النظام سيناريو أ و ب مامشاوش النظام انتقل إلى سيناريو ج من خلال المبعوثين تاعو للخارج طلب حماية مابين قوسين للنظام من الخارج"، وحجته في ذلك: " لأن المشكلة جزائرية ما بين جزائريين فجأة نكتشف أن هناك مبعوثين إلى الخارج إلى دول من المفروض أن لا علاقة لها تماما بم يحدث في الجزائر " نفهمو على أنه طلب حماية.

ويبدو ها أن الضيف ذهب على تحليله إلى اتهام لعمامرة حماية النظام دون وجود دلائل قوية، وهنا تنبه الباحثة كما في أحيان كثيرة قد تصبح هذه البرامج وإن كانت مفتوحة للرأي منبرا للقذف والإساءة لاسيما مع ثقل التلفزيون كوسيلة يتابعها الكثيرون.

قضية الندوة الوطنية:

أطروحة الندوة الوطنية هي استجابة لطلب المعارضة:

يرى علي مرابط نائب عن حزب جبهة التحرير الوطني: "بادرة من رئيس الجمهورية، للطبقة السياسية ولعامّة الشعب المتحرك لعقد ندوة وطنية، وحسب مرابط أن هذه الندوة لم تأت من عدم... الطبقة السياسية طالبت بما أرضية مازفران 1 و 2، والرئيس نزل عند رغبة الجميع"،

قضية الحراك والحلول المقترحة:

أطروحة المطالبة بمرحلة انتقالية:

يدافع غرمول رئيس الوطنيين الأحرار على فكرة المرحلة الانتقالية: "نريد أن نخرج بمجلس وطني تمثيلي لكل الفئات الناشطة على الأرضية، هذا المجلس ينتخب قيادة مؤقتة، أنا من موقعي بحكم تجربتي وسني... من المفروض أن نضع ثقة في مجموعة من الناس نختارهم سياسيين محنكين، رجال تاريخين نطاف، تاريخهم..." ويضع منتج الخطاب مجموعة من أهداف المرحلة الانتقالية: "يكون فيها ندوة وطنية تضع الخطوط العريضة للجزائر الجديدة... أنا مع الناس يقول يجب وضع دستور قبل الانتخابات...". وفي إجابة عن مدى دستورية هذا الاقتراح "هذا الدستور بانلكم هو العقبة رئيسكم يخترقه يوميا".

إن مرحلة الحراك الشعبي في الجزائر من المراحل الجديرة بالدراسة . إن كثافة الرسائل السياسية التي كانت تمر عبر القنوات تحتاج مقاربات عديدة لفهم تعقيداتها وربما نجد المسألة الفلسفية المتعلقة بمدى الحرية التي يجب إعطاؤها لوسائل الإعلام محلها من النقاش هل يمكن تشكل بعض الرسائل خطرا على النظام العام في بعض المراحل أم أن الحرية تقتضي الاستماع إلى الجميع.

الحل الدستوري:

يرى هذا الرأي أن اقتراحات السلطة أو المعارضة غير دستورية وأنه حسب المادة 102 ينسحب رئيس الجمهورية لأسباب موضوعية لأنه لم يعد قادرا على تسيير البلاد منذ انتخابه، ونذهب إلى مرحلة 90 يوم أين يكون الرجل الثاني على رأس الدولة... لا يحق له التعامل مع الحكومات الأجنبية ويمضي معاهدات...، نمشيو إلى لجنة منتخبة في إطار اجتماع لأحزاب المعارضة وكل الأحزاب للوصول إلى لجنة

تنظيم الانتخابات ومراقبتها والإعلان عن نتائجها..."، كانت تعين من طرف رئيس الجمهورية ونريد أن يتم انتخابها". وتلاحظ الباحثة أن البحث عن الحلول في مرحلة من الأزمة لم يعد يقتصر على الدوائر السياسية وإنما كان للقنوات خط منه فقد شكلت فترة الحراك متنفسا للقنوات التلفزيونية مع أن ذلك لم يكن دائما إيجابيا.

24 مارس 2019 نقاش الجزائر: "نعيمة صالحى... من يسير المسيرات من يقف وراء الحراك؟

قضية تسيير الحراك:

أطروحة التساؤل حول من يقف وراء الحراك تساؤل مشروع:

يرجع مقدم البرنامج محمد عصماني إلى طرح تساؤلات بخصوص أسباب الحراك حيث يطرح السؤال التالي: "أولا نعيمة صالحى... كنت عملت فيديو من يقف وراء الحراك، عمل (صنع) جدل... الجزائريين قالوا لماذا تقول نعيمة صالحى من يقف وراء الحراك وكأنها تشكك في الجزائريين وفي قدرتهم على التعبئة وعلى الحراك وعلى التعبير وعلى السلمية."، فأجابت نعيمة صالحى "التصريح لم يعمل جدل ولكن أريد له جدل من بعض القنوات التلفزيونية وبعض المواقع الإلكترونية وأن تعمل خصام بين نعيمة صالحى والتي تدافع دائما على الشعب والشعب حتى لا يكون لها مكان فيما نذهب إليه... المحللين يرون أنه كنت مبهرة بالشارع الجزائري، مفيش فوضى، مفيش خلل، مفيش صدام، لا يوجد قوة أرى أن الحراك مكاش فيه عنف، من 62 لم يحدث هذا أن الشعب يخرج بعدما كان ممنوع من الخروج، يخرج بهذا النظام..."، وقالت: "من حقي أن أسأل" أنا تساءلت، من هذه الجهة التي استطاعت أن تسيطر على هذا الحجم الكبير في كل الفئات..."، من الملاحظ أن الصحفي محمد عصماني يضغط على ضيفته بمجموعة من الأسئلة من قبيل: "أنت تنفين العفوية عن الحراك" و "الجزائريين يقولون كلما نخرج، كل ما يعمل الجزائري شيء جيد، شيء منضبط، منظم لأم نقولو وراءه جهة وكأن هذا الشعب عنده أوصياء عليه، وهذا الشعب لا يستطيع أن يتنظم من تلقاء نفسه." فتجيب نعيمة صالحى: "كل الشعوب لها قادتها نحن لا نقصد على العكس نحن نفتخر أن هناك جهات قد تكون قيادات قد تكون أحزاب، قد تكون هيئات هذا هو السؤال الذي طرحته كان من المفروض أن يردوا علي بإجابة وليس بتهم".

تري الباحثة أن المثير للملاحظة أن مقدم البرنامج قد حاول وضع ضيفته (بغض النظر على ما أرادته من خطابها الذي يمكن مناقشته) في مأزق باهامها بالتشكيك في قدرة الشعب، وكأنه هو نفسه لم يقم بذلك على مدى عدة أعداد وهو يطرح تساؤلات ليس فيها ثقة بمصداقية الحراك ومصدره وأهدافه ونتائجه. ويساند قرين عبد المالك عضو أمانة هيئة التنفيذ لحزب جبهه التحرير الوطني نعيمة صالحى: " أنا أقرأ تصريح الأستاذة أنها تفاجأت كما تفاجأ جميع الجزائريين، التساؤل الذي طرحته الأستاذة قديم، الحراك اليوم ينظم نفسه، بنضجه بوعيه بتحضره كل فئات الشعب الجزائري موجود الطلبة الأستاذة الأطباء .. لقد أثبتوا وأبجروا، هذه حقيقة وكل الناس يتكلمون عليها، الناس تفاجؤوا"

كما قدمت نعيمة صالحى مجموعة من الحجج دفاعا عن موقفها: " أنا باش يقول تهمين الشعب منسمحلوش، الشعب كان ممنوع من الخروج صح أو لا؟ خاصة في العاصمة أنا منذ سنة قلت أرفض أن يترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة رابعة، وأنا مطرودة أنا وأبنائي طرد الإهانة لما تمست العقيدة تاع الشعب اجزائري أنا اللي تكلمت، لما تهمزت اللغة تاع الشعب اجزائري أنا تكلمت، و لما أراد الشعب اجزائري في أصلته وفي هويته أنا تكلمت، الشعب كان ممنوع من الخروج والتجمهر، فتساءلت..."

كما تؤكد نعيمة صالحى أنها كانت من الأوائل الذين عارضوا ترشح الرئيس لأنها ترى فيها تعارضا مع مصالح الوطن: " كايين قرارات مستحيل تكون تاع الرئيس أنا الشيء اللي خلا قلبي بيرد على البرلمان لما نحو الضريبة على الثروة أنا كنت ضد العهدة الخامسة العهدة الرابعة ضد قانون المالية أنا ضد كل ما يسيء إلى إدارة شؤون الدولة الجزائرية". كما تدافع عن موقفها: " أنا تواصلت مع عائلة الرئيس قلت لهم أنتم تضعوننا في عنق الزجاجة.... أنا قتلهم لو كان عندو طفلة أو طفل ميخلوهش يتمردد كيما هك أنا نهدر من باب الانسانية ومن باب مصلحه البلاد". كل هذه الحجج والأفكار تريد بها منتجة الخطاب أن تثبت مواقفها إلى جانب الشعب وضد كل ما يسيء إلى الوطن وفحوى الخطاب أنها لا يمكن أن تسيء أو تهمين الحراك أو الشعب الذي خرج في الحراك.

أطروحة طرح تساؤلات حول الحراك هو تشكيك في الشعب:

تري هذه الأطروحة أن الحراك جدير بالثقة وهو نتيجة لثقافة متجذرة ويمثل هذا الطرح الأستاذ حمدي عزيز ناشط ثقافي: " لما تسمع أن هناك جهة تقف وراء الحراك في الفيديو الذي شاهدناه قالت أنه

حتى في البلدان المتقدمة لا يستطيعون أن يكونوا بهذه العفوية وهذه الجماهير وبهذا العدد أقول لك سيدتي وأجيبك أستاذة لا ننسى العام الماضي الأطباء المقيمين في الجزائر العاصمة وولايات أخرى تعرضوا إلى الضرب ولا ننسى معطوي جيش تحرير **les familles des disparus, les victimes du terrorisme**.... الاحتجاج في الجزائر ثقافه توارثناها منذ 62 قبل 62، هذا السؤال هي وجبة طبخت في مطابخ النظام وهي محاولة لتقزيم الشعب الجزائري، الشعب الذي انتفض يوم 22 انتفض ضد شيئين ضد أساليب النظام ضد رئيس مجهول"، يظهر من خطاب الضيف أنه استدل على تجارب واقعية تتعلق بتنظيم احتجاجات الأطباء ومعطوي جيش التحرير ومنه فإن فحوى الخطاب يؤدي إلى نتيجة مفادها أنه لا يجب التشكيك في قدرة الشعب الجزائري الذي: "أجاب على هذا السؤال (من يقف وراء الحراك) بسخرية قال كي تقولونا شكون راه (من) يكتب رسائل الرئيس نجاوبوكم احنا شكون وراء الحراك".

ويبدو هنا أنا منتج الخطاب يدافع عن الحراك ولا يقبل أن يوضع محل تشكيك أو تقزيم، ويستند إلى أطر مرجعية تاريخية أساسها ثورة نوفمبر مع ما توحى به هذه الخلفية من قوة الشعب الذي وقف في وجه أعتى قوة عسكرية في ذلك الوقت، ومن هنا فإن فحوى الخطاب تشير إلى أن الشعب اليوم قوة لا يستهان بها وهو قادر على إحداث التغيير في أي وقت لا سيما وأنا هناك ما دفعه إلى ذلك: "الشعب الجزائري ثار ضد شيئين ضد أساليب الحكم ثار ضد التصغير والإهانة، النظام الجزائري منذ سنوات يهين الشعب الجزائري سماونا بلطجية شعب عنيف ميعرفش حتى لا ننسى الوزير الأول قال نحن متحكمين في الشارع، الشارع شارعنا، لكي ترى درجة الاستفزاز"، ويسترسل عزيز حمدي محججا على قوة الشعب: "حميد فرحي الوحيد الذي كان يثق في الشعب، الله يرحمه كان يقول في المعادلة السياسية هذه ينقص الشعب لو يدخل الشعب في المعادلة السياسية رح تنفجر يعني الثورة"، ويعلق على أن الحراك هو مفاجأة بأن "استعمال لفظ المفاجأة هو تقزيم للشعب الجزائري". وهنا

أطروحة ضعف الأحزاب السياسية:

ركز السيد عمر آيت مختار علي ضعف الأحزاب السياسية:

"concernant la situation actuelle en Algérie le peuple a le droit et il a raison c'est la défaillance des partis politiques qui a fait

que le peuple n'est pas sorti derrière un parti ou une personnalité notre société n'a rien produit.

2 أبريل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة يقدم استقالته للمجلس الدستوري:

قضية استقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة:

يعلق ياسر لعراي على حدث استقالة الرئيس بوتفليقة بمايلي: " صور لمظاهرات حاشدة بالبريد المركزي فرحا باستقالة الرئيس بوتفليقة والمتظاهرون يتهافون بكلمة " سلمية سلمية"، وتذكر قناة النهار على أنها تنبأت باستقالته حيث قال مقدم البرنامج: " الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أبلغ المجلس الدستوري باستقالته مثلما قالت النهار أن الرئيس سيقدم استقالته"، ذلك أن قناة النهار تقدم نفسها دائما على أنها الإخبارية الأولى وأنها السبابة لنقل الأخبار، وما يستدعي الملاحظة أنها نقلت خروج المواطنين إلى الشارع "احتفالات"، ويركز ياسر لعراي على نقل صورة الاحتفال: "كل القنوات العالمية تنقل احتفالات الجزائريين".

الأطروحة الأولى: استقالة الرئيس فرضت من الشعب:

يعود الأستاذ خلفاوي إلى فكرة مرض الرئيس منذ وقت طويل: " كنا نتمنى أن تجي قبل هذا اليوم، إذ هو مريض منذ 7 سنوات، على الأقل " واعتبره أنه يوم فرح، ويظهر الرجوع إلى الأطر المرجعية التاريخية حيث يقول الأستاذ خلفاوي وهو بصدد التكلم عن مستقبل الجزائر " دولة تمنيناها كما تعهد بها الشهداء الأبرار والمجاهدين".

القوى الفاعلة رئيس المجلس الدستوري:

وجهت انتقادات كبيرة لهذه الشخصية بعد استقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مباشرة، حيث اعتبر أن دورها كان سلبيا حيث يقول الأستاذ خلفاوي: "إن شاء الله من اليوم فصاعدا تكون الإدارة منظمة حتى مزيدوش نشوفوا مثل هؤلاء الأناس الذين نهبوا وهلكوا البلاد ومكانش عندهم لا شجاعة لا رجولية مثل ما تعهدوا به أمام الشعب مثل رئيس المجلس الدستوري، لأن *la responsabilité* مسؤوليته عظيمة، لم يحترم ما تعهد به، لم يقيم بما كنا ننتظر منه قبل اليوم، يحرك المادة 102."

وفي نفس السياق يقدم بوكردوس وهو إعلامي من شباب الحراك على أنهم يستحقون التحية إذ يقول: "بكل فخر واعتزازو بكل شكر الشباب الذي قام بالثورة، وهم من مواليد عهد بوتفليقة"، ووظفت استعارات كثيرة لوصف حالة الجزائريين قبل الحراك: "كان كل الجزائريين، كنا محبطين... لم تكن لديه أية قيمة وكانوا يسيروا فيه ب *télécommande*."

أطروحة الحراك يفرض نفسه أمام الأجهزة الحزبية والإدارية

يرى الأستاذ خبابة أن من إيجابيات الحراك هو غلق الباب أمام كل الذين تلاعبوا بالوطن: "لولا هذه الهبة الشعبية، لم نكن نتصور أنه ستحدث هذه الثورة، أو الانتفاضة الكبيرة، التي استطاعت أن تفرض أجندتها على المغامرين وعلى المتواطئين وعلى الأجهزة الحزبية والإدارية التي كانت توظف لإخضاع هذا الشعب لإرادة لا تخضع للقانون ولا للدستور ولا لآمال وتطلعات هذا الشعب".

القوى الفاعلة: الرئيس عبد العزيز بوتفليقة:

أتاحت فرصة تقديم الرئيس بوتفليقة لاستقالته للقناة أن تفتح فضاءها لكل الأصوات التي عبرت بحرية عن رأيها فيما آلت إليه الأمور ويعتبر بوتفليقة من بين القوى الفاعلية التي لم يتوان منتج الخطاب بالصاق الكثير من الصفات والأدوار السلبية كتحميله المسؤولية الجسيمة الأستاذ خبابة: "له المسؤولية الجسيمة لأنه كان بإمكانه أن ينهي مرحلته الدستورية وفقا للدستور".

أطروحة الدستور المزور:

بنظر منتج الخطاب أن الدستور كان مزورا: " كل التعديلات التي مررها لم تمر عن طريق الدستور وإنما مرت عن طريق برلمان مزور"، ويؤكد على أن الشعب: " لم تكن تغذيه إرادة انتقامية أو حاقدة على الذين تسببوا في هذا الوضع في بقدر ما كان يتطلع لفك هذا الخناق لقطع هذه الحبال والسلاسل التي أحاطت بإرادته". القوى غير الدستورية: "الرئيس غيبوأصبحت هناك قوى تحكم باسم الرئاسة"

أطروحة كانت هناك معارضة لبوتفليقة لكنها مكبلة:

بعد مسيرات 22 فيفري في الجزائر، طرحت عدة تساؤلات عن الدور الذي كانت تلعبه الطبقة السياسية، أو الدور الذي كان من المفروض أن تلعبه وظهرت عدة مواقف من نشاط الأحزاب والشخصيات الفاعلة، ومن الأطاريح التي نسجلها الأطروحة التي تقول بأن الطبقة السياسية كانت مكبلة وهو ما ذهب إليه الأستاذ خباياة بصدد الإجابة عن سؤال في شكل تأكيد يقول فيه بأن السياسيين لم يوصلوا في الأمر حتى تحرك الشعب، حتى تحرك الجيش: " كانت هناك مبادرة ضخمة في مازفران، ويضيف الموقف السياسي بأن الجزائر في انحراف شديد، منذ تعديل الدستور في 2008، كانت هناك أصوات عالية ومرتفعة ومعبرة، شخصيات سياسية سواء كأحزاب سياسية كانوا ينادون بأن الجزائر تتجه إلى طريق مسدود وإلى فشل ذريع".

قضية الإعلام والتعامل مع الفساد :

أطروحة كان الإعلام منحازا "للعصابة"

يشرح الأستاذ خباياة كيف أنه ول: " فترة طويلة الناس تتكلم عن عصب وعصابات، وطالبوا بتطبيق المادة 88 على الرئيس وكانت قنوات ضد المعارضة وتزين لهذا الرئيس وتزين لهذه العصابة أن تستمر وتروج لها، وربما من هذا البلاطو الذي نحن فيه، هذه حقيقة ولا يجب أن نقفز عليها، كانت هناك معارضة، كان هناك زملاء ماتو في السجون، ولم تتكلم عليهم وسائل الإعلام التي كانت منحازة لهذه العصابة".

إن حالة الإجماع على أن الإعلام دُفع إلى الصمت والسكوت على الكثير من الفساد كان محل اعتراف من الجميع، وهو ما يؤكد محمد عصماني بقوله: "أحيانا لا يجب أن نزايد على بعضنا، إذا كان وقت سياسي معين، إذا سكتنا سكتنا قاع"، يقول عصماني وهو اعتراف ضمني: "إذا سكتنا سكتنا جميعا".

قضية فساد رجال المال والأعمال:

القوى الفاعلة:

أولا: مجلس الدولة: تم تصوير مجلس الدولة كما يلي: "مجلس الأمة غير شرعي، كلنا نعرف تلك الأموال الفاسدة التي كانت تستعمل،..."

ثانيا: رئيس منتدى رجال الأعمال: "هارب بكابة على أم الطبول فضيحة، كارثة، انحدار أخلاقي، خدمة اللصوص، مستوى هابط، حتى الشعب الجزائري لم يكن ينتظر هذه السقطة." يضيف عصماني إلى هذا التوصيف السلبي المقيت قوله: "مقابلاتو الصورة تاع زبانة" وهي مقابلة باللغة ولكن تعطي صورة بالغة لرجل خائن لوطنه مع رجل ضحى بالنفس والنفيس من أجله.

"رجال الأعمال فرضته السلطة كان مسنودا ومدعما من طرف هذه السلطة مقال كانوا يغطوا الحملات الإعلامية وداروا قنوات الإعلامية معناه دارو أخطبوط من الفساد."

ثالثا: الحكومة التي عينها بوتفليقة قبل استقالته: أثارت الحكومة التي عينها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة قبل استقالته الكثير من الجدل، ويرجع منتجو الخطاب ذلك إلى أن هذه الحكومة عُينت قبل استقالة الرئيس إذ يقول الأستاذ خباية: "العصاة" كما سماها الجيش الشعبي الوطني: "فرضت على الحراك حكومة مرفوضة شعبيا"، ويصفها محمد الأزهر بـ: "حكومة مهزلة، كان من المفروض أن يختار فيها الناس بشكل مجهري"، وذلك لأنها حكومة في وقت مفصلي حسب ذات الضيف. ومع أن الأستاذ بوكردوس يشير إلى أنه: "لا يمكن الحكم عليها اليوم".

رابعا: مؤسسة الجيش الشعبي الوطني والموقف المشرف:

ظهر الجيش كمؤسسة محورية في الحراك الشعبي لاسيما بعد موقفه المشرف خباية: "الجيش من خلال مواقفه المنحازة إلى الشعب، استطاع أن يكسب ثقة الشعب". وقد تم توصيفه وتوصيف الدور الذي قام به بصورة إيجابية: "استطاع أن يكون درعا واقيا، دار موقف لم تفعله معظم الجيوش العربية في منطقتنا العربية".

الوزير الأول لا يصلح للمرحلة:

يصف السيد خباية السيد بدوي على أنه: "... يمارس في الانتقام إلى آخر لحظة ويديرلك وزير أول أشرف على تزوير الإرادة الشعبية"، "هذا وزير سيء، رجل لا يصلح لهذه المرحلة"، كما يؤكد أنه: "عندنا من الرجال من عندهم الكفاءة لتسيير هذه المرحلة".

يظهر أن تناول القوى الفاعلة المختلفة يعكس موقف الضيوف الذين ركزوا على سمات وأدوار إيجابية خاصة بالنسبة لمؤسسة الجيش الشعبي الوطني فيم لاقى منتدى رجال الأعمال توصيفا سلبيا وبنفس الدرجة رئيس الحكومة السيد أحمد أويحي.

3 أبريل 2019 بعد تطبيق المادة 102 كيف تطبق المادة 07 والمادة 08

يستهل ياسر لعراي برنامجا بهذا الشكل: "مباشرة من الإخبارية الأولى في الجزائر، استقال بوتفليقة وودع الجزائريين في رسالة طلب فيها الصفح منهم، عهد جديد وصفحة جديدة تفتح اليوم في تاريخ الجزائر، فالجزائريون استيقظوا اليوم الثالث من شهر أبريل والرئيس عبد العزيز بوتفليقة بعد 20 سنة أصبح رئيسا سابقا للجزائريين، تطبيقا المادة 102 من الدستور الجزائري، السؤال الذي يطرحه الجزائريون اليوم في الجزائر ماذا بعد رحيل بوتفليقة؟ وماذا بعد تطبيق المادة 102؟ كيف يمكن اليوم الذهاب لتطبيق المادتين 7 و 8 كما نادى بها كثير من الجزائريين في الجمعة الماضية، وكما جاءت أيضا في بيان وزارة الدفاع الوطني أمس بتصريح رئيس الأركان الفريق أحمد قايد صالح حينما قال يجب تطبيق المادة 107 و 108 فوراً، طبقنا المادة 102 فكيف نطبق المادة 107 و 108....

نحمد الله، الجزائر بقرار بالاستقالة أمس رئيس الجمهورية ومهما كانت الخلفيات ومهما كانت صناعة القرار في الكواليس وما إلى ذلك، الحمد لله أن الرئيس في الجزائر استقال دون أن تسيل قطرة دم واحدة في الجزائر وهذا مجد ذاته إنجاز يشكر عليه الشعب الجزائري كشعب واع حافظ على سلميته خلال 6 جمعات، الحمد لله أنه عند الدول العربية، علينا أن نتذكر اليوم أن الرئيس التونسي زين العابدين بن علي فر من بلده وهو الآن منفي، علينا أن نتذكر أن الرئيس معمر القذافي رحمه الله عليه في ليبيا، اليوم لا يجب أن ننسى أن صدام حسين شنق صباح العيد، الرئيس اليمني علي عبد الله قتل برصاصة في رأسه... علينا أن نتذكر هذه المشاهد ونحمد الله على هذا القرار، التوقيت في آخر الوقت حماية الجزائريين حتى إن كان القرار في آخر لحظة في نهاية المطاف جنب الجزائر الدخول في نفق مظلم، نسأل الله اللطف دائما وأن لا تتكرر في الجزائر أي سيناريوهات كانت من قبل أو شاهدناها في عده دول والشكر أيضا للشعب الجزائري الواعي السلمي الحضاري ولكل من ساهم في صناعة هذا القرار بحكمه وتعقل.

يقراً ياسر لعراي نص المادتين 7 والمادة 8 ويطرح الانشغال: "الكل يريد أن يعرف كيف نطبق في المادتين الآن ونحن في وضع شغور الرئيس المستقيل شغور منصب رئيس الجمهورية."

القوى الفاعلة: الثناء على الشعب الجزائري:

أثنى الدكتور بشير بن يحيى على الشعب الجزائري كمحرك أساسي للأحداث في هذه المرحلة: "تحية للشعب الجزائري العظيم الذي هب هذه الهبة الوطنية الذي أثبت أنه شعب عظيم وشعب مسالم دولة متطورة في كنف اللديمقراطية احترام سيادة الشعب وجميع الفئات التي كانت أيضا شباب الذين كان لهم الفضل الدور الكبير في هذا العمل الوطني الجبار وأحي طلبة، جميع المحامين والقضاة كل فئة نقابات عمال وموظفين، كل فئات الشعب الجزائري الذين أبانوا عن سلوك وتحضر وعن وعن مستوى عالي من النضج." " يظهر الشعب الجزائري بتوصيف أكثر إيجابية بمرور الوقت على لسان ضيوف أقرب إلى المعارضة من الموالاتة ومع تغير السياق الذي أتاح تحررا أكثر فكان التركيز على السمات والأدوار الإيجابية للشعب ومختلف فئاته بعد أن كان هناك تشكيك في الأعداد الأولى التي أعقبت حراك 22 فيفري.

أطروحة السيادة الشعبية هي أساس السلطة:

يرى بشير بن يحيى أن مسألة السيادة من وجهة نظره كالتالي: " انطلاقا من فلسفة الدستور أن المادة 7 و 8 نعتبرهم العماد أو الركيزة الأساسية للدستور برمته لماذا لأن أساس بناء الدولة هو السيادة الشعبية، المادة 7 تقول أن صاحب السيادة هو الشعب، لأن الاشكالية في ممارسة السلطة من أين تستمد السلطة شرعيتها، من الشعب." ويرجع بشير بن يحيى أسباب المرحلة إلى: " أصلا المسار غير الدستوري اللي وصلنا إلى هذه المرحلة هو القرارات والسياسة غير الرشيدة قرار تأجيل الانتخابات هو اللي خلانا ندخلو في المرحلة غير الدستورية."

أطروحة المؤسسة العسكرية دعمت الحريات:

أما الأستاذ لمين عصماني رئيس كتلة الأحرار بالمجلس الشعبي فيرى أن هناك نظرتين: " هناك مدرستين: مدرسة تهتم بروح الدستور ومدرسة تهتم بنص المادة دون التعمق ولو أن الحراك عرف نضج سياسي ومؤشر إيجابي لثقافة قانونية طالب المؤسسة العسكرية، على فكرة أنا في نظري أن المؤسسة اليوم عملت على تدعيم وحماية الحريات، المادة 7 و 8... الرئيس ليس هو الذي يقرر وإنما حاشيته."

لماذا رئيس الأركان كان يتكلم على المادة. 102 و الآن يتكلم عن المادة 7 و 8 باش يمد (لكي يقدم) السند الدستوري لو يقعد في المادة 102، بن صالح يصبح بقوة القانون هو رئيس الدولة كان اللي يقلك لا منقدرش نخرج رئيس بالدستور هذا، كان يقلك منقدرش نخرج رئيس بالنظام الانتخابي هذا وقع نقاش، هنا ظهرت الإشكالية كنص هل نمشي في هذا المسار الدستوري في الآجال وبعد ثلاثة أشهر نخرج رئيس، في نفس الوقت هناك مقارنة نسيناها نعم للسرعة ولا للتسرع ولكن لدينا آثار اقتصادية على البلاد إذا ماجاش رئيس قبل 2019 سينعكس اقتصاديا على الجزائر لأن تقصير المؤسسة الدستورية البرلمان بغرفتيه اليوم تتكلم بلغة المكاشفة الشعب اليوم يقول les trois b منحتاجهمش...".

7 أبريل 2019 بعد الجمعة السابعة البرلمان يستعد لإقرار الشغور والحراك متواصل.

أطروحة السلطة تقوم بالتغيير بالتقسيم:

يجل الدكتور فاروق تيفور باحث في العلوم السياسية تعامل السلطة السياسية مع الحراك بقوله: " يبدو أن بعض الناس تحاول تدير (تقوم ب) عملية التغيير بالتقسيم"، كأنها تريد أن تريح الوقت، في الوقت الذي كانوا يمشون على 28) تاريخ الانتخابات الأولى)، وحثته في ذلك أنه: " لولا بيان الجيش لما كانت

هناك الاستقالة... الشعب كانوا يناوروا عليه باش يمشي ويديروا التمديد. " ثم أن اجتماع البرلمان إجرائي وشكلي، الرئيس استقال، والمجلس الدستوري أثبتها.

قضية التعامل مع الأزمة :

أطروحة المزوجة بين روح الدستور والحلول السياسية:

يرى رشيد لوراري أستاذ القانون الدستوري أن: " المؤسسة العسكرية بينت موقفها بأن معالجة هذه القضية يجب أن تتم في إطار الدستور الساري المفعول، ومن هذا المنطلق جاء الاقتراح الأول لتفعيل المادة 102 في رد فعل على الساحة السياسية وكانت المطالبة بتطبيق المادة 7 و 8.

ودعا رشيد لوراري إلى: " المزوجة أو المزج بين الدستور وروح الدستور والمحافظة على المؤسسات بغض النظر عما تقوله هذه المؤسسات، وأن يكون لدينا سقف وهو الدستور الساري " وحجته في ذلك "عدم القفز في الفراغ في المجهول وقد يؤدي بنا إلى عواقب غير محمودة". ولا يخفي رشيد لوراري: " الرئيس قدم الاستقالة ولكنه ترك مجموعة من الألغام في طريق المرحلة الانتقالية"، كما يرى أنه لا يمكن الوصول إلى حل بالاعتماد على الدستور لوحده".

كما يطرح السيد سعداوي وهو برلماني عن ولاية النعامة فكرة عدم الخروج عن الدستور وحجته في ذلك عدم إمكانية الاتفاق على أشخاص معينين " شكون اللي رب عطاء الكاشي (الختم) بلي نقي (أنه نقي) "، بمعنى أنه كيف لنا الجزم قطعاً ببقاء إرادة شخصيات دون أخرى) كما طرح فكرة وجوب أن يكون الإنسان شجاعاً في رأيه حيث يقول: " يجب ألا نخاف من ال فيسبوك"، وهنا يوحي الضيف بوجود ضغوطات على السياسيين أو على آرائهم من قبل الشارع، وقد استعمل السيد سعداوي نائب البرلمان عن ولاية النعامة تشبيهاً بليغا ليشرح فكرة ضعف البرلمان إذ يقول: " احنا البرلمان احنا والريح كيف كيف " ولقد نادى سعداوي بلجنة مستقلة من قلب الحراك.

الدكتور رشيد لوراري: " الذين يطالبون بالقفز في المجهول، من خلال البحث عن حل سياسي... أو الذين طالبوا بالإعلان دستوري على غرار ما حدث في بعض الدول مثل مصر التي كان فيها إعلان دستوري أول وثاني وثالث ... يوجد في مجلس الأمة شخصيات ثقافية وتاريخية يمكنها أن تحظى بالقبول... "

كما أوضح الدكتور طيفور باحث في العلوم السياسية: "لا توجد حلول دستورية تكفي ولهذا يجب الذهاب إلى الحوار لماذا لا يستقيل بدوي ويستقيل بلعيز، استقال رئيسهم فليستقيلوا هم" يتساءل لعراي مقدم البرنامج وي طرح الصحفي التالي: "لماذا أصبح الخروج عن الدستور أصبح مطلباً يحضى بقبول عند كثير من السياسيين" فيجيبه الدكتور طيفور: "لأننا في وضع جديد لم يستشره الدستور ولم يكن دستورا توافقيا بل كان دستور متفردا."

القوى الفاعلة حفتر ليبيا:

يصف سليمان سعداوي حفتر قائلا: "حفتر هذا بكري شكون اللي قبضه وأسر، واحد يقله معينة من التشاد هو simple cabrane ومشى ربته الماريكان، ومشى اليوم يستقوى بيهم وهو عنده مشكلة دائما في الحدود." ويأتي ذكر هذه الشخصية في سياق التطورات الإقليمية مع تأكيد محدودية قوته وتأثيره، وهو من ما من شأنه طمنه الشعب الجزائري.

11 أبريل رئاسيات عشية عيد الاستقلال هل سيتيح الصندوق التغيير المنشود:

رسالة رئيس الأركان القايد صالح:

أطروحة: الجيش قام بعمله والدور على الأحزاب السياسية:

ثمنت سميرة كركوش القرار الذي جاء به القايد صالح، بعد استدعاء الهيئة الناخبة، ووصفت الجيش الشعبي الوطني أنه كان بمثابة العمود الفقري للدولة الجزائرية وأنه تعهد أمام الشعب الجزائري، وذلك في 14 خطاب سياسي الذي قدمه والتي استجاب فيها لمطالب الشعب المشروعة ويحكم الدستور بيننا. وترى أن الكرة في مرمى الأحزاب السياسية. حسب اعتقادي حان الوقت أن نقف وقوف النخبة التي تبني الوطن."

أطروحة استجابة السلطة لم تكن بمستوى مطالب الشعب:

يحاول أحمد عصماني أن يكرر أسئلته التي يقول أنها نقلا عن الشارع: "هل يمكننا أن نغير في إطار بقاء وجوه السلطة، مازال الوزير الأول بدوي، رئيس المجلس الدستوري بلعيز، ورئيس الدولة عبد القادر بن صالح..."

كما ترى هذه الأطروحة أن هناك "خيبة أمل كبيرة جدا من خلال فرض رئيس دولة بعيدا عن إرادة الحراك وإرادة المواطنين"، كما يرى بأن الإستجابة لم تكن بمستوى المطالب وهذا يعبر بأن ليس هناك نية جادة للاستجابة لهذه المطالب الواضحة...". ويسترسل أحمد صادوق في استنتاجاته بأن هناك نية للالتفاف على هذه المطالب"، وخطاب القايد صالح جاء مساندا لما جاء بالأمس، اعتبرنا ما حدث بالأمس هو استفزاز مباشر واستهتار بهذا الحراك...".، ويضيف: "السيد بدوي متورط بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تزوير ثلاثة ملايين صوت للمترشح السابق عبد العزيز بوتفليقة كيف أثق فيه...".، ويرى أن تقديم استقالة رموز النظام من شأنه طمأنة الشارع لا سيما أن "تورطهم" ليس ببعيد. "أحمد عصماني لماذا تم التشبث بالباءات الأربعة، برموز النظام القديم.

عندما نطالب بالتغيير الجذري في الجمهورية الجديدة، مستحيل أن نقوم بالتغيير بين عشية وضحاها. "الشعب أعطى للجيش بكيفية الرقابة المستمرة سواء في اختياره المناسب، أو لحماية الشعب" وصور الجيش على أنه العنصر الأساسي.

أطروحة الشعب فقد الثقة:

يعبر زروق شعبان رئيس ديوان في رئاسة الحكومة سابقا عن تفهمه لعدم ثقة الشعب نظرا لتتابع الأحداث: "يجب أن نتفهم الشعب، الشعب شكوكه مشروعة ومشروعة جدا لأنه لم تمض أربعة أشهر، كان الجميع يقول العهدة الخامسة، من الذي أوقف العهدة الخامسة، فخامة الشعب الجزائر، كنا رياحين في كارثة الكوارث...".

كما استعمل الحكمة الشعبية: "اللي عضوا الحنش يخاف من الطارفة"، وتستعمل الأحكام الشعبية التي تتميز ببلاغتها لتصوير وتدعيم الرأي ليكتسب قبولا وإقناعا. ويتشبث الأستاذ زروق بالرجوع إلى التاريخ القريب أين كلفنا الابتعاد عن الدستور " الكارثة العظمى" على رأيه. ويرى أن تغيير بعض الشخصيات هي أمور هامشية بالنسبة لورقة الطريق. وأن أهم شيء هو لجنة لإدارة الانتخابات ومراقبتها.

أطروحة يجب أن تكون هناك قراءة موسعة للدستور:

يرى أحمد صادوق أن: تجارب الانتقال الديمقراطي، هذا الدستور تخطط على شخص اسمه عبد العزيز بوتفليقة، لم يعد صالحا كما هو عليه الآن، ما لم نضع قراءة موسعة.. " التي تتيح لنا المزاوجة بين الحل السياسي والحل الدستوري.

أطروحة يجب التمسك بالدستور:

تتشبث سميرة بالحلول الدستورية وبالدستور: " أظن في مادة أو مادتين ولكن الدستور هو ملك لجميع الشعب الجزائري. "، ومن الحجج على أن التمسك بالدستور وبالتالي استكمال بن صالح الاجراءات إلى غاية انتخاب رئيس ليس فيه مشكلة لأن ليس لديها صلاحيات رئيس الجمهورية يقول الأستاذ زروق شعبان: " رئيس الدولة ليس له أي صلاحية فلماذا نخاف منه... "، ونفس الشيء بالنسبة لبقية الباءات باعتبارهم لا يملكون سلطة صنع القرار: " بلعيز رئيس شرقي عنده صوت مثل الآخرين، وبدوي منسق أعمال. " في حين يرى أحمد صادوق: " أنا أظن بأن الحراك سيرفض هذه الخارطة، وسيفهمها بأنها محاولة لتشتيت الحراك، وسياسة فرض الأمر الواقع، والهروب إلى الواقع جربت من قبل. لا نثق في المزورين.

16 أبريل 2019 الطيب بلعيز يرمي المنشقة... ضغط الشارع يطيح بأول باء:

أطروحة هناك مخالفة في تعيين رئيس المجلس الدستوري:

يرى عبد الكريم سيورة أن: " السيد رئيس المجلس الدستوري كانت هناك مخالفة في تعيينه لأنه كان قد تقلد هذا المنصب في 2012، ثم ذهب إلى التقاعد بمرسوم موجود في الجريدة الرسمية وأعيد تعيينه خلفا للمرحوم مدلسي. "

أطروحة بدوي دون المستوى:

يرى محمد عصماني أن حكومة بدوي قد رفضت وأن: " الوزراء بشهادة الإعلام طردوا "، وقدم عبد الرحمان سعيدي القيادي في حركة حماس رأيه في أحد أعضاء هذه الحكومة وهو الناطق الرسمي: " خصائص

الناطق الرسمي غير متوفرة في الناطق الرسمي" ودليله في ذلك أنه تكلم باللغة الفرنسية، ثم أنه اسعمل عبارات مثل الرجلّة وهي لا تليق بالناطق الرسمي باسم الحكومة". كما يضيف منتج الخطاب دليلاً آخر على رفض هذه الحكومة لكون "خروج الشعب بـ 24 مليون يفقد شرعية هذه الحكومة"، كما وصفت هذه الحكومة: "هي حكومة معزولة سياسياً ومعزولة شعبياً، تفتقد للشرعية الحزبية"، بالإضافة إلى أن: "هذه الحكومة مشكلة من قبل رئيس معدوم الأهلية... حكومة شكلت من قبل شقيق الرئيس."

أطروحة المؤسسة العسكرية هي الضامن:

يوضح العربي شريف في هذه الأطروحة رداً على أسئلة مراوغة دور الجيش في إطار الصلاحيات المنوطة به: "الجيش مرافق يا سيدي عندما يحدث انسداد يتدخل الجيش الانتخابات الرئاسية ليست هدف وإنما هي وسيلة لبناء الدولة الجديدة."

أطروحة الغضب هو من حرك الشارع:

يقول الأستاذ سعدي: "... التوفيق ليس له القدرة بأن يحرك الشارع، لا الإعلام لديه القدرة أن يحرك الشارع، لا الأحزاب لديها القدرة أن تحرك الشارع، الشيء الذي حرك الشارع الغضب والاستياء، تراكمات الناس كانت لديها غضب من القضاة على أحكام سابقة، كان عندها غضب من العدالة ومن المدرسة، الذين قاموا بالعهد الخامسة أرادوا تفجير الوضع، غير أن الوضع تفجر في غير ما يريدون تفجر بسلمية الحراك".

17 أبريل الطيب بلعيز يرمي المنشقة... ضغط الشارع يطيح بأول باء:

بدأ الصحفي محمد عصماني برنامج نقاش الجزائر بمقدمة تصف تطورات الوضع: "بلعيز يرمي المنشقة ويقدم استقالته من رئاسة المجلس الدستوري، والقايد صالح وفي قلب مناورة بالذخيرة الحية يقصف بالثقل الفريق المتقاعد محمد مدين المعروف بالتوفيق ويوجه له آخر إنذار، بصفته يناور ويتحرك ويوعز من أجل إحباط ثورة الشعب مثلما قال القايد صالح، حراك الشارع الذي طالب "بلا" للعهد الخامسة فكان له ذلك، فطالب "بلا" للتمديد فكان له ذلك أيضاً، ثم طالب برحيل الباءات الثلاث فرحل طواعية أو كرهاً أول باء باء بلعيز، الجيش الذي حمل منذ أول ظهور له حمل مسؤولية تلبية مطالب الشعب والوقوف بجانبها

وخطاب قائد الأركان كان صريحا في كل مرة لا إرادة فوق إرادة الشعب ، الأمور اليوم تبدو في غاية المرونة، مطالب شعبية تقابلها استجابة بطريقة أو بأخرى للسلطة السياسية....

أطروحة تعيين بلعيز أصلا كان فيه مخالفة دستورية:

يرى الأستاذ سويرة أننا نحن نبحت عن حلول في إطار الدستور، بالنسبة لاستقالة بلعيز لرئيس المجلس الدستوري المستقيل كانت فيه مخالفة دستورية فيما يخص تعيينه لأنه كان تقلد هذا المنصب في 2012، ثم إحالته إلى التقاعد المرسوم في الجريدة الرسمية وأعيد تعيينه في المرحلة الاخيرة خلفا للمرحوم مدلسي، الدستور الحالي لا يسمح لرئيس المجلس الدستوري لأكثر من عهدة".

أطروحة التعيينات كانت عن طريق الولاءات:

أشار نور الدين بن نوار القيادي في حزب جبهة التحرير الوطني إلى : "كل المناصب الحساسة حتى في المؤسسات التي يجب أن تكون تحت صرح الديمقراطية يكون رئيس مجلس الأمة منتخب من طرف زملائه... الذي يحصل أن من يأتي عليه الإيعاز من رئيس الجمهورية بميكانيزمات غير دستورية يصبح هو رئيس المجلس، هناك تعيينات ليس على أساس الكفاءات بل على أساس الولاءات، ولذلك فإن الاستقالات قبل أن تكون سياسية أو دستورية فهي يجب أن تكون أخلاقية لأن الذي عينهم رحل." ولهذا يفسر بلنوار أن السيد بلعيز كان يعرف أنه حينما استقال بوتفليقة كان له رجل خارج المجلس الدستوري. ولما زاد ضغط الحراك وضع رجله الثاني خارجا.

أطروحة تغيير الأشخاص لن يغير من الأمر شيئا:

هذا الطرح ذهب إليه أبو جرة سلطاني الرئيس السابق لحركة مجتمع السلم: "أنا أرى أن استقالة الأشخاص ليست بمهمة، استبدال وجه بوجه وباء بباء لا تقدم كثيرا لما هو من سقف مرفوع إلا إذا جيء بواحد مقترح من الحراك..." واعتبر أن تغيير بلعيز هو تصحيح لأخطاء دستورية في تعيينه من قبل رئيس الجمهورية. كما أنه يجب أن نقرأ استقالة بلعيز قراءة سياسية 20 مليون الشارع قلو يرحل راح.

أطروحة النظام يريد ربح الوقت:

يرى عبد العزيز غرمول رئيس حزب الوطني الأحرار: "النظام الحالي حاب يربح بعض الوقت، قدم طعم غير مستساغ لكي يُؤجل أمور أخرى ويشرح هذه الفكرة بأن استقاله بلعيزي محاولة للتخفيف من حدة الشارع وهو طعم لتصبير الشارع. ووصف بأن تاريخ بلعيز أسود، فكان ضروريا إزاحته. واعتبر المادة 7 كافية لأن السلطة تستمد من الشعب.

أطروحة تغيير رئيس الدولة من أعضاء مجلس الأمة:

وهذا الطرح ذهب إليه الكثير من المتدخلين في بلاطوهات التلفزيون، وهو ما ذهب إليه الأستاذ عبد الكريم سويرة أستاذ القانون الدستوري: "دستوريا لا يستطيع أن يرحل الجميع مع بعض، ينبغي أن نفرق بين رئيس المؤسسة والمؤسسة.. استقالة بلعيز يستطيع رئيس الدولة أن يعين رئيس المجلس الدستوري... وقال أن بإمكانه ذلك لأنه ليس من بين ممنوعات المادة 104"، ويعتبر أبو جرس سلطاني من دعاه إلى المزج بين الحلول الدستورية والسياسية"، إذ يقول: "يمكن الذهاب كل هذه الملفات والالتفاف على كل هذه الجبهات مدام الشعب قد هيا أرضية"

قضية فساد جهاز المخابرات السابق:

الأطروحة الأولى فساد جهاز المخابرات:

يطرح محمد عصماني سؤالا يتعلق بفساد جهاز المخابرات: "الشعب يسمع أن الذي كان رئيسا مخبرات لمدة 25 سنة حاب يمشي الحراك في مواجهات وعنف"، يرى أبو جرة السلطاني أنه لما كان على رأس هذه المؤسسة الأمنية كان يتحكم في المسيرات، يتحكم في الأحزاب ويتحكم في المؤسسات ويرسل من يرسل فلما خرج ظلت هذه الثقافة الأمنية ترافقه، وظل يظن أنه يستطيع أن يوجه الحراك وأن يوقفه".

كما ظهرت المرجعية الوطنية عندما قال أبو جرة سلطاني: "الطلبة اليوم قالوا كلمة قوية نحن

لسنا أبناء باريس احنا أبناء بن باديس".

القوى الفاعلة:

البرلمان: تم وصف البرلمان ن قبل الأستاذ سويرة على أنه لم يلعب دوره الأستاذ سويرة: "وهل البرلمان لعب دوره في محاسبة الحكومة ومحاسبة المسؤولين"، أما أبو جرة سلطاني فأعطاه صوة جد سيئة بقوله: "تهدر

على برلمان غلقوه بالكادنة"، وأضاف سلطاني: "البرلمان قوى غير دستورية لأنه جاء عن طريق التزوير" " بنعم او لا مقابل 30 مليون".

أطروحة وسائل الإعلام تركب الموجة:

وهناك ظاهرة أيضا ظهرت خلال الحراك في بلاطوهات النهار وهي مهاجمة وسائل الإعلام على المباشر كما حدث مع بولنوار " القنوات التلفزيونية تغير مواقفها رغم أن محمد عصماني حاول الدفاع على المؤسسة التي ينتمي إليها ووسائل الإعلام: " أنتم لو مدرتوش في *la coupole* مترووحش القنوات التلفزيونية" بمعنى القنوات التلفزيونية تغطي وتذهب إلى ما هو موجود".

قضية العدالة:

الأطروحة الأولى القضاء كان مكبلا:

يرجع الضيف سلطاني سبب عدم تحريك قضايا الفساد بالدرجة الأولى لكونها كانت مكتوفة الأيدي، إذ " قانونيا، آليا لما ينتهي إلى علمها بوجود جرم تحت أي تكييف أو تصنيف تتحرك، والغريب في الأمر أنه وقع تعديل في 2015 الكثير من القضايا المهمة تصدر بأوامر لأنه لما يصدر أمر، البرلمان ليس من حقه أن يناقش يا إما يصادق أو يرفض هو ما يرفضش".

الحجة الثانية بأن القضاء كان مكبلا عن طريق نصوص قانونية وقع تعديل أن قضايا الفساد التي تقع في الشركات العمومية لا يمكن للنيابة العامة أن تحركها إلا بشكوى من مجلس الإدارة لتلك الشركة هل هذا معقول اللاعب حميدة والرشام حميدة، هذه قاعدة غير دستورية. وأكد سلطاني: " أنا ماشي (ليس) مع القضاء الانتقائي وماشي مع الحملة".

19 أبريل 2019 بين باء ترحل و باء تصر على البقاء.... حراك الجزائر أمام أكبر ابتلاء.

قضية مطالب الحراك:

أطروحة الخوف من مطالب لا ترتبط بمصالح الشعب:

أصحاب هذه الأطروحة كُثر ويرون في التمسك بالدستور سبيل الخلاص الوحيد من الأزمة وتبدو حجج هذا التيار كثيرة منها ما قاله السيد إدريس فاضلي أستاذ جامعي وباحث: "الكثير من المطالب مقبولة جدا ولكن 9 أبريل نحن في الجمعة المباركة التاسعة... كثير من المطالب منطقية ومفيدة جدا للمجتمع الجزائري وبلدنا ولكن مع ذلك أصبح الخوف يراود الإنسان من حين لآخر يظهر مطالب غير معقولة في بعض الحالات تعجبي أو مطلب ألقى به هكذا من طرف قوى من طرف أشخاص في الخفاء الذين لهم مصالح غير مصالح الشعب".

يحلل الأستاذ عليوة أحداث الحرك " من خلال ملاحظتي للحراك وأنا مختص في علم الاجتماع يجب أن أترك مسافة بيني وبين الحراك بيني وبين السلطة، أرى أن المطالب في زيادة مستمرة حيث بدأت المطالب بلا للعهد الخامسة ثم بدأت تزداد حتى وصلت إلى "لا للبيات الثالث" وعندما تنتهي عهده البيات الثلاثة ندخل في حقبة وعهدة جديدة لا للشوات العشرة وندخل في مصطلحات ومفاهيم لا يمكن تحديد مصدرها أصلا".

أطروحة مشاركة الطلبة كان له أثر في استقالة بوتفليقة:

من خلال مراقبتي للحراك وجدت أن الطلبة يعتبرون كفاعلين أساسيين في الحراك خاص عندما تم تلبية مطلب الحراك في تنحية المترشح عبد العزيز بوتفليقة.

إذا تكلمنا عن الطلبة فتتكلم عن الجيل الثالث الذي عاش في عهد بوتفليقة من 99 إلى 2019

هي 20 سنة كفيلة بخلق شباب، هذا الشاب ترعرع في مواقع التواصل الاجتماعي واكتسب الكثير من المفاهيم هناك عدوى إلكترونية من أجل إعطاء صورة إيجابية للحراك.

أطروحة الشباب استطاعوا ترجمة السخط الاجتماعي:

الأستاذ أرزقي فراد باحث وأكاديمي: "الهبة الشعبية هي ثمرة نضال الشباب يناضلون في الاتحادات الطلابية والأطباء ما حدث هو منعطف، 22 فبراير هو منعطف تاريخي، انطلقت بمطالب اجتماعية اضطرابات اجتماعية لكن الذي حدث أن هؤلاء الشباب استطاعوا أن يترجموا السخط الاجتماعي، والتذمر المهني إلى هبة سياسية، أنا أعتبر أن هناك فترة سابقة لـ 22 فيفري وفترة لاحقة لـ 22 فيفري "خرج الشباب من ذهنية الهزيمة".

الأستاذ الهاني بوشاش: "لا يمكن أن نعزل هذا الحراك عن سياقه التاريخي والاجتماعي، لأن الحراك في الجزائر جاء في سياق تاريخي واجتماعي مغلق ومحكم الإغلاق" "كنا نظن أننا ننعم بنوع من الديمقراطية ونوع من الحرية ولكن في حقيقتها كانت حرية مزيفة"

القوى الفاعلة

"لأن الشعب لم يتعلم في يوم من الأيام كيف يدافع عن حقوقه وفجأة خرج بهذه السلمية وبهذه الحضارية، وبهذا المستوى الراقى، أنا أقول أنه إنجاز كبير إذا حطيناه في هذا السياق السياسي"

"لم يكن أحد يتصور أن ذلك الشاب الذي كنا نرميه بأنه شاب لا يعرف من السياسة شيء وأنه شاب مزطول، لا يعرف إلا أغاني الملاعب و ترى ذلك الشاب كيف يتحرك كيف يدافع عن حقوقه، وتراهم داخل المسيرة كأنهم ملائكة"

بين باء ترحل وباء تصر على البقاء حراك الجزائر أمام أكبر ابتلاء:

يتساءل دريس فاضلي استاذ جامعي: "هل ننتظر من الحراك أن يقوم بإجراءات في الشارع" ويجب أن "أهل الرأي والأحزاب المفكرين و المرشدين يأخذون هذه الأفكار ويضعونها في الإطار الصحيح لماذا لأن هذا الدستور لم يوضع تلبية لهؤلاء الأشخاص"

أطروحة: استحالة تنظيم انتخابات رئاسية:

يرى أرزقي فراد أنه ن المستحيل تنظيم انتخابات رئاسية ويشرح هذه الأطروحة انطلاقا من حجج كثيرة أهمها أن: "خارطة طريق بن صالح المسيرات ترفضها لأنها امتداد لخارطة طريق السيد عبد العزيز

بوتفليقة" و الحجة الثانية هي عدم إمكانية تنظيم الانتخابات في الفترة المقررة و هذا باعتراف من هم بالسلطة حيث يقول أرزقي فراد: " زيارى قال ابن صالح مستحيل تنظيم انتخابات في 3 أشهر ، وقال من المستحسن أن نذهب إلى المرحلة الانتقالية، و قائد الأركان".

أطروحة تعنت السلطة وعدم استجابتها لمطالب الحراك

يؤكد أستاذ علم الاجتماع على أنه: " إذا حبيت تشاور شاور ناس من قلب الحراك" وتكمن حجج هذه الأطروحة التي تداولها الكثير من المتدخلين في بلاطوهات التلفزيون أن " هناك رموز محددة الشعب يطلب أنها تخرج من الساحة ولم يقلل يجتث النظام لأن الاجتثاث لا يمكن أن يكون في فترة قصيرة جدا " الأستاذ

أطروحة الهيئة الرئاسية هي المخرج:

يقول أرزقي فراد أن الجيش لم يرفض فكرة الهيئة الرئاسية وإنما رفض التخابر والتأمر، "عصماني:" الشعب رافض هذه الرئاسيات " أرزقي فراد:" هل يعقل أن أذاع عن دستور خرقة الرئيس سبعين ألف مرة ونخلي 40 مليون جزائري لا يعقل، لأن الشعب عندما خرج في مسيرات مليونية استرجع سيادته وسحب التفويض من السلطة ومن حقه أن يعلق الدستور لأن الشعب فوق الدستور." الأزمة سياسية ولن تجد حلا في هذا الدستور. ويعلق محمد عصماني على طرح أرزقي فراد ويقول له "طرحك تأسيسى يردنا إلى 62، والأمر التأسيسي تأتي بعد حرب شاملة تأتي على الأخضر واليابس".

أطروحة الهيئة الدستورية غير سديدة:

لا يرى علي عليوة في فكرة الاستغناء عن الدستور أو تهيئته فكرة صائبة: " نحن في علم الاجتماع نعتبر أن الدستور هو عقد اجتماعي ما بين الدولة والشعب، و تغيير هذا الدستور يكون بآليات في هذا العقد. صحيح هناك خرق للدستور وهذا يمكن تعديله.... إذا خرقتنا الدستور سننزلنا انزلاقا خطيرا ويؤكد فاضلي هذا أمر خطير. "

أطروحة هناك من يريد أن يفشل الحراك:

لا يستبعد الهاني بوشاش ناشط سياسي أن: " يكون هناك صراع داخل هذه المنظومة، ولا يستبعد أن يكون هناك تدخل للخارج، يتكلمون عن تدخل فرنسا والإمارات في قرار الجزائري وأنه لا يشك أن هناك "... الشعب برمته سيقف ضد هذه الانتخابات الشعب يرفض هذا التوجه يرفض أن تقوم سلطة قامت بالتزوير من قبل على إقامة انتخابات رئاسية جديدة الأستاذ فاضلي: " صحيح إذا انطلقنا من الخطاب الاخير للسيد قائد الأركان هناك قوه مصلحتها أن الحراك لا ينجح وينحرف ويأخذ منحرج آخر عندهم نية بأن هذا الدستور يداس عليه ويجمد أيضا بأن هناك مجلس ثلاثي أو رباعي أو خماسي مثلما وقع في التسعينات كل هذا وارد."

20 أبريل 2019

قضية المتابعات القضائية:

أطروحة يجب احترام مبادئ العدالة:

يرى شمس الدين أومدور عضو المكتب الوطني لجبهة المستقبل: " من عاداتنا أن لا نعلق على ملفت العدالة... ولكن يمكن القول أن فيها سابقة أن وزير حالي يستدعي للعدالة" و" لكن من شروط العدالة الحقيقية أن لا تكون بسبب الانتقام أو تصفية الحسابات وتكون عدالة عادلة"، وفي نفس الطرح يقول عسي عبد الهادي: " قرينة البراءة يكفلها الدستور ثانيا العقاب يكون على قدر الخطأ وليس على قدر الغضب". كما وضع الصادق دزيري رئيس الاتحاد العام لعمال التربية والتكوين: " يجب أن لا تكون رد فعل من طرف معين وأن تتخذ مجراها الطبيعي"

المرجعية التاريخية: " جبهة التحرير أمانة عن الشهداء الأبرار وهي عبارة عن " إرث جماعي لكل الجزائريين."

أطروحة القضاء كان يعاني:

اتفق منتجو الخطاب على أن العدالة كان يشوبها فساد يتعلق بتدخل السلطة التنفيذية في قراراتها، يقول الصادق دزيري رئيس الاتحاد العام لعمال التربية والتكوين: " كان فيه أصوات تتعالى من القضاة

أنفسهم بتحرير القضاء يقولون بركانا "كفانا" من العدالة تع التلفون وتاع الليل"، كما دعا إلى ضرورة الإسراع بالعدالة: "أنا أطالب القضاء بآليات احترازية على ما تبقى من المال العام."

القضايا السياسية: تنظيم انتخابات 4 جويلية 2019:

أطروحة الحوار يشكل حلا للأزمة:

شمس الدين أومدور: "جمعية المستقبل لن تكون ممثلا للحراك، ولن تمثله ولم يفوضنا الحراك والحراك رافض أن يكون له ممثلين" والمقصود بذلك أن التفاوض مع رئيس الدولة السيد بن صالح جاء في إطار قناعة الحزب بضرورة الحوار: "بحكم وعينا أن الحوار أحد الحلول في هذه الأزمة" وحجته في ذلك أن الحوار لم يكن مع شخص بن صالح وإنما بـ "رئاسة الدولة التي هي مؤسسة دستورية"

أطروحة رفض الحوار مع بن صالح:

تمثل هذه الأطروحة رفض التعامل مع رموز النظام السابق بما فيهم رئيس الدولة السيد بن صالح، وحجتهم في ذلك حسب عيسى عبد الهادي: "بقاء نفس الأسباب يؤدي حتما إلى نفس النتائج" وبالنسبة لهم أن: "أحسب الرجل من نظام بوتفليقة"

24 أفريل: أي مصير لمشاورات بن صالح... بعد تصريحات القايد صالح.

الفريق قايد صالح يحذر من أصوات متعنتة تدفع البلاد لفخ الفراغ الدستوري:

قضية إنهاء مهام رئيس مجمع سونطراك:

أطروحة هناك ضبابية تميز محاسبة الشخصيات العامة:

يقدم زروق شعبان ملاحظة عامة توحى بالضبابية التي تميز محاسبة رؤوس الفساد: "إن انطلاقه من دولة الحق والقانون، دولة الحق والقانون هي الدولة التي تكون فيها الشفافيه المطلقة في الحياة العمومية عندما دخل المدير العام المقال عندما دخل السجن لم أفهم لماذا كانت الظروف غامضة الرأي العام لم يتم إعلانه عن الأسباب والمسببات التي أدت به إلى السجن قرابة ثلاث سنين ثم خرج من بعد سنوات عاودوا رجوعه على رأس أول مؤسسة اقتصادية جزائرية.

لعرابي مثل مذكرة توقيف شكيب خليل مذكرة دولية وبعدها ولا شيء واليوم يعيدون إقالته ويجب واحد في مكانه "امشي مع الدولة التي تكون شفافة لأن الدولة هي استمرارية هي ليست دولة فلان أو دولة فلان".

وهو نفس ما ذهب إليه الأستاذ محمد عكروف قيادي في جبهة المستقبل: "التغيير في أي بلد اخر يجوز عادي لأن المؤسسات الاقتصادية والمالية عندها جمعية عامة عندها مجلس إدارة يكونوا تغييرات على حسب النتائج المؤسسة لكن في الجزائر في المرحلة هذه ونحن نتكلم عن الحراك وعن تبديد المال العام وعن الفساد التي هي نخب أو نكره هي الاقتصاد الجزائري كما قال الأستاذ فلان يروحوا فلان يجو بدون أرقام بدون شفافية في التسيير".

في حين يشير منتج الخطاب فارس مسدور وهو خبير اقتصادي لعدم وجود مؤسسات رقابية: "أنا في كل مرة كنت أؤكد على تعجبي من ترأس مؤسسة سونطراك شخص واحد لماذا لا يكون مجموعة من الأشخاص. من مختلف الخبراء الاقتصاديين ... مؤسسة سونطراك ليست مؤسسة عادية هي مؤسسة تطعم وتكون سببا في رزق الجزائريين بكاملهم، اقتصاد يقوم على رجل واحدة" مؤسسة سونطراك وضع على رأسها رجل لديه سوابق عدلية أي واحد فينا لو يقدم على عمل يشترط عليه شهادة السوابق العدلية تخيل أن شخصا دخل السجن لمدة ثلاث سنوات وحكم محاكمة مهما كانت هذه المحاكمة ففيها محضر وفيها قضاء وفيها خيانة تخابر مع جهات أجنبية... أنت مع ظاهرة غريبة... ، ويعرض فارس مسدور مجموعة من المعطيات : أن عائلة كونيلاف أملاكها ليست في الجزائر كل ما تملكه تحوله إلى الخارج وتحوله خصيصا إلى سويسرا هي من كبرى العائلات الغنية في الجزائر ". "حفرت 200 بئر مؤكد للغاز الصخري ويسخر فارس مسدور من هذا الوضع قائلا: "الناس عندهم شركات متعددة الجنسيات في الجزائر عندنا وزراء وحكومات متعددة الجنسيات".

أطروحة ملف العدالة لم يحن وقته:

يرى زروق شعبان أن فتح ملف الفساد ليس أولوية ويستدل على ذلك بقوله: "أنا أؤكد ما قاله ولكن هناك الدولة عندها أولويات قبل أن نصل إلى هذا الملف وهو ملف مكافحة الفساد أولا نبي دولة من له اليوم الشرعية السياسية اليوم كي يفتح أي ملف؟، الأولوية الآن هي أولوية سياسية. لا تستطيع بركيزة واحدة السلطة القضائية هي ركيزة من ركائز الدولة لا نستطيع أن نحارب في محيط كهذا المحيط... نحارب الفساد باستقلالية... العدالة يجب أن تكون سيدة قبل أن تكون مستقلة... أن أتابع بهدوء وباستقلالية... الاستقلالية لا يضمنها شخص. الدولة يجب أن تكون لها أولويات والأولويات الآن سياسية". علينا أن نطرح السؤال مالذي أوصلنا لهذا... لولا الإرادة السياسية.

تحرك القضاء ضروري في هذه المرحلة:

على عكس الأطروحة السابقة يرى العقيد المتقاعد عبد الحميد العربي شريف أن: "الشعب طالب أن يحارب الفساد وإذا رجعنا إلى بناء الدولة ستأخذ مدة وكل المتورطين يكونون قد سحبوا أموالهم وتركوا لخالنا، نحن نتخبط وأظن معالجة الملف هذا هو مطلب شعبي"، وهو ما ذهب إليه فارس مسدور بقوله: "يمكن للأمرين أن يتماشيا معا، يمكننا محاسبة هؤلاء الفاسدين... وننظف البيئة الاقتصادية من الفاسدين مازالوا إلى اليوم يفسدون... أنا أثق حاليا في العدالة وفي المؤسسة العسكرية...".

ويبدأ فارس مسدور بتقديم حجة بعد أخرى حول حجم المشاكل الاقتصادية أولها قضية طبع

النقود: "55 مليار دولار مطبوعة طباعة دون تغطية sans contre partie de la masse

monitaire على أنها فضيحة عظيمة". ويضيف "أنت أمام ممارسات إجرامية اقتصادية ترتقي إلى

مستوى الخيانة الاقتصادية العظمى للبلد" لماذا بقيت فرنسا في الجزائر 130 سنة إذا كانت الجزائر بلدا

فقيرا.... ويحمل فارس مسدور المسؤولية على من حكمنا: "أنا علا بلي باه تخرجو الدراهم للخارج لازم

موافقة بنك الجزائر.... كيفاش خرجت. الدراهم للخارج" (كيف خرجت الأموال إلى الخارج رغم اشتراط

موافقة بنك الجزائر. حيث أن فحوى الخطاب هنا يشير إلى تواطؤ أطراف في الفساد الذي تسبب في

تهريب رؤوس الأموال رغم وجود بعض الميكانيزمات القانونية لمراقبة حركة الأموال إلى الخارج.

أطروحة يجب أن يكون هناك تفاوض مع السلطة:

يرى صاحب هذا الطرح السيد مسعود عمراوي " أنه في هذه المرحلة بالذات يجب أن يكون هناك تأطير " أما الحجج التي يقدمها فتنتقل من فكرة أن: " أي عمل غير مقنن غير مؤثر، فلا مجال للعبثية والارتجال ... أعتقد أنه حان الوقت أن تكون هناك شخصيات وطنية تنال توافق الجميع، هذه السلطة وهذه الشخصيات الوطنية التي يمكن لها أن تؤسس هيئة، هذه الهيئة التي يمكنها أن تتفاوض مع هذه السلطة من أجل خارطة الطريق لأنه غير مقبول وغير معقول الطرح الذي يطرح في الشارع بأن الجميع ارحل."

أطروحة النظام روح لشخصيات من النظام وهمش البقية:

وجد ياسر لعراي في موقف المدافع عن مدير القناة التي يعمل بها عندما صرح فيصل كرشوش ناشط في الحراك ورئيس حزب قيد التأسيس " قناة النهار بعدما سمعنا الاتصال للسيد مدير قناة النهار يتحدث يصرح بأن القناة هي قناة دي ار اس DRS "، ويحيب ياسر لعراي: " هذا غير صحيح من قال هذا الكلام؟، ثم يؤكد ذات الضيف نفس الكلام: " وسمعتو يقول أن هؤلاء الصحفيين هم الجنود تاعي، هل هذه الدعوة من أجل نقاش صحفي أم هي استدعاء من أجل تحقيق أمني، قبل أن أبدأ في الحديث " ، وهنا يحيبه لعراي نحن مع دكاترة من العمق إذا شئت أن تناقش لك كل الحرية، تكلم بما شئت ودون أن تسيء لأي أحد.

فيصل كرشوش: " تفضل الأستاذ وقال أنه يجب أن يكون هناك تأطير لهذا الحراك، التأطير موجود هذا بالسلمية ... الشعب طالب بتنحية قنوات الإعلام على رأسها قناة النهار"، وهنا يحاول ياسر لعراي مناقشته بالعقل "أنت تتكلم باسم كل الجزائريين، أنا لا أريد أن أقطعك حتى لا يقال أنني أشوش عليك" ثم يؤكد فيصل كرشوش الطرح الذي انطلق منه " أنا نتكلم واش راني نسمع في الشارع، أتحدث مثل ماسمعت في الشارع، المطالبة تاع الشارع تطالب بتجميد أحزاب، توقيف مسؤولين، يرحلو كامل كفاسدين وكقنوات الإعلام، اختيار شخصيات وطنية كيف نعرف الشخصيات وتعرفها؟ من خلال الإشهار والدعاية الإعلامية أي إعلام في الجزائر، الإعلام لمن يروج هناك قامات ودكاترة وهناك منعرفوهمش، راهم مخبيين ، راهم مهمشين راهم هاربين من البلاد بينما الإعلام سلط الضوء على ناس وهمش ناس وعتم ناس ، المشهور منين جاب الشهرة ديالو الإعلام منين جاب الإعلام ، يعني هذا مشهور تاع النظام"، ويسترسل نحن كإعلاميين كنا نطالب خاصة الإعلام كنا نقول تعبنا من العمومي جيتو نتوما

علابالنا تعاونونا وليتو تعاونو في النظام (كنا نظن أنكم ستعيننا فأصبحتم تعينون النظام)، وبالمقابل يجب لعرايي: "الإعلام الجزائري منذ سنوات هو صورة عن نظام سياسي عن يثة عن مجتمع لا تستطيع أن تصنع إعلام قوي من مجتمع ضعيف". ومن خلال هذه الخطابات المتصارعة يظهر الانتماء إلى المجموعات التي يظهر من خلال اللغة التي يستعملها الذين ينتمون إلى نفس المجموعة، حيث يدافع الضيف عن مجموعته ممثلة في المعارضة في حين يدافع ياسر لعرايي على مجموعته ضمن انتمائه للمؤسسة الإعلامية التي يعمل بها.

أطروحة نحن في أزمة والمطالب في تطور كبير:

يرى الدكتور لعقاب أننا في أزمة: "نحن في أزمة، ودخلنا داخل النفق ولازم نجتهد كاملين باش نخرج من النفق، يجب أن نولد أفكار للخروج من هذا المأزق اللي رانا فيه" لماذا أقول المأزق لأنه مأزق حقيقي لأن مطالب الحراك في الأول كان مطلب واحد والآن بدأت المطالب تتعدى حتى ارحلو قع أنا كنت أعتقد انه المسؤولين في الوزراء الآن دخلت فيها وسائل الإعلام، إن شاء الله مايزيدش يدخل فيها الأساتذة وشاف دايرة والبلديات ، تطور المطالب يوضح أننا في أزمة كبيرة"

" المشكلة أن الحراك دخل شهر والثاني ويجب أن يفرز كفاءات وليس له خيارات لأنه في المستقبل يجب أن نذهب إلى حلول هذه الحلول الحلول السياسي سواء كانت دستورية أو سياسية ولهذا على الحراك أن يجلس على طاولة الحوار الحراك يجب ان يكون لديه ناس يتحاورون إذا شكلنا حكومة سواء بالطرح التي قدمته السلطة اي شخصيات من الحكومه : إذا ذهبنا ببيان المعارضة الذين وضعوا خارطة الطريق ويقولون أننا نشكل حكومة بونحوار غير ممكن و لكي يكون هناك حوار يجب أن يكون هناك ممثلين.

28 أبريل 2019 صوت الفنان في قلب الحراك:

أطروحة الرقابة السياسية على الفن:

يرى صاحب هذا الطرح أن الفساد وتدخل السياسي في كل شيء قد وصل إلى المجال الفني وقدم الحاج لخضر وهو فنان جزائري كوميدى حجتين على هذا الطرح أولاهما: "أن الفنانين في هذه المرحلة كانوا مراقبين بصوره مباشرة أو غير مباشرة حيث يقول:" حنا لما كنا نكتبوا في السيناريو كنا نكتب عشرة بالمئة فقط "l'autocensure" ، ثم يقدم مثالا من وحي تجربة:"أنا عندما فتحت القنوات التلفزيونية الخاصة

" همشنا وقالوا لنا أنتم ضد **contre** الدولة" و أصبحوا من المغضوب عليهم لأنهم تعاملوا مع القنوات التلفزيونية الخاصة".

5 ماي توفيق وبشير طرطاق والسعيد بوتفليقة ... أي قراءات؟

يستهل مقدم البرنامج محمد عصماني برنامج نقاش الجزائر بهذه المقدمة التي من خلالها يقدم معلومات عن شخصيات عسكرية كبيرة بالإضافة إلى شقيق الرئيس بوتفليقة مع وصف لممارساتها، توقيف كل من الجنرال محمد مدين المعروف بالتوفيق والبشير طرطاق والسعيد بوتفليقة مستشار الرئيس بوتفليقة المستقيل، الجنرال التوفيق الذي حكم الجزائر لفترة خمسة وعشرون سنة وهو ما يعادل نصف دولة الجزائر الفتية، البشير طرطاق منسق الأجهزة الأمنية سابقا أو ما يعرف بالمخابرات الجديدة الذي كان تابعا للرئاسة، والأخير وهو السعيد بوتفليقة والذي تقول المصادر والمقربين من أجهزة الدولة أنه كان الأمر النهائي بعد مرض شقيقه عبد العزيز بوتفليقة، نتساءل اليوم هل حان الوقت للمحاسبة الفعلية والحقيقية لكل من سرق أموال الشعب ونهب المال العام كل من قهر الشعب وتسبب في تخلفه وتقهره؟ هل حان الوقت لمحاسبة من كان جاثما على أحلام الجزائريين وطموحهم لرؤية بلد مزدهر ومتطور ومتصالح مع ذاته؟ هل حان اليوم وقت كشف من ميع الأحزاب وقيد الإعلام وقتل كل شيء جميل في هذا الوطن حتى أصبح الشباب يفرون في بابور اللوح نحو الوجهة الأوربية؟

هل تفتح الجزائر بفضل الرجال والشرفاء والنزهاء تاريخ جديد يكون ناصعا بالبياض ويكون ناصعا بالشفافية والعدل والمساواة؟ هل حان الوقت فعلا أن يرتاح الشهداء في بقورهم والمجاهدين الغيورين على هذا الوطن؟ هل هي البداية الفعلية لا الشكلية والحقيقية والمزيفة للجمهورية الديمقراطية الشعبية الجديدة جديدة في ممارستها جديدة في نخبها..."، يبدو من فحوى الخطاب الذي أنتجه مقدم البرنامج ومن خلال الأسئلة التي طرحها بعد توقيف شخصيات كبيرة والتوصيف السلبي الذي أعطاه لها أن هذه المحاسبة هي بداية آفاق جديدة للجمهورية الجزائرية.

الأطر المرجعية:

استحضر العربي شريف المرجعية الوطنية الثورية في رده على سؤال مقدم البرنامج إن كان توقيف هذه الشخصيات مفاجئا مجموعة من الأطر المرجعية التاريخية المتعلقة بثورة نوفمبر والعشرية السوداء أيضا:"

فهو ليس مفاجئاً لأن دم الشهداء أثناء الثورة التحريرية ودم الشهداء أثناء العشرية السوداء وكل تضحيات الشرفاء من هذا الوطن لا تذهب سدى كل دعاوي من ظلموا لن تذهب سدى لأن الجزائر دفعت ضريبة كبيرة، دفعت دماء، ضحت بشباب وضحت بإطارات، كان هؤلاء هم من تسببوا من حرمان الجزائر من رجال...".

كما وظف منتج الخطاب المرجعية الدينية برد نهاية هذه الشخصيات إلى العدالة الإلهية: "نحن ندشن صفحة جديدة من تاريخ الجزائر تاريخ تشفع فيه دماء الشهداء تاريخ تشفع فيه عرق كل أولئك الذين عملوا بإخلاص من أجل بناء الجزائر وأتى من سرق عرقهم وأتى من استنزف أموالهم وأتى من أهانهم ولكن في الأخير هناك عدالة إلهية".

أطروحة العصابة تأمرت على الحراك:

يجلج منتج الخطاب العربي شريف كيف أن بدء اكتشاف العصابة معالرسالة الثالثة لمؤسسة الجيش التي حذر فيها الفريق التوفيق الذي كان يعمل ضد مصلحة الشعب الجزائري، دخل على الخط هو رجل أعيد في 2015 لماذا أحيل على التقاعد مثل غيره لكن دخل على الخط من أجل القفز على مصالح الشعب الجزائري والقفز على طموحات الشعب الجزائري، أراد أن يظل من النافذة بعد أن طرد من الباب أراد أن يخطف حراك الشعب الجزائري.

كما تم فضحه من قبيل الرئيس السابق اليامين زروال: "بعد أن أنكر وكذب هو ورغم أنه قوبل بالصورة والدليل القاطع أنكر إلا أن رسالة اليامين زروال فضحته وفضحه خالد نزار في رسالته".

أطروحة لا يوجد أحد أكبر من الجزائر:

يؤكد الباجي أبو الفضل على أن الرسالة التي يجب أن نفهمها أنه: "لا يوجد واحد أكبر من القانون أكبر من الشعب الجزائري وأكبر من الجزائر، كل واحد يعتبر نفسه كبير ويكبر ويعتبر أنه رب الجزائر" وهو الأمر الناهي فإن العدالة الإلهية ودم الشهداء وآهات الجزائريين وظلمهم يكونون بالمرصاد، ليس فقط أموال الجزائريين التي ضاعت لكن لو تعرف حجم تكسير الإطارات في كل القطاعات تكسير الأحزاب تكسير أحلام الناس...". وأنه كان لدينا 20 سنة من الاستقرار السياسي وحجم كبير من الأموال لم يتم استغلالها، "اعتمد منتج الخطاب على أسلوب استند إلى المرجعية الدينية

والمرجعية التاريخية لكي يقول أن سقوط رؤوس الفساد أمر مستحق جزاء لما فعلوه في الأمة وإطاراتها. وهي الأيديولوجية الثورية التي تبقى الإطار الذي تظهر من خلاله كل التمثلات نحو الآخر.

القوى الفاعلة: العصابة:

استعمل منتجو الخطاب مجموعة من الأوصاف والأدوار السلبية لنعت ما يعرف بالعصابة يقول عيسى بن عقون: "خطوة اليوم تعادل 900 خطوة بقات فقط 100 خطوة، لأنها تمثل عصابتين ، عصابة الرئاسة المتمثلة في شخص شقيق الرئيس...مصطلح العصابة مصطلح علمي أكاديمي، مؤسسة والعصابة الثانية تتمثل في المخابرات السابقة أو الضباط السابقين أو الدولة العميقة أو الدولة العقيمة أو الدولة السقيمة والدولة السخيفة"، عصابتين تحالفتا على لإعادة سيناريو التسعينيات..."

قضية مساهمة مؤسسة الجيش:

أطروحة مؤسسة الجيش أصبحت أقوى مما مضى:

يتساءل محمد عصماني: 30 سنة الناس تتساءل أين كانت "سلطة الجيش آنذاك" فيجبه لمين عصماني " اليوم الجيش يأمر بتمرين في 24 ساعة ينفذ لم نكن نحلم بهذا الشيء في السابق " كما أن " الجيش كان يجب أن يبني نفسه حتى يبني مؤسسة تستطيع حماية الشعب الجزائري لولا الجيش لم يكن قويا لما قدرنا اليوم الحراك والشعب ينتصر في الثورة تاعو".

أطروحة المخابرات استغلت مواقعها وعانت فسادا:

يرى العربي شريف أن جهاز المخابرات استغل موقعه وقوته في التصرف في أملاك المؤسسة العسكرية دون وجه حق: "مثال بسيط أين مصير السكنات والفيلات اللي كانوا تاع الدياراس واللي مدهم التوفيق لأشخاص حتى لسياسيين ومسؤولي أحزاب... أنا اليوم نطالب أن يفتح الملف هذا واسترجعوا الملك هذا، هذا ملك لدائرة الاستعلام و الأمن ملك لوزارة الدفاع الوطني تروح انت و يجي غيرك يستعملهم".

ويستدل العربي الشريف على خطورة هؤلاء بقوله: "الكثير من الأموال نهبنا الناس هؤلاء ليسوا أبرياء، الأمور أخطر من نهب المال العام إلى تهديد استقرار الجزائر من التسعينيات إلى الآن كان هناك فيه

خيرين الحراك حرر الجميع، الآن المؤسسة العسكرية القيادة العسكرية تقوم بعمل ليس عمل سطحي بل معمق ولولا هذا العمل لما تم كشف المؤامرة، قوة المؤسسة العسكرية يجب أن نحافظ عليها حماية الحدود وحماية الحراك حتى لا يندس في صفوف الجزائريين من لا يريد خيرا لهذا البلد".

يقول العربي الشريف: "الجيش قبل ذلك كان لاتي (مشغول) بالإرهاب الوقت اللي كنا حنا لاتيين بالإرهاب الناس كانت تنهب"، بعد 2003 بعد رحيل العماري الله يرحمهم لما تنصب كان أكبر همه والجيش أنهكه ومعداته أصبحت رثة أصبحت التهديدات الأمنية كبيرة وبالجيش لم يكن في استطاعته أن يكون جيش بمعنى الكلمة بدأ بناء مؤسسة الجيش الشعبي الوطني بدأ تسليحه، وجيشنا عرف نقلة نوعية من 180000 عسكري إلى 500000 ... اليوم أصبح عنده أحسن المنظومات اللي تقدر الجزائر تأمين بها نفسها عشرون سنة".

أطروحة ضعف المخابرات أدى إلى اختراقها:

الجزائر مستهدفة إقليميا دوليا جهويا لما اللوبيات الدولية وحتى التي لها علاقة بالاستيطان الجديد عرفوا أنوا المخابرات الجديدة ليست بأيادي مثقفة غير جامعية متعرفش الأبعاد المستقبلية لهذه الدولة، الدولة الكبيرة الجزائرية اللي من المفروض يشدوها ناس كبار مش ضعاف، فتغلغلوا في المخابرات الجزائرية سواء بالمباشر أو غير المباشر وكذلك بالإيجاعات أو العمالة، وظفوا الكثير منهم بالصدفة أو المصادفة أو بقضايا معينة فأصبح لهم أدرع قوية في الجزائر والمخابرات يعني أصبح لهم عين على كل المؤسسات الوطنية سواء الجامعة في المدرسة وسواء حتى في المسجد سواء في الصحافة وكل وطني أصبح مستهدف".

القوى الفاعلة والأطر المرجعية:

شخصية التوفيق: تعرض الكثير من منتجي الخطاب إلى الكيفية التي وصل بها التوفيق إلى دائرة الاستعلام: وصول التوفيق إلى دائرة الاستعلام: "كان ملحقا عسكريا في ليبيا، أزاح الكثير من المنافسين ... استغل الشرعية الأمنية، في السابق كان هناك الشرعية الثورية هو استغل الشرعية الأمنية... من الناس التي تريد أن تستمر الأزمة الأمنية ..."، ويستدل على أقواله بأنه من " من 2015 لا للغم ولا تفجير صرا في

الجزائر..."، ويضيف العربي شريف: "كل العقلاء النزهاء تم طردهم، كل إطار تورط في نهب وسرقة تم ترقيته... لماذا دمرت الجزائر من نفسها".

أطروحة الحوار هو جوهر العمل السياسي:

الأستاذ باجي أبو الفضل القيادي بجهة التحرير الوطني: "الحوار هو جوهر العمل السياسي كان جزء من العصاة كانت تشكك بين الشعب والجيش تاعو، كانوا يقولوا الجيش راه يتلاقى مع السعي ويشرب قهوة معاه، الآن راهميشوفو كلام قائد الأركان الوعود تاعو المرافقة تاعوأغلب مطالب الشعب راهي تتجسد، الحوار يجب أن يفضي إلى رئيس، في ظل توفر الظروف الملائمة..."

أطروحة رؤوس الفساد تشكل عرقلة للحل:

عندما نتكلم عن المشاورت فنتكلم عن المرحلة الأولى اللي تكلمت عيلها قيادة الأركان وطالب بها الشعب في 11 جمعة، وهي محاربة الفساد واسترجاع الأموال المنهوبة، يعني كل واحد من الثلاثي الخطير كانت لديه أموال وأذرع خفية واستحوذوا على ما بين 300 و 500 مليار دولار من أموال وطنهم. ويرى فؤاد سبوتة: "كان من غير الممكن أن نجد مخرجات لهذه الأزمة في ظل وجود مطبات في الطريق وأكبر مطبة كانت موجودة في الطريق هي وجود هذه المجموعة التي تريد تطبيق خارطة الطريق التي أقرتها المؤسسة العسكرية لذا نقول أنه سيكون هناك انفراج.

على الحراك أن يقدم ممثلين عنه ولا أتحدث عن العاصمة وعندنا نخب في كل ولاية وفي كل تراب الجمهورية العربي شريف: "ماهو تخوف الحراك بشبكات التوفيق تخوف الحراك هادو الناس تحوزهم مالباب يرجعو من التاقاة.

أطروحة هناك جهات أرادت خلق شرخ بين الجيش والشعب:

يشرح منتج الخطاب السيد باجي أبو الفضل أن هناك: "كل أسبوع تغييرات مراكز، وهنا تعرف أن هذه الثورة المضادة لهذا الحراك الشعبي في مؤسسات منها مؤسسة الجمارك إذا لا بد من قطعها لديها أذرع في المؤسسة الضرائب لديها أذرع في مؤسسات البنوك ويجب قطعها، إذا هذا الأخطبوط منذ 20 سنة لذلك لا بد عندما تكون أمام خصم فيجب أن تدرسه جيدا... هناك أناس كانوا يلبسون في السموم ويحاولون إحداث الشرخ بين الجيش والشعب"

وفي نفس سياق هذه الأطروحة يضاف إلى الذين لم يريدوا للحراك أن ينجح بعض رؤساء الأحزاب السياسية،: "هل يمكنك أن تلاحظ أنه منذ إلقاء خطاب القايد صالح الأول رئيس حزب يقول نحي قائد الأركان، لما قائد الاركان يكون هناك خريطة طريق تطبيق المادة 102 نجد رئيس حزب معين يقول على رئيس الجمهورية يقبل رئيس الأركان هناك مؤامرة كبيرة ومخططات داخلية وخارجية كبيرة كان لابد التعامل معها بالصبر...". ويضيف "أظن أن بعض الأحزاب السياسية لديها أجندة مع هؤلاء الأشخاص هناك بعض الأحزاب السياسية التي أرادت أن تلعب على وتر الحراك الشعبي لم ترد أن تأخذ موقفا لكن بعد أن تم إجراء هذه العملية اليوم لا يمكنها أن تقف في الوسط ويجب أن تقف اليوم مع الشعب أو مع هذه العصابة.

6ماي 2019 معاقبة رؤوس الفساد:

يشكل الاستهلال واحدا من الطرق التي تعمل القناة على توظيفها من أجل نقل وتقرير بعض الأفكار والصور عن الواقع، ويستهل ياسر لعراي الذي طالما روض لفته بهدف خلق حالة عاطفية حيال العديد من الأحداث لا سيما تلك التي تعلقبت ببداية محاسبة رؤوس الفساد: "اليوم مشهود باعتبار السعيد بوتفليقة، محمد مدين، عثمان طرطاق، يُودعون الحبس المؤقت بأمر قاضي التحقيق العسكري بالبلدية. وعلق ياسر لعراي قائلا: " ما حدث اليوم سيدرس لأبنائنا سيكتب عنه المؤرخون، ستتناقله الأجيال، ملايين الجزائريين يرون فيهم العقل المدبر ويذا ملطخة بجرائم كثيرة.

المرجعية الدينية:

تظهر المرجعية الدينية في البرنامج الذي خصص لهذه القضية بشكل ملفت حيث يستهل الخبير الاقتصادي والأستاذ الجامعي: "قل اللهم مالك الملك "....." هذا الأمر بيد الله تعالى وليس بيد هؤلاء الذين ظنوا أنهم أرباب الجزائر منهم من يصرح ولا يتورع بأن يقول أنا رب الجزائر استغفر الله، رب الجزائر هو رب الكون وليس هؤلاء الذين كانوا يدعون أنهم أربابا، ويضيف: " هؤلاء لو تتبعناهم لوجدنا كوارث خلفهم ولا يتورعون على أن يفعلوا أي شيء من أجل تواجدهم في السلطة "وتظهر أيضا الخلفية والمرجعية التاريخية: " هذه البلاد بلاد مباركة لا يمكن للخبيث أن يعيش فيها، وأن يستمر في العيش فيها...كم من مثل هؤلاء الذين مروا على الجزائر. " أما أبو جرة سلطاني فيقول أن حدث اعتقال الشخصيات الثلاثة ذكره بأية لم يكن يعرف معناها حتى اليوم، يقول ربنا عز وجل: " وقفوهم إنهم

مسؤولون، مالكم لا تناصرون، بل هم مستسلمون" ويشرح كيف أن هذه الشخصيات مسؤولة عن الفساد ولم تجد من يقف معها وهي الآن مستسلمة كأنها نست أنها كانت تتجبر وتتكبر.

أطروحة مطالب الحراك لم تتوقف:

يرى فارس مسدور: "مطالب الحراك لم تتحقق بعد خاصة المطالب برحيل بن صالح ورحيل بدوي الذي يعتبر جزءا لا يتجزأ من هذه المنظومة الكاملة والمتكامل." ما كان الأمر ليمر دون أن يكون متابعة دقيقة للموضوع."

أطروحة العصابة هي سبب كل المشاكل والنزاعات:

أرجع أبو جرة سلطاني ما كان يحدث في غرداية إلى المخبرات يقول أبو جرة السلطاني: "دخلت الخزينه ملايين كثيرة بسبب ارتفاع سعر البرميل الواحد فتزوجت السياسة مع المال" يقول أبو جرس سلطاني بأن المخبرات أيضا كان لها يد في مكان يحدث في الأحزاب السياسية يقول: "كل الأحزاب في الجزائر تم تفجيرها من أجل أن يصنع قيادات موالية لهم ليعبر عن دعمهم للكتلة السياسية المالية.

أطروحة لا يجب الخروج عن الدستور:

تري سهيلة بن حمو أن: "الخروج من الدستور خطير" واستدلت بأن ذلك يمكن أن يؤدي بنا إلى مرحلة مفتوحة الزمن وهذا ليس لصالح البلاد.

أطروحة القضاء كان مجرد وظيفة:

يصف نور الدين بن زعيم القضاء في عهد النظام السابق على أنه كان مجرد وظيفة: "كيف كان القضاء سابقا، المفروض إنسان لما يقترب جرما يحال إلى القضاء بصفة عادية لكن القضاء في فترة سابقة كان مجرد وظيفة، كان يأتمر بتعليمات فوقية، الحراك الشعبي والشعب هو الذي حرر القضاء..وأكد الجميع أن: "الصورة تبقى للتاريخ" هي عدالة إلهية ربانية تجسدت في محكمة البلدة .

أما سهيلة بن رحو أستاذة جامعية: "لم نكن نتصور أننا سنصل إلى هذا المستوى من تحقيق العدالة" "وفاء بالعهد والوعد الذي قطعتة المؤسسة العسكرية بفتح ملفات الفساد ومعاقبة الفاسدين مهما كان مستواهم"

أطروحة التفاوض لا يكون مع الوزير الأول:

يتعجب فارس مسدور: "كيف يمكن لوزير أول أن يقود مع رئيس الدولة الذي كان جزءا لا يتجزأ من النظام السابق يقود مرحلة انتخابية نتوقع أن تكون نزيهة والديمقراطية، "فارس مسدور:" التفاوض يكون مع المؤسسة العسكرية التي بينت حنة يديها التي كانت أساس في تفعيل المادة 102 وبالتالي فالأمر مرتبط بتنظيم الانتخابات "فارس مسدور:" خطاب بن صالح هو خطاب استفزازي معناه أنا باقي هنا لن أتحرك "هناك وزراء جابوهم لمسح الملفات الداخلية الاتصال ..سلطاني يطرح فكرة أن يكون الجيش ملاحظا ويقول أن هناك في الأعراف الدولية ما يسمى بالملاحظين.

نتائج الفصل المتعلق بتحليل خطاب برنامج "نقاش الجزائر" في قناة النهار TV:

تناول برنامج نقاش الجزائر عدة قضايا متعلقة أساسا بقضايا الساعة باستضافته مختصين أو خبراء أو شخصيات سياسية وكان البعد الاجتماعي حاضرا بشكل ملفت في فترة ما قبل حراك 22 فيفري بحيث تم التعرض إلى القضايا القريبة من يوميات المواطن من قبيل حوادث العمل وطاعون المواشي والأوضاع في المستشفيات، والانتحار والحرق وغيرها من القضايا الأخرى حيث يظهر من تحليل تلك الأعداد تحميل مسؤولية للهيئات المحلية والولائية بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى بعض الوزراء و رجال الأعمال بالدرجة الثانية لا سيما في قضايا الحرق والكوارث الطبيعية.

مع اقتراب رئاسيات 2019 تم تخصيص عدة أعداد للتعليق على الترشيحات التي تم وصفها بالعشوائية وبـ " التراجع الى الوراء " و"المراهقة السياسية" من قبل منتجي الخطاب الذين تنوعوا بين الموالاتة

والمعارضة وشخصيات أكاديمية. ومن أكثر القضايا التي تستحق الملاحظة والتفحيط من خلال الخطاب الذي أنتج بصدها قضية ترشح الرئيس بوتفليقة لولاية انتخابية خامسة وهنا يبرز خطاب يركز على تسويق صورة إيجابية عن الرئيس حيث كشف تحليل القوى الفاعلة عن توصيف إيجابي مبالغ فيه من قبل الموالات التي وصفته بالمجاهد وحاولت عن طريق استراتيجية التعميم والتفخيم إبراز الشعبية التي يتمتع بها وكمية الدعم التي يحظى بها من قبل حزب جبهة التحرير الوطني الذي قدم نفسه على أنه حزب النضال في مقابل أحزاب معارضة لا تملك إلا السب والشتم.

كما تم تخصيص عدة أعداد من برنامج " نقاش الجزائر لدعم المترشح بوتفليقة بطريقة غير مباشرة بحيث ومن خلال رسائل مبطنة تحتفي عبرها أيديولوجية السلطة وتستعمل قناة النهار تي في كجهاز أيديولوجي يستعمل منابره لتكثيف خطاب إيجابي عن السلطة بحيث تم إظهار الداعمين لبوتفليقة كالاتحاد العام للعمال للفلاحين الجزائريين من خلال رئيسه الذي قدم بوتفليقة كأب روعي بعد رئيس هواري بومدين. ولم يعط الضيوف الحق لأي تعليق أو تشكيك في ترشحه وتم تصوير المجلس الدستوري هو الوحيد الذي له سلطة البث في قانونية ترشحه.

كشف تحليل خطاب برنامج نقاش الجزائر بعد حراك 22 فيفري 2022 عن تعامل حذر من قبل قناة النهار تي في مع مجريات الأحداث انعكس في بدايته بمحاولته إلقاء مسؤولية انتفاضة الشارع إلى عجز الأحزاب في إقناع الرأي العام بالتوجه إلى صناديق الانتخاب بدل الشارع للاحتجاج وقد تم التهوين من أسباب أخرى تتعلق أساسا بمرض الرئيس.

إن الجدير بالملاحظة أن تحليل خطاب برنامج "نقاش الجزائر" في الفترة التي صاحبت بداية حراك 22 فيفري عرفت تحيزا واضحا للسلطة القائمة وهو خطاب يرى في المسيرات رغم الإشادة بسلامتها و رقيها طريقا غير سليم للديمقراطية، كما يحاول منتجو الخطاب لم يدخرو جهدا لإقناع الناس بالعدول عن التظاهر، مرة باسم القانون وهم يفرضون المجلس الدستوري باعتباره الهيئة الوحيدة للبت في دستورية ترشح الرئيس بوتفليقة، بل ووصل الأمر إلى الاستعانة بنماذج غير ناجحة من تجارب الدول العربية، لاسيما التجربة السورية التي استعملت للتخويف منمالات الشارع وما يمكن أن يؤدي إليه حسبهم من انزلاق خطير على أمن المواطن واستقرار الوطن .

كان تمثيل الحراك في قناة النهار إيجابيا في كل أعداد البرنامج مادة الدراسة وذلك راجع إلا أن الشعب يمثل الجمهور الذي تحاول أي قناة كسب وده أو على الأقل ألا نخسره. غير أن هناك اختلافا من حيث الحديث عن هذا الشارع إذ يتم تصوره مرة كطريقة تنفس بها الشباب الحرية، أما الموالاة تؤكد على أنه حراك فرض نفسه ولا يمكن لأحد أي يستولي عليه.

لم يكف خطاب الموالاة عن تمجيد شخص بوتفليقة على طول الخط إلى حين استقالته في 2 أبريل 2019 فكان دائما يتم التركيز على صورة واحدة أرادوا رسمها لبوتفليقة "المجاهد والأب الروحي وأنه أطفأ نار الفتنة والتزم بدفع المديونية بالإضافة إلى أنه بعبقريته وحنكته استطاع أن يخرجها إلى الأمان. واستعملت الموالاة استراتيجية التعميم لتكرس صورة أخرى لدى الجمهور وهي أن "الأغلبية من الشعب الجزائري طالبه بالترشح".

كشفت تحليل الأعداد التي واكبت تقدم أحداث حراك 22 فيفري من برنامج نقاش الجزائر تصاعد صوت المعارضة التي أصبحت تصف شخص الرئيس "بالغائب"

أهملت أسئلة مقدم البرنامج النخب التي مرت على البرنامج في بداية الحراك بأنها لحقت الحراك وكان من المفروض أن تصدره، كما وصفتها على أنها غير قادرة على تحديثه، كما يظهر أن انتقاء الضيوف كان يعول عليه من أجل تمرير خطابات غرضها التخويف عن طريق رسائل معينة من قبيل أن التغيير لا يأتي من الشارع وظهرت أطر مرجعية تحذر من مآلات الحراك إلى ثورات الربيع العربي وتبدو هذه الأطاريح بارزة على مر العديد من الأعداد وهي خطابات تعكس أيديولوجيا هيمنة السلطة السياسية وهيمنة خطابها عبر واحدة من أكثر القنوات التلفزيونية الخاصة متابعة لتصير واحدة من أكبر منافذه بعد أن كان التلفزيون العمومي هو الوحيد الذي ينقل صورتها المنمقة ولغتها الخشبية. وأظهر تعامل القناة مع الحراك بأنها تكريس للقوى المهيمنة على أرض الواقع عندما يتعلق بالتجاذبات السياسية.

ظهر خطاب محتشم في مقابل هذا الخطاب في بداية الأمر قادته المعارضة التي نددت بما أسمته بمحاولة تحريف المظاهرات والأسباب التي أدت إليها وتقزيمها إلى مجرد المطالبة بإصلاحات حيث كشفت على الهواء مباشرة عن ذلك التلاعب.

ظهر موقف صاحب البرنامج ياسر العراي جليا بعد تحليل خطاباته وهو يطلق على المعارضة صفات الضعف وعدم القدرة على المنافسة، وهو يقدم هذا التوصيف السليبي يحاول إضعاف خطابها ليعطي للموالاتة الحق في وصفها بأنها خائفة من ترشح عبد العزيز بوتفليقة الذي يبرزه كرجل قوي مهاب. يظهر من تحليل الخطاب برنامج نقاش الجزائر في قناة النهار بعد أيام قلائل من بداية الحراك تحفظا بشأن الوقوف إلى جانب الحراك الشعبي وتم تناول مجرياته بتغليب طرح تخويف وكبح أفكار الحراك والتعبير عن أسبابه وأعماله، باستخدام اللغة وترويضها في استراتيجية خطابية عاطفية بدعوة إلى التهديد وضبط النفس مرة بالتشكيك فيه بتصويره حشود تم تحريضها وتجنيدتها لا تملك عاقلا حكيما بالتأكد على عدم التعويل على الشارع للوصول إلى أي حل وتحمل الظروف على قوله أن لا ظالمين من استمرار سميت الحراك الأحاديث النبوية كما يظهر استعمال بعض الضيوف الذين يظهرون الدينية في نبذ العنف والشتم أو الحجج الأكاديمية بعدم الإنجذاب لضغط الشارع فقط من أجل تمرير نفس الخطاب بالقناه الذي هو في حقيقته خطاب السلطة المهيمنة خطاب يصبر على تصوير الحراك بأنه تهديد للأمن.

ظهرت قضية الترشح الرئيس كقضية محورية في فترة ما بعد الحراك في برنامج نقاش الجزائر وباستضافه شخصية موالية للسلطة كان الهدف واضح يتمثل بالدفاع عن أحقيته في الترشح وتم دفع جميع الحجج المتعلقة أساسا بمرضه وتصوير الحل في ندوة وطنية كان قد اقترحها الرئيس بوتفليقة. وظهر بوتفليقة على أنه كتب التاريخ واقتزن اسمه بالبناء والتشييد وإخماد نور الفتنة واسترجاع السيادة

يلاحظ أن خطابا آخر أصبح يتسلل مع مرور الأيام وانتشار الحراك الشعبي وهنا استعملت قناة النهار واحدا من حراس البوابة فيها ألا وهو اسماعيل فلاح ليقول أن خطاب التخوين والتخويف والعمالة والأيدي الأجنبية لم يبقى مجديا، وبدأ يفتح المجال لظهور خطاب آخر يشكك في إصلاحات السلطة وفي وعودها وفي استجابتها لمطالب الحراك بعد أن كان يشكك في الحراك نفسه، ودوافعه ومخرجاته. ويصور في الكثير من الخطابات أن هناك قفزا على المطالب وبدأت تظهر ملامح انتقاد لنظام بوتفليقة بوصفه مسؤولا عن منظومة دامت 20 سنة.

تعددت القضايا التي طرحت للنقاش في برنامج الرأي " نقاش الجزائر " في فترة ما بعد الحراك الشعبي فأسحا المجال للعديد من الأطروحات بشأن قضايا مرتبطة أساسا بالحراك باعتباره حدثا وطنيا، وسياقا سياسيا مختلفا طفت معه العديد من القضايا إلى السطح منها قضية رسالة الرئيس التي تشكك

الخطابات في نسبتها إليه. وأطروحات أخرى تتعلق بتمثيل الحراك السياسي ومعها ركوب الموجة وفرض خطاب جديد نفسه مكان خطاب السلطة، وظهر خطاب يدعو إلى الاستماع إلى الشارع وظهرت قوة فاعلة جديدة تمثلت في الشعب الجزائري أو الشارع أو الشباب التي انتقل إليها التبجيل والتوصيف الإيجابي.

لم يحتف الخطاب الموالي للسلطة ولبوتفليقة مرة واحدة وإنما كان ممثلون عن النظام يقدمون خطاباتهم المدافعة عن ترشح الرئيس بوتفليقة وبدأت الأطروحات والخطابات تتدرج بين وصفه بالمرضى إلى رجل الذي يترجى من الشعب منحه عاما آخر لتنفيذ إصلاحاته التي لم تكف مدة عشرين سنة من الحكم لتجسيدها وصفها جل الضيوف بشكل عام بعد الحراك الشعبي بأنها كانت مدمرة على جميع الأصعدة.

قدم منتجو الخطاب العديد من الأطاريح المتعلقة بتنظيم الرئاسيات والحلول الدستورية والسياسية إلى غاية استقالة الرئيس بوتفليقة، ونقض حلول السلطة تماشيا مع فرض منطق الشعب، وظهرت الأطروحات المتماشية مع مطالب الحراك ولكن أيضا مع خطاب المؤسسة العسكرية هذه الأخيرة التي اضطلعت بمهمة مرافقة الشعب في التغيير المنشود/

بدأت تنكشف مكامن ضعف مفاصل الدولة من خلال الخطاب من قبيل سيطرة السلطة التنفيذية على المؤسسة التشريعية وغياب مبدأ التداول على السلطة إلى فساد جهاز المخابرات إلى فساد الأحزاب السياسية إلى الفساد السياسي المالي وجاءت أبرز القضايا التي أصبح مقدم البرنامج أو ضيوفه لا يتوانون عن شرحها وتوضيحها للرأي العام ولعل أكثر القضايا إثارة قضية استغلال ختم الرئيس من طرف في شقيقه.

المبحث الأول: تحليل خطاب برنامج " هذا المساء " بقناة الشروق news

أولاً: تحليل برنامج هذا المساء قبل حراك 22 فيفري 2019:

بطاقة فنية لقناة الشروق نيوز وبرنامج الجزائر "الجزائر هذا المساء":

الشروق نيوز أو الشروق الإخبارية هي قناة تلفزيونية إخبارية جزائرية مقرها الجزائر العاصمة، تابعة لمؤسسة الشروق. انطلق البث الرسمي للقناة يوم 19 مارس 2014 في احتفالية خاصة بمناسبة السنة الثانية لإطلاق أول قناة تابعة لمؤسسة الشروق ، لتكون الشروق الإخبارية ثاني قنوات الباقية.

وتعتبر البرامج السياسية من بين نقط قوة هذه القناة التي قدمت للمشاهد الجزائري عبر عدة سنوات برامج مختلفة على غرار " هذا المساء " الذي أخذ فيما بعد اسم " الجزائر هذا المساء " لقادة بن عمار الذي اشتهر بمشاركته إلى جانب الضيوف بإبداء رأيه بكل جرأة تسبب في إيقاف البرنامج في فترات معينة.

قضية حميدة العياشي وآداء السلطات المحلية:

شكلت قضية حميدة العياشي واحدة من القضايا التي شغلت الرأي العام رغم أنها تتعلق بمواطن بسيط، المواطن الذي علق في حفرة بئر ولم ينج من الموت، القضية حركت الرأي العام لأن السلطات المحلية والولاية لم تقدم المساعدة اللازمة لإنقاذه حيث يقول قادة عمار بصدد هذه الحادثة: " القضاء والقدر شيء والإهمال وعدم التعاطي بمسؤولية مع مثل هذه الحوادث شيء آخر ". نفس ما ذهب إليه الضيف وهو فريد الأطرش ناشط جمعوي وسياسي في ولاية المسيلة: " قضية مؤلمة جدا يعجز اللسان عن التعبير... تماطل الدولة وتماطل الوالي في إنقاذ الشخص كان على علم أن الحماية المدنية ليس لديها وسائل كان بإمكانهم أن يستنجدوا بعدة شركات أجنبية أمريكية بتولية عندها كل العتاد مع الأسف الوالي لم يظهر الا بعد أربعة أيام".

ويظهر قادة بن عمار مدى سخط الناس بسبب استهتار السلطات كما يضيف: " الناس تقول لك لو قط في سويسرا لرأيت الناس قامت ولم تقعد باش يسلكوا هذا الحيوان فما بالك بحالة إنسان الآن

يراد أن تصنف من طرف السلطات الولائية في خانة القضاء والقدر رغم أن الجزائريين هم أكثر شعوب العالم إيمانا بالقضاء والقدر يكفي أنهم متحملين هذه السلطة ومصنفيها في القضاء والقدر."

ويظهر البرنامج على لسان الضيف أن السلطات المحلية لم توفر إلا شيء واحد وهو الأمن كما صورت القناة على أن السلطات المحلية غير قادرة على إنقاذ مواطن من حفرة، فراح العياشي ضحية للإهمال... كاي ناس كيشوفو هاو والي هاو وزير في حين أن الوالي والوزير هو خدام عند الشعب، كما دعا قادة بن عمار حميده عياشي النخب أن يتعلموا من شقيق العياشي الذي تحدث بكل أدب ومنطق قال له لم أراك في ثلاثة أو أربعة أيام... يقول الضيف فمن أحيائها فكأنما أحيانا جميعا هناك شاب سقط بطريقة مأساوية وكان يمكن إنقاذه بطريقة معينة".

بن عمار حتى واحد ما: "يهدر (لا أحد يتكلم) لنا على أنها حادثة معقدة وأنها لم تحدث في أي بلد ولا في إفريقيا وعمرها ما صارت في كوكب الأرض، المطلوب من هذه السلطات أن تتحمل المسؤولية وأن يفتح تحقيق".

قضية البحث العلمي في الجزائر:

جاء طرح هذه القضية للنقاش بعد تصريحات وزير التعليم العالي والبحث العلمي الطاهر حجار الذي تكلم عن فتح 81 مخبر بحث جديد بعد ما حل 72 مخبر بعد تسجيل اختلالات ونقائص في نتائج أعمالهم.

زغبي سوماتي رئيس النقابة الوطنية: "الفروع الموجودة عبر الوطن هي التي فرضت هذه الوقفة الاحتجاجية واستجبتنا طبقا لمبدأ الديمقراطية، الشق الكبير من المطالب يتعلق بتنظيم عمليه البحث العلمي وتدعيم البحث أما المطالب المهنية والاجتماعية قليلة مطلبين أو ثلاثة السكن وإعادة النظر في القانون الأساسي للأستاذ وإعادة النظر في سلم الأجور ونحن نعلم أن هذه المطالب ليست على مستوى الوزارة ربما الوزير يطرحها على مستوى الحكومة.

ملاحظة:

لم تعثر الباحثة على عدد كبير من برنامج الجزائر هذا المساء في فترة الدراسة قبل الحراك الشعبي، ويرجع ذلك إلى عدم تعاون القناة بمدنا بالأرشيف بداع تلفه، ومع ذلك تجدر الملاحظة أن الصحفي قادة بن عمار تعرض لضغوطات كبيرة أسفرت في بعض الأحيان عن توقف البرنامج لفترة نظرا لمواقفه السياسية التي كانت أينا توجه أصابع الاتهام إلى أعضاء السلطة السياسية.

المبحث الثاني: تحليل خطاب برنامج الرأي " الجزائر هذا المساء " بعد حراك 22 فيفري 2019

شهدت الجزائر منذ فيفري 2019 غليانا شعبيا لم تشهده من قبل بنفس الحجم ونفس الالتفاف على القضية والمطالب. ويعود سببه بالدرجة الأولى إلى إعلان الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة ترشحه لعهدة رئاسية خامسة، مع اتفاق الجميع على استحالة المضي في ذلك بالنظر إلى وضعه الصحي المتدهور، حيث لقي الإعلان عن ترشحه رفضا واسعا، واستمرت الاحتجاجات التي تداولت تسميتها بالحراك الشعبي، ونتج عن ذلك تغير في طرح وسائل الإعلام لقضية الحراك ولكن أيضا في طرح الكثير من القضايا المتصلة به حيث شهدت الفترة الأولى من الحراك إثارة الكثير من التساؤلات حول ضعف السلطة السياسية وممارساتها، والخيارات الاقتصادية التي انتهجتها الحكومات المتتالية.

وفيما يلي تحليل أعداد برنامج " الجزائر هذا المساء " في الفترة التي أعقبت الحراك الشعبي مع تحليل القضايا والأطروحات، والحجج والبراهين التي استند إليها منتجو الخطاب، بالإضافة إلى تحليل القوى الفاعلة والأطر المرجعية، ومختلف آليات التحيز الأيديولوجي التي تعبر عن مواقف أيديولوجية بالنسبة للضيوف والتي يمكن أن يستشف منها موقف القناة من عرض الوقائع والقضايا.

1 مارس 2019 صحفيون في الشارع... والجزائر تحبس أنفاسها قبل الجمعة:

قضية حرية الصحافة:

أطروحة من الخطأ الّ يغطي الإعلام الجزائري أحداثا تتعلق بالجزائر:

دافعت الإعلامية ليلى بوزيدي عن أطروحة مفادها أنه لا يجب تكميم أفواه الصحافة لاسيما في فترات الأزمات، وهو خطأ ندفع ضريته بإعطاء الكلمة لوسائل الإعلام الأجنبية، واستعملت الصحفية والإعلامية ليلى بوزيدي أطرا مرجعية تاريخية سياسية حيث تعود إلى تجربة الجزائر خلال فترة العشرية السوداء أين كانت هناك إشكالية كبيرة في التعامل مع الأخبار المتعلقة بالإرهاب والأحداث التي تتعلق بهم إذ تؤكد على فكرة أهمية مرافقة الإعلام لمثل هذه الأزمات، واستدلت ليلى بوزيدي على ضرورة " عدم تكميم أفواه الصحافة الوطنية على أنه في وقت الإرهاب لما حدث تضيق على مؤسسات التلفزيون الجزائري أو الإذاعات أعطينا الفرصة للقنوات الأجنبية مع احترامنا للزملاء المرسلين اللي هما جزائريين ويجوبون بلادهم، لكن القنوات الأجنبية لا نعرف بأي أجنده تعمل بأي خطط تعمل عوض أن نتناول نحن قضايانا بعيننا بقلبنا وبعقلنا وبالرسالة التي نود تبليغها للمواطن الجزائري حتى يكون لديه حق المعرفة، وفي نفس الوقت حق المواطن الجزائري في الحفاظ على هذا الوطن " أنا أرى أنه من الغباء أن نضغط على وسائل الإعلام الخاص أو العمومي في أن لا تغطي حدثا يعني تابعه العالم بأسره يعني كأنك تريد أن تغطي الشمس بالغربال... نشوف أنه خطأ استراتيجي وهذا غباء أيضا لا يجب أن يتكرر قادة وهذا تخلف وعودة إلي الوراثة"، وتسعى ليلى بوزيدي أن تبرهن أن هذا الحدث نظرا لحجمه لا يمكن إخفاؤه وإلا فنحن نرجع بحرية وسائل الإعلام إلى الوراثة، كأننا لم نستفد من تجارب الماضي القريب (العشرية السوداء).

أما الحجة الثانية فهي تتعلق بعدم وجود موانع قانونية تحد من حرية الإعلام، كما يوجد هناك شرح كبير بين الواقع وما تنص عليه القوانين من حرية "نحن البلد الوحيد الذي يصدر قوانين جيدة ولكن في الواقع العكس تماما قانون الإعلام وقانون السمع البصري ينص صراحة تمارس مهنة الصحافة بكل حرية".

كما توضح ليلي بوزيدي أن هناك تناقضا في التعامل مع الهيئة المنظمة للمجال السمعي البصري وبين الصلاحيات والوسائل الممنوحة لها حيث أن: " سلطة الضبط البارح قامت ببيان ترد فيه على بيان أويحي في بيان السياسة العامة أن السلطة عاجزة عن أداء مهامها، فردت سلطة الضبط أنا منذ ثلاثة وثلاثين شهرا أقول لكم أعطوني صلاحيات".

أطروحة الإعلام مكبل:

من الشخصيات الفاعلة في مجال الصحافة هو رئيس سلطة السمعي البصري زاوي حمادي الذي رغم ظهور الملامح الإيجابية لشخصيته إلا أن هناك إقرارا بالضغط الممارس على الدور الذي يمكن أن يلعبه تقول ليلي بوزيدي: " زاوي حمادي هو عميد الصحفيين عنده مسار تاريخ كبير ولكنه مكبل...، ومن خلال هذه الكلمة تظهر هذه الشخصية عاجزة بالنظر إلى أن السلطة السياسية كانت تقيده، وهو ما يؤكد الضيف من خلال استعماله لعبارة " قبضة ألو" التي توحى أن الإعلام كان يخضع لتعليمات السلطة حيث يقول: " اقترح علي أن أكون مديرا للإذاعات الجهوية فقلت بشرط أن نخلصها من قبضة ألو"، وبرز خطاب مقدمة البرنامج مدى دفاعها على مصالح المجموعة التي تنتمي إليها وهي الصحفيين ، لا سيما ما يتعلق بفتح قطاع السمعي البصري لما في ذلك من مصلحة للمواطنين وللوطن:" منذ أن دخلت القنوات الوطنية في 2012 الشعب عزف على القنوات الأجنبية وعاد إلى حضن وطنه...هناك قناة أجنبية عملت سبر آراء لمعرفة سبب تراجعها والجواب هو القنوات الخاصة منها الشروق....الجزائري أراد أن يعرف صورته من خلال صحافيه ومحليله.ومن الحجج التي ساقها منتجو الخطاب في برنامج الرأي على أن الصحافة مكبله بيد السلطة هو تعرضها لضغوطات كبيرة إذ تغلق على القنوات بحجة الإشهار والتجويع كما تعرضت له الشروق على رأي ليلي بوزيدي.

كما جاء في سياق البرهنة على أن زمن الغلق والتعتيم قد ولى وهو غير مبرر بداعي قدوم التكنولوجيا التي تتيح إتاحة المعلومات ولكن الفرق هو أن الإعلام يوجهها في الاتجاه الصحيح الذي يخدم المواطنين والوطن: " أن 2019 كل جزائري يمكنه أن يصنع قناته على اليوتيوب الفرق عندما يكون في قناة وفيها محللين ومسؤولين يعرفو واش يتكلمو ويعرفو البعد التحليلي".

أطروحة وسيلة الإعلام تشتغل وفق أخلاقيات:

وبهذه الطريقة يجب أن نتحقق من المعلومات لأن التضليل يكثر ويزيد وتحقق من المعلومة هو أمر ضروري وهنا قد نضع فارق بين الشارع الذي يضغط على وسيلة الإعلام حتى تغطيه هو الوسيلة التي يجب أن نتحقق من المعلومة قبل بثها لان المعلومة متصلة بأمن قومي... محمد في الواقع الضبط يكون ذاتي وليس من فوق يكون فيه أخلاقيات المهنة ومجلس أعضاء منتخبون وليس معينون.

وفي سياق البرهنة على ضرورة التقيد بأخلاقيات المهنة لا غيرها يسوق محمد الذي كان معنا في لجنة أخلاقيات المهنة وزار السويد واطلع على تجربتها: " مجلس أخلاقيات المهنة في السويد يرأسه قاضي يكون شخص ملم بالقوانين أعضاء اللجنة كلهم منتخبون وأكبر انزلاق يقع فيه الصحفي السويدي هو أن ينشر خيرا كاذبا لأنه سيضطر إلى نشره تكذيبه وهذه كارثة... وتعتبر جريمة يعني هناك أخلاقيات"، وهنا فإن فحوى الخطاب يشير إلى أن تأخر القنوات في بث أخبار واضحة عن الحراك مرده البحث عن التحقق من المعلومات الذي يميز الإعلام، وليس كل المعلومات قابلة للنشر لاسيما أن بعضها يهدد الأمن.

أطروحة انسحاب الفاعل السياسي:

ترى هذه الأطروحة أن الإعلام هو جزء من سياق عام تميز بعدم القدرة على قول الحقائق، فكان الفاعل السياسي لا يلي دعوات الإعلام وبالتالي يظطر هذا الأخير لتمرير أمور لا يرغب فيها حقيقة: "هناك بعض البرامج لا يحضرها السياسي الفاعل السياسي أيضا انسحب من المشهد الإعلامي أيضا انسحب فكان الإعلام يملأ الفراغات أحيانا مرغما"

12 مارس بين سقوط الخامسة وتمديد الرابعة... الشارع يستعد للرد:

قضية تعيين الحكومة:

جاء تعيين وزير الداخلية السابق بدوي رئيسا للوزراء ضمن الإجراءات والقرارات التي أعلن عنها الرئيس بوتفليقة، ومن بينها تأجيل الانتخابات الرئاسية التي كانت مقررة، كل هذا مع تزايد مطالب الشارع

الرافض للنظام السياسي وكل ما يقدمه من حلول، وكان لتشكيل هذه الحكومة عدة قراءات في برنامج هذا المساء تمثلت في الآتي:

أولاً: أطروحة الحكومة هي حكومة تصريف أعمال ولم تلب مطالب الشعب:

يرى صاحب هذه الأطروحة وهو كمال شنين: " أن الفترة فترة أزمة والكل بين قوسين يتهم الكل معناه الحراك المجتمع المعارضة القوى الراضة لهذا المسار تقول أن السلطة تريد ربح الوقت، عندما تطرح قضية الوقت الاتهام في هذا الظرف الحكومة القادمة هي حكومة تصريف أعمال أكثر منها حكومة تلي احتياجات وطن في ظرف زمني، الجزائر في أزمة، لم تأت نتيجة حوار وطني، لم تأت بأسماء يمكنها أن تحمل حتى معالم الرئيس التي حملها في بين قوسين أجندته السياسية. وهو يستدل على أنها لم تأت من خلال مشاورات سياسية عميقة وبالتالي فهي جاءت لتسيير مرحلي فقط.

القوى الفاعلة: نور الدين بدوي

تميز الخطاب الذي تناول هذه الشخصية الفاعلة بكثير من السلبية ممن مروا على بلاطو برنامج الجزائر هذا المساء السيد بحيث لا يتوانى كمال شنين ضيف البرنامج بوصفه كمتهم بتزوير الانتخابات: "التي يقول عليها الرئيس وميقلوش عليها المعارضة، الهيئة التي أدارت الانتخابات الشكل المطلوب وبالتالي هو الذي أدارها وهذا يتنافى مع الإصلاح رجل استعمل الإدارة..."

يرتبط هذا التوصيف السلبي بأطروحة تتعلق بلا إرادة النظام في الإصلاح، قادة بن عمار طريقا لطرح سؤال: "معنى هذا النظام نتهمه بالتزوير والاستعمال المزور، النظام اليوم يريد أن يتغير، هل تصدق ها الشيء"، وهنا يظهر أن المقدم وضيفه على طرح واحد إذ يجيب كمال فنيش: "منتهموهش دوكة... بعد الرسائل المتتالية أصبح فيها إقرار: من قبل كانت المعارضة هي التي تقول، الآن أصبح هناك إقرار بأن المسارات السابقة لم تلب هذه الاحتياجات لم تكن في مستوى التطلعات..."، وينفي كمال فنيش أن يكون الإقرار هو أول خطوة للإصلاح، ويجيب قادة بن عمار: "الإقرار إذا كان أول خطوة للإصلاح فيجب أن تتبعه أدوات إصلاحية وليس أدوات تزيد الاتهام أكثر منها تلي حاجيات الإصلاح، الإصلاح يقتضي أنو تجيب رجال مش متهمين، يقتضي أن تأتي برجال غير مشوهين في هذا الموضوع

الحكومة الكل يعرف حكومة بدوي ويعرف حكومة الوزير الأول أحمد أويحي بهذه أطراف النظام، أدوات النظام فكل هذا تنسف بين قوسين موضوع الثقة، وفي الوقت النظام يريد كسب الوقت".

يحمل الخطاب الذي استعمله الضيف أحكاما وشواهد تدين النظام الذي لم يبد نية حقيقية في الإصلاح فتم تصوير تعيين حكومة بدوي كاستعمال لأدوات السلطة في مواجهة الحراك.

وبالإضافة إلى أن حكومة بدوي لم تكن مقنعة ولاقت نقدا لاذعا من قبل منتجي الخطاب في البرنامج فإن قادة بن عمار ذهب إلى أكثر من ذلك بالكشف عن تناقضات حول أهداف ومهام هذه الحكومة: "بن جدة مارأيك أن الوجوه القديمة لا يمكن أن تصنع إصلاحا جديدا والسيد بدوي في تصريحه اليوم في تسليم المهام، يبدو أنه لم تتوضح له المسألة عن تشكيل الحكومة التي عُيِّن لها وزيرا أولا لأنها كما قال السيد شنين هي حكومة تصريف أعمال لكن هو يقول تعهدتُ أمام رئيس الجمهورية على مواكبة ومواصلة الإصلاحات وتحسيدها ميدانيا رسالة الرئيس تقول بان هذه الحكومة ستبقى حتى الندوة ومن بعد تُعين حكومة كفاءات، وهو يقول تنفيذ الإصلاحات ميدانيا، البعض يقول الارتباك هذا يخيف".

أطروحة الرئيس هو الضامن لانفتاح الأزمة:

تظهر هذه الأطروحة أن الرئيس هو ضامن للإصلاح وبالتالي على الطرف الثاني وهو الحراك أن يتجاوب به ويشرح عمار بن جدة ذلك بأن: "النظام أو السلطة تعترف أنه فعلا هناك مشاكل ولا بد من إصلاحات جذرية وتغيير جذري، من المفروض المفروض الآن أن نعمل على تقريب المسافات، والأفضل أن نتكلم عن الضمانات، النظام فتح باب لا بد من الطرف الآخر أن يفتح باب ونتكلم عن الضمانات أفضل أن نتكلم عن الأشخاص، والضمان الأول والأخير يمثلته رئيس الجمهورية لأنه هو الذي أعطى عهدا على نفسه أن يعمل إصلاحات عميقة، ويعمل ندوة وطنية...".

أطروحة الضمانات مرتبطة بالأشخاص:

ردا على الأطروحة السابقة يجيب قادة بن عمار على أنه: "عهد غير مؤسس دستوريا يقول كما يقول الأستاذ شنين" ويوضح أن: "الضمانات مرتبطة بالأشخاص، لماذا نقول الأشخاص لأنه لما نحكي على السيد بدوي ... قالو بدوي كان في حكومة أويحي، أو جزء منه على الأقل يقول بدوي كان في حكومة أويحي، أنت نعرفك مليح وخدمنا بعض معناه أنت خليت أويحي يخرج وخليت واحد خدم معاه،

والرئيس حتى الرئيس نفذ سيناريو الخامسة بدون انتخابات بدون قسم ورحنا إلى تمديد الرابعة، هذه هي المشكلة".

الحقيقة واحدة ولكن تمثيلها يختلف:

ترتبط الأيديولوجيا وما تتضمنه بالأفكار والمواقف والمصالح، ويمكن إعطاء مثال على ذلك من التمثيلات التي يخلقها نقل الحقائق، بحيث يظهر أن تفسير خروج الناس إلى الشارع بُعيد تقديم بوتفليقة استقالته يختلف على الأقل بين الضيف ومضيفه حيث يرى عمار بن جدة: "لو نحكمو على أساس أن الشارع هو الفاصل في الأمر أولا القرار أو الرسالة التي صدرت شفنا كثيرا من الناس خرجوا إلى الشارع، شعروا بالفرح... أنا كنت في بلاطو في عدة قنوات ونقلوا حسب القنوات اللي أنا كنت ضيف أنا كنت فيهم على أساس أن الشعب كان فرحان.

دافع بن جدو عن الرئيس: "نلاحظ أن الرسالة تقرأ حسب المصلحة،... لما يقول أنه رافض للترشح تقول المعارضة قالها رئيس الجمهورية، ويتشبثون بها على أساس قالها رئيس الجمهورية ويجججون بها، أما الرسائل الأخرى التي لا تخدمهم يقولون إنه لم يقلها خدموهاوا"، بن جدو يصدقون فقط ما يخدم مصلحتهم.

غير أن قادة بن عمار لا يجعل هذا التفسير مطلقا بأن الناس قد نالت مرادها والذي يؤدي بالتالي إلى انتهاء الأسباب التي أدت إليه، فيقدم قراءة مختلفة: "نعلق على الناس فرحانين يستطيع كما يقول البعض الناس غاضبة من هذا الالتفاف، يستطيع أن يقول البعض الناس فرحانة لأنه سقطت الخامسة... ثانيا هناك رسائل في الشارع لا يمكن اليوم قراءتها، مثل 22 فبراير عجزنا جميعا على قراءتها كسلطة كمعارضه كإعلام، كسلطة لذلك يجب الانتظار ربما تكون الجمعة هي الفيصل." ومن هنا فإن مقدم البرنامج لا يحسم الأمر بانفراج الأزمة من خلال فحوى خطابه، ويجعل الوقت كفيلا بقراءة ردة فعل الشارع.

أطروحة الالتفاف على إرادة الرئيس بعدم الترشح:

يرى شنين أن هناك محاولة للالتفاف: "لما تقول أنت أنا لا أنوي الترشح معناه أن الجماعة الذين رشحوه ودارولو الملف أمام المجلس الدستوري والناس اللي جمعت الاستثمارات، ولكن في النهاية هاذو

المفروض تدارلهم محاكمة شعبية... جاو ضد إرادة رئيس دولة قال أي لم أنوي الترشح... وأنا من الناس الذين لا يشكك في رسائل الرئيس، أقرأ الرسائل كما هي"

قادة بن عمار: "ولكن تشكك شنين: "لأن رسالة البارحة لتغيير خارطة الطريق تعني التخلي على الخامسة وإلغاء الانتخابات تتعارض مع رسالة الترشح التي قرأها مدير الحملة."

أزمة في التمثيل السياسي ومحاولة لكسب الوقت:

يرى شنين أن هناك أزمة في التمثيل السياسي: "مثل هذا الخطاب يعطي انطباع، مكاش مرجعية دستورية، المشكلة في هذه الحملة السياسية طمست كل المرجعيات الممكنة للجوء إليها، لأنه عندنا أزمة كبيرة في التمثيل السياسي... أنت تعرف أن الأحزاب السياسية كانت تعتمد في وزارة الداخلية حسب الولاءات."

يظهر لنا جلياً من خلال فحوى خطاب كمال شنين عدم اقتناعه بأي خطوة تأتي من السلطة ولا يفسر الانسحاب من الترشح للانتخابات الرئاسية على أنه انفراج للأزمة إذ يقول: "أعتقد أنه استجابة جزئية لمطالب الشعب، انتصار جزئي... معركة بناء الجزائر لا يوجد فيها منتصر وتنتصر بتنازلات من طرف السلطة وتنتصر باستمرار الحراك الشعبي."

يلق قادة بن عمار الذي لا يتوانى عن التعبير عن رأيه وعدم التزام الحياد: "وهذا هو المهم الجماعة تريد كسب الوقت لم يكن ينوي الترشح معناه من يعطينا ضمانات بأن هؤلاء الذين رشحوهم الذين سيشرفون على الفترة الانتقالية، ثانياً هذه الوجوه المفلسة لماذا لم يكن هناك رجل رشيد في هذه السلطة ويقدم وجوهاً جديدة للمجتمع على الأقل حتى لا نقول ذهب فلان وعاد فلان واحد خرج من النافذة ودخل آخر من الباب."

وفي صورة رسمها بن جدو على أنه: "هذه المرة الشارع كائن ميزان حدد فعلاً ثقل كل طرف أنا أظن أن الشارع غربل الساحة السياسية." يجيب قادة بن عمار على أن الغربال طاح فيه غير أويحي ودربال... نلاحظ أن الشارع رفض كل الناس، لو نرجع إلى الوراء هناك الكثير من الحركات أو الأحزاب التي كانت تريد أن تحرك الشارع من زمن... لكن لا أحد قدر يحرك الشارع كما تحرك هذه المرة، ثم يعلق قادة بن عمار: "بدون دعوات واضحة، وإن كان هذا الكلام يسير في تجاه شيطنة المعارضة والقول أنهم كيما

كارهين النظام كارهين المعارضة، هذا تمييز " ويضيف قادة: "الشارع الذي نتحدث عليه أصلا لا يريد هذه الندوة، الشارع لا يريد أن يستعمل كميزان. وأظهر مقدم البرنامج نظرة استشرافية من أن: "هنالك سقف مرتفع، والسلطة لم تفهم ولم تعط إشارات على أنها فهمت"

أطروحة منع الإعلام من التغطية هو غباء:

سليمان شنين: " لكن مع سلطة غبية التي تسلم الرأي العام من خلال الاتصالات بمنع التغطية للقنوات الخاصة ... تسلم الرأي العام لقنوات ومنابر إعلامية أخرى، ولا يستطيعون غلق الفضاء " وقد وصف التعامل مع الإعلام بالغلق والمنع ب: "الغباء".

أطروحة رسالة لم تكن بمستوى التطلعات:

يرى منتج الخطاب قادة بن عمار أن: "الرسالة كتبت على عجل، أو في حالة ارتجال" وفي هذه العبارة يلخص قادة بن عمار تقييمه لرسالة الرئيس، ويتوقف قادة بن عمار عند كلمات رسالة الرئيس: " هذا هو المخرج الحسن وهذا هو السبيل المؤدي إلى وثبة جماعية سلمية"، ويرى سليمان شنين أنه: "كان يمكن للسلطة أن تنزل من عليائها وكبريائها".

ومن التساؤلات التي طرحت بصدد الحديث عن الرسالة، وإذا ما كانت رسالة صادرة فعلا عن رئيس مازال يحكم، يطرح قادة بن عمار سؤال محوريا: **من هي السلطة؟** ويجيبه سليمان شنين السلطة هي الآن ممثلة في الرئيس، فيشكك قادة بن عمار: " **السلطة الفعلية؟ الرئيس؟**" ومن خلال التساؤلات يريد مقدم البرنامج الذي يقدم رأيه بطريقة غير مباشرة ويحاول أن يقود ضيفه والمشاهد إلى التفرقة بين سلطة فعلية يقودها أخ الرئيس وسلطة دستورية يكون رئيس الجمهورية صاحبها لكنها متوقفة. " ويعتبر رسالة الرئيس تنازلا جزئيا أما الباقي فهو التفاف على المطالب، كما ظهرت: " أدوات الموالاة فتت حتى قبل أن تفلس ولأغراض معينة، كان يظنون أن الصراع بين أجنحة النظام مكانوش يظنون أن لديهم مشكلة مع الشعب".

القوى الفاعلة: نقاش كبير حول من يمثل الحراك:

شخصية البشير الإبراهيمي: تظهر شخصية البشير الإبراهيمي بأوصاف سلبية لدى صاحب البرنامج: "يتحدثون عن شخصية الأخضر الإبراهيمي كشخصية لإدارة التوافق الوطني، التعليقات معظمها ضد الرجل لسنه، رغم أنهم يطلبون شخصية وطنية لديها خبرة وأيضاً لتاريخه وبعضهم يقول أنه كان وزيراً للخارجية بعد توقيف المسار الانتخابي في 93، وثالثاً أنه كان يُستعمل من طرف هذا النظام، عندما يتساءل الشعب أين الرئيس كان دائماً يستدعى ويخرج ، ففقد نوعاً من المصداقية التي كان يتمتع بها سابقاً" وهنا نجد قادة بن عمار لا يتوان عن تقديم رأيه في هذه الشخصية، ويوضح أنا أقول هذا عن مساره وليس عن شخصه.

كما جاء الخطاب ليسلط الضوء على لعامة الذي تم انتقاد طريقة انطلاقه من وسائل إعلام غربية: "قرأنا في برقية روتيرز، ورويتز تكرمت علينا، مثلما قام رمضان لعامة بأول تصريح لقناة فرنسية وليس لقناة جزائرية، وهذا غريب جداً أنك تخاطب الشعب في أول تصريح لك عن طريق وسائل إعلام فرنسية، فرويتز يكثر خيرهم رايم قالو راهو ربح الأخضر الإبراهيمي واقترح أسماء جميلة بوحيرد لا نعرف هادي روتيرز اللي قالتها، لخضر بورقعة وزهرة بن بيطاط يعني شخصيات ثورية ضمن هذا المسار الجديد الذي تحدث عنه الرئيس.

وتظهر الخطابات المتصارعة التي تختفي وراءها أيديولوجيات ومصالح مختلفة في تحليل الشخصيات الوطنية ففي حين يدافع سليمان شنين عن بعض الشخصيات: "أنا أقول لك من هذا المنبر علاه لا يطرح أحمد بن بيتور شخصية لها وزن ولها ثقل داخل الشارع علاش لا يطرح مولود حمروش شخصية من النظام ..."، يجيب بن جدو: "كل وجه تقدمه رح يكون عليه اعتراض من جهة معينة، صعب في هذه المرحلة أن يكون هناك إجماع...". وهنا يدافع قادة بن عمار عن بن بيتور وحمروش قائلاً: "لكن لم ينخرط في مسار هذا النظام على امتداد عشرين سنة، بن بيتور كسب نقاطاً كثيرة عندما كان أول رئيس حكومة يستقبل، حمروش اختفى على الأنظار...".

أطروحة فشل الاقتراحات التي جات في رسالة الرئيس:

تحتوي أسئلة قادة بن عمار على مقدمات طويلة نوعا ما يصبح فيها بمثابة المحلل لا يطرح أسئلة فحسب وإنما يقوم بإعطاء آراء ومواقف ، وهنا يحاول أن يكشف عن عدم جدوى الحلول التي جات في رسالة الرئيس واستدل على ذلك بعدم دستورية بعض الخطوات التي يصفها بـ "المبهماة" : "إذا تجاوزنا نقطة أن بعض المواطنين أو بعض الشارع أو بعض الشعب قالوا أن هذا تحايل على إسقاط الخامسة وفيه تمديد للرابعة يعني إذا تجاوزنا هذه النقطة، ونذهب إلى نقطة الإجراءات التي أعلنت أيضا عندما يتحدث عن لجنة انتخابية مستقلة يقول سوف تحدد عهدتها وتشكيلتها وطريقة سيرها بمقتضى نص تشريعي خاص من يصدر هذا النص التشريعي، الناس أيضا تتساءل، زيادة على الذكاء والوعي محاولة لمعرفة ثقافة دستورية هل نطبق 107، هل نطبق 102، هذه اللجنة المستقلة من يعينها إن كان الرئيس بوتفليقة، إن كان أشخاص آخرون، المجلس الدستوري لماذا يعطل وظيفته ويقول في النهاية، المجلس الدستوري بكل استقلالية سوف يتكفل بالمهام التي يخولها له القانون ويشرف على الانتخابات الرئاسية. ويستدل قادة بن عمار على أن الشعب لا يقبل الحلول التي جاءت بها رسالة الرئيس كون بعضها غير دستورية، والشعب أصبح يجوز على ثقافة دستورية: " لكن والله غير البارح مواطنين عاديين تعجيل الانتخابات ليست من صلاحيات الرئيس الدستورية، لأن المادة التي تقول كذا...."

ويواصل شنين في اتهام السلطة بعدم جديتها في الإصلاح الذي تدعو إليه: " هذه السلطة لا تؤمن إلا بسلطة الأمر الواقع يعني ن فرض عليك الأمر الواقع وتعامل معه، اعتبروه قانوني دستوري كيما حبيت، الرأي العام فهم هاذي الرسالة، قالك مالا أنا ن فرض عليك الأمر الواقع. قادة بن عمار: سياسة الأمر الواقع في مواجهة الأمر الواقع قد تدخلنا في فراغ ومخاوف، مارأيك في هذا الكلام"، وهنا لا يتخوف كما شنين بتاتا من الشارع الذي يؤكد في كل مرة على سلميته: " الناس تخرج بعائلاتها كضمان أكبر، لأنني أنا كي ندي ولادي ومرتي وأهلي معناه أبي مطمئن اطمئنان كلي مستحيل تحدث فيه اختراقات، الأمر الثاني هو موقف المؤسسات الأمنية والجيش لحد هذه اللحظة..."، كما يعتبر بن شنين أن: "المبادرة الحالية غير كافية، المبادرة الحالية هو اقتراح جزئي، والاقتراح الجزئي لا يحل الأزمة"، كما أنه " لا يجب أن نحمل المؤسسة الأمنية تبعات فشل السياسيين".

يظهر من تحليل خطاب قادة بن عمار أنه لا يستبشر بالندوة الوطنية المقترحة وهو يستخدم مرجعية تجارب سابقة لم تأت فيها المشاورات بحلول ملموسة: "نحن شبه متفقون على غياب الثقة بين الحاكم والمحكوم، ندوة الوفاق هذه ليست الأولى، ندوة الوفاق الوطني مشاورات الدستور 2008، المشاورات التي عقت الإصلاحات الركيكة العرجاء للربيع العربي أو لتفادي الربيع العربي 2011، مشاورات دستور 2016، كيف يمكن لمن فشل في كل هذه المحطات أن يمنح هكذا على بياض محطة جديدة وهو الذي أفلس نهايا، الشارع يقول ترحلو يعني ترحلو قاع".

13 مارس 2019: تصريحات لعمارة... الشباب والحراك... وخارطة الطريق:

قضية تمثيل الحراك:

أطروحة يجب تمثيل الحراك:

دافع عن أطروحة تمثيل الحراك الناشط في الحراك السيد الإبراهيمي بقوله هذه المسيرات في حد ذاتها لازم تصنع ثلاث رجال أربع رجال من الشباب يمثلون الحراك"، وحثته في ذلك أنه "إذا لم تملأ فراغك سيملؤه الطرف الآخر"، كما يرى أن من أنجح هذا الحراك هم الشباب، أما مقدم البرنامج قادة بن عمار فيطرح سؤالاً: "هل هذا وقت التمثيل، فيجيبه نعم...."

أطروحة الشعب يقوم بثورة ببيضاء:

يشرح معزويزي معنى المطالبة برفض العهدة الخامسة: "من خلال العهدة الخامسة هم يطالبون برحيل النظام: "أنا متسمعوش مني كلمة حراك، حيينا نقزمو هذه الثورة، الثورات العربية ثورات، والجزائر دارت ثورة سلمية عظيمة لازم يكون لها ختم خاص" ودليله في ذلك أن مكاش شعب يخرج يطالب بتطبيق الدستور، عادة يخرج الشعب *la désobéissance civile*، عادة الثورة تريد أن تسقط النظام بطريقة لا شرعية، و يقترح كلمة "الثورة البيضاء".

قضية خارطة الطريق التي قدمها السيد لعمامرة:

أطروحة السيد لعمامرة ليس جديرا بطرح أي مبادرة:

يطرح محمد بورنيسة مجموعة من التساؤلات ليستدل على فكرة مفادها أن لعمامرة ليس جديرا بطرح أي مبادرة: " من هو رمطان لعمامرة من أين أتى كي يمثل نائب وزير أول معين أو منتخب، هذا السؤال المطروح من أنت حتى تقوم بتصريحات بخصوص الشباب الجزائري اللي خرج بالملايين للشارع؟ اليوم حتى تصريحاته لقنوات رسمية هذا دليل أن النظام مازال يفكر بالتفكير القديم والتفكير الذي لا ينبغي أن يفكر فيه النظام ابتداء من 22 فيفري اللي فات، الشعب قال كلمته وقال النظام كلو يروح الشعب راهو يقول الشربة مالحة وهو ما يبذلوني المغارف "

ويذهب بورنيسة إلى طرح حجة أخرى: " من يحكم الجزائر، تحكمها فرنسا بالوصاية "بورنيسة: " لما تثمن فرنسا أي عمل في الجزائر فاعلم أننا على خطأ ولسنا على صواب" كما وصف على أنه " دار ثورة في العراق وهدم سوريا واليوم يجي يمثلني ".

قضية إسقاط النظام:

أطروحة إسقاط النظام يعني الاتجاه نحو العنف:

ترى هذه الأطروحة أن إسقاط النظام هو لصيق بالعنف إذ تقول ليلي شيماء أن: " إذا قلنا إسقاط النظام فنحن نتجه إلى العنف نحن منذ 22 فيفري ونحن نقول سلمية، حنا عيينا وحنا نرجعو فيها سلمية لما نقول إسقاط النظام رانا راجين للعنف والمشاركة مع la police، كما توضح ليلي: " أما تغيير النظام فنحترم فيه الدستور ونذهب نحو الانتخابات ... اللي يكون هو أجدر بالحكم يدي الانتخابات ونلغي الحكم الذي كان قائم منذ 20 سنة واللي كان فيه الحقرة والتعسف والسرقة. "

أطروحة النظام يقدم كباش فداء:

يرى قادة بن عمار أن النظام يحاول الالتفاف على المطالب بتقديمه بعض رموزه ككبش فداء: " أنا حكيت على الوجوه لأن أويجي رفعوا شعارات ضده في المسيرات اليوم الأساتذة، رفعوا شعارات ضد نورية بن غبريط، النظام يريد أن يقدم البعض كباش الفداء للشارع يعني ضحي بأويجي فقال البعض تخيننا من

الذي كان يمنع عتًا الياوورت، راحت بن غبريط إذا راحت بن غبريط منيش عارف فيقولون من كانت تهدد الهوية الوطنية تخلصنا منها، هل هذه الحلول الجزئية مقنعة أم هي النفاق على مطالب الشارع ومطالب الناس والحوار مفتوح بين الجميع، ماذا بي أنا منحكيش"، وهنا يصف مقدم البرنامج قادة بن عمار أن تنحية بعض وجوه النظام القديم على أنها تضحية بهم وأنهم كانوا عبارة عن كبش فداء الغرض منها كسب رضا الشارع، ثم يصف ذلك بأنها حلول جزئية ويتساءل ما إذا كانت مقنعة ويتساءل ما إذا كانت كما وصفه بالنفاق على مطالب الشارع وفي ذلك تقديم أحكام ومواقف ولو كانت متخفية في شكل سؤال.

أطروحة الشعب متفق على تغيير النظام بطريقة راديكالية:

يرى معزوزي أن الحراك هو " الثورة البيضاء من أجل إسقاط النظام، الشعب متفق على إسقاط النظام والشعب يغني في المسيرات، "الشعب لا يريد بوتفليقة والسعيد"، علاش جبدو السعيد أخو الرئيس لأنو علابلهم السعيد هو اللي راه يحكم في مكان أخيه"، كما يرى معزوزي أن تغيير النظام هو le changement radical...

قضية تمثيل الحراك:

أطروحة يجب تأطير الحراك:

يرى ضياء الدين براهيمى أنه من المهم تأطير الحراك، ويقدم حجة على ذلك: "من ضرب المستحيل وضرب الخيال أن تطلب كل شيء يتغير بين يوم وليلة لا بد أن ندير ممثلين يوصلو الصوت لكي تكون المطالب موحدة"

الحراك لا يحتاج إلى تأطير:

ترى هذه الأطروحة أن الحراك لا يحتاج إلى تأطير، وتستدل ليلى على ذلك: "أنا أرى أن الشعب راه مؤطر، الشعب الجزائري راه واعى لأن الشعب الجزائري هو الذي خرج الذي جاب النخب إلى الشارع ماشي النخب لي خرجاتو للشارع، الأحزاب السياسية دورها أن تأتي بحلول إلى الشعب."

كما يوضح قادة بن عمار: " في وقت coupe du monde كامل ولاو مدرين في وقت الثورات كامل نولو ثوار، في وقت الانتخاب كلنا نصبح محللين، وفي وقت دوس الدستور منذ 2008 قاع

نولو خبراء دستوريين، هل في اللحظة هذه يمكن التسرع باختيار ممثلين أم نترك السفينة تصل إلى حد ما، ويشرح مدى صعوبة التمثيل أصلاً: "نرجع إلى النخب وسؤالها من يختار النخب نختارها من الولايات من كل الدوائر من كل البلديات لازم نديرو استفتاء."، ويظهر من الأسئلة مدى انخياز مقدم البرنامج إلى فكرة عدم تمثيل الحراك.

قضية الأحزاب السياسية ودورها في النظام:

أطروحة الأحزاب السياسية تبحث عن مصلحتها:

ترى هذه الأطروحة أن الأحزاب السياسية تبحث عن مصلحتها حيث يقول معزوزي: "هناك أحزاب 20 سنة مع بوتفليقة لم تجد حلول إنهم يمارسون النفاق السياسي، مثال على ذلك لم يستطيع أن يعطونا ممثل واحد معاه consensus تاعهم"، بل ويذهب إلى أبعد من ذلك بقوله *ce qui leur interessement c'est leur part du gateau*، ومع ذلك يجيبه قادة بن عمار: "لا يجب أن نشيطن الطبقة السياسية التي كانت نتيجة أوضاع".

القوى الفاعلة: يصف السيد معزوزي: بوتفليقة عبد العزي على أنه: "رئيس قوة"

14 مارس 2019:

قضية موقف الموالاة من الحراك:

يطرح قادة بن عمار أولى الأسئلة ماذا يحدث في معسكر الموالاة بعد هذه التصريحات والتصريحات المضادة في حزب الأرندي الأفلان اليوم وعلى لسان مسؤول هيئة التسيير يقول أن الأفلان لم يشارك في الحكومة إلا ببعض الوزارات منذ 99 حتى الآن، هذا التصدع كما يصفه البعض عند الموالاة هل سيعجل بنهاية الأزمة التي تتخبط بها البلاد أم سينقلها إلى مرحلة أكثر خطورة، يحدث هذا في الوقت الذي ينتقل فيه وزير الخارجية من برلين إلى موسكو، التقى هناك مع المسؤولين و قال أننا سنحلها في الايام المقبلة.

أطروحة الحراك يخلق تصدعا في الموالاة:

يرى الحبيب راشدين أن هناك أن الحراك خلق زلزالا في الموالاة يحلل: "شيء طبيعي بالنسبة للموالاة خاصة يجب أن تتحمل هه الصدمة الكبيرة، أن يحدث الزلزال إليهم، زلزال إليهم نعم بالنسبة إلينا حراك شعبي كبير، نطالب بتغيير وتغيير جذري نعم ولكن بالنسبة للموالاة هي صدمة كبيرة وزلزال"، وهنا يوضح هذا الضيف عن طريق الألفاظ التي اختارها مقدار الصدمة التي أحدثها الحراك في الموالاة، وهو طبعا ليس الرأي ولا اللغة التي يتكلم بها من هم في الموالاة، ويبدو مقدم البرنامج قادة بن عمار داعما لهذا الطرح مسلطا الضوء على إحدى الحقائق التي كشف عنها شهاب صديقي: "ولكن هو قال كلام خطير قوى غير دستورية تحكم البلد، أننا كنا غير مقتنعين لترشيح الرئيس لعهدة خامسة هذا الكلام ماهي تداعياته". وهنا يظهر استعمال عبارات جديدة من قبيل قوى غير دستورية الذي يجعل خطابا جديدا يبرز في نقاشات القانون لا يتحفظ بشأن ذكر بعض القوى التي لم يكن يتم الإشارة إليها فيم سبق من بعيد أو قريب.

أطروحة الموالاة تحاول ركوب الموجة:

ترى هذه الأطروحة أن الموالاة تغير من مواقفها وتحاول ركوب الموجة، يقول نزيه بن رمضان: "الآن حصص الحق وشهاب صديق قال الشيء الذي كان مقتنعا به حقا شهاب صديق أو أويوحي أو غيره وشفنا الكثير من الأمثلة البارح فقط كانوا يصفقون وكانوا يشوفوا جزائر بدون بوتفليقة ظلام في ظلام، الآن راهم مع الحراك الشعبي وراهم مساندين ... وراهم يقولوا فعلا أخطأنا فعلا وفعلا وفعلا ... يعني هذه محاولة تموقع ... في اللغة الاتصالية هذه محاولة تموقع ...".

وهنا يظهر أن منتج الخطاب يقدم توصيفا سلبيا للموالاة التي يتهمها بمحاولة التموقع، وهو خطاب يظهر إلى الواجهة مع غياب ضيوف عن الموالاة وانتشار الحراك ومطالبه بحيث أصبح من الصعب ظهور خطاب معارض له.

أطروحة: الأحزاب السياسية ارتضت لنفسها بالمهانة:

تصدرت قضية البديل السياسي في فترة الحراك قائمة القضايا التي كانت محل مطارحات عديدة، ومن الأطاريح التي لم تر في الأحزاب السياسية أي أفق، مبررة ذلك بتخليها عن دورها الحقيقي فيم مضى

حيث يقول حبيب راشد الكاتب الصحفي والمحلل السياسي: " هذه الرسالة حميدة ينبغي أن نسجلها... كان ينبغي أن أتوقع هذا السلوك من أحزاب كانت ارتضت لنفسها أن تقوم بدور الواجهة لسلطة ظلت دائما خلف الستار أنا أصدق قيادات جبهة التحرير عندما قالت نحن لم نكن نحكم لأن الحكومة لم تكن أبدا صادرة بإيعاز من هذه الهيكل أو بإيعاز من ممثليها داخل البرلمان خاصة عندما تم التعديل الدستوري ورجعنا إلى صيغة الوزير الأول الذي هو مجرد وزير أول لجهاز تنفيذي نعلم من هو رئيسه، ساعي بريد.... لكن هذا القول لا ينفي أنهم قبلوا بهذا الدور الذي لم يكن مهين لحزب عريق مثل حزب جبهه التحرير الوطني ولا لحزب استقطب جزءا كبيرا من الإطارات الوطنية مثل RND عليهم أن يتحملوا مسؤولية الدور الذي قبلوا آداءه لصالح سلطة كانت مغيبة عنا"، وهنا يوضح حبيب راشد أن ضعف الأحزاب السياسية حتى تلك التي تحظى بوزن كبير على الساحة السياسية كان من اختيارها وهو الذي أدى إلى ضعف الأجهزة السياسية للدولة من برلمان ومن سلطة تنفيذية.

الأطراف الفاعلة في الحراك:

من الأطراف الفاعلة التي ظلت كل الأصوات والضيوف التي حضرت في بلاطوهات برنامج الجزائر هذا المساء ترسم لها صورة إيجابية:

الشعب وشباب الحراك: يقدم حبيب راشد الكاتب الصحفي والمحلل السياسي صورة إيجابية ناصعة البياض لشباب الحراك كأحد القوى الفاعلة التي: " بعض الناس يريدون أن يقنعونا بأننا في محنة أعتقد أننا أمام منحة نادرة ما تتوفر للشعب... عندنا شعب خرج بطريقة نظيفة رائعة أعطى وجه جميل للجزائري الذي لم يخرج من أجل رغيف قوت .. خرج للمطالبة بحق المشاركة في بناء المستقبل لا تنسى أن هذا الشباب الذي يمثل ثلاثة أرباع سكان الجزائر في أربع عهديات للرئيس استقبلت الجزائر ما يعادل تعداد السكان.... شعب جديد لم يشاركنا نحن الشيوخ في ذلك التيه الذي يشبه تيه بني إسرائيل... لم يعرف العشرية السوداء ولم يعرف حزب العهد الواحد ولذلك فهو متحرر أصلا ليس له عقد ليس له خوف فقط أنه لم يمنح من قبل فرصة للتعبير عن هذه الرسالة القوية الذي تتجاوز تلك الشعارات التي يراد أن تلصق بهذا الشباب... أريد أن أكون جالسا على طاولة الصراع في الجمهورية الثانية التي سوف أعيش فيها أنا أنا الشعب ابن العشرين، ابن الثلاثين ابن الأربعين.... "...."، وهنا ارتبط الشباب بالتغيير والتحرر وهي صفات إيجابية كانت ومهما كان موقع هذا الخطاب من الحقيقة فيبقى الشعب في فترة الحراك صاحب

المبادرة وصحاب الأيديولوجية السائدة التي لم يكن ممكنا لأي خطاب أن يخرج عن معاملها لاسيما أنها ارتبطت أيضا بمرافقة أقوى مؤسسة دستورية في الدولة وهي مؤسسة الجيش.

أطروحة الأفلان والأرندي كان في خدمة السلطة:

يسأل قادة بن عمار: "الدكتور ميلاط ما رأيك لدينا اعترافات عندنا مؤشرات خطيرة سواء FLN ou RND أنه دائما أنه كان ذراعا يستعمل وظهرا يركب وضربا يحلب ولم يحكم وكنا نقولها والأفلايين تأخذهم الأنفة والزعاف ويقولك الأفلان هو الدولة والدولة هي الأفلان.

أطروحة تجميع كل السلطات بيد الرئيس:

ينطلق عبد الحفيظ ميلاط بالتساؤل حول: "من سبب الأزمة التي أدت إلى الحراك الشعبي والتي أرجعها في أطروحته الأساس إلى استفراد الرئيس بوتفليقة بجل الصلاحيات الدستورية: "أي دستور يقوم على مبدأ توازن السلطات، غير أن كل الدساتير في عهد الرئيس الحالي كلها كانت تهدف إلى تعزيز سلطة معينة على حساب باقي السلطات أين وصلنا في الأخير أن السلطة التنفيذية وبالضبط السلطة الرئاسية... كل السلطات تم تقزيمها فباقي السلطات أصبح دورها هامشي على هامش السلطة القوية اللي هي السلطة الرئاسية... لما نرجع إلى رئيس الوزراء يعرض عمله على الحكومة ويقولون أنه مجرد منسق وممثل رئيس الجمهورية لكن في حالة رفض البرنامج من قبل البرلمان يستقيل، ولكن كيف يستقيل وهو في الأصل ليس برنامج رئيس الحكومة وإنما برنامج رئيس الجمهورية إذا كان التطبيق السليم فالمفروض هنا الذي يستقيل هو الرئيس لأن الوزير الأول هو مجرد منسق".

أطروحة طول فترة الحكم وتفعل القوى غير الدستورية:

يؤكد الدكتور ميلاط على أن هناك قوى غير دستورية تحكم البلد من سنوات ويشرح ذلك: "عندما يقول إنه في حزب RND تحكمنا قوى غير دستورية فأظن أن إسقاطه صحيح لأبعاد كثيرة لأن الإشكال الذي يعاني منه الرئيس ليس مصادفا للعهد الخامسة يعني حتى الترشح للعهد الرابعة كان يعاني من نفس المشكل الصحي وكان يعاني من نفس العجز وكان هذا العجز ثابت وكلنا نعرف أن هذا العجز أصيب به سنة 2013 معناه حتى قبل العهد الرابعة معناه حتى ترشح الرئيس في العهد الرابعة كان ترشح غير دستوري".

يرجع قادة بن عمار تغول القوة غير الدستورية والفساد الذي أصبح موجودا إلى طول فترة حكم الرئيس بوتفليقة: "حتى لا نضع فرضية المرض هو الذي أدى إلى تغول البعض ربما أنت عندما تستمر في الحكم لمدة 20 سنة راح تنمي طفيليات وزمر تحكم وتولي هي صاحبة القرار. ويجب ميلاط:" تغول المال الفاسد حول الرئيس أو القوى التسلطية التي دارت حول محيط الرئيس هي نتيجة طبيعية وليس لها علاقة بمرض الرئيس".

أطروحة إسقاط النظام مطلب غير بريء:

يشكك نزيه بن رمضان في الخلفيات وراء ما يسمى بتغيير النظام ويوضح: "...مشيت الثانية واكبت المسيرة... مسمعتش تغيير النظام... سمعنا لا للخامسة ثم لما جت التمديد سمعنا لا التمديد... ثم تبنتها بعض الأطراف والكثير لا يعرف معنى تغيير النظام.... ويعقب الأستاذ راشدين في رسالة الرئيس الثانية الحديث عن تغيير منظومات الحكم السياسي والاقتصادي يعنى تغيير في المحتوى ربما لا يكون مصحوبا بالتغيير في الأشخاص.

أطروحة وضع الأحزاب العتيدة على غرار الأفلان في المتحف:

يظهر خطاب قادة بن عمار فكرة يتبناها إلى حد كبير وهي أن يتنحى الحزب العتيد جانبا ويظهر ذلك من خلال تلخيصه للإخفاقات التي تسبب أو وقع فيها الحزب: "الأفلان بسمعته بإرثه بتاريخه نتركه جانبا، يعني الثورات جعلت لهذا الأمر أن نصح ما كان لابد من تصحيحه في السنوات السابقة... لو دخل المتحف ما استعملوه في سانتجديو باش يحونو الناس... ما يجي ولد عباس ويتهدل عالميا وما يصرا فيه هاديك "الكادانات"... وهذه ارتبطت باسم الأفلان، نخطوهم في المتحف ونتهناو". وهنا لم يوفّر صاحب برنامج "هنا الجزائر" الكلمات لوصف إخفاقات حزب الأفلان. وفحوى الخطاب يقود إلى أن الأحزاب العتيدة لا سيما الأفلان مطالبة بالرحيل. ولا يتوانى قادة بن عمار عن رسم صورة سلبية عن هذه الأحزاب بجميع العبارات: "أنا عندما أقول حل الأفلان أو الأرندي فهذه أحزاب استنزفت واستنزفت من سمعة الوطن الأفلان قعد يدي من سمعه الوطن... من سمعة نوفمبر بجمال ولد عباس".

أطروحة: ضرورة إصلاح الأحزاب السياسية

على عكس الأطروحة السابقة التي رأت ما اصطلح عليه بضرورة إدخال الأحزاب العتيدة إلى المتحف، تكشف هذه الأطروحة عن نوع آخر من التعامل مع هذه الأحزاب وهو تشبيهاً ووضوح طاقات جديدة فيها إذ يقول حبيب راشد: "هذه الأحزاب مانجمش نستأصلها لا يجب أن ندخل في فكر استتصالي شديد... هذه الأحزاب موجودة.. أنا لدي اقتراح... عندنا شباب ما شاء الله خرج يريد التغيير ويريد أن يشارك في التغيير يجب أن نفهمه أن التغيير لديه أدوات ولا يمكن للشباب أن يقوم بإنشاء أحزاب في وقت قصير، لماذا لا ندعو إلى اقتحام هذه الأحزاب وتغييرها بسرعة فائقة وأن يطالب بمؤتمرات عاجلة تسمح لهم انتزاع القيادة من هذه الأحزاب التي تكون أدوات لينتزع رأس الدولة إن شاء، وينتزع الغالبية في البرلمان، لماذا نحرمهم من هذه الأدوات المستخدمة ليس المهم أن تسميه الأفلان أو طلائع الحريات، أو تجمع...".

أطروحة إسقاط النظام فكرة خطيرة:

ينفي عبد الحفيظ ميلاط فكرة أن يكون إسقاط النظام مطلب شعبي إذ يقول: نحن تابعنا الشعارات التي كانت مرفوعة في المسيرات مصطلح "إسقاط النظام" لم أسمع في أي مسيرة، يجب أن نعرف خلفية هذه العبارة لأن بعض الشباب تردد هذه العبارة ولا يعرف أبعادها ولكن من أطلق هذه العبارة في المسيرات أكيد عنده نية معينة ولديه هدف معين يريد الوصول من خلاله لأن من أراد تأطير هذا الحراك أو أراد فرض التصور تاعو في هذا الحراك أراد تمرير هذا الشعار تاع إسقاط النظام "وهنا يحاول قادة بن عمار أن يدخل كطرف في النقاش ليبرر بأن إسقاط النظام هو نتيجة طبيعية بحجة تستند إلى تجارب الدول العربية مفادها: "عندما ذهب أويحي ذهب جزء من هذا النظام، عندما ذهب علي حداد سقط حلقة من هذا النظام هذه هي حلقات. ويوضح عبد الحفيظ ميلاط: "إسقاط النظام كلمة خطيرة جدا لكي تسقط النظام بجميع مؤسساته بمعنى أننا ندخل في فراغ فراغ دستوري...".

أطروحة النظام لا يعني سقوط الدولة:

ينفي حبيب راشد أن يكون هناك تطابقاً بين إسقاط الدولة وإسقاط النظام: "من هو النظام الذي سقط مع الدولة، هو النظام الليبي لأن في ليبيا لم تكن هناك مؤسسات، كانت هناك قيادة ثورية

وشعب، لم تكن مؤسسات بمجرد سقوط القيادة سقطت الدولة"، لكن الدولة في مصر لم تسقط، الدولة في تونس لم تسقط بل أعيدت رسكلتها، وأعيدت جدولتها، وهي الآن شريك في الحكم.

يوجه قادة بن عمار إلى حبيب راشدین سؤالاً فحواه: "ما رأيك في ما قاله ميلاط لأن يستند إلى ما وقع في الدول العربية لأن إسقاط نظام أدى إلى إسقاط الدولة بشكل آلي حتى وإن كانت الشعوب لديها نية حسنة ولكن دائماً هناك أجنادات..."، وهنا يقدم حبيب راشدین حجج على أن إسقاط النظام لا يؤدي إلى إسقاط الدولة على ضوء عدد من تجارب الدول العربية وفرنسا فيم مضى: "ما هو النظام الذي أسقط الدولة هو النظام الليبي، لأنه لم تكون هناك مؤسسات كانت هناك قيادة ثورية والشعب بمجرد سقوط القيادة... سقطت الدولة، لم تكن دولة بكل أسف، ولكن الدولة في مصر لم تسقط، الدولة في تونس لم تسقط، أوعدك جدولتها ورسكلتها، نظام الحكم لا يسقط إلا بالعنف، الثورة الفرنسية أسقطت النظام واحتاجت إلى 50 سنة لكي تستقر... من صدروش وهم للشباب تاينا نقول أمامكم فرصة وأمامكم عرض هذه الجمهورية كان يحكمها دستور فاسد دستور 89 دستور فاسد غررنا به بالمادة 140.. هو الذي صنع لنا التعددية ولم يصنع لنا الديمقراطية... ولا التداول على السلطة"

17 مارس بدوي يشاور... براهيمي يفاوض والشارع ينتظر الرد الحاسم.

قضية رفض رموز النظام:

أطروحة: فشل الحكومة ورفض المشاورات مع رموز النظام السابق

في سياق يتصل ببدء المشاورات التي قام بها بدوي على عكس ما كان يتوقع البعض، أن يكون إعلان الحكومة اليوم أو البارحة، ويبدو أن الدعوات قوبلت بالرفض، على الأقل بالنسبة لل نقابات المستقلة للتربية والصحة التي أدرت ظهرها للسيد الوزير الأول بدوي وقالت أنها لن تشارك في خارطة الطريق التي تقترحها السلطة، ترى هذه الأطروحة أن تعيين هذه الحكومة فشل من الأساس لأن أصحابها ينتمون إلى النظام السابق بالتالي فهم غير مقدّرين للرهانات المطروحة في هذه المرحلة، ويستدل على ذلك سفيان صخري أستاذ جامعي وناشط سياسي: "السيد بدوي إبان المؤتمر الذي نشطه كان عاجزاً عن الرد عن مجموعة من الأسئلة التي كانت جوهرية، والمتعلقة بالمرحلة المستقبلية"، و "لأن مطالب الحراك تتكلم عن تغيير جذري ويتحدث عن ذهاب رؤوس النظام السياسي القائم، بكل منظوماته المختلفة"،

ويضيف: "المشكل التي وقعت فيها السلطة أنها أحرقت كل القنوات التي من المفروض أنها تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، من جمعيات وأحزاب". وتبقى أطروحة فشل هذه الحكومة مقترنا بتعارضها مع يطلبه الشارع كما يستدل على ذلك سفيان صخري: "لا يمكن لأي نقابة أو شخص أن يتحمل مسؤولية أنه يذهب لطرح معارض للإرادة الشعبية، لأن الإرادة الشعبية اليوم واضحة، تقول أن هناك رئيس، كأمين زمرة محيطة به كأمين أبواق تنادي بالاستمرارية هي التي أدت بالجزائر إلى اليأس، هي التي أدت إلى تدمير مؤسسات الدولة، التدمير المجتمعي، هناك اقتراح برحيل هؤلاء".

أطروحة يجب أن يكون هناك تمثيل للحراك:

ترى هذه الأطروحة أنه يتوجب تمثيل الحراك، وحثهم في ذلك كما يقول ضيف البرنامج محمد بن حمو محامي ورئيس حزب الكرامة: "لا الشارع يتنازل ولا النظام يتنازل، الشارع أسقط الحكومة الجزائرية، ولا نريد أن يسقط الدولة الجزائرية أو النظام، ولهذا أطرح سؤال....ياحبذا لو يطلب الشارع من النظام، أنا باغي فلان يتحاور معك، أعطولنا إسم، أعطولنا شخص، من المستحيلات السبع نوصلو إلى حل"، ويستدل بن حمو بهذا السؤال: "هذا النظام يتحاور مع 17 مليون؟"

وبعبارة أخرى فإن بن حمو ينتقد بشكل غير مباشر الحراك الذي حسبه يخاطب النظام بلافتات: "الشعب هذا يقول أن الرئيس يخاطب شعبه بالرسائل، متفقين، ولكن حتى الشارع يخاطب النظام برسائل بلافتات"، وهنا يجيبه سفيان صخري: "هي يقدر الرئيس بعد صلاة الجمعة يجبط للميدان ويتكلم مع الشباب فيجيبه بن حمو لما هذا تعجير فيجيبه سفيان صخري "مالا هناك مشكل"، أما قادة بن عمار فإنه يوضح فيما معناه أن الشارع ليس بحاجة إلى تمثيل مادامت مطالبه واضحة: "النظام هذا أنت تطالب النظام بأن ينتخب ممثلين، مع أن الشارع في لحظة انفعال، يطالب بأمور واضحة وخرج في الجمعة الثالثة ليعترض على الالتفاف".

أطروحة رفض الشارع لإصلاحات السلطة:

يوضح منتج الخطاب علي ذراع من خلال أدلة كثيرة أن الشارع قد رفض الإصلاحات التي تنادي بها السلطة حيث أن: "مطالب الشارع واضحة عدم ترشح الرئيس لعهدة خامسة ووقف عمليات ما يتم

من إجراءات"، أما الحجّة الثانية على رفض الإصلاحات: "هناك إجراءات من طرف السلطة القائمة، وهذه الإجراءات لم يطالب بها الشارع، ورفضت جملة وتفصيلاً"، وهنا يشرح قادة بن عمار نوع هذه الإجراءات بمعية الضيف: تقصد تعيين الحكومة بمعية بدوي، والإتيان بالسيد الإبراهيمي كمشرف على الندوة..."، وهنا يؤكد قادة بن عمار على فشل المشاورات خاصة يوضح: "ماشي حوار سري، الناس راهي حشمانة باش تروح، بدوي اليوم حشم يقولها، ملقيت حتى واحد يجي باش يولي وزير".

أطروحة المؤسسات غير منظمة:

أظن أن هناك فرق بين النظام والدولة، حينما نتحدث عن النظام، نشاهد قرارات وقراراتمضادة، رسائل ورسائل مضادة، الناس تعلن ترشحالرئيس بالوكالة وبعدها رسالة منسوبة للرئيس أنا مافكرت قط في الترشح، معناها أن الجهة التي هي في السلطة هي فوضى". اليوم التهديد الكبير للدولة هي هادي الناس اللي راهي دير في الفوضى".

18 مارس 2019 رسالة أويحي... وفضائح الفساد تعرقل بناء الجمهورية الثانية:

تتوالى الأطروحات التي تعطي صورة سلبية عن نظام بوتفليقة الذي برز معه ما يعرف بالفساد السياسي:

أطروحة أسباب الحراك: المافيا السياسية والمال الفاسد:

تعطي هذه الأطروحة التي تتحدث عما أسماه لمين عصماني بـ "إفلاس الطبقة السياسية" والتي برأيه لم يكن لها سلطة اتخاذ القرارات السياسية المتعلقة باقتصاد الوطن، تقسيم الريع، والتي لم يكن يخرج في الأحزاب السياسية، لأن الأحزاب السياسية: "كانت ترسم قرار لسلطة خفية".

كما حلل لمين عصماني الأسباب الجديدة لقيام الحراك الشعبي في الجزائر وأرجعه بالدرجة الأولى إلى استفحال الفساد المالي والذي لطخ العملية السياسية، ويبدو هذا النوع من الطرح جديدا نسبيا في برامج الرأي إذ يكشف: " منذ أن دخلت المافيا السياسية والمال الفاسد، بعدما دخل المال وتوغل بصفة رسمية بعدما كان بصفة خفية، اليوم رُسم المال في العملية السياسية" ويستترسل لمين عصماني: " من هذا

المنطلق بعد ترسيم رجال المال في العملية السياسية هنا حدث تلوث بشكل خطير لا يطاق استدعى ليس فقط ثورة بل حتمية، ليس مجرد، ليس قضية منظومة سياسية، وإنما البلاد في خطر".

يكشف لمن عصماني من خلال الكلمات التي اختارها على مدى التلوث الذي عرفته العملية السياسية بتوغل رجال المال والأعمال، ورغم أن الحديث عن الفساد ليس وليد فترة الحراك، غير أن الحراك الشعبي حرر الضيوف والقنوات على حد سواء فأصبح الكلام عن هذا الفساد يستعمل خطابا واضحا مكشوفاً يسمي الأسماء بأسمائها ويصف التجاوزات بأوصافها، فمعنى كلمة "ترسيم" تعني أن أصبح لهم من الحقوق بأن يفعلوا ما يشاؤون وهو الذي أدى بالأمر إلى ما يشبه التلوث الذي ينتشر ويصبح من الصعب التحكم فيه.

قضية استعانة النظام بالأخضر الإبراهيمي:

أطروحة السلطة واستعانتها بوجوه نظيفة لتبييض صورتها:

شرح قادة بن عمار في إطار تتبع مسارات البرهنة سلسلة من الحجج يوضح فيها أن الأخضر الإبراهيمي يخلط بين الدولة والنظام: "اليوم تحدث الأخضر الإبراهيمي عن فكرة اجتثاث أو إسقاط النظام، السيد الإبراهيمي مُصر على أن يقول ميقدروش يروحو كامل (لا يستطيعون أن يذهبوا كلهم) حتى وإن طالب الشعب، وقال هل رأيتم الشرطة أو الجيش يذهبون، وكأن الشعب طالب بأن يحل الجيش أو الشرطة، ولكن كأنه يخلط بين الدولة والنظام، وهو دبلوماسي كبير يعرف الفرق الدولة والنظام لماذا يصير الأخضر الإبراهيمي على تقديم هذا الخطاب وعاد لتحذير الجزائريين من نموذج العراق... قال أنظروا العراق وماذا حصل فيها حتى أنه تحدث عن بريمان الأمريكي وقال إنه راح تكونو مثل الأمريكيين لما قضوا على العراق".

يركز منتج الخطاب قادة بن عمار على تصوير الإبراهيمي على أنه يقف إلى جانب النظام، وأنه يقوم بتخويف الجزائريين من مآلات الحراك ومن فكرة إسقاط النظام مع أنه يعرف أن إسقاط النظام لا يعني إسقاط الدولة، وفحوى الخطاب هنا هو تشجيع على فكرة إسقاط النظام التي ينادي بها الشارع.

يظهر من الخطاب الذي تناول شخصية الأخضر الإبراهيمي بصفته إحدى القوى الفاعلة في فترة الحراك أنه ألصق بها الكثير من الأدوار السلبية نظراً لما لعبته هذه الشخصية في الظهور إلى جانب النظام

الذي استخدمه واجهة له ويستدل إرزي بمجموعة من الملامح التي يرسم من خلالها هذه الأدوار السلبية منها: "الأخضر الإبراهيمي خسر موضع الدبلوماسية بدخوله في هذا المعترك الذي لا ينفعه ولا ينفع السلطة ولا ينفع الحراك... لأن الحراك كانوا يشوفوه (يرونه) في الأول في مسيرات الـ 22 مجموعة من الشباب ما يعرفوش، واستعملت السلطة واحد الخطاب أنها استصغرت من قبل هذا الشعب خاصة القاطرة التي تقودنا هي أكثر من 70 بتلبية شباب استصغروهم الدولة لا تزول و إنما السلطة تزول تأتي سلطة أخرى... الحراك فهم أن الشعب هو مصدر أي سلطة...هم يستعملون طريقة الاستغناء، طريقة الاستصغار ثم أنا بين قوسين أعلل بكلام شافي وافي قالو في البريد المركزي يوم الجمعة وكنا حاضرين معاه المجاهد لخضر بورقعة اللذي نحيبه لنعلم المشاهدين أنه أصيب بنوبة قلبية أول أمس والحمد لله راهوو سلامات... قال كلمة على الإبراهيمي الإبراهيمي إذا دخل أي بلد 40 سنة مينوضش الحشيش، وهذه رسالة للشباب وكذلك استعمل هذا الدبلوماسية المحنك نفس خطاب السلطة اللي هو التخويف.... ويضيف أرزي:" وقع وقع الإبراهيمي في خطأ السلطة المسوق للشارع من أجل تضعيف وإضعاف الحراك... الخ"

كما يبدو أن الإبراهيمي قارن بين محاولة اجتثاث حزب البعث العراقي وحزب الأفلان إذ يقول قادة بن عمار:" هو حاول مقارنة الجزائر بالعراق... البعض يحاول إدخال fln إلى المتحف قال انظروا العراقيين اجتثاث البعثيين، واجتثاث البعثيين ماذا فعل... رغم أن المقارنة لا تستقيم".

ويسترسل قادة بن عمار في مسارات البرهنة موضحاً أن: "الإبراهيمي كان وجهها دبلوماسياً في الخمس سنوات الأخيرة أصبحت تستعين به السلطة للقول أن الرئيس مازال يحكم وحتى السيد الإبراهيمي كان يقول كنت آتي لأطمئن على صديقي بوتفليقة ... لماذا يرفض الشعب الذهاب إليه هل الخطاب هذا يساعد في تنفير المجتمع المدني من فتح الحوار مع السيد الإبراهيمي خصوصاً أنه لم يتورط في الفساد في هذا النظام كان بعيداً عن هذا النظام بشكل أو بآخر".

ذهب عمار خبابة ناشط حقوقي في نفس السياق مؤكداً على أيضاً على الدور السليبي الذي لعبه الإبراهيمي أثناء خرجاته:" في اعتقادي أن خرجاته غير موفقة لما كان يتكلم مع الرئيس ويخرج يتكلم، فهذه الصورة الكاريكاتورية التي كان يقدمها هي التي بقيت في الأذهان... لما الشباب يعلقون عليه يقولون سنوات وهو يجي يكذب علينا بهذه العبارة.. مع احترامي ليه احترامي لمسارو فهو مهما كان فهو قطب

من أقطاب السلطة والسلطة طبعاً فيها الصالح وفيها الطالح وهو كان ديبلوماسي كبير باعتقادي أن هذه الصورة البائسة التي يحملها الشباب في أذهانهم حينما كان يأتي.....الرئيس لا يخاطب شعبه، لا يظهر إلا في خرجات بروتوكولية محضرة ومهيئة والسيد الإبراهيمي يجي يتكلم في مكانو يقول رآه بخير ورائي شفتو وراه بخير".

ومع ذلك يتفق أيضاً منتجو الخطاب بشأن الأخضر الإبراهيمي على أنه ليس شخصية فاسدة بجد ذاتها ويعود قادة بن عمار إلى ماقالته هذه الشخصية دفاعاً عن شخصها:" هم سألوه لماذا لم تستقيل عندما تم توقيف المسار الإنتخابي في بداية التسعينيات.... قال المسؤولية التاريخية تقتضي أن لا نقفز من السفينة عندما تكون غارقة يعني ندافع عن الجزائر وليس على النظام أو الأشخاص ربما هو بمنطق الدولة ربما الآن يبرر ما لا يبرر..."، وهو الأمر الذي لا يبرر على حد تعبير قادة بن عمار وكذلك خبايا الذي يقول:" يحاول أن يرقع ولكن كأنو مفادش لسبيين أولاً بسبب ماضيه القريب، وكان يقول كلام نحن لا ندري إذا ماكان يقوله ليس صحيحاً ولكن في الأخير ثبت بأنه غير صحيح لأن الرئيس لحد الآن ما يظهرش وما يبانس ولهذا مقبلوش الشعب وأنه هذه الأيام مازال يتكلم بنفس المنطق، يشبهنا بالعراق ، ويخلط بقصد عندما يخلط بين النظام والدولة."

كما ذهب لمين عصماني رئيس كتلة الأحرار إلى فكرة مفادها أن النظام يستعين بشخصيات مسنة:"... لكل مرحلة رجالها... السلطة أخفقت وعندنا نقص كبير في الاتصال المؤسسي... مع احترامي للشخص ولما قامه...يحترم سنه تجاوز 85 سنة مش معقول يخاطب مجتمع 75% أقل من 40 سنة...التحيين والشعب الجزائري من خلال الحراك أثبت أنه يتغير ويتغير نحو الإيجابي...نحن في الكتلة نتاعنا كنا نقول هناك تقصير مؤسسي في الاتصال بشكل فضيع، في نظري الرجل يستعين مثلاً بميثاق...76."

إخفاق الحكومة وشخصية بدوي:

إلى جانب نقل صورة سلبية عن الأخضر الإبراهيمي فإن شخصية بدوي هي الأخرى لاقت توصيفا سلبيا لها ولدورها إذ يقول قادة بن عمار: نعرفوا السي بدوي، هاذيك هي لغته " خباية لأول مرة نشوفو بذلك الارتباك "قادة:" أنا نتبعو على الأقل في المجتمع المدني عندما يلتقي في الولايات نفس اللغة، كلما يخرج عن النص يعميها، لا يمتلك الرجل أي أسلوب وهاذو هو ما الولاية، يقولو نجيبو الولاية على أساس يخدمو في الولايات طلعوهم في الحكومة على أساس أنهم تقنوكراط." ولقد تنوعت توصيفات شخصية بدوي بين ما قاله قادة بشأنه خطابه: " خطاب خشبي"، وما قاله إرزي الذي اعتبره: " آلة سياسية مبرجة".

قضية التغيير:

أطروحة: غياب الفكر المؤسسي للسلطة:

يرافع لمن عصماني ميرزا في أطروحته أهمية ثقافة المؤسسة، ويرى أن غيابها أدى إلى الاختلالات الكبيرة في النظام وفي استفحال الفساد ويعطي أمثلة على ذلك تركز الصلاحيات في هرم السلطة وعدم الفصل التام بين السلطات في فترة حكم بوتفليقة، إذ يقول: "... هناك أشخاص، هرم السلطة رئيس الجمهورية مع صلاحيات مملكة، فركزوا السلطات، ومخلوش السلطة التشريعية تخدم خدمتها، لأن من المفروض السلطة التشريعية هي التي تراقب السياسي والمال الفاسد"، وهنا يرجع منتج الخطاب إلى ما وراء استفحال ظاهرة الفساد والذي رده إلى ضعف مؤسسات الدولة والفصل بينها مما أدى إلى ضعف الآليات الرقابية، ومن الواضح أن هناك أشخاص استغللت هذا الوضع للقيام بصفقات مشبوهة والكثير من الأمور اللا قانونية، وأمام ضعف المؤسسات أصبح التهرب من المسؤولية أمرا واردا عند استدعائه من طرف لجان المراقبة.

قضية القضاء:

أطروحة القضاء كان مكبلا:

في سياق مسارات البرهنة تقدم الضيف بمجموعة من الحجج ليستدل على أن القضاء كان مكبلا فالمشكلة لم تكن في القضاة أنفسهم ولكن في المحيط الذي كان يعج بالفساد: "القضاة الذين يخرجون اليوم هم أنفسهم القضاة الذين كنا نتقدمهم بالأمس أو يتقدمهم الكثير على أساس أن العدالة تسير بالهاتف، وسمعنا قضاة نزهاء وقالوا كرهنا إدخال الشباب إلى السجون... أين هي الإصلاحات أقطاب جديدة قضائية يمكن أن تأخذ فيها الملفات مجراها بطريقة طبيعية دون أن يتدخل النفوذ.."، كما يصف يوسف خبابة المحاكمات السابقة في القضايا الكبيرة بأنها: "ذر للرماد في العيون، لما توصل للرؤوس الكبار تحبس (تتوقف)، سواء في الخليفة، أو في الطريق السيار" كما يضيف قادة بن عمار على أننا: "نحن أكبر بلد نصدر القوانين ونقلب عليها"، وتبقى استقلالية القضاء هي الضامن الأكبر لتطبيق القانون كما يقول لمين عصماني: "تطبيق القانون يجب أن تكون تركيبة القضاة محصنة ومستقلة" وهو شيء غير موجود حسب قادة بن عمار بدليل: "هيئات مكافحة الفساد غير مستقلة وتابعة للرئاسة".

أطروحة ختم الرئاسة بيد شقيق الرئيس:

يلق الصحفي على أن تصريحات خطيرة في الساعات الأخيرة تقول إن ختم الرئيس ليس عند الرئيس، وهي أطروحة عكست نقطة مفصلية في تحول المناقشات ببرنامج الرأي، حيث أن هذه الأطروحة تعكس أمرا خطيرا يحدث على أعلى مستوى هرم السلطة ولعل ما جعل هذا الخطاب يظهر هو مساندة مؤسسة الجيش التي أشارت إلى هذا الأمر، يقول لمين عصماني " أنا من بكري كنت نقول إن هذا الرئيس داروه **fond de commerce**"، الصحفي... أصبح أكثر من ذلك عندما تأتينا بقرارات وبيانات وختم الرئيس الذي تأتينا به هذه الرسائل..."، وهنا يطالب لمين عصماني المؤسسات الدستورية وعلى رأسها المؤسسة العسكرية أن تتحمل مسؤوليتها.

19 مارس التصدع داخل المواولة هل يمهد لانفراج الأزمة ورحيل النظام:

قضية زيارات لعمامرة إلى عواصم دول أجنبية:

أطروحة زيارات لعمامرة هي تدويل لقضية داخلية:

يعود قادة بن عمار إلى السياق المتعلق بتحركات السلطة ويقول: "اليوم أبرز حدث هو زيارة وزير الخارجية ونائب الوزير الأول رمضان لعمامرة إلى موسكو... تصريحات الوزير الروسي أثار جدلا واسعا عبر

مواقع التواصل الاجتماعي وأيضا بين الجزائريين هو حذر من أي تدخل أجنبي في الجزائر وقال أنه على الشعب الجزائري أن يقرر مستقبله ومصيره على أساس الدستور ووفقا للمعايير القانونية الدولية.. فهل أخطأ رمطان لعمامرة بهذه الزيارة هذا التصريح أم لا سنحاول العود الى هذه الزيارة ونطرح إشكالية التدخل الأجنبي و تدويل المشكلة، لكن اليوم العديد من ولايات الجزائر وكالعادة منذ أكثر من شهر كانت على موعد مع مسيرات ومظاهرات حاشدة نظمها الأطباء وأيضا المرضى وعمال قطاع الصحة وفئات أخرى ضد تمديد العهدة الرابعة وأيضا للمطالبة بالتغيير... " ويبدو من مقدمة قادة بن عمار أنه لا يرى أن زيارات لعمامرة إلى الخارج زيارات بريئة بل دليل أنه استعمل عبارات مثل **التدخل الأجنبي وتدويل المشكلة** ويضيف قادة بن عمار على ذلك سؤالاً يشكك في أحقية لعمامرة في تلك الزيارات: " هل كان يحق للعمامرة أن يتجه الآن إلى موسكو في ظل الإشكالية الداخلية عندنا مشكلة ثقة، ومشكلة مصداقية، الشعب لا يبدو أنه راض بالإصلاحات أو خارطة الطريق التي تطرحها السلطة فهل هذه الخطوة صحيحة أن يذهب عمامرة إلى موسكو وإلى إيطاليا قبلها وإلى بكين."

أطروحة الزيارة لا يمكن اعتبارها تدخلا أجنبيا

يبرر السيد فاروق قسنطيني زيارة لعمامرة إلى بعض العواصم بإعطاء هذه الأطراف بعض المعلومات، **ولا يجب تأويلها كطلب حماية** ولا يمكن أن نفكر أبدا في التدخل الأجنبي في أي حال من الأحوال ، ويستدل على ذلك: " سيدي نحن التدخل الأجنبي لم نفكر فيه حتى لما كنا في الحرب الأهلية العشرية السوداء"، ويتضح من إجابة فاروق قسنطيني أنهلم ينساق أمام توجه الإعلامي قادة بن عمار بسؤاله: "... ولكن ما هي الحدود بأن تُدول المشكلة لأنه كما قلت هي مسيرات سلمية ومطالب داخلية، ولكن وجود وزير الداخلية ويقول أنه يعطي معلومات ويطمئن الحلفاء والأصدقاء هل دخلنا في المنطقة المحظورة؟"، حيث يجيب قسنطيني: " أنا أعتبرها قضية جزائرية جزائرية، الأجنبي ليس لهم أي دخل ويجب أن يحل في الجزائر بين الجزائريين ربما أن هذا السفر له حاجات (أشياء) لسنا على دراية بها لكن لماندقق في الحالة التي نعيشها ليس للأجنبي أي دخل".

يحلل قادة بن عمار تصريح الوزير الروسي قائلا: " يقول ممنوع على الدول التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر وأكد بناء على معطيات أعطاها إياه لعمامرة فرضية القوى الخارجية والأجنبية هل هي فرضية يمكن تصديقها الآن لأن هناك قوى وفروض تريد أن تعبت باستقرار الجزائر...، ويواصل فاروق قسنطيني

في شرح رأيه: "الجزائر معندناش غير الأحباب أو البلدان المحيطة بها النور تبقى في حدود الجزائريين لا أقل ولا أكثر لا يمكننا أن نعطيها صبغة أخرى أو صفة أخرى أو تدخلات تاع بلدان التي ليس لها اي دور يلعبوه في هذه المرحلة.

الأطروحة الثانية: زيارة لعمامرة هي استقواء بالخارج

يرى أصحاب هذه الأطروحة أن زيارة لعمامرة للخارج مرفوضة ويشرح السيد بططاش أن مسألة تنقل نائب الوزير الأول إلى موسكو أثارت استياء الجزائريين والجزائريين: "نحن رأينا في المسيرات السابقة أن الشعب الجزائري، استنكر تصريحات ماكرون قالو هذا شأن داخلي، لا نريد أي تدخل أجنبي إذن كيف تفهم هذه الزيارات إلا أنها استقواء بالخارج"، رغم أن الكل يتحدث بأن مراكز القرار ليست فقط بالجزائر العاصمة وإنما هناك مراكز قرار أخرى في باريس في واشنطن في موسكو.. هذا يؤكد تخوف الشعب لأن القرار لا يتخذ فقط في الجزائر.. أنا اعتبرها خطوة خاطئة واستخفاف بالشعب الجزائري لأن المسألة داخلية في البيت الجزائري لماذا هذه الرحلة"، كما يضيف منتج الخطاب حجة أخرى تتعلق بالتوقيت وبمستوى الاتصال الدبلوماسي: "إذ كان يمكن أن يكون سفراء يبعثون تقاريرهم بصفة عادية ولكن أن نائب الوزير الأول يتنقل لى عواصم غربية إلى روسيا...".

أما هدف الاستقواء بالخارج فيرده السيد بططاش إلى أن: "هناك محاولة لتخويف المجتمع الجزائري، كما رأينا تصريحات الأخضر الإبراهيمي الذي قال بأن الجزائر يمكن أن تصبح العراق سقوط النظام معناه دخول في الحالة العراقية، أعتقد أن هذا خرج من الطريق، لأن الشعب الجزائري لم يطالب قط بحل الجيش بحل الشرطة، بحل المؤسسات، إذن تشبيه الحالة الجزائرية بالحالة العراقية كان مقصود من أجل تخويف الشعب الجزائري."

القوى الفاعلة:

الوزراء:

ظهر الوزراء في حكومة بدوي بصفات متفاوتة، وإن كان معظم المتدخلين قد ركزوا على المؤسسات ولكن دور الشخصيات السياسية المسيرة لها لم يمر أن دون تقع عليه أنظار وخطابات مختلف الضيوف:

رمطان لعمامرة بين صورة إيجابية وأخرى سلبية:

بمقابل نظرة التشكيك في شخصية لعمامرة وإصاق الدور السلبي له بعد مباشرته سلسلة الزيارات نحو الخارج، يقدم السيد فاروق قسنطيني نظره الإيجابية لهذه الشخصية السياسية بعيدا عن هذا الدور: "أنا شخصا، كمواطن جزائري عندي ثقة كبيرة في شخص السيد لعمامرة لأنه هو محنك ولديه تجربة كبيرة في الدبلوماسية وخاصة معروف بنزاهته إنسان من الوزن الثقيل، ربما نعتبرها خطأ ولكن ليس استقواء للتخويف". مع ذلك يصر قادة بن عمار على طرح سؤال آخر مشكك: "أنتم تتكلمون عن نزاهته وعن خبرته الدبلوماسية والناس تتكلم عن شبكة العلاقات شبكة علاقته عندما يعين الآن وزيرا للخارجية، وعندما يتم الاستنجد بالسيد الأخضر الإبراهيمي شبكة العلاقات، علاقته قوية مع فرنسا وهذا علاقته قوية مع أمريكا الناس أصبحت واعية تعرف وتضع الحسابات، فاروق قسنطيني: "لا أظن أن هذه العلاقات التي يستفيد منها راح يستعملها ضد الجزائر عندي ثقة كبيرة في الشخص ولو نعتبره خطأ ولو نعتبره خطوة غير معقولة، الثقة تاعي تامة"

يعلق قادة بن عمار على تحليل فاروق قسنطيني: "لا تستخدم ضد الجزائر ولكن لصالح صديقه الأخضر الإبراهيمي يقول أنا أريد أن يخرج بوتفليقة بطريقة آمنة وتليق بمقامه فهو يستعمل علاقاته الدبلوماسية لمصلحة إخراج النظام من المأزق"، وهنا تلاحظ الباحثة أن قادة بن عمار لا يكتفي بالأسئلة ولكن يقدم أجوبة ويقف ضد النظام وكل من يقف مع النظام. تبدو الصياغة التي جاءت بها أسئلته مشككلة بكل ما يصدر عن الشخصيات التي تمثل السلطة القائمة، ويدعم طرحه بالاستناد إلى الشارع فيرجع كل فكرة على أنها صادرة منه.

قضية تعامل السلطة مع الحراك:

أطروحة دعوة الرئيس للخروج بوجه مشرف هو الحل:

يقول قسنطيني أنا افترضت الشي اللي الأفضل ليه باش نحافظوا على الكرامة تاعو وعلى الماضي تاعو اقترحت منو شخصيا أن يكاتب هو رئيس المجلس الدستوري ويستعمل اتجاهه تدابير المادة 102 لحل المشكل بسبب سنه ومرضه الطويل، نحافظ على الكرامة ونحل المشكل في الحين. "غير أن هناك أصواتا

تعتبر هذا الحل يبدو متأخرا إذ يقول بططاش "الحلول هذه تجاوزها الزمن، بما أن الشعب صاحب السيادة وصاحب الفخامة خرج، وطالب برحيل النظام، والنظام عبارة عن مؤسسات والدستور تجاوزه الزمن"

القوى الفاعلة والحديث عن القوى غير الدستورية:

الرئيس أو من يكتب باسم الرئيس لأنه لحد الآن مازال معبلالناش الرئيس راه في وعيو لأني لا أثق في شهادة الإبراهيمي"

أطروحة القوى غير الدستورية ترفض الاستماع للشارع:

اجتمعت الأصوات في برنامج هذا المساء مع تقدم أحداث الحراك، والتحرر الذي بدأ يظهر في وسائل الإعلام، على التصريح بأن هناك قوى غير دستورية، وهي التي تمتنع عن الاستماع والاستجابة إلى الشارع، قادة بن عمار: " إذا تحدثنا عن قوى غير دستورية هي مثلما يقول البعض التي تصنع القرار الآن بعد الغياب الواضح للرئيس بوتفليقة يعني هؤلاء بعد أربع جمعات لم يستمعوا... " ، وهو ما يؤكد بططاش: " استمعوا إلى شعب آخر وأجابوا شعبا آخر "

وقدم مقدم برنامج هذا المساء قادة بن عمار أدلة على أن السلطة أغلقت آذانها لخصها في قوله: " حتى الآن لا توجد أشياء ملموسة البارحة في 19 مارس مازال هناك تمسك بعقد الندوة وبأنها هي التي تختار الرئيس يعني أنهم لم يسمعوا في نهاية المطاف، والمادة 102 لو كانوا يستمعون لكانت طبقت منذ مدة لما كان الدستور على عيوبه، كان يوم يمكن الاستنجاد به. "

قضية إيجاد الحلول:

التساؤل حول صناعة القرار

يرى السيد بططاش أنه: " شيء طبيعي أن الكل يحس بثقل المسؤولية لأننا في مرحلة تاريخية حساسة وبالتالي فشيء جميل أن نرى مبادرات أن أحزاب سياسية نقابات الكل يريد مخرج لهذه الأزمة ولكن المهم أكثر هو الإرادة السياسية لأصحاب القرار لأنه بدون إرادة سياسية لا يوجد أي مخرج ولا يكتب لها النجاح ... "

قضية الحكومة المؤقتة:

أطروحة: تعيين بدوي ليس صائبا على رأس الحكومة:

يرى بطاطاش أنه: "يوجد هناك خيارين الخطوة الأولى في نظري هو يجب أن نطمئن الشعب الجزائري لا يوجد أي إشارة لطمأنة الشعب الجزائري، تعيين بدوي على رأس الحكومة لم يطمئن الشعب الجزائري تاريخه معروف، كان وزير للداخلية وكان المسؤول على قمع احتجاجات الأطباء وغيرهم" ويؤكد ذلك بقوله: "قادة خاصة الأطباء يعرفونه جيدا..."

يضيف السيد بطاطاش وتزوير الانتخابات سواء عن التشريعات أو الانتخابات المحلية إذن تعيينه في حد ذاته لم يعط ضمانا من أصحاب القرار للشعب الجزائري الذي لو كانت لديه النية للمضي قدما إلى مرحلة انتقالية حقيقية، أن يعين شخصيات وطنية مقبولة شعبيا لا تكون من المعارضة هناك شخصيات وطنية مقبولة لتحضير المواعيد المقبلة.

ويقدم بطاطاش حججا على أنه لا يجب أن نشغل أرواحنا بالأسמות لأن هذا نقاش عقيم فكلما يتم اقتراح بعضهم ستلقى معارضة، المهم أن تكون أسماء ليست من السلطة الحالية، ممكن أن يكونوا قد مارسوا السلطة في يوم من الأيام ولكن كانت لديهم مواقف معروفة ضد السلطة الحالية وأن تكون مقبولة شعبيا، وأن تعط لهم الصلاحيات التامة من أجل تشكيل حكومة انتقالية للانتقال إلى المراحل الأخرى".

أطروحة تمديد الرابعة هو احتقار للشعب:

يرى منتج الخطاب أنه لحد الآن لم نجد أي خطوة من النظام العكس رئيس الجمهورية طلب الترشح لعهدته قال لهم اندير سنة فقط عهدته خامسة تقلص إلى سنة الشعب رفضها... معالابايش كيفاش نسموها استغناء للشعب، هو فرض هذه السنة بدون انتخابات كان طلبها بانتخابات رفضها الشعب، الآن هو يمررها بدون انتخابات، هذا قمة احتقار الشعب، لأن الشعب خرج لأنه حس بروحو محقور الشعب الجزائري تلحق الكرامة ديالو للعزة يخرج الآن زاد ضاعف.

القوى الفاعلة:

السيد لعمامرة والسيد رحابي الشخصيات هاذو اللي ذكرتهم عندهم المصدقية وعندهم الكفاءة.

السيد بدوي : يقول قادة بن عمارة بصيغة المجهول: " ويتهم هل صحيح عندما نتهم وزير الداخلية وهو مسؤول سياسيا وأخلاقيا عن استعمال القمع في ضرب الأطباء وتسبب في عدم نزاهة الانتخابات من خلال عدم ضمان استقلالية الادارة... فهل يمكن ان نحاسب الآن الرجل بأثر رجعي ... " لكن قسنطيني تحفظ بشأن التزوير ولكن : " تزوير الانتخابات ليس لدي أي دليل ولكن التصرفات ضد الأطباء حاجة متشرفش صراحة مشرفتناش.... "

من الواضح أن السيد قسنطيني بدا متحفظا بشأن جل الاحكام التي لس هناك دليل بشأنها، وهو ما يعكسه تكوينه القانوني وخبرته بحيث أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته، وأن الحديث عن بعض الشخصيات بما لم يثبت بحكم أو قرار قضائي هو من قبيل القذف .

أطروحة تزوير الانتخابات موجود باعتراف السلطة:

يرى قادة بن عمار أن الانتخابات كانت تزور إذا بدليل تصريح من هم في الموالاتة، تعرف أن أويحيى عندما يخسر يقول الشكارة دارت حالة والتزوير، والأفلان FLN عندما يخسر يقول RND يستخدم الإدارة، يعني بعيدا عن أطروحات الشارع هوما بيناتهم واستعرفو"، ويؤكد الأستاذ قسنطيني على نفس الطرح: " تزوير الانتخابات وقالها رئيس الجمهورية في الانتخابات بحد ذاته ... "، فيعقب عليه قادة بن عمار بأنه لم يساهم في الهيئة التي ينتمي إليها للحديث عن الأمر: " لماذا ما دهدرتهاش في لجنة حقوق الانسان بقيت 16 سنة مهدرتهاش ملقيتش أي تقرير يتحدث عن تزوير الانتخابات... "، ليبراً قسنطيني نفسه: " نحن لسنا أصحاب القرار، ما نحن إلا هيئة استشارية نعطو رأينا في الأمور اللي نعيشوها لكن احنا مكناش نراقبوا مباشرة الانتخابات باش نقولو يا ودي فيها تزوير. كما وضحقسنطيني أن: " القانون الداخلي الذي منح الاستشارية لحقوق الانسان لا يسمح لنا أن تكون هناك علاقة مباشرة مع الخارج لا نحن لدينا علاقة واحدة وهي رئاسة الجمهورية".

24 مارس 2019 مع استمرار الحراك وصمت السلطة... أي أثر اقتصادي واجتماعي على حياة الجزائريين

قضية اثر الاقتصادي والاجتماعي للحراك:

أطروحة: تفضيل الانتقال السلس:

يتمسك عبد الرحمن خالفة وزير سابق بأطروحة البقاء تحت طائلة الدستور ذلك أن: "البقاء في الإطار الدستوري كضمان للأمن"، ويجذر من الخروج عنه "شفنا الدول الأخرى المراحل الانتقالية الجماعة اللي على اليسار 5 سنين مفراوهاش المخرج الدستوري... مادام الرئيس كتب زاد اعترف بالمرض ندخل في 90 اليوم الدستورية.... لا نمشي حتى 28 يجب أن يستقيل.... نصحته أن تكون هناك استقالة قلت إن أصحاب القرار أن يعرفوا أن المرحلة حرجة هذا الانتقال السلس دعيت إلى تطبيق المادة 102".

أطروحة: أفضلية تعيين شخصية من قبل الرئيس في ظل الثلث الرئاسي

يدقق اسماعيل ألماس وهو خبير اقتصادي في الألفاظ ويوضح أن: "الشعب لم يطلب من الرئيس أن يستقيل بل أمر أن يستقيل" ويسترسل في توضيحه للحلول التي تتباعد عما هو مقرر دستوريا في حالة استقالة رئيس الجمهورية وهو أن يخلفه رئيس مجلس الأمة، مستدلا بالآتي: "المادة 07 الشعب هو مصدر كل سلطة، هناك جماعة غير دستورية تحكم البلاد إذا كانت السلطة في خدمة الشعب لأن الشعب هو مصدر كل سلطة، فهناك كالاتقالية حل جيد وسريع لكن يجب أن نبقي في الشرعية قلنا إن الرئيس لما يستقيل أن يخلفه رئيس مجلس الأمة أنا متقولش إذا مليح أو لا لكن أنا شخصيا منقبولوش سي بن صالح لأنه هو واش يمثل فهو جزء من النظام قلت إن شخصية جديدة تعين من طرف الرئيس اللي مستقالش يعين في إطار الثلث الرئاسي داخل مجلس الأمة ينتخب عليه من طرف مجلس الأمة حكومة تكنوقراط"

تلاحظ الباحثة هنا أن منتج الخطاب يسترسل في اقتراح حلول بعيدة عن الدستور وهو ما طرحه قادة بن عمار في شكل سؤال: "هل السلطة قدمت دليلا على المرافقة هل السلطة في خدمة الشعب فتوافق على ما فرضه الشعب..."، وبالتالي فقد تتباعد بعض التحليلات التي يقدمها الضيوف عن الواقع الذي يتسم بالتعقيدات السياسية والقانونية.

أطروحة: المرحلة الانتقالية خطيرة:

ترى هذه الأطروحة أن المرحلة الانتقالية خطيرة، ويصعب فيها الوصول إلى اتفاق بين مختلف الأطراف يقول السيد بن خالفة: "المرحلة الانتقالية لا أحد يجبها... هل الوضع الاقتصادي يتحمل المرحلة الانتقالية المرحلة الانتقالية فيها مخاطر كثيرة ... من يعين من؟ يختار من؟، المرحلة الانتقالية تقلل من الثقة والرؤية البلد يصنف أكثر البلدان الأكثر استقرارا مؤسساتيا وهذا مهم"، وقدم بن خالفة مجموعة من الحجج منها ما يتعلق خاصة بالمجال الاقتصادي إذ يقول: "... والمرحلة الانتقالية التي تخرجك من الرصيف المؤسسي خطيرة جدا خاصة في المجال الاقتصادي تقلل من الثقة، وتبدأ فيها ولا تعرف متى تخرج منها، ويواصل بن خالفة: "تقنيا عندنا احتياطي صرفي تراجع كبير، عندنا خطة تمويل غير تقليدي صاحبها تراجع الدينار... النقابات العمالية منشغلة بمن يسقط لا يمكن أن تفتح أبواب في مرحلة انتقالية...". وهكذا يظهر من خطاب عبد الرحمن خالفة وهو وزير مالية سابق حرصه على المضي في الحلول الدستورية وهو الذي يعرف بأن المجال الاقتصادي يحتاج إلى الثقة والاستقرار. كما يظهر تحليله منطقيا مبني على العقل وليس العواطف.

أطروحة الاقتصاد في انهيار:

يتساءل قادة بن عمار حول المصير الاقتصادي والخطط الاقتصادية ويربطه بما يسميه الاحتباس الديمقراطي: "لكن عندنا احتباس ديمقراطي كما احتباس تقليدي اقتصاديا، اليوم خطة التمويل غير التقليدي ما مصيرها بعد اليوم... السيد أويحي كان يقول لخمس سنوات كان يقول كاين هيئة مستقلة لمراقبة هذه الأموال حتى لا تذهب في وجهة غير وجهتها..."

ألماز: هناك جمود اقتصادي قلنا يؤثر على قيمة الدينار وعلى القدرة الشرائية حتى الإحصائيات التي من المفروض تجينا من أرض الميدان خاطئة، الأرقام خاطئة كل الميكانيزمات التي وضعت منذ 2014 إلى يومنا هذا مفادتش لأن كل رؤيتهم راحت في اتجاه نحو توازنات الميزان التجاري برخص الاشتراك نسينا الحل الحقيقي هو إنعاش الاقتصاد. احنا علقنا الاقتصاد وصرات فوضى وفوضى كبيرة....

أطروحة: الإصلاح لا يأتي عن طريق وجوه النظام القديم:

ترى هذه الأطروحة أنه لا يمكن منح الثقة لهيئة انتقالية، كما أن الوجوه القديمة لا يمكن أن تصنع فارقا وهي التي تورطت في إهدار أموال الشعب إذ يقول بن خالفة: " من أنتجوا الفشل لسنوات لا يمكن أن يشرفوا على مرحلة انتقالية أو يسلم لهم الاقتصاد وهذا يصب فيما يطلبه الشارع (ارحلو جميعا) نسمع عن أموال تهرب وعن رجال أعمال يفرون... النفط لم يتراجع في 2018 مهودش (لم ينقص) على 70 دولار وبقينا دائما حاصلين (واقعين في ورطة) في فاطورة الواردات وحاصلين في طبع النقود".

يرى بن خالفة: " في مفترق الطرق الذي نحن فيه السياسات يمكن أن تكون غير ناجعة لكن الأفراد شيء ثاني الآن عندنا ميزانية كبيرة، قتلها قبل الحراك الميزانية الكبيرة تحرك الاقتصاد ولكن تحركه بصفة اصطناعية، ملفات الإصلاح شرعنا فيها في 2015، في القرض السندي، في الامتثال الضريبي، المفروض أن سياسات الدولة تبقى متوليش سياسات الحكومات، أولا التمويل غير التقليدي أنت اللي درتو، وبين راحت الأموال، الإصلاحات التي فيها الاستثمار لم تفتح... الموارد بدأت تجمع لكن عندما كنت وزيرا في 2016 قانون المالية تاع 2016 الأفلان ورفضوه... الأفلان جزء من الدولة التي تسير، هذا قانون جاء لصالح رجال الأعمال وليس لصالح المواطنين وأتذكر نائبا برلمانيا قال هذا البحر وزيدلو الماء، الضريبة على الثروة التي تم إسقاطها... الزيادات التي ارتبطت بزيادة أسعار الكهرباء والغاز والسيارات الملفات الإصلاحية لم تفتح بالوتيرة المطلوبة... هذه الملفات لا تفتح خارج الدستور" كما يرجع ألماس فشل السياسات الإصلاحية إلى الإرادة السياسية.

يظهر من خلال الخطاب الذي أنتجه ضيوف البرنامج مدى تعقيد المشكل الاقتصادية وعدم نجاعة الحلول التي اقترحت في سبيل حلها بل والأكثر من ذلك عدم وجود نية حقيقية لإصلاح الاقتصاد الوطني.

25 مارس 2019 مطالب بالعصيان المدني من يريد الالتفاف حول الحراك:

قضية الحراك الشعبي والاحتجاجات الفتوية:

يبدأ قادة بن عمار برناجه بوصف تطورات الحراك والسياق العام قائلا: " اليوم كانت هناك احتجاجات فتوية كثيرة شارك فيها عمال البلديات والبيطرة والكثير من الفئات الأخرى، احتجت ليس

هنا في العاصمة فقط، في ساحة البريد المركزي التي تحولت إلى ملتقى لكل الغاضبين والمحبتين والذين يشعرون بـ "الحقيرة" تحت سماء هذا الوطن ولكن أيضا في ولايات كثيرة خرج المواطنون ليقولوا لا للتمديد لعل وعسى تفهمها السلطة، السلطة التي خرج أحد أبرز أصواتها في المدة الأخيرة وهو عمار سعداني ليقدم خارطة الطريق داخل خريطة الطريق الأصلية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وتطرح اسم مولود حمروش ولكن بعد ساعات قليلة حتى خرج مولود حمروش عن صمته قال لست مرشحا لا الآن ولا بعد الآن فماذا تعني هذه الأحداث.

يظهر من خلال مقدمة البرنامج اعتمادها على أسلوب عاطفي يشرح من خلاله مقدم البرنامج قادة بن عمار تطور الأوضاع وتصاعد وتيرة الاحتجاجات مستخدما عبارات تتم عن الوقوف إلى جانب المحتجين ويشجعهم في نفس الوقت.

دور الشخصيات الوطنية:

أطروحة هناك من يصير على إبعاد مولود حمروش:

يطرح قادة بن عمار سؤالاً على ضيفه سليمان شنيبي عن مولود حمروش: "ما الذي يعنيه حين يقول بالحرف الواحد جوابي بسيط لن أترشح في أي انتخابات المستقبلية بغض النظر عن طبيعتها وموعدها النهائي وظروفها لماذا لم يقل اعتزلت الحياة السياسية"، ويجيبه سليمان شنيبي "أعتقد أن رسالة السيد مولود حمروش فيها قناعة أنه ليس مطروحا من أطراف كثيرة مازالت تصر لحسابات تاريخية بإبعاد السيد مولود حمروش" ويقدم الضيف مجموعة من الحجج يستدل بها على رأيه "وإلا كانت الناس تتوقع أن يقول كلمته في الحراك الشعبي وليس على المنصب المذكور، كنا نتوقع أن يكتب كما كتب في مراحل سابقه يشرح طبيعة هذا الحراك، وتأثيراته على الدولة على المجتمع المحتملة، هو من النظام ويعرف ما يمكن أن يتنازل به النظام وما لا يمكن أن يتنازل به، المقاربات في هذا الاتجاه قليلة، احنا في مرحلة صوت لاصوت يعلو على صوت الحراك بمطالبه بشكله الحالي، ولكن التفكير الاستراتيجي فيما سيؤول إليه الحراك مستقبلا، فيم يمكن أن يشكله النسبة للنظام من فرص بين قوسين من فرص حقيقية لبناء دولة، إذا كان هناك عقلاء يستخدمون هذه الفرصة"، كما يقرأ شنيبي ما أجاب به حمروش: "طريقة الإجابة لها قراءات

وتأويلات، والتأويل الأول الذي يتبادر إلى الذهن أنه يكون على علم بما يحدث هذا الأسبوع، وقد يعلن على بعض القرارات الكبرى... واستبق بالرفض...".

يقول بن عمار في وصف مولود حمروش: "هذا السيد كنا نقول رآه يستنى في التلفون مولود حمروش (ينتظر رنة الهاتف) من المؤسسة العسكرية لأنو عليه إجماع داخل المؤسسة العسكرية وهو أيضا بشكل أو بآخر امتداد للحكم بالشرعية الثورية، هو "مجاهد" رغم أن حمروش ألغى وزارة المجاهدين في وقت الإصلاحات، عندما يقول لا و "لا" كبيرة، لا في المرحلة الانتقالية ولا مستقبلا، عندما تحت انتخابات رئاسية وكأنه يريد بأنه اعتزل ممارسة السياسة بشكل أو بآخر...".

يقدم شنين حجة على أن حمروش بالأخير ليس مطروحا بكثرة باعتبار: "في النهاية حمروش وغيره من هذه المجموعات هذه الجهات التي تجاوزت السبعين بمعنى أن فترتهم هي هذه إذا لم تكن هذه الفرصة متاحة، ولم يعلم أو من خلال تواصلاته واتصالاته لم ير أنه هناك هذا الإجماع الذي تكلمت عنه، وهذا الطرح الموجود الذي امتلأت به صفحات الفيسبوك أو وسائل التواصل الاجتماعي بشكل عام، أكيد أنه ستكون عنده ردة فعل وردة فعل كما هذه، أعتقد أنها إذا صحت هذه لمعطيات فهي متوقعة منه، واللي مزال طالبين منو لأنو مهما يكن قدراته في التفكير مهمة أن تكون له مساهمات في تنوير الرأي العام، قادة بن عمار: "ربما تكون له مساهمة في هيئة جماعية هو لم يستبعد هذا الخيار...".

أطروحة يجب إعطاء الفرصة للشباب بشرط الكفاءة:

تري هذه الأطروحة التي تستند إلى ما يقوله الشارع أن العودة إلى الشخصيات القديمة في كل مرة هو أمر غير صائب حيث يرى السيد علي جفال: "أظن أن هذه الفكرة التي يعمل عليها بعض السياسيين فكرة أكل عليها الدهر وشرب أن تقدم في كل مرة سياسي تجاوز 60 و 70 والناس الآن في الشارع تطالب بالشباب، ما هو مطلب الشباب عندما تقول أنت نجيبو حمروش أو اليامين زروال، مع احترامنا التام...".

قادة بن عمار: "حتى لا نظلم الرجل عندو فيديو يقول أنا مع إسقاط النظام ولكن بطرق سلمية أظن دارو في 2013... هو أعاد نشر مساهمة كانت له في جريدة الوطن تفكك النظام من الداخل، وكأنه يعلم ما في النظام ما لا يعلمه الشارع"، سيد علي جفال: "بطبيعة الحال هو من النظام،

ولكن لماذا لم يقدم تصوره أو رؤيته، لماذا عندما اقترحوا سعيداني اكتفى بالنفي فقط"، قادة بن عمار: " مارأيك عبير ، هل يتخوف حمروش من فكرة الضغط لأن الشارع يضغط بشكل أو بآخر الاسم يطرح الآن يرفض بشكل واسع تحديدا أنه اسم قديم، جربه الشعب في مرحلة من المراحل ثم اختفى " عبير بن رابح: " واضح أنه خايف من الشعب، الشعب الآن يرفض كل الوجوه القديمة، والجزائر هي أكبر من أن يتلاعب بها الشيوخ.....".

كما توضح عبير بن رابح شكل المرافقة المفترضة: " نحن نريدهم أن يبقوا في الظل، نحن من نشرف سواء انتخابات أو تسيير مرحلة انتقالية نريد الشباب لا نريد شيوخ أو أي أحد من كان في النظام القديم. "، كما يقدم قادة بن عمار حجة أخرى تتعلق بالسياق الدولي " الشارع لا يريد وجوه قديمة حتى أن مسألة الخبرة بشروط، يعني أحدد لك كيف أستفيد من خبرتك... حتى الشيوخ يقولونه، اللي مكفاه وقتو ما يطمع في وقت الآخرين"، حيث استعمل هذا المثل الشعبي حتى يبرز فكرة ضرورة التشبيب الذي يجب أن يؤخذ به استجابة للشارع.

ونفس الطرح يذهب إليه السيد شنين بالعودة إلى السياق الدولي الذي يفرض ذلك: " لا يجب أن نفكر وكأننا في قرية معزولة، هناك اتجاه دولي لتشبيب الأنظمة السياسية، بما فيها الدول الغربية، أبداها بفرنسا ، بالدول الغربية ، فيه اتجاه عام، لا أقول إنه أجندة دولية ولكن نحن نتأثر بما يحدث من حولنا، فيه توجه إلى إنهاء أدوار الأحزاب التقليدية القديمة ... هذا الرغبة في التغيير موجودة بشكل عام، والرغبة الشعبوية جسدتها الو.م. أ بأكبر صورها، يعني تكسير المؤسسات، ظهور واحد الشعبوية لدولة هي القائد في العالم، ظهور أطروحات لم تسبق في السياسة الخارجية الأمريكية، نحن جزء من هذا العالم..."

يوضح السيد شنين أن: " الأکید أننا نحن سنتوجه إلى التشبيب ولكن نحن في هذه المرحلة جد حرجة، لأن الدستور صيغ بطريقة قديمة وصيغ بطريقة مجموعة حافظ على مناصب مجموعة، الحالة الدستورية لا تتكلم على هذا.."، ويضيف السيد شنين أنه: " بالمقابل نحن في مرحلة لم يتحدث عليها الدستور، العقلاء في كل مكان لا يريدون أن نذهب للفراغ ولا للمغامرة، الشباب طبيعته وطبيعته تكوينه حماسي، طبيعته الرفض مازال موصلش لأننا نحن لم نساهم في إنضاج الشباب حتى يشارك معك في إدارة..."

يستند السيد شنين إلى الحجج التالية: "نتيجة لهذه الممارسات، عندنا أزمة تمثيل حقيقية ليس لدينا معيار في التمثيل السياسي، للوصول إلى المرحلة الآمنة نحتاج إلى بعض الرموز... من الشروط الأساسية أنه لا يكون طامع في السلطة، ولذلك الذي يقود المرحلة الانتقالية يجب أن لا يترشح في الانتخابات، ميكونش من الفاسدين في النظام السياسي ويكون من الناس اللي قادر يقدم، المرحلة هي مرحلة فكر، السيد اليامين زروال شخصية محترمة جدا على مستوى التفكير في إبداع إشكال النظام الجديد الذي يواكب الحراك، ويأخذ بمطالب هذا الحراك في تأسيس دولة ديمقراطية لا أعتقد أنه هو في حد ذاته موافق لأنه هو في مرحلة من المراحل انسحب وقال أنا خاطيني... لم يكمل عهده".

أطروحة بعض الأسماء يراد استعمالها من قبل النظام:

يذهب بن عمار إلى طرح سؤال يفيد بأن النظام يريد تكريس أسماء معينة لخدمته إذ يقول: "هل يراد تكريس أسماء بطريقة مقصودة أنت إعلامية وتعرفين كيف.. حمروش الآن لا يقبل على الأقل... الآن السيد زروال لم يتكلم السيد حمروش اليوم يرفض غدوه يزيد يولي عليه الضغط فيكرس اسمه بطريقة غير مباشرة"، تجيب عبير بن رابح: "طبعاً السلطة ستعمل كل النفوذ تاعها اللي (الذين) هم زروال أو حمروش باش يكون قائد المرحلة الانتقالية، باش يقدر ينهبوا اللي مقدروش ينهبوه...".

تلاحظ الباحثة هنا أن بعض الأسئلة التي طرحها قادة بن عمار فيها تشويش على الرأي العام بحيث يصبح كل اقتراح هو محل شك، وهو تفكير ساق الضيفة إلى نفس المنطق وهو أن السلطة تحاول تكريس بعض الأسماء. ولكن المثير للملاحظة هو ما يظهر من أحكام على الوجوه السياسية دون أدلة مثبتة مشكلة خطيرة تنوه لها الباحثة في هذه الفترة عموماً إذ أن الرأي لا يجب أن يؤدي إلى القذف، كما أن تناول الأحداث الآنية التي عادة ما تكون غامضة في كل أبعادها لا يجب أن تؤدي إلى تجاوز أخلاقيات المهنة إذا يقع على القنوات التلفزيونية مهمة تنوير الرأي العام تحت ضوابط المصادقية والمسؤولية.

أطروحة التحذير من تشويه الرموز النظيفية:

لم ينس منتج الخطاب سليمان شنين في ظل الخطابات المتضاربة أن يلفت الانتباه إلى مسألة غاية في الأهمية وهي العبث برموز الدولة، وهي الشخصيات التي لم يعرف عنها أنها أساءت للوطن: "نحذر من تشويه الرموز النظيفية في مجتمعنا... لأنه أكبر جريمة في حق مجتمع وفي حق دولة أنه ما يقلهاش أي

رمز "، كما يلح على أنه:" علينا أن نحرص على هذه الرمزية لبعض الجزائريين منذ الإستقلال إلى اليوم والتراكم مطلوب في بناء الدولة، ماشي بين ليلة وأخرى تقول أنا نبنينا من لا شيء من العدم".

تظهر هذه الأطروحة موازية للرأي السابق الذي يحاول أن يجر كل الأسماء التي تقترحها السلطة بغض النظر على نواها أو لا في اتجاه يمكن أن يسمح كل ماهو نظيف في هذا البلد. وبالتالي فهو يستخدم التحذير بلفظه حتى ينبه إلى بعض التجاوزات التي يخشى أن تعصف ببناء الدولة.

أطروحة النظام يلعب على مشاعر الشعب:

ينطلق قادة بن عمار من ملاحظة وصف بما الشعوب العربية وهي أن هذه الأخيرة تعظم الرئيس وهو ما يستغله النظام: " في الحالة العاطفية للشعوب العربية ينظرون إلى الرئيس على أنه أب الجميع، الجيل الحالي يعني مستعد أن يرى شابا يحكم، يسافر بين الدول، يتكلم يمارس الرياضة، باعتباره أخ، أفضل من هذه الأبوية التي استمرت ووظفت الرصيد تاع الأبوية وظف وهذا ما قرأناه في حوار عمار سعيداني لما قال الرجل هو في سن كبير احترامه"، وهو نفس التحليل الذي ذهبت إليه عبير بن رابح: "احترموا معنى خلوه يزيد في الحكم"، واسترسل قادة بن عمار في ذات الفكرة هو يريد أن يغازل هذه استعملها حسني مبارك لما خرج وقال أنا ولدت على هذه الأرض وحاربت لأجلها السيناريوهات تتكرر حسب مبارك اكتسب بعد هذا شعبية كبيرة ودغدغ عواطف المصريين، لأنهم ككل العرب شعوب عاطفية".

أطروحة النظام ليس صلبا من الداخل:

يتساءل قادة بن عمار إذا كان هناك لدى الشباب فهم بأن هذا النظام علبة سوداء يصعب تفكيكها بسهولة هناك دولة عميقة بشهادة منهم يمارسون السلطة، هنالك قوى غير دستورية، هذا النظام ليس كتله واحدة بعيدا عن حق الشعب في أن يطيح بالنظام، هل هناك وعي سياسي يتشكل بأن هذا النظام صلب من الداخل"، علي جفال طالب دكتوراه: "النظام أظن أنه ليس صلب من الداخل وهذا النظام الذي حكمنا هو أغبي نظام حتى وإن حاول تلميع صورته بأنه نظام قوي ومتماسك هو نظام ضعيف جدا والدليل على ذلك تصريحات المضادة تصريح ضده من داخل النظام والدليل الآخر رسائل بوتفليقة مرة نترشح، مرة منترشح".

أطروحة لا شفقة على من لم يشفق بالشعب:

يدافع علي جفال على هذا الطرح بقوله: "نحن أولى بالرحمة ومرحوناش، نحن 20 سنة ومرحوناش، يخرج لي الشارع ويقول نرحمه يخرج للشارع عزيز قوم ذل، نحن 20 سنة ونحن أذلة، عمار سعيداني في حياته مقال... ارحموا هذا الشعب".

المطالب والاحتجاجات الفتوية

أطروحة الاحتجاجات الفتوية نتيجة تراكمات اجتماعية مزرية:

يرى سيد علي شنين أن المطالب الفتوية لم تغب في أي مرحلة من المراحل، وللأسف الشديد النظام السياسي بدل أن يتيح فرصة للتعبير فهو يتعامل بالمنع والكبت لما تكلمت عن عمال البلديات ناس تدي 18 ألف دينار وسميغ le smig اتاعهم 18000 من يعيش بـ 18000، هذه مأساة حقيقية، جريمة في حق هؤلاء وبالتالي لما أتاحت الفرصة للحديث العام أن يسمع صوته ويقدم مطالب، المطالب العامة مطلوبة وهذه الأرضية هي التي ساندت الحراك، وهذه الأرضية هي التي جعلت الحراك متميز يذوب في هذه المطالب الفتوية في يوم واحد...". إن كل الخيارات التي يقوم بها منتج الخطاب باستعماله كلمات دون غيرها يصب في تمثيل الواقع حسب خلفيته الأيديولوجية وهي التي تعبر عن مجموعة من الأفكار والرؤى التي ترتبط بمجموعته الحزبية في مواجهة السلطة القائمة، والتي أتاحت سياق الحراك الشعبي التعبير عنها بالكثير من الحرية والوضوح.

أطروحة البلاد مستهدفة لكن الشعب موحد:

يتساءل قادة بن عمار: "قيمة الأمن والاستقرار التي كان يختفي وراءها النظام في أي محاولات تغيير حتى لا تعيد العشرية السوداء هذه القيمة هل هي مهددة الآن طبعاً ليس من الحراك الشعبي لكن أنا أقصد هل يمكن أن توظف ضد الحراك الشعبي؟" يلاحظ من كل سؤال يوجهه قادة بن عمار إلى ضيوفه اتهاماً جديداً للنظام وممارساته وهو في هذا السؤال يصفه بالاختفاء وراء قيمة الأمن والاستقرار.

يقر منتج الخطاب كمال شنين بما أسماه **لعبة النظام**، ولكنه يوضح أموراً أخرى: "لا ننسى أن الجزائر مستهدفة، بعيداً عن لعبة النظام الواحد ينظر نظرة استراتيجية أي واحد ينظر إلى موقعنا إلى دورنا في المنطقة كإين حاجة تسمى بإرهاب ممنهج ينقل بالطائرات وليس لعبة داخلية كما يحلو للبعض ويبرره البعض كإين تحديات، استراتيجيات تدخل في عمق الأمن الاستراتيجي للجزائر، هنا مكانش واحد عاقل يقول غير موجود، ولكن الداخل أظن أن الذي يحمي الشعب ويحمي النظام هو مكانة الجبهة الداخلية، الحراك سجل شكل قياسي للجزائريين في اللحمة الداخلية يبدو أن الجزائريين يحتاجون يوماً وليس كل أسبوع ويعلمون أنهم موحدون ويناقشون بعضهم بالأراء والأفكار متعددة في مسيرة واحد وكلهم هم أن بلادهم تنتقل من حالة إلى حالة".

تري الباحثة أن هذه الأطروحة ترد على أي محاولة لتصغير حجم التحديات الداخلية وخاصة الخارجية لاسيما المتعلقة بالأمن لأنها حقيقة قائمة

قضية الإعلام والتعامل مع الوجوه العامة:

أطروحة الإعلام لا يجب أن يقصي أحداً:

يسأل قادة بن عمار ضيفته: "هل أنتم مع التعامل الإعلامي والسياسي مع الوجوه التي كانت تدافع عن النظام على أنها تحضر في البلاطوات هناك من يقول بحجة عدم الإقصاء وأن هذا الوعي الشعبي يجب أن يبدأ بالاستماع ويفرز من يقول الحقيقة ومن يكذب أم أنتم مع المنطق الثوري لأي ثورة وإن كانت سلمية وتتمنى أن تستمر سلمية يفرض أننا نقصي كل من كان من ذلك النظام؟ عبير بن رابح: "ما نصقش نحن لا نستطيع أن نقصي أي إنسان أنا كإعلامي يجب أن أكون محايد تجيب موالاة ومعارضة لكن ماشي نجيب غير الموالي للسلطة".

أطروحة المعارضة ميؤوس منها:

يتساءل قادة بن عمار موجهها سؤاله لعلي جفال: "هل أنت مع شيطنة المعارضة لأنها كانت جزء من السلطة وبالتالي بالنظر في الساحة السياسية وتركيبتها ككل، أم أن المعارضة كانت تتكلم في الحدود مسموحة وفي الحيز المسموح به وبالتالي يجب التعامل معها بمنطقية". يجيب علي جفال: "المعارضة بوجوهها الحالية التي تجتمع مثل جاب الله ولويزة حنون وتقلك لازم يتغير الرئيس وهو يحوس على أن

يكون هو الرئيس... نحوه من حزب عاود فتح حزب، لويزه حنون تقول لهم لازم نحو الرئيس وهي مؤخرا كانت متمسكة ببتفليقة وكأنه رب، هي أيضا كانت متمسكة برئاسة حزب منذ 30 سنة.

يرى علي جفال أن الأحزاب السياسية ميؤوس منها وأنها تأخرت كثيرا، وشبهها بالتوبة عند الغرغرة: "الرسول عليه الصلاة والسلام يقول التوبة لا تقبل إذا كانت في الغرغرة والشباب يقول التوبة لا تقبل إذا كانت بعد 22 فيفري، العملية السياسية أصبح ميؤوس منها... العمل السياسي، العمل الحزبي مثل القضاء مثل الإعلام ولا أحد توقع هذا الحراك الشعبي ولم يسايره في البداية وبالتالي هناك خلل في الأحزاب في الإعلام، في القضاء يجب أن تراجع سواء بذهاب الأشخاص الذين أخطؤوا والاستشراف أو أن هذه الأحزاب تعيد البناء على حسب المناخ الجديد الذي هو التشبيب.

27 مارس في عز الحراك...ملفات الفساد وتحويل الأموال تطفو على الساحة:

قضية الفساد في الجزائر:

أطروحة قوى غير دستورية تسير البلد:

أكد السعيد إرزوي أنه: " لم يبق تصريح الأمين العام للأرندي صديقي شهاب التصريح الوحيد... وإنما منذ إصابة الرئيس بالجلطة ورب يشافيه في 2012، ومؤسسات الدولة كانت تسير بقوى غير دستورية خارج نطاق الدولة ومؤسسات الدولة..."، وهنا أرجع الضيف تاريخ التسيير اللا دستوري للبلاد إلى 2012 وهي فترة بعيدة، وفحوى الخطاب هنا أن الفساد ليس وليد الساعة وقد وجد له مناخا ساعده على التجذر من 2012، كما ترجع هذه الأطروحة أسباب الفساد إلى نظام بوتفليقة منذ البداية.

أطروحة تداخل الفساد المالي مع الفساد السياسي:

مع تقدم أحداث الحراك أصبحت أطروحة تداخل الفساد المالي مع الفساد السياسي من أكثر الأطاريح حضورا في قناة الشروق النيوز، حيث يتفق مقدم البرنامج وضيفه مختار صفاقصي المستشار في التكنولوجيات الحديثة على أنه لا يمكن أن نسمي اقتصادنا اقتصادا وإنما "سرقة" حيث نفى عنه صفة الاقتصاد وأوضح أن الفساد ترسخ بشكل كبير، وهو ما يتفق مع تحليل مقدم البرنامج: "برز رجال أعمال أو طبقة من الأولغارشيا التي استغلت كل هذه الأمور من أجل أن تؤسس لها مكانا اقتصاديا وبعد ذلك

أصبح هناك تداخلا بين الاقتصاد والسياسية، يقول صفاقصي، وصلنا اليوم في الجزائر: " أين رجال الأعمال هم الذين يرسمون وزيراً أو يرسمونا لوالي، على حساب القطاع الذي هو فيه".

أعطى صفاقصي أوجها لهذا التداخل الذي يحدث حسبه مثلا عندما تمتنع المؤسسات على تأدية المشاريع عن طريق الصفقات أين من المفروض يكون هناك تكافؤ في الفرص لدى المتقدمين، والإستفادة من أحسن العروض: " جل الصفقات المهمة تقام بالتراضي، يعني الدولة تفقد واحد من الميكانيزمات المهمة"، وهو يشرح في مثال كيف يحدث الفساد مفضّلا مراحلها، إذ يقول: " الفساد يبدأ بالكذب على مؤسسات الدولة... المشكل في هذا المشروع أنه أعطينا قيمة ثم ضخمنا تلك القيمة ب 5 مرات أو ستة ومازال الخير للقدام، ومدينا المشروع بالتراضي لمؤسسة، معندها (ليس لديها) حتى كفاءة، ومن جهة أخرى سنعرض السيادة الرقمية الوطنية للخطر".

يلاحظ هنا أن منتج الخطاب يشرح أولا الطريقة التي يبدأ بها الفساد وذلك بالكذب وتضخيم المشروع في أعين الناس ومن ثم تضخيم الفواتير. وهنا يدلي الضيف بمجموعة من الحجج تتعلق بالشركاء وانتماءاتهم المشبوهة: " مؤسسة هي مؤسسة فرعية من مؤسسة هونكون تيليكوم ملكها ليكايشي، رجل أعمال في آسيا، مشكلة أنهم مضميين على عقود مع NSA و FBI وهي منظمين حكوميتين، بحيث NSA خادمتها الجوسسة، في 2013 مضوا عقد لكي يحفظو كل البيانات التي تمر عبر الكوابل تاوعهم ويعطيهم، وهذا يفتح باب على معطيات الدولة الجزائرية"، وكذلك: " PCCW واحد من المومنين المهمين ل TECHNION هو مركز للتكنولوجيا في الاحتلال الصهيوني"، ويتم عرض بعض الوثائق على الشاشة، كما يشرح مختار صفاقصي وهو خبير في التكنولوجيا الحديثه وكان إطارا في وزارة البريد: " المشكل الثاني المتعلق بالسيادة الوطنية أننا سنقوم بإنشاء بنك معلومات أو مركز معلومات هذا العقد المبرم بين اتصالات الجزائر GTA الذي يظهر على الصورة ومؤسسة SIH نحن وعلمتنا التجربة أن المؤسسات الوطنية كانت تتصل باتصالات الجزائر من أجل إبرام صفقات ونحن نقوم بدراستها فما بالك اليوم مؤسسة اتصالات الجزائر هي التي تتصل بمؤسسة ليس لديها أي مرجعية في مجال التكنولوجيا وتجعل معها عقد لكي تنجذب لها هذه المؤسسة ليست مختصة".

ويستعمل منتج الخطاب المقارنة أيضا بخصوص التكلفة: " المتر الترقوي في الجزائر العاصمة يصل إلى 200 أو 250 ألف دينار على حسب الأحياء المشكل في هذا المشروع أن تكلفة المتر 15مليار

يعني أن المتر المربع يستقام مليون ومائة وأربع وثلاثون ألف دينار يعني عشر مرات السومة في وهران
كما يوضح صفاقصي أنه: "حتى طريقة التسديد ليس لها أي ربط مع وتيرة الإنجاز".

ومن الحجج على الفساد السياسي أيضا واستفادة رجال الأعمال منه ما قاله السعيد إرزى: "هناك مكاملة هاتفية سمعها 42 جزائري، بين الوزير السابق عبد المالك سلال عندما كان مديرا للحملة الانتخابية وبين رجل الأعمال هذا دليل قاطع ملموس بأن هناك ترابط بين المافيا السياسية ورجال السياسة، لو نحلل كصحفيين لدينا دور تحقيقي لا يخفى على الشعب الجزائري الذي يشاهد، لكي وصلنا لهذه الخروقات وهذا الفساد فيه تعيينات في مناصب حدثت في عشرين سنة"

ويلخص الصحفي مسألة تضخيم الفواتير: "هناك خبراء يؤكدون أن القيمة الإجمالية لتضخيم الفواتير تتراوح ما بين 11 إلى 13 مليار سنويا تذهب في إطار تضخيم الفواتير هذا عدا عن مظاهر الفساد الأخرى."، كما يقدم السعيد إرزى أمثلة أخرى عن تضخيم الفواتير: "ظاهرة تضخيم الفواتير ليست في وزارة البريد والمواصلات فحسب لكن في قطاعات أخرى في التجارة الخارجية عندما يستوردون، عندما يفتحون القرض في البنك لإرسال الأموال بالعملة الصعبة فهم يضخمون الفواتير فمثلا هو يشتري سلعة في الصين أو في تركيا ويحجب فاتورة لتلك البضاعة دير 70 مليون دولار هو يضخمها إلى 200 أو 250 فتأتي الفاتورة ليس من بلد نشأة تلك التجهيزات تجي من بلد آخر وهذا ما يسمى بعملية التثليث في تضخيم الفواتير في تهريب العملة الصعبة، وحتى البنك الذي يتلقى هذه العملة من بنوكنا هي بنوك سويسرية....".

كما يتناول البرنامج قضية خطيرة تتعلق بالسيادة الوطنية والتي حاول منتج الخطاب الخبير الاقتصادي تناولها مع تقديم الحجج التي يضطلع عليها.

أطروحة هناك خروقات قانونية وقوانين على المقاس:

يرى السعيد إرزى أن الفساد لم يتوقف مع ظهور الحراك وإنما هو مستمر: "إذا تمادى رؤوس الفساد، نحن في الأسبوع الخامس، ومازال الناس دير (تقوم) في الصفقات، منذ 22 فيفري إلى اليوم، كاين ناس راهي دير صفقات في الليل، فيه صفقات لا تكون فيها لجنة، يجوزوها بحضور أعضاء...."

كما حاول السعيد إرزي توضيح أثر الجانب القانوني على محاسبة الفساد وذلك بالرجوع بالأساس إلى تعديلات الدستور: "خرق الدستور في 2008، ثم إعادة خرقه واغتصابه في 2015، الشعب الجزائري يشوف عدد العهدات، كاين وزير أول في 2008، ومكاش في 2016، فيه مواد خطيرة جدا، مواد قلصت من صلاحيات الضبطية القضائية، ضباط الضبطة القضائية سواء في الشرطة أو الدرك، حتى الضبطية القضائية العسكرية التي حلت في 2015، نحاولهم (نزعوا منهم) الصلاحيات تاعهم، لأنو كاين الإبلاغ وكاين الشكوى، أصبح الإطار في أي مؤسسة أو إدارة يبلغ النيابة العامة بأن هناك فساد هناك احتيال، سرقة، النيابة لا تتحرك لماذا لأن لازم le contocieux، الشؤون القانونية للمؤسسة هاذيك هي التي ترفع الدعوى إلى النيابة، غلقوا هذا الباب. وغلقوها في 2016، لهذا اختفت ملفات ثقيلة، من بين الملفات سونطراك 1، سونطراك 2، الطريق السيار شرق غرب، قضية الخليفة، ملفات قضية البوشي مثلا.."

كما قدم إرزي مجموعة من الحجج متمثلة في المشاريع التي استغلت لنهب المال العام، مشاريع الفساد عرفت الجزائر مجموعة من المشاريع عرفت بمشاريع القرن بدأت بمبلغ ثم ارتفعت أو انتهت بمبالغ خيالية مثل الطريق السيار ومجموعة من المشاريع مثل ملعب تيزي وزو اعتقد كان 350 مليون دولار في حين أن الخبراء يقدرون تكلفة إنجازها التي لا تتعدى 70 مليون دولار.

تلاحظ الباحثة أن ضيف البرنامج ركز على أحد مظاهر الفساد الأكثر وضوحا وهو أن يبدأ المشروع أو دراسة المشروع بمبلغ ثم ينتهي بمبلغ مضاعف عشرات المرات. وما يساعد على ذلك هو هشاشة القوانين التي تم تفصيلها برطيقية تخدم الفاسدين ومصالحهم.

31 مارس: إعلان حكومة بدوي:

استباق الأخبار واستقاء الأخبار من مصادر غير رسمية:

شهدت فترة الحراك الشعبي حماسا كبيرا من قبل القنوات الخاصة للحصول على المعلومات المستجدة، وتجدد الملاحظة أن الصحفيين كانوا لا يكتفون بالمصادر الرسمية وإنما يلجؤون إلى مصادر شخصية وهذا ما يظهر في سلسلة من الاستباقيات الصحفية حول تعيين الحكومة المرتبقة حيث يقول مقدم

البرنامج "رغم أن الشعب قال كلمته في هذه الحكومة بعد تعيين بدوي يوم 11 مارس الماضي خلفا للحكومة المقالة التي كان يقودها السيد سلال، الحكومة احتفظت بوزيرين هما وزير المجاهدين أحمد زيتوني ووزير التجارة محمد جلال حسب مصادر غير رسمية".

حكومة بدوي:

أطروحة: حكومة بدوي غير مقنعة:

يلق قادة بن عمار على حكومة بدوي بقوله "الجزائريون يتهمون"، ويلاحظ هنا أنا قادة بن عمار استعمل التعميم بحيث جعل كل الجزائريين في موقف واحد وهو نفس ما ذهب إليه السعيد إرزي: لا أزيد تمكنا مما قاله هذا الحراك، الذين تمكنا على هذه الحكومة، ولا يسعني أن أقول بعد جهد جهيد عادت حليلة إلى عاداتها القديمة، أرى أن إبقاء بدوي على رأس هذه الحكومة كوزير أول وأول تشكيلة يجيبها لهذه الحكومة لا تعني شيء، لأن بعد ست أسابيع، مع ست جمعات من الحراك مطالبه بلغت سقف عال وعال جدا، يعني كي فلك تروحو قاع تروحو قاع، وتبدو شخصية بدوي غير مقنعة لتكون على رأس الحكومة بحيث ارتبط اسمه بتزوير الانتخابات على رأي ذات الضيف: "عندما نقول بدوي، نقول وزير الداخلية، عندما نقول وزير الداخلية نقول الانتخابات، هناك صناديق انتخابات، وعندما نقول الصناديق نقول تزوير الانتخابات". إن الطريقة التي يتم بها تسمية الأشخاص في النص أو الكلام يمكن أن يكون لها تأثير كبير على كيفية تمثيلها لدينا مجموعة من خيارات التسمية التي يمكننا القيام بها نرغب الإشارة إلى شخص ما. وهذا ما يسمح لنا بوضع الناس في العالم الاجتماعي لتسليط الضوء على جوانب معينة نرغب في لفت الانتباه إليها وإلصاق عن الجوانب الأخرى، ولقد ظهرت شخصية بدوي في برنامج نقاش الجزائر من بين أكثر الشخصيات التي ركز عليها الخطاب.

أطروحة تعيين الحكومة هو رضوخ لإرادة الشعب:

اعتبر قادة بن عمار أن تعيين حكومة بدوي هو "استباق وتحضير لاستقالة رئيس الجمهورية إذا طبقت المادة 102، إذ لا يمكن أن تكون استقالة الرئيس دون أن تكون هناك حكومة، وبالتالي نفع في فراغ دستوري، واعتبر أن الرئاسة رضخت أمام الأمر الواقع، وأرادت أن يخرج بوتفليقة من الباب الواسع.

أطروحة إلغاء الانتخابات هو خرق للدستور:

يرى السعيد إرزوي أن: "الرئيس عدل عن العهدة الخامسة، ولكنه ألغى الانتخابات، إلغاء الانتخابات بحد ذاته، يعتبر خرقاً للدستور".

أطروحة تغول رجال الأعمال:

شكل حدث توقيف علي حداد الرئيس السابق لمتندى رؤساء المؤسسات فرصة لضيء برنامج "الجزائر هذا المساء" لكي يتحدث عن ممارسات طالما قامت بها وزراء في الحكومات التي مرت في ظل حكم بوتفليقة، حيث يقول إرزوي: "وهذه الحكومة كانت تقدم كواجهة لسلطة تعتمد على المال، الواجهة السياسية، وكان أعضاء الحكومة يقدمون تقاريرهم لـ FCE. أكثر مما يقدمونها للشعب" ويسأل قادة بن عمار: "هل يمكن أن نربط بين توقيف رجال الأعمال مع وزراء كانوا ينسقون مع رجال الأعمال"، فيجيبه السعيد إرزوي بمجموعة من الأمثلة: "مالذي أفرزته عشرين سنة من حكم بوتفليقة، أن هناك ترابط بين رجال المال الفاسد وبين السياسيين المنبسطين من رجال الأعمال، حتى صار رجال الأعمال الفاسدين هم الذين يعينون الوزراء" كما يقدم حجة أخرى لهذا التغول: "كان حداد يستقبل في الوزارات كرئيس وكرئيس حكومة، كمسؤول مهم جدا في الدولة" بالإضافة إلى ما يتعلق بتوزيع الصفقات: "هم الذين يأخذون المعطيات والصفقات gré à gré أو بدفتر شروط يقومون بها على المقاس حتى يستفيد منها رجال الأعمال هؤلاء، وهم الذين يتحكمون في الوزراء".

ويتضح من خلال هذا التشريح أن حكم بوتفليقة واستمراره في الحكم خلق مناخا من الفساد في مؤسسات الدولة، استفاد منه رجال الأعمال الذين تغلغلوا في منظومة الحكم توفرت لهم الظروف والشروط لممارسة فسادهم لاسيما بعد مرض الرئيس بوتفليقة وتولي شقيقه زمام الأمر، وشرح إرزوي كيف استفاد هؤلاء من امتيازات ضخمة خارج القانون.

أطروحة محيط الرئيس هو الذي يحكم:

تظهر أطروحة "محيط الرئيس هو الذي يحكم البلاد كأمر بديهي حيث يقول قادة بن عمار بسخرية "مازال بيان الرئاسة يتحدث عن الرئيس بوتفليقة هو الذي أجرى التعيين، وهذا يطرح أكثر من

تسأل بعدما أصبح الشعب على بينة من أن الرئيس لا يحكم منذ فترة وهذا بشهادة الموالاتة قبل المعارضة الجزائريين قد يعتبرون هذا استفزاز إضافيا على أنه بعد ست جمعات ما يزال السيرة هي هي " أما السعيد إرزى فيصور أن: " النظام مرتبك ولا يقوم بقرارات ارتجالية بل قرارات صبيانية، الشعب الذي هو مركز كل سلطة هو الذي يتحكم في هذه السلطة يعني مصدر السلطة هو الشعب استغناء واستحمار" ، وهي كلمات تحمل شحنة سلبية لتصوير النظام وتعامله مع الشعب.

يقول قادة بن عمار : " الجميع يعتبرها لا حدث لا يريد حكومتهم ولا تصريف أعمالهم هو يعتبر أننا تجاوزنا هذه النقطة بمراحل "السعيد إرزى " كيف تقبل هؤلاء الوزراء في وقت يرفض الشعب أي حلول تأتي من السلطة: "السقف ارتفع ويقول أن هؤلاء يجب أن يحاسبوا رجال أعمال شفناهم لما كانوا مخرجين من مركز الشرطة في القالة، الناس لم يعودوا تلك الجموع غير المبالية بل حاصروا مركز الشرطة وقالوا له كليتو البلاد يا السراقين وقاموا بمحاصرة السيارة التي كان بها رئيس ال fce السابق لوح جيء به ليطبق به دستورهم المعتصب في 20، لكي يرقد على ملفات كبيرة، ملفات القرن، لكي يستعمل سلطته على تعيين القضاة المقربين إليهم إلى هذه السلطة، في مناطق حساسة في العاصمة، في وهران في عنابة، القضاة والنزهاء رماوهم إلى الجنوب إلى الحدود، داوهم لتندوف، لإليزي، داوهم لجنة داوهملمحاكم ما فيها حتى عمل".

أطروحة السلطة تحاول ربح الوقت بحكومة بدوي:

ترى هذه الأطروحة أن حكومة بدوي مرفوضة شعبيا، وأنها مجرد وسيلة لربح الوقت واستفزاز الشارع، وساق قادة بن عمار حجة عدم الاعتماد على الشباب في هذه الحكومة : " حتى الفرضية التي بنيت عليها هذه الحكومة المرفوضة شعبيا لم تحقق، لا وجوه جديدة أو شباب "، أما ضيفه السعيد إرزى ذهب إلى أن " السلطة منذ 22 فيفري إلى اليوم تعمدت شيء وهو أن تربح الوقت"، كما يوضح السيد حمدادوش من حركة مجتمع السلم متسائلا: " كل هذه الفترة من الترقب وخرجت علينا الرئاسة بهذا البيان الشاحب وهذه التشكيلة المستفزة للشعب الجزائري بعيدة عن كل التطلعات والمطالب الشعبية وخاصة أنها أبققت على رأس هذه الحكومة الوزير بدوي وهو كان مرفوضا كليا في خلال كل هذه الأسابيع الماضية وبالتالي فإن هذه الحكومة هي ربح للوقت واستفزاز آخر للشعب الجزائري".

يتفق منتجو الخطاب في هذا البرنامج على ملاحظة واحدة وهي أن السلطة تحاول ربح الوقت عن طريق حكومة السيد بدوي. وتم إصاق دور سلمي بمؤسسة الرئاسة التي تبدو كأحد الأطراف الفاعلة الأكثر حضوراً في تطور الأحداث إذ يقول حمدادوش: "مؤسسة الرئاسة بطيئة جداً وبعيدة كل البعد عن الإرادة الشعبية وعن التوجه العام للشعب الجزائري".

حكومة بدوي غير قادرة على تسيير المرحلة القادمة:

يستبق قادة بن عمار استقالة الرئيس بوتفليقة: "هناك أخبار تقول أن الرئيس سيعلن عن استقالته في الساعات القادمة غداً أو بعد غد وتعرف هذه المادة أنه بعد أن يستقيل الرئيس فهذه الحكومة هي التي تسيير المرحلة وحتى الانتخابات إذا طبقنا الدستور"، وبالتالي "تكون الحكومة هي عبارة عن استباق لاستقالة الرئيس التي قد يخطر بها المجلس الدستوري وفقاً للمادة 10 وبالتالي ندخل في مرحلة تسيير هذه الحكومة برئاسة رئيس مجلس الأمة وبالتالي النهاية وكانت الجماعة تريد فرض السيناريو أو النموذج الذي تريده".

لا يتعد حمدادوش عن الرأي السابق ويؤكد أن: "هذه الحكومة بعيدة كل البعد عن مطالب الشعب الوزير بدوي الذي كان في مرحلة سابقة وزيراً للداخلية مسؤول عن تسيير الانتخابات وآخرها فضائح انتخابات مجلس الأمة، مسؤول كذلك عن الولاة والفساد المحلي وهو جزء من الفساد المحلي، هناك محاولة لفرض أمر واقع لتسيير المرحلة الانتقالية وأعتقد أن هذا سيزيد في حالة الاحتقان والتوتر الشعبي الرشد والحكام في الخروج المشرف للرئيس"، وأهم ما يستشف من تحليل هذا الضيف هو أن صانع القرار يحاول فرض أمر واقع وهو فرض أحمد بدوي مع كل الأمور التي تعيبه في الماضي القريب وهو ما من شأنه أن يؤثر في المرحلة القادمة.

أطروحة الحراك يرفض كل قرار تأتي به السلطة:

يرى السعيد إرزقي أن: "الحراك ذهب إلى أبعد من تلك المطالب قال حتى بلعيز منسحقوش، رئيس المجلس الدستوري يجب أن تكون شخصية محايدة وشخصية وطنية، مجلس الأمة كذلك يروح لأنه هو من النظام وهو رئيس المجلس الانتقالي رئيس المجلس الشعبي الوطني ثم رئيس مجلس الأمة إلى يومنا هذا،

مطالب الشعب اليوم واعي يرفض أي اقتراح يأتي من السلطة". وهنا يلاحظ أن منتج الخطاب يتكلم باسم الحراك ويلخص مطالبه.

أطروحة حكومة بدوي هي حكومة أيام:

اعتبر الأستاذ لخضر بن خلاف القيادي في جبهة العدالة والتنمية أن حكومة بدوي: "استفزاز ثاني يضاف للشعب الجزائري بعد الاستفزاز الأول الذي أتى بعد تعيين السيد بدوي وكلنا يعلم من هو بدوي.... ولم تف السلطات في البلاد حتى بوعودها بتعيين الشباب ولا الكفاءات ولا الاختصاصات... هذه الحكومة التي تتكون من الأمناء العامين للوزارات والوجوه الجديدة"، كما اعتبر هذه الحكومة هي حكومة أيام وحجته في ذلك أن الرئيس من خلال المعطيات المتوفرة سيقدم استقالته بعد أيام فهم ماضون في تطبيق المادة 102 من الدستور، وهي تسيير رئيس مجلس الأمة للمرحلة القادمة وتبقى هذه الحكومة ترافق الأمة خلال الأشهر لأنهم ابتعدوا عن السبب المتعلق بالمرض، وأرادوا أن يوقعوا الجزائر في كارثة أخرى في تنظيم الانتخابات الرئاسية ليس فيها ضمانات لا يعدل فيها قانون الانتخابات لا تنصب الهيئة التي تنظم تشرف على الانتخابات من بدايتها إلى نهايتها فتمخض الجمل فوجد فأرا للأسف الشديد.

7 أبريل 2019: بعد حفتر السادس يناور على الحدود في خدمة من؟

قضية الباءات الثلاث:

أطروحة على محيط الرئيس أن يرحل برحيله:

أكد السيد حملات على أطروحة مفادها أن بعض الشخصيات في السلطة هي امتداد للنظام ومع ذلك فلا يطرح أمر رحيلها مع رحيل الرئيس بوتفليقة: "بن صالح وبدوي ومعاذ وبلعيز، هذه الأسماء رَسَمَها وثبَّتَها في هذه المناصب النظام الحاكم والمتمثل في شخص الرئيس عبد العزيز المستقبل، فهؤلاء كانوا دائما وأبدا لا أقول أوفياء للرئيس ومحيط الرئيس وإنما ولاؤهم الكامل لهذا الشخص ومحيطه وخاصة الرئيس" وبالتالي فإن: "المشكلة ليست في هذه الأسماء الثلاثة أو الأربعة المشكلة أعمق بكثير، الرئيس

استقال، هل السعيد أخاه استقال، بحكم أنه مستشار الرئيس، هو الذي عينه المفروض كان يمشي مع أخيه، وكذلك هذه الأسماء الأربعة كان من المفروض أن تستقبل بمجرد أن استقال الرئيس"، ويستنتج حملات من كل هذا: "إذن هناك جهة ما خفية في السلطة أعطت لهؤلاء أن يبقوا في مراكزهم وفي مناصبهم إلى غاية دفع جهات أخرى أن تقع في الخطأ وكم هم واهمون.

أطروحة هناك حرب بين الوطنيين وأبناء فرنسا:

يضيف منتج الخطاب رمضان حملات أطروحة ثانية تتعلق بخيانة الوطن الذي يظهر بمقابلة الفاعلين في الحياة السياسية في البلد وهم الوطنيون من جهة وأولئك الذين قدموا ولاءهم لفرنسا وتعاونوا معها حيث يقول: "الأمر أصبح خطيرا عندما تدار حرب سياسية بين أجنحة السلطة بين ولاد فرنسا وبين الوطنيين" لماذا أصبح الأمر صعبا، لما تحالف السعيد مع التوفيق، بعد قطيعة دامت أربعة أو خمسة سنوات بعد عزل التوفيق ودفعه إلى التقاعد، فهذه الأيام هناك معلومات من مصادر موثوق بها أن هذا الشخص السعيد بوتفليقة والفريق التوفيق اجتمعا مع صديق فرنسا وأجهزة وعناصر الاستخبارات الفرنسية، وكذلك بعض الأحزاب التي أقول لها ولاء لفرنسا، إذن هنا تعقد شوية الأمر بحكم أن السعيد تحالف مع خصيمه وغريمه الذي هو التوفيق".

ويظهر هنا من خلال هذه الصورة التي رسمها الضيف رمضان حملات مقابلة بين من يحب الوطن وبين من أسمههم أبناء فرنسا، وهم حسب من يكيدون للوطن كيدا حيث تجمع شخصيات عسكرية وحزبية، وهي تشكل خطرا على الانتقال السلمي الذي يريده الحراك الشعبي. كما لفت الانتباه إلى اجتماع من كانوا غير متفقين فيم مضى لأجل مصالح مشتركة. ويمكن تحليل فحوى الخطاب حسب مربع فانيك على الشكل التالي:

الصفات و الأدوار الإيجابية نحن	الصفات و الأدوار السلبية هم
الوطنيين	أبناء فرنسا الخائنين
الذين يردون الخير للبلد	تشكيل خطر على الحراك

أطروحة النظام مبني على التعسف وخرق القانون:

يقدم الضيف سي فتحي غراس أطروحته التي تقول بأن النظام البوتفليقي لم يقم يوما على القانون: "المشكلة في الجزائر ليست مشكلة قانونية أو دستورية، متى اشتغل النظام تحت سقف الدستور أو تحت القوانين"، ويقدم من أجل الدفاع عن أطروحته مجموعة من الحجج أول هذه الحجج ترجع إلى بدايات نظام بوتفليقة: "كيفاش بداو هذا الدستور يمرمدو فيه منذ مدة، jamais ننسى ونعاود ونقولها أن العهدة الأولى لبوتفليقة بدأت بـ 127 شهيد... النظام السياسي عودنا أنه نظام مبني على التعسف".

ومن الحجج التي قدمها فتحي غراس ليثبت خرق القانون والدستور والالتفاف عليه، التساؤل الذي طرحه: "الرئيس متى توقف على أن لا يكون رئيس تحت سقف الدستور لما الرئيس يقدم شهادة طبية مزورة، هو يعترف أنه مريض بينما قدم certificat للمجلس الدستوري اللي قبلها وهي مزورة تزوير واستعمال مزور".

يرجع منتج الخطاب إلى أصل هذه الأوضاع وهو أن التجاوزات ليست وليدة اليوم بل هي متأصلة في "النظام البوتفليقي"، بل أن بوتفليقة نفسه جاء عن طريق تزوير ملفه الطبي كما كشف عن تناقض في قضية ترشحه بع اعترافه بمرضه في الرسالة التي وجهها للشعب الجزائري.

أطروحة الأزمة السياسية في الجزائر:

ترى هذه الأطروحة أن: "الشعب الجزائري طرح الإشكالية على المستوى السياسي، سقف تاعو سقف سياسي قال يروحو قاع، هذه المنظومة السياسية بما فيها تقادمت FLN و RND هي أحزاب غير دستورية، وتمثل أغلبية في مجلس الشعب بن صالح RND بوشارب FLN يجب المرور إلى مرحلة انتقالية على أسس ديمقراطية أسس صحيحة أسس ديمقراطية وأسس جمهورية دون ان يكون هناك de privilégés politiques économiques

أطروحة التغيير الجذي يلزمه وقت:

يرى حملات أن هذا النظام تجذر في الدوائر، في البلديات، في الولايات، وهو موجود في كل مكان، وبالتالي فهو يقول بعزل الوجوه القديمة التي شاركت في تدمير الجزائر غير أن هذا الطرح يرى: "أن

التغيير لا يكون بين ليلة وضحاها"، وحثته في ذلك: "المسؤولين على كل المستويات لديهم شبكات وهذه الشبكات تتطلب وقت لتحديدها وإثبات هوية كل شخص ثم التعامل معها حسب الأخطاء التي قام بها، وحسب نوع الفساد الذي قام به".

قضية التحركات المشبوهة لحفتر في ليبيا والمناورات المغربية:

خصص برنامج هذا المساء حلقة اليوم السابع من أبريل 2019 للحدث عن التحركات المشبوهة لحفتر في ليبيا، وكذلك التدريبات الكبيرة غير المسبوقة المغربية والمناورات على الحدود الجزائرية:

أطروحة النظام المغربي خائف من ثورة شعبه:

ترى هذه الأطروحة التي يتبناها علي غراس أن هناك تخاطرا بين الشعبين الجزائري والمغربي وأنّ المخزن راهو يريوندي (يجيب) للشعب الجزائري، الشعب الجزائري بتحركه الثوري راهو يقتلع في المصالح الفرنسية، ومصالح الدول التي تمارس السياسات الإمبريالية على إفريقيا"، وينطلق علي غراس من حجة مفادها أن: "هناك حوارا بين الشعب الجزائري والشعب المغربي الشقيق، الاهتزازات التي هي داخل الشعب الجزائري، نشوفو فقط مشجعي الرجاء ومشجعي المولدوية هناك حوار... الاهتزازات راهي في داخل الجزائر تمتد شيئا فشيئا إلى المغرب الشقيق والشعب المغربي ينصت بإمعان إلى ما يحدث في الجزائر وهذا الذي جعل نظام المخزن يتحرك بهذه الطريقة لخلق مناخ متوتر، المناخ المتوتر قد يحول النقاش الحقيقي الذي داخل المغرب يحوله عن مساره الصحيح".

قضية حفتر ومناوراته على الحدود الليبية:

أطروحة حفتر لا يشكل خطرا على الجزائر:

أثار الصحفي قضية " التوقيت المبهم والتوقيت المشبوه على رأي الكثير من المحللين في ما يخص تحركات حفتر والحديث عن تصريحات مهمة لمحللين وسياسيين لطبيعة هذا التحرك ومن يحركه في هذا الظرف بالذات " ويجيبه حملات: هذا المعتوه أعطيناه أكثر من حقه، وأكثر من قيمته"، ورغم رد الصحفي بأن: "معتوه بدبابة يخوف"، غير أن منتج الخطاب يقلل من خطورة حفتر بالنسبة إلى الجزائر ويقدم الحجة التالية: "حفتر إذهب وقرأ عنه فهو قائد فاشل منذ 2011 إلى يومنا هذا مقدرش (لم يقدر

أن) يسيطر على 314 كلم مربع وهي مساحة بن غازي فكيف له أن يهدد أعتى دولة في المنطقة عسكريا واقتصاديا...."

تلاحظ الباحثة هنا أن الثقافة السياسية والخبرة في المجال العسكري أنتجت خطابا يتسم بالثقة، وتقدير المعطيات بعيدا عن التهويل الإعلامي الذي أريد بقضية حفتر لاسيما في وسائل إعلام إخبارية عربية إقليمية كالجزيرة والعربية. ويبقى تحليل الضيوف لهذه المعطيات الإقليمية مرتبطا بالعلاقات التاريخية مع فرنسا، فهذه المرجعية التاريخية لا طالما تطفو إلى السطح:"الحراك أربك فرنسا أكثر من النظام، فرنسا لا تخاف على مصالحها في الجزائر وإنما إفريقيا جمعاء...."، ويشرح فتحي غراس مهام حفتر في المنطقة:"لما يقومون بوضع *des états pions*" يبادق" حولك فهو يضغط عليك وثانيا إقليميا أنت معزول وغير قادر أن تبني هذا الكيان الذي تواجهه به التحديات التي تواجهها في المستقبل. هذا معنى وجود حفتر...

أطروحة التآمر على الاتحاد المغاربي:

طرح رمضان حملات فكرة التآمر الفرنسي على دول المغرب العربي قائلا: " من أجل عرقلة الاتحاد المغاربي أو حل الاتحاد الإفريقي، هذا ليس بجديد، التحول الاجتماعي بين المغاربة لبناء هذا الصرح تم في سنة 53 بين ثلاثة أحزاب حزب جبهة التحرير، الحزب التونسي وحزب الاستقلال المغربي ولكن رغم المحاولات العديدة لبناء هذا الصرح تم عرقلة هذا الفضاء الجغرافي الهام، وبالتالي فإن منتج الخطاب يصنف المناورات المغربية على أنها:" محاولة التشويس على المؤسسة العسكرية التي تحاول أن تساعد السياسي والشعب لإيجاد الحلول السلمية للأزمة التي تمر بها البلاد في هذه الفترة بالذات"

قدم رمضان حملات للتأكيد على هذه الأطروحة حجة من وحي الخبرة التي يتمتع بها كإطار سابق بالجيش:" أجل هذا ليس بجديد عند المغاربة، أنا عملت في هذا القطاع وأعرف تضاريس هذه المنطقة جيدا والتقاليد القائمة في القطاع العملياتي الأوسط فمنذ الثلاثينات والمغرب يركز كثيرا على هذه المنطقة، هذه المنطقة، هي الجبهة الجنوبية الشرقية وتضم أربعة أقاليم وعاصمة الجبهة في الراشدية... ثم عندك إقليم زاكورة وإقليم طابا وإقليم تدعين هذا جاي في زكورة بعيد نوعا ما على الحدود الجزائرية أما الأقاليم الثلاثة التي ذكرتها فهي مع الحدود الجزائرية مباشرة.... هذه المنطقة جد هامة لنا ولهم عسكريا فهم لهم أهداف داخل التراب الوطني في حالة يريدون تحقيقها، ولكن هذه المنطقة أو هذا القطاع لا يجب أن نكون

غافلين بل يجب أن نكون يقضين، وهذا ليس للتخويف فهناك ما يقابل هذه القوات في هذه المنطقة بالتحديد، وهم كذلك جاهزون ويتجهزون ويتحضرون إلى أعمال كهذه في المنطقة."

شهر أفريل: 8 أفريل: اتصالات الجزائر توضيح بشأن تم الفساد والصفقات المشبوهة

من هي الجهة التي من مصلحتها ضرب اتصالات الجزائر؟

قضية اتصالات الجزائر

أطروحة مؤسسة اتصالات الجزائر قامت باستثمارات ضرورية:

تقدم صحفي قناة الشروق النيوز الذي استضاف إشارات في مؤسسة اتصالات الجزائر بطرح سؤال يبرر به ظهور المؤسسة بصورة سلبية في عدد سابق حيث يعتبر العدد ضمانا لحق الرد لاسيما أن المؤسسة هي مؤسسة ذات حجم كبير: "الأستاذ زايدي الذين يتهمون اتصالات الجزائر يمتلكون من المعطيات، تضخيم الفواتير، بعض المعطيات مشاريع مشبوهة قدمت بالتراضي، هناك حديث أن الفساد يعيش في هذه الشركة كيف تردون على هذه الاتهامات" حيث يجيب الإطار المذكور بأن: "هناك اتهامات خطيرة وردت في البلاطو تاعكم فيم يخص المشروع" ويقدم طرحه الذي يرى بأن "الاستثمارات كانت ضرورية"، ويقدم الحجج التالية: "التخطيط لهذا المشروع كان من خبرات جزائرية من مجمع اتصالات الجزائر اتصالات الجزائر ومويليس، المشروع عرض على مجلس الإدارة وعلى الوزارة الوصية ووافقوا عليه، وكان هناك قبول عليه لأنه مشروع استراتيجي للجزائر"، كما قدم نفس الضيف مجموعة من الحجج منها أن: "الجزائر حتى 2014 كان عندها كابل بحري واحد وليس من المعقول أن تبقى بكابل واحد طول السنوات وهذا الكابل تعرض لانقطاعات متعددة أشهرها انقطاع مع 2015 الباخرة لأن هذا مجمع يعني فيه دول مشاركة في هذا الكابل وهو ما لما يجب يعملو صيانة للكابل الدول الأخرى عندهم كوابل أخرى، هم لما يقومون بالصيانة نتوقف نحن يعني هذا شيء مرفوض".

10 أبريل 2019 استدعاء رئيس الدولة الهيئة الناخبة للانتخابات الرئاسية:

أطروحة استحالة تنظيم انتخابات 4 جويلية:

طرح فكرة تنظيم الانتخاب الرئاسية في 4 جويلية تساؤلات كثيرة، مع أن البعض كانت إجابته جاهزة منهم ضيف حصة الجزائر هذا المساء العربي زواق حيث استبعد إجراء انتخابات 4 جويلية وقدم الحجة التالية المتعلقة بالهيئة الناخبة: "يوم أربعة جويلية هل تعلم ما معناها؟ معناها إثنان مليون جزائري في تونس، معناها خمسة مائة ألف في تركيا، كل الجزائر في الخارج"، كما يقدم حجة أخرى تتعلق بجاهزية الطبقة السياسية: "الأخطر من هذا نجو للطبقة السياسية التي ستنشط الحملة السياسية هذه، الموالاتة هل تستطيع برموزها الحالية أن تخرج للشارع وتنشط الحملة، يستحيل تصور ولد عباس أو أحمد أو يحيى ينشط حملة وينزل للشارع"، وهنا نجد أن الصحفي يدعم نفس الطرح مقدما حجة على أن الكل غير جاهز قائلا: "الموالاتة التي لديها أحزاب مهيكلة ومؤسسة وتنظيمات فما بالك الحراك."

يتضح من خلال ما قدمه العربي زواق من تحليل السياق الذي يفترض أن تجري فيه الانتخابات عدم جاهزية المجموعة الوطنية لإجراء انتخابات الرابع من جويلية، ومن الحجج التي صاغها العربي زواق أيضا بالإضافة إلى كون الحكومة مرفوضة شعبيا عدم جاهزية المعارضة خاصة التي دمرها نظام بوتفليقة: "الحكومة يرفضها الشارع رفضا مطلقا وهي أعجز من أن تنزل إلى الشارع، ونأتي إلى المعارضة عمل الرئيس بوتفليقة على تدميرها عبر 20 سنة وهو يفتت فيها ويقسمها حتى المعارضة معدنناش، وغير جاهزة وكلما ظهرت حركة تصحيحية إلا ودمرها، أما الحراك الشعبي الدعوة إلى الانتخاب في وقتها تجاهل كامل لهذا الحراك، ونضع ما نحب وديروا واش تجبو"، المخرج والحكمة تفرض علينا الانتخابات لا تأتي في وقتها، هذا إذا كنا نؤمن حقيقة بالتغيير".

يتضح من الحجج السابقة التي عرضها منتج الخطاب أن فحوى الخطاب يتجه إلى القول بأنه ليس من السهل إجراء أي عملية سياسية على غرار الانتخابات مالم يتم إعطاء فرصة لاسترجاع الأنفاس من مرحلة دمر خلالها الحكم البوتفليقي أسس العملية السياسية النزهاء والشفافة، وهنا يرى العربي زواق أن تنظيم الانتخابات بالتاريخ السابق يجعلنا نكون "أمام أي رئيس" ويصف المضي في تنظيم الانتخابات بـ "الهروب إلى الأمام"، هذا النظام أراد وفي أربعة جويلية أراد هذا النظام نجد رئيسنا قد يكون غديري

هذا أو أحمد أويحيى أو وجوه من أحد المرفوضين لأن المعارضة ليست جاهزة وغير قادره، الحراك مازال لم تبرز قيادته بعد".

مؤسسة الجيش الوطني الشعبي هي المؤسسة الفاعلة:

يعتبر رئيس أركان الشعبي الوطني من الأطراف الفاعلة في أحداث الحراك وتم تصويره بصفات إيجابية متمثلة في القوة والالتزام، وعلى أنه الفاعل الحقيقي في الجزائر، يقول العربي زواق " هو الرجل القوي في الجزائر، هو صاحب القرار الأول والأخير"، كما كان دوره لصيقا بعوده التي تمثلت أساسا بحماية ومرافقة الحراك، يقول العربي زواق بأنه: " سيبقى وفيا لعهدده بأنه سيرافق الشعب ويبقى معه إلى غاية تحقيق كل مطالبه غير المنقوصة".

رغم أن هذا الدور يبقى محسوما لصالح الرجل الأول في مؤسسة الجيش غير أن هذا الدور يبقى محل تعليقات عديدة تصل إلى حد رفض الخطاب الذي يرجع الفضل كله أو جزءا منه إلى مرافقة المؤسسة العسكرية وهو ما يأتي في الأطروحة التالية:

أطروحة لا يجب نزع الثمار من أيدي الشباب:

تدافع هذه الأطروحة على أحقية الشباب في أن ينسب لهم كل نصر وأن تعود لهم ثمار حراك 22 فيفري لاسيما إقدام عبد العزيز بوتفليقة على الاستقالة، وبالتالي فهم يرفضون أن تنسب كل المبادرات للمؤسسة العسكرية يقول رياض هويلى: " لما نقول أن المؤسسة العسكرية هي التي تضغط لرحيل بن صالح وضغطت لرحيل بوتفليقة هنا تتركني أحس بأننا نزعنا الثمار من أيدي الشباب الذي كان بفضلهم منذ 22 فيفري وهي في حراك مستمر ومتزايد وبسلمية حين الوصول للضغط على الرئيس بوتفليقة، أنه يغير الأجندة من الترشح للخامسة إلى الدعوة بإلحاح أن نزيد له عام وأن يرفض العاملغاية الاستقالة".

أطروحة الجماهير تتمسك برحيل بن صالح

ظهرت أطروحة رحيل بن صالح تكملة لرحيل بدوي إذ يعلق منتج الخطاب: " وإذا أردنا اليوم أن بن صالح لا يستمر وهذه لغة الجماهير على الشارع أن يضغط أيضا ولنتنظر المؤسسة العسكرية تأتي اليوم تخرج الدبابة أو تخرج ضباطها وتقول بن صالح أخرج كاين إطار دستوري رانا ماشين فيه، وفق اللعبة التي

تمشي في الدستور وبالتالي نجد بن صالح يمارس مهامه وفق دستور مرفوض شعبيا ما في ذلك من شك وعلى بنصالح أن يملك حق الاستقالة وهذا شرف له قبل أن تصبح له خيارات محدودة أمام تمسك الجماهير بحقها في التغيير السلمي وحققها في وجوه جديدة،"

أطروحة يمكن إيجاد حلول خارج الدستور:

ترى هذه الأطروحة أنه بالإمكان الاستعانة بحلول خارج الدستور، وهو يتوجه بالسؤال إلى المختصين ويطرح أسئلة تقنية يواجه بها ما سماه "جماعة القانون وجماعة المخارج الدستورية"، ويعتمد على سلسلة من الاستنتاجات: "إذا مشى بن صالح غدا من نعينه لازم يأتي واحد هل الجيش يعين؟ الجيش لا يملك صفة التعيين في منصب من المناصب وإذا قامت المؤسسة العسكرية أو قيادة الأركان على خطوط مماثلة يعتبر انقلاب حقيقي على الدستور،" غير أن الدستور لم يحترم منذ 20 عاما سبق ولكن في النهاية المؤسسة العسكرية منسجمة لحد الآن مع خطابها منذ ندوة مزافران أين كانت الشخصيات السياسية تطالب بالتدخل وإيجاد حل لتطبيق المادة 102 التي كانت رفضت بسبب عجز الرئيس والقيام بمهامه وبالتالي نقول أن احترام الدستور هو ينساق مع مواقف المؤسسة العسكرية منذ العهدة التي فاتت، وضغط الشارع لازم يستمر الآن من أجل الجزائر الجديدة التي ربما تختلف كليا مع الجزائر التي عرفناها قبل 22 فيفري تختلف من حيث الحريات حرية العدالة حرية الإعلام ومن حيث استرجاع الشارع حيث كان الوقوف يشكل عبئا على الناس، وعلى الشباب أن لا يفرض في الشارع كوسيلة تعبير عن المطالب الاجتماعية والسياسية وأن يكون مجالا ومنبرا وإثبات وعي وسلمية المواطنين في تغيير سياسي حقيقي، وخطاب قيادة الأركان ينقسم إلى ثلاثة محاور أساسية: المحور الأول القائم على التخويف أن هناك أطراف أجنبية تحاول العبث بالمسيرات السلمية وحتى المسيرات أجهرت العالم بتأطيرها وتنظيمها وخاصة وأن هذه المسيرات عفوية وتركت تلك الصورة الجميلة والانطباع الذي يربط الشعب بالشرطة والجيش الوطني الشعبي وكل القطاعات من عدالة من قضاة من محامين أساتذة من طلبة، المرأة، الشباب كلهم منخرطين في هذه العملية السياسية، وهذا الخطاب في شقين أيضا لازم نأخذ حذرنا وفيه شق أيضا لازم لا نسقط في التخويف أيضا والتي استعملته الشرطة سابقا من خلال الأيدي الخارجية ما بين قوسين إذا كنا نقول أن مؤسسات الدولة مؤسسة الجيش قوية لا بد أيضا أن نعترف بأن مسؤولية تأمين الناس اليوم هي مسؤولية المؤسسات الحيوية وعلى رأسها الجيش الوطني الشعبي والعبء الثقيل خاصة وأن تأمين 20

مليون في الشارع هي مسؤولية الجيش الوطني الشعبي ومسؤولية حماية البلد أيضا وبالتالي هذا الخطاب اليومي يجب التراجع عنه قليلا ونحذر ولكن نتراجع عليه شوية لأنه يؤثر في نفسية الناس.

أطروحة المؤسسات فاقدة للشرعية:

يرى عامر دراجي أننا: " دخلنا نفق مظلم وهذه حقيقة بن صالح والمؤسسات التي بقيت فاقدة للشرعية وهذه هناك طرفان عندهما الشرعية الشعب الجزائري أبو الشرعية، بن صالح ليس لديه الشرعية لأن الشعب الجزائري رافضو."

أطروحة الصورة الإيجابية للحراك:

يرى رياض هويلي: "...النفق الوحيد اللي دخلته الجزائر كان في 91 اليوم نحن سمينها ثورة الانتفاضة الابتسامة... الناس تخرج تضحك الإنسان يخرج مع زوجته وأولاد و هو مش خايف مليونية... تجاوزت 20 مليون. في العاصمة الإحصائيات الرسمية لمصالح الأمن فقد ما بين 2 ملايين و 3 و لا واحد اعتدى على واحد ولا واحد سب واحد ولا واحد سب واحد هذا ما يخلينا نسموها ثورة الابتسامة .. لا خوف على البلد ولا خوف على مستقبل الشباب كل ما هنالك إجراءات تقنية ما بين الحل السياسي و الحل الدستوري ... المؤسسة العسكرية أو الجيش الوطني الشعبي وإن كان لها دور أساسي اليوم ما حبش يدخل بصفة مباشرة ما حبش يدخل في العملية السياسية وهذا حقه الدستوري حاب يخلي اللعب في إطار الدستور ... لكن هناك مطالب كيما قال السيي العربي شعبية ارتفعت كثيرا اليوم والإرادة الشعبية لا بد أن تحترم أيضا ... اليوم لما خرج الشعب عن بكرة أبيه ... كفانا من حكم العصابة وكفانا من حكم هذه الجماعة وكفانا من القمع وكفانا للفساد لا بد لكل مؤسسات الدولة أن تستمع لصوت الشعب.

أطروحة الحلول الدستورية عبارة عن ألغام:

يطرح الصحفي سؤالاً ولكنه يحمل أحكاماً سلبية على كل الإجراءات الدستورية التي تتبع استقالة الرئيس بوتفليقة: " السيد عبد القادر بن صالح مرفوض شعبياً من يعوضه السيد بلعيز مرفوض شعبياً من يعوضه .. بدوي مرفوض شعبياً هذه الحلول الدستورية هي عبارة عن أفخاخ أو ألغام خلفها الرئيس

السابق عبد العزيز بوتفليقة ما مدى قدرة الشارع على تجاوز هذه الألغام في الداخل والخارج خاصة على المستوى الخارجي؟"

القوى الفاعلة عبد العزيز بوتفليقة:

تلاحظ الباحثة طغيان الصورة القائمة التي أعطيت لبعض الشخصيات السياسية، حيث ساعد السياق الاجتماعي على ظهور مثل هذا الخطاب الذي لم يكن له أي مثيل في الفترة التي سبقت حراك 22 فيفري، وهو ما يؤكد فرضية اعتبار الخطاب منتج اجتماعي بامتياز، ومن هذه الشخصيات التي تناولها الضيوف بمدح أو بتحفيز أو بدم رئيس الجمهورية السابق المستقيل السيد عبد العزيز بوتفليقة، وهو إحدى الأطراف الفاعلة التي حركت الأحداث بطريقة أو بأخرى ويصفه العربي زواق بأوصاف سلبية وربطه بكل التقهقر والدمار الذي عرفته الجزائر إذ يقول: "عملية التخريب التي قام بها عبد العزيز بوتفليقة خلال 20 سنة مدمرة جدا ما خلى ولا شيء قائم في البلد.... عبد العزيز بوتفليقة عنده تفكير أنه تعرض لمؤامرة ضد أنو عبقرى والشعب هذا جاهل... يشتم الناس في القاعات لما كان بصحتو.. نرجسية قاتلة... النتيجة التصحر اللي نعيشوه الآن".

يبدو جليا من خلال هذا الوصف السلبي للرئيس عبد العزيز بوتفليقة، مدى حرية التعبير التي أصبحت متاحة لضيوف برامج الرأي في هذه الفترة، وبغض النظر عن كل تقييم لهذه الحرية من الناحية القانونية أو المهنية، فإن ظهور خطابات تختلف بشكل جذري عما كانت عليه قبل حراك 22 فيفري، أنه لا شك بأن هناك إملاءات كثيرة على القنوات الخاصة وحدود حمراء لطريقة معالجة القضايا وتناول الشخصيات السياسية. تم تسمح بظهور توصيف سلبي لبعض الشخصيات السياسية وهو ما أضفى على الخطابات بعد حراك 22 شحنة إضافية من السخط والانتفاضة.

قضية التعامل مع الشعب:

تعتبر قضية تعامل السلطة مع الشعب قضية محورية تم التطرق إليها بإدراجها مع قضايا أخرى، وما يهم هو الإجماع على الطريقة السلبية التي ظلت السلطة تعامل بها شعبها وهو ما يتلخص في الأطروحة التالية:

أطروحة الحراك خلق إنسان جديد دمره النظام البوتفليقي:

الشعب الجزائري عاش عملية قهر غريبة عبر 50 سنة من الاستقلال.. القهر اللي عشناه من 62 حتى اليوم خلق لنا إنسان جزائري منحرف بكل المقاييس تجيب تلفون يخطفوهولك... يخطفون السيكان تاع النسا من الشارع ولا واحد يتحرك جا الحراك هذا حرك الانسان الجزائري حرك الشارع الجزائري ظهر هذا الإنسان الطاهر النقي الذي من المفروض المحافظة عليه بكل الوسائل... أهم رأس مال كسبناه الآن هو الإنسان الجزائري النقي الجديد الذي حرره الحراك.... كانت جانبي أستاذة جامعية طاحلها التلفون.... جا واحد قالها طاحك التلفون... قبل الحراك يخطفوهلها"

أطروحة السلطة تعاملت باحتقار مع الشعب:

استعمل أصحاب هذه الأطروحة كل الألفاظ التي من شأنها تبيانداستخفاف السلطة بالشعب حيث وصف الضيف الحر بأن: " عملية تشويه الإنسان الجزائري وراءها السلطة... إن هذا الجزائري عنيف قاصر، هذا الجزائري عنيف غير واع هذا الجزائري همجي . قاصر .. كل هذه الحرب النفسية قادتها العصابة ضد المجتمع الجزائري إلى درجة أفقدته الثقة في نفسه.... عندما سئل أويحي متى يبقى المشي ممنوعا في العاصمة وأجاب... نمشيو لما نتعلمو كيفاش نمشيو.... شوف احتقار المواطن الجزائري...".

هناك نوع من الخطاب الذي صار حاضرا في حصص الرأي وهو الخطاب الجريء الذي يعتمد على قوة الوصف بأسلوب عاطفي يصف مدى الظلم الذي تعرض له الشعب في ظل النظام القديم استعملت فيك كل الصور البلاغية من أجل تمثيل الواقع الذي عاشه، هذه الصورة التي لم تكن بهذا الشكل ولا بهذا الوضوح في الفترة السابقة للحراك الشعبي.

قضية التدخل الأجنبي:

أطروحة التدخلات الأجنبية موجودة:

ارتبطت القضايا التي أثارها برامج الجزائر هذا المساء بطبيعة الأحداث السياسية الداخلية دون أن تغفل عن السياقات الدولية وطبيعة العلاقات الخارجية للجزائر كبلد مستهدف، وهو ما أشار إليه العربي زواق.... ما في شك الجيش تعرض لضغوطات رهيبية والتدخلات الأجنبية موجودة لأن الدول التي لديها

مصالح في الجزائر هذه تفرض علينا الانتباه ولكن هذه تفرض علينا في الداخل عندنا قوتنا تحمي الحدود وعندنا شعب واعى وسيفشل كل محاولات التخريب.

11 أفريل بين الحلول الدستورية ومواصلة الحراك .. أي حلول للأزمة:

قضية رفض بن صالح ورفض الباءات الخمسة

كادت تجمع فئة كبيرة من الطبقة السياسية والشارع على رفضها المطلق لتولي عبد القادر بن صالح رئاسة الدولة بحكم أنه رمز من رموز بوتفليقة، وجاء في مقدمة صاحب البرنامج: "...الشارع اليوم يرفض بن صالح ويعلن مواصلة المظاهرات والمسيرات السلمية الراضية لكل الباءات المحسوبة على نظام بوتفليقة كلنا يعرف أن بن صالح وصل إلى المرادية بقوة الدستور لا غير... الجزائريين عن بكرة أبيهم يرفضون بن صالح رئيسا للدولة، فكان رئيسا بلا شرعية لكن هناك من المحللين يؤكدون ضرورة احترام أحكام الدستور كحل يضمن بقاء الدولة"، وتكشف هذه المقدمة عن إبراز صاحب البرنامج لموقف الشارع ويستعمل صيغا تزيد من حدة هذا الموقف كالتعميم في "كلنا يعرف"، وعن "بكرة أبيهم"، ونفي تولي بن صالح لمنصب رئيس الدولة عن طريق الإجماع عليه فكانت عبارة "بقوة الدستور لا غير" وعبارة "فاقد للشرعية"

قضية مشاورات بدوي:

خلال فترة الحراك الشعبي دعا الوزير الأول نور الدين بدوي للمشاركة في مشاورات تشكيل الحكومة، وخصص برنامج هذا المساء حيزا معتبرا لإبداء الآراء بشأنها فكانت الأطروحات التالية:

أطروحة وجوب الاحتكام إلى الدستور:

يرى الدكتور سليمان أعراج أستاذ العلوم السياسية أن هناك نقاطا أساسية فرض فيها الاحتكام إلى الدستور باعتباره أهم مدخل: "حتى نكون عقلانيين الدستور فرض أمرا واقعا يجب أن نرجع إلى السياقات: الاحتكام إلى الدستور جاء كإجابات لتأكيد ثلاثة مسائل ضرورية ومهمة حماية الإرادة الشعبية، حماية الطابع المؤسساتي للجمهورية الجزائرية، وصيانة الأمن والاستقرار تاع الدولة"، وبنظر الدكتور أعراج فإن الحجة الأولى التي يسوقها للدفاع عن موقفه هي أن: "نجح من طالب بهذه النقاط الثلاثة وفشل من

كان يدعو إلى دخول الجزائر نحو المجهول لأنه لما نعطل العمل بالمؤسسات نعطل الدستور"، وهو الشيء الذي يؤكد الصحفيقات: "العمل خارج الدستور يعني الدخول في مستنقع المجهول"، وهنا تعتبر إعادة الصياغة من قبل المقدم البرنامج للتأكيد حيث يقول الدكتور أعراج: "لما نعطل العمل الدستور وفق أي منطق سنعمل؟"، وهو عبارة عن سؤال بلاغي يراد به أنه لا يمكن العمل بمنطق السياسيين أو الانتهازيين... الخ، كما يضيف الدكتور أعراج على أن الدستور إن لم يكن مفعلاً من قبل فقد حان وقت تفعيله: "إذا سلمنا أنه لم يكن هناك احترام للدستور خلال ربما 20 سنة نقولو 30 سنة وجينا اليوم نحو نقطة المفصلية محورية وحساسة في وقت الأزمة هل نعالج الخطأ بخطأ آخر؟".

أطروحة رفض بن صالح كحل أفرزه الدستور:

أكد رشيد ملاوي رئيس النقابة المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية على أن "الشعب هو الذي تحرك وقلع بوتفليقة وجماعته، لازم نعرف أن الشعب طرد بوتفليقة ماشي خرج ومن بعد طلب السماح والسماح ماشي عند رب يقلك الدولة سمحت لك بنادم ما يسمحلکش"، وقال لا أقبل بوتفليقة وجماعته، كل من ساند بوتفليقة...

يعود أصحاب هذه الأطروحة في رفضهم الاحتكام إلى الدستور الذي يترتب عليه تطبيق المادة 102 وغيرها، وقدم منتج الخطاب عدداً من الحجج تمثلت فيم يلي: "طريقة تغيير الدستور لم ينتخب عليها الشعب قال لك ينتخب عليها ممثلي الشعب اللي طلوعوا بالتزوير فكل ما هو مبني على باطل فهو باطل"، ويلجأ إلى تلخيص ذلك بالعبارة التالية: "ممثلي الشعب طالعين بالتزوير donc (إذا) الدستور مزور"، "فلا تحصرونا في قضية الدستور"، وصور بن صالح على أنه ينتمي إلى حزب قيادي ويساند العهدة الخامسة والرابعة، هذه العهدة رفضها الشعب، من المبدأ مشروعك خاسر".

الصحفي: "نحن نتحدث اليوم عن بن صالح الذي كان رئيس مجلس الأمة والذي وصل إلى رئاسة الدولة بحكم الدستور بعيداً عن بن صالح الحزب وفي هذه العبارة فإن الصحفي يبعد عن بن صالح صفة انتمائه إلى حزب الأرندي، ويجعل منه حتمية دستورية لا غير، لكن هذا الرأي يتغير عندما يجيب رشيد ملاوي: "لا بن صالح هو بن صالح"، وهنا يصحح الصحفي العبارة الأولى بقوله بن صالح هو بن صالح باسم الحزب أكيد المحسوب على الحزب وعلى الفترة البوتفليقية".

انتخابات 4 جويلية

قضية الهيئة التي ستنظم الانتخابات:

أبدى الضيوف عدة آراء وقدموا عدة أطاريح بخصوص الهيئة المستقلة التي تضمن انتخابات نزيهة وشفافة وتساءل مقدم البرنامج عن كيف ستكون هذه الهيئة؟ وكيف ستشكل؟ وما هي الطريقة المثالية لتشكيل لجنة نزيهة؟

أطروحة الجيش هو الضامن لانتخابات نزيهة:

يرى الدكتور أعراج أن المشكل في عمل اللجنة وفي من يحمي في الميدان، كما يرى الدكتور أعراج أن الدستور حدد صلاحيات رئيس الدولة بضوابط هو ليس له صلاحيات تعيين ولا تعديل الحكومة ولا إعلان حال الحرب رئيس الدولة يلتزم بمهامه إلا ما سقط منها بنص مثلا مسألة تعيين لجنة لتنظيم ومراقبة الانتخابات، الدستور الحالي تحدث عن لجنة لمراقبة الانتخابات المادة 194 يمكن لرئيس الدولة أن يعين هيئة لتنظيم ومراقبة الانتخابات وهذه الهيئة تعين من كفاءات من شباب الجزائريين وشرفاء والجيش هو الضامن".

صراع الخطابات:

يؤكد مالاوي على فكرة مفادها أن الجيش ليس له الحق بالتدخل في اللجنة أو في أي شيء....
مجلس الأمن هو الذي يحاور مع الأحزاب والمجتمع المدني". غير أن مجلس الأمن بالمفهوم القانوني محدد وهو ما أدى إلى تساؤل الدكتور أعراج: "هل تعرف من هو موجود في مجلس الأمن ما هي تركيبه مجلس الأمن

ملاوي الجيش وزير الدفاع وزير الداخلية مرفوض، ملاوي ومن بعد وماذا بعد ملاوي: " مجلس الأمن يمكنه أن يعين حكومه ويجيب وزير الداخلية "...اللجنة المستقلة لمراقبة الانتخابات .

أطروحة على الشعب أن يستمر بالضغط:

يطرح الصحفي سؤالاً بخصوص أهمية استمرار الشارع في التظاهر: " ألا تعتقد أن ضغط الشارع لا بد أن يستمر وأن يتواصل من أجل الوصول إلى الظفر بلجنة مستقلة تضمن الشفافية والمرور إلى رئاسيات تكون فيها الأمور محسومة للشعب والشعب فقط ". أعراج: " تركيب اللجنة تكون من كفاءات جزائريين شرفاء ونزهاء صفحة بيضاء هذه تقدم رسالة طمأنة للشعب الجزائري: أعراج في المراحل الانتقالية نحتاج إلى مؤسسة قوية متماسكة تدعم خيارات الشعب وتصون الإرادة الشعبية وطرح أعراج مشكله عدم إقبال الشباب على الانتخابات لا يصوت " ، أعراج اليوم عندما نخرط بقوة داخل مؤسسات الدولة هذا أكثر ضامن.

14 أبريل: محاصرة وزراء بدوي ورفض القضاة للإشراف على الانتخابات أي مصير لورقة طريق

بن صالح؟

الحكومة لا تسمع إلا نفسها:

يطرح الصحفي تساؤل استغراب لضيفه: " كيف لحكومة أن تحاول النزول إلى الشارع رغم أن كل التقارير سواء التقارير الصحفية أو ربما حتى التقارير العلمية تتحدث عن رفض شعبي لهذه الحكومة، لماذا يغامر نور الدين بدوي بإرسال وزراء إلى ولايات رغم أن درجة الرفض وصلت إلى أقصاها. فيجب محمد بوخطة: " طبيعة الأنظمة الشمولية لا تسمع إلا صوتها، وبالتالي تتصرف بمعزل عن المعطيات المطقية التي تحيط بها، الذي أتمناه أن لا تكون مقصودة من أجل الدفع نحو المجهول، ثانيا لا يمكن للحكومة أن تبرر هذه الخرجات لسبب بسيط نحن نتعامل مع حكومة تصريف أعمال، بمعنى أنها تؤدي العمل الروتيني الضروري الذي يمكن الانقطاع عنه".

أطروحة لم تعد الكفاءة معيارا لتولي المسؤولية:

نحن تعودنا التصحير في مدى عشرين سنة الماضية أو أكثر، تصحير على مستوى السياسة على مستوى الكفاءة، أصبح المعيار لتولي المناصب قائم على الجهوية، على الولاء، على الانبطاح، لم تعد الكفاءة معيارا في الأداء، هذا الوزير الذي يتكلم عن المشاريع هو يتكلم خارج خطة حكومته، بل خارج الخطة العامة التي تقضي بأن هذه حكمة تصريف أعمال وفق الحل الدستوري الذي تبنته الجيش، يفترض أن هذه الحكومة بعد ثلاثة شهور لا تكون قائمة...".

16 أبريل استقالة بلعيز رسالة القايد وتعيين كمال فنيش:

قضية تغيير الباءات:

أطروحة استقالة بلعيز لا تغير شيئا:

يتضح من تفحص معظم الأسئلة التي يطرحها قادة بن عمار أنها تحتوي على جواب ضمني، فهو يطرح أسئلة تفتح أعين الضيف على اتجاه معين في فهم الأحداث، ولأخذ مثلا سؤاله المتعلق بتعيين كمال فنيش: "هل هذا ينسف الفرضيات والسيناريوهات أن شخصية توافقية في مكان بلعيز وتكون هي في مكان بن صالح، نفس التركيبة قد تثير مشكلة هي هي"، ويسترسل: "أن يكون على رأس المجلس الدستوري وجه مقبول شعبيا وهذا هو المشكل أن يستقيل بلعيز ويعين شخص من نفس التركيبة التي عينها النظام السابق بوتفليقة"، وهي حجة مقنعة ساقط الضيف لنفس الاتجاه: "فعلا راح بلعيز خليني نكون صريح معك، عضو في نفس التشكيلة... هو تغيير شكلي... لم أفهم تعيينه...".

كما أثرت مسألة الإجراءات التي لم تجد لها مرجعا دستوريا والتي تتعلق الفراغات القانونية الدستورية، إذ يقول لمين عصماني عند تعيين كمال فنيش متسائلا: "مفهمتش تعيينو لأنه ليس له صلاحيات رئيس الجمهورية" وهي مسألة لم يتم النقاش فيها مطولا، نحن كنا ننتظر أن نعطي وجوه جديدة، لا بنفس الأشخاص التي حسبت على نفس النظام. بالله عليك كانت صعبة باش ندير حكومة ذات مصداقية، كانت صعبة ندير وجوه جديدة...".

أطروحة ربح الوقت من أجل العودة إلى الواجهة:

يذهب إلى هذه الأطروحة قادة بن عمار بسؤاله: " هذا ما يتناسب مع ما قاله رئيس الأركان اليوم حول أن الوضع لا يحتمل المزيد من التأجيل لأن الوقت يدهمنا،... أنا أربطها مباشرة بقضايا الفساد التي ينه لها من وقت لآخر والقروض وسرقة المال العام، هذه التعيينات التي تأتي هكذا هل يمكن اعتبارها مناورة من جهة ما لكسب الوقت"، وهو ما يدعمه رمضان بن حملات " ... العصابة لها استراتيجية ربح الوقت من أجل أن تدوم كثيرا ومن أجل أن تعود عبر الباب بعدما خرجت معبر النافذة".

أطروحة وجود أطراف غير مخلصين:

إن بعض الأطروحات انطلقت أو استدلت بتحليل خطاب رئيس الأركان القايد صالح، حيث يشير رمضان بن حملات إلى عبارة وردت في خطاب رئيس الأركان وهي عبارة: "يجب أن تتظافر جهود كل المواطنين المخلصين" ويقرأ هذه العبارة: إذن هناك أطراف غير وطنية التي تلعب على جهات أخرى، أو تتخذ من عمها الخفي مع جهات ممكن خارجية".

النظام السابق نظام جائر:

يرى لمين عصماني أن النظام مستبد ويرجع إلى التسعينيات أين يستدل: " أقول لكل الوطنيين الذين همشوا في التسعينيات وفيهم حتى من سجن على مواقفهم السياسية التي كانت مضادة لما قامت به جهات مضادة آنذاك في السلطة للأسف على هؤلاء وأن لا يخافوا من تلك العصابة التي كانت ظلما تأخذهم إلى السجون وفيهم بعض من هؤلاء الوطنيين موجودين في السجن وفيهم حتى من يتجاوز عمره 80 سنة موجود إلحد الساعة في السجن بتهم غير صحيحة بتهم غير حقيقية.

أطروحة الفساد الاقتصادي مستمر أثناء الحراك:

يرى لمين عصماني أن الفساد الاقتصادي لم يتوقف مع الحراك، ويقدم حججا من الواقع واحد يقول ليليا أسبوع الثاني للحراك في بنك خاص الذي يستنزف من العملة العمومية يدير واحد مصنع للسيارات qui ne coûte même pas 20million d'euros، يديرو ب 250، اليوم بعد ما كان

احتياطي الصرف 200مليار رانا في 60مليار لأن البنك الخاص يستنزف العملة الصعبة من الخزينة العمومية، هذا مصنع، *c'est la surfacturation*، ويرى لمين عصماني أن هذه عينة من بين عشرات الحالات ويؤكد أن: "اليوم على السلطة وعلى العدالة مدام حركها الحراك والآلة التنفيذية في صناعة القرار والمؤسسة العسكرية طلب من هذا الجهاز وأعطت الضوء الأخضر لجهاز العدالة بأن يتحمل مسؤوليته في تطبيق القانون."

أطروحة يجب أن نرى رؤوس الفساد في السجن:

يجل قاده بن عمار قضية الفساد بين الماضي والحاضر ويقول: "ما بين مستوى الخطاب حتى النظام السابق كان يقول أنا أحارب الفساد هيئات واقعة قوانين ومواثيق دولية لكن الفرق ما بين الكلام والواقع هو أن أرى الفاسدين يذهبون إلى السجن وليس فقط كبيرهم الذي يقدم على أنه كبش فداء سمين أم بعد ذلك الآخرين أن نتكلم عنهم في تسريبات إعلامية في مرافعات النواب ماذا بينا الشعب يدي حاجة ملموسة."

يظهر أحيانا البرنامج كطرف فاعل في المطالبة بخطوات فعلية من أجل محاسبة المفسدين، بل أن الخطاب كان يوضح الفرق بين ماهي محاسبة شكلية وبين ماهو محاسبة حقيقية تمس رؤوس الفساد. وهو ما يطرح تساؤلات حول مساهمة مثل هذه الخطابات في نقل الواقع و في نفس الوقت التأثير في هذا الواقع.

ويؤكد على ذلك السيد رمضان بن حملات: "هو اليوم أكد على ضرورة محاربة ومحاسبة كل المفسدين وطلب من القضاء، على الجهات المعنية أن تتحرك وبكل سرعة لفتح هذه الملفات وقال هناك قضية تتعلق بألاف الملايير.. هذو خدمو مدة 20 سنة بالنسبة للبوتهليقيين بالنسبة للتوفيق 25 سنة وهم يبنون في خرائط خارطة سياسية، خارطة إعلامية، خارطة اقتصادية، شبكات عبر الوطن التحقيق مع هؤلاء يتطلب وقتا كبيرا هناك رؤوس كبيرة معروفة عند العام والخاص هؤلاء يمكن محاسبتهم.

قضية تورط شخصيات في الاستخبارات:

أطروحة يجب تحريك العدالة العسكرية:

أكد السيد رمضان بن حملات على أنه يكتللسيد الفريق كل الاحترام ويثق فيه كل الثقة وأنه أكد على ذلك العديد من المرات، ثم يتقدم بأطروحة تمثلت في ضرورة الإسراع بمحاسبة الجهات التي وصفتها المؤسسة العسكرية بأنها تحاول ضرب استقرار البلد: " هنا أقول بما أن الأدلة قطعية هو قال أن هناك أدلة قطعية لقاءات مع جهات أجنبية تمت تدخل في **قمة الخيانة العظمى**، أنا بالنسبة لي هذا الإنسان لا يستاهل إنذار بالنسبة بل تتحرك العدالة العسكرية وتستدعي هذا الشخص الذي التقى مع جهات أجنبية من أجل ضرب استقرار الجزائر من أجل عرقلة المؤسسة العسكرية في إيجاد الحلول السلمية والمرحلة التي نمر بها وهي مرحلة صعبة هذه الجهات مخفية حتى في المسيرات في الحراك وتحرض على رفع لافتات ضد المؤسسة العسكرية بحكم أنها هي الضامن لكل المراحل الصعبة التي تمر بها البلاد.

يلاحظ من تتبع خطاب ضيوف برنامج الجزائر هذا المساء أنه لا يتحفظ على ذكر بعض الشخصيات النافذة بأسمائها بمناسبة الحديث عن تورطها في قضية الاجتماع المشبوه حيث يذكرهم حملات بأسمائهم: " ليس هناك رسالة إلى التوفيق فقط هنا وإنما إلى حتى طرطاق لأن هناك وسيلة إعلامية إلكترونية قالت أن طرطاق حضر هذا الاجتماع وطرطاق ذكر اسمه في اللقاء السري الذي تم في زوالدة في يوم 29 أو 28 من الشهر في الفارط".

يتساءل قادة بن عمار: " التهم التي ذكرت هنا نحن نعلم أن جمعية أشرار صغيرة الأمن يتحرك ... عصابة ويقول هنا في الخطاب أن هدفها تقف ضد إرادة الشعب تعمل على تأجيج الوضع تتصل بجهات مشبوهة وتحرض على عرقلة مسار الخروج من الأزمة، كل تهمة من هذه تدي للمحكمة العسكرية. " وهنا يتضح من خطاب مقدم البرنامج أن القناة أصبح لديها الضوء الأخضر لقول بعض الحقائق، كما استعادت حريتها في التعبير بتغيير موازين القوى بحيث استعاد الشعب سلطته التي طغت على سلطة النظام السابق المهتدة بالاندثار والمهزوزة بصورتها السيئة وبقوة التغيير التي يطرحها الشارع.

ويقدم رمضان بن حملات حجة أخرى لمحاسبة هذه الشخصيات: " هذه هي **تهم كفيلة لكي يتحرك القضاء العسكري**، النائب العام العسكري استدعاء هذا الشخص من أجل التحقيق معه لما تتكلم

عن المؤسسة العسكرية فهي تتكلم عن دراية بحجج وأدلة ثابتة"، ويضيف حملاوي هناك: "أجهزة استخبارات تعمل وتزود السيد الفريق بالمعلومات الكافية كل تحرك المشبوه خاصة من قبل عصب الضغط"

أطروحة الجيش يقوم بمهمته على أكمل وجه:

يقدم لمن عصماني سلسلة من الحجج يستدل بها على أن المؤسسة العسكرية تقوم بعملها: المؤسسة العسكرية لديها خصوصية وليس كل ما يعرف يقال طبعاً... المؤسسة العسكرية هي من المؤسسات القلائل التي بقيت لديها شرعية من مؤسسات الدولة"،

أطروحة محاولة اختراق الحراك:

يتساءل قادة بن عمار: "إلى أي مدى استقالة بلعيز وتعويضه بفينيش ستساهم بطمأننة الشارع بأن أهدافهم ستتحقق بشكل سلس، تعرف الشارع يقول راح موسى الحاج جاء موسى الحاج يعني وكأننا نضيع الوقت." وهو سؤال يريد به تذكير الضيوف بأن الأمور لم تتغير قادة بن عمار: "السيد كمال فينيش عين من قبل رئيس الحكومة حسب وكالة الأنباء الجزائرية من طرف رئيس الدولة السيد عبد القادر بن صالح، ولكن هنا مسألة أن الجيش يحذر ما معنى قوله بأنه أعطى تعليمات واضحة لا لبس فيها لحماية المواطنين الذين لاسيما أثناء المسيرات ما وقع الجمعة الماضية وهذا الأسبوع بين الشركة وما بين المواطنين والمحتجين هذا الاختراق الذي قام به مجموعات من البلطجية في ساعات المساء المتأخر يعني التعليمات التي يعطيها الفريق إلى أي مدى يمكن فهمها على أنها تحذير لاختراق المسيرات السلمية".

ويضيف حملات رمضان: "منذ الجمعة الأولى شاركنا في المسيرات كمواطنين وكمحللين وشاهدنا بأم أعيننا أن الشرطة في الجزائر العاصمة وفي غير الجزائر العاصمة كانت لنا الفرصة أن ذهبنا إلى العديد من الولايات مجردة من الأسلحة ولا شرطي حامل للسلاح ما عدا الوحدات الخاصة للتدخل، أن الشرطة بدون قنب بدون سلاح هذه التعليمات أصدرت من القيادة العامة.... أعطيت لكل الجهات الأمنية بعدم قمع الشعب الذي يتحرك فعلا بطريقة سلمية وحضارية وإثبات الشعب أنه سلمي وحضاري.

أطروحة هناك من أراد استخدام العنف ضد المتظاهرين:

يتساءل قادة بن عمار عن سبب تصريحات قائد الأركان: "الكلام الذي قاله قائد الأركان والرجل يأخذ أهمية كلامه من منصبه قال الجيش كان يراد له أن يريق دماء الجزائريين وقال أننا حرصون على عدم إراقة ولا قطرة دم واحدة وكأنه حدث نقاش في الكواليس من الجيش يتدخل وقال أن السلاح لم يستعمل ضد المواطنين وإنما ضد أعداء الوطن". يجب لمين عصماني: "كن على يقين ليس عفوي لكن كي شاف هناك معلومات لا تعلمها لا أنت ولا أنا عندهم معلومات أكيدة وقطعية تدخل قوى أخرى أرادت أن تعكر صفو هذا الحراك وتفتح فرصة للتشنج والتصادم... الرسالة مشفرة لأطراف أخرى أراد أن يقول إن المؤسسة على دراية بما يحاك ما وراء الجدار".

قادة بن عمار: "شرائح واسعة من الشعب تقول أن الوضع خطير عندما يذكر في الخطاب أن الوقت يدهمنا ألا ترى أن من يتحكم في الوقت الذي يستطيع أن يحاسب هؤلاء وتحويلهم إلى العدالة هو صاحب القرار القوي الآن الذي هو المؤسسة العسكرية فأنت من تتحكم في الوقت الشعب لا يملك إلا أن يعتني بسلميته أما أنت تصاحب القرار في النهاية.

أطروحة يجب الاحتكام إلى الإرادة الشعبية:

يرى لمين عصماني أن ما يهم هو احترام الإرادة الشعبية ويقدم حججا متعلقة بالفقه الدستوري: "الدستور لماذا وضع، وضع من أجل تنظيم الحياة السياسية، مؤسسات الدولة إذا شقنا هذا الدستور اليوم أصبح مع احتراماتي لروح الدستور وإذا طبقناه بخلافه لأن هناك مادة مبدئية وهي المادة 7 و8، المادة 102 هي مادة إجرائية لا يجب أن نكون مقيدين أسير لمادة إجرائية على حساب مبدأ الدستور، المبدأ في الدستور يعطي المبدأ للشعب".

21 أبريل 2019 بين الرفض الشعبي وتباين مواقف الأحزاب... أي مصير لمشاورات بدوي

قضية مشاورات بدوي:

أطروحة: " المشاورات ولدت ميتة:

انطلق مقدم حصة الجزائر هذا المساء عيسى جبير من فكرة مفادها أن الجميع قد قاطع مشاورات بدوي إذ يقول: " اليوم شفنا حزبين هما "تاج أمل" و"الحركة الشعبية" يقاطعان مشاورات الغد، الحراك الشعبي أيضا يرفض هذه المشاورات أصلا ويرفض أصلا عبد القادر بن صالح كرئيس للدولة هل يمكن من موقعك أن تقول أن مشاورات الغد ميتة حتى قبل أن تبدأ" وهو ما يجزّ عيسى عقون إلى تأكيد الأمر: " أنا أشاطرك الرأي نعم ولدت ميتة"، ثم يقدم حزمة من الدلائل منها: " لأن الحراك الشعبي اللي خرج منذ تقرب شهرين ونصف المواطنين بالملايين وهم يخرجون في كل المدن الجزائرية سواء في المدن الكبرى والصغيرة والبلديات والأحياء ليعبروا عن سخطهم الكبير لرفض الباءات الأربع بن صالح ، بدوي، بلعيز، وبوشارب معاذ"، وتبدو الحجة واضحة ففساد السلطة هو الذي أدى إلى هذه النتيجة: "رفض الشعب الجزائري بشكل بسيط لكل السلطة القائمة التي عاثت في الأرض فسادا والتي بذرت أكثر من 1200 مليار دولار في ظرف 20 سنة".

يظهر رئيس الحكومة الأسبق أحمد أويحي كواحد من القوى الفاعلة في الأحداث، وكشفت تدخلات الضيوف في بلاطو الجزائر هذا المساء وجها سلبيا وقائما لهذه الشخصية العامة وتظهر مدى نقمة الشعب عليه وهو بصدد مثوله للمحاكمة: " السيد أويحي الآن مغضوب عليه والدليل على ذلك، قبل قليل كنت أمام محكمة سيدي محمد، الكثير من المواطنين جابو قفف وسلل وفيها علب الياوورت، اللي أنت حرمتنا منه وكنت قليل الرحمة على المجتمع الجزائري، فالآن مصيرك هو المحاكمة وهو ربما السجن". ويوضح عقون أن المحاكمة تدخل في إطار المحاسبة وليس الانتقام: "الشعب لا يحمل في قلبها الانتقام ولكن يطالب بالمحاسبة".

يظهر من خلال اختيار الألفاظ ومن خلال الأسلوب ومن خلال نقل الواقع أن منتج الخطاب يحاول أن يصور المشاعر السلبية التي يكنها الشارع لأحمد أويحي وهي نتيجة لممارسته على رأس الحكومة،

وجدير بالملاحظة أن الخطاب أصبح ناقلا لأيديولوجية شعبية تصور الآخر بشتى الصفات السلبية، وما كانت لهذه الأيديولوجية أن تظهر ذلك الزخم من المواقف والأفكار والتعبئة لولا تغير السياق في الواقع.

القوى الفاعلة شخصية رئيس مجلس الأمة:

تم تصوير رئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح والذي تقلد بعد ذلك منصب رئيس الدولة بعد استقالة بوتفليقة على أنه شخص عاجز، وغير كفؤ لتسيير مرحلة ما بعد بوتفليقة إلى حين تنظيم الانتخابات الرئاسية: "السيد بن صالح حاول أن يقوم بمحاورة الطرشان، يحاور نفسه في المرأة،.... بن صالح يحاور عبد القادر أو بن صالح يحاور عبد القادر". يظهر من تحليل القوى الفاعلة الدور والصفات السلبية التي ألصقت برئيس الدولة عبد القادر بن صالح، فأولى المشاورات التي قام بها مباشرة بعد توليه هذا المنصب وفقا للدستور اتفق الجميع بشأن فشلها، وهنا نجد أن منتج الخطاب يرسم صورة كاريتورية لشخص يحاور نفسه للتدليل على أن محادثاته لم تلق أي صدى على الساحة السياسية الوطنية، وقد اقتصر على حد تعبير عيسى جبير على: "الشخصيات التي أطلعنا من خلال التلفزيون العمومي، استقبال شخصيتين سياسيتين، أو ثلاث شخصيات سياسية، بالإضافة إلى رئيس حزب الآن أصبح الغضب عليه وتفتحت عليه أبواب جهنم وهو رئيس جبهة المستقبل السيد بلعيد عبد العزيز، والسيد زيارى والسيد ولد خليفة، الذين كانوا ينتمون إلى النظام، إلى جبهة التحرير الوطنيقيادات جبهة التحرير الوطني".

ومن الحجج أيضا التي قدمها الأستاذ عقون عن ارتباك بن صالح وفشله في إنجاح المشاورات التي دعا إليها وهو ما يظهر في الدعوات المكتوبة التي قدمت للعديد من الشخصيات: "لم يذكر فيها اسم الشخص، يعني لم يذكر فيها اسم المدعو، فيها فقط رقم الدعوة وكأنالجهة التي قامت بإرسال الدعوات" التي هي لجنة عبد القادر بن صالح متخوفة حتى من الناس التي أرسلت إليهم دعوات "

أطروحة ركوب الحراك:

يحاول أن يقدم الصحفي هذا الطرح في شكل سؤال: "أحسن تلياني، كيف تفسر أحزاب مثل أمل الجزائر تاج عمار غول، وعمارة بن يونس رئيس الحركة الجزائرية يرفضان المشاركة في مشاورات رئيس الدولة اللي هو عبد القادر بن صالح الذي يعتبر رمز من رموز النظام هل تعتقد أنهم حبو يركبو الحراك ، أم

يقفزون من القافلة ، ربما الالتفاف على المطالب ربما تبيض وجهه. " ويضيف: " كيف تفسر النط من زاوية إلى زاوية ، نرى تاج MPA لم نراهم رفضوا أي دعوة".

أطروحة الندوة فشلت بسبب رفض الشعب:

يرى أحسن تيلالي أستاذ جامعي أن مطالب الشعب هي سبب فشل الندوة: " عندنا الشعب يضغط وماهوش راضي لا بابن صالح ولا بهذه الندوة ولا بأي مبادرة تأتي من السلطة، ولا صوت اليوم يعلو فوق صوت الشعب، والمؤسسة العسكرية قالت نرافق الحراك، المؤسسات السياسية أفلست ...

أوضح أحسن تيلالي " أستاذ جامعي " على أن المشكلة ليست في الحوار في حد ذاته: " الحراك لا يرفض الحوار، الحراك عندو ممثلين، طالب رحيل الباءات الثلاثة" بمعنى آخر فإن الحوار حسبه يجب أن يتم مع الممثلين الحقيقيين تاع الشعب".

قضية الأحزاب السياسية:

أطروحة الأحزاب السياسية تورطت مع النظام:

تظهر الأحزاب السياسية في جل الخطابات التي عقبها حراك 22 فيفري بصفات سلبية التصقت بها صفات التقرب من النظام القديم والتصفيق له: " تلك الأحزاب التي هملت وطبلت وزمرت ودعمت و أبدعت بكل طرق "الشيتة" للنظام لأكثر من 20 سنة"، بل وصل الأمر إلى تحميلها مسؤولية الواقع الشائك، يقول الأستاذ بن عقون: " لما نقول انتفاضة أو ثورة معناه كاين مخاض كبير، الحراك ينادي في كل جمعة لحل الأفلان والأرندي باعتبار يحملهم الأزمة الوطنية" ويضيف عقون: " هناك جبهة التحرير التي فجرت الثورة وجابت التحرير، حزب جبهة التحرير حتى في الفترة الاشتراكية آنذاك، هذا الحزب ركبته الإدارة وركبته النظام السياسي في إطار الحزب الواحد، وبدأ من فترة الرئيس هوراي بومدين، آنذاك المناضلين يقلك رايجللجهاز، يعني جهاز آلة تنفيذ قرارات الرئاسة الجمهورية آنذاك ، بإيعاز من الرئيس الراحل هوراي بومدين آنذاك أو الشاذلي بن جديد حزب جبهة التحرير كان مطية ركبت كان يتم ركوبها من قبل الساسة". وتلاحظ الباحثة أن تمثيل حزب الأفلان كان سلبيا حتى من

قبلا لصحفي: "نفتح قوس حول الأفلان وضرورة إزاحتها من الساحة السياسية، ويروح للمتحف كذاكرة تاريخية، من أجل عدم ركوبه وعدم استغلاله في المرحلة القادمة..."

القوى الفاعلة: شخصية بن فليس:

يرى السيد بن عقون بأن: "الأمين الوطني الوحيد الذي حاول أن يخرج الحزب من الجهاز إلى إطار الحزب هو السيد على بن فليس، الآن أنشأ حزبا آخر وطبعا تلقى عقوبة كبيرة، بمعنى تم تهميشه الحراك الوطني والمواطنين كلهم يريدون أن ينتقم من هذين الجهازين أو حزبي السلطة اللي مقدروش ومقاموش بمراقبة السلطة..."، يظهر منتج الخطاب تتيلا إيجابيا لشخص بن فليس وهو الذي كان من المعارضين لبوتفليقة على مر المراحل. فسقوط الحكم البوتفليقي سمح بظهور هذا الخطاب الذي يصور هذه الشخصيات المعارضة على أنها مهمشة كما يظهر من خلال المصطلحات التي استخدمها.

أطروحة الأحزاب السياسية أفلست:

يرى الدكتور بن عقون أن من مظاهر ضعف حزب الأفلان: "هذا الحزب تخلى عن أفكاره الوطنية حيث أنه من 99 والمؤتمرات التي أتت بعدها، في 2004 المؤتمر المحلي ومؤتمر 2006 الذين قاموا أعطوا الرئاسة الشرفية لعبد العزيز بوتفليقة الذي لم يحضر يوما نشاطا لحزب جبهة التحرير الوطني، لا مؤتمرا ولا لقاء اللجنة المركزية السنوي ولا لقاء المكتب السياسي ولم يجتمع حتى بغرفتي البرلمان سواء لمجلس الشعبي الوطني أو مجلس الأمة الصحفي بانفعال:" وزادو استفزوا لما جابوه في صورة وقدموه على أساس أنه أساس الاستقرار، هل هذا انتحار سياسي للأحزاب هذه. يواصل العقون تقديم حججه بتقهقر حزب الأفلان: "الرئيس أهان حزب جبهة التحرير الوطني و لم يعطه يوما تشريفا بلقاء"، ويضيف العقون: "القيادة جاءت بالكثير من المنحرفين أخلاقيا وعندهم مشاكل في العدالة..."، كما قدم أمثلة من الواقع عن تجاوزات حدثت في الحزب "ناس كان عندهم تيارات، فالبعض ينتمي إلى الإسلاميين، والبعض ينتمي إلى أحزاب محافظة، كانوا يساريين، وكلما تأتي فرصة للانتخابات يدفع الشكارة ويتجاوز المناضل اللي عندو 10 سنوات و 15 سنة وعشرين سنة..." إذا بقات جبهة التحرير الوطني بهادو الناس وبهذا

الفكر معناها يمسيو، إلا إذا حدثت ثورات داخلية وحاول ناس عندهم فكر نزيه ومستقل ، بعد ذلك يقدرو يتكيفو مع الواقع وإلا ينسحبوا".

يضيف الدكتور بن عقون: " الشعب الجزائري عرى الأحزاب السياسية كلها اليوم الأحزاب السياسية أفلست من اليمين إلى اليسار ليس فقط جبهه التحرير، والأحزاب اليسارية والموالاة الآن كلها أفلست، الحراك أفرز فكرا جديدا، وحد الرؤية، ولا صوت يعلو فوق صوت الحراك الشعبي الثورة أفرزت فكرها وعقلها وقيادتها ويجب مسايرتها".

قدم الضيف العديد من الأمثلة عن فساد الأحزاب فمثلا: " حزب تجمع أمل الجزائر وهو السيد عمار غول كان وزير الأشغال العمومية وزارته متورطة في تبديد أكثر من 10 مليار دولار في مشروع واحد وهذا كلام الوزير السابق أو رئيس الحكومة السابق مقداد سيفي يتكلم في إحدى القنوات الوطنية الشروق قال أن القيمة الحقيقية للطريق السيار هي أربعة مليار دولار والقيمة والإحصائيات أعطت 14 مليار ، معناه كان متورط وكان يعتبر فاسدا والآن يقوم بتشكيل حزب ومشى مع الموالاة ونادى في الكثير من المرات ويدعو رئيس الجمهورية الأب المجاهد أكثر من 50 مرة وهو مصطلح اتفقت عليه العصابة، أحزاب الموالاة وشخصياتها وقيادتها في كل الفضاءات الإعلامية، كان يدعو بالأب المجاهد وكأنهم جنود مشو على نفس الخطى.

أطروحة الحراك يفرز آليات جديدة:

يرى أحسن تيلالي: " هذا الحراك هو بصدد تدمير الآليات القديمة، تعرية الفساد، كشف المتورطين من الأحزاب المفلسة وهو الآن قاعد يفتت وبعد رحيل هؤلاء الفاسدين يمكن للحراك أن يفرز آليات جديدة كيف نبني هذا الوطن من خلال فكر جديد ورجال وقيادات جدد اليوم .

كما يرى أحسن تيلالي أنه ينبغي إعطاء المبادرة للشباب: " بومدين الله يرحمه كان رئيسا على الجزائر وعمره 29 سنة وهو شاب ينبغي الثقة في هؤلاء الشباب ونعطوا لهم المبادرة فيه صراع أجيال هؤلاء الشيوخ كبار السن هلكوا الحرث والنسل عليهم الرحيل. فكر واحد كبير السن لا يفهم فكر صغير السن وأفكار قديمة تحكم جيد. رأيي نعطي فرصة لهذا الحراك ونثمن دوره، محاكمة أو يجي محاكمة

أسطورية، طابوا كبير كسرة الحراك والجنرال السعيد باي وماأدراك تحول إلى مواطن عادي ويستدعي ويحقق معه."

لا ينفك الخطاب الإعلامي الذي يمثله الصحفي يبرز الوجه الإيجابي للحراك: " هذا الحراك يقوم بعملية تحطيم الجدران التي بنتها السلطة وخططت لها طيلة 20 سنة . كيف يمكن استغلال هذه المرحلة والحراك وهذا الفكر الجديد في بناء مرحلة جديدة، ألا يعي عبد القادر بن صالح الذي يواصل ويصر على تنظيم هذه الندوة بذات الأوجه التي كسرت هذا البلد وساهمت في سياسات فاشلة زياي ورؤساء المجالس الشعبية الولائية وغيرها من أحزاب التحالف ألا تعتقد أنه فيه قوة تصارع وقوة تقاوم".

القوى المرجعية: ثورة أول نوفمبر:

لطالما شكلت ثورة أول نوفمبر مرجعية للخطابات المختلفة، وهنا يقيم الضيف تشبيها بين ثورة أول نوفمبر وثورة الحراك ووجه التشبيه هو تجاوزهما لمراحل سابقة من العمل الحزبي: " نستطيع أن نعتبر هذه الثورة السلمية انتفاضة وطنية هي نوفمبر الثانية باعتبار أن نوفمبر 1954 المجموعة 22 النواة نتاعها في ظرف ستة أشخاص التاريخيين الأبديين وهم ضد الحركة الوطنية السابقة أحزاب يسارية علمانية، وطنية، محافظة، ولما وضعوا عملية تقييم لقوا أن كل الحركة الوطنية السابقة يجب تجاوزها نفس الشيء بالنسبة للحراك أو الثورة الانتفاضة تجاوزت الأحزاب السياسية لأن الأحزاب والشخصيات السياسية كلها متورطة في هذا الفساد" .

أشارت عفاف زكور في مقالها (العلماء و 1 نوفمبر 1954 بين توقعات حراك فبراير 2019 واستغلال وسائل الإعلام) تتعامل مع الحدث الكبير الذي شهدته الجزائر في 22 فبراير 2019 ، في هذه الحالة "الحراك الشعبي" "الحراك هذه الحركة التي حركت كل المكونات الاجتماعية والسياسية للبلاد ودفعتها للتعبير عن توقعاتها أو مطالبها بشكل أو بآخر ، دفعتها إلى الاهتمام بشعارات معينة باستخدام أشكال أو مكونات من التاريخ الماضي للبلاد. طرح الأفكار السياسية وإعطائها ، في الظروف الحالية ، المزيد من القوة والشرعية (Djrbal & Moustefaoui, 2019) .

مقابلة الوطنيين مع العصاة:

يقوم منتج الخطاب هنا بمقابلة مجموعتين وهم الوطنيين والعصابة: "الحراك فتح باب الفساد ولن تتوقف مطالبه لن تتوقف لأنها مطالب وطنية ونحن في حرب باردة بين الوطنيين، سواء في الحراك، سواء في وسائل الإعلام، في الجامعة وموجودين في المؤسسة العسكرية في الأجهزة الأمنية وموجودين في كل وجه من المجتمع المدني ووطنيين وبالمقابل عندنا عصابة وفساديين في كل المجالات عندنا فاسدين في محيط الرئاسة في الحكومة في الوزارات المختلفة، الفاسدين كأمناء عامين ومفتشين عامين في الكثير من المؤسسات ونحن كأساتذة جامعيين عندنا مدرء جامعيين فاشلين. يوجد مدير جامعة لا داعي لذكرى اسمه كان في 2009 كان مؤجر لشقة في 2015 2016 أصبح عنده أربع فيلات من أين أتت هذه الأموال، معناه مدير جامعة فاسد معناها كان يتقاضى رشوة.

قضية محاسبة الفساد:

أطروحة يجب أن لا تكون العدالة انتقائية أو انتقامية:

يقدم لحسن تيلالي أطروحة تتعلق بإمكانية وقوع العدالة تحت طائلة الانتقام: "نحن ضد الانتقام ولكن عندما نتكلم عن الفساد كظاهرة، استفحلت في الدولة وفي كل زمان موجود اليوم هذه العدالة يجب أن لا تكون انتقائية وانتقامية". ويوضح الصحفي أن المحاسبة هي من مطالب الحراك: "يجب أن لا ننسى مطالب الحراك منذ 22 فبراير وهو يطالب بأشياء واضحة هي الانتقال إلى جمهورية جديدة وكذلك محاسبة الفاسدين المؤسسة العسكرية سمعت هاته النداءات واقترحت على العدالة أن تتحرك"

أطروحة على العدالة أن تتحرك:

يؤكد أحسن تالالي على أهمية تشجيع المؤسسة العسكرية لخطوة تفعيل العدالة: "الحراك زاد استفاد من قوة مرافقة المؤسسة العسكرية التي تشجع على تطبيق العدالة تشجع محاربة الفساد ومحاسبتها أولى المفسدين فهذا يزيد يضمن أن الحراك يحقق أهدافه ويتوصل إلى تنحيه كل مظاهر الفساد من الدولة الجزائرية نوافق بن صالح في قوله أن الوقت محسوم، وهو يدهمنا لا بد أن نسرع لأن الحراك أصبح مدته أيام ثم أشهر ونذهب إلى ندوة والندوة الكل يقاطعها ولماذا نضيع الوقت الصحفي هل هذا يقودنا الآن أن الانتخابات المقررة في جويلية المقبل لن تجرى".

يرى الضيف بن عقون أنه على العدالة أن تتحرك، وتمثل حججه فيما يلي: " في ما يخص أموال الشعب يجب أن تسترجع إلى الخزينة العمومية إذا لم توجد سياسة انتقامية في إطار المنصب فقط إذا كان أخذ عنده منصب السلطات والمؤسسات الدستورية والمنصب ذلك لم يقم بشراء فاحش تبديد أموال عمومية الاستحواذ على الملايير الممليرة لكن إذا كان قام بالاستحواذ والنهب والفساد لا بد للسلطة القضائية التي تحررت أن تقوم بعملية استرجاع وتحميد عمليات الحسابات العقارات الموجودة في الجزائر. "، و"كلما تأتي السلطة الشرعية للرئيس المنتخب هناك إجراءات ديبلوماسية وقانونية لاسترجاع كل الأموال الموجودة في الخارج.

أطروحة استرجاع الثقة والأمل في العدالة:

ترى هذه الأطروحة أن الحراك قد أعطى الأمل في العدالة " هذا الشعب الآن في هذه الفترة الحساسة في ذروة نشوة الحراك الشعبي في الجزائر المواطن الجزائري سيعيد ثقته في مؤسساته على الأقل من العدالة التي تحررت الآن وبدأت تفتح ملفات كنا بالأمس قبل 22 فبراير نقول أنه من المستحيل أن تفتح العدالة لأننا نعرف من العدالة تسيرها عصابة معينة خلال سنوات طويلة جدا أنا شاركت في المسيرات ورأيت الشعب يصرخ السراقين كليتبو البلاد هذه الجملة فيها ثلاث كلمات وبالفعل أكلوها والتهموها عن آخرها، والفساد والنهب والسرقة موجودة في كل القطاعات، استرجاع ثروات الشعب محاربة المفسدين بالعدالة والأدلة موجودة لأن الصحافة تكلمت وأخرجت ملفات كثيرة.

أنا من ولاية سكيكدة ونعرف بعضنا بعض ونعرف كل من أصبح ثريا فجأة ونسميه لك واحد بواحد لسنا ضد من يكسب بالحلال ولكن يغتني هكذا بالطرق الملتوية وعلى حساب ثروات الشعب صيغه الشعب مهزوزه مئة بالمئة ولاسترجاعها يجب على المفسدين والفاستين محاسبتهم .

الأطراف الفاعلة: المؤسسة العسكرية:

تظهر المؤسسة العسكرية كأحد الأطراف الفاعلة على مدى أعداد برنامج الجزائر هذا المساء بصفات إيجابية مرتبطة بالثقة إذ يقول منتج الخطاب: " يجب وضع الثقة في المؤسسة العسكرية والقياد صالح يعد بالحاسبة ويجب علينا أن ندعم هذه المؤسسة. " وهي نفس الصورة التي ترسم في خطاب بن

عقون:" في ظل انعدام هذه الثقة بين الحراك بين الشعب والأحزاب السياسية ثقتنا فقط في المؤسسة العسكرية."

22 أفريل القضاء: البروفيسور عبد الكريم شلغوم رئيس نادي المخاطر الكبرى في الجزائر

أطروحة المشاورات تحولت لمساندة الحراك:

يبدو من مقدمة البرنامج أن الكثير من الأمور بدأت تتضح لا سيما صورة الحكومة التي فشلت، وصورة العدالة التي بدأت تتحرك : أليس بالأحرى على رئيس الدولة عبد القادر بن صالح أن يستقيل هو وحكومة بدوي بعد إهانته اليوم في قصر المؤتمرات بعد فشل المشاورات، تلك المشاورات التي دعا لها بن صالح تحولت إلى مشاورات لمساندة الحراك وتأجيل الانتخابات الرئاسية، هل محاسبة أباطرة المال والأعمال يفتح الشهية أمام محاسبة رموز أخرى لرموز النظام السابق، تحررت العدالة ولو جزئيا من أجل ممارسة مهامها الحقيقية لمكافحة الفساد الذي عشعش خلال عقدين من الزمن في الجزائر بشكل فضيع.

أطروحة محاسبة رموز نظام بوتفليقة:

يبدأ الصحفي البرنامج هل محاسبة وتقديم رجال أعمال معروفين على نظام سابق استفادوا من الربح واستفادوا من قريتهم من دوائر النظام، تقديم رجال أعمال ربما لم يكن أحد يتوقع قبل 22 فبراير أنهم ينزلون أمام العدالة ويسألون كأبي مواطن حول سؤال واحد من أين لك هذا ؟ هل هذا يفتح الشهية ربما لمحاسبة رموز أخرى الذين عاثوا في الأرض فسادا هليعتبر تحرك العدالة هو تحرر تاريخي للعدالة الجزائرية ويحسب أيضا للحراك في الجزائر منذ بداية 22 فبراير"، ومن هنا فتح البرنامج مرة أخرى قضية تحرك العدالة أين أفرز النقاش عدة أطروحات تتناولها كالاتي:

قضية تحرك القضاء في تفعيل الآلة القضائية:

أطروحة التخوف من متابعات ظرفية لتوجيه الحراك:

يبدأ منتج الخطاب بشرح النقلة النوعية للعدالة التي حسبه طالما انتقدت: " طالما قلنا أن العدالة عاجزة، تحاسب عند حد معين ولا تستطيع تجاوزه. تحاسب فقط الصغار ولا تحاسب الكبار، من المنظور العام والشكلي نقول أنه فعلا هناك بادرة خير، هذا الحراك الشعبي الذي خرج إلى الشارع أعطى جرعة شجاعة للقضاء الجزائري لدرجة خروج القضاة لتدعيم هذا الحراك. إلى درجة أن تمرد القضاة على نقابتهم وأنشؤوا نقابة أخرى، لدرجة أن القضاة أعلنوا الحرب الحقيقية على الفساد في الجزائر أقول هذا من الناحية الظاهرية ولكن ما أخافه وما أتمنى أن أكون مخطئا فيه هو أن لا تكون هذه الحركات أو هذه المتابعات وقتية، أن لا يكون الهدف من ورائها هو توجيه الرأي العام الجزائري على القضية الأساسية لأن الشعب الجزائري عندما خرج يوم 22 خرج من أجل بناء الدولة، دولة تحمل فيما تحمل قضاء مستقل قضاء قوي وقضاء نزيه.

إن أطروحة التخوف من عدالة ظرفية هو نفس ما ذهب إليه عثمان خميسي: "عندما قدمت قلت أننا نؤسس لدولة، هذه الدولة ستسمح بمحاربة هؤلاء معنى هذا أن القضية الأساسية هي بناء دولة، دولة مؤسسات يتجسد فيها استقلالية القضاء، هذه الدولة التي نؤسس لها هي التي تضمن لنا متابعة أي كان، و إلا ماذا سيحدث ولماذا تخوفي بالأساس عندما لا نؤسس دولة القانون، دولة المؤسسات، الدولة التي تؤمن بجهاز قضاء مستقل يحاسب أيا كان مهما كانت رتبته، إذا لم نؤسس إلى هذه الدولة فإن أي متابعة قبل ذلك ستنتهي إلى اللاشيء. والحقائق كثيرة عندما نرجع إلى التاريخ قريبا في كثير من المناسبات أثرت قضايا فساد كبرى ضد أشخاص ولكنها انتهت في غياب دولة المؤسسات وفي غياب دولة القانون انتهت إلى اللاشيء.

ويقدم خميسي تبريرا آخر لموقفه: "عندما أقول إني أتخوف لأن المطالب الشعبية لم تكن تنحسر في أن القضاء يتابع أشخاص معينين، الحراك خرج من أجل تغيير هذا النظام، من أجل تغيير مجموعة من الوجوه لماذا نقف فقط عند مطلب متابعة مجموعة من الأشخاص ثم نترك كل المطالب الشخصية

الأخرى... أنا قلت نبدأ بالأهم ثم نأتي إلى المهم، نبدأ بتأسيس الدولة التي يطالب بها الحراك منذ 22، ثم العدالة تأتي لوحدها متابعة هؤلاء الأشخاص هو تحصيل حاصل بالنسبة للدولة."

الصحفي: إضافة إلى مقال، البعض يقول أنها لحظة تاريخية بالنسبة للعدالة في الجزائر ومكسب كبير جدا للحراك لأنه أن ترى أشخاص مثل أويحي رئيس، ديوان الرئاسة المستقيل ورئيس حكومة لعدة مرات وترى الوزير الحالي أحمد لوكمال وزير المالية ومحافظ بنك سابقا أمام العدالة يستدعى وكونيناف اللي هو قريب إلى السعيد بوتفليقة أكثر من جبل الوريد تشوفهم أمام العدالة يحاسبون ويسألون أليس هذا إنجازا تاريخيا للحراك وللعدالة الجزائرية.

أطروحة بداية بناء دولة القانون:

يرى عبد الكريم شلغوم أن تحرك العدالة هو بداية لبناء دولة القانون: "أظن يا أستاذ في الحالة هذه **exceptionnelle alors il faut une justice** منقدرش نتكلم على الماضي لأن الحالة هذه **exceptionnelle** هذه بداية بناية دولة القانون... ولا ننسى الحراك الجزائري أن 25 مليون جزائري يخرجوا ويطالبوا بمحاسبة العصابة... العدالة اليوم صارت مستقلة... الآن حتى القضاة تمردوا دارو نقابة مستقلة.... وماتنساش كاين خطاب الفريق اللي يقول أنو العدالة تخدم خدمتها وكاين عصابة وآلاف الملايير اللي نهبوهم هادو الأشخاص... نرى أن أشخاص مهمين نظن مانستماوش القانون حتى نعاودوه الدستور هذه البداية.."

قضية لغط حول إجراءات محاسبة إطارات الدولة

أطروحة العدالة لم تتحرر ومشاكل إجرائية:

يرى عثمانية أن العدالة لم تتحرر بعد هي بدأت في التحرر، وأن هناك مشكل إجرائي ويقدم حجته على الشكل التالي: "لماذا لأن الدستور هو الوحيد الذي يعطينا استقلالية القضاء يوما من الأيام قرأت في وسائل الاعلام أن أحمد أويحي تم استدعاؤه من طرف محكمة سيدي محمد أقول لك إن المادة

177 من الدستور الجزائري تمنع أيًا كان في الجزائر أن يستدعي أحمد أو يحيى إلا كشاهد ولا يمكن أن نوجه له أي اتهامات لأن المادة 177 تنص صراحة على أن رئيس الجمهورية والوزير الأول ترجع متابعتهما إلى محكمة خاصة تنشأ بموجب المادة 177 ولها نظام خاص بموجب القانون وهذه المحكمة لم تنشأ، ويتساءل الصحفي " المحكمة لا توجد ألا يحاكمون"، فيجيبه الضيف عثمانية بحجة أخرى: "الذي وضع الدستور من كان يشرف على الجزائر ومن مازال يشرف على الجزائر لا يريد لهؤلاء أن يحاكموا ولو أراد أن يحاكموا لأسس محكمة خاصة".

أطروحة يجب محاكمة رؤوس الفساد:

يرى الضيف شلغوم أنه لا يجب الوقوف عند المشاكل الإجرائية وأنه يجب المضي قدما في محاسبة رؤوس الفساد يقدم حججا على ذلك: " هذه هي بيت القصيد لأننا نبقي ندور في دائرة لأن هذه المادة 177 نبقي في حالة شلل بالنسبة لكل ما يجري هؤلاء مساوا بالأمن القومي للبلاد وذهبت الملايير، وهذا القطب على مستوى سيدي احمد له كل الصلاحيات وعنده قانون لكي يستدعي حتى بوتفليقة وإخوته وكل الناس التي تسببت وسيرت 20 سنة كونيناف من أتى به؟ وحداد كيف له أن يأخذ مشاريع بملايير الدولارات وأخذوا أموال المشاريع قبل أوانها؟".

أولوية بناء الدولة على البدء في المحاسبة:

يتساءل الصحفي: " القوانين في العدالة والدستور قيل عنه أنه خيط من طرف العصابة على مقاسها لتحميها من أي محاكمات بعد رحيلها الآن إذا كان أويحيى ليس متتهما لكن من سيحاكمه في ظل وجود هذه المحكمة الخاصة بالمسؤولين.

وتبقى الحجة الأكثر حضورا هي الشرعية الشعبية لإحداث أي تغيير عندما نرجع إلى صاحب السيادة الأصلي ولم نرجع للشعب الجزائري الذي خرج في الساحات على مستوى 48 ولاية لما طالب بتغيير هؤلاء الوجوه لما أراد بنظام جديد في غياب كل هؤلاء هو يعلم أن هذا التغيير هو الطريق الوحيد لمحاسبة الجميع إذا لم يؤسس لمحكمة كيف نحاكمهم نحن نؤسس لبناء دولة القانون ولا يمكن بأي حال من الأحوال دولة القانون تبنى على أساس مخالفة القانون، لا يمكن لدولة العدالة أن تبنى على أساس الظلم ودولة المساواة أن تبنى على أساس التمييز"، يتساءل الصحفي: " حتى إذا داس على الدستور وعلى

القانون"، فيجيب الضيف عثمانية: "هؤلاء يمكن متابعتهم أن تنتظر بناء جزائر الغد، إما أن نحول الأنظار كلها تجاه أشخاص معينين وقد تنتهي متابعتهم إلى لا شيء فتلك مغالطة كبرى للحراك".

الصحفي: "العض يقول أن الجماعة إذا لم تحاسب اليوم سوف تشكل خطرا على الحراك، على البلد سواء من الناحية الأمنية أو الاقتصادية، ألا تعتقد أن فتح ملفات تلك الشخصيات بأبارة المال المحسوبين على النظام السابق تعيد الثقة الكبيرة جدا بين الحراك والشعب والعدالة؟ ألا تعتقد بأنه دفع ودعامة كبيرة من أجل المرور والتوجه لبناء الدولة التي يريدونها؟"

.يجيب الضيف عثمانية: "تستحضرني عبارة قرأتها كتبت على مقام محكمه العليا لكونهاقن عاصمة الدنمارك وتقول العبارة بالعدل تبني الدول، ومعناها أن العدل هو أساس بناء الدول المواطن الجزائري اليوم يبحث عن استرجاع ثقته بمؤسساته الأولى لبناء الجزائر وليس بالقضاء هو يؤمن بالقضاء الجزائري ويعرف أنه ضحية مثله لمدة سنوات ونحن نطالب باستقلال القضاء.

كما يضيف السيد عثمانية: " عندما يتحرر القضاء ويبدأ بحاسبة هؤلاء الأشخاص نقول له أنه يمكنك أن تحاسب من لا يسمح لك القانون بحاسبته يمكنك أنت تستدعي أحمد أويحيى ولا يجب استدعاه إلا كشاهد، إذا أردت محاسبة أحمد أويحيى ومن هو أكبر منه عليك أن تغير هذا النظام وأنت تؤسس لنظام ثاني هذا نظام هو الوحيد الكفيل بأن يحاسب الكبير قبل الصغير.

قضية سقوط عمارة بالقصبة:

الصحفي ما حدث اليوم في العاصمة شيء غريب جدا خصوصا وأنه بعد سقوط عمارة من أربع طوابق وماتوا وأصيبوا، لا تنسى معي أن القصبة خصص لها 2600 مليار سنتيم في خريف العام الفارط، 14 مكتب دراسات فرنسية وشفقة فيها، ضغط حول لماذا الفرنسيون فازوا بهذه الصفقة، 17 مؤسسة وميزانية كبيرة جدا لأجل إعادة الترميم ثم تأتي تتهاوى العمارة على رؤوس الجزائريين، أول شيء من يتحمل

المسؤولية؟ ثم هل من المعقول أن يتحدث ويحمل والي ولاية الجزائر زوخ يحمل هؤلاء الضحايا بأنهم لم يريدوا الرحيل وهم من يتحملون المسؤولية، أليس هذا استفزاز آخر لشعور الجزائريين."

أطروحة الدولة هي من تتحمل المسؤولية:

يرى الضيف شلغوم: " هذه التصريحات غير مسؤولة، والسيد والي الجزائر يتحمل جميع المسؤوليات على قطاع ولاية الجزائر ومسؤولياته حتى في الوقاية... الدولة تبقى المسؤولة الأولى في أي بلد ... الوالي عنده عدة سنوات، وتكلمنا منذ فيضان باب الوادي قبل أن يكون هو قرابة 1000 تدخل وكان مطلعاً على خطورة الأمور في تسيير العاصمة، وهذا يعني بأنه لم يأخذ بعين الاعتبار نتيجة المخاطر بالنسبة لهشاشة البنايات وقدمها منذ عصر الاتراك. الصحفي: " أين هو مخطط الترميم الذي قال عنها منذ سنوات وهي تتراوح مكانها والملايير التي ذهبت مع مكتب الدراسات ثم أين هي الجزائر البيضاء.

الضيف شلغوم: " نحن موجودون في الميدان وهذا السيد سيّر العاصمة كملك يقرر كل شيء، وكل العقود بنسبه 90 بالمئة، gré a gré غير شرعية الجزائر من الدول المهتدة بالانهيار وكوارث كبيرة في المستقبل" الصحفي: " في حالة القصبة نأخذها كنموذج هي استمرارية وانعكاس واضح للفساد الذي انتشر في جميع هيئات الدولة... في هذه الحالة من يحاسب على وفاة هؤلاء الأبرياء كانوا نائمين وانهارت عليهم 4 طوابق، يجب الضيف عثمانية: " لو نرجع إلى القانون سيدي الفاضل، كل من تسبب في ضرر شخص يحاسب، كل من تسبب في وفاة شخص يحاسب ولكن عندما نقول تسبب، إننا نربط بين سلوك قام به فرد ثم النتيجة التي تحققت بوفاة أحد الأشخاص.

ويوضح في حجة قانونية: "... الإدارة من الناحية القانونية مكلفة بثلاثة مهام وهي الحفاظ على الأمن العام والحفاظ على السكنية العامة والحفاظ على الصحة العامة، وهذا يدخل في ظل مهامها الأصيلة، وعندما نتكلم عن بنايات آيلة إلى السقوط، نحن هنا نتكلم عن مسؤولية الإدارة قائمة يجب على الإدارة أن تتحرى على المباني، ترأب المباني وإذا رأت أن مبنى ما آيل إلى السقوط فعليها اتخاذ الاجراءات اللازمة من أجل حماية الأشخاص إذا تطلب الأمر إخراجهم بالقوة من هذه المنازل أو المساكن وإعطائهم وتمكينهم من مساكن أخرى... في ألمانيا عندما يؤجر شخص لا علاقة له بالإدارة شقة لشخص

آخر لا يمكن أن يتم هذا الإيجار إلا إذا راقبته الإدارة وتأكدت أنه صالح للحياة ولا يشكل أي خطر على الإنسان أنظر ماذا تفعل الإدارة، هناك وماذا تفعل الإدارة هنا.

يضيف الصحفي: "الجزائر نظمت العام الفارط معرض كبير، وندوة دولية حول المدن الذكية، صرفت فيها الملايير حاولوا إرجاع الجزائر مدينة ذكية، وجاءوا بواحد من أمريكا صرفوا عليه كم من مليار أورو، كي يتكلم عن المريخ، أليس هذه ملفات يجب أن تفتح مع الملفات التي وضعت سلفا في الأدرج من طرف عدالة الهاتف من القوى غير الدستورية الضيف شلغوم:" مشكل البنائيات المطروحة في الجزائر، أو في وهران أو في قسنطينة أو في الجزائر بصفة عامة هي فكرة تقنية لأنّ كل هذا الشمال مهدد بكوارث كثيرة خاصة بالزلازل. إذا هذا الوالي من المفروض يكون يعرف هذه الأشياء قبل أن يأخذ هذه المسؤولية ويبدأ في فحص في مثل هذه البنائيات البنائية التي نهارت بضحايا، السيد هذا كان لاتي بالتفاهات وصرف قرابة تسعة آلاف مليار غير للدهن وهذا غير مهم بالنسبة للعمارات، ولا بد من فحص تقني للهيكل.

كما قدم الضيف عثمانية حجة أخرى على أن الدولة متورطة في الفساد: "منذ 1999 إلى يومنا هذا صرفت 1400 مليار دولار، تلك الأرقام ثابتة، 1000 دولار صرفت حتى 2014، بما يسمى بمشاريع القرن الطريق السيار بدايته بسبعة مليار دولار ولا يطبق على المقاييس العالمية راه في 17 مليار دولار، الجامع الكبير اللي في الحراش 800 مليون أورو، الآن يقترب من 6 ملايير دولار،....نبارك باستقلال القضاء ولو جزئي ويجب استدعاء الرجال بين قوسين لبناء دولة جديدة".

يعطي منتج الخطاب مجموعة من الحجج والأمثلة عن ثقافة اللامحاسبة التي ترسخت في العديد من المناسبات... 3500 ضحية في بومرداس زلزال 1100 ضحية في فيضان باب الواد، 100 ضحية في انفجار سكيكدة، 100 ضحية في فيضانات غرداية والأخير في 2018 في 38 ولاية ضحايا، ولا أحد يحاسب لا والي، ولا وزير، في أي بلد يسقط جسر في البرتغال عندها 21 سنة استقال مباشرة وزير الأشغال العمومية. نحن طلبنا استقالة والي الجزائر، إذا لم يرد الاستقالة هذا رئيس الدولة المؤقت المفروض يوقفه مستحيل لأنه حمل المسؤولية كاملة للضحية.

أطروحة المنظومة القضائية ليست معزولة عن النظام:

يظهر من خلال الخطاب أن المنظومة القضائية هي جزء من النظام، وما زالت لحد الآن مكبلة، ويعبر الصحفي عن ذلك بعبارة: "يقال أنها تسير بالتليفون"، وهي صورة سيئة جدا عن العدالة وهو نفس ما يؤكد الضيف عثمانية: "قيل أنها تسير بالهاتف قيل أنها عدالة الليل وتعاملت بطريقة تلك الطريقة أو تلك وأنا أريد أن أقول ما هو مهم والعدالة لم تفك أيديها وأطرافها بعد. هؤلاء القضاة مازالوا مضطهدين، هذه المؤسسات القضائية، مازالت تتبع وزارة العدل، أن من يتحكم في رقاب هؤلاء هي وزارة العدل، وزارة العدل جزء من هذا النظام."

كما يرى الضيف عثمانية أن: "النظام لم يتهاك بعد، النظام عندما خرج الشعب الجزائري تغير بعض الأشخاص ولكن النظام مازال موجودا ومازال يتحكم في المنظومة القضائية، وتأكد معي أنه لولا يقوم نظام في الجزائر يؤسس لدولة مؤسسات، ستنتهي كل هذه المتابعات إلا اللا شيء."

أطروحة العدالة استتقت بالمؤسسة العسكرية:

أساس هذه الأطروحة هو سؤال الصحفي ضيفه: "هل تعتقد السيد شلغوم أن العدالة اليوم استتقت وتحررت بفعل استتقائها بالرأي والموقف المشرف والتاريخي وأنا متفائل أكثر منك لأنها استتقت أكثر من موقف المؤسسة العسكرية ووقوفها إلى جانب الشعب اليوم والآن تقوم بدورها بعيدا عن أي ضغوطات من طرف العصابة والنظام السابق، ويقدم الضيف مجموعة من الحجج: "اتفق معك لأن خطاب الفريق كان مهم، أعطى دفعا وتكلم عن العدالة بالبدء في التحقيق."

أطروحة القراءة الخاطئة للحراك الشعبي:

الصحفي: "اليوم رأينا ما حدث في قصر المؤتمرات بالجزائر العاصمة في ما يتعلق باندوة المشاورات التي دعا إليها عبد القادر بن صالح ولكنه قاطعها ماذا بقي لابن صالح أنه يبقى ويستمر ولا يستجيب لمطالب الشعب في الذهاب، وماذا بقي لحكومة بدوي الباء الثانية لماذا لا يستجيب فوراً لمطالب الشعب والمغادرة."

الضيف عثمانية ارتباط كل مؤسسات الدولة بهذا النظام سوف يؤثر على فعالية أي مؤسسة إلا
بناء دولة مؤسسات والذي حدث اليوم هو القراءات الخاطئة للحراك الشعبي والذي قال بدوره أنه من كان
سببا في المشكلة لا يجب أن يكون طرفا في الحل.

عثمانية عندما خرج الشعب إلى الخارج إنما استرد سيادته ومن المفروض أن تقابله سماع جيد
واستقبال جيد لرسالة الشعب يعاب على الحراك أنه ليس له مسيرين القادة من يقود هذا الحراك ولكن
الحراك قدم مطالب واضحة يجب أن يرحلوا ونذهب إلى مرحلة انتقالية محددة قد تكون لمدة سنة تسير هذه
المرحلة من طرف أشخاص لهم قبول اجتماعي جزائري انتهت هذه الندوة التي أضعفت على الجزائريين
أسابيع من أجل أن لا تحدث أي شيء .

الصحفي فيما يتعلق باندوه المشاورات اليوم رفعت مطالب وانتهت إلى نفس المطالب التي رفعها
الحراك بضرورة مساندة الحراك وضرورة التأجيل للانتخابات المقررة في أربعة جويلية كيف تعلق على هذه
المهزلة. ويرى شلغوم حل أن الوحيد هو مرحلة انتقالية سنة أو سنة ونصف تعيين هيئه رئاسية الاثنتين أو
ثلاثه أشخاص مهمين ومقبولين من طرف كل الشعب وتعيين حكومه تكنولوجية ذات كفاءة لحل مشاكل
اقتصاد البلاد وكل الميادين وهي أصعب مرحلة تمر بها الجزائر.

24 أبريل 2019 الفساد الاقتصادي مستمر وضرورة المحاسبة المستعجلة لمركبيه:

رجال المال استفادوا من الربيع:

تنطوي مقدمة البرنامج على عرض ملفت لمظاهر الفساد المالي خاصة والذي صورته منتج الخطاب
على أنه نهب وتعد والذي لقي مساندة من دوائر فاسدة في الوزارات على الشكل التالي: " لا يجب أن
يكون الشجرة التي تغطي الغابة، ويجب على القضاء أن يكمل هذه السيرورة ويحاسب كل من نهب
ثروات الجزائر، وكل من تعدى على بنوك الجزائر، من تعدى على جيوب الجزائريين لأنه نلقاو هذا
كونيناف الذي يعتبر من العرايين الكبار عنده ناس عاونهم داو **des crédit bancaire** من بنك إلى
آخره وهادو اللي عاونوهم كونيناف أو عاونهم حداد هم بنفسهم يملكون قنوات تلفزيونية ومعروفين والداو
الربيع من **l'ANEP** وداهم كذلك اعتمادات من الوزارة بالهاتف من وزارة الاتصال ومعروفين هؤلاء واليوم
في القنوات تاعهم رآهم يسبوراهم يشعرون بكينيناف ومجداد وبآخرين.

أطروحة هناك إطارات كثيرة لم تحاسب بعد:

تصدرت هذه الأطروحة ما قيل من أفكار في برنامج هذا المساء ليوم 25 أبريل 2019، ويقدم السعيد إرزى حجة لذلك بقوله: " كانت عندنا الشجاعة وقلنا هذا كونيناف كان عراب للمدير العام للجمارك الذي تم تنحيته للأسف الشديد...."، وهنا يمكن ملاحظة التأكيد على هذه الحجة بطرح الصحفي لمثال آخر: " وزيرة الصناعة الحالية تمازيرت عندها ملفات ثقيلة لماذا لم يتم تنحيها....أغلب الوزارات التي لديها سيادة وحساسية يعني ملفات ثقيلة كلهم محسوبون على السعيد بوتفليقة وعلى كونيناف وعلى العصابة...".

ومن الحجج على وجود فساد تقدم الضيف عبد الرحمن كية وهو اقتصادي حجة مبنية على الأرقام أين يقارن تكلفة حفر *la fibro optique* التي قام بها كونيناف وشركات أخرى... حيث قارن بين الأسعار الحقيقية والأسعار التي تم تضخيمها بشكل كبير. " ويعقب الصحفي: " تضخيم الفواتير هي الطامة الكبرى مطالب العدالة أن تفتح الملف مع هذا الأمين العام مازال لحد اليوم يرفع الهاتف ويعقد الصفقات وآخر إطار كان الرئيس العام تاع اتصالات الجزائر الذي استقال بالضغط والتهديد، يقلو قالك السعيد دير كيما قالك كونيناف دير هكذا...".

وهنا يتراءى للملاحظ ظهور خطاب لا يكفي بمجرد الرأى بل يتعداه إلى تقديم معلومات استقصائية لم تظهر أبدا على بلاطوهات التلفزيون والتي ساهم حراك 22 فيفري في ظهورها.

العدالة تحررت جزئيا فقط:

يعطي الضيف (كحجة على أن العدالة مازال يلزمها الكثير لكي تتحرر) مثالا عن الحالة الاجتماعية للقضاة: " الحمد لله استفاقت العدالة وتحررت العدالة وليس كليا لأنه لازم الشرفاء من القضاة ومن وكلاء الجمهورية لازم يتحملوا مسؤوليتهم التاريخية كاي واحد وكيل الجمهورية نقولوها في هذا البلاطو، عندو اودي A6، وفيلا 20مليار وهذا نستنى فيه يجي يطبق القانون. ويقارن الضيف حال وكيل الجمهورية هذا، ومقابل هذه الصورة القائمة لنوع من القضاة الفاسدين فإن " أغلب ولاية الجمهورية يسكنون في السكن الوظيفي f 3 "

أطروحة قصور القوانين المجرمة للفساد في الجزائر

إن محاربة الفساد لا يمكن أن يتم إلا من خلال القوانين التي تنظم عملية المراقبة والردع ومن هنا فإن السيد كية يوضح في أطروحته مدى قصور القوانين التي لا تسمح إجرائيا بمحاسبة الفاسدين والتي تمكنهم من الإفلات من العقاب: " احنا عندنا قوانين لو ترى قانون 06- 01 تقرأ على الفساد تجد هو يتكون من مجموعة من الأطراف هؤلاء اليوم الذين هم في السجون من رجال المال أو رجال الشكاير، رجال شكاير المال لو ما وجدوش في الإدارة ناس تقدملهم الصفقات العمومية، أحيانا بطريقة قانونية لذلك قلت لك أنه يجب أن نكون بواقعية اقتصادية صدقني أن محامي هؤلاء يمكن أن يخرجوهم كالشعرة من العجين، لأنه من الصعب جدا أنه يمكن لك أن تجرم إنسانا انطلاقا من قانون الصفقات العمومية الموجود حاليا. " ، ثم يقدم السيد كية حججا أخرى: " يجدون ثغرات داخل قانون الصفقات العمومية، قانون الصفقات العمومية معقد جدا، مع احترامي للصحفيين ليس مثل ارتفاع الأسعار، قانون الصفقات العمومية من حيث الإجراءات، من حيث القانون، من حيث الأثر المالي، لكي تكتمل الجريمة أو الجنحة اليوم الفساد لابد أن يكون أطراف داخل الإدارة، هذا الإنسان أغراك بالأموال أغراك بالامتياز هددك باستغلال نفوذ شخص في رئاسة الجمهورية أنت وظيفتك كإداري نفذتو تلك الصفقة..."

ويوضح علما أن هناك مادة في قانون الصفقات العمومية تحمي المبلغ هناك شركات بمبالغ كبيرة بيعت بمبالغ رمزية، لأن اليوم الذين يظهرون في الإعلام هم الكرام فقط، كما استعملت صيغة التجهيل في حجة قدمها الضيف باستعمال لفظ أشخاص التي لا تشير إلى أسماء بذاتها، وهو ما يرجع إما لانعدام الدليل المادي عليها، أو أن الحرية مازالت مقيدة بالرقابة الذاتية.

أطروحة يجب الذهاب إلى رأس العصابة:

يتجه الصحفي في خطابه إلى الإشارة إلى رؤوس الفساد: " الرأس المدبر الذي سمح بتكوين هذه الثروات لرجال الأعمال بطريقة فضيحة وكبيرة جدا لماذا لا نذهب مباشرة إلى القبض على الرأس المدبر وهو شقيق الرئيس بوتفليقة لأنه ربما كونناف عائلته هي أقرب منه من حبل الوريد الذي شكل عصابة مالية لماذا لا يتم الذهاب مباشرة لمحاسبته واليوم فقط ذكرت أسماء كثيرة جدا عند استجواب كيناف والإخوة الأربعة لكونيناف، ذكرت أسماء سلال ويذكر أن حتى اسم السعيد ذكر"، وهنا يجيب السعيد إزري: " والله رأس العصابة هو مطلب شعبي مكانش 48 ولاية مكاش مسيرة الجمعة أو تاع الطلبة تاع القضاة أو تاع المحامين إلا وطالب برأس هذه..."

أطروحة الفساد مستمر والصفقات المشبوهة مستمرة:

تحدث أصحاب هذه الأطروحة عن أوجه عديدة للفساد حيث يشرحها ارزي بالشكل التالي: "كاين مشاريع جبارة راهي تندار وكاين مشاريع المناطق الصناعية من لحيثو بخرلو تعطيهالو أملاك الدولة يزيد يرهنها باش يعطوا بالآلاف الملايير ومن بعد يروح يضخم الفواتير بش يشري ما يسمى بالطريقة الثلاثية، ويعرفها الدكتور مليح مليح وأنا نجيب البضاعة هذه من الصين أو تركيا من أي بلد ولكن ندفع الدراهم إلى بلد اخر الى سويسرا وإلى الجهات الضريبية، والدارهم يدخلو لمكان آخر أكبر ناس لراهي تضخم الفواتير هم جماعة الوكلاء إلا مارحم رب."، ويضيف الصحفي: "تحصل على إعفاءات ضريبية وجمركية وجبائية بحوالي 30 في المئة بتواطؤ من وزراء في مقدمتهم أحمد أويحيى وعبد المالك سلال، الذي تغوغل في عهد عبد المالك سلال، علي حداد كان يعين وزراء ويتحدث مع الولاة..."

أطروحة العدالة مكبلة والقانون لخدمة الفاسدين :

السعيد إزري: "حنا كانت عندنا الشجاعة الأدبية والأخلاقية أنو قلناها في البلاطو قبل ما يتنحوا الوزراء هدرنا على لوح قلت أن العدالة ليست مستقلة 100%.... حتى لوح يعتبر رأس من رؤوس الفساد في الجزائر"، أما أهم حجة قدمها صاحب هذه الأطروحة مستدلا بأن القانون يخدم الفساد: "لأنو نجو النقطة أنو متقدريش تبلغ في الدستور عندما اخترقوه نحو مادة مهمة في 2016 يقلك أنت باش تبلغ العدالة لازم تتحرك المؤسسة والوزارة مديرية ما يسمى الشؤون القانونية، هي التي تبلغ الضبطية."

ويقدم منتج الخطاب دليلا على أن القانون ضبط على مقاس الفاسدين حتى لا يتم محاسبتهم حتى رئيس الجمهورية الضبطية القضائية فرغها من محتوى تاعها سواء الضبطية القضائية تاع الشرطة أو الضبطية القضائية تاع الدرك الوطني، حتى ألغى الضبطية القضائية العسكرية التي كانت تحارب هي اللي طرقت (فجرت) les affaires l'autoroute Est-Ouest سونطراك1، سونطراك2 عمار غول عشر سنين على رأس هذا القطاع ماشي نروح اللبس الحصانة يعرف كل صغيرة وكبيرة ولا بد أن يحاسب، القائمة كبيرة جدا تركيب السيارات أعطو لهم إمكانية مالية وتحفيظات وتسهيلات ضريبية وبنكية ومالية باش يروح le taux d'intégration 70 بالمئة إلى 150 بالمئة لأنها صناعة السيارات وليست نفخ العجلات

مجمع سوفاك عندو علاقة مشبوهة مع البريد والمواصلات، عندنا أدلة عندو ميناء جاف في برج بوغريريج، عندو واحد في المنطقه الصناعية تاع عين تاغروت"

كما يعمد منتج الخطاب إلى استعمال الأمثال الشعبية لتقريب المعنى من **لحيتو بخرلو**، السيد دار صفقة مع هذا الأمين العام مع مؤسسة ، **sovac** البارك على مستوى 48 ولاية كل السيارات والبريد والمواصلات شراوها على **sovac** عندنا الأدلة " **الصحفي**:" باش العدالة تخدم خدمتها، عندنا ملفات نقدموها للعدالة، باش نكونو موضوعيين ولا نلظم أحدا ..."، يجيبه إزري بأنه يملك الأدلة يقول له: " ما الذي يمنع أن تأخذ هذه الملفات وتذهب بها الى وكيل الجمهورية قدمها إلى الضبطية القضائية وبعدين تعمل عملها فيجيبه ازري بارك الله فيك."

أطروحة المناخ الاقتصادي قد لا يشجع على الاستثمار:

يقول الصحفي:" السيد كية أكثر من 400 شركة تنشط في المجال الاقتصادي، استثمارات متعددة في شتى المجالات بالجزائر بما يمثل أكثر من 20 بالمئة من الشركات الاجنبيه النشطه في الجزائر، الان الشركات البعض يقول تخوفاتها مما يحدث في الجزائر، الكثير من الشركاء الاقتصاديين المستثمرين الجزائريين في هذا الشكل يهدد ربما نواياها بالاستثمار ، ونحن نعرف جدا أن الاقتصاد الوطني يعاني، تقريبا هش جدا منذ انهيار أسعار النفط منذ منتصف 2014 ."

التبعية لفرنسا سبب انهيار الاقتصاد الوطني

يرى منتج الخطاب أن العلاقات مع فرنسا عادت بالسلب على الاقتصاد الجزائري، ولا يتردد في إعطاء الأوصاف السلبية لهذا الآخر الذي تم تصويره أنه مصدر كل الشرور بالنسبة للاقتصاد الوطني:" والله إذا تكلمت عن فرنسا، فرنسا هي التي أغرقت الاقتصاد الوطني وأثقلت كاهله ودمرت الاقتصاد الوطني " كية:" صدقني مكاش واحد زايد علينا المهم كيما الشركات الفرنسية "الجنات الضريبية والشركات "offshore"

أطروحة المتابعات القضائية ستفشل لهشاشة الترسنة القانونية:

أنا أتوقع أن هذه المتابعات الضريبية 80 % منها كلها يخرجو أبرياء، لأنو لو نفتحلك دوكة قانون الصفقات العمومية ستجدون فيه جملة من الأحكام التي تنفذ هؤلاء بطريقة عجيبة جدا "كية لازم أدلة مادية الدول الأجنبية لما حبت تواجه ثراء الفاسدين، قبضت حطتهم في hôtel قضية العدالة في قضايا الفساد قضية العدالة مع احترامي لها والجهود المبذولة من قبل قيادة الجيش الشعبي"

أطروحة تواطؤ العدالة والسكوت عن القضايا الكبيرة:

يرى السعيد أرزي أن هناك تواطؤا من قبل وزارة العدل في قضايا الفساد، ويعطي مثلا عن استخدام سلطتها في تعيين القضاة وتغيير أماكن عملهم ويعطي مثلا عما حدث في قضية شكيب خليل: "لكي يعرف الجزائريين في قضية شكيب خليل كيف نومت، لما العصابة هذه تحكمت في وزارة العدل، لوح وجماعته أو المدراء المركزيين باش تعرف بأن النائب العام ميلانو عندما راسل القاضي الذي كان يسير قضية شكيب خليل، واش دار القاضي راح وراسله، والقاضي هذا راح والقاضي هذا رآه مهمش عاودو بعنو هذا الملف لوزارة العدل، وزارة العدل قامت بتغييرات: نحات (غيرت) النائب العام في العاصمة اللي دار مذكرة التوقيف الدولية وقفوه، جابو قاضي منبطح اللي يخدمهم هوما وهذا القاضي عزلوه في مكان آخر في إدارة أخرى وهذا اللي رقد الملف "عبدالرحمن كية: "النص القانوني لا يمكنه أن يغطي كل الأشياء، السلطة التقديرية للقاضي، يمكن للمحامي أن يجد لها ثغرات.

يضيف السيد ازري: "نعطيك مثال هوما يجيبو أموال من الصفقات العمومية ويحولون تلك الأموال إلى مال فاسد وبذلك يفسدون المال الفاسد كيف يفسدون المال الفاسد المبدأ في الربيع يوزع بعدالة بين أفراد المجتمع ولكن كيف يفسد المال الفاسد الفساد، أنه تظهر طبقة ثرية ثراء فاحشا وتزداد معدلات الفقر في الجزائر، وتزداد معدلات البطالة، ينعكس ذلك على البعد الاجتماعي، يصبح منح القروض يطغى عليه الوساطة والسلطة الهاتفية فالفساد في الجزائر هو فاسد.

و يضيف الصحفي على كل هذه الأدلة: " بنت كونيناف واحدة زايدة في 2009، وواحدة زايدة في 2011، يارجل عندها شركات واحدة في لوزان، وواحدة في حاسي مسعود في المحروقات والاتصالات، والشباب الجزائري بطل والشباب الجزائري يبحث عن عمل، 35 شركة في الاتصالات والمحروقات، من أين

لك هذا؟" وتوالت الشهادات التي قدمها السعيد إزري إذ يقول: "رجال المال الفاسد ولادهم كلهم عندهم مشاريع استثمارية كبيرة جدا".

أطروحة الحل هو وضع حكومة كفاءات:

يشرح عبد الرحمن كية هذا الطرح قائلا: "كنت أتمنى ألا ادخل في البوليتيك ولكن لو استقال بدوي قبل بلعيز، لأن بدوي على رأس الحكومة أعتقد أن تلك الحكومة، تقريبا 60 بالمئة منها غير معروف، وكان يمكن أن يقبل لما جاء بدوي على رأس تلك الوزارة وخلوا بعض الوزارات على غرار الأداء الضعيف لوزير المالية، ووزير الطاقة هو الذي عكر الجو ولذلك في اعتقادي، نبدأ بأكثر شيء وهو أن نضع حكومة كفاءات حكومة كفاءات ماهي ميجيوش الناس اللي راهم ينتقدو، يجيبو مختصين منهم هوما يلقاو، لدى دوائرهم الحكومية يلقاو.."، ويؤكد ذات الطرح السعيد إزري: "نتفق معك في حاجة أستاذ كاين إطارات خريجي المدرسة العليا للإدارة، غلقو عليهم في القيروان هاذبك لأنهم ميمشوش معاهم في السياسة تاعهم تاع كونياف والسعيد.

25 أبريل 2019 الحراك مستمر وسط الرهانات السياسية والقانونية:

بدأ علي جابر استهلاله للحصة بالعبارات التالية: "نواصل متابعة تداعيات الحراك الجزائري الذي يدخل شهره الثالث وينتهي أسبوعه العاشر، أسبوع كان عامرا بالأحداث رسائل مؤسسة الجيش، رؤوس فاسدة في طائفة العدالة، ومشاورات لم يحضرها من دعا إليها، بالإضافة إلى إصرار الحراك على استئناف جمعته العاشرة."

قضايا الفساد:

أطروحة هناك رؤوس كانت وراء رجال الأعمال الفاسدين (الفساد السياسي أخطر):

يرى رمضان بن حملات العقيد المتقاعد والناشط السياسي: "أنا حققنا جزءا من مطالب الحراك وليس كلها:" نحن نطمح إلى أكثر من هذا لأن رؤوس الفساد لم تطلبهم لحد الآن العدالة الجزائرية"، ويحاول منتج الخطاب أن يدلل على أن رجال الأعمال كان وراءهم رؤوس وهو يطرح تساؤلات بشأنها: "من الذي خلق كونياف، من الذي كان وراء حدادا، من الذي كان وراء معزوز وغيرهم من هذه الأسماء

الثقيلة التي أصبحت على رأس ثروة كبيرة جدا، بحيث أصبحوا لا يعرفون الأرقام التي عندهم منقولش (لا أقول) الأطنان من الدنانير، لأنهم أصبحوا يحسبوا بالكيلو مش بالدنانير... من وراء حداد الذي أصبح يتدخل حتى في الشركات الوطنية، أصبح يتدخل في الوزراء في الدولة، هو واش منصبو مقالو كغيره من المقاولين ولكن كان عندوا نفوذ كبير"، ويقدم منتج الخطاب مثلا عن حداد: " يأخذ ما نسبته 95 بالمئة من الزفت ونفطال التي هي مؤسسة وطنية التي عندها عقود من الزمن تأخذ 5 بالمئة، أنا أطلب بحاسبة حداد، أويحي، سلال، و الفساد بكل أنواعه .."،

أنا أطلب بحاسبة السعيد بوتفليقة، أطلب بحاسبة أويحي، أطلب بحاسبة سلال، أطلب بحاسبة كل الوزراء الذين شاركوا في الفساد بكل أنواعه وليس فقط الفساد المالي.

حسب هذه الأطروحة فإن الفساد السياسي يتقدم على الفساد المالي، ويوضح ذلك السيد حملات: " الفساد السياسي أكبر بكثير من الفساد المالي الفساد السياسي يترتب عنه الفساد المالي تتولد عنه المحسوبية، تتولد عنه المحاباة مع الأقارب تتولد عنه الابتزازات يتولد عنه استخدام النفوذ، تأثير المحسوبية في الجانب الاجتماعي هي ضرب القيم لم يكن أويحي سببا في تكسير الكثير من الإطارات الشابة وسببا في هروب الأمتاخ إلى الخارج، يقول الصحفي: " أويحي استلم استدعاء إلى المحاكمة، حملات فلنعجل حتى المواطن يؤمن بهذه الخطوات الحميدة".

ووضح رمضان بن حملات أيضا بأن الفساد انعكس على كل الإطارات التي هُجرت: " المحسوبية لديها أثر كبير في الجانب الاجتماعي، ألم يكن أويحي سببا في تكسير الإطارات الشابة ألم يكن سببا في هروب الإطارات إلى الخارج". كما دعا رمضان بن حملات إلى المحاسبة: " اللي دار يخلص: " بالنسبة العدالة لا يجب أن نحاسب من أخذ المال العام وننسى من سمح له بأخذ المال العام".

أطروحة الرئيس بوتفليقة هو المسؤول الأول عن الفساد :

يوجه الصحفي سؤاله إلى سمير بلعربي: "المشهد السريالي قبل 22 فبراير لم يكن لدينا مجال أفضل للحديث عن هذه الأسماء اليوم في أسبوع واحد تسقط أسماء مهمة وثقيلة وأسماء محصنة هل تعتقد أن الأمر عادي.

يسترسل سمير بلعربي في أطروحته التي تقول بوجود محاربة رؤوس الفساد جميعهم بمن فيهم الرئيس إذ يقول: " هذا الأسبوع يحمل الكثير من المفاجآت لأسماء كانت محمية بسلطة المال، محمية بسلطة القانون، محمية بسلطة الواقع كانت هي الأمر والنهي في الجزائر عبد العزيز بوتفليقة أصلا إذا أردنا أن نعيد الأمور إلى النصاب والدعوة إلى تطبيق المادة 177، الخيانة العظمى أول شخص يجب أن يحاسب هو الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة".

يقدم سمير بلعربي من أجل الدفاع عن أطروحته حجته الأولى بإرجاع السبب إلى مصدره قائلا: "لأنه هو الذي أسس إمبراطورية الفساد، هو الذي أسس إلى الأوليغارشيا الفاسدة، هو الذي ترك العنان لهؤلاء ليستفيدوا من أموال الجزائريين، ويستنزفوا ويدفعوا بالآلاف الشباب إن لم يكن عشرات الآلاف من الشباب إلى الهروب عبر قوارب الموت في البحر إلى الخارج هذا الرجل هو الذي يجب أن يحاسب أولا وأخيرا ثم الرؤوس التي تحته وهي أخوه و الجنرال السابق توفيق الذي كان شريكه في الجرم في العشرين سنة الأخيرة ثم يأتي هؤلاء الذين كانوا الكمبارس خدامة نظام عبد العزيز بوتفليقة".

قضية العدالة:

أطروحة: لن تكون هناك عدالة إلا بإرجاع الحكم إلى الشعب:

يتمسك أصحاب هذه الأطروحة بفكرة مفادها أن " هذه المحاكمات وإن كانت منتظرة من طرف ملايين الجزائريين لكن قلوب الجزائريين وعقولهم تقول أنه لتتكون هناك محاكمة عادلة مستقلة إلا بعد الدخول في مرحلة جديدة يعاد فيها الشرعية للحكم الشعب الجزائري، نحن نطالب بإجراءات احترازية من أجل منع هؤلاء من مغادرة التراب الوطني، من منع هؤلاء من تحويل أموالهم التي في الداخل إلى الخارج"، ويوجه سمير بلعربي الأنظار إلى المنتخبين المحليين الذين يريد أن تشملهم المحاسبة: "أتمنى أن تكون هناك قائمة أطول لأن هناك من هم في الولايات كانوا منتخبين، هناك رؤوس الواجهة هناك رؤوس المنتخبين، الإجراءات الاحترازية لمنع تهريب المال العام لتوقيف العقود التي تسلم لهم لاسترجاع الأملاك التي نُهبت في انتظار أن تستعيد أهليتها تامة وكاملة".

الأطروحة الحراك يطالب بحاسبة الرؤوس الكبيرة والعدالة قادرة:

يرى السيد رمضان بن حملات أن العدالة قادرة على المباشرة والمضي في قضايا الفساد بدليل أن: "هناك محاكم في كل الولايات والمجالس وهذه المحاكم والمجالس فيها قضاة يمكن تجنيدهم ويمكن استدعائهم للعمل على مستوى العاصمة من أجل تدعيم الموجودين في الجزائر، بالنسبة لي الأجهزة التي تقوم بالتحريات وإحالة المعنيين إلى العدالة كالدرك الوطني موجودة..."، ورغم أن الصحفي يطرح إشكالية الوقت بنسبتها للمجهول: "هناك من يقول أن التوقيت غير مناسب لفتح مثل هذه الملفات لأنه قد يشوش على الرهان الأساسي وهو رهان سياسي"، فإن الضيف حملات يرد على أن ذلك مطلب شعبي: "أنا أقوم بالمسيرات في كامل ولايات الوطن لمدة خمسة جمعات متتالية ثم أصبحت أنتقل عبر الوطن في كل ولاية، أنتقل إليها ولاية النعامة، أذكر ولاية برج بوعرييج الأسبوع الماضي ولاية تبسة، وغدا إن شاء الله سأكون في ولاية سطيف، في كل مرة أين أنزل ضيف في هذه الولايات الشباب يطالب نفس المطالب التي سمعتها في النعامة سمعتها في برج بوعرييج وهي محاسبة الرؤوس الكبيرة، رؤوس الكبيرة مازالت لحد الآن في مناصبها، صحيح أنها ترتجف اليوم صحيح أنها لا تنام نوما عميقا كما كانت تنام تقوم به في السابق ولكن يجب أن نسارع في محاسبة هذه الرؤوس لكي نبث الطمأنينة للشارع من أجل إعطاء أمل كبير أقول للشعب الذي يتحرك أسبوعيا، الشعب مطمئن لما تقوم به مؤسسة الجيش ولكنه يريد أكثر".

رسم منتج الخطاب السيد حملات من خلال اللغة التي استخدمها صورة عن خوف رؤوس الفساد من المحاسبة التي باتت تلوح في الأفق والتي أصبح الجميع يطالب بها. ويشكل هذا الخطاب أيضا دعوة إلى المضي قدما في أن تضطلع العدالة بمهامها.

أطروحة مؤسسة الجيش مطالبة بأن تفي بوعودها:

يركز سمير بلعربي على ما هو منتظر من هذه المؤسسة بعد حراك 22 فيفري وهو "أنها تستجيب للوعود التي قطعتها على نفسها يوم 2 أبريل يوم قالت أن الحل يكمن في تطبيق المادة 107 102 108 فورا لا أريد أن أدخل في التفاصيل لأن بعض البيانات عندما تقول أن المواطنين الذين خرجوا في خرجات الوزراء تستنكر ذلك العمل، المواطن بسلميته بعفويته يرفض حكومة بدوي، وخرج يرفض أي نشاط لهذه الحكومة، لما تقول أنت أنا مع الحوار ونرى بأن

الندوة التي دعا إليها بن صالح هو أصلا لم يشارك فيها هناك تناقضات يعني قيادة الأركان وتصريحاته، يعني الشعب يقول كفانا تصريحات كفانا رسائل كفانا خطابات نحن نريد إجراءات، المطلب الأكبر هو مطلب سياسي هو رحيل بقايا عصاة بوتفليقة، المطلب الأكبر هو الدخول في مرحلة انتقالية، الدخول في إجراءات في إطار المادة السابعة والثامنة هذه الاعتقالات، هذه المحاكمات صحيح أنها مكسب من المكاسب التي نتمنى والكل يتمنى أن تكون شفافة ومستقلة وواضحة للعالم وما تكونش انتقائية بمعنى تشمل جميع المتسببين وعلى رأسهم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، ولكن الأكبر من ذلك وفي مقابل ذلك ورب المشكل، المشكل الذي تعيشه الجزائر هو مشكل سياسي لما انحلو المشكل السياسي وندخل في مرحلة التي ينتظرها المواطن الجزائري ينتظرها الشعب الجزائري بكل صبر.

القوى الفاعلة: الشارع:

يعتبر " الشارع " ككلمة أصبحت تتردد في بلاطوهات البرامج السياسية على وجه الخصوص مصطحا اتفق على ترديده ويراد به جميع الشرائح من الشعب التي خرجت إلى الشارع لتجعل منه منبرا للاحتجاج والمطالبة وتم تصويره على أنه أكبر قوة فاعلة أسندت إليها الكثير من الأوصاف والأدوار الإيجابية إذ يقول سمير بالعربي على سبيل المثال: "الشارع أثبت بعد تسع جمعات أن له من الصبر والحكمة والحنكة والسلمية ما يستطيع أن يجوز (يمضي) رمضان وهو في الشارع ". يعتبر الشارع مركز السلطة في فترة الحراك، السلطة التي يستند إليها الخطاب الذي يرسم معالم قوتين متعارضتين، السلطة السياسية القائمة المهتدة بالرضوخ والرحيل في مقابل سلطة تتزايد هيمنتها على كل المستويات وهي سلطة الشعب، وبهذا الشكل أصبح هذا الطرف القوي يوصف بصفات إيجابية، وأدوار حاسمة في طريق التغيير الإيجابي المنشود.

أطروحة المؤسسة العسكرية تقوم بعملها:

اعتمد رمضان بن حملات على المقابلة بين ما تقوم به المؤسسة العسكرية للمساعدة على إيجاد حلول للخروج من الأزمة بمن سماهم بغير المخلصين: " في الكلمة ما قبل الأخيرة كان قال في مقطع يجب علينا أن نتحلى بالصبر والحكمة يجب أن نفهم هذين المصطلحين ثم وجه نداء إلى الوطنيين المخلصين،

تتضافر جهودهم من أجل مساعدته في حل هذه الأزمة أي هناك من غير المخلصين هدفهم ضرب كل الخطوات التي تتخذها المؤسسة العسكرية لأجل الوصول إلى الحل السياسي والسريع كان سياسيا أو دستوريا أشار إليهم في البيان وحتى هددهم، آخر إنذار في الكلمة التي ألقاها في الناحية العسكرية الرابعة".

ويطرح الصحفي سؤالاً بديهيًا عن امتناع الجيش من التحرك قائلاً: "الذي عنده دليل لماذا لا يتحرك في سبيل إيقاف هؤلاء..."، وهنا يوضح رمضان حملات وهو العقيد المتقاعد الذي يشرح كيف أن المؤسسة العسكرية تقوم بعملها: "هو قال الحكمة والصبر من قال أن المؤسسة العسكرية لم تتخذ إجراءات؟ هؤلاء في المستقبل القريب أو عندما نصل إلى الحل السياسي أو انتخاب رئيس الجمهورية فإن هذه الملفات فهي في انتظار أنها تحال إلى العدالة الجزائرية في الأيام القليلة يمكن بعد انتخاب الرئيس نحن لا ندرى اللقاءات المشبوهة تمت وبأدلة دامغة المؤسسة العسكرية لما تتكلم تتكلم من مصدر القوة معلومة "

كما تطرق رمضان بن حملات إلى الضغوط التي على عاتق المؤسسة العسكرية: "يجب ألا ننسى أن الضغوطات على كل مؤسسات الدولة وعلى رأسهم المؤسسة العسكرية كبيرة من الخارج ومن الداخل هناك الكثير من المصالح الخارجية التي تضغط على المؤسسة لكيلا تخرج منهذه المحنة بأمان وحتى تعيش الجزائر في أزمة أطول وأطول حتى تبقى هذه الدول تستفيد أكثر فأكثر وتريد حتى أن تززع استقرار الجزائر كمنطقة الجنوب ومنطقة القبائل. وهنا يصور منتج الخطاب الدور المفصلي الذي تقوم به مؤسسة الجيش وسط ضغوط لا تريد لمؤسسة الجيش الشعبي الوطني أن تنجح.

مسألة تأطير الحراك:

أطروحة المعارضة استفادت من تجاربها السابقة مع النظام:

عادت مسألة تأطير الحراك إلى الواجهة في سؤال الصحفي: "هناك رسائل ضمنية وعلنية تتكلم عن ضرورة تأطير هذا الحراك حتى مؤسسة الجيش تتكلم عن ضرورة تأطير هذا الحراك في الجمعة التاسعة والعاشر هل أنت مع تأطير الحراك؟ يجيب سمير بالعربي: "نتمن الحوار الذي جاءت به مؤسسة الجيش ولكن حوار حقيقي وليس حوار بن صالح ليس حوار الذي يشرف عليه بن صالح وبدوي الكل شاف المسرحية حتى بن صالح في حد ذاته لم يحضر، لذلك المعارضة اليوم الحمد لله كسبت من الخبرة ومن التجربة

رفضت أن تباع أو تشتري ورفضت أن تساق إلى ندوة متكونش فيها سيده وهذا أمر إيجابي لأن جزء من المعارضة في مراحل سابقة شاركت في مسرحيات النظام وكان ضحية هذا النظام، اليوم الكل متفق على عدم المشاركة إلا في حوار حقيقي..."

يكشف تحليل الخطاب عن أطروحة تتعلق باستفادة المعارضة من تجاربها، وهو من خلال هذا الطرح يبعث برسائل تتعلق بأن جزءا وليس كل المعارضة قد سايرت النظام البوتفليقي.

أطروحة تمثيل الحراك يكون من الشعب والمعارضة ضعيفة:

ظهرت فكرة تقديم الحراك لممثلين في كل الولايات في طرح الضيف رمضان بن حملات الذي وصف المعارضة بالضعف: "المعارضة ضعيفة ليست بقوية ليس لها مكان في المجتمع الجزائري لأنها لم تشارك منذ نشأتها لا في التنشئة السياسية، ولا في التعبئة، ولا في التجنيد، غائبة تماما على الساحة، أنا بحكم زيارتي لعدة ولايات تكلمت مع الشباب بخصوص التأطير يقولك نعم للتأطير ولكن ليس بشخصية سياسية معروفة، ولكن نحن نريد مثلا من كل ولاية ثلاثة من السكان، وبمناسبة التأطير نلاحظ بث صور لشخصيات مثل اليامين زروال ورئيس حزب مجتمع السلم مناصرة وعلي بن فليس يريدون أن التأطير والتمثيل من مجموعات من كل ولاية اثنين أو ثلاثة من الأكفاء والشرفاء والمخلصين 120 على مستوى الوطني يكلفنا 20 أو 30 يتحاور مع السلطة للخروج إلى حل ولكن ليس الوجوه القديمة واللجنة المكونة من 120 أو 200 هي التي ترسل بها التوجيهات التي تكلف بها أسبوعيا ستكون الشعارات والمطالب والحراك على نفس الكلام.

على خلاف الضيف الآخر، يقدم رمضان بن حملات صورة سيئة عن المعارضة وكأنها لم تقم على مر السنوات بأي عمل يذكر، ولهذا السبب فإن ذات الضيف يفضل أن يكون الحراك ممثلا من الشارع لا من أحد وجوهها. ويستند في طرحه إلى ما يطلبه الشارع من اختيار ممثلين منهم.

قضية رئاسيات 4 جويلية:

استبعاد الانتخابات في جويلية:

يستبعد رمضان بن حملات أن تجرى الانتخابات في جويلية: "هناك بوادر أنا أستبعد أن تكون في أربعة جويلية" ويعطي حجة على ذلك بأن: "هناك بلدية ترفض مراجعة القوائم الانتخابية وترفض المشاركة".

أطروحة المعارضة ضعيفة نتيجة قمع السلطة:

يرى سمير بلعربي في هذا الطرح أن المعارضة راحت ضحية النظام الذي أضعفها ويقدم حججا على ذلك باستخدام لغة مشحونة، ويوضح أن: "كانت الناس لا تمارس السياسة اليوم المعارضة ضعيفة لأنها ضحية نظام لكن لما كانت المعارضة في نهاية الثمانينات وفي بداية التسعينات قوية وكانت ممثلة للشارع الجزائري والشعب الجزائري.

يحاول الضيف سمير بلعربي إبراز صورة الضحية للمعارضة التي مورست عليها حسبه العديد من التجاوزات في خطاب مشحون بالكلمات والمفردات السلبية.

أطروحة استحالة اختيار ممثلين:

يرى بلعربي أنه من المستحيل اختيار ممثلين للتداول مع السلطة ويعطي حجة لذلك: "بلغت الواقع حين أذهب لأي بلدية في الجزائر في 1541 روح إذا كنت تقدر تخرج لي ممثلين، حاول أعطيني ممثلين إجراءات عملية في بلدية مش في دائرة الإجراءات العملية مكائش الوسيلة الوحيدة لوجود ممثلين لما تكون هناك انتخابات حرة ونزيهة."

أطروحة الشارع لا يرحب بالموالاة ولا بالمعارضة:

يرى رمضان بن حملات أن الشارع لا يرحب بالموالاة وأن الشارع طرد كل السياسيين معارضة أم موالاة تم طردهم من قبل الشارع كل الشخصيات التي تظن أنه من خلال تطبيق المادة 87 رح يقبل الشعب ويحطهم في المرادية راهم غالطين، كل الشعب في هذه الولايات الأربعة التي انتقلت إليها كلهم يقولون نعرفهم ونعرف انتمائهم نحن لا نريد هؤلاء بل نريد وطنيين مخلصين نوفمبريين، باديسين هذا

الشعب ماهوش راقد فايق واحد مايكلحو، ما اسم رقيق أو اسم غليظ ولا اسم خشين، يعرف الانتماءات بعض الأسماء يعرف شكون تحركها يعرف الولاءات يعرف منين تجيها التعليمات من السفير الفرنسي."

يستشف من فحوى الخطاب الذي يريد رمضان بن حملات التعبير عنه أنه لا يرى خيرا لا في الموالاة ولا حتى في المعارضة التي يعرف الجميع حسبه ولاءاتها.

29 أفريل نزار يغازل الحراك ويفضح مناورات السعيد بوتفليقة

أطروحة هناك عصابة لا تريد الخير للوطن:

يربط منتج الخطاب السيد العربي شريف (عقيد المتقاعد) من أجل التدليل على هذه الأطروحة التي ترى بأن هناك قوى غير دستورية وهناك عصابة تريد أن تنقلب على الشرعية الشعبية بين عدة معطيات ويقدم بعض الحجج أولها أنها خالد نزار أكد على وجود اجتماع مشبوه لم يشارك فيه يقول العربي شريف: " اللواء المتقاعد (خالد نزار) أشار أنه لم أكن معهم في الاجتماع يبرؤ نفسه ويعترف أن هناك اجتماع، بين التوفيق السعيد بوتفليقة، وأن السعيد بوتفليقة اتصل به، هذا يثبت ما كان يقوله السيد الفريق نائب وزير الدفاع رئيس أركان الجي الشعبي، أن هناك جماعة تتآمر من أجل الانقلاب على الشرعية الشعبية، والتوفيق وجماعته والسعيد بوتفليقة من أجل الالتفاف على مطالب الشعب الجزائري"، وربط العقيد المتقاعد رسالة نزار برسالة التواقي والتي نشرها عبر نفس الموقع **Algérie patriotique** في شهر مارس، وكذلك بين حديد وكل هذه الشخصيات هي "شخصيات غير محلصة" ولا تريد الخير للوطن، و"يدبرون عمل بالخفاء"، ثم يتساءل الصحفي رشدي رضوان: " أنت تلحق خالد نزار بهذا الثلاثي الذي انطلق من مكتب التوفيق إن صح التعبير."، فيجيب العربي شريف: "المشكل أنه لم يكن في الاجتماع، استشاره السعيد لكنه لم يحضر. يؤكد الاجتماع."

رسم الضيف العقيد المتقاعد العربي شريف صورة لعصابة تجتمع في الخفاء من أجل الوقوف في وجه الحراك. تظهر هنا أيديولوجية الضيف وهو يثبت انتماءه وولائه ودفاعه عن مؤسسة الجيش الوطني الشعبي ويلحق بالآخر جل الأوصاف والأدوار السلبية التي لا تريد الخير للجزائر وهي "عصابة" مع كل ما

تحمله هذه المفردة من معاني تعكس الواقع من منظور وموقف مساند للحراك الشعبي وضد كل ما يقف ضد الشرعية الشعبية.

أطروحة الفساد الاستخباراتي:

القوى الفاعلة: "التوفيق":

يصف العربي شريف: " هذا الرجل لا يعمل لوحده أولاً أسس شبكة داخل المجتمع الجزائري، دائرة الاستعلام لم تكن جهازاً استخباراتياً كما هو معروف كان جهاز بوليس سياسي استطاع التغلغل في البلد على مستوى البلدية، الولاية الدائرة، المؤسسات، الشركات الوزارات تنصيب المديرين العامين، تنصيب المديرين المركزيين، حتى الجمعيات والأحزاب، ويعقب الصحفي قيادة الأركان وصفه بحقل الألغام، أنا أظن أن الرسالة جاءت من وزير الدفاع السابق، اللواء خالد نزار، يعلن الانسحاب من هذه الجماعة ومن كل شيء.

يصف العربي شريف موقف نزار: " يغازل الجيش الوطني الشعبي، لماذا لأنه أدرك اليوم أن انطلقت المحاسبة ولن تتوقف وقد تطاله هو "... يجب أن تقرأ الرسالة الأولى اللي بعثها غديري قبل الانتخابات الرئاسية... علي غديري هم من أتوا به".

أطروحة نزار يحاول الإفلات من المحاسبة والتآمر على الحراك:

يرى الأستاذ بودلال أن تتبع تصريحاته وتصرفاته تشير إلى أنه من الذين يريدون الالتفاف على الحراك: " ولكن السيد خالد نزار قرأت له تصريح وهو يكتب كثيراً أو يكتبون له قرأت، وله موقع إلكتروني قرأت أنه يريد تقاعد ذهبي وهادئ، الرجل في الثمانين لكنه تصرفاته ورسالته قبل أيام ما زال يعمل عكس ذلك، لا يزال يعمل في أمور خطيرة أنا أراها في سياق في إطار الالتفاف على الحراك الشعبي بل التآمر، والتشكيك في المؤسسة العسكرية، ويستدل على طرحه بمجموعة من الحجج أولها: " لأن المؤسسة العسكرية أعلنت بلسان قائد أركان الجيش الفريق القائد صالح أنها مع المطالب الشعبية وأنه يرافقها بعد استدراكه للخطاب الأول، أنه مع المطالب الشعبية وأنه يرافقها على تحقيقها، الرسالة التي تأتي بعد شهر من استقالة الرئيس السابق، أنا تقديري أن خالد نزار يشعر أن تقاعده الذهبي مهدد وأن حبل المحاسبة

يلتف حول عنقه، الرسالة صحيح فيها الكثير من الغزل وتغيير المواقع وربما الانتقال من مائدة إلى مائدة، ونقل البندقية من كتف إلى كتف. ولكن أرى فيها الكثير من الرسائل خطيرة في الحقيقة.

أطروحة العصابة كلها ستحاسب:

يرى العربي شريف أن كل أفراد العصابة سينالها العقاب والمحاسبة: " هناك أحداث هناك تحقيقات فتحت، هناك متابعات قضائية ستكون متعلقة بشقه الاقتصادي الكثير من النافذين هذا ماحرك في الناس أن مقصلة العدالة ستطال الكل بدون استثناء، نائب وزير الدفاع الجيش الوطني الشعبي للذهاب إلى العدالة ولا تستثن أحد ولا أحد لم يستفيد من الرأي من التسعينات، وربما كان اليوم كان الوزير السابق للمالية علي بن نواري يدلي بتصريح على الجريدة الإلكترونية Spotnique أن يتكلم على هذه العصابة وماهبوه في التسعينيات خاصة عندما أوتي بأويحيى وزير أول، مقال موجود اليوم، اليوم رأينا وقوف المدير العام السابق للأمن الوطني، وشفنا وزير المالية السابق استمعت إليه المحكمة لما تشوف آخر تصريح للهامل، قال عندنا ملفات فساد، أنا أطرح سؤال واحد لماذا توجد ملفات فساد على مستواك ولم تقدم للعدالة، هناك قراءتين: إما كنت تستتر عليهم وهذه جريمة أو كنت تبتز أصحابها بها."

لا يعترف منتج الخطاب العربي شريف بأي ظرف أو أوامر تجعل أي إنسان يخون وطنه: " عندما يتعلق بالوطن لا يوجد عبد مأمور يوجد الولاء للوطن المسؤولية تكليف وليست تشريف.... لا أحد يقبل أن يخون وطنه مرغما.... عندما أرفض شيء أستقيل حتى لا أتحمل مسؤوليته بالنسبة للتوقيت اليوم العدالة انطلقت بالقوة والسرعة والمحاسبة بدأت ولن تستثني أحد، لذلك أحس الكل أحس أن الحبل يلتف حول عنقهم وأنه انطلق القطار ولن يتوقف."

ركز منتج على تورط شخصيات عسكرية في أعمال الفساد وفي محاولة الالتفاف على الشارع خوفا من التفاف حبل المحاسبة على أعناقهم وهي صورة تاريخية لأحداث تاريخية ارتبطت بمرحلة تاريخية.

القوى الفاعلة: السعيد بوتفليقة

يصور الصحفي السعيد السيد عبد العزيز بوتفليقة على أنه: " كان متمسكا بالسلطة إلى الرmq الأخير يعني هذه شهادة من الداخل من واحد كان عنه اتصال مباشر مع شقيق الرئيس، هذا الرجل الذي كان بصفته الرسمية مستشارا للرئيس، ولكن في الواقع هو الذي كان يمسك بزمام الدولة، على لسان خالد

نزار، وهنا يتحدث الأستاذ بودلال عن التجاوزات التي كانت تحدث والتي وصفها بالمهولة والخطيرة: "ربما تأتي الكثير من الشهادات وقد ننتظر طويلا ونكشف الحقائق التي حدثت فيها الحراك، قد تكون مهولة وخطيرة جدا، وقد لا تكفي المادة 177 التي تتحدث عن الخيانة، يبدو أن العصاة كم سماها الفريق صالح كانت انتحارية بكل ما تحويه الكلمة من معنى كانت مستعدة أولا أن تفعل مجازر في الشعب الجزائري، ربما تصبح المجازر التي قام بها النظام السوري شيء بسيط كانت مستعدة لتقسيم الجيش لا يهمها الجيش رغم أن الجيش هو الشيء الوحيد الذي أنجزناه طوال تاريخنا الطويل، والدليل أنهم عاملوا محاولات للتشكيك في قيادته وحتى التآمر على القيادة."

أطروحة البلاد كانت "ساوية" ومنصب الرئيس كان مختطفا:

بودلال: "منصب الرئيس كان مختطف بالفعل كانت قوى غير الدستورية وكانت قوى لديها ولاءات أجنبية، السعيد يتصل بنزار وبآخرين والآخريين يتصلون بأصدقائهم الفرنسيين، كانت البلاد ساوية بكل صراحة الجيش أخذ قرار تاريخي الحراك الكبير وزخم عالي لم يتم تسمية هذا الموقف ولم يتم الإشادة به قرار الجيش كان تاريخي ضد العصاة التي كانت تحيك ضد الوحدة الوطنية."

يظهر من تتبع برنامج الجزائر هذا المساء أنه أصبح يشكل فضاء مفتوحا لعرض حقائق سياسية كثيرة ولعل هذه المرحلة من البرامج السياسية ستبقى شاهدة على الكثير من التطورات التاريخية التي حدثت بالبلد، يوضح العربي شريف أن: "الاجتماع الذي دعا إليه نائب وزير الدفاع رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي مع قاد النواحي وقادة القوات كان قد أربك الكثير الرئيس السابق السيد اليامين زروال تاع أربعة أيام من انعقاد اجتماعه مع توفيق لم يصرح به والعسكر لما اجتمع أول من استبق الأحداث هو الرئيس السابق السيد اليامين زروال لأنه كان عسكري ويعرف معنى اجتماع رئيس القوات مع قادة النواحي بعد ذلك ارتبك السعيد واتصل باللواء خالد نزار، خالد نزار نصحه أن لا يفكر في هذا لا أستطيع أن أتحدث مع إنسان لو لم تكن لدي ثقة كاملة أنا قلت أنا تقديم اللواء المتقاعد علي الغديري كان ترتيبا لما بعد بوتفليقة حتى تبقى العصاة وفرنسا تحافظ على المكتسبات هناك تواصل بينهما سعيد وخالد نزار إذا كانت قضايا التسعينات أغلقناها بميثاق السلم والمصالحة في 2005 ، المؤامرات الأخيرة تتعلق بالشعب الجزائري بأكمله وبوحدة الجيش" بودلال كانوا قادرين يشرفو مساهمهم بصمتهم كانوا قادرين يعاملو الجزائر ولكن لا زال يتآمروهو سعيد بوتفليقة حتى يتكلم عن تغيير قائد الجيش ويلتف على حراك الشعب ..."

لا يعتبر العربي شريف أن هناك مبررات لخالد نزار للتعامل مع السعيد بوتفليقة حتى لو كان هو الحاكم الفعلي لبوتفليقة، إذ يشير الصحفي إلى أنه: "بصريح العبارة قال خالد نزار أن السعيد بوتفليقة كان الحاكم الفعلي للبلاد، ويرد العربي شريف: "لماذا تتواصل معه، مع قوى غير دستورية بحكم سيدي أبي كنت وزير دفاع في القيادة المشتركة في الرئاسة لا أقبل... هذا إنقاص من تاريخي العسكري، من جهة أخرى من يكون السعيد بوتفليقة حتى نرصد الهاتف ونسمعوا؟".

ويقدم العربي شريف حجة أخرى تتعلق بحسه بتقييم سلمي لتصرف خالد نزار الذي ابتعد عن تصرف مسؤول سابق في المؤسسة العسكرية: "أنا ضابط سابق أنا لواء متقاعد راني نشوف في الحراك، نشوف في السعيد بوتفليقة ماذا أعمل وأرى مؤسسة الجيش الوطني الشعبي وأنا ضابط سابق متقاعد يا هل ترى الإنسان العاقل لا تتطلب منه أن يكون ذكي جدا كيف يكون تصرفي تصرفي أن أتصل بالمؤسسة العسكرية... لا أترك عندما يلتف حولي جبل الحاسبة بعدين نصرح هذا التصريح"، وفي نفس السياق يقدم بودلال تقييمه: "هذه الرسالة ورطته وسلطت الضوء عليه الكثير من هذه الأجيال الجديدة كان بالنسبة لهم أنه كان في تقاعد ولكن عندما يولي بهذه الرسائل الملغمة..."، ووصف بودلال رسالته على أنها: "رسالة تم تصحيحها أكثر من مرة، تم إطلاقها فجرا هو يحس أن قطار المحاسبه يصل إليه ويبدو أنه يطلب استثناءه من المحاسبة وبالمقابل هناك إشارة خطيرة في الرسالة عندما قال أنه قال للسعيد في جنازة المرحوم بوشتيلا قائد الدرك الوطني تلقى في سويسرا أنهم أصبحوا يريدون أن يحاكموني في سويسرا باسم وزير الدفاع الوطني أنا أعرف ضباط ينتحرون عندما تكون مؤسستهم في خطر يضحون وينكرون مصالحهم الشخصية والفئوية هؤلاء لا يفكرون تماما في المصالح الوطنية يفكر في نفسه وعائلته."

الصحفي خلونا نتكلم عن الجوانب الإيجابية لهذه الرسالة هو ذكر شخص السعيد بوتفليقة وتكلم عن تأمره وعمله وإعلامه لحالة الطوارئ وتكلم حتى على شخصيته المضطربة وكل مهمة لا تكفي لأن يحرك من أجلها النائب العام قضية في حق السعيد بوتفليقة.

أطروحة أولوية التركيز على القضايا الاقتصادية:

يرى منتج الخطاب العربي شريف أنه يجب التركيز على القضايا الاقتصادية: "أنا أتمنى ألا تحرك هذه القضايا قبل القضايا الاقتصادية لأن الأخطار من ذلك ما يتجاوز 93 و 83 مليار دولار لا أحد

يستطيع صرفها لا الوزير الأول ولا وزير المالية إلا بأمر من الرئاسة التي كانت ممثلة في شخص السعيد بوتفليقة التي كانت تأمر بصرف الأموال وتحويل العملة إلى الخارج وإعطاء قروض بدون ضمانات. بحيث يلفت منتج الخطاب إلى خطر التصرف في أموال الوطن من قبل شقيق الرئيس.

ويضيف العربي شريف: "اليوم قطعنا شوطا مع القضايا السياسية لكن لازم نحاسبوا على القضايا الاقتصادية لأنها هي المستقبل اليوم سندخل في أزمة اقتصادية خانقة بسبب ظهور هذا الرجل وتصرفاته اللا مسؤولة التي دفعت بالبلاد تقريبا إلى حالة إفلاس."

الصحفي هناك من يتخوف أن تكون هذه المحاكمة استعجالية وأن تلهينا عن الانتقال الديمقراطي كما وصف الأستاذ بودلال أن: "الجرائم التي اقترفتها العصابة ليست جرائم عادية وأن الجزائر ابتليت بعصابة لم تتلى الجزائر على مر التاريخ، رغم ما مر بالجزائر من أهوال."

القوى الفاعلة:

رجال الأعمال: هؤلاء الناس بكل صراحة ليسوا رجال أعمالهم واجهه بقوة مع شخصيات معينة من بينهم السعيد بوتفليقة والرموز السياسية التي يطالب الشعب برحيلها. العربي شريف: "وجود المال مع العمل الاستخباراتي الأجنبي خطير جدا".

30 أبريل

قضية إيجاد حل للأزمة:

أطروحة المؤسسة العسكرية مدعوة لتكوين هيئة رئاسية:

يرى الضيف الخميستي عثمانية محامي وقاضي سابق أن: "المؤسسة العسكرية محل ثقة وبالتالي يمكنها أن تساهم في الدفع بهيئة رئاسية:" أعتقد أن هذا هو الأسلوب عندما نستجيب للمطالب الشعبية وعندما يثق الشعب في مؤسسته العسكرية التي تكون لها الإرادة ويطمئن إليها بمرافقتها له إلى الانتقال الديمقراطي السلس أن تستغل هذه المؤسسة العسكرية الظروف الحالية ستجد حلولا هي أن تكون هيئة رئاسية تسير مرحلة انتقالية ببيان دستوري يسمح لها بتعيين الحكومة، حكومة الكفاءات من أشخاص لم يشتركوا ولم يكن لهم أي دور في النظام السابق، على الأقل خلال 20 سنة الماضية هذه الحكومة تكون

مهمتها الأساسية والوحيدة ليس ترشح الاستفادة وهي أن تشرف على عملية انتخابية نزيهة للشعب الجزائري في خلال السنة هل هذه الاجراءات صعبه هل هذه الاجراءات ستدخل الجزائر في فراغ دستوري لا أعتقد"

الصحفي: "ولكن لحد الساعة لم تلق تجاوب من طرف المؤسسة العسكرية ولا غيرها، الضيف:" هذا الطبيعي وهناك من يراهن على دخول شهر رمضان على الأبواب وستتوقف عن الاحتجاج وتوقف المسيرات وسيعود الشباب الجزائري إلى بيوته وتحل الأزمة ونمشي الانتخابات يوم أربعة جويلية".

أطروحة انتخابات جويلية لا أحد سيشارك فيها:

يرى صاحب هذه الأطروحة أنه لا أحد سيشارك في انتخابات جويلية: " وهناك من يراهن على عامل الوقت وعامل الإنهاك وسنرجع إلى البيوت ولكن هذا غير وارد وأنا كشباب لن أتخلي عن مطالبي وأرجع إلى كامل المطالب بخصوص الحلول الدستورية والحلول السياسية، وأنا لا أرى شخصيا في هذا الدستور أي حل المادة 102 كانت لا بد أن تطبق قبل خمس سنوات من الآن وليس بعد 22 فيفري 2019 ولكن بما أن الوضع فرض علينا أن نطبقها، والجيش أوعز بتطبيق المادة 102 الآن المادة 102 عفى عليها الزمن وجب المضي قدما إلى الحلول السياسية التي تضمن الخروج من الأزمة والحلول السياسية متعددة، وعندنا عدة مداخل من أجل الخروج من الأزمة والوضع لكن العائق الذي سيقم أمامنا هو كيف يمكن للسلطة التي ستشرف على انتخابات أربعة جويلية ، كيف يمكن أن تتعامل مع أربعة جويلية؟ لأن هذا اليوم سوف لن يخرج 20 مليون جزائري ضد الاقتراع سوف تغلق صناديق الاقتراع بجدار بشري الانتخابات مجهضة مسبقا، لأننا نرى استفتاء كل يوم جمعة وثلاثاء مقاطعين الانتخابات هذا غباء من السلطة".

قضية مكافحة الفساد وتحرك القضاء:

يستهل الصحفي سؤاله بخصوص تحرر العدالة:" حيث قدمت قيادة الجيش الوطني الشعبي الضمانات الكافية وتعهدات بمرافقة جهاز العدالة في أداء مهامها النبيلة والحساسة بعد أن تحررت من كل القيود والضغوطات والإملاءات بعيدا عن الانتقائية والظرفية ودون استثناء أي ملف هل تعتبر هذا الكلام

ردا ضمينا على من شكك في أن تحرك العدالة انتقام وانتقاء لشخصيات فقط وكسر عظام وصراع بين الأجنحة فقط؟

أطروحة العدالة تبقى ضعيفة قبل تغيير النظام:

يجيب الأستاذ عثمانية على سؤال مقدم البرنامج من أن هناك تحركا يثير تخوفا هناك ما يبرره، ويقدم منتج الخطاب مجموعة من الحجج التي يستند إليها في طرحه: "تحرك القضاء أمر طبيعي جدا ولكن السرعة التي تحرك القضاء في فترة وجيزة ربما هو الذي جعل من البعض يتخوف أو يعطي قراءات أخرى لتحرك القضاء في الجزائر، لأنه بطبيعة الحال عندنا نصوص قانونية 06-01 لمكافحة الفساد موجود وتفعيله وتحرك الآلة القضائية هو الذي كان موقف بسبب النظام الذي كان يحكم في الجزائر".

وفي سياق يتسم بتحرك القضاء الجزائري وفتحته للعديد من الملفات التي كانت مغلقة والحديث عنها في وسائل الإعلام وتأكيد بيان قائد الأركان بوجود ملفات ثقيلة ستأتي في إطار محاربة الفساد يعطي الخميسي عثمانية دليلا آخر عن مشروعية تخوفه: "نشاط كل من يتخوف من أن العدالة الجزائرية قد تتعامل بالانتقائية نوعا ما يعني ليس بكامل حريتها، لأنه لماذا لأن القضاء المستقل نحن نؤمن بأنه يكون عندما يتغير النظام بشكل كامل لأن القضاء مازال يتبع لوزارة العدل ووزارة العدل مازالت تشرف على القضاء"

ويشرح الأستاذ عثمانية حجته بمايلي: "قد يستغل القضاء، مادام ضعيفا ليس قويا لم يمكن من الآلية الدستورية المتمثلة في المجلس الأعلى للقضاء التي تضمن له كامل الاستقلالية والحرية وقد يستغل القضاء أيضا إما من أجل توجيه الأنظار للشعب الجزائري إلى وجهة المهمة بالنسبة إليه وإما استغلال القضاء في محاربة أشخاص دون آخرين".

الضيف الثاني: بخصوص إشراك الجيش في مكافحة الفساد اعتبره خطوة إيجابية لتحديد القوى التي يمكن أن تؤثر على الحراك وهذا مؤشر إيجابي لأنها تقوم بتحديد هذه القوى والأطراف من أجل أن لا يكون لها أي يد أو تأثير على الحراك أو في الأزمة وخروجها ولا تكون لهم أي تأثير في صناعة القرار لكن هذه الآلية أو الخطوات التي من شأنها أن تتابع قضائيا هذه الأطراف وهذه الشخصيات لا يجب أن تحرفنا

عن الهدف الأسمى الذي هو رحيل هذه الشخصيات التي تحكم الآن ونزع القوة الدستورية التي تحكم خلف الستار وتوصيل الكلمة للشعب لتقرير المصير الصحفي.

نتائج تحليل الخطاب لبرنامج الجزائر هذا المساء في قناة الشروق نيوز:

ظهرت أولى الأطروحات التي تلت حراك 22 فيفري في برنامج الجزائر هذا المساء في قضية مفصلية تتعلق فتح تغطية القنوات التلفزيونية للحراك الشعبي، مبرزة صورة سلبية عن الإعلام الذي كان مكبلا وألقت الضوء على المخاطر من الغلق. ثم توالى الأطروحات على مدار الأعداد عبر أسئلة مقدم البرنامج قادة بن عمار المعروف بانتقاده للسلطة، وقد عرف البرنامج تناول مختلف القضايا التي تخص الأداء الحكومي لأحمد أويحيى اتجاهها سلبيا.

ظهرت الموالاتة في أولى أعداد برنامج الجزائر هذا المساء في صورة متناقضة تحاول من جهة أن تقر بالمشاكل ولكنها ترى أن الضامن الأول والأخير في إيجاد الحل هو رئيس الجمهورية. وظهرت أولى اقتراحات السلطة المتضمنة في رسالة الرئيس بوتفليقة على أنها تنفيذ لسيناريو الخامسة بدون انتخابات من طرف قادة بن عمار، وتحفظ هذا الأخير بشأن فرح الشعب بالتزامات السلطة ولم يرى فيها انفراجا الأزمة. وظهرت أطروحات تعكس تعقد الأمور على أعلى مستوى في السلطة إذ برزت أطروحة الالتفاف على إرادة الرئيس وظهرت أولى الحلول المقترحة من السلطة على أنها استجابة جزئية لمطالب الشعب كما وصفت الأطراف التي رشحت الرئيس بالوجوه المفلسة.

أظهر تحليل جل أعداد برنامج الجزائر هذا المساء توصيفا سيئا لآداء الأحزاب السياسية لاسيما الموالاتة وأنها تمارس النفاق السياسي. كما أظهرت أن الحراك الشعبي قد أحدث صدمة كبيرة وزلزالا لها كما صوّرت في كثير من الأحيان على أنها تحاول ركوب الموجة محاولة التموقع بعد أن كانت ترى الجزائر بعد بوتفليقة "ظلام في ظلام". كما وصفت أحزاب الموالاتة في خطاب الضيوف خاصة بعد تقهقر موقفها مع تطور أحداث الحراك بأنها ارتضت لنفسها بالمهانة وأنها قامت بدور الواجهة لسلطة خلف الستار. لاسيما الأفلان والأرندي اللذان كانا في "خدمة السلطة".

وقفت العديد من الأعداد على أسباب الأزمة لاسيما تجميع كل السلطات بيد الرئيس وتغول القوى غير الدستورية التي نتجت عن طول فترة حكم بوتفليقة، ورجح البرنامج فكرة أن لا علاقة لسقوط النظام بسقوط الدولة، وأعطت هذا الموضوع حيزا كبيرا من النقاش وركز على أن الشارع رافض لكل إصلاحات السلطة.

احتوت أسئلة قادة بن عمار على مقدمات طويلة عادة ما يتم من خلالها إبراز مواقفه وتقديم آرائه التي تميل بشكل عام إلى انتقاد ما يأتي من السلطة فوصف رسالة الرئيس على أنها تحايل على إسقاط الخامسة وأكد على غياب الثقة بين الحاكم والمحكوم، وسرعان ما طفت أطروحة الفساد السياسي إلى السطح وتدرج الحديث عن أبعاد هذا الفساد وإرجاعه إلى ما عرف بداية بالسلطة الخفية.

تظهر الاستخدامات اللغوية من خلال التوصيفات اللغوية المختلفة التي استخدمتها شخصيات معارضة للنظام استضافها البرنامج تركيزها على الأوصاف والأدوار السلبية لبوتفليقة الذي تم تمثيله على أنه "رئيس قوة" كما صور قادة بن عمار الأخضر الإبراهيمي على أنه كان يقف دائما بجانب النظام وأنه يقوم بتخويف الجزائريين تستعين به الدولة للقول أن بوتفليقة مازال يحكم، وبهذا ترى الباحثة أن البرنامج ينقل صورة الأيديولوجيا المهيمنة، وهي الأفكار السائدة في المجتمع الذي لم يعد يرى في بوتفليقة وممثلي السلطة إلا ما هو سلمي.

انتهى البحث إلى نتيجة مفادها أن الأيديولوجية التي كانت تلتزم السكوت في نقلها للواقع قد تغيرت وحلت محلها أيديولوجية تقاوم النظام في كل مظهره. ولعل جهاز القضاء كان في صلب تغير تلك النظرة للعالم التي يفترضها تعريف الأيديولوجيا. حيث كان هذا الجهاز خارج كل النقاشات باعتبار القانون يمنحه الرفعة والنزاهة أصبح في خطاب القنوات محل نقد حيث اتفق منتج الخطاب على أنه كان "مكبلا" وأنه كان جزءا من نظام تميز بهيمنة السلطة التنفيذية ومن يدور في فلكها من رجال المال والأعمال، وظهر الجهاز في صورة صادمة تم نعه بعدالة "التلفون" وتبقى لهذه الصورة شحنة عاطفية تائرة تنتقلها القناة في سياق سمح بظهورها.

. وارتفع صوت ينادي بأن قوى لا دستورية ترفض الاستماع إلى الشارع، كما وصفت حلول السلطة المقترحة في الرسالة الأولى للرئيس بأنها تمديد للرابعة وأنها احتقار للشعب الذي يطالبها بالرحيل.

أبرز تحليل الخطاب عن أطروحات مختلفة بشأن الإجراءات والحلول الممكنة في ظل الأزمة وتراوحت بين اقتراح فكرة المرحلة الانتقالية وبين من يحذر من خطورتها، وظل البرنامج يصور النظام غير خطابات الضيوف بشتى الصفات السلبية من أنه ليس صلبا من الداخل وأنه يختفي وراء قيمة الأمن والاستقرار. وظهرت أيديولوجيا مختلفة عما كانت عليه قبل الحراك مستندة إلى الشارع تصف هذا الأخير بأبهى الصفات وأطر مرجعية تاريخية وقانونية كلها تزكي ثورة الشعب السلمية وتستند إليها.

ومع تحقيق الحراك لعدة انتصارات ومكاسب على أرض الواقع ظهرت القناة في أريحية لتناول بعض القضايا الحساسة على رأسها تداخل الفساد السياسي والمالي، وأصبح برنامج الجزائر هذا المساء بغض النظر عن الحكم عن الكثير من أبعاده فضاءا لفضح الأوليغارشيا والمافيا السياسية والمالية واستعمل قاموسا من الألفاظ المعجمية لوصف تضخيم الفواتير وتهريب العملة الصعبة وأصبح البرنامج منبرا للتحذير من صفقات مشبوهة ومن تجاوزات خطيرة ويحذر من إفلات الجناة من المحاسبة، يستند في كل مرة إلى بيانات مؤسسة الجيش الشعبي التي أفصحت عن خيوط المؤامرة الكبيرة التي أحيكت ضد الوطن وكانت تهدد الحراك.

النتائج العامة للدراسة:

إن نشأة القنوات التلفزيونية الخاصة في الجزائر لم تكن بتاتا نابعة من إرادة سياسية ولا أولوية من أولياتها ولا حتى مشروعاً من مشاريعها في ظل نظام بوتفليقة، بدليل أن القنوات التلفزيونية بدأت في البث قبل الإعلان عن فتح القطاع السمعي البصري للخوادم وحتى بظهور القانون المنظم الذي جاء متأخراً بسنوات لظهور تلك القنوات.

حاولت السلطة أن تستعمل كل الطرق لتأخير الانطلاقة الفعلية للقنوات التلفزيونية الخاصة ولم يعترف القانون الذي جعل لتنظيمها إلا بعدد محدود من تلك القنوات التي سمح لها بمزاولة نشاطها، فمبقيت الأغلبية الساحقة تنشط تحت غطاء قوانين بلدان أجنبية.

إن تحليل الخطابات التي تم بثها في القناتين عبر برامج الرأي لا يمكن فصلها عن "النسق الأيديولوجي" الذي تعمل في إطاره حيث كشفت لنا الدراسة التحليلية أنها مرتبطة أشد الارتباط بعالم السياسة ويعمل دائماً لصالح الأيديولوجية المهيمنة والتي اختلفت كلياً في فترة ما قبل الحراك الشعبي عما بعده إذ اعتمدت القناتين في نظرتهم للواقع وللأحداث والقضايا في فترة ما قبل الحراك الشعبي على أيديولوجية السلطة الحاكمة (لاسيما قناة النهار) وإن كانت لا تبدو بالوضوح المطلوب إلا أن فترة ما بعد الحراك الشعبي قد أزاحت اللثام عن دور هذه القنوات وعن كونها أدوات من أدوات السلطة على حد تعبير ألتوسير لم يكن بإمكانها نقل صورة خارج المحددات التي ترسمها لها الدولة حيث كانتا بشكل متفاوت بمثابة أدوات لإضفاء الشرعية على نظام بوتفليقة ويظهر ذلك على عدة مستويات. أما فترة ما بعد الحراك فقد أعطت وجوداً لأيديولوجية مختلفة "أيديولوجية متحررة" حررها الشارع والشعب الذي أصبح يطالب بسلطته ويؤكد على تواجد وقوته. ومن هنا انطبعت جل الخطابات بهذه النظرة المهيمنة لتصبح هي الأخرى الإطار الذي من خلاله ترسم القناتين الأحداث في الفترة التي عقب حراك 22 فيفري.

تعتبر حصص الرأي برامجاً محورية في القنوات الإخبارية محل الدراسة، وكشف تحليل الخطاب الذي أجريناه على إثنين منها وهما برنامج نقاش الجزائر في قناة النهار tv وبرنامج الجزائر هذا المساء في قناة الشروق نيوز، كشف تحليل الخطاب على أن كل النقاشات التي أثرت لا تخلو من أبعاد أيديولوجية تظهر على عدة مستويات منها طبيعة المواضيع والقضايا المختارة، وطبيعة الضيوف، وطبيعة أسئلة مقدمي

البرنامجين محل الدراسة وإدارتهما للنقاش ورسم محاوره والمقدمات التي يستهل بها البرنامجين أو تستهل بهما الأسئلة والتي أبان البحث على أنها ليست عفوية وتخضع للعديد من المحددات.

يشكل السياق الذي ظهرت فيه القنوات التلفزيونية وبرامج الرأي فيها سياقاً استثنائياً سواء قبل الحراك وخاصة بعده من حيث حجم الحرية التي منحت لهذه القنوات في تسيير برامجها، لاسيما حصص الرأي فيها، حيث كانت منبرا ترم عبره العديد من الخطابات، ويمكن بالملاحظة البسيطة معرفة أن نوع القضايا التي أثرت قبل الحراك الشعبي في كل من برنامج نقاش الجزائر أو الجزائر هذا المساء يختلف اختلافاً كلياً، عما بعده، ولعل أكثر الخطابات التي كانت غائبة قبل الحراك أو الخطابات المسكوت عنها هي ما تعلق بقضايا الفساد السياسي والاقتصادي. فالقنوات التلفزيونية كلها اعترفت بالقول والفعل أنها قبل حراك الحراك الشعبي فيفري 2019 كانت مكبلة.

تتوقف الأطروحات بشأن مختلف القضايا قبل الحراك عند حدود معينة لا تتجاوزها، أما بعد الحراك فقد كان التحرر أوسع وحجم الجرأة أكبر في ظل مساندة الشارع بل ورقابته على وسائل الإعلام التي أصبح يطالبها بالشفافية وتحمل مسؤوليتها المجتمعية في نقل الأخبار والوقائع وكشف الفساد.

يتضح من خلال تحليل الخطاب أن مقدمي برنامجي الرأي محل الدراسة لم يكونوا على قدر كبير من الحياد وأنها استخدمت من موقعهما عدة استراتيجيات ليطم انتاج خطابات من طرفهم، ويظهر ذلك عادة في استهلاجات أو مقدمات البرامج التي كانت غالباً تعمل على تحضير المشاهدين إلى اعتماد وجهات نظر معينة تتفق مع مواقف القناة وإيديولوجيتها، وكما لم تحل الأسئلة التي كانت تطرح من شحنة أيديولوجية وانحياز معين لأفكار أو شخصيات سياسية بذاتها.

لم يلتزم مقدم برنامج نقاش الجزائر ياسر لعراي أو مقدمو البرنامج الذين عوضوه في بعض الأعداد بالحياد في طرح أسئلتهم، ونفس الملاحظة تنطبق على قادة بن عمار ومن عوضه في بعض الأعداد من برنامج الجزائر هذا المساء. حيث يتم الدفع بأفكار دون أخرى، وبأطروحات أخرى. يكشف تحليل الخطاب في برامج الرأي في قناة النهار تي في والشروق نيوز محل الدراسة عن تغاضي الصحفيين عن طرح الأسئلة الحرجة بل ويتورطون في ترويض رواية السلطة خاصة قبل حراك 22 فيفري، أما بعده فكانت المؤسسة العسكرية هي مصدر المعلومات ومنطلق الخطابات في الكثير من الأعداد.

تكشف نظرة فاحصة عن عدد من الجوانب الإيديولوجية الخطابية في القنوات الخاصة الإخبارية نماذج الدراسة من خلال تحليل الخطاب في حصص الرأي لا تسهم في بناء نقاشات بعيدة عن ضغوطات معينة حيث تحدد كل فترة بطبيعة أحداثها على ما ينبغي أن يقال في كل خطاب، ومن الواضح أنها لعبت وظيفة أجهزة أيديولوجية للسلطة على حد تعبير ألتوسير ولو بشكل خفي مهما ادعت هذه القنوات الحرية والخروج عن النمطية التي اعتاد عليها المواطن الجزائري في القنوات العمومية.

شكل خطاب القنوات التلفزيونية الخاصة في فترة ما قبل الحراك أداة لجلب المشاهدين واستمالتهم في قضايا مهمة ولكنها تحجب الكثير من القضايا الأهم أما خطاب القنوات التلفزيونية في فترة ما بعد الحراك فقد شكل أداة للصراع بين الشارع ونظام بوتفليقة الذي تم تصويرهم بأبشع صور الفساد.

اعتمدت أكثر الأعداد في برامج الرأي في القنوات على الإثارة التي تنشد العواطف في عرض الأحداث وتحذف بعض الحقائق كما ظهر في قنلة النهار في بداية الحراك بالتركيز على تجارب سيئة للمظاهرات في الوطن العربي، وتم تطويع كل الأدوات الخطابية البلاغية والمنطقية في بداية الحراك بالانحياز إلى السلطة مع كسب ود الشارع والثناء على سلميته ولكن بمحاولة التأثير فيه . كما أظهرت النتائج التي توصلنا إليها من تحليل عينة الدراسة أن قناة النهار عبر برنامج نقاش الجزائر ظلت صوتا للنظام ولم تقف إلى جانب الشارع إلا على استحياء في بداية الحراك وقد ظهر ذلك جليا خاصة من خلال الأسئلة التي طرحها مقدم البرامج، ومختلف الممارسات والمراوغات الخطابية التي اعتمدها مع ضيوفه.

يختلف تعاطي قناة الشروق عن قناة النهار مع حراك 22 فيفري 2019 ، ويظهر ذلك أيضا من خلال مختلف الأطروحات التي تدين الموالاة ومختلف الأسئلة والاستهلاطات التي تعطي أفضلية للشارع الذي تم الانحياز إليه في مقابل تنميط صورة سيئة عن نظام تم تصويره على أنه "مستبد عاث في الجزائر فسادا."

تنوعت المرجعيات التي استندت عليها خطابا منتجو الخطاب في برامج الرأي محل الدراسة بين المرجعيات الدينية والسياسية والتاريخية، ولعل الشرعية الثورية المرتبطة بثورة أول نوفمبر كانت من المرجعيات الأساسية التي حاول من خلالها منتجو الخطاب تزكية الحراك الشعبي.

لم يسبق وأن تحدثت القنوات التلفزيونية عن الفساد كما تحدثت عنه مع بداية التوقيفات والمحاسبة القضائية حيث أكدت فرضية أن هذه القنوات ليست مستقلة وإذا كانت كانت توصيفها بالخاصة انطلاقاً من نوع ملكيتها أو بـ **offshores** انطلاقاً من بثها في الخارج وخضوعها إلى القانون الأجنبي إلا أن هاتين القناتين تكرسان بشيء متفاوت بعض الشأن إلى نفس النظرة المهيمنة للسلطة السياسية التي ترسم حدوداً معينة لحريتها وللخطوط التي يجب أن تتجاوزها.

خاتمة:

كانت نشأة القنوات التلفزيونية نشأة محفوفة بالمغامرة من حيث السياق القانوني الذي لا يسمح بولادتها ولادة شرعية، مغامرة تملؤها نية التمركز من الأول في مشهد إنشاء قنوات جزائرية من الخارج، تمركز من أجل الظفر بالجمهور، واستثمار يمكن أن يكون مربحا في المستقبل ونحن نعرف الفرق بين تراجع الصحف أمام سطوة الصورة والصوت.

شكلت القنوات التلفزيونية الخاصة " الأجنبية " في نشأتها والجزائرية في مضامينها وفي الجمهور الذي تتوجه إليه حرجا في العديد من المرات للسلطات الجزائرية والتي لا تنفك تصفها بالقنوات غير الشرعية مع أنها ساهمت بطريقة أو بأخرى في ضعفها. وبعد أكثر من عشر سنوات بين مد وجزر ما زالت التجربة تحمل في طياتها الكثير من الآثار السلبية لتحكم السلطة السياسية وهيمنتها على الخطاب الذي تقدمه لا سيما الخطاب السياسي.

يظهر من خلال هذه الدراسة أثر السياق السياسي في نشأة وتطور القنوات التلفزيونية الخاصة وخلق مناخ يتصف بالضبابية وعدم الاستقرار، ما يتطلب طرح تساؤلات حقيقية مرتبطة بمحتوى هذه القنوات التلفزيونية على عدة أصعدة، لا سيما ما تعلق بفتح فضاء النقاش العام الذي يتأثر في كل مرة لا باعتبار مهنية بل بالمناخ والسياسي خاصة والذي كبح خاصة كل مظاهر النقاش السياسي المتعدد.

وبصفة عامة فإن القنوات التلفزيونية الخاصة التي كشفت الدراسة أن أيديولوجية السلطة هي من يحكمها رغم النصوص القانونية المنظمة فإن تحديات كبيرة تنتظرها في عصر الفضائيات الوسائط الجديدة، تحديات ترتبط بإعطاء صورة أفضل عن مهنتها ومسؤوليتها لمتطلبات المواطن. ويظهر من تحليل برامج الرأي في القنوات التلفزيونية محل الدراسة أن الاختلاف الذي يظهر للمواطن العادي هو اختلاف شكلي يخفي تماثلات ترجع بالأساس إلى محددات ترسمها السلطة السياسية.

وبصفة عامة فإن القنوات التلفزيونية الخاصة التي كشفت الدراسة أن أيديولوجية السلطة هي من يحكمها رغم النصوص القانونية المنظمة فإن تحديات كبيرة تنتظرها في عصر الفضائيات والوسائط الجديدة،

تحديات ترتبط بإعطاء صورة أفضل عن مهنتها ومسؤوليتها لمتطلبات المواطن العادي هو اختلاف شكلي يخفي تماثلات ترجع بالأساس إلى محددات تفرضها السلطة السياسية.

مع أن الخطابات التي تمر عبر حصص الرأي تبدو متنوعة من حيث وجهات النظر حيث تحاول القنوات محل الدراسة إعطاء صبغة مهنية في خدمة المواطن لكنها في الحقيقة تنطلق من أيديولوجيات مبطنة تخدم السلطة المهيمنة وهي السلطة السياسية أو مصلحة لا تظهر دائما للعلن.

وأثبتت الدراسة صحة الفرض الذي يربط بين تغير موازين القوى في السلطة السياسية وطبيعة الخطاب (نوع القضايا والأطروحات والقوى الفاعلة والأطر المرجعية التي تبثه برامج الرأي محل الدراسة في قناتي النهار تي في والشروق نيوز).

وعلى الرغم من أن بحثنا ركز على الأيديولوجيا السياسية التي توصل البحث بأنها مقترنة أشد الارتباط بالقرار السياسي فإن المشهد السمعي البصري لا يخلو من أيديولوجيات أخرى مرتبطة بالدين أو المصالح الاقتصادية أو الانتماء إلى مجموعات معينة، وهو ما يفتح آفاق البحث في هذا الاتجاه لدراسات قادمة.

التوصيات:

إن مهمة النهوض بالقطاع السمعي البصري في بلادنا مهمة عويصة ولكنها ضرورية من أجل تلبية حاجيات الجماهير المختلفة ويجب أن يتم تطويره باستمرار وعلى العديد من الأصعدة المالية منها والسياسية والمهنية وغيرها، ولهذا نقدم مجموعة من التوصيات التي نرجو أخذها بالحسبان خاصة أن الأمر يتعلق بقطاع حساس جدا:

إن المضامين السمعية والبصرية التي تمر اليوم عبر القنوات التلفزيونية الخاصة الجزائرية رغم العراقيل القانونية جد معتبرة وتلقاها شريحة كبيرة من الجزائريين وبالتالي يجب مراعاة المضمون الفكري والثقافي والسياسي لهذه الأعمال حيث يجب منع كل ما يسيء إلى المواطن، لا سيما أن هناك قنوات تستثمر أموالا ضخمة من أجل خدمة أيديولوجياتها ومصالحها دون رقيب في عصر الفضائيات، حيث أن هذه القنوات تحت إطار القانون الوطني من شأنه أن يضبط هذا المجال بما فيه مصلحة البلاد والمواطن ويحمي الصحفيين من تعسف محتمل للسلطة.

إن برامج الرأي تعتبر إحدى أعمدة القنوات التلفزيونية الخاصة لا سيما الإخبارية، والتي تأثرت في الجزائر بشكل كبير بالعلاقة المشوشة بين السلطة والإعلام إذ مازال يراد بالقنوات التلفزيونية الخاصة بشكل عام أن تكون واحدة من الأجهزة الأيديولوجية للدولة، وإن تصحيح هذه العلاقة يحتاج إلى الكثير من الانفتاح والحرية التي يقاس بها التطور الإعلامي. ولا يراد بتوفير البيئة المناسبة ترك الإعلام يتخبط في محيط المصالح والأيديولوجيات الضيقة ولكن يراد به الاستناد إلى أسس متينة تبنى على القانون وعلى المسؤولية وأخلاقيات المهنة. كما يجب أن يعمل التنظيم السمعي البصري على تشجيع التوازن بين القنوات التلفزيونية الخاصة من أجل خلق تنوع وجهات النظر. وإذا أردنا أن نلحق بركب الدول التي لديها نظام سمعي بصري متطور يجب أن تكون هناك إرادة سياسية مستعدة لفتح المجال السمعي البصري وتمكينه من تقديم نفسه بالشكل اللائق في إطار القوانين والأخلاقيات وليس الضغوطات والرقابة السياسية مهما كان نوعها.

يجب الانتباه أكثر إلى الآثار البعيدة المدى التي يؤدي إليها غياب الشفافية في التمويل والتسيير، سيما في ظل احتكار الحكومة لسوق الإشهار (الإعلان) الذي تحول من عملية تجارية إلى أداة سياسية للتحكم في مستقبل القنوات التلفزيونية الخاصة.

المراجع باللغة الأجنبية :

1. Abu Mualish, R. T. (2011, May). *Emotiveness, Neutrality, and Ideology In Newspaper Coverage Of the 2009 Gaza War*. (T. T. Master's, Ed.) Philadelphia.
2. Ahmed Aghrout , Yahia H. Zoubir.(2012) Algérie: des réformes politiques pour éluder le "printemps arabe". *Alternatives Sud* .vol 19.
3. Ander Hansen , David Machin. (113) *Media and communication resaerch method*.UK: Palgrave Macmillan.
4. Baran, S. J. (s.d.). *Introduction to Mass Communication Literacy and culture*.
5. Belkacem Moustefaoui..(1988) tendance actuelles de l'audiovisuel en Algérie, A propos de brèche dans le monopole de l'état. *Revue de l'occident musulmane et de la Méditerranée*)n° 47)54 ،
6. Bensaâd, A., & Rahal, M. (2020/2). FÉVRIER 2019 : LES DÉBUTS DU HIRAK EN ALGÉRIE. *revue-maghreb-machrek*(N° 244), p. 5 à 10.
7. Bouchaala, . A., & Merah, A. (2019). LES MUTATIONS DE L'ESPACE PUBLIC MÉDIATIQUE EN ALGÉRIE. [https://www.cairn.info/revue-naqd-\(N° 37\)](https://www.cairn.info/revue-naqd-(N° 37)) , p. | pages 81 à 96.
8. Brune, F. (2005). *de l'idéologie aujourd'hui* . Paris: Vs / Parangon.
9. Cazenava Elisabeth, U.-M. C. (1994). *Presse radio et télévision en France de 1631 à nos jours*. Paris: Hachette Supérieur.
10. Cimino, M. (novembre, novembre 11 12). une fatigue révolutionnaire, ou comment le pouvoir autoritaire algérien réussit à écarter la menace du printemps arabe. *Publication du séminaire régional comprendre printemps arabe et son impact*. Hammamet, Tunisie .
11. De Bussierre Michèle, M. C.-M. (1999). *Radios et television au temps des évènements d'Algérie*. Paris: l'Harmattan.
12. Djerbal, D., & Moustefaoui, B. (2019). Presentation. (1 N° 37), p. pages 5 à 11.
13. Dris, C. (2014). LES MÉDIAS EN ALGÉRIE : UN ESPACE EN MUTATION. *ESKA*, p. /3 N° 221 | pages 65 à 75.
14. Dris, C. (2014/3 N° 221 | pages 65 à 75). LES MÉDIAS EN ALGÉRIE : UN ESPACE EN MUTATION. *ESKA*.
15. Encyclopedia of International Media and Communications. (2003). Eveno, P. (2006/1). LA TÉLÉVISION ENTRE POLITIQUE ET MARCHÉ. *Le temps des médias*(n° 6), p. 101 à 117.

16. Ghosn, C. (2012). « Les chaînes publiques et privées en Europe après la Seconde Guerre mondiale », . *Quadern iCommunication, technologies, pouvoir*(79), pp. 109-118.
17. Grant, C. B. (2003). Dans *Destabilizing Social Communication Theory, Culture & Society* (Vol. 20, pp. 95-119).
18. Hamidou Kamal. (Septembre, 2000). Télévision intégration et changement sociétal en Algérie. (58) thèse soutenue pour obtenir le grade de docteur de l'université panthéon.
19. Hamidou, M. (2005). Médias du coeur et médias de la raison. *Questions de communication*.
20. Hansen, A., & Machin, D. (s.d.). *Médias and communication Research Methods* .
21. Jean Marie Charon. (2014) *Les Médias en France*. Paris: Editions La découverte.
22. Jean-Noel, J. (2015). *Une histoire des médias, des origines à nos jours*. Paris: Seuil.
23. Lahlali, E. M. (2011). *Contemporary Arab Broadcast Media* (éd. First). EDINBURGH, UK: Edinburgh university Press.
24. LAHLI, E. M. (2011). *Contemporary Arab Broadcast Media*. Edinburgh: Edinburgh University .
25. ligue algérienne pour la défense des droits de l'homme.) Avril, 2012). Réforme politique ou verrouillage supplémentaire de la société civile du champs politique " une analyse critique".) publication du réseau euro-méditerranéen des droit de l'homme (المحرور) ،
26. Mansouria MOKHFI. (2014) *Aljazeera au MAgreb: de la différence à l'indifférence*. Paris: IFRI.
27. Marty, E. (2019). Contenus et discours des médias: Concepts, Méthodes, Outils. *medias et médiatisation*, p. 85.
28. Mbongo, P., Piccio, C., & Rasle, M. (2013). *La liberté de la communication audiovisuelle au début du 21 siècle*. Paris: l'Harmattan.
29. Michel, H. (1994). *Les télévisions en Europe*. Paris: Presse universitaires de Paris.
30. Mort, S. (2015, septembre 23). *ina La revue des médias*. Consulté le Juin 3, 2019, sur <https://larevuedesmedias.ina.fr>
31. Mostefaoui, B. (2019). JEUX DE POUVOIR DANS LA GOUVERNANCE DES MÉDIAS EN ALGÉRIE AU PRISME DU MOUVEMENT POPULAIRE DU 22 FÉVRIER 2019. *revue-naqd* (N° 37 |), p. pages 13 à 50.
32. Muhammad, A. (1997). *Arab Television Goes Commercial: A Case Study of Middle East Broadcasting Centre* (Vol. 6). Gazette .
33. Nabil H Hajani.) November, 2004). *the changing Scene of lebanese Television* تم الاسترداد من <Http://www.tbsjournal.com>.
34. Nabil, N. (s.d.). *the impact of private Arab satellite channels on Egyptian Television Programming and Audiences*. (c. u. Faculty of mass communication Departement of radio and television, Éd.) Cairo.

35. Naomi Sakr. (2001) *Satellite Realms: Transnational Television, Globalization and the Middle East*. London, New York: I.B Tauris Publishers.
36. O'SHAUGHNESSY, M., & STADLER, J. (2012). *MEDIA AND SOCIETY. VICTORIA? AUSTRALIA: OXFORD UNIVERSITY PRESS.*
37. SAYEDA, I. (April 2017). *Critical Discourse Analysis of Political Talk Shows of Bangladesh* (éd. A Thesis Submitted to the Department of English and Humanities).
38. Shoemaker, P. J., & Reese, S. (1996). *Mediating the message: Theories of influences on mass mediass content*,. USA: Longmen Publishers.
39. shoemaker, P. J., & Reese, S. D. (1996). *Mediating the message : Theories of Influences on Mass Medias Content*. USA: Longmen Publishers.
40. Stanly J Baran و Dennis K Davis. (2005) *Mass communication theory: foundation, ferment, and future* (الإصدار fourth). USA: Thomson.
41. Teun van dijk. (253) *Discourse Semantics and Ideology* (المجلد Vol 6). Discourse and society.
42. Théo, C. (2012/3). LES QUATRE VIES D'AL JAZEERA. *revue-geoeconomie*, p. n° 62 | pages 89 à 96.
43. Toussaint- Desmoulains, N. (2013). les entreprises de communication audiovisuelle, concentration et équité concurrentielle. Dans P. Mbongo, C. Piccio, & M. Rasle, *La liberté de communication audiovisuelle au début du 21eme siècle*. Paris: L'Harmattan.
- 44.
- van Dick, T. A. (1995). *Discourse Semantics and Ideology*, Discourse & Society.
- Van Dijk, T. (1995). *Discourse semantic and ideology*. 6(2)(2), pp. 243-289.
- van dijk, T. (s.d.). *Discourse Semantics and Ideology* (Vol. Vol 6). Discourse and society.

المراجع باللغة العربية

1. أ لرامي، و ب فالي. (2004). *البحث في الاتصال، عناصر منهجية* (الإصدار ط 1). (ميلود سفاري، و فضيل دليو، المترجمون) مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة.
2. ابراهيم عصام إبراهيم خليل. (2007). *التنظيم القانوني والرقابة على محطات الإذاعة والتلفزيون*. القاهرة: دار النهضة.
3. إبراهيم فضالة. (2018). *إشكالية مصطلح الخطاب في الدراسات النقدية*. المجلد السابع، العدد الثاني (329،346).
4. إبراهيم، ع. إ. (2007). *النظام القانوني لحرية الاتصال السمعي البصري*. (éd. الأولى). (القاهرة: دار النهضة).
5. أحمد بدر. (1999). *مناهج البحث في علم المعلومات والمكتبات*. الرياض: دار المعرفة الجامعية.
6. أحمد عبد الكريم. (بلا تاريخ). *غياب الأيديولوجيا عن الثورات العربية*. دراسات دولية (51)، صفحة 182.
7. إدريس سالم الحسن. (30 أبريل، 2000). *الدين في المجتمع العربي*. مركز دراسات الوحدة العربية، صفحة 249،250.

8. اسماعيل بلحول. (يناير، 2018). النشاط السمعي البصري في قانون الإعلام الجزائري. مجلة أنثروبولوجية الأديان (ع 20)، 42.
9. اسماعيل عزام. (4 يوليو، 2007). معهد الجزيرة للإعلام. تاريخ الاسترداد 12 جانفي، 2020، من <https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/557>.
10. الأسد علي صالح الأسد. (2012). انفجار الفضائيات العربية، الأبعاد، الأهداف، التأثيرات الثقافية. عمان: دار غيداء.
11. ألترا جزائر. (19 مارس، 2022). تاريخ الاسترداد جانفي، 2022، من ألترا جزائر: <https://ultraalgeria.ultrasawt.com/>.
12. الزواوي بغورة. (2000). مفهوم الخطاب في فلسفة ميشيل فوكو (الإصدار الأول). المجلس الأعلى للثقافة.
13. السعيد عموري. (جوان، 2013). الأيديولوجيا / الخطاب / النص - نحو مقارنة مفاهيمية - مجلة الأثر (12)، صفحة 142.
14. السعيد عموري. (جولن، 2013). الأيديولوجيا، الخطاب، النص نحو مقارنة مفاهيمية. مجلة الأثر (ع18)، صفحة 140.
15. السيد الغضبان. (2010). الفضائيات العربية مالها وما عليها. القاهرة.
16. الطاهر بصيص. (2017). الخطاب الصحفي *El watan* تجاه القضايا السياسية والاقتصادية في الجزائر، دراسة في تحليل الخطاب (المجلد العدد 26، السداسي الأول). (، المجلة الجزائرية للاتصال، جامعة الجزائر3،، المخرج) الجزائر.
17. الطيب معاش، و رشيد بكاي. (مارس، 2021). كرونولوجيا الاحتجاجات والحراك الشعبي في الجزائر. (مجلد التمكين الاجتماعي، المخرج) 3(1)، الصفحات 192-202.
18. العبد. ع. ع. العبد، ع. ا. (2009). الراديو والتلفزيون والقنوات الفضائية الناشئة، التطور، والآفاق المستقبلية. القاهرة: دار الفكر العربي.
19. الكريطي، ح &، شلال، م. (2018). وسائل الإعلام وبناء المجتمع لديمقراطي دراسة في دور التلفزيون. 2018.
20. المنصف العياري، و محمد عبد الكافي. (2006). القنوات التلفزيون العربية المتخصصة. (اتحاد إذاعات الدول العربية، سلسلة بحوث ودراسات إذاعية، المخرج).
21. النمر، و. س. (2017). القنوات الفضائية والتنظيم القانوني للبث الفضائي. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
22. الهيئة العليا للسمعي البصري. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من <https://www.haca.ma/fr/>.
23. محمد بن عدة. (2005/2004). الخطاب الأيديولوجي للمؤسسة الدينية الرسمية "تحليل مواضيعي" (*A thématique* لأعداد من مجلة الأصاله (1971 - 1982)). (كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، المخرج).
24. أميرة اسماعيل قباري عثمان. (2015). خطاب الوحدة الوطنية في مقابل الفتنة الطائفية في الصحف القومية المصرية. 20. (قسم اللغة الانجليزية، جامعة القاهرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، المخرج).
25. أميرة ناجي محمد. (2011). الخطاب الصحفي تجاه قضايا الفساد في الصحف المصرية في الفترة من 2004 حتى . (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، المخرج) القاهرة.
26. إنجي حلمي. (بلا تاريخ). محمود إبراهيم، مدخل إلى الراديو و التلفزيون، ص 60. (جامعة المنصورة، المخرج).
27. أوستن، ر. (1986). قنوات السلطة أو تأثير التلفزيون في السياسة الأمريكية). ج. موسى. (Trad. بغداد).
28. إياد شكري. (2000). عام 2000 حرب المحطات الفضائية. الأردن: دار النشر والتوزيع.
29. إيدير شيباني. (كانون الثاني / حزيران، 2017)). رأي الصحفيين الجزائريين في تغطية القنوات الفضائية الخاصة. مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية ع. 10، ص ص. 47-60، 14 ص (ع. 10)، صفحة 52.
30. بسام مشاقبة. (110). مناهج البحث الإعلامي وتحليل الخطاب. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.
31. بسام مشاقبة. (بلا تاريخ). مناهج البحث الإعلامي وتحليل الخطاب. عمان: دار أسامة.
32. بسبوني حمادة. (بلا تاريخ). الإعلام والثورة: الاتجاهات و الخطاب. (مركز الحضارة للدراسات السياسية، المخرج)
33. بسبوني، ر. ع. (2004). دور مواقع القنوات التلفزيونية الإخبارية في ظل اندلاع الثورة العربية. القاهرة: المكتب العربي للمعارف.
34. بشير أبرير. (بلا تاريخ). استثمار علوم اللغة في تحليل الخطاب الإعلامي. مجلة اللغة العربية (العدد 23).
35. بلقيز عبد الإله. (1992). أيديولوجيا: حماية الأيديولوجيا. مجلة محكمة لبنان، مج 13 (ع 68).

36. بھمة شعلال. (تحليل محتوى مجموعة مقالات من جريدتي الخبر و (le matin) لأيديولوجية السياسية في الخطاب الصحفي حول أحداث منطقة القبائل. (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة الجزائر، المحرر).
37. بودون (ر)، و بوريلو (ف). (1986). المعجم النقدي لعلم الاجتماع. (سليم حداد، المترجمون) الجزائر: ديوان المطبوعات الاجتماعية.
38. بيار بودويو. (2004). التلفزيون وآليات التلاعب بالعقول. (درويش الحلوجي، المترجمون) دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر والخدمات الإعلامية.
39. ثريا التيجاني. (2011). القيم الاجتماعية والتلفزيون في المجتمع الجزائري. دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.
40. جلال حسن، أ. (s.d.). لعلاقة بين ملكية وسائل الإعلام وطبيعة مستوى الحرية في القنوات المصرية الحكومية و الخاصة: دراسة مقارنة لبرامج الرأي في القناتين الأولى و الثانية مقارنة بدريم و المحور. بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر " مستقبل وسائل الإعلام.
41. جمال عبد العظيم أحمد: (2007). " أثر الأيديولوجية السياسية للدولة في بناء الأطر الإخبارية دراسة مقارنة لموقعي BBC و قناة العالم الإيرانية"، (مجلة بحوث الرأي العام، المحرر) (القاهرة: كلية الإعلام).
42. جمعان بن عبد الكريم. (2016). من تحليل الخطاب إلى تحليل الخطاب النقدي مناهج ونظريات. عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.
43. جمعان عبد الكريم. (2016). من تحليل الخطاب إلى تحليل الخطاب النقدي: مناهج ونظريات. الأردن: دار كنوز المعرفة.
44. جورج طاربيشي. (30 نوفمبر، 2001). الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية: المواقف والمخاوف المتبادلة. صفحة 71.
45. جورج لايرين. (2002). الأيديولوجيا والهوية الثقافية، الحدائق و حضور العالم الثالث. (فريال حسن خليفة، المترجمون) القاهرة: مكتبة مدبولي.
46. حسن عماد مكاوي. (2003). الفضائيات العربية الخاصة ومردودها الإعلامي. (اتحاد إذاعات الدول العربية، المحرر) مجلة الإذاعات العربية (العدد الأول).
47. حسن نيازي الصيفي. (2010). الفضائيات العربية في عصر العولمة: الفرص والتحديات... الواقع والطموحات. القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع.
48. حسين عبد الحميد أحمد رشوان. (2008). الأيديولوجيا والمجتمع. أسبوط: المكتب الجامعي الحديث.
49. حسين عواد فاطمة. (2015). الإعلام الفضائي. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.
50. حسيني، ص. (2011). دور الإعلام في رسم السياسات واتخاذ القرار. م. ع. الجزائر (Éd.، المجلة الجزائرية للاتصال) ع 21، p. 174، و ما بعدها.
51. حكيمة بلحاج. (2001، 2002). مستويات مصداقية وسائل الإعلام الجزائرية في التلفزيون الجزائري. 94. (جامعة الجزائر 3، دالي براهيم، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم الإعلام والاتصال، المحرر).
52. حمزة الترابوي. (19 أكتوبر، 2019). العربي الجديد. تاريخ الاسترداد 15 جانفي، 2020، من <https://www.alaraby.co.uk/medianews>
53. حمزة محمد القلب، و أبو القاسم خالد غلام. (ديسمبر، 2019). آليات تحليل الخطاب الإعلامي للصحف الليبية، دراسة تحليلية لصحيفتي الصباح وليبيا الإخبارية. (جامعة مصراتة، المحرر) مجلة كلية الفنون والإعلام، السنة الرابعة (ع الثامن)، صفحة 84.
54. حياة الحويك. (2013). الفضائيات الإخبارية العربية بين عولمتين: جيوبوليتيك و خطاب الفضائيات الإخبارية العربية. بيروت: منتدى المعارف.
55. خالد بن سليمان القوسي. (2016). خالد بن سليمان القوسي: السلطة الرمزية في الخطاب السياسي العربي المعاصر، ص 67. القاهرة: مكتبة الزهراء.
56. خالد محمد ميلاد الدائمي، و عاطف عدلي العبد. (2009). الفضائيات العربية و الأجنبية، الواقع الأهداف التحديات. القاهرة: دار النهضة العربية.
57. خليل بكري. (2002). الأيديولوجيا. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
58. خليل خليل أحمد. (بلا تاريخ). الأيديولوجيا في مساراتها: من الوهم إلى العلم. (المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، المحرر) مجلة الاستغراب، س2(ع6)، صفحة 80، 81.

59. خيرة مكرتار. (بلا تاريخ). الواقع الإعلامي للغة الضاد في القنوات التلفزيونية الخاصة في الجزائر، مجلة التنوير (العدد الأول).
60. دانا عماد محمد فرحات. (أيار، 2015). دور الفضائيات اللبنانية في تشكيل اتجاهات الرأي العام اللبناني نحو الطائفية، دراسة ميدانية. 25. (جامعة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير في الإعلام، المحرر).
61. دينا دبوس، حوري مياسيان، رزان الصالح، نارمين الحر، و جاد بعقليني. (بلا تاريخ). تقرير حول الإعلام في لبنان.
62. ذهبية حمو الحاج. (2012). لسانيات التلطف وتداولية الخطاب. تيزي وزو: الأمل للطباعة والنشر والتوزيع.
63. رضا أحمد شريقي. (الربيع الثاني، 2018). مابعد الأيديولوجيا، الفكر السياسي، مج 19 (ع 66)، صفحة 155، 165.
64. رضوان مفلح العلي، مصطفى يوسف، و نيرمن خلدون أحمد. (2016). مدخل إلى وسائل الإعلام الإلكتروني والفضائي. دار الحامد للنشر والتوزيع.
65. روث فوداك، و ميشيل مايو. (2016). مناهج التحليل النقدي للخطاب. (حسام أحمد فرج، و شبل عزة محمد، المترجمون) مصر: المركز القومي للترجمة.
66. زهرة بلعالي. (31 ديسمبر، 2014). (مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع، المحرر) مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية، لمجلد 1 (العدد 4)، الصفحات ص ص. 293-308.
67. زينب بلعوج. (2017). تقنيات البرمجة التلفزيونية في القنوات التلفزيونية الجزائرية الخاصة، قراءة في توجهات البرمجة التلفزيونية لقناة الشروق TV. مجلة علوم الانسان والمجتمع.
68. سامي الشريف. (2004). الفضائيات العربية، رؤية نقدية، دار النهضة العربية. القاهرة: دار النهضة العربية.
69. سبيل محمد. (1981). حول مفهوم الأيديولوجيا: الأيديولوجيا بين الكلمات والأشياء. مجلة آفاق (ع 8)، صفحة 10، 11.
70. سحر علي. (27 فبراير، شباط، 2013). مشروع جمع المعطيات الإحصائية حول الأسواق السيميائية والقطاع السمعي البصري في تسعة بلدان متوسطة. (المركز الوطني الأوروبي للسمعي البصري، المحرر).
71. سليمان بخليلي. (28 أبريل، 2016). www.echoroukonline.com تاريخ الاسترداد 5 جانفي، 2019، من جريدة الشروق اليومية.
72. سمير نعيم أحمد. (2001). التوجهات الأيديولوجية ومعالجة الصحافة لظاهرة الفساد في المجتمع المصري دراسة في تحليل المضمون للفترة من 1980 إلى 1998. (دكتوراه كلية الآداب جامعة عين شمس، المحرر) القاهرة.
73. شريف درويش اللبان. (2017). القنوات الفضائية والتنظيم القانوني للبت الفضائي. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
74. شومان، م. (2007). تحليل الخطاب الإعلامي، أطر نظرية ونماذج تطبيقية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
75. شومر توفيق. (2009). الأيديولوجيا والعلم بين ماركس وماخام. مجلة شؤون اجتماعية، مج 26 (ع 104)، صفحة 83، 84.
76. صباح ياسين. (بيروت). الإعلام الفضائي في الوطن العربي: تحليل للمضمون و التأثير في النخب و الرأي العام، 2013: مركز دراسات الوحدة العربية.
77. صفاء جبارة. (بلا تاريخ).
78. صونية برش، و مليكة دحامية. (1 مارس، 2021). استراتيجيات الإقناع في الخطاب الإعلامي الجزائري: دراسة تداولية. المدونة، 8(1)، صفحة 2024.
79. عامر قندجيلي. (1999). البحث العلمي، ، الأردن: دار البارودي للنشر والتوزيع.
80. عبد الجليل حسناوي. (2013/2014). أخلاقيات المهنة في القنوات التلفزيونية الخاصة بالجزائر، (رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الجزائر 3، كلية الإعلام و الاتصال، المحرر).
81. عبد الرحمان محمد طعمة. (30 جويلية، 2018). ترجمة الفصل الرابع من كتاب " تحليل الخطاب النقدي لـ " تيري لوك" ، قضية ماورا للغة (الميتالغوية) في تحليل الخطاب النقدي. مجلة التدوين، صفحة 7.
82. عبد الستار جواد. (1998). دراسة في صناعة النصوص الإعلامية و تحليلها. عمان: منشورات دار الهلال للترجمة.
83. عبد الفتاح عبد النبي. (1990). تكنولوجيا الاتصال والثقافة بين النظرية والتطبيق. القاهرة: دار الفكر العربي للنشر والتوزيع.

84. عبد الكريم بن جمان. (2016). من تحليل الخطاب إلى تحليل الخطاب النقدي مناهج ونظريات. عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.
85. عبد اللطيف كمال. (2010). في الأيديولوجيا والمعرفة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية: المعرفي والأيديولوجي في الفكر العربي المعاصر. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
86. عبد الله العروي. (2003). مفهوم الأيديولوجية. بيروت-الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
87. عدلي، ا. خ. (2009). الفضائيات العربية والأجنبية، الواقع، الأهداف، التحديات. القاهرة: دار النهضة.
88. عصام ابراهيم خليل ابراهيم. (2007). النظام القانوني لحرية الاتصال السمعي والبصري، القاهرة: دار النهضة العربية.
89. عصفور، ج. (1997). آفاق العصر. دمشق: دار الهدى للثقافة والنشر.
90. عطية، ه. (1998). علاقة النخب السياسية المصرية بالصحافة وتأثيرها في أنماط الأداء الصحفي في التسعينات. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة.
91. غابيل جوزيف. (2005). الأيديولوجيا. منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث، س12 (47ع)، صفحة 67.
92. غادة مروان محمود. (بلا تاريخ). معالجة القضايا المحلية في برامج الحوار الجماهيرية في القنوات التلفزيونية المصرية الحومومية والخاصة. 143. (كلية الإعلام، جامعة القاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة، المحرر).
93. غونتر كريس. (بلا تاريخ). البنى الأيديولوجية في الخطاب. علامات، صفحة 139.
94. غني روشي. (1992). الأيديولوجيا والوعي الاجتماعي. (رمزي نبيل، المترجمون) القاهرة: دار الفكر الجامعي.
95. فاطمة الزهراء تيشوش، و فاطمة الزهراء سعادة. (تموز، 2016). سلطة ضبط السمعي البصري في الجزائر بين الاستقلالية والتبعية. دراسات (ع 44)، صفحة ص، ص: 270، 286.
96. فاطمة الزهراء تيشوش، و فاطمة الزهراء سعادة. (2016). سلطة ضبط السمعي البصري في الجزائر بين الاستقلالية والتبعية، دراسة قانونية. (جامعة عمار ثلجي الأغواط، المحرر) مجلة دراسات (ع 44).
97. فان ديك، ت. (2014). الخطاب والسلطة. القاهرة: المركز القومي للترجمة.
98. فضيل دليو. (2014). مدخل إلى منهجية البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
99. قوي بوحنية. (2015). فتح المجال السمعي البصري بالجزائر الضوابط القانونية والممارسات الميدانية. مجلة الإذاعات العربية (ع 4). (اتحاد إذاعات الدول العربية، المحرر).
100. كارل ماتهايم. (2017). الأيديولوجية والطوبائية: مقدمة في علم اجتماع المعرفة. (عبد الجليل الطاهر، المترجمون) بيروت: المركز الأكاديمي للأبحاث.
101. كريس باركر. (2006). التلفزيون والعملة والهويات الثقافية. (علا أحمد إصلاح، المترجمون) القاهرة: مجموعة النيل العربية.
102. كلية الإعلام (المحرر). (2003). أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق، الجزء الثاني. القاهرة.
103. كمال عبد اللطيف. (بلا تاريخ). المعرفي، الأيديولوجي، الشبكي: تقاطعات ورهانات. المركز العربي ودراسة السياسات.
104. لطفي فطيم محمد. (1971). الأيديولوجيا والإنسان والمجتمع. مجلة الطليعة، س7، (ع1)، 113. مؤسسة الأهرام.
105. لعقاب، م. (s.d.). حرية الإعلام في قوانين الإعلام الجزائرية 1982 – 1990 و 2012.
106. ليلي عبد المجيد. (2011). تشريعات الإعلام دراسة على مصر. دار العربي للنشر والتوزيع.
107. ليلي عي علي حلاوة. (2018). علاقة الأطر الأيديولوجية للمواقع الإلكترونية والصحف المصرية بعناصر بنية خطاب الاستشارات الاجتماعية. (جامعة القاهرة، كلية الإعلام، المحرر) القاهرة: غير منشورة.
108. ماجد الفاضل الزبون. (2013). الإعلام وثقافة التفكيك. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.
109. ماجي، ا. (2002). مدخل إلى الفن الإذاعي والتلفزيوني والفضائي. القاهرة: الشركة الدولية للطباعة.
110. مالك عبيد أبو شهيو، محمود محمد خلف، و مصطفى عبد الله خشميم. (بلا تاريخ). الأيديولوجيا والسياسة: دراسات في الأيديولوجيات السياسية المعاصرة. الدار الجماهيرية.
111. محمد حليم ليمام. (بلا تاريخ). الحراك الشعبي في الجزائر وقوة السلطوية المتخندقة. المستقبل العربي (494)، صفحة 128.

112. محمد حليم ليمام. (بلا تاريخ). الحراك الشعبي في الجزائر وقوته السلطوية المتخذة. (المستقبل العربي، المحرر) (494).
113. محمد خليل. (2010). وسائل الإعلام العربي: النشأة... ومراحل التطور. القاهرة: دار النهضة.
114. حمد شومان. (2007). تحليل الخطاب الإعلامي: أطر نظرية ونماذج تطبيقية. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
115. محمد عبد الحميد. (2015). البحث العلمي في الدراسات الإعلامية. القاهرة: عالم الكتب.
116. محمد عبد الحميد. (2015). البحث العلمي في الدراسات الإعلامية. القاهرة: عالم الكتب.
117. محمد عبيدات، محمد أبو نصار، و عقلة مبيضين. (1999). ، منهجية البحث العلمي، القواعد والمراحل و التطبيقات، ط 2 ، ص47. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
118. محمد نصر المهنا. (2009). في تنظير الإعلام: القضايا العربية - العولمة الإعلامية - المعلوماتية. مؤسسة شباب الجامعة.
119. محمود حمدي عبد القوي: (سبتمبر، 2018). اتجاهات بحوث تحليل الخطاب الصحفي: دراسة تحليلية مقارنة بين المدرستين الإعلامية. مجلة البحوث والدراسات الإعلامية (الخامس)، صفحة 159.
120. محمود عكاشة. (2005). خطاب السلطة الإعلامي (الإصدار الأول). القاهرة: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.
121. منصف العياري، و محمد عبد الكافي. (2006). القنوات العربية المتخصصة. تونس: اتحاد الدول العربية ، سلسلة بحوث ودراسات إذاعية (56).
122. منير حجاب. (2003). الموسوعة الإعلامية. القاهرة، مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع.
123. موريس أنجوس. (2004). منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، الجزائر: دار القصبه للنشر.
124. ميشيل فاديه. (بلا تاريخ).
125. نبيل رمزي. (دون سنة نشر). علم الاجتماع المعرفة الأيديولوجيا والوعي الاجتماعي. القاهرة: دار الفكر الجامعي.
126. نعمان عبد الله بوقرة. (بلا تاريخ). أضواء على نظرية الخطاب في الفكر اللساني الحديث. مجلة العلوم الإنسانية (ع 29).
127. نور الدين الميلودي، و عز الدين عبد المولى. (2016). التغطية الإخبارية في عالم مضطرب: هل تعيد الجزيرة صياغة قواعد الصحافة العالمية. تأليف مركز الجزيرة للدراسات، الجزيرة في عشرين عاما: أثرها في الإعلام والسياسة و الأكاديميا (الإصدار الأول). الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون.
128. نور الدين تواتي. (2009). الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية في الجزائر. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
129. نور الدين حاروش. (بلا تاريخ). الحراك الشعبي في الجزائر: قياداته وجهته. (المستقبل العربي، المحرر) (487).
130. نور الدين ليجيري، و سارة قريمس. (13 ديسمبر، 2018). تنظيم النشاط السمعي البصري في التشريع الجزائري. مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، مج 32 (ع02)، الصفحات 503 - 533.
131. نور الدين ليجيري، و سارة قريمس. (ديسمبر، 2018). تنظيم النشاط السمعي البصري في التشريع الجزائري. مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 32 (2)، صفحة 506.
132. هاني صوادقية. (مارس، 2020). بيان السياسة العامة كآلية لرقابة البرلمان على أعمال الحكومة في ظل التعديل الدستوري 2016. حوليات جامعة الجزائر 1، 34 (1).
133. هبة شاهين. (2008). التلفزيون الفضائي العربي. القاهرة: الدار المصرية.
134. هبة مرسي أحمد. (2018). تأثير الخطاب الإعلامي الأيديولوجي في مصر بعد ثورة يناير 2011 على الأمن القومي المصري (الإصدار رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الإعلام قسم العلاقات العامة والإعلام). القاهرة.
135. هدى باز عبد الغني. (2016). الخطاب السياسي عند مصطفى كامل سياقاته، استراتيجياته، قوته الإنجازية. القاهرة: مكتبة الآداب علي حسن ..
136. هشام عبد المقصود عطية. (2012). دراسات في تحليل الخطاب الإعلامي، صورة الذات العربية في الأزمات الدولية وآليات التحيز في التغطية الخبرية. القاهرة، مصر: دار الفكر العربي .
137. هيود أندرود. (2012). مدخل إلى الأيديولوجيات السياسية. (محمد صفار، المترجمون) القاهرة: المركز القومي للترجمة.

138. هيود أندرو. (2012). مدخل إلى الأيديولوجيات السياسية. (محمد صفار، المترجمون) القاهرة: المركز القومي للترجمة.
139. وزارة الاتصال (المحرر). (مارس، 1998). مشروع تمهيدي لقانون عضوي يتعلق بالإعلام.
140. وليد سمير النمر. (2017). القنوات الفضائية والتنظيم القانوني للبحث الفضائي. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
141. وليدة حدادي. (2017). التلفزيون والتنشئة السياسية، (دراسة ميدانية تحليلية)، الطبعة الأولى. عمان، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.
142. ياسمين عبد العزيز سعيد. (2015). علاقة الصفوة المصرية بالبرامج التلفزيونية الحوارية. (كلية الإعلام جامعة القاهرة، المحرر) القاهرة.
143. ياسين رباح. (جوان، 2017). النشاط الإعلامي في الجزائر: من الأحادية إلى تحرير القطاع السمعي البصري. مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية (ع 29)، صفحة 266.
144. يمنس عاطف. (213). التنظيم الإداري للقنوات الفضائية. القاهرة: المنهل.
145. يوسف تمار. (2010). العينة في الدراسات الإعلامية الاتصالية. الجزائر: منشورات بغداداي.
146. يوسف تمار. (2017). مناهج وتقنيات البحث في الدراسات الإعلامية الاتصالية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

رقم الصفحة	فهرس المحتويات
أ	شكر وعرفان.....
ب	الإهداء.....
ج - هـ	خطة الدراسة.....
هـ	قائمة الجداول
و - ظ	ملخص.....
3-1	مقدمة.....
-5	الإطار المنهجي للدراسة.....
6 -5	إشكالية الدراسة.....
7 -6	تساؤلات وفرضيات الدراسة.....
8 -7	أهداف الدراسة.....
9 -8	أسباب اختيار الموضوع.....
11 - 10	أهمية الدراسة.....
12 - 11	نوع الدراسة ومنهجها.....
16- 13	مجتمع البحث.....
21 - 17	أدوات البحث وعينة الدراسة.....
26 - 21	مفاهيم ومصطلحات الدراسة.....
37 - 26	الدراسات السابقة.....
44 - 38	الخلفية النظرية للدراسة.....
- 48	الإطار النظري للدراسة.....
- 48	الفصل الأول: نشأة القنوات التلفزيونية الخاصة في العالم الغربي والعربي
94 - 49	المبحث الأول: القنوات التلفزيونية الخاصة في أمريكا وأوروبا
53 - 49	المطلب الأول: نظرة عن نشأة التلفزيونات الخاصة بأمريكا
60 - 53	المطلب الثاني: نشأة وتطور القنوات الخاصة بفرنسا
53	المطلب الثالث: التلفزيون بألمانيا
61	المبحث الثاني: نشأة وتطور القنوات التلفزيونية بالوطن العربي
67 - 62	المطلب الأول: ملامح عن إعادة تشكّل المشهد السمعي البصري العربي
71 - 68	المطلب الثاني: القنوات الفضائية المصرية الخاصة

77 - 72	المطلب الثالث: القنوات الفضائية الخليجية الخاصة.....
86 - 78	المطلب الرابع: الاستثمارات اللبنانية الفضائية الخاصة.....
91 - 88	المطلب الخامس: القنوات التلفزيونية في المغرب.....
94 - 91	المطلب السادس: خلاصة عن تطور القنوات التلفزيونية الخاصة العربية.....
135 - 95	المبحث الثاني: تطور القطاع السمعي البصري في الجزائر .
97 - 95	المطلب الأول الإعلام السمعي البصري في الجزائر قبل تحرير القطاع.....
101-98	المطلب الثاني: واقع المشهد السمعي البصري قبل تحريره.....
112 - 102	المطلب الثالث: تحرير قطاع السمعي البصري.....
115 - 112	المطلب الرابع: سلطة ضبط السمعي البصري.....
135 - 116	المطلب الخامس: تطور القنوات الخاصة في الجزائر.....
184- 136	الفصل الثاني: الأيديولوجيا والخطاب في وسائل الإعلام.....
163 - 138	المبحث الأول: نشأة وتطور مفهوم الأيديولوجيا.....
152 - 138	المطلب الأول: لمحة عن نشأة الأيديولوجيا.....
155-153	المطلب الثاني تعريفات الأيديولوجيا.....
157 - 156	المطلب الثالث: تصنيفات الأيديولوجيا.....
160 - 157	المطلب الرابع: وظائف الأيديولوجيا.....
163 - 160	المطلب الخامس: خصائص الأيديولوجيات.....
184 - 164	المبحث الثاني: الخطاب ناقل للأيديولوجيا في وسائل الإعلام.....
166- 165	المطلب الأول: العلاقة بين الأيديولوجيا والخطاب في وسائل الإعلام.....
168 - 167	المطلب الثاني: من الخطاب الفلسفي إلى الدراسات اللغوية.....
174 - 169	المطلب الثالث: بدايات تحليل الخطاب: المقاربة التلفظية وربط اللغة بالسياق.....
184 - 175	المطلب الرابع: الأيديولوجيا في دراسات الخطاب النقدية.....
187	الإطار التطبيقي
310- 187	المبحث الأول: تحليل خطاب برنامج نقاش الجزائر بقناة النهار تي في
315 - 311	نتائج المبحث الأول
441- 316	المبحث الثاني تحليل خطاب برنامج الجزائر هذا المساء
436-434	نتائج المبحث الثاني.....
440 - 437	النتائج العامة.....

441	التوصيات
443-442	الخاتمة
445-444	قائمة المراجع

الفصل الأول: نشأة القنوات التلفزيونية الخاصة في العالم الغربي والعربي

المبحث الأول: القنوات التلفزيونية الخاصة في أمريكا وأوروبا.

المطلب الأول: نظرة عن نشأة التلفزيونات الخاصة بأمريكا.

المطلب الثاني: نشأة وتطور القنوات التلفزيونية الخاصة بفرنسا.

المطلب الثالث: التلفزيون بألمانيا.

المبحث الثاني: نشأة وتطور القنوات التلفزيونية بالوطن العربي.

المطلب الأول: ملامح عن إعادة تشكل المشهد السمعي البصري الخاص في المنطقة العربية.

المطلب الثالث: القنوات الفضائية الخليجية الخاصة.

المطلب الرابع: الاستثمارات اللبنانية الفضائية الخاصة.

المطلب الخامس: القنوات التلفزيونية في المغرب.

المطلب السادس: خلاصة حول تطور القنوات التلفزيونية الخاصة العربية:

المبحث الثالث: نشأة وتطور القطاع السمعي البصري بالجزائر.

المطلب الأول: الإعلام السمعي البصري في الجزائر قبل تحرير القطاع.

المطلب الثاني: واقع المشهد السمعي البصري قبل تحريره.

المطلب الثالث: تحرير قطاع السمعي البصري.

المطلب الرابع: تطور القنوات الخاصة في الجزائر.

الفصل الثاني الفصل الثاني: الأيديولوجيا والخطاب في وسائل الإعلام.

المبحث الأول: نشأة وتطور مفهوم الأيديولوجيا.

المطلب الأول: لمحة عن نشأة الأيديولوجيا

المطلب الثاني تعريفات الأيديولوجيا

المطلب الثالث: تصنيفات الأيديولوجيا

المطلب الرابع: وظائف الأيديولوجيا.

المطلب الخامس: خصائص الأيديولوجيات.

المبحث الثاني: الخطاب ناقل للأيديولوجيا في وسائل الإعلام.

المطلب الأول: العلاقة بين الأيديولوجيا والخطاب في وسائل الإعلام.

المطلب الثاني: من الخطاب الفلسفي إلى الدراسات اللغوية.

المطلب الثالث: بدايات تحليل الخطاب: المقاربة التلفظية وربط اللغة بالسياق.

المطلب الرابع: الأيديولوجيا في دراسات الخطاب النقدية.

الإطار التطبيقي

المبحث الأول: تحليل خطاب برنامج نقاش الجزائر بقناة النهار تي في

المبحث الثاني تحليل خطاب برنامج الجزائر هذا المساء

النتائج العامة.

خاتمة

فهرس الجداول	
ص 14 15	جدول رقم (1) يبين أعداد برنامج نقاش الجزائر مادة الدراسة
ص 15 16	جدول رقم (2) يبين أعداد برنامج الجزائر هذا المساء مادة الدراسة
ص 177	جدول رقم (2) يبين المربع الأيديولوجي لفان دايك